

الجزء الثاني

شرح

كافية ابن الحاجب

للإمام المهدي

صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم

(ت ١٨٤٩ هـ)

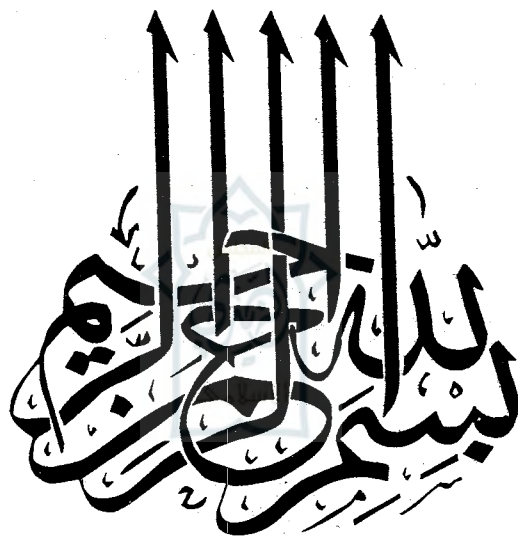
دراسة وتحقيق

لقدس محمد جمعة حسن نبعة

الجلد الثاني



مؤسسة الإمام زين العابدين علي الثقافة



[ظ ٧٥] المبني

قوله: (المبني)^(١)، هذا هو القسم الثاني من أقسام الاسم، لأنه قسّمه في أول الكتاب إلى معرب ومبني، والألف واللام في المبني عائدان إلى هذا التقسيم، وقدم المُعَرَّب، لأنه أصل الأسماء.

قوله: (ما ناسب مبني الأصل)^(٢) أي شابهه، ومبني الأصل الحروف، والفعل الماضي والأمر بغير اللام.

قوله: (أو وقع غير مركب) وذلك في الأعداد وحروف التهجي، و(أو) للتقسيم، يعني أن البناء في الأسماء، إما لعدم التركيب، أو لمناسبة مبني الأصل، والمناسبة تكون في أحد أمور ستة، إما تضمن الحروف كأسماء الاستفهام، والشرط، أو شبهه بالحرف كالمضمرات، وأسماء الإشارة، أو شبهه لما أشبه الحرف، كالمنادى فإنه أشبه المضمر، أو وقوعه موقع الفعل^(٣) كأسماء الأفعال، فإن (نزال) وقع موقع (انزل)، أو شبهه بما وقع موقع الفعل،

(١) قل الرضي في ٢/٢: المبني كما مر في حد المعرب ضربان: مبني لفقدان موجب الإعراب الذي هو التركيب كالأسماء المعدودة كواحد اثنان... أو ألف به تاء... وإما مبني لوجود مانع الإعراب مع حصول موجب وذلك مشابهة الحرف أو الماضي أو الأمر.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢/٢، وقل المصنف في شرحه ٦٣: (تبييه على أنه قد بينى الاسم لفقدان سبب الإعراب وهو التركيب الإسنادي، فإنه إذا وقع غير مركب تعذر الإعراب لفقدان سببه، وليست هذه بالتالي يفسد بها الحد لأن المراد هنا ما كان على أحد هذين الوصفين).

(٣) ينظر شرح المفصل ٧٩٢ وما بعدها.

ك(حذام) و(قطام) فإنهما أشبهها (نزال)، عدلاً وزنة، أو إضافة إلى غير متمكن، كإضافته إلى الجمل المصدرة بالظرف أو الحروف المبنية نحو: ﴿مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(١) و(ما منعك) غير أنك قائم و(يومئذ) و(حينئذ) وإنما بنيت لأنها اكتسبته مما أضيفت إليه، كما تكتسب التعريف، وأصل البناء السكون^(٢)، وإنما يعدل إلى الحركة لعارض، فما بني على السكون غير مبني الأصل، ففيه سؤال وهو لم بني؟ وما بني على حركة، ففيه ثلاثة أسئلة، لم بني؟ ولم بُني على حركة؟ ولم خصَّ بحركة دون حركة؟.

قوله: (وهي المضمرات)^(٣) يعني أن المبنيات ثمانية أقسام كما ذكر.

قوله: (وحكمه^(٤)) لا يختلف آخره^(٥) لاختلاف العامل) يحترز مما يختلف لاختلاف العامل وهو المعرب، ومما يختلف لاختلاف المحكي نحو: (جاء زيد) من زيد، و(رأيت زيدا) من زيدا و(مررت بزيد) من زيد، فإنه مبني خلافاً للكوفيين^(٦) وحركات البناء ست في نحو: أين وكيف ونزال وتراك، ومنذ وقبل وبعُد، وحركة المحكي، وحركة الإتياع، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٧)

(١) الذاريات ٣٣/٥١ وتعلمها: ﴿فَوَرَبِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٣.

(٣) قل المصنف في شرحه ٦٤: (المضمر ما وضع لتكلم أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره). وزاد الرضي في شرحه ٣٢: (تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً).

(٤) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٥) في الكافية باختلاف بدل لاختلاف.

(٦) ينظر شرح المصنف ٦٤، وشرح الرضي ٣٣.

(٧) الفلحة ١٨، قل القرطبي في تفسيره أحكام القرآن ١١٨١: (وأجمع القراء السبعة وجمهور الناس على رفع الدال من الحمد لله وروي عن سفيان بن عيينة ورؤية بن العجاج الحمد لله بنصب الدال وهذا على إضمار فعل).

فيمن قرأ بكسر الدال ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾^(١) فيمن قرأ بضم التاء، وحركة الثقل نحو: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾^(٢) فيمن قرأ بفتح الميم في (تعلم) وحركة التقاء الساكنين نحو: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾^(٣) ﴿مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾^(٤) وحركة ما قبل ياء المتكلم نحو (غلامي) وبعض المتأخرين جعل هذه الحركات غير إعراب ولا بناء، لأن حركة الإعراب ما كانت بعامل، والبناء ما كانت عن مناسبة مبني أصل.

قوله: (وألقابه ضم، وفتح، وكسر، ووقف) [وهي المضمرات وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال والأصوات والمركبات والكنيات وبعض الظروف]^(٥) يعني ألقاب المبني، وألقاب المعرب: رفع ونصب وجر وسكون، هذا اصطلاح البصريين^(٦) وإنما فرقوا بينهما ليعلم من أول

قل سيوية (إذا قل الرجل الحمد لله بالرفع ففيه من المعنى مثل ما في قولك حمدتُ الله حمداً). وروي عن ابن عبلة الحمد لله بضم الدال واللام على اتباع الثاني الأول وليتجانس اللفظ. وروي عن الحسن بن أبي الحسن، وزيد بن علي الحمد لله بكسر الدال على اتباع الأول الثاني. وينظر البحر المحيط ١٣٧٨. (١) البقرة ٣٤/٢ وتعلمها: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ وهي في عدة مواضع من القرآن، قرأ الجمهور بجر التاء، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران بضم التاء إبتاعاً لحركة الجيم، ونقل أنها لغة أزد شتوعة، ينظر البحر المحيط ٣٠١٨.

(٢) البقرة ١٠٦/٢، وتعلمها: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسَّهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٣) الحجرات ١٤/٤٩، وتعلمها: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا لَمَّا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ...﴾.

(٤) الأنعام ٣٩/٦، وتعلمها: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَأُ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأُ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

(٥) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة. وينظر شرح المفصل ٨٤، ٨٣/٢، وشرح الرضي ٣/٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ٦٤، قل: (وهذا الاصطلاح للبصريين المتقدمين والمتأخرين)، وينظر شرح الرضي ٣٢٢/٢، والمعنى نفسه أو قريب منه.

الأمر، حيث يقول: (رفع أوجر أو نصب أوسكون إنه معرب، ومن قولك: ضم أوفتح أو كسر أو وقف، إنه مبني، والكوفيون لا يفرقون بين حركة الإعراب والبناء ويجرون كل واحد منهما مجرى الأخرى^(١)).

قوله: (المضممر)^(٢) إنما بني لشبهه بالحرف لفظاً ومعنى، أما اللفظ، فلأن منه ما هو على حرف ك (ضربت) و (ضربك) و (ضربه) أو على حرفين نحو: (هو وهي)، وأجريت عليها سائر المضممرات^(٣)، وأما المعنى فلافتقارها إلى مفسر من قرينة التكلم والخطاب، وتقدم ذكر الغيبة فأشبهت الحرف لذلك^(٤)، والإضمار في اللغة هو الإخفاء، قل:

[٣٥٩] ييلو وتضمرة البلاد كأنه

سيف على علم يسيل ويغمد^(٥)

وفي الاصطلاح:

قوله: (ما وضع لتكلم) نحو: أنا، (أو مخاطب) نحو أنت [و٧٦] (أو غائب) نحو: هو (تقدم ذكره)^(٦) يعني الغائب، لأن التكلم والمخاطب تكفي فيهما القرينة.

(١) ينظر شرح المصنف ٦٤، وشرح الرضي ٣٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦٤.

(٣) ينظر شرح المصنف ٦٤، والعبارة منقولة عنه بتصريف.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٢ والعبارة منقولة عنه بتصريف.

(٥) البيت من الكلل وهو للطرمح يصف بقر وحشي، وفي شرح أبيات المغني للبغدادي ٤٠١/٤ نسبة إلى أمية بن أبي الصلت برواية مختلفة لعجزة:

قمر وساهور يُسَلُّ ويُغمد

والشاهد فيه (وتضمرة) حيث جاء معناه أي وتخفيه.

(٦) ينظر شرح المصنف ٦٤، وشرح الرضي ٣٢.

قوله: (لفظاً أو معنى أو حكماً) (أو للتقسيم كما في المبني، ومراده أن الضمير يعود إلى متقدم ذكره، إما لفظاً وإما معنى، وإما حكماً، أما اللفظ ففي مواضع ثلاثة:

الأول: أن يكون هو الضمير في المعنى، وهو ثلاثة: متقدم لفظاً ورتبة، نحو: (زيدٌ ضربته)، ولفظاً دون رتبة نحو: (ضربَ زيداً غلامه)، ورتبة دون اللفظ نحو: (ضربَ غلامه زيدٌ) وقد تقدم تفصيل ذلك في باب الفاعل في المرفوعات.

الثاني: أن يوافقه في اللفظ والمعنى وهو بمنزلة نحو (عندي درهمٌ ونصفه) أي ونصف درهمٍ آخر، وقوله: ﴿مَا يَعْمرُّ مِنْ مَعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرٍ﴾^(١) أي من عُمُرٍ مَعْمَرٍ آخر، وقوله:

[٣٦٠] قالت ألا ليما هذا الحمام لنا

إلى حملتنا أو نصفه فقد^(٢)

الثالث: أن يوافقه في اللفظ فقط، وهو أضعف مما قبله وعليه قول البحريري، وليس بحجة:

(١) فاطر ١٧٢٥، وتملأها: ﴿والله خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم جعلكم أزواجاً وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتب إن ذلك على الله يسير﴾.

(٢) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٢٤، والكتاب ١٢٧٢، والإنصاف ٤٧٩٢، والخصائص ٤٦٠٢، وشرح المفصل ٥٧٨، وتذكرة النحلة ٣٥٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٩٥٢، والمغني ٥٢٤، وشرح شواهد المغني ٧٥٨، ٦٩٢، واللسان ملحة (قد) ٣٥٤٥/٥، وهمع الهوامع ٢٢٧٨، وخزانة الأدب ٢٥١٨٠، ٢٥٣.

والشاهد فيه قوله: (إلى حملتنا أو نصفه) حيث أتى بما سمله غير له، أي أن نصف الحمام زيادة على حملتنا.

[٣٦١] فيسقي الفضا والساكنيه وإن هُم

شبهه بين جوائحي وضلوعى^(١)

وأما ما تقدمه معنى، فهو حيث لا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه لفظاً أو محلاً، بل هناك شيء يقتضي كون المفسر قبل الضمير، وجعل نجمد الدين^(٢) ما كان متقدماً محلاً من المعنوي، واعترض على المصنف في جعله من اللفظي، وقال: هو مناقض لكلامه في أول المقدمة، حيث قسم المعرب إلى لفظي وتقديري، والتقدم المعنوي في مواضع خمسة تفسير الفعل أو الصفة مصدرهما نحو: ﴿اغدلوها هو أقرب للثقوى﴾^(٣) وقوله:

[٣٦٢] إذا نهى السفيه جرى إليه^(٤)

أي العذل والنهي، أو السفه، وتفسير اللازم ملزومه نحو: ﴿فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان﴾^(٥) الحجة في الضمير في إليه ﴿ووردته أبواه﴾^(٦) ﴿اغللاً فهي إلى الأذقان﴾^(٧) لأن العفو يستلزم عافياً، والإرث

(١) البيت من الطويل، وهو للبحراني في ديوانه ٢٩٢، والتمثيل فيه موافقة اللفظ ومطابقته كما في قوله: جوائحي وضلوعى فلجوانح هي الضلوع.

(٢) ينظر شرح الرضي ٤٢.

(٣) المائة ٨٥.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وخالف والسفيه إلى خلاف

وهو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري كما في الإنصاف ١٤٠/١، ومعاني القرآن للفراء ١٠٤/١، والخصائص ٤٩٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢١٤/١، وشرح الرضي ٥٢، وهمع الموامع وخزانة الأدب ٣٦٤/٤، ٣٦٤/٤. ويروى في شرح الرضي إذا زجر بلك نهى.

(٥) البقرة ١٧٨/٢.

(٦) النسلة ١١/٤.

(٧) يس ٨٣٦، وتعلمها: ﴿إنا جعلنا في أعناقهم أغللاً فهي إلى الأذقان فهم مقحمون﴾.

يستلزم موروثاً^(١)، والغِلُّ يستلزم اليد، وتفسير الضدَّ ضلَّهُ نحو:

[٣٣٣] وما أدري إذا يممت أرضاً

أريد الخير أيهما يليني^(٢)

يعني الخير والشر، دليله البيت الآخر بعده:

ألخير النبي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يتبغي

وتفسير الجزء للكل نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ النَّهْبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾^(٣)

أي أنواع الكنوزات وتفسير الكل جزؤه نحو:

[٣٦٤] أمأوي ما يغني الثراء عن الفتى

إذا حشرجت يوماً وضق بها الصدر^(٤)

وقوله:

[٣٦٥] وكذَّ في العينين حب قرنفل

أو سنبلاً كجَلَّتْ به فانهلت^(٥)

(١) ينظر شرح الرضي ٥٢، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢١٦٨.

(٢) البيتان من الوافر، وهو للمثقب العيلي في ديوانه ٢١٢، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٧/٢،

وشرح التسهيل السفر الأول ٢١٦٨، وشرح شواهد المغني ١٩١/١، وخزانة الأدب ٢٧/١، ٨٠/١١.

والشاهد فيه قوله: (أزيد الخير) أي أريد الخير وأحذر الشر والذي دل على ذلك البيت الذي تليه.

(٣) التوبة ٢٤/٩ والآية ليس فيها (إن) وتعلمها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَجْبَارِ وَالرَّهْبَانِ

لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصْلُدُونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ...﴾.

(٤) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ١٩٩، والأغاني ٢٩٥/١٧، وجمهرة اللغة ١٠٢٤، ١١٣٣،

والشعر والشعراء ٢٥٢/١، واللسان مائة قرن ٣١٠/٥، وحشرج، وهمع الهوامع ٦٥/١، والخزانة ٢١٢/٤.

والشاهد فيه حذف مفسر الضمير للعلم به والمعنى إذا حشرجت نفسه أي نفس الفتى والنفس جزء

الكل وقد فسرتة كما ملح إلى ذلك الشارح.

(٥) البيت من الكامل، وهو لسلمي بن ربيعة بن زيان كما في سمط اللاليء ١٧٣/١، ٢٦٧، وشرح نوادر

أبي زيد ١٢١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٤٧، وتذكرة النحلة ٣٥٨، والأصمعيات ١٦١، وفيه أنه

لعلبه بن أرقم، وينظر خزانة الأدب ٥٥٣/٧، واللسان مائة (همل) ٤٦٨٩/٦.

وأما تقدمه حكماً، فما كان في الذهن حاضراً حقيقةً، كالسماء والأرض والشمس والقمر نحو: ﴿مَاتَرَكَ عَلَى ظَهْرهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾^(١) ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٢) والادعاء وذلك في ضمير الشأن والقصة، نحو: (هوقائم)، وضمير (نِعْمَ) و(بِئْسَ) نحو: (نعم رجلاً زيداً)، وضمير (رب) نحو: (رُبَّهُ رجلاً)، وضمير تنازع الفعلين نحو: (ضرباني وضربت الزيدين) (ضربوني وضربت الزيدين)، وإنما أضمر في هذه من غير تقدم ذكر، أما ضمير الشأن، فلأنه إذا قصد التعظيم وأبهم أولاً ثم فسر ثانياً كان أوقع في النفوس من ذكره مفسراً أولاً، وأما (نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(رُبَّ) فلأنهم لما قصدوا فيها المدح العام، والذم العام نسبوه في المتعقل في الذهن، وأما في التنازع فمسوغه أن إعمال الثاني في معنى إعمال الأول^(٣).

قوله: (وهو متصل ومنفصل إلى آخره) يعني أن المضمرات لها تقسيمات باعتبار الاتصال والانفصال، وهي على ضربين: متصل ومنفصل، (فالمنفصل هو المستقل)^(٤) نحو: (أنا أنت)، (والم متصل غير المستقل)^(٥) نحو: (ضربت وضربك)، الثاني بحسب إعرابها (إلى مرفوع

والشاهد فيه قوله: (كحلت به فانهلت) حيث أعاد الضمير فيهما مفرداً وهو يعود إلى مبني وهو العينان

وكذلك الكمل وانهمل اللمع جزء من العينين

(١) النحل ٦١/٦، وتعلمها: ﴿ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك على ظهرها من دابة ولكن يؤخرهم إلى أجل مسمى﴾.

(٢) ص ٣٢/٣٨، وتعلمها: ﴿فقل إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب﴾. وهي الشمس إذ العشي يدل على توارى الشمس.

(٣) ينظر شرح الرضي ٥/٢.

(٤) قل المصنف في شرحه ٦٥: يعني غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالتممة لها بل هو كالظاهر في استقلاله كقولك: أنا وأنت وإيلي وإياك إلى آخره.

(٥) ينظر شرح المصنف ٦٥، وشرح الرضي ٦٢، قل الرضي في ٦٢: (والم متصل ما يتصل بعلمه الذي

ومنصوب ومجرور^(١) فالرفوع منفصل نحو: (أنا)، ومتصل نحو: (ضربت)، والمنصوب منفصل نحو: (إياك)، ومتصل (ضربك)، والمجرور لا يكون إلا متصلاً، إما بحرف جر نحو: (إليّ)، أو إضافة نحو (غلامي) فصارت مرفوعاً متصلاً، ومنفصلاً، ومنصوباً [ظ ٧٦] متصلاً ومنفصلاً، ومجرور متصل فقط، وإنما لم يكن إلا متصلاً، لأن الأصل في الضمائر الاتصال، والانفصال لا يكون إلا عند تعذر الاتصال، وذلك بالتقدم على العامل، أو الفعل لغرض، أو الحذف وهو لا يتأتى في المجرور.

قوله: [فالأولان متصل ومنفصل والثالث متصل فذلك خمسة أنواع]^(٢) (فالأول: ضربت وضربت إلى ضربين وضربين) يعني المرفوع المتصل، ومثل بمثاليين، مما سمي فاعله، ومما لم يسم فاعله، وفي كل واحد منهما ثلاث مراتب، تكلم وخطاب وغيبة^(٣)، وكل واحد من هذه الضمائر ينقسم إلى مذكر ومؤنث، وكل واحد منهما إلى مفرد ومثنى ومجموع في كل مرتبة من التكلم والخطاب والغيبة ستة، فصارت في كل نوع ثماني عشرة إذا ضربتها في خمسة، وهي تقسيمها بحسب الاتصال والانفصال، صارت تسعين ضميراً، إلا أنهم استغنوا في مرتبة التكلم بضميرين، جمعوا المفرد من المذكر والمؤنث والمجموع منهما في ضمير

قبله ويكون كالتممة لذلك العليل، وبعض حروفه، فالضمائر المستترة في خطاب المذكر أو في الصفات نحو: زيد ضارب والزيدان ضاربان إلى آخر تصاريفها (أي الضمائر) وليس المستتر ما يبرز مثل: (اسكن أنت وزوجك الجنة).

(١) ينظر شرح المصنف ٦٥، وشرح الرضي ٦٢، وشرح المفصل ٨٧٣، والضمائر التي قسمها إلى مرفوع ومنصوب ومجرور إنما هي في محل رفع أو نصب أو جر.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ٧٢ حيث هذا التفصيل مقتبس منه بتصريف، وينظر شرح المصنف ٦٥.

واحد، وفي الخطاب والغيبة بخمسة جمعوا المثنى من المذكر والمؤنث في ضمير واحد، فالباقي ستون ضميراً، ومراده أنك تبدأ بالفرد المتكلم^(١)، وتختتم بجمع المؤنث الغائب، وذلك ثلاث مراتب تكلم وخطاب وغيبة.

فالأولى: التكلم ولها صيغتان، الأولى ضربت وهي للواحد مذكراً أو مؤنثاً، والتاء هي الضمير، الثانية ضربنا وهي لستة: مذكرين ومؤنثين، ومذكرين ومؤنثان وللمفرد منهما المعظم، والألف والنون ضمير.

المرتبة الثانية: المخاطب وهي خمسة: ضربت يفتح التاء للواحد المذكر وبكسرهما للواحدة المؤنثة، والتاء هي الضمير فيهما، وضربتما للمثنى فيهما، والتاء ضمير وحدها، وزاد بعضهم الألف معها، وضربتم لجماعة المذكرين، والتاء ضمير وحدها، وضربتن لجماعة النساء والتاء ضمير وحدها، وزاد بعضهم النونين، وبعضهم النون الثانية والأولى زائلة.

والمرتبة الثالثة للغائب وهي خمس ضرباً للواحد المذكر والضمير واسم الجمع، تقول (زيدٌ ضربٌ والركبُ سافر) والضمير مستتر، ويجوز الواو في اسم الجمع نحو: (الركب سافروا) وضربت للمفردة المؤنثة وجمع التكسير العاقل وغير العاقل، ولك في العاقل الواو وجمع السلامة، إذا كان مذكراً والنون إذا كان مؤنثاً والتاء للتأنيث والضمير مستتر، و(ضربا) للمثنى منهما، والضمير الألف، و(ضربوا) لجماعة المذكرين المكسر والسالم، ولاسم الجمع من المذكر، والواو والضمير، و(ضربن) لجماعة النساء والنون الضمير، وجعلها المازني حرفاً دالاً على

(١) ينظر شرح الرضي ٧٢ - ٨

جمع المؤنث كما دلّت التاء في (ضَرَبْتُ) والضمير مستتر، وأما ما يتصل بالمضارع فهي خمسة، (تفعلان ويفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا امرأة) فالألف والواو والياء ضمائر، والنون حرف إعراب، وجعلها المازني^(١) كلها حروفاً علاماتٍ للتثنية والجمع مثل: (قاما أخوك)، و(أكلوني البراغيث) والضمير مستتر.

قوله: (والثاني أنا إلى هُنَّ^(٢)) يعني المرفوع المنفصل^(٣) فيبدأ فيه بالواحد المتكلم حتى ينتهي إلى جمع المؤنث، وهو ثلاث مراتب كالمتصل، الأولى: مرتبة المتكلم ولها مثلان (أنا) للمفرد المذكر والمؤنث، والضمير عند البصريين الهمزة والنون وحدها والألف جيء بها لبيان الحركة في الوقف، وعند الكوفيين^(٤) أن (أنا) ضمير كله واحتجوا بقوله:

[٣٦٦] أنا سيف العشيرة فاعرفوني^(٥)

بإثبات الألف في الوصل وأجيب بأنه من إجراء الوصل مجرى الوقف، و(نحن) للمثنى والجمع والواحد المعظم مذكراً أو مؤنثاً، و(هو) ضمير كله

(١) ينظر شرح الرضي ٩٢، وينظر رأي المازني في شرح الفصل ٨٧٣

(٢) أي المرفوع المنفصل وهو: أنت، أنت، أتمه، أتمه أنتن، نحن، هو، هي، هم، هم، هن.

(٣) في الأصل المتصل وهو تحريف.

(٤) ينظر رأي البصريين والكوفيين في شرح الرضي ٩٢ - ١٠، وشرح الفصل ٩٣٣.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزة:

حميداً قد تدرت السناما

وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٣٣، وفي شرح الفصل لابن يعيش ٩٣٣، وشرح شلقية ابن الحاجب ٢٩٥٢،

وشرح الرضي ٩٢، والمقرب ٢٤٦٨، والنصف ١٠٨، وخزانة الأدب ٢٤٢/٥.

والشاهد فيه قوله: (أنا) حيث ثبتت ألف الضمير أنا في الوصل، قل الرضي في شرحه ٩٢ وينو تميم

يثبتون الألف في الوصل أيضاً في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل إلا في ضرورة.

وُني على حركة كراهة الجمع بين ساكنين، وأما تخصصه بالضم، فقل المبرد^(١) (حماً لها على ((قبل)) و((بعد)) من حيث صلح للائنين والجمع كما صلح ((قبل)) و((بعد)) للشيء والشئين، وقل الزجاج^(٢): (لأنها اسم جماعة، ومن علامات الجمع الواو والضم من مخرج الواو وقل الأخفش الصغير^(٣): (لأنها ضمير مرفوع ومن علامات الرفع الضمة، وقل قطرب^(٤) أصلها نُحْنُ بضم الحاء فنقلت إلى النون، وقل ثعلب: تشبيهاً للهاء (بجيت).

المرتبة الثانية: (أنت) بفتح التاء للمفرد المذكر وبكسرها للمفردة المؤنثة، والألف والنون عند البصريين ضميران، والتاء حرف خطاب، وابن [و] كيسان جعلها الضمير وحدها وما قبلها دعامة، والكوفيون^(٥) جعلوه ضميراً كله، وإنما خصّ المذكر بالفتحة، لأن الكسرة من علامات التأنيث فأعطي كل شيء ما يليق به، ولم يضم المذكر، لأن المتكلم قد استبد به، و(أنتما) للمثنى منهما والضمير الهمزة والنون على الأصح، والتاء والميم حروف، وزاد بعضهم التاء معهما، وبعضهم الألف التي بعد الميم معهن، وإنما ضمت التاء لأنها لو فتحت التيسر (ما) بالزائدة، في مثل (أنتما) و(أنتم) لجماعة المذكرين والضمير الهمزة والنون على الأصح، والتاء والميم حروف، وزاد بعضهم التاء، و(أنتن) لجماعة النساء، والهمزة والنون

(١) ينظر المقتضب ٢٧٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣.

(٢) ينظر رأي الزجاج في شرح المفصل لابن يعيش ٣٩٣، والجمع ٢٠٨١.

(٣) ينظر رأي الأخفش الأصغر في شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣، والجمع ٢٠٨١.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣.

(٥) ينظر آراء هؤلاء النحويين في شرح الرضي ١٠٢، ١٢، وشرح المفصل ٩٥/٣، وينظر الإنصاف ٦٧٧/٢.

مسألة رقم ٩٦ (الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي) والجمع ٢٠٨١ وما بعدها.

ضميران، وزاد بعضهم التاء، والخلاف في النونين ك(ضربُتنَّ).

المرتبة الثالثة للغائب، (هو) للمفرد المذكر و(هي) للمفردة المؤنثة و(هما) ضميران كلهما، وعند الكوفيين الهاء ضمير وحدها^(١) وفيها لغات هو وهي بالإسكان

والتخفيف وبالفتح والتشديد قال:

[٣٦٧] وهو على مَنْ صبه الله علقم^(٢)

ويحذف الواو والياء قال:

[٣٦٨] دار لسعلى إذ من هواكا^(٣)

و(هما) للمثنى منهما والهاء ضمير، والميم ليست بضمير، والألف فيها خلاف^(٤)، و(هم) لجماعة المذكرين، والضمير الهاء، و(هنّ) لجماعة النساء، والضمير الهاء والخلاف في النون ك(أنتن).

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩٦٣: والاسم (هو) بكماله عند البصريين وقل الكوفيون الاسم الهاء وحدها والواو مزينة ثم قل: والصواب منذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر.... وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١٩١/١ وما بعده، والهمع ٢٠٩/١. (٢) عجز بيت من الطويل، وصلته:

وإنّ لساني شهدة يشفى بها

وهو لرجل من همدان كما في شرح التصريح ١٤٨/١، والمقاصد النحوية ٤٥٧/١، وشرح المفصل ٩٥٣/١، والجنى الداني ٤٧٤، وشرح التسهيل السفر الأول ١٩٤/١، ومعني اللبيب ٥٦٧، وشرح شواهد المغني ٨٤٣/١، واللسان ملة (ها) ٤٥٩٧/١، وجمع الهوامع ٢١٠/١، والخزائن ٣٦٧/٥.

والشاهد فيه قوله: (وهوت) حيث أتى بالضمير المنفصل المرفوع بالفتح والتشديد على إحدى لغاته.

(٣) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣٧/١، وشرح المفصل ٩٧٣/١، والخصائص ٨٩/١، والإنصاف ٦٨٠/٢، وشرح شافية بن الحاجب ٣٤٧/٢، واللسان ملة (هيا) ٤٥٩٦/١، وجمع الهوامع ٢٠٩/١، وخزانة الأدب ٦٢.

والشاهد فيه قوله: (إنه) يريد إذ هي فحذف اليه ضرورة وقد أشير إلى ذلك الشلح.

(٤) ينظر شرح المفصل ٩٧٣/١، وشرح الرضي ١٢/٢.

قوله: (والثالث ضربني إلى ضربهن) [وإني إلى إنهن] ^(١) يعني المنصوب المتصل وهو ثلاث مراتب:

الأولى: للمتكلم وهي ضربني للمفرد وفيهما و(الياء) هي الضمير والنون للوقاية، ويجوز في الياء الفتح والسكون والحذف قال:

[٣٦٩] إذا ما انتسبت له أنكرن ^(٢)

وضربنا للمثنى والمجموع والواحد المعظم مطلقاً والضمير النون، والألف فيها خلاف.

الثانية: المخاطب وهي ضربك بالفتح للمفرد المذكر، وضربك للمفردة المؤنثة والكاف ضمير فيهما، (ضربكما) للمثنى فيهما، والضمير الكاف وحدها، وفي الألف خلاف و(ضربكم) لجماعة المذكرين والضمير الكاف، و(ضربكن) لجماعة النساء والضمير الكاف وحدها وفي النون ما تقدم.

المرتبة الثالثة: للغائب وهي (ضربه) للمفرد المذكر والضمير الهاء،

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) شطر من بيتين من التقارب وهما للأعشى في ديوانه ٦٥-٦٦، وهما:

فهل ينعني ارتياحي البلا ومن حذر الموت أن يأتين

ومن شأنني كاسف وجهه إذا ما انتسبت إليه أنكرن

ينظر في الكتاب ١٨٧/٤، والأول منهما مع نسبه إلى الأعشى وهو في الدرر ١٥١/٥، وشرح أبيك سيويه ٢٤١٢، وشرح المفصل ٤٠٩-٤١٠، والمقصد النحوية ٣٢٤/٤، والشاهد فيهما قوله: (يأتين وأنكرن) يريد أن يأتيني وأنكرني، فحذف يه المتكلم والكسرة الدالة عليها، والتي تقع قبلها وذلك للوقفه وسكن للضرورة الشعرية ولأن القافية ساكنة.

و(ضربها) للمفردة المؤنثة، والضمير الهاء وفي الألف خلاف، (ضربهما) للمثنى منهما والهاء ضمير وفي الألف خلاف، (ضربهم) لجماعة الرجال والضمير الهاء، (ضربهن) لجماعة النساء والهاء الضمير وحدها وفي النونين ما تقدم.

قوله: (والرابع إياي إلى إياهن)^(١)، يعني المنصوب المنفصل وهو ثلاث مراتب:

الأولى: للمتكلم وهي: (إيائي) للمفرد المذكر والمؤنث، و(إيانا) للمثنى والجمع منهما والواحد المعظم منهما.

الثانية: للمخاطب وهي (إياك) بفتح الكاف للمفرد المذكر، وبكسرهما المؤنث و(إياكما) للمثنى منهما و(إياكم) لجماعة الرجال و(إياكن) لجماعة النساء.

الثالثة: (إياه) للمفرد المذكر وبكسرهما للمؤنث و(إياكما) للمثنى منهما و(إياهم) لجماعة الرجال، (إياهن) لجماعة النساء. الأصل في هذا المنصوب المنفصل (إيا) ثم اختلفت فيه علامات المخاطبين بحسب اختلافهم من تكلم وخطاب وغيبة، واختلفت في هذه الصيغة، قل سيويه: إن (إيا) اسم مضمرة، واللواحق فيه كحروف تدل على التكلم والخطاب والغيبة، ورد بأن الحرفية لم تثبت إلا للكاف، وقال الأخفش والخليل والمازني:^(٢) (إيا) اسم مضاف إلى ما بعده، واحتجوا بقول العرب: (إذا بلغ الرجل الستين

(١) أي الضمائر المنصوبة المنفصلة وهي: إيائي، إيانا، إياك، إياك، إياكم، إياكن، إياه، إياها، إياهما.

إياهم، إياهن، وينظر الكتاب ٣٥٥/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر همع الهوامع ٢١٢/٨.

ففيه وإيا الشواب)، بجر الشواب^(١)، ورد بأن المضمير لا يضاف، وقال ابن درستويه لا ظاهر ولا مضمير بل هو في المضميرات كأسماء الإشارة في المظهرات، وقال الزجاج والسيرافي: ^(٢) هو اسم مظهر مضاف إلى مضمير موضوع للنصب ك(سبحان)، وقال أكثر الكوفيين وابن كيسان: ^(٣) ما بعد (إيا) اسم مضمير و(إيا) دعامة، واختاره نجم الدين، وقال قوم منهم: (إياك) بكماله اسم مضمير، واختاره الإمام يحيى بن حمزة^(٤).

قوله: (والخامس) وهو الضمير المجرور [ظW] المتصل وهو ثلاث مراتب:

الأولى قوله: (غلامي ولي) [إلى غلامهن ولهن] ^(٥) مثل بمثالين، أحدهما بحرف الجر، والآخر بالإضافة، ف(غلامي) و(لي) للمفرد منهما، و(غلامنا) و(لنا) للمثنى والمجموع والواحد المعظم منهما.

الثانية: (غلامك) و(لك) بفتح الكاف للمذكر، و(غلامك) و(لك) بكسرها للمؤنث، و(وغلامكم) و(لكم) للمثنى منهما، و(غلامكم) و(لكم) لجماعة الرجال، و(غلامكن) و(لكن) لجماعة النساء.

الثالثة: (غلامه) و(له) للمفرد المذكر، و(غلامها) و(لها) للمفردة المؤنثة،

(١) ينظر الرضي ١٢٢، وقد سبق تخريجها، وهي منقولة عن الخليل في المراجع التي وقعت عليها والإنصاف ٦٩٥/٢ مسألة رقم ٩٨، وهي الضمير في (إياك) وأخواتها.

(٢) ينظر رأي الزجاج والسيرافي في هلحش الكتاب ٣٦٠/٢، شرح الرضي ١٢٢ - ١٣، والإنصاف ٦٩٥/٢ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٢٢، والإنصاف ٦٩٥/١ وما بعدها، وشرح المفصل ٩٧٣ وما بعدها.

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهر الصافية في شرح المقنعة الكافية السفر الثاني ورقة ١٢ - ١٣.

(٥) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

وغلامهما و(لهما) للمثنى منهما، (غلامهم) و(لهم) لجماعة الرجال، (غلامهن) و(لهن) لجماعة النساء، والكلام في الضمائر على ما تقدم (وميم الجمع) ^(١) في الضمائر كلها إن وقفت عليها فلك إسكانها ولك ضمها، والواو وإن وصلت بضمير وجبت الواو نحو: (ضربتموه)، وأجاز يونس ^(٢) بقاءها ساكنة من غير واو، وقرئ شاذاً ﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾ ^(٣) وإن وصلت بساكن فلك ضمها بغير واو وهو الأشهر، ولك أن تكسرهما، وإن وصلت بمتحرك فثلاثة أوجه:

التسكين مطلقاً وهو أحسنها، والواو مطلقاً والتفصيل: فإن كان بعدها همزة فالواو ليحصل المد، وإلا فلا، ويجوز في نحو (نعطيهم) و(عليهم) خمسة أوجه: (عليهم عليهمو عليهمو عليهمو عليهمو عليهمو).

قوله: (فالرفوع المتصل) ^(٤) لما فرغ من ذكر الضمائر وأقسامها شرع في محال ضمائرها قوله: (فالرفوع) يحتز من المنصوب والمجرور فإنهما لا يستتران، بل إن وجدا في اللفظ وإلا حكم عليهما بالحذف، لأنهما

(١) ينظر شرح الرضي ١٢٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣١١٢.

(٣) هود ٢٨١١ وتعلمها: ﴿قُلْ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ بَيْتِهِ مِنْ رَبِّي وَأَتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِي فَعِمَّتْ عَلَيْكُمْ أَنْزَلْنَاهَا﴾ بإسكان الميم الأولى تخفيفاً كما في معاني القرآن للقراء ١٢٢، وقد أجاز مثل هذا سيويه وأنشد:

فاليوم أشرب غير مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واغل

وقل النحاس: ويجوز على قول يونس أنلزمكما مجري المضمير مجرى المظهر. ينظر تفسير أحكام القرآن للقرطبي هود ٣٢٥٤/٤، وينظر البحر المحيط ٢١٧٥.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦٥.

مفعولان فضلة، يجوز حذفهما، والاستتار إنما حكم به لدليل، لأنه الظاهر أنه محذوف، والدليل أن الفاعل لا يحذف.

قوله: (المتصل) يحترز من المنفصل فإنه لا يستتر لاستقلاله بنفسه.

قوله: (خاصة)^(١) يعني وحده لا غير.

قوله: (يستتر في الماضي) [للغائب والغائبة]^(٢) حاصل الضمير المستتر أنه إن كان في اسم، فإن كان اسم فعل استتر مطلقاً لأن أكثره في معنى الأمر، وإن كان مصدرًا فلا يستتر فيه، بل يحذف لأن الإضمار من خصائص الأفعال، والمصدر اسم جنس جامد لا يضمرف فيه، وأما الصفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل فيستتر فيها، لأنه يؤدي إلى الجمع بين علامتين حال التثنية والجمع، أحدهما للضمير والثانية للتثنية والجمع أن يجري باسم الفاعل على غير من هوله، انفصل الضمير، وإن كان في فعل، فإن كان ماضياً استتر في الغائب، نحو (زيد قائم) والغائبة نحو (هند قامت) وهذه التاء للتأنيث، وإن قلت (هند قامت هي) فهذا الضمير تأكيد للمستتر، وما عدا هذين من الغائب فهو فيه بارز خلافاً للمازني^(٣) في ضمير الغائبات نحو (الهندات

(١) ينظر شرح المصنف ٦٥ - ٦٦، وقل الرضي في شرحه ١٣٢: اعلم أنه لا يستتر من المضمورات إلا المرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتر الفاعل، لأن الفاعل وخصه الضمير المتصل كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل عنه.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر جمع الهوامع ٢٢٠/١.

ضربن) فإنه مستتر عنده، ولم يستتر في مثني الغائب الماضي ومجموعه خوف اللبس، وخص المفرد بالاستتار، إما لأنه أسبق منهما، أو لأنه أكثر منهما استعمالاً فأخذ الأخص وهو الاستتار.

قوله: (وفي المضارع للمتكلم مطلقاً) يعني وإن كان الفعل مضارعاً استتر في قرينة المتكلم مطلقاً، مفردة ومثناة ومجموعة ومذكرة ومؤنثة، نحو (أنا أضرب) و(نحن نضرب) وإنما استتر للاختصار مع إغناء قرينة التكلم [على] ^(١) ظهوره.

قوله: (والمخاطب) يعني يستتر في المضارع في قرينة الخطاب في المفرد المذكور نحو (أنت تضرب) بخلاف المؤنث والمثنى والمجموع منهما فإنه يبرز خوف اللبس.

قوله: (والغائب والغائبة) يعني ويستتر في المضارع من مرتبة الغائب في المفرد والمفردة فقط تقول (زيد يضرب) و(هند تضرب) بخلاف المثنى والمجموع منهما، فإنه تبرز للعلة التي للماضي، وإن كان فعل أمر (اضرب) استتر للعلة التي للماضي.

قوله: (ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل) ^(٢)، يعني أن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستثناء، ثم المنفصل، عند تعذر الاتصال لأن الضمائر إنما أتت بها للاختصار، ألا ترى أن قولك: أكرمتهم يعني عن أكرمت [و٧٨] زيذاً

(١) (على) غلط والصواب (عن).

(٢) قل الرضي في شرحه ١١٣٢: اعلم أن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه أخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال....

وعمرأً وبكرأً، ومن النحة من جعل المتصل أخصر من المستر لأنه حذف، فهو فرغ الموجود الذي هو المتصل. وتعذر الاتصال في مواضع:

أحدها: قوله: (وذلك بالتقدم على عامله) نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١) و(إياك ضربت) ولا يكون إلا في المفعول المنصوب، وإنما تعذر الاتصال وهو (نعبدك) لأن الغرض بتقديمه العناية والاهتمام، والاتصال متعذر مع التقديم.

قوله: (أو بالفصل لغرض) يعني فصل الضمير من عامله إذا كان لغرض، يحترز من فصله لا لغرض، فإنه لا يجوز، نحو (ضرب زيداً إياك) والفصل لغرض في مواضع: أحدها: الحصر ب(إلا) نحو (ما قام إلا أنت) ولا يجوز الاتصال وقد شد بقوله:

[٣٧٠] وما نبلى إذا ما كنت جارتنا

ألا يجاوزنا إلاك دياراً^(٢)

وحمل الزجاج وجماعة^(٣) (إنما) على (إلا) لأنها في معناها واحتج بقوله: وصلره^(٤):

(١) الفلحة ٤٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٣٠٧٣، والخصائص ٣٠٧٨، ١٩٥٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٦٨، وشرح الرضي ١٤٢، ومغني اللبيب ٥٧٧، وشرح شواهد مغني اللبيب ٨٤٤٢، والمقصد التحوية ٢٥٣٨، وهمع الهوامع ١٩٦٨، وخزانة الأدب ٣٧٨/٥ - ٣٧٩، وشرح ابن عقيل ٩٠٨. ويروى وما علينا بل وما نبلى.

والشاهد فيه قوله: (إلاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا وذلك للضرورة الشعرية والتقدير: إلا إياك.

(٣) ينظر رأي الزجاج وجماعة في شرح التسهيل السفر الأول ٢٠٠٨ وما بعدها.

(٤) لا معنى لها مع ذكر البيت بتمله.

[٣٨] أنا البطل الحلمي النملر وإنما

يدافع على أحسابهم أنا أو مثلي^(١)

وبقوله:

[٣٩] كأننا يوم قرى إنما نقتل إيانا^(٢)

وجعل النحلة ذلك ضرورة حيث لا يمكن تأوله، وأما (نقتل إيانا) فلأنه لا يجوز تقتلنا لأنه لا يجوز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد، وقيل: بلى يجوز من غير ضرورة لأن المراد يقتل بعضنا بعضاً ومن الفصل لغرض، التفصيل ف(إمّا) نحو: (قام إما أنا وإما أنت) وفي التوابع نحو (ضربتُ أنت) و﴿استكن أنت﴾^(٣)، في التأكيد و(رأيت زيدا إليه)، في البدل، و(جاء زيدٌ وأنت) في النسق، ولا يصح في الصفة لأن الضمير لا يوصف، ومع المصاحبة نحو: (جئت وإياك) وحيث يكون عامل الضمير مصدراً مضافاً إلى ظاهر نحو (عجبت من ضرب زيدٍ أنت)^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٥٣٢، والجنى الداني ٣٩٧، وتذكرة النحلة ٨٥، ومغني اللبيب ٤٠٧، وشرح شواهد المغني ١٨٨٢٠، واللسان ملحة (أئن) ١٥٧٨، والمقاصد النحوية ٣٧٨، وهمع الهوامع ٢١٧٨، وخزانة الأدب ٤٦٥/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٠/١، ويروى الفارس بدل البطل.

والشاهد فيه قوله: (أنا أو مثلي) حيث تعين انفصل الضمير لأنه محصور بـ (إنما) وذلك ضرورة كما ذكر الشرح.

(٢) صدر بيت من الهزج، وهو لذي الإصبع العلواني كما في شرح المفصل ١٠١٣، وينظر الكتاب ١١٧٢ - ٣١٢، والخصائص ١٧٩٢، والإنصاف ٦٩٩٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠١/١، وشرح الرضي ١٤٢، واللسان ملحة (إيا) ١٨٧٨، وخزانة الأدب ٢٨٠/٥ - ٢٨٢.

والشاهد قوله: (إيانا) فصل من علمه لوقوعه بعد معنى إلا وهو ضرورة

(٣) البقرة ٣٥/٢.

(٤) قل ابن السراج في الأصول ١٢٠/٢: إذا جعلت زيدا مفعولاً به، ومن ضربك إذا جعلت الكف مفعولاً وتقول فيما يجري من الأسماء مجرى الفعل: عليك ورويه وعليكي، ولا تقول عليك إيلي

وبعضهم منع من الانفصال في هذه المسألة لإمكان الاتصال.

قوله: (أو الحذف) يعني أن حذف العامل من مواقع الانفصال، مثاله في المرفوع: (إِنَّ أَنْتَ أَكْرَمَتْ أَكْرَمْتَ) ﴿لَوَأَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾^(١) وفي المنصوب (إياك والشر) و(إِنَّ إِلَيْهِ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ) لأنه لاشيء يتصل به إذا حُذِفَ عامله^(٢).

قوله: (أو يكون العامل معنوياً) وذلك هو الابتداء في المبتدأ نحو: (أنت القائم) و(القائم أنت)، في (ما) الحجازية نحو: (ما أنت قائماً) و(إِنَّ) النافية نحو:

[٣٧٣] إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعف المجانين^(٣)

فأما على لغة تميم فقد دخل في قوله (أو يكون العامل معنوياً)^(٤) لأنه لا عمل لها عندهم، وإنما كان منفصلاً، لأنه لو اتصل وجب استتاره^(٥) والحرف متعذر فيه الاستتار، لأنه عدمي لا يمكن الاتصال به.

ومنهم من لا يستعمل (ني) ولا (نا) استغناءً بعليك (بي) و (بنا) وهو القياس، ولو قلت عليك إليه كان جائزاً لأنه ليس بفعل. وينظر شرح الرضي ١٦٢.

(١) الإسرائ ١٧/١٠٠، والآية: (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتورا).

(٢) العبارة مأخوذة من شرح المصنف ٦٧ بتصرف.

(٣) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الجني الداني ٢٠٩، والمقرب ١٠٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٣/١، وأوضح المسالك ٢٩١/١، وخزانة الأدب ١٦٦٤/٤، وجمع الهوامع ٢١٨/١.

والشاهد فيه قوله: (إِنَّ هُوَ مُسْتَوِيًّا) حيث عملت (إِنْ) عمل ليس فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر.

(٤) قل ابن الحاجب في شرحه ٦٧: (كالمبتدأ أو الخبر لأنه إذا كان معنوياً تعذر الاتصال به، إذ لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ).

(٥) لأنها تعمل عند أهل الحجاز، قل ابن الحاجب في شرحه ٦٧: (لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفرداً غالباً فيؤدي إلى أن يستر الضمير في الحرف، وهو على خلاف لغتهم كقولك (زيد ما هو قائم) على لغة أهل الحجاز، وأما على لغة بني تميم فهو داخل في باب كون العامل معنوياً لأنه مرفوع بلا ابتداء).

قوله: (أوحرفاً والضمير مرفوع) وذلك في خبر إن نحو: (إن القائم أنت) قوله (والضمير مرفوع) يحرز من أن يكون العامل حرفاً والضمير منصوباً، فإنه يتصل نحو: (إنه قائم)، أو مجروراً نحو: (منك وعنك وإليك) ونحوها.

قوله: (أويكون مسنداً إليه صفة جرت على غير من هي له) يعني الضمير إذا أسندت إليه صفة جارية على غير مَنْ هي له انفصل، والمراد بالصفة (اسم الفاعل) و(المفعول) و(الصفة المشبهة) والمراد بجريها على غير مَنْ هي له، أن يُفَرَّق بينها وبين ما هي عائدة إليه فارق، وذلك في مثل

قوله: (هند ضاربتُهُ هي) فإن (ضاربتُهُ) راجع إلى هند، وقد جرت على (زيد) فبرز الضمير لذلك، وكذلك (زيد هندُ ضاربُها هو) فإن (ضاربها) راجع إلى زيد، وقد جرى على (هند) فبرز الضمير، فلوقلت: (هندُ زيدُ ضاربها) أو (زيدُ هندُ ضاربتُهُ)، لم يبرز لأنه جرى على مَنْ هو له، وهي تقع في الخبر كمثل المصنف^(١)، والصفة نحو: (مررت برجل وامرأة ضاربها هو)، والصلة نحو: (جاء زيد وهندُ ضاربها هو)، والحال [نحو]^(٢) (جاء زيد وهندُ الضاربها هو) وحاصل الكلام أن هذه الصفة إن جرت على مَنْ هي له استتر الضمير مطلقاً، وما وجد بارزاً فهو تأكيد، وإن جرت على غير مَنْ هي له، فإن خالفت في الإفراد والتثنية والجمع، نحو: (زيدُ العَمران ضاربهما)، (زيد العمرون ضاربهم) فزعم بعض النحاة أنه لا يبرز الضمير لزوال [ظ٧٨] اللبس، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿عَلَى رِجْلِ مَنْ

(١) ينظر شرح المصنف ٦٧، والأمثلة هي نفسها الموجودة عند المصنف في الصفحة المذكورة.

(٢) ما بين الحصريتين زيادة يقتضيها السياق.

الْقَرْنَيْنِ عَظِيمِ ﴿١﴾ وهذا خلاف كلام المصنف ^(٢)، وإن كان لم يخالفه، وهي مسألة الكتاب، فقال البصريون: يبرز الضمير وجوباً لزوال اللبس حيث لا يلتبس، وحيث لا يلتبس يُحمل على ما يلتبس، وقال الكوفيون ^(٣) لا يجب إلا حيث يقع اللبس فقط، ووقوع اللبس حيث يستويان تذكيراً وتأنياً نحو: (زيد عمرو وضاربه هو) و(هند فاطمة ضاربتها هي)، والذي لا يلتبس حيث يختلفان تذكيراً وتأنياً وتكلاً وخطاباً وغيبة نحو: (هند زيد ضاربتُه)، و(أنا أنت ضاربك) و(أنت أنا ضاربي) و(هو أنت ضاربك)، و(أنت هو ضاربه) والبصريون ^(٤) يبرزونه مطلقاً في هذه المواضع وغيرها، وأما الفعل إذا جرى على غير مَنْ هوله، لم يبرز الضمير مطلقاً لزوال اللبس بقريئة التكلم والخطاب والغيبة، نحو: (أنا زيد أضربه) و(أنت زيد تضربه)، و(هو زيد يضربه) بخلاف ضارب، فإنه صالح للمتكلم والخطاب والغيبة بلفظ واحد، وأما قولهم: (زيدٌ عمرو يضربه) فإنه وإن حصل فيه لبس [فإن] ^(٥) قريئة الدالة من هي له غير خارجة عنه بخلاف اسم الفاعل، فإن قريئته خارجة فهو إذاً أضعف من الفعل.

قوله: (مثل (إياك ضربت)) هذا مثال التقدم على عامله.

قوله: (وما ضاربك إلا أنا) هذا مثال الفصل لغرض قول: (وإياك

(١) الزخرف ٣٦/٤٣، وتامها: ﴿وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجلٍ من القريتين عظيم﴾.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦٧، وشرح الرضي ١٧٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٢، وقل الرضي في ١٧٢: (قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به مجرد رفع اللبس

وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقليد حذفه فأتى بضمير لا يجوز حذفه مجرد رفع اللبس).

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

والشَّرَّ هذا مثال الحذف.

قوله: (وأنا زيد) مثال العامل المعنوي.

قوله: (وما أنت قائماً) مثال العامل الحرفي والضمير مرفوع.

قوله: (وهند زيد ضاربتة هي) مثال الجاري على غير مَنْ هوله.

قوله: (وإذا اجتمع ضميران)، ما تقدم كلاماً في الضمير الواحد وهذا كلاماً في الضميرين.

قوله: (وليس أحدهما مرفوعاً)، فأما إذا كان أحدهما مرفوعاً وجب الاتصال^(١) نحو: (ضربتك)، وقد جاء الانفصال نحو: (ضربت إياك) وعليه:

[٢٧٤] أَتَتْكَ عَسْرٌ تَقَطُّعُ الْأَرَاكَا إِيْلِكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَاكَ^(٢)

وإنما جاز لبعده عن الفعل.

قوله: (فإن كان أحدهما أعرف) يعني الضميرين المفعولين والمراد بالأعرف أن المتكلم أعرف من الخطاب، والخطاب أعرف من الغيبة.

(١) ينظر شرح المصنف ٦٨، وشرح الرضي ١٨٢، حيث قل: (فإن كان أحدهما مرفوعاً متصلاً فالواجب تقلمه على المنصوب كما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلاً في الاتصال وكائناً كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة، وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلاً سواء كان أعرف من ذلك المرفوع... وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب).

(٢) الرجز لحميد الأرقط، كما في الكتب ٣٦٢/٢، والبيان شرح اللمع ٣٥٢/٢، والخصائص ٣٠٧/١، والأصول ١٢٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٧/١، والخزاعة ٢٨٠/٥، وأكثر المراجع التي اطلعت عليها لا تذكر إلا الشطر الثاني من هذا الشاهد. والشاهد فيه قوله: (بلغت إياك) حيث وضع الضمير المنفصل المنصوب بدل الكلف ضرورة والتقدير: (أي سلت هذه الناقة حتى بلغتك).

قوله: (وقدمته) يعني وقلمت الأعراف جاز لك في الثاني الانفصال^(١)
نحو: (ضربَيْكَ وضربِي إياك) و(أعطيتكه) و(أعطيتك إيله) قال:

[٣٧٥] فلا تطمع أبيت اللعن فيها

ومنعكها بشيء يُستطاع^(٢)

وإن استويا في التعريف أو تأخر الأعرافُ وجب الانفصال نحو: (أعطيته إيله)، و(أعطيته إياك) وقد جاء الاتصال في المستويين شاذاً، قال:

[٣٧٦] وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة

لضغمة لها يقرع العظم نابها^(٣)

ولم يقل (لضغمة إياها).

قوله: (مثل أعطيتكه وضربيك)، إنما مثل بمثالين ليريك أنهما
يكونان في المفعول المنصوب والمجرور والتكلم والخطاب والغيبة.

قوله: (وإلا فهو منفصل)، وذلك حيث يستويان أن يتقدم غيرُ الأعراف
على الأعراف، وإنما شرطوا في الاتصال تقديم الأعراف، لأنهم لو آخروه

(١) ينظر شرح المصنف ٦٨، وشرح الرضي ١٩٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعيلة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢١١، وينظر الجني الداني ٥٥، ومغني اللبيب ١٤٩، وشرح شواهد المغني ٣٣٧١، وخزانة الأدب ٢٦٧/٥، ٢٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٠٨١، وشرح الرضي ١٩٢.

والشاهد فيه قوله: (ومنعكها) حيث وضع الضمير المتصل بـك المنفصل جوازاً والتقدير ومنعك إياها.
(٣) البيت من الطويل، وهو لمغلس بن لقيط، ينظر الكتاب ٣٦٥/٢، وشرح المفصل ١٠٥/٣، وأمثالي ابن الحاجب ٣٨١/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٠٥/١، وشرح الرضي، واللسان ملة (ضغم) ٢٥٩٤/٤، والخزانة ٣٠١/٥، ٣٠٣.

والشاهد فيه قوله: (لضغمة لها) حيث وضع الضمير المتصل بـك المنفصل والتقدير لضغمة إياها، وهذا نثر شاذ كما ذكر الشلح. والضغمة: العضة وأراد بها الشدة.

لزم تقديم الأنقص على الأقوى فيما جعلوه كالكلمة الواحدة^(١)، وأما قولهم (ضَرَبْتَنِي) ونحوه فلأنه لما

كان فاعلاً متصلاً به صار كلجزء منه بخلاف أعطيتكه، وبابه

قوله: (والمختار في خبر باب ((كان)) الانفصال) يعني أنه يجوز في خبر (كان) وأخواتها المضمرة الاتصال والانفصال نحو: (كنته) و(كنت إياه) إلا أن الانفصال هو المختار وذلك لأن أصله خبر مبتدأ، وحق خبر المبتدأ الانفصال وعليه:

[٣٧] لئن كان إياه لقد حال بَعْدُنَا

عن الود والانسان قد يتحول^(٢)

[٧٩] وقوله:

[٣٧٨] ليت هذا الليل شهرٌ لا نرى فيه عرياً
ليس إياي وإياك ولا نخشى رقيماً^(٣)

(١) ينظر شرح المصنف ٦٨، قل الرضي في ١٩٢: (أي إن لم يكن أحدهما أعرف كأعطك إليك أو إن كان

أعرف لكن ليس بمقدم كأعطك إلي، وأعطه إليك فالثاني منفصل كما رأيت).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٤، ينظر شرح الرضي ١٠٧٣، وأوضح

المسالك ١٠٢٨، والمقرب ٩٥/٨، وشرح الرضي ١٩٢، والخزاعة ٣٦٢/٥ - ٣٦٣، ويروى عن العهد بدل

الود، ويتغير بدل يتحول وفي الأصل شهراً، والرواية في المراجع شهر:

والشاهد فيه قوله: (لئن كان إيه) حيث جله خبر كان (إيه) ضمير منفصلاً والأكثر أن يكون متصلاً.

(٣) البيتان من مجزوء الرمل وهما لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٦٧، ينظر الكتاب ٣٥٨٢، وشرح المفصل

١٠٧٣، والمقتضب ٩٧٣، والأصول في النحو ١١٧٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٣٥/٨، وشرح الرضي

١٩٢، واللسان ملة (ليس)، والممع ٢٢١/٨، ٤١١٣/٥، والخزاعة ٣٢٢/٥.

وعريباً أي أحداً أي متكلماً يخبر عنا ويعرب عن حالنا.

والشاهد فيهما قوله: (ليس إيلي وإيلك) حيث أتى بالضمير منفصلاً عن (ليس) لوقوعه موقع خبرها =

وقد جاء الاتصال لشبهها بالمفعول، وجعله ابن مالك الأوضح^(١) نحو:

[٣٧٩] فإِن لا تكنها أو تكنه فإنه

أخوها غذته أمه بلبانها^(٢)

وقوله:

[٣٨٠] تفك تسمع ما حيت بهالك حتى تكونه

والمرء قد يرجو الحيا ة مؤملا والموت دونه^(٣)

قوله: (والأكثر لولا أنت إلى آخرها) يعني أنك تأتي بعد لولا بضمير المرفوع المنفصل في التكلم والخطاب والغيبة، تقول: (لولا أنا) (لولا نحن) (لولا أنت) (لولا أنت) (لولا أنتما) (لولا أنتن)

وهذا هو المختار، ولو وصل لقل لسني وهو جائز، قل سيويه في الكتاب ٣٥٩٢ (وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: لسني وكذلك كانني).

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٠٥/١ وما بعدها.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود اللؤلؤي في ديوانه ١٦٢ - ٣٠٦، وينظر الكتاب ٣٧٨، والمقتضب ٩٧٣، وشرح المفصل ١٠٧٣، والإنصاف ٨٣٣/٢٠، وشرح الرضي ١٩٢، واللسان ملة (لبن) ٣٩٩٠/٥، والخزانة ٣٣٧/٥، ٣٣٦، والبيت قبله:

دع الخمر تشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنياً بمكانها

وأخو الخمر الزبيب يعني عنها حالاً.

والشاهد فيه قوله: (يكنها أو تكنه) حيث وصل الضمير المنصوب بـ (كان) فإن القياس: فإن لا يكن إياها أو تكن إليه.

قل الرضي: ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته.

(٣) البيتان من مجزوء الكامل، وهو من كلام خليفة بن نزار أو براز وهو شاعر جاهلي كما في الخزانة ينظر شواهد إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٧٨، والإنصاف ٨٢٤/٢، وشرح المفصل ١٠٩٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٥٥/٢، وشرح الرضي ٢٩٥/٢، والمجمع ٦٧٢، والخزانة ٤٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (حتى تكونه) حيث جاء بـ (كان) ضميراً متصلاً حيث جعل الضمير المتصل مكن المنفصل.

(لولا هو) (لولا هي) (لولا هم) (لولا هن) وإنما كان الإتيان بالضمير المرفوع المنفصل الأكثر، لأن الواقع بعد لولا على كلام البصريين^(١) المبتدأ، وعلى كلام الكوفيين فاعل فعلٍ محذوف، وكلاهما لا يقع مع الحرف إلا منفصلاً.

قوله: (عسيت إلى آخرها) يعني الأكثر في (عسى) الإتيان بالضمير المرفوع المتصل لأنها فعل، والفعل لا بد له من فاعل في التكلم والخطاب والغيبة، تقول (عسيتُ عسينا عسيتِ عسيتَ عسيتُما عسيتُم عسيتُن عساه عساها عساها عساها عساها عساها).

قوله: (وجاء لولاك)^(٢) أي جاء بعد (لولا) ضمير متصل مجرور في جميع الضمائر نحو:

[٣٨١] لولاك هذا العلم لم أحجج^(٣)

(١) ينظر رأي البصريين والكوفيين في الإنصاف ٦٨٧/٢ مسألة رقم ٩٧ القول في هل يقل: (لولا) وموضع الضمائر، قل الرضي في شرحه ٢٠٢/٢: (يعني أن يجيء بعد لولا غير التخصيصية ضمير مرفوع منفصل لأنه إما مبتدأ أو فاعل فعل محذوف أو مرتفع بلولا فيجب على الأوجه الثلاثة الانفصال، وينظر شرح المصنف ٦٨.

(٢) ينظر مسألة نفسها في الإنصاف ٦٨٧/٢.

(٣) عجز بيت من السريع، وصلته:

أومّت بكفيها من الهودج

وهو لعمر بن ربيعة في ملحق ديوانه ٤٧٨، والإنصاف ٦٩٣/٢، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، وشرح قطر الندى ٢٥١، وجمع الهوامع ٢٠٩/٤، وخزانة الأدب ٣٣٦/٥ - ٣٣٥. ويروى في ذا بلل هذا.

والشاهد فيه قوله: (لولاك) حيث وقع الضمير المتصل الذي حقه أن يكون في موضع الجر أو موضع النصب إلا عند المبرد فإنه منعه وقل هو خطأ. قل الرضي: وهو الصحيح لوروده وإن كان قليلاً وأورده الرضي ٢٠٢/٢ محتجاً بهذا الشاهد والذي بعده.

[٣٨٢] وكم موطن لولاي طحتُ كما هوى

بأجرامه من قُلَّةِ النيق منهوي^(١)

[٣٨٣] لولا كما خرجت نفسا كما^(٢)

[٣٨٤] لولا كم شاع لحمي عندها وهي^(٣)

وأنكر المبرد^(٤) ذلك وقال: لا يقتد بما ورد، وبيت ابن أم الحكم وهو:
(كم موطن) لحن لا يقاس عليه، وذهب سيويوه^(٥) إلى أنه ضمير مجرور
بـ(لولا) وهي جارة هنا، قال: ولا يمتنع أن يكون لها حكم خاص مع

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي كما في الكتاب ٢٧٣/٢، ومعاني
القرآن للفراء ٨٥/٢، والخصائص ٢٥٩/٢، والأمالي ٦٧١، والكامل للمبرد ٢٠٩/٢، وشرح الرضي ٢٠/٢،
وشرح ابن عسقل ٩٢/٢.

والقلة: أعلى الجبل ويروى قته، والنيق: الجبل الشاهق.

والشاهد فيه قوله: (لولاي) حيث اتصلت لولا بالضمير الذي أصله أن يقع في محل الجر والنصب
وهو منزه سيويوه أنها حرف جر والضمائر في محل جر....

(٢) الرجز لرؤية كما في خزانة الأدب ٤٣١/٥، وهو ليس في ديوانه، وروصف المباني ٢٦٩، وهمع الهوامع
٢٠٩/٤، ويروى لولاها بلك لولا كما ونفساهما بلك نفسا كما.

والشاهد فيه قوله: (لولا كما) حيث دخلت لولا على ضمير الجر فهي حرف جر عند سيويوه والكلف
ضمير في محل جر، وعند غيره كالأخفش وبعض الكوفيين بلقية على رفع ما بعدها.

(٣) عجز بين من البسيط، وصلته:

أسمعتكم يوم أعود في مُوداة

ويروى: مرتبة ويروى ساغ، وهو للأخطل في ديوانه ٣٦٣، وتذكرة النحة ٤٤٧، والدرر ١٧٧/٤، وهمع الهوامع
٢٠٩/٤.

والشاهد فيه قوله: (لولاكم) حيث ولي لولا ضمير وهو في محل جر بها.

(٤) ينظر المقتضب ٧١/٣ - ٧٢ - ٧٣، وشرح الرضي ٢٠/٢ - ٢١، والإنصاف ٦٧٧/٢، وينظر الأصول
١٢٤/٢.

(٥) ينظر الكتاب ٣٧٥/٢، وشرح المفصل ٦٨.

المضمير نحو: (لذن) فإنها اختصت بنصب (غدوة) فقط، وهو لا يحتاج إلى تعلق، وهو واجب الحذف لأنه خبر المبتدأ الواقع بعدها وتقديره: (لولاك موجود)، وذهب الأخفش^(١) إلى أن هذه الضمائر مرفوعة على قياسها واستعير لها ضمير المجرور كما استعاروا في (مررت بك أنت) إلا أنها عكس.

قوله: (وعساك إلى آخرها) يعني جاء بعد (عساك) ضمير منصوب متصل في كل الضمائر قال:

[٣٨٥] ولي نفس أقول لها إذا ما تنزعني لعلي أو عساني^(٢)
 فجعله سيبويه^(٣) مفعولاً ل(عسى) حملاً لها على (لعل) لأنها في معناها،
 للترجي، والأخفش^(٤) جعله مستعاراً لضمير المرفوع كما في (مررت بك أنت) و(به هو) وضَعَفَه بعضهم بأنه قد جاء فاعلها اسماً مرفوعاً ظاهراً في قوله:

[٣٨٦] فقلت عساها نلر كئس لعلها^(٥)

(١) ينظر شرح الرضي ٢٠٢، وينظر الكامل للمبرد ٣٤٥/٣ - ٣٤٦ في رده على الأخفش وغيره ممن خالفه، وينظر الإنصاف ٦٨٧/٢، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمران بن حطان كما في الكتاب ٢٧٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٤/١، والخصائص ٥٣، والمقتضب ٧٢/٣، وشرح المفصل ١٢٠/٣، والجنى الداني ٤٦٦، وتذكرة النحلة ٤٩٥٥، وشرح الرضي ٢١٢، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥ - ٣٤٩.

والشاهد فيه قوله: (عساني) حيث اتصل ضمير النصب بـ (عسى) مما يدل على أن (عسى) بمعنى (لعل) ودخول نون الوقاية على (عسى) دليل على أن اليه في موقع نصب.

(٣) ينظر الكتاب ٢٧٥/٢.

(٤) ينظر شرح الرضي التسهيل السفر الأول ٥٤٢/٢، وشرح المصنف ٦٨، وشرح الرضي ٢٠٢.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كلام سيبويه والأخفش قوة وضعف، أما قوة كلام سيبويه فلأنه لم يعين إلا (لولا) و(عسى)، وضعفه من حيث قياسه على شيء ضعيف لا يقاس عليه، وقوة كلام الأخفش من حيث إن الاستعارة كثيرة في كلامهم، وضعيفة من حيث إنه عين اثنتي عشرة صيغة، لأنه لا بد من الاستعارة فيها كلها، ولأن الاستعارة لا تكون مع مباشرة العاقل لقوة تأثيره وظهور الخلاف بين سيبويه والأخفش في توابع الضمير، فعلى كلام سيبويه تقول: لولاك و(لولا زيد) بلجر، و(لولاك وزيد) فيمن أجازه (مررت بك وزيد) و(عسك وزيداً) وعلى كلام الأخفش (لولاك وزيد) و(عسك وزيد) بالرفع.



تشكي فآتي نحوها فأعودها

وهو لصخر بن جعد الحنظري، كما في شرح شواهد المغني ٤٤٦٨، وينظر الجنى الداني ٤٦٩، ومغني اللبيب ٢٠٤، وأوضح المسالك ٣٩٨، وجمع الهوامع ١٤٦٢، والمقصد النحوية ٢٣٧/٢. ويروي وعلها بدل لعلها.

والشاهد فيه قوله: (عساها) حيث جلت (عسى) بمعنى (لعل) واسمها الضمير المتصل بها في محل نصب.

نون الوقاية

قوله: (ونون الوقاية) إنما سميت [ظ ٧٩] نون الوقاية^(١) لأنها تقى الفعل الكسر والأسماء المبنيات والحروف من إخراجها عما يجب لها، وتُوفِّرُ للياء ما تستحقه، وهوانكسار ما قبلها، ودخولها واجب وجائز، فالواجب في مواضع:

الأول: مع فعل الأمر نحو: (أكرمني).

الثاني: قوله: (في الفعل الماضي مطلقاً) نحو: ضربني وضربتني وضرباني وضربوني وضربيني، وما أحسبني وقد شذ حذفها نحو:
[٣٨٧] تراه كالثغام يُعلُّ مسكاً يسوء الغائيت إذا فلّيتي^(٢)

وقوله:

(١) ينظر الكتاب ٣٧٢ وما بعده، وينظر شرح المفصل ١٢٢/٣ وما بعده، وشرح الرضي ٢١/٢.
(٢) البيت من الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ١٨٠، وينظر الكتاب ٥٢٠/٣، وشرح أبيات سيويه ٣٠٤/٢، وشرح المفصل ٩١/٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١٨٨، وشرح الرضي ٢٢/٢، واللسان ملة (فلا) ٣٤٧/٥، والخزانة ٣٧/٥ - ٣٧٣، ٣٧٢.
والثغام: نبت يكون بلجبل بيض إذا يبس يُشبه به الشيب، فليتني: من فليت رأسه من القمل. والشاهد فيه قوله: (فلّيتني) يريد فلّيتني فحذف إحدى التونين، وقيل المحذوف نون النسوة وهذا ما ذهب إليه سيويه في الكتاب ٥٢٠/٣، وقيل المحذوف نون الوقاية لأنها يؤتى به لصون الفعل كما ذهب إلى ذلك الشرح وذلك على سبيل الشذوذ.

[٣٣٨] إذ ذهب القوم الكرام ليسي^(١)

قوله: (ومع الفعل المضارع عارياً عن نون الإعراب)^(١) يعني ما لا نون فيه وما فيه نون جماعة النساء نحو: (لم تضربني) و(لم تضرباني) و(لم يضربوني) و(لم يضربيني)، وإنما وجب نون الوقاية في هذه المواضع، لأنهم لم تدخلوا على آخر الفعل، لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها.

والجائز على ثلاثة أضرب: مختار دخولها، ومختار سقوطها، ومستوي الأمرين. أما مستوي الأمرين ففي مواضع الأول في:

قوله: (وأنت مع النون) [منه]^(٢) يعني نون الإعراب^(٤)، وهي في الأفعال الخمسة نحو: (يضرباني وتضرباني ويضربوني وتضربوني وتضربيني) فالإتيان بها محافظة على الفعل من الكسر، والحذف استثقلاً

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٥، وصدرة:

عددت قومي كعديد الطيس

وشرح المفصل ١٠٨٣، والجنى الداني ١٥٠، وسر صياغة الإعراب ٣٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١٨١٨، ومعنى اللبيب ٢٢٧، وشرح شواهد مغني اللبيب ٤٧٧٢، واللسان ملحة (طيس) ٣٣٧/٤، والخزائن ٣٢٤/٥، وهمع الهوامع ٦٤٨-٢٢٣. والطيس: الكثير من الشيء.

والشاهد فيه قوله: (ليس) حيث حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتقيها الجر وهذا الحذف شذوذاً كما ذهب إليه الشارح.

(٢) في الكافية المحققة: (وفي المضارع عربياً).

(٣) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) قل الرضي في شرحه ٢٢٢/٢: (فقول: تلزم النون جميع أمثلة الماضي وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب والذي فيه نون الإعراب من المضارع الأمثلة الخمسة... فيلزم النون غير هذه الأمثلة سواء كان فيه نون الضمير الأولى نحو: (يضربني)، أو نونا التأكيد الخفيفة والثقيلة أولاً).

للجمع بين مثلين، ولأنها ليست من الفعل، ولا مُنَزَّلَةٌ مُنَزَّلَةٌ ما هومنه،
 كنون الضمير الفاعل ك(ضربن) والمحذوف نون الوقاية لأنها التي نشأ
 منها الثقل قاله الجزولي^(١)، وقال سيويه: ^(٢) نون الإعراب، لأن نون
 الوقاية قد جاءت لمعنى، فلوحذفت كان ذلك مناقضاً للإتيان بها، لأنها
 تحذف للجازم والناصب؟.

الثاني: قوله: (ولدن) ^(٣) نحو (لذني) إن أتيت بها شددت، وإن حذفت
 خفضت، والخلاف في المحذوف ك(نون) الإعراب.

الثالث: قوله: (وبأن وأخواتها) ^(٤) يعني إن ولكن وليت ولعل،
 وسنذكر حكمها، تقول: إني وإني وأني، كأني وكأني، ولكني ولكني،

(١) ينظر رأي الجزولي في شرح الرضي ٢٢٢. الجزولي: سبقت ترجمته.

(٢) ينظر الكتاب ٣٦٩٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ٢٢٢: (حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيويه والزجاج إلا للضرورة
 وعند غيرهما الثبوت راجح، وليس الخلف للضرورة لثبوته في السبع، وعلى كل حل كان حق لدن
 أن يذكره المصنف إما مع اللضي أو مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فإنه قل في لدن: أنت مخير،
 وينظر الكتاب ٣٧٠٢ - ٣٧١.

وقرأ الجمهور بلام نون لدن من سورة الكهف ٧٧٨، وتعلمها: ﴿قد بلغت من لذني عنرا﴾ في نون
 الوقاية التي اتصلت بيه المتكلم، وقرأ نفع وعلصم بتخفيف النون وهي نون لدن اتصلت بيه
 المتكلم، وهو القياس لأن أصل الأسماء إذا أضيفت إلى يه المتكلم لم تلحق نون الوقاية نحو غلامي
 وفرسي، وأشم (شعبة) الضم في الدال، وروي عن علصم سكون الدال، قل ابن مجاهد وهو غلط
 وكأنه يعني من جهة الرواية، وأما من حيث اللغة فليست بغلط، لأن من لغاتها (لد) بفتح اللام
 وسكون الدال. ينظر البحر المحيط ١٤٢/٦، وتفسير القرطبي ٤٠٦٥ - ٤٠٦٢، وفتح القدير
 للشوكاني ٣٠٣٣.

(٤) قل الرضي وكلامه أدق من كلام الشارح حيث قل: (يعني بأخواتها أن وكان ولكن، وأما ليت
 ولعل فسيجيء حكمها بعد وإنما جاز إلحاق نون الوقاية بـإن وأخوتها لمشابتها الفعل). ينظر
 الرضي ٢٢٢.

والحذوف، قيل: النون الأولى لأنها ساكنة، والحذف يسرع إلى الساكن، وقيل الثانية، لأنها في موضع اللام، والإعلال في اللامات أكثر من العينات، وقيل نون الوقاية لأن الثقل نشأ منها.

قوله: (مخير) يعني أنت مخير في هذه المواضع الثلاثة، مخير في الإتيان بنون الوقاية وحذفها، وبعضهم جعل إتيانها مع (لذن) أولى، وسيبويه^(١) قال: لا يجوز سقوطها معها إلا ضرورة، وأما المختار إتيانها.

ففي قوله: (ومختار في ليت ومن وعن وقد وقط) وقد جاء الحذف كقوله:

_____ [٣٨٩] كمنية جابر إذ قال لبي^(٢)

وقوله:

_____ [٣٩٠] فياليتي إذا ما كان ذاكم

(١) ينظر الكتاب ٣٧٠/٢، قل في الكتاب ٣٧٧/٢: (وقد جاء في الشعر قطي وقلي، فمما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر شاعر فقل قلي...).

(٢) صدر البيت من الوافر، وعجزه:

أصافه وأتلفُ جلاً مالي

وهو لزيد الخيل كما في ديوانه ٨٧، وينظر الكتاب ٣٧٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٩٧/٢، ومجالس ثعلب ١٢٩، ونوادر أبي زيد ٦٨، والمقتضب ٢٥٠/١، وشرح المفصل ١٣٣٣، وشرح التسهيل السفر الأول ١٨١/١، وشرح الرضي ٣٣٢، وشرح ابن عقيل ١١٧٨.

ويروى: وأفقد بلد أتلفه وبعض بلد جلاً.

والشاهد فيه قوله: (ليتي) حيث حذف نون الوقاية من ليت النصب ليه المتكلم وهذا الحذف نادر وقليل إذ القياس وجود النون.

وقال سيبويه لا يجوز حذفها في ليت إلا ضرورة وكذلك (مني) و(عني) بإتيانها وقد جاء حذفها نحو:

[٣٩١] أيها السائل عنهم وعني

لست من قيس ولا قيس مني^(١)

وجعل حذفها أكثر النحة ضرورة (وقد) و(قط)، تقول: قدني وقطني، قوله:

[٣٩٢] امتلاً الحوض وقال قطني^(٢)

وقد جمع الحذف والإتيان في قوله:

[٣٩٣] قدني من نصر الخبيين قلبي^(٣)

(١) البيت من المديد وهو في شرح المفصل ١٢٥/٣، والجنى الداني ١٥١، وشرح التسهيل السفر الأول ١٨٤/١، وشرح الرضي ٣٣٢/٢، وشرح ابن عقيل ١١٤/٨، وأوضح المسالك ١١٨/١، وخزانة الأدب ٣٨٠/٥ - ٣٨١.

والشاهد فيه قوله: (عني ومني) مخففتين حيث حذف نون الوقاية للضرورة... وهو كما ذهب إلى ذلك الشلح.

(٢) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣٣٨، وسمط اللاليء ٤٧٥/٨، وشرح المفصل ٨٢/٨، ١٢٥/٣، والإنصاف ١٣٠/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ١٨٣/٨، وشرح الرضي ٣٣٢/٢، وتعلمه: مهلاً رويداً قد ملأت بطني

والشاهد فيه قوله (قطني) حيث لحقت نون الوقاية (قط) المضلقة إلى ضمير المتكلم ويجوز (قطي) بدونها.

(٣) الرجز لحميد بن مالك الأرقط، ينظر الكتاب ٣٧٧/٢، وشرح المفصل ١٢٤/٣، والجنى الداني ٢٥٣، ومغني وشرح التسهيل السفر الأول ١٨٤/١، وشرح الرضي ٣٣٢/٢، ونوادر أبي زيد ٢٠٥، وشرح شواهد المغني ٤٨٧/٨، وشرح ابن عقيل ١١٥/٨، واللسان ملة (خبب) ١٠٨٧/٢، وخزانة الأدب ٢٤٦/١، وتعلمه:

ليس الإمام بالشحيح الملحد

والخبيين: خبيب بن عبد الله بن الزبير وأبوه عبد الله بن الزبير وكان يكنى بأبي خبيب، ويقال هو وأخوه مصعب بن الزبير، ومن رواه بصيغة الجمع أراد ثلاثهم، قل ابن السكيت: أراد أبا خبيب ومن على رأيه. =

وقصره سبويه على الضرورة^(١) وبعضهم أجازه في السعة، والمختار حذفها في:

قوله: (وعكسها لعل) يعني عكس هذه المختار فيها إتيانها لعل، فإنه يختار فيها حذفها، وإنما كان المختار حذفها لأن فيها ثلاث لامات، واللام أخت النون ولهذا جاء في بعض لغاتها (لعن) وقد جاء إثباتها نحو قوله:

[٣٩٤] وأشرف بالغور اليفاع لعلني

أرى نلر ليللى أويرانى بصيرها^(٢)

وقوله:

[٣٩٥] فقلت أعيرونى القلوم لعلني

أخط به قبرا لأبيض ماجد^(٣)

[٨٠] وقوله:

[٣٩٦] دعيني أطوف في البلاد لعلني

أفيد غنى فيه لني الحق محمِل^(٤)

والشاهد فيه قوله: (قدني وقدني) حيث أثبت النون في الأول على اللغة المشهورة وحذفها في الثاني وهذا قليل.

(١) ينظر الكتاب ٣٧٢/٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو لتوبة بن الحمير (الملقب بتوبة الخفاجي) كما في الأمالي ٨٨٨ واللسان ملة (بصر) ٢٩٢/١، وخزانة الأدب ٥٨٨.

والشاهد فيه قوله: (لعلني) حيث لحقت نون الوقاية لعل والأشهر حذفها.

(٣) البيت من الطويل، وهو من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وينظر تلخيص الشواهد ١٠٥، والدرر ٢١٢/٨، وشرح الأشموني ٥٦٨، وشرح ابن عقيل ١١٣/٨، وهمع الهوامع ٦٤/٨.

والشاهد فيه قوله: (لعلني) حيث جله بنون الوقاية مع (لعل) وهو قليل والمشهور تجردها من النون.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد كما في ديوانه ٣، وينظر الإنصاف ٢٢٧/٨.

وكذلك الحذف (في) بخلاف (لي) من الإثبات، وما عدا هذه الأشياء لا يجوز دخول نون الوقاية فيه كـ(غلامي) و(ثوبي) في الأسماء المعروفة وأما قوله:

[٣٩٧] وليس حملني إلا ابن حمال^(١)

فشاذ.



والشاهد فيه قوله: (لعلني) وهو كالشاهد الذي قبله.

(١) عجز بيت من البسيط، صدره:

ألا فتى من بني ذبيان يحملني

وهو لأبي محلم السعدي كما في خزانة الأدب ٣٦٥/٤ - ٣٦٦، والإنصاف ١٢٩١، وينظر شرح الرضي ٣٣٢.

ويروى: وليس يحملني بل حملني وعندنا لا شاهد فيه.

والشاهد فيه قوله: (حملني) حيث دخلت نون الوقاية على الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم وقيل النون للتوين وكلاهما شاذ وقد ذكر الشارح ذلك قل الرضي في شرحه ٣٣٢ شاذ سواء جعلت النون للوقاية أو تنويناً كما ذكرنا في الإضافة.

ضمير الفصل

قوله: (ضمير الفصل: ويتوسط بين المبتدأ والخبر) يفهم منه عدم التوسط في غير المبتدأ والخبر، وأجاز ذلك بعضهم بين الحال وصلحها، نحو: (ضربت زيداً هوقائماً)، واحتج بقراءة من قرأ: ﴿هُؤَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(١) بنصب أظهر، وتؤول على أن أظهر حالاً من الجار والمجرور تقدمت عليه على قول الأخفش^(٢)، وهو مبتدأ خبره لكم.

قوله: (قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها) يعني على المبتدأ والخبر واحترز باللفظية من العوامل المعنوية، كعامل المبتدأ والخبر مثاله: (زيد هوقائماً) و(كان زيداً هوقائماً)، و(إن زيداً هوقائماً)، و(ظننت زيداً هوقائماً)، وكذلك سائر النواسخ^(٣).

(١) هود ٧٨/١ وتملها: ﴿... قل يا قوم هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فاتقوا الله ولا تحزوني في ضيفي أليس منكم رجل رشيد﴾.

(٢) قرأ الجمهور أظهر والأحسن في الإعراب أن يكون جملتان، كل منهما مبتدأ وخبر.... وهن فصل، وأظهر الخبر، وقرأ الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السلي أظهر بالنصب، وقل سيوية: هو لحن، وخرجت هذه القراءة على أن أظهر حال، وهؤلاء مبتدأ، وبناتي هن مبتدأ وخبر في موضع خبر هؤلاء، وروي هذا عن السبرد. ينظر البحر المحيط ٢٤٧/٥، والقرطبي ٣٣٠٤/٤. وفتح القدير ٥١٤/٢.

(٢) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٥٨١/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٤/٢، وشرح الفصل ١١٠/٣ وما بعدها.

قوله: (صيغة مرفوعٍ منفصل)^(١) ولم يقل ضمير، لأنه ليس بضمير على الأصح.

قوله: (مطابق للمبتدأ) يعني في الأفراد والثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة^(٢)، تقول (زيدٌ هو القائم) ما خلا الإعراب، فإنه لا يكون إلا صيغة مرفوعٍ منفصل، لأنه محمول وليس يتغير بتغير الإعراب، ويختلف في ضمير المرفوع والمنصوب والمجرور إلا ما علم، وقد جاء عدم المطابقة في التكلم في قوله:

[٣٩٨] وكائن بالأبطلح من صديق

يراني لو أصبت هو المصاباً^(٣)

كان قياسه (إن المصابا) واختلف في تأويله، ف قيل: هو تأكيد لضمير الفاعل المستتر في يراني، وليس بفصل، وقيل: بل هو من الفصل ولكنه أناب ضمير صديقه مناب نفسه، وأناب نفسه مناب ضمير صديقه لما كان عنده بمنزلة نفسه، أو على حذف مضاف، تقديره: يرى مصابي هو المصاب، فاعتبر المحذوف.

(١) قل الرضي في شرحه ٢٤٢: (لم يقل ضمير مرفوع لأنه اختلف فيه كما يجي، هل هو ضمير أولاً، ولا

يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع.

(٢) ينظر شرح الفصل ١١٧٣ وما بعدها.

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير كما في ديوانه ١٧، ينظر شرح الفصل ١١٠٣، وأمالي ابن الحاجب ٦٦٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٢٩١، وشرح الرضي ٢٤٢، ومغني اللبيب ٦٤٣، وشرح شواهد المغني ٨٧٥/٢، وخزانة الأدب ٣٩٧/٥ - ٤٠١، وهمع الهوامع ٦٧١، ٢٥٦. ويروي أصيب بل أصبت.

والشاهد فيه قوله: (أصبت هو المصابا) حيث فصل بضمير الغيبة بين المضاف المقدر وهو مصابي وبين الاسم الظاهر، وقدره الرضي: يرى مصابي هو المصابا. وقد ذكر الشرح أكثر من وجه في ذلك...

قوله: (يسمى فصلاً^(١)) هذه تسمية البصريين^(٢).

(ليفصل بين كون الخبر خيراً، أو كونه نعتاً)^(٣) وقد اعترض بأنه قد يأتي حيث لا يلتبس بالنعت، وذلك حيث يدخل (كأنّ) أو (إن) نحو: (إن زيدا هو القائم)، و(كأن زيدا هو القائم) وحيث يتصل المتبدأ بعامله نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، و(علمتُه هو القائم) وأجيب بأنه حمل ما لبس فيه على ما لا يلبس، والكوفيون^(٥) يسمونه عماداً وبعضهم (دعامة) لأنه يعتمد عليه الخبر في عدم سقوط الخبر كعماد البيت السني يحفظ السقف^(٦).

قوله: (وشرطه أن يكون الخبر معرفة، أو أفعل من كذا) [مثل كان زيد هو أفضل من عمرو]^(٧) له شروط:

الأول: المطابقة كما تقدم.

الثاني قوله: (وشرطه إلى آخره)^(٨) وإنما اشترط ذلك، لأنه لو كان

(١) في الكافية المحققة اختلاف: (ليفصل بين كونه نعتاً وخبر).

(٢) ينظر رأي البصريين في شرح المصنف ٦٩ - ٧٠، وشرح المفصل ١١٠/٣، وشرح الرضي ٢٤/٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ٢٤/٢: (قل المتأخرون إنما سمي فصلاً لأنه فصل بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً، لأنك إذا قلت: زيدا القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة).

(٤) المائة ١١٧/٥ وتعلمها: ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم وكنتم عليهم شهوداً ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد﴾.

(٥) ينظر رأي الكوفيين في شرح المفصل ١١٠/٣، وشرح المصنف ٦٩ - ٧٠، وشرح الرضي ٢٤/٢.

(٦) هذه العبارة منقولة عن الرضي بتصرف ٢٤/٢.

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة، وينظر الكتاب ٣٩٢/٢، والمقتضب ٨٠٣/٤، وشرح المصنف ٧٠، وشرح الرضي ٢٥/٢ وفيه تفصيل.

(٨) إعللة لقوله: وشرطه أن يكون الخبر معرفة، وهو الشرط الثاني كما ذكره الشارح.

الخبر نكرة نحو: (زيد هو منطلق) لم يقع لبس في منطلق أنه خبر لأنه لا يوصف بالنكرة المعرفة، ومثال المعرفة: (زيد هو القائم)، ومثال أفعل: (زيد هو أفضل منك) وإنما قام أفعل مقام المعرفة، لأنه لا يخلو عن الإضافة أو (من) أو (اللام) ف (الإضافة) و (من) كلٌّ منهما قائم مقام اللام، ودليله أنه لا يصح الجمع بين أحدهما واللام لما كانت قائمة مقامها^(١).

الثالث: أن يكون المبتدأ معرفة، وأجاز الكوفيون^(٢) الفصل بين النكرتين، لأن اللبس حاصل فيهما، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾^(٣).

الرابع: أن يتأخر، فإن تقدم لم يكن فصلاً لزوال اللبس، خلافاً للكسائي^(٤).

الخامس: أن لا يدخل الخبر ما يعينه للخبرية، ك (اللام) و (الفاء) و (إلا) نحو: (إنَّ زيدا هو القائم) و (أما زيد هو قائم) و (ما زيد هو إلا قائم).

السادس: أن لا تعطف عليه ولا به نحو: (زيد هو القائم وهو القاعد) و (كان زيداً وهو القائم) وأجاز ذلك هشام^(٥) واحتج بقوله:

(١) ينظر شرح المصنف ٧٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٢٨/١.

(٣) النحل ٩٢/١٦ وتعلمها: ﴿ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة...﴾.

(٤) ينظر رأي الكسائي في شرح التسهيل السفر الأول ٢٢٩/١ - ٣٣٠، وشرح الرضي ٢٧٢.

(٥) ينظر رأي ابن هشام في همع الموامع ٢٤٢/١ - ٢٤٣.

هشام الضرير هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي أحد أصحاب الكسائي توفي

[٣٩٩] فُضِحِي لَوْ كَانَتْ خَرَسَانُ دُونَهُ

رَأَاهَا مَكَانَ الشُّوقِ أَوْ هِيَ أَقْرَبُ^(١)

[ظ ٨٠] وتؤول بأن (أقرب) ظرف خبرٌ للضمير، فهذه شروط ستة في جواز كونه فصلاً، ومما يوجب كونه فصلاً وجهان: حيث يدخل عليه اللام وهي الغارقة، وما بعده منصوب، نحو (إن كان زيداً هو الظريف) لأنها لا تدخل على التابع ولا هو مستقبل، إذن لرفع ما بعده، فإن كان ما بعده مرفوعاً، احتمل الثاني أن يكون ما قبله وما بعده منصوباً نحو: ﴿إِنْ تُرْنِي أَنَا أَقْلُ﴾^(٢).

قوله: (ولا موضع له عند الخليل) مذهب الخليل وسيبويه^(٣) وجمهور النحاة أن هذه الصيغة لا موضع لها من الإعراب، لأنه إن كانت تابعة وجب مطابقتها لما قبلها في الإعراب، وإن كانت متبوعة وجب رفع ما بعدها في نحو: (كان زيداً هو القائم)^(٤)، اختلف هؤلاء، فقال سيبويه:^(٥)

سنة ٢٠٩هـ له مقالة في النحو صنف مختصر النحو، الخلود القياس ينظر ترجمته في البغية ٣٢٨٢.

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الزبير في ديوانه ٥٥/الأغاني ٣٣١٤.

والشاهد فيه قوله: (أو هي أقرب) حيث جلت هي ضميراً للفصل بين الضمير في رأها والخبر أقرباً، ويجوز أن تكون هي وصفاً للهاء التي (هي) المفعول الأول لـ (رأيت)، ويجوز أن تكون هي مبتدأ وأقرب ظرفاً هو والتقدير: أو هي أقرب من الشوق.

(٢) الكهف ٣٩٨٨ وتعلمها: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرْنًا أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَلَأَ وَوَلَدًا﴾.

(٣) ينظر الكتاب ٣٩٢/٢ وما بعدها، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٣٠/٨، وشرح المفصل ١١٢/٣، وشرح الرضي ٣٧٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ١١٢/٣، قل ابن يعيش: فنقول في المبتدأ (كان زيداً هو القائم) ترفع القائم بعد أن كان منصوباً، وتكون الجملة في موضع خبر.

إنها حرف لأن كل اسم له موضع من الإعراب، وقال الخليل: إنها اسم لأن فيها ماهية الاسم وهي الدلالة على معنى في نفسه غير مقترن، وذهب الكسائي والفراء وسائر الكوفيين^(١) واختاره الإمام يحيى بن حمزة^(٢) [إلى]^(٣) أنه اسم، وله محل من الإعراب، وهو تابع لما قبله، إما بـ، أو توكيداً أو عطفً بيان، فإن كان ما قبله مرفوعاً فلا سؤال، وإن كان منصوباً فهو مستعار فيه ضمير المنصوب للمرفوع كما في (مررت بك أنت)، وروي عن الأخفش^(٤) ورد بأن الاستعارة لا تكون في البـ، وأن المضمر لا يؤكد به المظهر، وروي عن الكسائي أن موضعه موضع ضمير الخبر وهو تابع له، ورد بأن التابع له لا يتقدم متبوعه^(٥).

قوله: (وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره) يعني رؤية^(٦) وغيره من فصحاء العرب وحكاه الجرمي عن تميم ويقرأون: ﴿ولكن كانوا هم الظالمون﴾^(٧) و﴿إن ترني أنا أقل﴾^(٨) واحتجوا بقوله:

(١) ينظر الإنصاف مسألة رقم ١٠٠ في ١٠٦٢ - ١٠٧، وشرح الرضي ٣٧٢ وآراء من ذكر فيهما.

(٢) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية السفر الثاني ورقة ١٤.

(٣) ما بين الحاصرتين زيلة يقتضيها السيق.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٢٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٧٢ حيث قل: وبعض النحاة يقول حكمه في الإعراب حكم ما بعده لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو (إنك لأنك الحليم) وهو أضعف من قول الكوفية، لأننا لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب.

(٦) ينظر الكتاب ٣٩٢٢ وما بعده، وشرح المفصل ١١٢٣.

(٧) الزخرف ٧٧٤٣ وتعلمها: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾ قرأ الجمهور: والظلمين على أنهم فصل، وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان: الظالمون بالرفع على أن (هم) الخبر، وقرأة الرفع هي غير السبعة كما ذكر الرضي ٣٧٢، وينظر معاني القرآن للفراء ١٤٥٢، والبحر المحيط ٣٧٢، وتفسير أحكام =

[٤٠٠] أتبكي على لبني وأنت تركتها

وكنت عليها بلللاً أنت أقدر^(١)

بالرفع.



- القرآن للقرطبي ٥٩٣٥/٧، وفتح القدير ٥٦٥/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٧/٤.
- (٨) الكهف ٣٩١٨، وقرأ الجمهور (أقل) بالنصب مفعولاً ثانياً لترني وهي علمية لا بصرية لوقوع أنا وأقل خبره، والجملة في موضع مفعول ترني الثاني إن كانت علمية، وفي موضع الحل إن كانت بصرية، ينظر البحر المحيط ١٣٣٦، وتفسير القرطبي ٤٠٢٥/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٧/٢.
- (١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن خريح كما في ديوانه ٨١، وينظر الكتاب ٣٩٣٦، وشرح أبيات سيويه ٢٤٤٨، والمقتضب ١٠٥/٤، وشرح المفصل ١٢٢/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٣٦/٨، واللسان ملحة (ملا) ٤٢٧٣/٦. وفي هذه المصادر لا يروى أتبكي وإنما تبكي.
- والشاهد فيه قوله: (أنت أقدر) حيث جلست (أنت) مبتدأ و (أقدر) مرفوع على أنه الخبر وذلك لضرورة القافية

ضمير الشأن والقصة

قوله: (ويتقدم قبل الجملة) يحترز من المفرد، فإنه لا يصح فيه ضمير شأن، لأن ضمير الشأن، يحتاج إلى مفسرٍ والمفرد لا يفسر، لأن الجملة هي المرادة بالإضمار.

قوله: (ضمير غائب) ^(١) لا يكون إلا للغائب، لأنه لشأن معهود في الذهن وهو غائب، وإنما وصفوه مبهماً لغرض التعظيم والتهويل في الشأن والقصة، لأن الشيء إذا أبهم أولاً ثم فسر ثانياً، كان أوقع في النفس من ذكره مفسراً من أول الأمر.

قوله: (يسمى ضمير الشأن) [القصة] ^(٢) هذه تسمية البصريين ^(٣) فمنهم من قصره على الشأن أو القصة، ومنهم من سماه بهما معاً، لأنه ربما يرد مذكراً، فيكون للشأن، نحو قوله: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدَ اللَّهِ

(١) قل المصنف في شرحه ٧٠: (والقصة هذا الضمير على خلاف باب الضمائر، وإنما وضعوه لغرض التعظيم في القصة لأن ذكر الشيء مبهماً ثم يُفسر أوقع في النفس من ذكره مفسراً من أول الأمر فقدروا كذلك الحديث المعهود في الذهن ثم أضمره لهذا الغرض وجعلوه غائباً، لأنه للغائب على التحقيق). وينظر شرح الفصل ١١٤/٣، وشرح الرضي ٢٧/٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الفصل ١١٤/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٢٧/١ وما بعدها.

يَدْعُوهُ^(١) وربما يرد مؤثراً فيكون للقصة نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنهَآ لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾^(٢) وإنما سمي ضمير شأن وقصة، لأنه في التحقيق يعود إلى أحدهما، والكوفيون يسمونه ضمير المجهول، لأنه لا يعود إلى مذكور^(٣).

قوله: (يُفَسِّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ) يعني أنه لا يعود إلى متقدم مذكور، وإنما تفسره.

الجملة التي بعده سواءً كانت اسميةً نحو: (هو الأميرُ قدامُ)، أو فعليةً، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾^(٤) فإن في (كاد) ضمير شأن، ولا يصح جعله من التنازع، لأنه إن أعمل الأول وهو (كاد) فقد أحرَّ اسمها عن خبرها وهو لا يجوز، كما لا يجوز تقديم قام في (زيد قام)، وإن أعمل الثاني لزم الإضمار في (كاد) فيقال: (كادت) أو (كدت).

ولهذا الضمير أحكامٌ: وجوب تصدره على الجملة، وهي المفسرة له، ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا به ولا يفسر بمفرد قوله: (بعده) إنما كانت (بعده) لأن له الصدر وأجاز الكوفيون^(٥) تفسيره باسم الفاعل إذا كان رافعاً لظاهر، لأنه كالجمله نحو: (هو قائم أبوه) على أن (أبوه) فاعل (قائم) ولا يجيزه البصريون إلا على أن (أبوه) مبتدأ تقدم عليه خبره.

(١) الجن ١٩٧٢ وتعلمها: ﴿وأنه لما قام عبد الله يدعوه كلوا يكونون عليه لبداء﴾.
 (٢) الحج ٤٦٧٢، وتعلمها: ﴿أفلم يسروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾.
 (٣) ينظر رأي الكوفيين هذا في شرح المفصل ١١٤/٣، وشرح الرضي ٢٨٢.
 (٤) التوبة ١١٧/٩، وتعلمها: ﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم﴾.
 (٥) ينظر شرح المفصل ١١٤/٣، وشرح الرضي ٢٨٢.

قوله: (ويكون متصلاً ومنفصلاً ومستتراً [و٨١] أوبارزاً على حسب العوامل) هذا تبين لمواقعه، فللنفصل حيث يكون مبتدأ نحو: (هو زيد قائم)، أو اسم (ما) أو (إن) النافية، والمستتر حيث يكون فاعلاً لأنه ضمير مفرد غائب في فعل، نحو: (كان الأمير قادم) قل:

[٤٠١] إذا مت كل الناس نصفان شلت

وآخر مُثن بالذي كنتُ أصنع^(١)

والم متصل البارز حيث يكون منصوباً نحو: (إنه الأمير قادم)، لأن المفعول لا يجوز استتاره لأنه فضلة بخلاف الفاعل.

قوله: (على حسب العوامل) [هوزيد قائم] و(كان زيد قائم) و(إنه زيد قائم)^(٢) يعني أنه يكون فاعلاً ومبتدأ أو مفعولاً كهذه الأمثلة.

قوله: (وحذفه منصوباً بأضعيف)، يحتز من المرفوع، فإنه لا يجوز حذفه، وقد جاء في المنصوب نحو:

[٤٠٢] إن من لام في بني بنت حساً

ن ألمه وأعصه في الخطوب^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي كما في الكتاب ٧٨، وينظر شرح أبيات سيويه ١٤٤/١، ونوادير أبي زيد ١٥٦، وشرح المفصل ١١٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٢٦٨، والجمل للزجاجي ٥٠، والهمع ٦٧٨-١١١، وخزانة الأدب ٧٢/٩-٧٣. ويروي عند أبي زيد في النوادر نصفين. والشاهد فيه قوله: (كان الناس صنفان) حيث جاء اسم كان ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية الناس صنفان.

(٢) ما بين الحصريين من الكافية المحققة.

(٣) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ٣٨٥، وينظر الكتاب ٧٢/٣، وشرح أبيات سيويه ٨٧٢، وشرح المفصل ١١٥٣، والإنصاف ١٨٠/١، وشرح المصنف ٧٠، وشرح الرضي ٢٩٢، ومغني اللبيب ٧٨٩، وشرح شواهد المغني ٩٢٤/٢، وخزانة الأدب ٤٢٠/٥.

وقوله:

[٤٠٣] إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً

يلق فيها حلاً وطلبه^(١)

وضمير الشأن في هذين البيتين محذوف تقديره: إنه من لام، وإنه مَنْ يدخل الكنيسة، والملجى لهم إلى تقدير ضمير شأن أن (إن) لها صدر الكلام و(من) الشرطية لها الصدر أيضاً، وإذا كان كذلك لم يصح أن يكون اسم الشرط معمولاً ل(إن) بل اسمها المحذوف هو المعمول والجملة الشرطية هي الخبر.

قوله: (إلا مع ((أن)) إذا خفت فإنه لازم) يعني فإنه لازم مع (أن) المفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهَا أُمَمًا خَائِفِينَ﴾^(٢) و﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾^(٣) وقوله:

[٤٠٤] في فتية كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كل من يحفى ويتعل^(٤)

والشاهد فيه قوله: (إنَّ من لام) حيث أضمر ضمير الشأن والتقدير: إنه أي الشأن وذلك ضرورة لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

(١) البيت من الخفيف، وينسب للأخطل في ملحق ديوانه ٣٧٦، ينظر شرح المفصل ١١٥/٣، وأمالي ابن الحاجب ١٥٧/١، وشرحه على الكافية ٧٠، وشرح الرضي ٢٩٢، ومغني اللبيب ٥٦، وشرح شواهد المغني ٩١٧/٢، والأشبه والنظائر ٤٦٨، وهمع الهوامع ١٦٤/٢، وخزانة الأدب ٤٢٠/٥، ١٥٥/٩.

والشاهد فيه قوله: (إن من يدخل الكنيسة) حيث حذف اسم إن وهو ضمير الشأن، ولا يجوز اعتبار (مَنْ) اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر في جملة فلا يعمل فيه ما قبله.

(٢) يونس ١٠/١٠، وتعلمها: ﴿دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾.

(٣) المزمّل ٢٠/٨٣، وتام المعنى: ﴿فأقرؤوا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض...﴾.

(٤) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ١٠٩، وينظر الكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، وشرح أبيات سيبويه =

تقديره: أنه الحمدُ لله رب العالمين، وأنه سيكون، وأنه هالك، وإنما التزم حذفه لأنه قد ثبت أن (إنَّ) المكسورة إذا خففت جاز إعمالها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلَّالَ لِيُوفِّيَنَّهُمْ﴾^(١)، والمفتوحة أقوى منها لقوة شبهها بالفعل، فالتزموا أن يكون فيها ضمير الشأن في المفتوحة للخفة، لأنه لو أظهر لطل الكلام به، وبالجمله المفسرة بعده، وقد جاء ظاهراً في نحو قوله:

[٤٠٥] فلو أنك في يوم الرّخلة سألتني

فراقك لم أبخل وأنتِ صديق^(٢)

٧٧٢، وشرح المفصل ٧١/٨، والإنصاف ١٩٩/١، والمقتضب ٩٣، والمنصف ١٢٩٣، وخزانة الأدب ٤٣٦/٥، ٣٩٠/٨، وهمع الهوامع ١٨٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (أنَّ هالك كلُّ من يجفَى) حيث أضمر اسم أن المحققة واسمها ضمير الشأن الخوف وتقديره: أنه هالك والخير كل من يجفَى ويتعل هالك فهالك خبر مقدم لـ كل. (١) هود ١١٧/١، وتملها: ﴿وَإِنَّ كَلَّالَ لَيُوفِّيَنَّهُمْ رَبِّكَ أَعْمَلُكُمْ إِنَّه بما تعملون خبير﴾.

قرأ الحرميان وأبو بكر وإن كلاً بتخفيف النون ساكنة، وأجمعت السبعة على نصب كلاً، فتصور في قراءتهم أربع قراءات إحداهما تخفيف (إن) و (لما) وهي قراءة الحرمين والثانية تشديدهما وهي قراءة ابن عمر وحزمة وحفص، والثالثة تخفيف (إن) وتشديد (لما) وهي قراءة أبي بكر، والرابعة: تشديد (إن) وتخفيف (لما) وهي قراءة الكسائي وأبي عمرو، وقرأ أبي الحسن بخلاف عنه وأبان بن ثعلب و (إن) بالتخفيف (كلُّ) بالرفع و (لما) مشدداً. ينظر البحر المحيط ٣٦٦/٥، وينظر تفسير القرطبي ٣٣٣/٤، وفتح القدير ٥٢٩/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المنصف ١٢٨/٣، وشرح المفصل ٧١/٨، والجنى الداني ٢١٨، وشرح الرضي ٢٩٢، وشرح ابن عقيل ٢٨٤/٨، ومغني اللبيب ٤٧، وشرح شواهد المغني ١٠٥/٨، واللسان ملحة (أئن) ١٥٦/١، وهمع الهوامع ١٨٧/٢، وخزانة الأدب ٢١٦/٥، ٤٢٧/٤. ويروى طلاقك بدل فراقك والشاهد فيه قوله: (أنك) حيث خففت أن المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار وخبرها جملة سألتني.

أسماء الإشارة

قوله: (أسماء الإشارة) إنما بنيت لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى، أما اللفظ فلأنه منها ما هو على حرفين، فحمل باقيها عليها، وأما المعنى فلافتقارها إلى ما بيّن به من قرينة الإشارة، كالإشارة باليد أو العين أو غير ذلك، مما يدل على من الإشارة له.

قوله: (ما وضع لمشار إليه)^(١)، هذا حد الإشارة، ولا يقال فيه دور، لأنه حدّ الإشارة الاصطلاحية بالإشارة اللغوية المفهومة من الوضع.

قوله: (وهي خمسة) يعني المشار إليه خمسة، وكان القياس أن تكون ستة، لأنه مذكر ومؤنث، وكل واحد منهما مفرد ومثنى ومجموع، إلا أن العرب وضعت لفظ الجمع وهو أولاً بين المذكر والمؤنث فصارت الألفاظ خمسة، أربعة نصوص على كل واحد بعينه، والخامس مشترك بين الجمعين.

قوله: (ذا) للمفرد أي (للمذكر) لا غير، وأصله عند الأخفش^(٢)

(١) ينظر شرح المصنف ٧٠، وشرح الرضي ٢٩٢ - ٣٠، وشرح المفصل ١٣٦٢ وما بعدهما، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٢٨٨ وما بعدهما.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ٣٠٢، والإنصاف ٦٦٩٢ وما بعدهما، وشرح المفصل ١٣٧٣.

(ذبي) ومضاعف الياء، بدليل أن سيبويه^(١) حكى فيه الإمالة، فقلبت الياء الأولى ألفاً لتتحرك ما قبلها، وحذفت الثانية اعتباراً ك(يد) و(دم)، وقيل: أصله دوي، وقال الكوفيون^(٢) الاسم (الذال) وحدها، والألف زائدة، لأنها تحذف في التثنية، وروى بعضهم (ذاء) بهمزة^(٣) مكسورة بعد ألف، و(ذاءه) بهاء بعد الهمزة والألف.

قوله: (ولمشاه (ذان) و(ذين) يعني [ظ ٨١] والمثنى المفرد المذكر (ذان) في حالة الرفع و(ذين) في حالة النصب والجر، ولك تشديد النون مع الألف باتفاق، ومع الياء عند الكوفيين فقط، وهذه ليست بنية عند المحققين، وإنما هي صيغ وضعت على المثنى، لأنها خالفت التثنية بحذف ألف ذاء، وقياسه القلب وبتشديد نونها ونون التثنية حقيقة، وجعلها بعضهم تثنية حقيقية معربة، لأن التثنية قابلت علة البناء و(ذان) و(ذين) كقولك: (رجلان) و(رجلين).

قوله: (وللمؤنث ((تا)) و((تي)) و((ته))) يعني للمفردة المؤنثة صيغ سبع تاء بألف ساكنة بعد (التاء)، و(تي) بتاء ساكنة بعد (هاء) و(ته) بهاء ساكنة بعدها (هاء) و(تهي تها) و(تا) و(ذي) بياء بعد ذال، و(ذه) بهاء و(ذهي) ب(هاء) و(ياء) بعدها، وزاد بعضهم (ته) و(ذه) بحذف الياء وإبقاء الكسرة.

(١) ينظر الكتاب ٤١١/٣.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٦٧٠/٢، وشرح الرضي ٣٠/٢، وشرح المفصل ١١٧/٣.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٣٧٣ - ١٣٧، وشرح الرضي ٣٦/٢.

قوله: **ولمشاه** ((تان)) و((تين)) يعني ولمثنى المفرد المؤنث (تان) في حالة الرفع، و(تين) في حالة النصب والجر، ولك تشديد النون مع الألف اتفاقاً، ومع الياء عند الكوفيين.

قوله: **ولجمعهما أولاء**^(١) يعني لجمع المذكر والمؤنث (أولاء) سواء كان يعقل أم لا.

قوله: **مدّاً وقصراً** يريد فيها لغتان: لغة الحجاز المد، والقصر لغة تميم، فمن مدّ كسر الهمزة لالتقاء الساكنين، ومن قصر فهي ساكنة.

قوله: **ويلحقها حرف التبيه** يعني يلحق اسم الإشارة وهو (ها) ليدل على تبيه المخاطب، فتقول (هذا) و(هاتا) و(هذان) و(هاتان) و(هؤلاء) ولا يأتون بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط، ولهذا لم يستعمل في البعيد الغائب، وأكثر استعمالها في الحاضر أكثر منه في المتوسط.

قوله: **ويتصل بها حرف الخطاب** أي يتصل بأواخر الإشارة حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من أفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وقد يجتمعان معاً، فنقول (هذاك) و(هاتاك) وعلامات الخطاب خمس، كاف مفتوحة للمفرد المذكر، ومكسورة للمفردة المؤنثة، و(كُما) للمثنى منهما، و(كُم) لجماعة الرجال و(كن) لجماعة النساء.

وقد يكفي بخطاب الواحد من الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٣٨، وشرح المفصل ١٣٧٣ وما بعده، وشرح الرضي ٣٧٢.

يُوعِظُ بِهِ ﴿١﴾ وتأوله بعضهم بأنه يُقبَلُ للخطاب على واحدٍ من الجماعة لجلالته، والمراد هو وجماعته، ويقدر لها اسم مفرد يقع على الجمع، كأنه قال (يا قريني).

قوله: (وهي خمسة) يعني حروف الخطاب فإذا ضربتها في صيغ الإشارة الخمس، كانت خمساً وعشرين^(٢)، هذا باعتبار الصيغ وأما باعتبار المشار إليهم والمخاطبين فهي تكون ستاً وثلاثين لأنهم ستة، وضربُ ستٍ في ستٍ تكون ستاً وثلاثين، لكن قد جعلوا للمثنى من المذكر والمؤنث مع الخطاب صيغة واحدة وهي (كما) ولجماعة الرجال والنساء مع الإشارة صيغة واحدة وهي (أولاء) فسقط الزائد على خمس وعشرين، وهي إحدى عشرة، لأنه تكرار في اللفظ وإن كان ثابتاً في المعنى.

قوله: (وهي ذاك إلى ذاكنَّ وذانك إلى ذانكنَّ) [وكذلك البواقِي]^(٣) يريد أنك تخاطب باسم الإشارة المفرد المذكر أنواع المخاطبين، ثم تنتقل إلى المثنى من الإشارة، تخاطب به أنواع المخاطبين، ثم كذلك جمع الإشارة، ثم المؤنثة ثم المؤنثتين ثم الجمع، ولك أن تعكس، وهو أن تخاطب بحرف الخطاب أنواع الإشارة، ثم تنتقل إلى المثنى من الخطاب، ثم المجموع ثم المخاطبة المؤنثة، ثم مثناهما ثم مجموعها فتذكر ما أشار إليه

(١) البقرة ٢٣٣/٢ وتعلمها: ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالعرف ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر...﴾

(٢) قل ابن الحاجب في شرحه ٧: (فتكون خمسة وعشرين لفظاً لستة وثلاثين معنى لأن المعنى ستة في ستة والألغاز خمسة في خمسة) وهي كما ذكر ابن الحاجب وهي: ذاك ذاكما، ذاك ذانك، ذانك ذانكم، ذانك ذانكن، تلك تلكم، تلكك تلككن، وتانك وتانكم، وتانك وتانكن. صلا المجموع خمسة وعشرين.

(٣) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

المصنف وهي ست مراتب:

الأولى: كيف ذاك الرجل يا رجل، كيف ذاك الرجل يا امرأة، كيف ذاكما [و٨٢] الرجل يا رجلا ن ؟ كيف ذاكما الرجل يا امرأتان هذه مكررة، كيف ذاكم الرجل يا رجلا ؟ كيف ذاك ن الرجل يا نساء.

الثانية: أن يكون السؤال عن مذكرين وهي ست:

كيف ذاك الرجلان يا رجل كيف ذاك الرجلان يا امرأة ؟ كيف ذاك الرجلان يا رجلا ن ؟ كيف ذانكما الرجلان يا امرأتان ؟ مكررة، كيف ذانكما الرجلان يا رجلا ؟ كيف ذانكن الرجلان يا نساء؟

الثالثة: أن يكون السؤال عن مذكرين:

كيف أولائك الرجلان يا رجل ؟ كيف أولائك الرجلان يا امرأة ؟ كيف أولائك الرجلان يا رجلا ن ؟ كيف أولائك الرجلان يا امرأتان ؟ مكررة، كيف أولئك الرجلان يا رجلا ن ؟ كيف أولئك الرجلان يا نساء؟

الرابعة: أن تكون عن مؤنثة:

كيف تلك المرأة يا امرأة ؟ كيف تاكما المرأة يا رجلا ن ؟ كيف تاكما المرأة يا امرأتان ؟ مكررة، كيف تاكن المرأة يا نساء.

الخامسة: عن مؤنثتين:

كيف تانك المرأتان يا رجل ؟ كيف تانك المرأتان يا امرأة ؟ كيف تانك يا رجلا ن ؟ كيف تانك المرأتان يا امرأتان ؟ مكررة، كيف تاكن المرأتان يا رجلا ن ؟ كيف تاكن المرأتان يا نساء؟

السادسة: عن مؤنثات:

كيف أولئك النساء يا رجل؟ كيف أولئك النساء يا امرأة؟ كيف أولائكما النساء يا رجلان؟ كيف أولائكما النساء يا امرأتان؟ مكررة، كيف أولائكم النساء يا رجال؟ كيف أولائككن النساء يا نساء؟ فهذه المرتبة السادسة كلها مكررات، لأنها كالمرتبة الثالثة وفي الخمس المراتب الباقية خمس مراتب مكررات من مسائل الخطاب وهي الرابعة من كل واحدة منهم وإن سلكت الطريقة الثانية عكست هذه، وهو أن تخاطب بجرف الخطاب. أنواع الإشارة كانت المرتبة الرابعة كلها مكررة ومن الخمس المراتب الباقيات خمس مسائل مكررات من الإشارة وهي السادسة والمقصود أنها إن بدأت به أسقطت منه ستاً ومن الآخر خمساً [ظ ٨٢] يتلوها الثانية صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

قوله: (ويقال (ذا) للقريب، و(ذلك) للبعيد وذاك) [للمتوسط]^(١) يعني أن من النحة من ذهب [إلى]^(٢) أن أسماء الإشارة على ثلاث مراتب فالذي للقريب مجرد عن كاف الخطاب والنون الشديدة، واللام، نحو: (ذا) و(تا) و(ذان) و(تان) بالتخفيف، و(أولاء) سواء دخل عليها حرف التنبيه أولاً، والذي للمتوسط، ما دخله علامة الخطاب دون اللام والنون الشديدة، نحو(ذاك) و(تاك) و(ذانك) و(تانك) بالتخفيف، و(أولاك) والذي للبعيد ما اجتمع فيه علامة الخطاب، واللام والنون الشديدة في المثني، نحوذلك وتلك و(ذانك) و(تانك) مشدتين و(أولالك) قال:

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) زيلة يقتضيهما السياق.

[٤٠٦] أولالك قومي لم يكونوا أشابةً

وهل يعظ الضليل إلا أولالك^(١)

وأولائك مثل أولالك.

قوله: (وتلك، وذانك، وتانك، وأولالك مثل ذلك) يعني أن هؤلاء الأربعة يُقَلَن للبعيد، كما أن (ذلك) يقال للبعيد، وقد يجوز الإتيان بلفظ البعيد للقريب لعظم المشير أو المشار إليه لأنه يجعل بعد المنزل بينهما كبعد المسافة نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾^(٢) و﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾^(٣) ولفظ القريب للبعيد لحصوله وحضوره نحو (هذه القيامة قد قامت).

قوله: (وأما (ثم) و(هنا) و(هنا) فللمكان خاصة) يعني أنه قد وضع للإشارة لفظ آخر يختص بظرف المكان، وهو على ثلاثة أضرب: للقريب وللبعيد وللمتوسط فالذي للقريب (هنا)، و(هاهنا) والذي للمتوسط (هناك) و(هاهناك) والذي للبعيد (هناك) و(هناك) بالتشديد و(ثم).

قوله: (للمكان خاصة) يريد أنها لا تخرج عن المكانية وأجاز ابن مالك^(٤) الإشارة ب(هنا) و(هنا) إلى الزمان وجعل منه: ﴿هُنَاكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٥) وقوله:

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى كما في شرح المفصل ٦٨٠ ونوادر أبي زيد ١٥٤، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١، والمصنف ١٦٦١، ٢٦٣، وجمع الهوامع ٣٦١/١، وخزانة الأدب ٣٩٤/١. الشاهد فيه قوله: (أولالك) حيث أتى بها ويريد أولئك فزاد اللام بدل الهمزة.

(٢) البقرة ٢٢.

(٣) يوسف ٣٣/١٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٤٤/١.

(٥) الأحزاب ١١/٣٣.

[٤٠٧] إذا الأمور تشابهت وتعظمت

فهناك يعترفون أين المَفْرَع^(١)

وقوله:

[٤٠٨] أَحْنَتْ نَوَارَ وِلَاتٍ هَنَّا جَنَّتِ^(٢)



(١) البيت من الكلل، وهو للأفوية الأودي في ديوانه ١٩، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٤٤/٨، والمقصد النحوية ٤٢٦/٨، وهمع الهوامع ٢٧٠/٨. والشاهد فيه أن (هناك) أشير بها إلى الزمان وأصل وضعها الإشارة إلى المكان.
(٢) صدر بيت من الكلل، وعجزه:

وبدا الذي كانت نوار أجنَّتِ

وهو لشبيب بن جعبل وله ولغيره ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٤٥/٨، والجنى ٤٨٩، وتذكرة النحلة ٣٢٤، والمغني ٧٨، وشرح شواهد المغني ٩١٩٢، وهمع الهوامع ٢٧٠/٨، وخزانة الأدب ١٩٥/٤. والشاهد فيه (هنا) حيث أشير بها إلى الزمان والأصل أن تكون للمكان.

الموصول

قوله: (الموصولات) إنما بنيت لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى، أما اللفظ فلأن ما هو على حرفين ك(مَنْ) و(ما) والألف واللام، وحمل سائرهما عليه، وأما المعنى لافتقارها إلى الصلة والعائد، فأشبهت الحرف لافتقاره إلى غيره.

قوله: (ما لا يتم جزءاً)^(١) يعني جزءاً تاماً من مسند ومسند إليه، إما جملة لكونه فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبر، أو غير جملة لكونه مفعولاً به ومضافاً إليه، فإنه لا يصلح الموصول لشيء من ذلك إلا بصلة عائد، وخرج من ذلك الأسماء التي تصير جزءاً تاماً من الكلام من غير صلة ك(زيد) و(عمرو).

قوله: ([إلا بصلة]^(٢) وعائد) يخرج نحو (حيث) و(إذا) و(إذ) فإنها وإن افتقرت إلى صلة فإنها لا تحتاج إلى عائد^(٣)، ولا يقال في الحد إحالة، لأنه

(١) قل الرضي في شرحه ٣٥٢: أي يصير جزء الجملة، ونعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات، لا يلزم أن تكون أجزاء الجمل بل قد تكون فضلة، لكنه أراد أن الموصول هو الذي لو أردت أن تجعله جزء الجملة لم يمكن إلا بصلة وعائد.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) قل الرضي في ٣٥٢: (أي ضمير يعود إليه قل: هو احتراز عما يجب إضافتها إلى الجملة كـ (حيث) و (إذ) فإنه لا يتم إلا بجملة وليس موصولاً في الاصطلاح، وهذا الموصول الحرفي ما أول مع ما يليه من

فسر الموصول الاصطلاحي باللغوي و(جزءاً) خبراً ل(يتم) ^(١).

قوله: (وصلته جملة) يحرز من المفرد فإنه لا يكون صلة، وأجاز الكوفيون ^(٢) الصلة ب(مثل) واحتجوا بقوله:

[٤٠٩] إن الزبيري الذي مثل الجلم ^(٣)

بنصب (مثل) وتأوله البصريون على حذف بعض الصلة تقديره: الذي عاد مثل الجلم، قالوا: لأنه قد جاء حذف الصلة لكاملها، في نحو قوله:

[٤١٠] وكفيت جانبها اللتيا والتي ^(٤)

الجمل بمصدر).

(١) لأن يتم تضمن معنى يصير وذلك أن الأفعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين في بابها، فمعنى يتم جزءاً تامةً وكذا تقول كان تسعة فأكملتها عشرة أي صيرتها عشرة كلمة. ينظر الرضي ٣٥٢.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٥٤٣.

(٣) البيت من الكلل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٦٥/٨، وشرح الكافية لابن مالك ٣٦٤، وينظر هلمش شرح المفصل ١٥٤٣، وينظر شرح التسهيل السفر لابن مالك السفر الأول ٣٠١/٨، قل في هلمش شرح المفصل: وتأول البصريون مثل هذا بأنه مما حذف فيه الصلة وأبقي معمولها والتقدير: أنا الزبيري الذي صار مثل الجلم.

وأما تقدير البيت الذي أنشد الكسائي فغير مسلم لأن (مثل) في البيت مرفوع على الوصف للذي وهو مرفوع وقد صير التقدير مثل منصوباً خبراً لصار الذي قدره، وإذا قدرته أنا الزبيري الذي هو مثل الجلم لم يكن من باب حذف الصلة، وصار مما حذف فيه العائد المرفوع بالابتداء). الجلم: المقرض القاطع. وعجزه:

مشى بأسلابك في أهل الحرم

ويروى: أنا بلك إنه والجلم بلك الجلم.

(٤) عجز بيت من الكلل، وصدره:

وقد رأيت ثاي العشرة بينها

وهو لسلمي بن ربيعة في نواحر أبي زيد ١٢٠، وخزانة الأدب ١٥٥/٦، ولعلبلة بن أرقم في الأصمعي ١٦٢.

فبالأولى: جواز حذف بعضها، وإنما وجب أن تكون الصلة جملة لأن (الذي) و(التي) ومثاهما ومجموعهما، جعلت وصلة لجعل، الجملة صفة للمعرفة فحمل عليها أخواتها.

قوله: (خبرية)^(١) يحترز من الإنشائية، وهي التي لا تحتمل الصلح والكذب لأنها غير موضحة، وقد جاءت الصلة إنشائية نحو قوله:

[٤١١] وإني لراج نظرة قيل التي لعلني وإن شطت نواها أزورها^(٢)

قوله: (والعائد ضمير له)، أي للموصول ليربط بين الموصول وجملته لأنها أجنبية.

قوله: (وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول)^(٣) يعني أن الصلة تكون جملة ما خلا صلة (أل) بمعنى الذي والتي، فإنه اسم فاعل أو مفعول

(١) ينظر شرح المصنف ٧٢، وقل الرضي في شرحه ٣٧/٢: (وقد تقع التسمية صلة، قل تعالى: ﴿وإن منكم لمن ليبطئن﴾ أي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم، ولا أرى منه مانعاً وقد أجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون إضمار القول نحو (جلهني الذي ما أحسنه)، ومنعه ابن بابشلة وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها إنشائية.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٠٦٢، وينظر شرح الرضي ٣٧/٢، والمغني ٥٠٧، وشرح شواهد المغني ٨١٠/٢ وهمع الهوامع ٢٩٦٨، وخزانة الأدب ٤٦٤/٥، ويروي لرام بلك لراج. والشاهد فيه قوله (التي لعلني...) حيث جعلت جملة لعلني صلة التي أي التي أقول لعلني أزورها حيث جعل الجملة الإنشائية صلة ل (التي).

(٣) ينظر شرح المصنف ٧٢، وشرح المفصل ١٥٠/٣، والأصول لابن السراج ٢٦٢/٢ وما بعده، وشرح ابن عقيل، قل الرضي في شرحه ٣٧/٢: اعلم أنهم اختلفوا في اللام الداخلة علي اسمي الفاعل والمفعول، فقل المازني: هي حرف كما في سائر الأسماء الجملة نحو: الرجل والفرس، وقل غيره: إنها اسم موصول... وذهب الزمخشري إلى أنها متقوصة من الذي وأخواته وذلك لأن الموصول مع صلته التي هي جملة بتقرير اسم ونقل ابن عقيل في ١٥٥/٨ عن الكسائي جواز وقوع الطلبية والإنشائية، وهشام يميز وقوع الجملة المصدرية بليت مثل جلهني الذي ليته قائم).

لأنهما لا يدخلان إلا على الجملة الفعلية وخصوصهما بذلك، لأن اسم الفاعل والمفعول نائبان مناب الفعل وصلحان ل(أل)، فقد وفر ما يجب للصلة وما يجب ل(أل) والدليل على نيابتهما مناب الفعل، عطف الفعل عليهما نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾^(١) وقد أجاز بعضهم صلتها بالفعل المضارعة^(٢) نحو:

[٤١٢] ما أنت بالحكم الترضى حكومته

ولا الأصيل ولا في الرأي والنسب^(٣)

وقوله:

[٤١٣] يقول الحنا وأبغض العجم ناطقاً

إلى رينا صوت الحملر اليجدع^(٤)

وبعضهم بالجملة الاسمية نحو:

(١) سورة الحديد ١٧/٥٧ وتملأها: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يضاعف لهم ولهم أجر كريم﴾.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٣٧٤/١، وشرح الرضي ٣٩٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٥٦/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق ولكنه ليس في ديوانه المطبوع ونسبه إليه في الإنصاف ٥٢١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٣٧٥/١، والجنسي الداني ٢٠٢، وشرح شذور الذهب ٤٠، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١، وشرح أوضح المسالك ٢٠/١، وهمع الهوامع ٢٩٤/١، وخزانة الأدب ٣٣/١.

ويروى (الجلد) بـ (النسب).

والشاهد فيه قوله: (الترضى) حيث أدخل الموصول الاسمي أل على الفعل المضارع حيث جعل الصلة

هي جملة فعلية فعلها مضارع.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي، ينظر شرح المفصل ١٤٤/٣، والإنصاف ١٥٧/١، وسر

صناعة الإعراب ٣٧١، ونوادير أبي زيد ٦٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٧٥/١، والمغني ٧٢، وشرح

شواهد المغني ١٦٢/١، وشرح الرضي ٣٩٢/٢، وهمع الهوامع ٢٩٤/١، وخزانة الأدب ٣٧/١، و٤٨٢/٥، وتذكرة

النحة ٣٧٥، ويروى: ربه بـ (رنا).

والشاهد فيه قوله: (اليجدع) حيث أدخل (أل) الموصولة على الفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة لأنه

مثلها في المعنى وهذه للضرورة.

[٤١٤] من القوم الرسولُ الله منهم

لهم دانت رقب بني معَد^(١)

قوله: (وهي الذي والتي)، (الذي) للمفرد المذكر و(التي) للمفردة المؤنثة، وفيهما لغات أربع: بإثبات الياء مشددة ومخففة، وحذفها وبقاء الكسرة^(٢)، نحو قوله:

[٤١٥] والذلو شء لكانت براً أوجبلاً أصمّ مشمخراً^(٣)

وحذفها وإسكان ما قبلها نحو:

[٤١٦] فقل لَلَّتْ تلومك إن نفسي

أراها لا تُعوذُ بالتميم^(٤)

وقال الجزولي:^(٥) إذا شلدت ياء (الذي) و(التي) كان معرفتين وبعضهم يبينها على الكسر على أصل التقاء الساكنين وعليه:

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الجني الداني ٢٠١، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ١٥٨٨، والمغني ٧٣، وشرح شواهد المغني ١٦٧٨، وجمع الهوامع ٢٩٤٨، وشرح الأشموني ٧٧٨. والشاهد فيه قوله: (الرسول) حيث وصل أل في الجملة الاسمية ضرورة والتقدير (من القوم الذين رسول الله منهم).

(٢) ينظر شرح الرضي ٤٠٢.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٦٧٧٢، وشرح الرضي ٤٠٢، وجمع الهوامع ٢٨٤٨، وخزانة الأدب ٥٠٥/٥. وبيروى:

والذلو شء لكانت صخرًا

والشاهد فيه قوله: (والذ) والأصل والذ الذي يحذف اليه وكسر ما قبلها من باب الاكتفاء بالكسرة عن الياء.

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٣٦٧٨، وشرح الرضي ٤٠٢، وأمالي ابن الشجري ٣٠٨٢، وجمع الهوامع ٢٨٤٨، وخزانة الأدب ٤٩٩٢، ٦٦.

والشاهد فيه قوله: (للت) يريد التي فحذف اليه وسكن التله على لغة.

(٥) ينظر شرح الرضي ٤٠٢، والجمع ٢٨٤٨.

[٤١٧] وليس المال فاعلمه بما ل وإن أعنك إلا النبي
 ينال به العلاء ويصطفيه لأقرب أقربيك وللقصي^(١)
 [ظ ٨٣] وحكى الزمخشري^(٢) بناءهما على الضم ك(قبل) و(بعد) وعليه:
 [٤١٨] أغض ما أسطعت فالكريم النبي

يألف الحلم إن جفاه بني^(٣)
 قوله: (واللذان واللتان) يعني تثنيته (النبي) و(التي) وفيهما لغتان
 بإثبات النون وحذفها وعليه:

[٤١٩] أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا^(٤)
 [٤٢٠] هما اللتا لو ولدت تميم ل قيل فخر لهم صميم^(٥)

(١) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في الإنصاف ٦٧٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٦١/٨، وشرح الرضي ٤٠/٢، واللسان مائة (ضمن) و (لذا) وهم الهوامع ٢٨٣/٨، وخزانة الأدب ٥٠٤/٥ - ٥٠٥، والدرر ٢٥٥/٨.

ويروى: يريد به العلاء ويمتثنه بلل ينل ويصطفيه، وأقربه بلل أقربيك. والشاهد فيه قوله: (للنبي) حيث شدد الياء وبنى الاسم الموصول على لكسر إذ هو الأصل في التقلة الساكنين وذلك على لغة بعض العرب.

(٢) ينظر شرح الرضي ٤٠/٢، والهمع ٢٨٣/٨ وما بعدها.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٢٦١/٨، والدرر ٢٥٧/٨، وهمع الهوامع ٢٨٤/٨.

والشاهد فيه قوله: (النبي) حيث بنه على الضم بالتشديد على لغة ويحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب.

(٤) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ٣٨٧، وينظر الكتاب ١٨٦/٨، والمقتضب ١٤٦/٤، والمصنف ٦٧/٨، وشرح المفصل ١٥٤/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٨٣/٨، وشرح الرضي ٤٠/٢، وأوضح المسالك ١٤٠/٨، وخزانة الأدب ١٨٥/٣، ٢١٠/٨.

والشاهد فيه قوله: (اللذا) يريد (الذنان) فحذف النون على لغة بعض العرب وهم بلحارث بن كعب وبعض ربيعه.

(٥) الرجز للأخطل كما في خزانة الأدب ١٤/٦، ينظر شرح الرضي ٤٠/٢، وأوضح المسالك ١٤١/٨، والدرر ١٤٥/٨، وشرح التصريح ١٣٣/٨، والمقصد النحوية ٤٢٥/٨، وهمع الهوامع ١٦٧/٨.

قوله: (بالألف والياء) يعني بالألف في حال الرفع، والياء في حال النصب والجر، ولك مع الألف تشديد النون وحذفها ومع الياء على رأي الكوفيين^(١)، وذلك على الأصح، والخلاف فيهما كالإشارة.

قوله: (الأولى و((الذين))) يعني لجمع المذكر وفيهما ثلاث لغات، (الألى) لجمع من يعقل من المذكر والمؤنث وهي بمعنى (الذين) قال:

[٤٢١] أليسوا بالألى^(٢) فصلوا وجرأوا^(٣)

و(الذين) وهي لجمع من يعقل من المذكرين، والأفصح لزومها الياء في الرفع والنصب والجر، وبعضهم يلزمها الواو في الأحوال^(٤)، وهذيل ترفعها بالواو وتنصبها وتجرها بالياء، وقد تكون (الني) بمعنى (الذين) وعليه ﴿وَحَضْنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٥).

[٤٢٢] إن الني حانت بفلج همأؤهم

هم القوم كل القوم يا أم خالد^(٦)

والشاهد فيه قوله: (اللتا) يريد (اللتان) فحذف النون على لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة.

(١) ينظر شرح الرضي ٤٠٢.

(٢) في الأصل بالأولى وهو تحريف.

(٣) لم أفق على مصدر أو قائل.

(٤) ينظر شرح الرضي ٤٠٢ قل: (وجمع الني في ذوي العلم الذين في الأحوال الثلاثة على الأكثر، واللون في الرفع هذلية.

(٥) التوبة ٦٩/٩، وتمام المعنى: ﴿فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقهم وخضتم كالذي خاضوا أولئك حبطت أعمالهم﴾.

(٦) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في الكتاب ١٨٧/١، والمقتضب ١٤٦/٤، وشرح المفصل

١٥٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٢٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول

٢٦٣/١، وشرح الرضي ٤٠٢، والمغني ٢٥٦، وشرح شواهد المغني ٥١٧/٢، واللسان ملة (فلج) ٣٤٥/٥،

والهمع ١٦٧/١، وخزانة الأدب ٧/١ - ٢٥ - ٢٧.

و(اللائن) بالياء في الأحوال الثلاثة وبعضهم يرفعه بالواو وعليه:

[٤٣٣] هم اللاؤن فكوا الغل عني بمرو الشاهجان وهُم جناحي^(١)

وقد تحذف النون فيقال: (اللائي) قال تعالى: ﴿واللائني يؤثون من نساءهم﴾^(٢)

قوله: (واللائي واللواتي)، يعني لجمع المؤنث، وفيهما لغات تسع (اللايي) و(اللاتي) و(اللائي) و(اللواتي) بإثبات الياء فيهن وحذفها هذه ثمان والتاسعة (اللاء) بكسر الياء وقد يُحذف فيهن ما بعد الألف فيقال: (اللا) و(اللوا).

قوله: (من وما)، (من) لمن يعقل، و(ما) لما لا يعقل وهما بمعنى (الذي) نحو: (جاءني من جاءك)، و(أكلت ما أكلت)، تستعملان في المفرد والمثنى والمجموع مذكراً ومؤنثاً.

قوله: (وأَيِّ وأَيِّه) (أَيِّ) للمذكر و(أَيِّه) للمؤنث بمعنى (الذي) و(التي).

والشاهد فيه قوله: (الذي) يريد اللين وحذفت النون تخفيفاً أو للضرورة (١) البيت من الوافر، وهو للهنلي كما في أمالي ابن الشجري ٣٠٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٣٦٧، واللسان ملحة (ذا) ١٤٧٣٣، وهمع الهوامع ٢٨٧٨.

والشاهد فيه قوله: (واللاؤن) حيث جعلت اللاؤون بمعنى اللين ويحتمل أن تكون على لغة من بينها أو على لغة من يعربها.

(٢) البقرة ٢٢٧٢، وهي: ﴿للذين يؤثون من نساءهم تربص أربعة أشهر فإن فإؤوا فإن الله غفور رحيم﴾. وقرأ الأخفش واللائي ذكر هذه القراءة الرضي في ٤٧٢، وقل: وقرأ الأخفش ولم أجدها في معاني القرآن للأخفش، أو كتب القراءات والتفسير والله أعلم.

قوله: (وذو الطائية) ^(١) بمعنى (الذي) وهي لازمة للواو ومبنية عندهم لا تتنى ولا تجمع ولا تؤنث، قال:

[٤٢٤]..... لأنتحين للعظم نوأنا علفه ^(٢)

وبعض طيء تعرفها ومنه (اذهب بندي تسلم) وتؤنث وتجمع فتقول: (ذوا) للمذكر و(ذوو) للمؤنثة و(ذوات) للمؤنثات كما تجمع وتؤنث (ذو) بمعنى صاحب.

قوله: (و(ذا)) بعد ((ما)) للاستفهام ^(٣) يعني أن (ذا) موصولة بمعنى (الذي) بشرط تقدم (ما) الاستفهامية عليها نحو: (أعجبنى ماذا صنعت) أي الذي صنعت، وجعلها الكوفيون ^(٤) موصولة من غير (ما) نحو:

(١) قل الرضي في شرحه ٤١٢: (الأكثر أن ذو الطائية لا تصرف نحو جلهني ذو فعل، وذو فعلا، وذو فعلوا، وذو فعلت، وذو فعلنا، وذو فعلن) وفي ذو الطائية أربع لغات أشهرها ما مر، أعني عدم تصرفها مع بنائهم، ينظر الأصول ٢٦٢/٢، والهمع ٢٨٩/١، وشرح المفصل ١٤٩٣.
(٢) البيت من الطويل، وهو لعارق الطائي في ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٤٦، وسر صياغة الإعراب ٣٩٧/١، ونوادير أبي زيد ٦١، وشرح المفصل ١٤٧٣، واللسان ملحة (عرق) ٢٩٠٩/٤.
وصلد:

لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم

عارق: شاعر من طيء اسمه قيس بن جروة.

الشاهد فيه قوله: (ذو) حيث جاءت بمعنى (الذي) على لغة طيء وليس ذو بمعنى صاحب التي هي من الأسملة الستة.

(٣) أجاز الكوفيون وقوعها موصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام كما في الشواهد التي أوردها الشارح. قل الرضي في شرحه ٤٢٢: (وأما الكوفيون فيجوزون كون (ذا) وجميع أسملة الإشارة موصولة بعد (ما) الاستفهامية كانت أو لا، ولم يجوز البصريون ذلك إلا في ذا بشرط كونه بعد (ما) الاستفهامية، وأجاز سيبويه موصوليتها بعد (من) أيضاً، ينظر الكتاب ٤١٦٢ - ٤١٧.

(٤) ينظر شرح الرضي ٤٢٢.

[٤٢٥]..... نجوت وهذا تحملين طليق^(١)

أي والذي، وبعضهم جعلها موصولة مع (مَنْ) نحو:

[٤٣٦] ألا إن قلبي لدى الظاعينا حزين فلماذا يعزّي الحزينا^(٢)

وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾^(٣) لبس منه للدخول الذي.

قوله: (والألف واللام) بمعناهما، يعني بمعنى (الذي) و(التي) إذا كانتا في اسم الفاعل والمفعول نحو: الضارب والضاربة، أي الذي ضرب والتي ضربت، ولا يكونان حرفي تعريف، لأنه لا يتقدم معمولهما عليهما، لا يجوز (زيداً [و٨٤] أنا الضارب) وجعلهما^(٤) الأخفش حرفين^(٥) للتعريف العهدي أو الجنسي كالرجل، وإنما يتقدم معمولها لضعف شبه اسم

(١) عجز بيت من الطويل، وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه ١٧٠، وينظر معاني القرآن للفراء ١٣٧٨، ١٣٧٢، وشرح المفصل ٧٩٤، والإنصاف ٧١٧٢، وأملی ابن الحاجب ٣٢٢٨، وشرح الرضي ٤٢٢، وتذكرة النحلة ٢٠، ومغني اللبيب ٦٠٢، وشرح شواهد المغني ٨٥٩٢، واللسان ملعة (علس) ٢٨٣٧/٤، وهمع الهوامع ٢٩٠٨، وخزانة الأدب ٤١٦١ - ٤٢ - ٤٨، ويروي: أمنت بلل نجوت. وصدرة:
عَدَسَ هَالعَبَادَ عَلَيْكَ إِمَارَةً

والشاهد فيه قوله: (وهذا تحملين طليق) على رأي الكوفيين حيث يجوز كون (ذا) وجميع أسمله الإشارة أن تكون موصولة بغض النظر عن هاء التثنية التي تتصل بهذه الأسماء، والتقدير: والذي تحملينه طليق.
(٢) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائد الهذلي في ديوانه ٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٣٧٢٨، وأوضح المسالك ١٦١٨، والمقاصد النحوية ٤٤١٨، وخزانة الأدب ٤٣٧٢، وشرح التصريح ١٣٩٨، ويروي فمن ذا.

والشاهد فيه قوله: (فمن ذا يعزي) حيث أتى بـ (ذا) اسماً موصولاً بمعنى الذي بعد (مَنْ) الاستفهامية وحله لـ (ذا) بصلة هي جملة (يعزي الحزين).

(٣) البقرة ٢٥٥/٣.

(٤) في الأصل جعلها وهو تحريف.

(٥) ينظر شرح الرضي ٤٢٢.

الفاعل بدخولهما عليه.

قوله: (والعائد المفعول يجوز حذفه)^(١) إذا كان عائد (أل) لم يحذف وأجازه بعضهم في المنصوب^(٢) نحو:

[٤٢٧] ما المستفز الهوى محمودٌ عقبيةً

ولو أتىح له صفواً بلا كدر^(٣)

تقديره: ما المستفز، وإن كان عائداً، أي جاز وحسن لقوله (وإن) و(كأن) و(ما) وخبر (إن) لأن وقوعهما ضمائر قليل، فإذا حذفت توهم أن المحذوف مبتدأ، وإن كان مبتدأ بقي بعد حذفه، فإن كان محصوراً أو معطوفاً عليه، أوبه أ وبعد (لولا) أو حرف نفي لم يجر، وإن كان غير ذلك، فإن بقي بعد حذفه ما يتم به الموصول نحو: الذي هو في الدار و﴿الذين هم يراءون﴾^(٤) لم يجوز الحذف، لأنه لا دليل عليه وأجازه الكوفيون^(٥) واحتجوا بقراءة من قرأ ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٦) برفع أحسنُ وبقوله:

(١) عائد الألف واللام لا يجوز حذفه وإن كان مفعولاً لحذفه موصوليتها والضمير أحد دلائل موصوليتها. ينظر الرضي ٤٢٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٨٢/٨.

(٢) قل الرضي في شرحه ٤٢٢: ﴿فالمنصوب يحذف بشرطين أن لا يكون منفصلاً بعد إلا نحو: جاءني الذي ما ضربت إلا إليه... الشرط الثاني: أن يكون مفعولاً نحو: الذي ضربت زيد لأن الضمير إذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف النصب فلا يحذف.﴾

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٨٢/٨، وأوضح المسالك ١٧٧/١، والمقاصد النحوية ٤٤٧/١، وشرح التصريح ١٤٦/١، وجمع الهوامع ٣٠٨/١.

والشاهد فيه قوله: (ما المستفز الهوى) حيث حذف عائد (أل) الموصولة لأنه دل عليه دليل والتقدير ما استفزه الهوى.

(٤) الماعون ٦١٠٧.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٨٢/٨، وشرح الرضي ٤٢٢.

(٦) الأنعام ١٥٤/١ وتعلمها: ﴿ثم آتينا موسى الكتاب تلمعا على الذي أحسنُ وتفصيلاً لكل شيء وهدى ورحمة لعلمهم بلقله ربهم يؤمنون﴾ وقرأ يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق أحسنُ برفع النون، وخرج =

[٤٢٨] من يعن بالحمد لا ينطق بما سَفَهُ^(١)

أي بما هوسفه، وإن كان منصوباً فإن كان بحرف مشبه أو بفعل ناقص، أو غير متصرف، أو كان ضميراً منفصلاً لم يجوز أيضاً وإن كان ماعداً ذلك جاز بشرطين أن يكون على حذفه دليل يحترز من (جاء الذي ضربته في داره)، لأنه لا دليل على المحذوف، وأن يكون مما يجوز حذفه، ولم يدخل عليه الموصول، ومثاله ما اجتمعت فيه الشروط، نحو: (جاء الذي ضربته)، يجوز (ضربته) وعليه: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٢) ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ﴾^(٣) ﴿وَمَا عَمَلُهُمْ إِلَّا نَجْمٌ﴾^(٤) وعملته، وإن كان مجروراً بإضافة لفظية جاز نحو ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(٥) فيمن جعل الضمير مضافاً إليه، وإن كان

على أنه خير مبتدأ محذوف أي هو أحسن ينظر البحر المحيط ٢٥٦/٤، وتفسير القرطبي الجلمع لأحكام القرآن ٢٥٧/٣ - ٢٥٧٩، وفتح القدير ١٨٠/٢، وقل الرضي هي قراءة شلثة أي بالرفع ينظر شرح الرضي ٤٢٦.

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٢٨٤/٨، وينظر أوضح المسالك ١٦٧٨، والمقاصد النحوية ٤٤٦٨، والهمع ٣١٢/٨، وشرح التصريح ١٤٤/٨، وشرح الأشموني ٧٨٨. وعجزة.

ولم يجد عن سبيل الحمد والكرم

ويروى لم بل لا.

والشاهد فيه قوله: (بما سفه) حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعاً بلا ابتداء، ولم تظل الصلة إذ لم تشمل إلا على المبتدأ والخبر والتقدير كما ذكره الشرح (بما هو سَفَهُ).

(٢) الفرقان ٤٧/٢٥، وتعلمها: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِذْ يَتَخَلَوْنَكَ إِلَّا هَزُواً أَعْبَدُوا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾.

(٣) فصلت ٣٧/٤١، وتعلمها: ﴿نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ﴾.

(٤) يس ٣٦/٣٥، وتعلمها: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾.

(٥) طه ٢٠/٧٢، وتعلمها: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيْتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾.

بمعنوية لم يميز، نحو: (كالذي قام أبوه)، وإن كان مجروراً بحرف، فإن كان قائماً مقام الفاعل أو محصوراً، أولاً دليل على حذفه نحو: (جاء الذي مررت به في داره) لم يميز حذفه وإن كان غير ذلك فإن لم ينجر بما انجر به الأول لم يميز نحو: (مررت بالذي مررت عليه)، إلا أن تدل عليه قرينة نحو قوله تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾^(١) أي منه، وما ورد خلاف ذلك لم يقس عليه نحو:

[٤٢٩] عسى الأيلم أن يُرجعنَ قوماً كالذي كانوا^(٢)

وإن انجر بما انجر به الأول جاز حذفه وذلك في الموصول نحو: (مررت بالذي مررت به)، أو الموصوف بالموصول نحو: (مررت بالرجل الذي مررت به)، أو المضاف إلى أحدهما نحو: (مررت بغلام الذي مررت به)، أو (بغلام الرجل الذي مررت به) وعليه: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٣) أي منه وقوله:

(١) القصص ٦٧٢٨ وتعلمها: (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحانه وتعالى عما يشركون).

(٢) البيت من الهج، وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ٣٦٠/١، وحماسة البحري ٥٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٢، وسمط اللالئ ٥٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٦٣٠/٢، والمغني ٨٦٢، وشرح شواهد المغني ٩٤٤، وخزانة الأدب ٤٣٧/٣ وقبله وله علاقة بالشاهد: صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم إخوان

والشاهد فيه قوله: (قوماً) حيث أعيدت نكرة وقد كانت معرفة في البيت الذي سبقه (القوم) قل ابن هشام في المغني ٨٦١ وما بعدها إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأولى) وحمل عليه (فإن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً) وقولهم: (لن يغلب عسر يسرين) وينسب هذا القول إلى عمر وابن مسعود.

(٣) المؤمنون ٣٣/٣٣، وتعلمها: ﴿وقل الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بقله الآخرة وأنترفناهم في الحيلة الدنيا ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون﴾ قل القرطبي في تفسيره، =

[٤٣٠] أصلي للذي صلت قريش^(١)

أي له.

قوله: (وإذا أخبرت بالذي) [صدرتها]^(٢) الباء للاستعانة، أي مستعيناً بالذي؛ لأن الذي يخبر عنه لا به، وهو يسمى باب الإخبار ومسألة الحل والسبك، وهي مسألة كبيرة، ويورد فيها مسائل كثيرة والقصد بها التمرين^(٣) وشحد القرائح، وكبقية الأخبار، إما أن يكون بالذي وأخواتها أو بآل، إن كان بالذي، فكما ذكر وهو أن تصدر بالذي والتي وفروعها. قوله: (وتجعل^(٤) موضع المخبر عنه ضميراً لها) يعني ضميراً للذي.

قوله: (وتؤخره خبراً) يعني تؤخر المخبر عنه خبراً وترفعه مع حفظ ما يجب من تثنية (الذي) وجمعها وتذكيرها وتأنيثها بحسب الخبر، لأن الموصول له استتار وانفصال واتصال.

٤٥١٣/٥: وزعم الفراء أن معنى (ويشرب مما تشربون) على حذف (من) أي مما تشربون منه، وهذا لا يجوز عند البصريين ولا يحتاج إلى حذف البتة، لأن (ما) إذا كان مصدراً لم يحتاج إلى عائذ فإن جعلتها بمعنى (الذي) حذفت المفعول ولم يحتاج إلى إضمار من).
(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ونعُبه وإن جحد العمومُ

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٢٨١/٨، وقطر التلى ١١٠، والمقرب ٦٢/١، ويروى نصلي بدل أصلي.

والشاهد فيه قوله: (للذي صلت قريش) أراد نصلي للذي صلت له فحذف العائد المجرور باللام، لأن الموصول مجرور بمثلها معنى.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر هذا التمرين بالتفصيل في شرح الرضي ٤٤/٢.

(٤) في الكافية المحققة وجعلت بدل تجعل.

قوله: (فإذا أخبرت عن زيد من (ضربت زيدا) قلت: (الذي ضربته زيد) يعني أنك تصدر الذي وتجعل موضع المخبر عنه وهو زيد ضميراً وترفع زيدا خبراً، فيصير (الذي ضربته زيد) وإن أخبرت عن التاء صدرت الذي وأخرت التاء خبراً فانفصلت وجعلت موضعها [ظ٨٤] ضميراً للذي فاستعير له ضمير الغائب المفرد ليستتر في الفعل فيصير: (الذي ضرب زيدا أنا) وإن أخبرت في الجملة الاسمية عن زيد من قولك: (زيد قائم) قلت: (الذي هو قائم زيد)، وإن أخبرت عن قائم قلت: (الذي زيد هو قائم)، وإن أردت أن تخبر عن الجملة بكاملها لم يصح لأن الجمل لا تضم.

قوله: (وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة) يعني وكذلك نفع بالإخبار بالألف واللام مثل فعلك في الذي وفروعها، إلا أنه لا يصح إلا في الجملة الفعلية^(١).

قوله: (ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول) منهما لأن الاسمية لا يصح بناءها منهما، فالجملة الفعلية يخبر فيها ب(الذي وب(أل)، والاسمية لا يخبر فيها إلا ب(الذي)، إلا أنك إذا أخبرت بالألف واللام، كان ما يجب

(١) قل الرضي في شرحه ٤٥٢: لا تخبر بألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة، ثم قل: إن أصله الألف واللام اسم فاعل أو مفعول، وذلك لأنه لا يمكن أن يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنياً للفاعل إذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو: ضارب أي ضرب أو يضرب أو اسم مفعول مع مرفوعه إذا كان الفعل مبنياً للمفعول... ويجب أن يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الألف واللام متصرفاً إذ غير المتصرف نحو: نعم ونس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول.

في الذي من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث في الصفة الداخلة عليه، لأنهما لا يتغيران، وإذا جرت الصفة على غير صاحبها برز ضمير الفاعل، وإن جرت على من هي له، استتر مطلقاً فإذا أخبرت عن زيد من (ضربت زيداً) صدرت (أل) وسبكت الفعلية اسم فاعل ليصبح دخول أل عليها، وجعلت موضع المخبر عنه وهوزيداً ضمير مفعول، وأخرته خبراً مرفوعاً، وبرز ضمير الفاعل لما اتصل باسم المفعول لأنه جرى على غير مَنْ هوله، لأن (أل) لزيد، الضارب ل(أنا) فتصير المسألة (الضاربة أنا زيداً) وإن أخبرت عن الياء قلت: (الضاربُ زيداً أنا)، ولم يحتج إلى بروزه لأنه جرى على مَنْ هوله، لأن (للياء) والضارب (للتاء) وكذلك تفعل في باب علمتُ وأعلمتُ، وأما الإخبار في التوابع، فإن أخبرت عن الجزأين جميعاً صح فيها كل، وإن أخبرت عن أحدهما لم يصح في الصفة وعطف البيان والتوكيد اللفظي، وأما المعنوي فأجازوه في المؤكد فقط نحو: (جاء الذي هونفسه زيد) دون المؤكد، لأنه بلفظ مخصوص، وأما العطف فيجوز الإخبار عن أحدهما، والبلد منهم من أجاز الإخبار في أحدهما كالعطف، ومنهم من منع كالصفة، وأما الإخبار عن تنازع الفعلين، فمنهم من أجازته في كل واحدة من الجملتين، كما يفعل في سائر الجمل، ومنهم من أوجبه فيهما معاً، ويؤتى في كل موصول بعائده ثم اختلفوا، فقال الأخفش: يخبر عن الموصولين أخيراً بخبر واحد، فنقول: (الذي ضربته الذي ضربني زيد) وأما كيفية الحل، فهو أن ترد المسألة المخبر فيها بالموصول إلى أصلها^(١)، مثل الإخبار وقد يصعب في بعض المواضع، (فيذا

(١) ينظر شرح المفصل ١٥٧/٣ وما بعدها، وشرح الرضي ٤٥/٢ وما بعدها.

الذي حللت الذي ضربته زيد)، قلت: (ضربت زيداً)، وكذلك (الضاربةُ أنا زيداً) إلا أنك مع (الألف واللام) ترد اسم الفاعل والمفعول في الجملة الفعلية وترد الضمير إلى ما كان عليه من البروز والاستتار ومما يصعب حله قوله:

[٤٣١] أيها العالم فينا أفتنا وأزل عنا بفتيك العنا^(١)

كيف نشكو منك ما حل بنا أنا أنت الضاري أنت أنا وحلها أنا أنت ضربتني لأنك أخبرت عن الياء فأخبرتها خبراً مرفوعاً فجاءت أنا، وجرى اسم الفاعل على الألف واللام وهما التاء واسم الفاعل للمخاطب فبرز ضميره فصار الضاري أنت أنا، فإن قيل لم أتى بضمير متكلم وهو راجع إلى الذي وضميره ضمير غائب كقولك:

[٤٣٢] وأنت الذي آثره في علوه من البؤس والنعمى هن ندوب^(٢)

ولم يقل آتارك، قل والذي: جوابه أنه يجوز اعتبار التكلم والخطاب نحو:

[٤٣٣] أنا الذي سميتي أمي حيلره^(٣)

(١) البيتان من الوافر، نسبهما يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقلعة الكافية للموصلية، ينظر شرح الأزهار ٣٣٦٨.

(٢) والتمثيل كما ذكر الشرح (أنا أنت الضاري أنت أنا) ولا داعي لتكراره.
(٢) البيت من الطويل، وهو لعقمة الفحل في ملحق ديوانه ١١٨، والدرر ٢٨٣٦، وهمع الهوامع ٢٩٨١. والشاهد فيه قوله: (الذي آثره) حيث أعل ضمير الغائب على الاسم الموصل الذي.

(٣) الرجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ٧٧، وأدب الكاتب ٧١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٧٨، وشرح الرضي ٤٣٧٢، والدرر ٢٨٠٨، وخزانة الأدب ٦٢/٦ - ٦٣ - ٦٥، وهمع الهوامع ٢٩٨١. وتعلمه:

ضرغام آجام وليث قسوره

الشاهد فيه قوله: (أنا الذي سميتي) حيث جله ضمير الموصل للحضور والأكثر أن يكون للغيبة قلي

واعتبار الغيبة كالبيت الأول، فمن النحلة من قصر الجواب على (الذي) و(التي) وفروعهما فقط، وزاد بعضهم الألف واللام و(ذو) الطائية، وبعضهم أطلق ذلك في الموصولات كلها وشروط الإخبار ستة أن يكون المخبر عنه مما يصح إضماره ومما يصح تأخيره، ومما لا ينقض حكمه، ومما لا يرتفع معناه، ومما يصح رفعه، ومما تحته معنى مفيد، وأن تكون الجملة الفعلية خبرية، وتختص الأخبار ب(أل) بأن تكون متصرفة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها.

قوله: (فإن تعذر أمر منها تعذر الإخبار) يعني من الشروط^(١) تعذر الإخبار.

قوله: (ومن ثم^(٢) امتنع في ضمير الشأن)^(٣) يعني من حيث تعذر

المرزوقي: كان القياس أن يقول: سميته حتى يكون في الصلة ما يعود على الموصول لكنه لما قصد الإخبار عن نفسه وكان الآخر هو الأول، ولم يبل برد الضمير على الأول وحمل الكلام على المعنى لأمنه الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى إن المرزوقي قل: (لو لم أسمعه لم أجوزه)، ينظر شرح الرضي ٤٣٢.

(١) والشروط هي:

١- تصدير الموصول.

٢- وضع عائد إليه مقام ذلك الاسم.

٣- تأخير ذلك الاسم خبراً.

فبالشرط الأول يتعذر الإخبار عن كل اسم في الجملة الإنشائية والطلبية لأن الصلة لا تكون إلا خبرية.

فبالشرط الثاني: وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه ويخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف، إذ لا تضم هذه الأشياء.

وبالشرط الثالث: وهو تأخير المخبر عنه خبراً يخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن. (ينظر شرح الرضي بتصرف ٤٥٢ - ٤٦ - ٤٨).

(٢) في الكافية المحققة ومن غمت بلك ثم.

(٣) قل ابن يعيش في شرح المفصل في ١٥٩٣: (إن كان اسم من جملة خبرية يجوز الإخبار عنه إلا أن يمنع

الشرط، وهو أنه لا يصح تأخيره لأن له الصدر، وكذلك كل ما كان له الصدر لا يصح فيه الإخبار، كأسماء الاستفهام والشرط وغيرها.

قوله: (والموصوف والصفة)^(١) يعني عن أحدهما لأنك إذا أخبرت عن الموصوف أضمرت مكانه والمضمر لا يوصف، وإن أخبرت عن الصفة أضمرت مكانها، والضمائر لا توصف بها، فقد اختل الشرط وهو أنه لا يصح إضماره، وأما الإخبار عنهما فجائز، نحو: الذي هو زيد القائم في زيد القائم.

قوله: (والمصدر العامل)^(٢) يعني لا يصح الإخبار عنه، نحو: أعجبني ضرب زيداً، لا تقول الذي أعجبني زيداً ضرب، لأن الضمير لا يعمل، وكذلك اسم الفاعل والمفعول العاملان، فإن كانت غير عاملة، جاز الذي أعجبني الضرب، من قولك: أعجبني الضرب والقائم والمضروب.

قوله: (والحال والتمييز) يعني لا يصح الإخبار فيها لأنهما لا يضمران لكونهما نكرتين وإذا أضمرنا لزم في الحال والتمييز أن يكونا معرفتين، كذلك اسم ملازم للتنكير أو الإضمار كالواقع بعد (رب) و(واوها)

منه مانع فمن المواضع التي يمتنع الإخبار عن الاسم فيها ضمير الشأن والحديث.

(١) قل المصنف في شرحه ٧٤: (ولا عن الموصوف لأنك تجعل موضعه ضميراً فيؤدي إلى أن يكون الموصوف مضمراً، ولا عن الصفة لأنه يؤدي إلى أن تكون الصفة مضمراً).

(٢) قل المصنف في شرحه ٧٤: (تعذر الإخبار عن المصدر العلل لأنه يؤدي إلى أن يكون المضمر عاملاً، ولا عن الحل لأنه يؤدي إلى الحل أن يكون المضمر حالاً)، وهذا غير جائز فلا يصح أن يكون الضمير حالاً وكذلك لا يصح أن يقع التمييز ضميراً، وقل المصنف في الصفحة نفسها: (وإن تعذر الإخبار عن الضمير المستحق لغيرها في مثل قولك: (زيد ضربته) فلا تخبر عن الضمير في ضربته لأن غير الذي استحقه وهو المبتدأ، فلو ذهبت تخبر عنه لبقى الموصول بلا عائد لأنك إذا جعلت موضعه مضمراً بقي على ما كان عليه في عوده على زيد فبقي الموصول بلا عائد).

و(وفائها) و(كاف التشبيه) و(حتى) و(مذ) و(مند) و(حرف القسم) و(فاعل جذا) والأسماء الملازمة للنفي ك(أحد) و(غريب).

قوله: (والضمير المستحق لغيره) يعني أنه لا يصح فيه الإخبار، نحو الإخبار عن عائد المبتدأ في مثل: زيد ضربته، لأنك إذا أخرته خبراً وجعلت موضعه ضميراً للموصول بقي المبتدأ بلا عائد، وإن تركته للمبتدأ بقي الموصول بلا عائد، فيقدر لأنه ينقصُ حكمٌ مع الإخبار.

قوله: (والاسم المشتمل عليه)^(١) يعني متعذر فيه الإخبار نحو: زيد ضربتُ غلامه، فإن الاسم وهو (غلامه) مشتمل على الضمير العائد إلى المبتدأ، فلا يصح فيه الإخبار عن غلامه وحده، لأنه يلزم إضافة الضمير، ولا عن الضمير وحده لأنه يلزم خلواً أحدهما من العائد، فهذا تبيين ما أشار إليه الشيخ من الشروط، وهي صحة الإضمار والتأخير وعدم نقصان الحكم، وأما ما يرتفع معناه فنحو: (مذ) و(مند) و(بيت بيت) لأن معانيها لا تكون إلا مع اللفظ دون ضميره، وأما ما لا يجوز رفعه كالظروف والمصادر اللازمة للنصب نحو (عند) و(سوى) و(سحر) و(سبحان) و(لبيك) و(سعديك) ونحوهما وأما ما مما ليس تحته معنى مفيد، فمثل المضاف في الكنى والأعلام، نحو: (أبي القاسم) و(عبد الله) و(ابن أوى) و(ابن عرس)، والمركبات مطلقاً نحو: (سام أبرص) و(بعلبك) و(خمسة عشر) لأن

(١) ينظر شرح الرضي ٤٧٢ وقل: (والاسم الذي أحد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربتُ غلامه فإن المضاف مع المضاف إليه، أعني لفظ (غلامه) مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدأ، و(عليه) أي على الضمير المستحق لغيره قبل، وإن استغنى بضمير جاز لك الإخبار عن أي ضمير شئت منهما)، وينظر تفاصيل هذه المسألة في الأصول ٢٦٩٢ وما بعدها، والمقتضب ٩٩٣.

الإضافة لا تفيد إلا مع بقاء لفظها وقد يرجع بهذا الشرط إلى أنه مما لا يصح إضماره^(١).

قوله: (وَمَا) الاسمية) يحتز عن الحرفية، فقد تقدمت معانيها وللسمية خمسة معان، وإنما دخل سائر المعاني ضمن الموصول لما كانت مبنية ووافق لفظها لفظ الموصول.

(فالموصولة) نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٌ﴾^(١).

(والاستفهامية) نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾^(٢).

(وشرطية) نحو: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾^(٣) وهي في هذه المواضع [ظ ٨٥] لما لا يعقل^(٤)، ولا تستعمل فيمن يعقل إلا مجازاً، في مواضع حيث يراد العموم نحو: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٥) أو التعظيم والإبهام فتنزله منزلة غير المعلوم لخروجه عن النظائر نحو: (سبحان ما سبح الرعد بحمليه)^(٦) (سبحان من سخر كرن لنا)^(٧) أو المقابلة نحو: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَلَا

(١) ينظر شرح المفصل ١٥٨٣، وشرح الرضي ٤٦٢.

(٢) النحل ٩٦/٦، وتعلمها: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٌ وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا بِأَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

(٣) طه ١٧/٢٠.

(٤) البقرة ١٠٦٢، وتعلمها: (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير).

(٥) ودعب إليه ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٩١.

(٦) البقرة ٢٨٤/٢، وتعلمها: ﴿... وَإِنْ تَبَدَّلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفَوْهُ بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٧) ينظر هذا القول في شرح المفصل ٥/٤ - ٦.

(٨) يروى في شرح المفصل: (سبحان ما سخر كرن لنا) ٥/٤ - ٦، وينظر شرح الرضي ٥٥/٢، ويرويه =

أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا عَابَدْنَا^(١) وَذَهَبَ سَيِّبِيهِ^(٢) وَجَمَاعَةٌ أَنهَآ تَسْتَعْمَلُ فِيمَن يَعْقِلُ، وَاحْتَجُّوآ بِمَا وَرَدَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ.

قوله: (وموصوفة) نحو قولك: (ربما تكرهه عاقبته محمودة)، وعليه:

[٤٣٤] ربما تكره النفوس من الأم سر له فرجة كحل العقال^(٣)

واستدل على أنها موصوفة بدخول (رب) عليها، لأنها لا تدخل على الموصوفة لكونها معرفة، ولا على الاستفهامية والشرطية لأن لهما الصدر، ولا هي زائفة، ولا غير ذلك من معاني الحرفية لعود الضمير عليها، وبعضهم أنكر أن تكون موصوفة وجعلها في هذه المواضع كافة كـ(ربما).

قوله: (وتامة بمعنى شيء)^(٤) يريد بالتمام أنها لا تفتقر إلى صلة ولا صفة، وهي التي في التعجب نحو: (ما أحسن زيداً).

قوله: (وصفة)، وهي في الصفة إما للتعظيم نحو: (لأمر ما) جدع قصير

(سبحان من سخركن لنا)، وقد حكى ذلك عن أبي زيد في شرح المفصل، وشرح الرضي وشرح

التسهيل السفر الأول ٢٩٩٨.

(١) الكافرون ٢٨/٠٩ - ٣.

(٢) ينظر الكتاب ٥٦٣.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه، ينظر الكتاب ١٠٩٢، وشرح أبيات سيبيوه

٣٧٢، وشرح المفصل ٢/٤، والمقتضب ٤٢٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٩٦٨، وشرح الرضي ٥٤٢،

والمغني ٣٩١، وشرح شواهد المغني ٧٠٧٢، وشرح شنور الذهب ١٦٤، وجمع الهوامع ٢٢٨، وقد روي

لعدة شعراء في عدة مراجع...

والشاهد فيه قوله: (ربما) حيث دخلت (رب) على (ما) التي هي نكرة تامة بمعنى شيء لأن (رب) لا

تدخل إلا على نكرة، ويجوز أن تكون (ما) كلفة والمفعول المخوف اسماً ظاهراً أي قد تكره النفوس من

الأمر شيئاً أي وصفاً فيه، ينظر المغني لابن هشام ٣٩١، وشرح الرضي ٥٤٢.

(٤) قل الرضي في شرحه ٥٤٢: ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبيوه، ونعما

هي، أي ونعم شيئاً هي عند الزنجشري وأبي علي.

أنفه^(١) وقوله:

[٤٣٥]..... لأمر ما يسود من يسود^(٢)

أوللتحقير كقولك لمن يفتخر بعطيته: (وهل أعطيتني إلا عطية (ما))،
أوللتوبيخ نحو: ضربه ضرباً (ما)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ
مَثَلًا مَا﴾^(١) وتحتل الآية التحقير.

قوله: (وَمَنْ) كذلك إلا في التمام والصفة، يعني أن معانيها في
الاسمية كمعاني (ما) إلا أنها لا تكون تامة ولا صفة لعدم السماع،
فالمتصلة نحو قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^(٤) والاستفهامية نحو: ﴿مَنْ إِلَهٌ
غَيْرُ اللَّهِ﴾^(٥) والشرطية ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِبْهُ﴾^(٦) وهي في هذه المواضع لمن
يعقل ولا تستعمل في من لا يعقل إلا مجازاً في مواضع وهي حيث ينزل

(١) ينظر مجمع الأمثل ١٩٦٢، والمستقصى ٢٤٠/٢، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٩٦٨، وشرح
الرضي ٥٤٢.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدرة.

عزمت على إقامة ذي صباح

وهو لأنس بن مدركة في الحيوان ٨١٣، وينظر الكتاب ٢٢٧١، وشرح أبيات سيبويه
٣٨٧١، والمقتضب ٣٤٥/٤، والخصائص ٣٦٣، وشرح المفصل ١٢٣، والختى الداني ٣٣٤، وشرح الرضي
٥٤٢، وجمع الهوامع ١٩٧١، وخزانة الأدب ٨٧٣ - ٨٩.

والشاهد فيه قوله: (لشيء ما) حيث جعلت (ما) مفيدة للتحويل والتعظيم كما ذكر الشرح.

(٣) البقرة ٢٧٢، وتعلمها: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾.

(٤) الرحمن ٣٧/٥٥.

(٥) القصص ٧٧/٢٨، وتعلمها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ
يَأْتِيكُمْ بظيله أفلا تسمعون﴾.

(٦) النساء ١٣٢/٤، وتعلمها: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِبْهُ وَلَا يُجِدْ لَهُ مِنْ
دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾.

من لا يعلم منزلة من يعلم^(١)، كالأصنام ونحوها: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾^(٢) وقوله:

[٤٣٦] أَلَا عَمِ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَلِي

وهل يعمن من كان في العَصْرِ الخَالِي^(٣)
أول للتعليـل نحو: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾^(٤) وقوله:

[٤٣٧] وَحَبْنَا سَاكِنَ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا^(٥)

أول للمقابلة نحو: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾^(١) ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْهِ﴾^(٢) ويحتمل ذلك التغليب، وذهب قطرب^(٣) وجماعة إلى

(١) المقصود من يعلم ومن لا يعلم، أي من يعقل ومن لا يعقل.

(٢) الأحقاف ٥/٤٦ وتعلمها: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دَعْوَتِهِمْ غَافِلُونَ﴾.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٧، ينظر الكتاب ٣٩/٤، وجمهرة اللغة ١٣٦٩، ومغني اللبيب ٢٢٥، وشرح شواهد المغني ٣٤٠/١، وأوضح المسالك ١٤٨/١، وشرح الأشموني ٦٩١، وجمع الهوامع ٨٣٢، وخزانة الأدب ١٠٥/٧.

والشاهد فيه قوله: (يعمن من) حيث أنزل من التي هي لمن يعقل منزلة من لا يعقل وهم الأموات.
(٤) الإسراء ٤٤/١٧ وتعلمها: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾.

(٥) عجز بيت من البسيط وصدرة:

حبذا جبل الريان من جبل

وهو لجرير كما في ديوانه ١٦٥، ينظر شرح المفصل ١٤٠/٧، والجنى اللداني ٣٥٧، والمقرب ٧٠/١، وشرح شواهد المغني ٨٩٨٢، وجمع الهوامع ٨٧٢، وخزانة الأدب ١٩٧/١ - ١٩٩.

والشاهد فيه قوله: (من كانا) حيث أنزل من التي هي للعقل منزلة العموم للعقل وغيره.

(٦) النحل ١٧/٦ وتعلمها: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

(٧) النور ٤٥/٢٤ وتعلمها: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَلَةٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٨) ينظر رأي قطرب في شرح التسهيل السفر الأول ٢٩٥/١، وشرح الرضي ٥٥/٢.

استعمالها فيمن لا يعقل واحتج بما ورد، والموصول نحو: رب (من) أكرمت أهانتى، وقوله:

[٤٣٨] رب من أنضجت غيظاً صدره^(١)

والخلاف في هذه موصوفة ك(ما).

قوله: ((و)) (أي)) و((أية)) ك((ما))^(١) إلا في التمام) يعني (أي) للمذكر، و(أية) التي للمؤنث، معانيها كمعاني (ما) إلا أنهما لا يكونان تامتين لعدم السماع مثال الموصولة ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٢) ومن حكم (أي الموصولة) أنه لا يعمل فيها فعل ماضٍ، وقد روي أن الكسائي سئل عن علة ذلك في حلقة يونس فقال: (أي) خلقت كذلك لا تضاف إلى نكرة، وزاد الكوفيون وجوب تقدم عاملها عليها، والاستفهامية نحو ﴿فَلْيُفْرِقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾^(٣) والشرطية نحو: ﴿أَيُّمَا

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزة:

قد تمنى لي موتاً لم يُطَغ

وهو لسويد بن أبي كهلل في الأغاني ٩٨١٣، وشرح اختيارات المفضل ٩٠١، والشعر والشعراء ٤٢٨١، وشرح المفضل ١٧٤، وشرح الرضي ٥٥٢، ومغني اللبيب ٤٢، وشرح شواهد المغني ٧٤٠/٢، وخزانة الأدب ١٣٣٦ - ١٢٥. يروى قلبه بدل صدره.

والشاهد فيه قوله: (رب مَنْ) فرب لا تدخل إلا على نكرة فدل على أن من هنا نكرة موصوفة بجملة (أنضجت).

(٢) في الكافية المحققة (من) بدل (ما) وقد اعترض الرضي على المصنف في تشبيه (أي) بـ (من) وأي تقع صفة بالاتفاق لا كـ (ما) فإن فيه خلافاً بل جعلها هنا كـ (من) التي لا تقع صفة، ولعله رأى أن الصفة في الأصل استفهامية لأن معنى برجل أي رجل، أي برجل عظيم.... ٥٧٢.

(٣) مريم ٦٩١٩ وتعلمها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾.

(٤) الأنعام ٨١/٦ وتعلمها: ﴿وَكَيْفَ أَخَلَّفَ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزَلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

تَدْعُوا قُلَّةَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى ﴿^(١)﴾ والموصوفة في باب [٨٦] المنادى، نحو (يا أيها الرجل)، والصفة حيث يكون موصوفها نكرة ومضافة إلى نكرة، نحو: (مررت برجل أي رجل).

قوله: (وهي معربة وحدها) يعني أن (أي) و(آية) معربة من دون أخواتها في جميع أقسامها، إلا إذا كانت موصولة (وحذف صدر صلتها) ^(٢) فبناؤها على الأفصح لافتقارها إلى ذلك الصدر المحذوف، نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ ^(٣) وقوله:

[٤٣٩] إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل ^(٤)

وبعضهم أجاز الإعراب لأجل الإضافة، وقال المصنف ^(٥) في شرح المفصل: إن الموصولة مبنية لعدم الإضافة، فتأكد البناء بدخول حرف النداء عليها، وإذا لم يحذف صدر الصلة نحو: (جاءني أيهم هو أفضل) فهي معربة كسائر أقسامها قال:

(١) الإمراء ١١٠/٧ وتعلمها: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً﴾.

(٢) في الكافية المحققة لا يوجد كانت موصولة وإنما: وهي معربة وحدها إلا إذا حذف صدر صلتها، قل الرضي في شرحه ٥٧/٢: (وصلتها قد تكون اسمية أو فعلية، والفعلية لا يحذف منها شيء فلا تبني أي معها، والاسمية قد يحذف صدرها أعني المبتدأ بشرط أن يكون ضميراً راجعاً إلى أي، وإنما يحذف كثيراً مع أي دون سائر الموصولات لكونه مستقلاً مع صلته بلزوم إضافته).

(٣) سبق تخريج الآية في الصفحة السابقة.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في المقاصد النحوية ٤٣٧ وله أو لرجل من غسان، ينظر شرح المفصل ٢٧/٤، والإنصاف ٣٦٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٨٥/١، ومغني اللبيب ١٠٨، وشرح شواهد المغني ٣٣٦/١، وأوضح المسالك ١٥٠/١، وجمع الهوامع ٢٩١/١ - ٣٦٣.

والشاهد فيه قوله: (على أيهم) حيث جلت أي اسماً موصولاً مضاعفاً وصلتها محذوفة، والتقدير: أيهم هو أفضل ولهذا بنيت على الضم ويروى بالنصب أيهم.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٠٧/٢.

[٤٤٠] لعمر ك ما أدري وإنى لأوجلُ

على أينما تعلو المنية أول^(١)

بجر أينما، وإنما كانت معربة دون أخواتها لأنها مضافة دونهن، والإضافة من خواص الإعراب، أولاً لأنها محمولة على نقيضها، وهو (كل) أو نظيرها وهو (بعض) وإما إنها عائدة إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب.

قوله: (وفي ماذا صنعت وجهان) [أحدهما ما الذي وجوابه رفع]^(٢) أي أن (ما) أصل الاستفهام و(ذا) الإشارة، فإذا بقيا على أصلهما، قلت (ماذا) و(ماذ) و(مافذ) و(ماتان)، وإن شئت أدخلت (ها) التنيه فقلت: (ما هذا؟) و(ما هذه؟) وحروف الخطاب (ما هناك؟) و(ما تلك؟) وجوابهما رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقول: خبر أي؛ هذا خبر، وإن رُكبا فلهما معنيان:

أحدهما: أن تكون (ما) نافية على الاستفهامية، و(ذا) موصولة بمعنى الذي، وجوابه رفع تقديره: أي شيء الذي صنعت^(٣)، فأي شيء مبتدأ والذي صنعت خبره، وهو الموصول وصلته، ولا يصح أن يكون أي شيء مفعولاً لصلته (الذي) لأن الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول، لأن له الصدر، وارتفاع الجواب على أنه خبر مبتدأ محذوف، وعليه:

(١) البيت من الطويل، وهو لمن ابن أوس كما في ديوانه ٣٩، وينظر المقتضب ٢٤٦٣، والمنصف ٣٥٣/٣، وأمالى القالي ٢١٨١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٢٦، وشرح المفصل ٨٧/٤، وشرح شذور الذهب ١٣٦، وأوضح المسالك ١٦١/٣، والأشبه والنظائر ١٤٠/٨، وخزانة الأدب ٢٤٤/٨ - ٢٤٥. والشاهد فيه قوله: (على أينما) حيث أعربت أي لأنها أضيفت دونهن.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكفية المحققة.

(٣) ينظر شرح المنصف ٧٥، وقل: (فلا تكون ما إلا مبتدأ لتعذر أن تعمل الصلة فيما قبل موصولها أو يعمل جزء من الخبر في المبتدأ، وتكون كـ (ما) بمعنى الذي في موضع رفع خبرها).

[٤٤١] ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال ويطل^(١)
 قوله: (والثاني أي شيء) [وجوابه نصب]^(٢) يعني أن الوجه الثاني: أن
 تكون (ماذا) بكما لها بمعنى أي شيء فيكون التقدير: أي شيء صنعت؟
 وهي مفعولة (لصنعت) تقدمت على فعلها لتضمنه معنى الاستفهام،
 وجوابه (خبراً)، بالنصب أي صنعت خيراً، وقد ورد على المعنيين جميعاً
 قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(٣) برفع العفو ونصبه و﴿مَاذَا أَنْزَلَ
 رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٤) بالرفع والنصب، هذا على سبيل الاختيار للمطابقة
 أعني الرفع، حيث تكون (ما) بمعنى الذي، والنصب حيث تكون (ما)
 بمعنى أي شيء، وإلا فالرفع والنصب جائز في كل واحد منهما، فالرفع
 بتقدير مبتدأ، والنصب بتقدير فعل، وجميع هذا إنما يكون ل(إذا) كان
 كلام المجيب يصح معمولاً لكلام السائل، فتَحذفُ أحد الجزأين استغناءً
 بدلالة كلام السائل عليه، نحو (ما كتبت مصحفاً؟) أي كتبت مصحفاً، فإذا

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٤، والكتب ٤١٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٢
 ومجالس ثعلب ٥٣٠، والجنى الداني ٣٣٩، وشرح المفصل ١٤٩/٣، ومغني اللبيب ٣٩٥، وشرح شواهد
 المغني ١٥٠/١، ١٧١/٢، وشرح الرضي ٥٨٢.

والشاهد فيه قوله: (ماذا يحاول) حيث استعمل (ذا) موصولة بمعنى (الذي) وأخبر بها عن (ما)
 الاستفهامية وأتى لها بصلة وهي جملة فعلية (يحاول).

(٢) في الكافية المحققة زيادة وهي قوله: (وجوابه نصب) وشرح هذه الجملة مأخوذة بتصرف من شرح
 المصنف دون إسناد ينظر شرح المصنف ٧٥.

(٣) البقرة ٢١٩٢، وقرأ الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو بالرفع وابن كثير روي عنه النصب كجمهور
 والرفع كأبي عمرو. ينظر البحر المحيط ١٦٧٢، وتفسير القرطبي ٨٦٩/١، وفتح القدير ٢٢٠/١.

(٤) النحل ٣٠/٨٦، وتعلمها: ﴿وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً للذين أحسنوا في هذه الدنيا
 حسنة ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين﴾.

وقرأ الجمهور خيراً بالنصب أي أنزل خيراً، وقرأ زيد بن علي بالرفع أي المنزل خير (ينظر البحر
 المحيط ٤٧٣/٥).

كنت منكرًا للكتاب لم يصح هذا نحو قوله تعالى: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ في جواب ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾^(١) لأنهم منكرون لإنزاله، فالرفع واجب بتقدير مبتدأ في هذا وأمثاله، وزاد جماعة من النحاة أن (ماذا) كلة موصولاً وعليه: [٤٤٢] دعي ماذا علمت سأتيه ولكن باللغيب نبيثني^(٢)



(١) النحل ٢٤/١٦ وتملأها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ بالرفع وليس فيه قراة غيرها وقد جُوزَ على مقتضى علم النحو نصبُ أساطير وإن لم تقع القراة به وعلى النصب لا بد من التأويل، ينظر فتح القلدير ١٥٦٣، وفي البحر المحيط ٤٧٠/٥. قل: وقرئ شلاً أساطيرَ بالنصب على معنى ذكرتم أساطير وقرأ الجمهور بالرفع.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ٢١٣، وينظر الكتاب ٤١٧٢، والجنى الداني ٢٤١، ومغني اللبيب ٣٩٦، وشرح شواهد المغني ١٩١/١، والهمع ٢٩١/١، وخزانة الأدب ٤٨٩٧. والشاهد فيه قوله: (ماذا) وقد ركبت (ما) مع (ذا) في اسم واحد قل ابن هشام في المغني: (إذا قدرت (ما) بمعنى (الذي) أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي). ينظر المغني ٣٩٦ - ٣٩٧.

[ظ ٨٦] أسماء الأفعال

[ظ ٨٦] قوله: (أسماء الأفعال)، قال الأخفش^(١) لا محل لها لأنها وقعت موقع الأفعال أو شبهها، وقال سيبويه^(٢) والفارسي والمازني: محلها النصب على المصدر، وقال بعضهم واختاره المصنف^(٣) الرفع على الابتداء لما فيها من معنى الفعل وهو عملها، أولأن ما ليس فيه تنوين معرفة، وضعف بأن الضمير المستتر لا يَسُدُّ مسدَّ الخبر، وإنما بنيت أسماء الأفعال لوقوعها موقع الفعل الماضي أو فعل الأمر، وقال الفارسي^(٤) لتضمنها لام الأمر، وقال المصنف: لأن منها ما وضعه موضع الحرف نحو: (قلك)، وحملت على البواقي لأنها من باب واحد، وهي أسماء عند البصريين^(٥) لدخول اللام والتنوين عليها نحو: (صه) و(التجاءك) ولوقوعها مفعولة نحو:

[٤٤٣] فدعوا نزال.....^(٦)

(١) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١٩٧٣.

(٢) ينظر الكتاب ٢٤٣/١ وما بعدها و ٣٠٧/٣ وما بعدها، وينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ٥٦٩/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٧٦، وأمالى ابن الحاجب ٣٦٦/١، وينظر شرح الرضي ٦٧٢ - ٦٧.

(٤) ينظر رأي أبي علي الفارسي في شرح المفصل ٢٩/٤.

(٥) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ٦٧٢، وينظر شرح المصنف ٧٥، والهمع ١٢١/٥.

(٦) قطعة من صدر بيت من الكمل، وهو لابن مقروم الضبي في الحيوان ٤٣٧/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٢، والإنصاف ٥٣٧/٢، وشرح المفصل ٢٧/٤، واللسان ملة (نزل) ٤٤٠٠/١، وخزانة

والمفعول لا يكون إلا اسماً، وجعلها الكوفيون^(١) أفعالاً لدخولها في حد الفعل لدلالاتها على الحدث والزمان.

قوله: (ما كان بمعنى الأمر أو الماضي) قسمها المصنف^(٢) إلى قسمين بمعنى الأمر نحو: (رويد) وبمعنى الماضي نحو: (هيهات) ومنع أن يكون منها شيء بمعنى المضارع، وزاد الزمخشري^(٣) وغيره معنى المضارع، نحو: (أف) و(أوه) بمعنى أتضجر وأتوجع وجعلوه أكثر من الذي بمعنى الماضي، وقال المصنف: (٤) لوييني بمعنى المضارع لكان معرباً لأن المضارع معرب، وجعل ذلك من قسم الماضي، وأجيب بأنه لا يلزم البناء لأن الجملة من حيث هي جملة لا يمكن إعرابها، وأن أصل المضارع البناء، أو حمل على الماضي والأمر كما قلنا في بناء المضمورات والإشارة.

قوله: (رويد زيدياً، أي أمهله) مثلّ بمثال في الأمر، وهو (رويد) ومثال

الأدب ٤٩٥، ٣٦٧/٦. وتملمه:

فدعوا نزال فكننت أول نازل وعلام أركبه إذا لم أنزل

والشاهد فيه قوله: (فدعوا نزال) حيث أوقع لفظ (نزال) موقع المفعول لأنه أراد هذا اللفظ، ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه في شيء من مواقع الإعراب لأن الفعل وما هو بمعنله لا يقع في شيء منها. (١) أي وجعلوا أسماء الأفعال أفعالاً لأن هذه الألفاظ أفعال حقيقية لأنها تدل على ما يدل الفعل من الحدث والزمان، وهذا رأي جمهور الكوفيين، ينظر شرح الرضي ٦٧٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٧٥.

(٣) ينظر المفصل ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٤.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٠١/٨، ورد الرضي بقوله: (لا نقول إن (أف) بمعنى أتضجر و (أوه) بمعنى أتوجع إذ لو كان كذلك لأعربا كسماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الإنشائين). ينظر الرضي ٦٥/٢، ثم قل في الصفحة التي تليها: ويجوز أن يقل إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء، وهو مطلق الفعل سواء بقي الفعل على ذلك الأصل كالمضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع.

الماضي وهو (هيئات)، وأما (رويد) فهو يستعمل مصدراً نائباً مناب الفعل، كـ(سقى) و(رعيا)، والكاف إذا دخلت ضمير وهو تصغير إرود، تصغير الترخيم^(١) ويستعمل صفة لمصدر نحو: ساروا سيراً رويداً، ويستعمل حالاً وهو قول سيويوه^(٢) نحو: ساروا رويداً، ويستعمل اسم فعل مبنياً متعدياً إلى مفعول، ومعناه (أمهل) و(دع)، وقد تدخل (ما) المزيلة نحو: (رويد ما الشعر) والكاف المتصلة به حرف خطاب مثلها في (التجاءك) ولا يكون ضميراً لأنه إن كان مجروراً فأسماء الأفعال لا تُضاف، وإن كان منصوباً لم يصح لأنه قد يأتي المنصوب بـ(رويد) بعدها نحو: (رويدك زيداً) وهذا أقوى من جعلها مصدراً لأنها عاملة، والمصدر إذا صُغِر لا يعمل، ومنه (هلم) مركبة من (ها) مع (لم) عند البصريين^(٣) أي اجمع^(٤) فحذف الألف، وعند الكوفيين من (هل) مع (أم)^(٥) أي اقصد، حذفت همزتها وهي تجري على لفظ واحد عند الحجازيين^(٦) في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول (هلم زيداً) و(هلم هنداً) (هلم الزيدين) (هلم الهندين) (هلم الهنديات)، وعند التميميين لطابق فيها تقول: (هلموا) (هلمن) و(ها)^(٧) بمعنى (خذ)

(١) وهذا مصدر أمهل فعله إذ أصله أروته إروداً بمعنى أمهله إمهالاً ثم صغروا الإرود تصغيراً ترخيم وأقاموه مقام فعله، واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعول فقالوا: (رويد زيد)، وتارة متوناً نصباً للمفعول فقالوا: (رويداً زيداً) ثم نقلوه وسموه به فعله فقالوا (رويد زيداً)، ينظر أوضح المسالك ٨٧٤.

(٢) ينظر الكتاب ٢٤٤/١، وشرح المفصل ٤١/٤.

(٣) ينظر رأي البصريين شرح المفصل ٤٠٢/٤.

(٤) ينظر اللسان ملحة (هلم) ٤٦٩٤/٦ - ٤٦٩٥.

(٥) ينظر شرح المفصل ٤٢/٤، وشرح الرضي ٧٣/٢.

(٦) ينظر شرح الرضي ٧٣/٢، واللسان ملحة هلم ٤٦٩٤/٦، والأصول لابن السراج ١٤٦/١.

(٧) قل في المفصل: (ها بمعنى خذ وتلحق الكاف فيقل هاك فتصرف مع المخاطب في أحواله وتوضع

وتلحقها كاف الخطاب فتقول: (هاك) أو الهمزة فتقول (هاء) و(هاءً) و(هاءٌ) و(هاؤم) قال تعالى: ﴿هَؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ﴾^(١) وقد يجتمعان فتقول (هاك) و(حيهل) مركبة من (حي) ومن (هل) وهي مبنية وفيها لغات: البناء على الفتح، و(حيهلاً) بالتونين، و(حيهلاً) من غير تنوين، و(حيهلاً) بسكون، و(حيهلاً)^(٢) بسكون الهاء والتونين، و(حيي) بمعنى أقبل، كقول المؤذن (حيّ على الصلاة)، وقد تأتي (هلاً) بمعنى أقبل، لقوله:

_____ [٤٤٤] ألا أبلغا ليلي وقولا له: هلاً^(٣)

وقد جاءت متعدية بنفسها وبحرف [و] [٨٧] الجر قال:

_____ [٤٤٥] بجيهلاً يردون كل مطية^(٤) ...

الهمزة موضع الكاف فيقل: هاء وتصرف تصرّفها ويجمع بينها فيقل: هاءك بإقرار الهمزة على الفتح وتصريف الكاف)، ينظر شرح المفصل ٤٣/٤ - ٤٤.

(١) الحاقّة ١٩/٦٩، وتمهاتها: «فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقروا كتابه».

(٢) ينظر المفصل ١٥٣، وشرح المفصل ٤٥/٤، وشرح الرضي ٧٢/٢، والأصول لابن السراج ١٤٥/١.

(٣) البيت من الطويل، وعجزه:

فقد ركبت أمراً أغرّ محجلاً

وهو للناطقة الجعدي في ديوانه ١٣٣، وينظر المفصل ١٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٤، وشرح الرضي ٧٧٢، والمقصد النحوية ٥٦٩١، واللسان ملّة (أول) ١٧٦١، وخزانة الأدب ٣٦٤/١، ويروي في شرح المفصل ألا حياً نك أبلغاً وفي اللسان (ازجرا).

والشاهد فيه قوله: (هلاً) حيث استعمل هذا اللفظ اسم فعل أمر بمعنى أسرع.

(٤) البيت من الطويل، وعجزه:

أمام المطايا سيرها المتقاذف

وهو للناطقة الجعدي في ملحق ديوانه ٢٤٧، والكتاب ٣٠٧/٣، وشرح أبيات سيويه ٢٣٣/٢، وشرح المفصل ٤٦٤، وأمالي ابن الحاجب ٣١٣/١، وشرح الرضي ٧٢/٢، وخزانة الأدب ٢٦٣/١ - ٢٦٨، ويروي يـزجـن نـك يـردون.

والشاهد فيه وقوله: (بجيهلاً) حيث تركه على لفظه على الحكاية مع دخول حرف الجر عليه....

أي بهذه الكلمة وقوله: «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر»^(١) (وحيهلاً إلى الشريد) أي ائته و(بله) بمعنى (اترك)، وهي تكون مصدرًا واسم فعل فإن كانت مصدرًا فهي مضافة إلى ما بعدها، وإن كانت اسم فعل كان ما بعدها مفعولاً لها، قال:

[٤٤٦]..... بله الألف كأنها لم تخلق^(٢)

بكسر (الألف) وفتحها، وروى الأخفش^(٣) رفع ما بعله على أنه بمعنى (كيف)، ونصبه على أنه حرف استثناء بمنزلة (حاشا)^(٤) وقيل منزلة (سوى) ومنه قوله حاكياً عن الله تعالى: «أعدت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت بله ما أُطِّلِعْتُمْ عليه»^(٥) و(أمين) بمعنى استجب و(إيه) زد، و(مه) بمعنى اكفف و(صه) بمعنى اسكت و(هيا) بمعنى أسرع نحو:

(١) حديث أخرجه أحمد في مسنده ١٤٨٦ من قول عائشة رضي الله عنها وكشف الخفاء ٨٧/٨ . وقد ذكره ابن يعيش في شرح المفصل في ٤/٤٥ بلفظ (فحيهلاً)

(٢) البيت من الكلل، وصلره:

تذر الجمالجم ضاحياً هاماتها

وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥، وينظر المفصل ١٥٥، وشرح المفصل ٤٨/٤، والجنى الداني ٤٢٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٩٥/٢، وشرح الرضي ٧٠/٢، وتذكرة النحة ٥٠٠، ومعنى اللبيب ١٥٦، وشرح شواهد المغني ٣٥٣/٨، وأوضح المسالك ٢١٧/٢، وهمع الهوامع ٢٩٧/٣، وخزانة الأدب ٢١١/٦ - ٣٣٣. والشاهد فيه قوله: (بله الألف) حيث يجوز نصب الألف على أن (بله) اسم الفعل، وجره على أنها مصدر، ورفعها على أنها بمعنى كيف.

(٣) ينظر شرح الرضي ٧٢/٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ٤٩٢.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير ٢١٦، ومسلم ١٤٣/٨.

[٤٤٧] فقد دجا الليل فهياها^(١)

ويدخلها كاف الخطاب فتقول (هيك)، (هياك).

قوله: (وهيات ذاك، أي ((بَعْدَ))^(٢) يعني أن (هيات) الماضي بمعنى (بَعْدَ) وفيها لغات: فتح التاء بغير تنوين لغة أهل الحجاز، وكسرها أي لغة تميم وأسد، ثم الضم ثم التنوين في الفتح والكسر والضم، وقرأ الأعرج^(٣) بفتحها منونة، وعيسى بن عمر بكسرها منونة وابن حيوة بضمها منونة، قال الشاعر:

[٤٤٨] فهيهتَ هيهتَ إليك رجوعها^(٤)

روي بالحركات والتنوين، وذكر عن الصنعاني فيها ستة وثلاثين^(٥)

(١) الرجز لابن ميلة في ديوانه ٣٢٧، وينظر الكتاب ٥٦١، وشرح أبيات سيويه ٢٦٦، والمقتضب ٩١/٤، ونوادير أبي زيد ١٩٤، وسمط اللالي ٥٠١، وشرح المفصل ٣٣/٤، وخزانة الأدب ٥٩/٤. وتام الرجز: لتقربن قَرَبًا حَلْزِيًّا مادام فصيل حيا

والشاهد فيه قوله: (فهياها) حيث استعمل الراجز هيا بمعنى أسرع كما ذكر الشلح.

(٢) ينظر شرح المفصل ٢٠١ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٣٢.

(٣) أي في الآية في سورة المؤمنون ٣٧٣ وتلمها: هيهت هيهت لما توعدون بفتح التلهين وهي لغة الحجاز، وقرأ هارون عن أبي عمرو بفتحهما منونتين، وقرأ أبو حيوة بضمهما من غير تنوين، وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرها من غير تنوين، وروي هذا عن عيسى بن عمر وهي في تميم وأسد وقرأ خارجه بن مصعب عن أبي عمرو والأعرج وعيسى أيضا بإسكانهما. وهذه الكلمة تلاعبت بها العرب تلاعبا كبيرا بالحنف والإبدال والتنوين وغيره.... ينظر البحر المحيط ٣٧٤/٦، والقرطبي ٤٥١٤/٦ - ٤٥١٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ١٥٠، وينظر المفصل ١٦١، وشرح المفصل ٦٥/٤ - ٦٦،

واللسان ملحة (هيه) ٤٧٤٢/٦، ويروي في اللسان: وهيات هيهاتاً إليك رجوعها، وصلر البيت:

تذكرت أياماً مضين من الصبا

والشاهد فيه قوله: (هيات) بفتح التله على لغة أهل الحجاز وبكسرها على لغة أسد وميم.

(٥) ينظر الهمع ١٢٢/٥ - ١٢٣ وقد ذكرها السيوطي وأوصلها غير الصنعاني إلى أربعين وجهاً.

وجهاً هذه ست و(أيهات) و(هيهات) و(أيهات) و(هاهات) و(أيهاك) وكل منهما مكسور الآخر ومضمومة ومفتوحة منوناً وغير منون. ومن الماضي (سَرَعان) و(وَشَكَان) و(وَشَتَّان) بمعنى قَرُبَ إِفْتَرَقَ^(١)، وأما التي للمستقبل على كلام الزمخشري^(٢) وغيره فنحو: (أَفُّ) بمعنى أتضجر فيها إحدى عشرة لغة: بالحركات من غير تنوين، وبالحركات مع التنوين والسكون فخففا كمن و(أَفِّي) ك(بُشْرِي) حملاً، و(إَفُّ) بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين، و(أَفَّةً) منونة وغير منونة قد يتبع (الوقه) (تفة) وقد يرفع ك(ويل)، ومنها (أوه) بمعنى أتوجع وفيها لغات بسكون الواو وتشديدها وقبلها همزة ومنها (وي) بمعنى أتعجب قال تعالى: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ﴾^(٣) وفيها خلاف، فعند البصريين أنها (وي) دخلت على كاف التشبيه وعند الكوفيين دخلت على (أن)^(٤).

قوله: (وَفَعَالٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ) أسماء الأفعال على أضرب، جوامد مرتجلة نحو: (صه ومه وإيه) ومنقولة عن مصدر نحو: (رويداً) و(التجاءك) و(فداءك) ولا تقاس، وعن طرف وهو الإغراء نحو: (عليك) و(إليك)

الصنَّعاني: هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العلوي أبو الفضائل ويقال له الصَّغاني حمل لواء اللغة في زمانه، ولد سنة ٥٧٧هـ ومات ٦٠٥هـ وله من التصانيف: مجمع البحرين في اللغة، والتكملة على الصحاح، والعلب، والشوارد في اللغات، وشرح البخاري مجلد، وشرح أبيات المفصل، وغير ذلك. ينظر ترجمته في البغية ٥١٩١ - ٥٢٠.

(١) ينظر شرح المفصل ٦٧/٤، قل الرضي في شرحه ٧٤/٢: (بمعنى (سرع) و (قرب) مع تعجب أي ما أقرب وما أسرع)، وفي الهمع ١٣٣/٥ بمعنى اقترب.

(٢) ينظر المفصل ١٦٣، وشرح المفصل ٧٠/٤، وشرح الرضي ٧٤/٢ - ٧٥.

(٣) القصص ٨٢/٢٨ وتلمهأ: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيُكَفِّرُ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ...﴾.

(٤) ينظر شرح المفصل ٧٧/٤ وما بعدها.

و(دونك) و(مكانك) و(عندك) و(أمامك) و(وراءك) ولا تقاس على الأصح، ومشتقة ك(نزال) وهي التي ذكر الشيخ.

قوله: (من الثلاثي قياس) ^(١) إن كانت من ثلاثي فمذهب ^(٢) سيوييه والجمهور أنها قياس في كل فعل ثلاثي تام متصرف، يحرز من كان وأخواتها، ويذر ويدع وينعم وبشس وفعل التعجب، والمبرد ^(٣) قصره على السماع، وإن كان من رباعي فهو مقصور على السماع ولم يسمع إلا (عرعار) لعبة صبيان، نحو:

[٤٤٩] يدعو وليهم بها عرعار ^(٤)

وقرعار حكاية صوت الرعد قال:

[٤٥٠] قالت له ريح الصبا قرقل ^(٥)

(١) في الكافية المحققة زيلة من قوله: (ك- نزال بمعنى انزل).

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٠/٣، وينظر شرح المصنف ٧٦.

(٣) نقل الرضي عن المبرد قوله: (فقل في الأمر من الثلاثي مسموع فلا يقل: قوام وقعد في قم واقعد إذ ليس لأحد أن يتدع صيغة لم يقلها العرب، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس، ويرد الرضي قوله: قلت هذا القول منه مبني على أن فعل معدول عن أفعل للمبالغة وكذا يقول أكثرهم وفيه نظر كما يجيء)، ينظر ٧٧٢.

(٤) عجز بيت من الكلل وصدرة.

متكفي جنبي عكاظ كليهما

وهو للنايعة الذبياني في ديوانه ٥٦، وينظر المفصل ١٥٦، وشرح المفصل ٥٢/٤، وجمهرة اللغة ١٩٧، وشرح الرضي ٧٧٢، واللسان ملحة (عرر) ٢٨٧/٤، وشرح الأشموني ٤٦٠/٢، وخزانة الأدب ٣١٢/٦، والشاهد فيه قوله: (عر عل) فإنه اسم لـ (عرر) أي اجتمع للعب، وهو رباعي، وقد قصره المبرد على أسمه وليس معدولاً عن عرر، وإنما هي لعبة مسموعة بهذا الاسم.

(٥) الرجز لأبي النجم وليس في ديوانه، ينظر الكتاب ٢٧٦/٣، وشرح المفصل ٥١/٤، وشرح الرضي ٧٧٢، واللسان ملحة (قرر) ٣٥٨٢/٥، وشرح الأشموني ٤٦٢، وخزانة الأدب ٣٠٧/٦-٣٠٩. وتلمه: -

وزاد بعضهم (همهام) من (قرقر) و(عرعر) و(همهم) وأنكر ذلك المبرد^(١) وقال: قولهم (قرقار) من (قار) [ظ٨٧] و(عرعار) من (عار) بلا بناء. قوله: (وَفَعَالٌ مُصَدَّرٌ^(٢) مَعْرِفَةٌ كَفَجَّارٌ)، فَعَالٌ خَمْسَةٌ أَضْرَبُ: اسْمُ كَ(جَنَاحٍ) وَمُصَدَّرٌ كَ(ذَهَابٍ) وَهُوَ مُعْرَبٌ، وَاسْمُ فِعْلٍ كَ(نِزَالٍ) وَهُوَ مُبْنِي عَلَى الْكُسْرِ وَمُصَدَّرٌ مَعْرِفَةٌ كَفَجَّارٌ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ عِنْدَ سَيبُوهِ^(٣)، وَعَلَيْهِ: [٤٥١]..... فحملتُ بُرَّةً واحتملتُ فجلراً^(٤)

وجعلها السيرا في صفة غالبية تقتضي (برّة) أي احتملت الخصلة البرّة، واحتملت الخصلة الفاجرة، وتكون صفة، وهو ثلاثة أقسام: لازم للنداء نحو: يا (فساق)^(٥) ويا (لكاع) ويا (دقار) ويا (خبّاث) ويا (رطاب) وهو قياس على الأصح، وما ورد فيه على غير النداء^(٦) فشاذاً نحو:

واختلط المعروف بالإنكار

والشاهد فيه قوله: (قرقر) حيث وقع اسم فعل من الرباعي على سبيل الشذوذ.

(١) ينظر المقتضب ٢٧٩٤، وقد نقل الرضي في شرحه ٧٧٢ رأي المبرد وقل: لم يأت في الرباعي عند أصلاً وإنما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية أصوات الصبيان.

(٢) في الكافية المحققة مصدرأً بلك مصدر.

(٣) ينظر الكتاب ٣٧٤/٣ - ٣٧٧.

(٤) عجز بيت من الكمل، وصدرة.

إنا اقتسمنا خططينا بيننا

وهو للنابعة الذباني في ديوانه ٥٥، وينظر الكتاب ٢٧٤/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٧٢، ومجالس

ثعلب ٤٦٤/٢، والخصائص ١٢٨/٢، وشرح المفصل ٥٣/٤، وشرح الرضي ٧٧/٢، والأشبه والنظائر

٣٤٩/١، وشرح التصريح ١٢٥/١، واللسان ملحة أنن ١٦٠/١. ويروي بعدكم بلك بيننا.

والشاهد فيه قوله: (فجل) حيث جله فيه معدولاً عن الفجرة المؤنثة....

(٥) ينظر شرح المفصل ٥٧/٤، وشرح المصنف ٧٦، وشرح الرضي ٧٧/٢.

(٦) ينظر الكتاب ٣٧٢/٣.

[٤٥٢] إلى بيت قعيدته لكاع^(١)

وحال نحو (بداد) وكُوَيْتَه^(٢) (وقاع) وهو سماع، وأعلام أصلها الصفة نحو (حناذ) و(براح) للشمس و(حلاق) و(جباذ) للمنية، و(جداع) و(أزام) و(كلاح) للسنة المجذبة و(حزان) للحزن و(سباط) للحمى، و(طمار) للمكان المرتفع وهو سماع كله^(٣).

قوله: (مبني لمشابهته له عدلاً وزنةً) يعني أن المصادر والصفات، وإن لم تكن من أسماء الأفعال مبنية لمشابهته ل(نزال) عدلاً وزنة، أما العذل فلان (فجار) معدول عن الفجور والفجرة و(فساق) عن فاسقة، وأما الزنة فلا تفاقهما في فعال، وقال الفارسي^(٤): بني لتضمنه تاء التأنيث، لأن الأصل الفجرة والميسرة، وضعفه الشيخ^(٥) بأن تضمن تاء التأنيث

(١) عجز بيت من الوافر، وهو للحطيفة في ملحق ديوانه ١٥٦، وينظر المقتضب ٣٣٧/٤، وجمهرة اللغة ٦٦٢، وشرح المفصل ٥٧/٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٣٩١ والخزانة ٤٠٤/٢ - ٤٠٥. وصدرة.

أطوف ما أطوف ثم آوي

ويروي:

أجول ما أجول ثم آوي

والشاهد فيه وقولته: (لكاع) حيث جعلت (لكاع) خبراً على الشنوذ ولأن الاستعمل الشائع أن السب للأثنى يكون بوزن فعل والتقدير: قعيدته يقل لهذا لكاع.

(٢) وهي علم كية على الجاعرتين (وهي سمه) قل أبو عبيده هي الدائرة على الجاعرتين. ينظر شرح المفصل ٦٢/٤، والرضي ٧٧٢.

(٣) ينظر هذه الأمثلة وغيرها في الكتب ٢٧٠/٣ وما بعدها، وشرح المفصل ٥٧/٤ وما بعدها، وشرح الرضي ٧٨ - ٧٢.

(٤) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح المفصل ١٠١٨/٢.

(٥) ينظر شرح المصنف ٧.

يوجب بناءً، وقال بعضهم: لتضمنه لام التعريف ك(أمس).

قوله: (وعلماً للأعيان مؤنثاً)^(١) يعني أن فعال يكون أيضاً علماً للأعيان مؤنثاً، وإنما قال (علماً) يحرز عن الصفة نحو(فساق) للأعيان يحرز من علم المعاني ك(فجار)، قوله: (مؤنثاً) تنبيه على أنه هذا النوع والثلاثة المذكورة قبله لا تكون معدولة إلا عن مؤنث، واستدلوا على تأنيث أسماء الأفعال بقوله:

[٤٥٣] ولأنت أشجع من أسلمة إذ

دُعِيَتْ نَزَالٌ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ^(٢)

قوله: (ك قطام وغلاب)، هذا من أمثلة الأعيان ومنه (حذام وسجاج) وفي البهائم نحو: (سكاب) و(حضار) لفرسين، و(عزار) لبقرة، وفي الجماد نحو: (لصاف) لجبل، و(ظفار) لبلد من بلاد حمير^(٣).

(١) ينظر الكتاب ٧٨٣، والمفصل ١٥٩، وشرح المفصل ٦٤/٤، والإيضاح في شرح المفصل ٥٠١/٨، وشرح الرضي ٧٩٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩، ينظر الكتاب ٣٧/٣١، وشرح أبيات سيويه ٣٣٦/٢، والمقتضب ٢٧٠/٣، والشعر والشعراء ١٤٥/٨، والإنصاف ٥٣٥/٢، وشرح المفصل ٣٦/٤، وشرح الرضي ٧٧٢، وخزانة الأدب ٣٦٧/٦، وجمع الهوامع ١١٩/٥.

ويروى في الكتب وغيرها:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا

والشاهد فيه قوله: (دعيت نزال) وهو من بلب الإسناد اللفظي لا المعنوي، لأن أسماء الأفعال لا يسند إليها ولا يخبر عنها، ونزال اسم فعل لـ (انزل) وطل على أنه مؤنث دخول التاء في فعله وهو دعيت وإنما أخبر على طريق الحكاية...

(٣) ينظر هذه الأمثلة وغيرها في شرح المفصل ٦٢/٤، وشرح الرضي ٧٧/٢ - ٧٨.

قوله: (مبني في الحجاز) يعني أن الحجازيين^(١) يبنون جميع هذا النوع على الكسر لمشابهته لاسم الفعل عدلاً ووزنة، سواء كان العذل تحقيقاً أو تقديراً.

قوله: (معرب في بني تميم) يعني أن التميميين يعربونه إعراب ما لا ينصرف.

قوله: (إلا ما آخره راء نحو حضار) يعني ما كان آخره راء فبنو تميم يوافقون الحجازيين^(٢) في منازعة على الكسر، لأن من لغتهم الإمالة، وكسر الراء يستدعي الإمالة، وبعض التميميين يعربونه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، ولا يفرقون بين ما آخره راء وبين غيره، وحكى بعضهم أنهم يمنعون الصرف فيما ليس آخره راء ويجيزون فيما آخره راء الوجهين، وعليه:

[٤٥٤] ومرَّ دهرٌ على وبلر فهلكت جهرةً وبلر^(٣)

- (١) ينظر رأي الحجازيين والتميميين في شرح المفصل ٦٤/٤، وشرح الرضي ٧٩٢.
- (٢) ينظر شرح المصنف ٧، وشرح الرضي ٧٩٢، قل سيويه في الكتاب ٢٧٨/٣: (فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يرى)، والحجازية هي اللغة الأولى والقلبي). قل السيرافي في الهمش من الصفحة نفسها: (فلذا اختاروا - أي بنو تميم - موافقة أهل الحجاز كما وافقوهم في (يرى)، وبنو تميم من لغتهم تحقيق الهمزة، وأهل الحجاز يخففون، فوافقوهم في تخفيف الهمزة من (يرى)، وأصلها (يرأى).
- (٣) البيت من مخرج البسيط، وهو للأعشى كما في ديوانه ٣٣٦، وينظر الكتاب ٢٧٩/٣، وشرح أبيات سيويه ٢٤٣، والمقتضب ٥٠٣/٣٠، وينظر المفصل ١٦٠، وينظر شرح المفصل ٤٦٤/٣٤، وأمسالي ابن الحاجب ٣٦٤/١، وأوضح المسالك ١٣٠/٤، واللسان ملحة (وبر) ٤٧٥٣/٦، وهمع الهوامع ٩٤/٨.
- والشاهد فيه قوله: (وبلر) أعربت وبلر الثانية ورفعت للضرورة بينما بنيت (وبلر) الأولى على أنها علم

والقافية مرفوعة، وتأوله طاهر^(١)، بأنه يحتمل أن يكون (وبار) فعلاً ماضياً، وإنما أدخل الشيخ هذه الأشياء في أسماء الأفعال وإن لم يكن منها، لما وافقتها في البناء والصفة كما فعل في سائر أقسام (مَنْ) و(ما) الموصولتين، وأسماء الأفعال على ثلاثة أضرب: منها ملازم للتعريف الذهني كتعريف (أسامة)، وهو ما لم يدخله تنوين نحو: (بله) و(أمين) أو المشتقات ك(نزال) وملازم للتنكير، وهو ما دخله التنوين نحو: (إيها) في الكف، و(ويها) في الإغراء، و(واها) في التضجر، و(واها) في التعجب [٨٨] قال:

[٤٥٥] واهأ لسلمى ثم واهأ واهأ^(٢)

و(فداء) بالكسر قال النابغة:

[٤٥٦] مهلاً فداء لك الأقوام كلهم^(٣)

مؤنث مبني على الكسر، ورفعت الثانية للضرورة الشعرية.

(١) ينظر رأي طاهر في الهمع ٩٥/١.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٦٨، ولأبي النجم في شرح المفصل ٧٢/٤، ومجالس ثعلب ٢٧٥، والمغني ٤٨٣، وشرح شواهد المغني ٧٨٦٢، وشرح قطر الندى ٢٥٧/٢، واللسان ملة وبه، ٤٩٤٠/١، ويرويه واهأ (الريا) بلك لسلمى، وخزانة الأدب ٤٥٥/٧. وتعلمه: يروى في اللسان:

يا لبت عيناها لنا وفاها

ويروى في غيره

هي المنى لو أننا نلقاها

ويروى: نلناها بلك نلقاها.

والشاهد فيه وقوله: (واها) حيث وقع اسم فعل بمعنى عجبت أو أعجب

(٣) صدر بيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٦، ينظر شرح المفصل ٧٢/٤، والأشبه والنظائر ٩٠/٧، وخزانة الأدب ١٨١/٦. وعجزه:

وما أثمر من مال ومن ولد

والشاهد فيه قوله: (فداء) وهو اسم فعل منقول عن المصدر.

وقد روي بالحركات الثلاث، فالكسر على أنه اسم فعل، والنصب على أنه المصدر، والرفع على الابتداء، وجائز الأمرين نحو (إيه) و(إيه) و(صه) و(صه) و(مه) و(مه) فسقوط التنوين علامة تعريفها وإثباته علامة تنكيرها، والمعنى مختلف في حذفه وإثباته، وأسماء الأفعال ومن حكمها أن لا يتقدم معمولها عليها، ولا يفصل بينه وبينها، ولا تثنى ولا تجمع، ولا تجاب بالفاء الناصبة.



أسماء الأصوات

قوله: (الأصوات)^(١) وإنما بنيت لكونها غير مركبة، ولأن فيها ما هو على حرفين ك(نخ) فحُمل سائرهما عليها، فإن قيل: فيلزم إذا ركبت أن تعرب كأسماء الأعداد وحروف التهجي، فجوابه أن التركيب عارض والأشهر علمه، ثم إنها وإن ركبت لم يرد إلا مجرد اللفظ فلا تعرب كما نقول: ضرب: فعل ماض، ومن حرف جر بغير إعراب، بخلاف سائر المركبات الموضوعه على المسمى، فإنك تقول: اللفظ والمعنى جميعاً، فعلى هذا تقول قلت (غلق) وكتبت (غلق) ولا نقول: (قام غلق) ولا (جاءني غلق) وتقول: (قام زيد)، و(جاءني زيد)، لأنك أردت فيه المعنى بخلاف (غلق) فلم يرد فيه إلا مجرد اللفظ وبعضهم أعرب المركب منه وعليه:

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٩٧٣ وما بعدها، ٣٣٢/٤ وما بعدها، وهمع الهوامع ١٢٧/٥ وما بعدها، وشرح ابن يعيش ٢٥/٤ - ٨٥، قل الرضي في شرحه ٧٩٢ - ٨٠: (اعلم أن الألفاظ التي تسميها النحلة أصواتاً على ثلاثة أقسام:

أحدها: حكيمة صوت صلر إما عن الحيوانات العُجم كـ (غلق) أو عن الجملدات كـ (طق) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بمركت صحيحة وليس المحكي كذلك.

وثانيها: أصوات خالجة من فم الإنسان غير موضوعة وضعاً بل دالة طبعاً على معان في أنفسهم كـ (أف) و (تف) فإن المكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ (أف).

وثالثها: أصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شيء منها إما الخبيء كالألفاظ الدعاه نحو (جوت) و (وقوس) وإما الذعاب كـ (هلا) و (هيج) و (هجا) وإما لأمر آخر كـ (سأ) للشرب و (هدع) للتسكين).

[٤٥٧] تداعين باسم الشيب في مثلهم

وداع يتلايه باسم الماء مبغوم^(١)

وتأول بأنه لفظ اسم زائد نحو ﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢) ونحو قوله:

[٤٥٨] إلى الحول ثم اسم السلام عليكما^(٣)

أي ثم السلام عليكما، وبعضهم جعل الذي يصوت به للبهائم من أسماء الأفعال، لأن (نخ) طلبٌ لإنخة البعير، كما أن (نزال) طلب لفعل مخصوص، ويكون الله تعالى قد أهمها معنى ما يراد بها كما أهمها زجر بعضها وعليه قوله تعالى: ﴿عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ﴾^(٤).

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة ١٠٧٠، وينظر شرح المفصل ٨٥/٤ وشرح المصنف ٧٧، وشرح الرضي ٢٨١/٢، وجمهرة اللغة ٣١٢ - ٨٥٨، واللسان ملة شيب ٣٣٧/٤، وخزانة الأدب ١٠٤/١، ٣٤٣٠/٤. ويروي في شرح المصنف وشرح الرضي وشرح المفصل واللسان وجوانبه من بصرة وسلام. والظاهر أن البيت ملفق من بيتين مختلفين:

لا يتعش الطرف إلا ماتخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم

تداعين باسم الشيب في جوانبه من بصرة وسلام

والشاهد فيه قوله: (باسم الشيب) حيث أفحم اسمه وأعرب اسم الصوت (شيب) وهو حكاية أصوات مشافر الإبل عن الشرب وإن كان بناؤها أصلية، فأسماء الأصوات إذا ركبت جاز إعرابها اعتباراً بالتركيب العارض بشرط إرادة اللفظ لا المعنى.

(٢) الأعلى ١/٨٧.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

ومن بيك حولاً كاملاً فقد اعتذر

وهو لليبيد بن ربيعة في ديوانه ٢١٤، وينظر الأغاني ٤٠/١٣، والخصائص ٢٩٣، وشرح المفصل ١٤٣، واللسان ملة (عذر)، ٢٨٥٥/٥، وجمع الهوامع ٣٧/٤، وخزانة الأدب ٣٣٧/٤ - ٣٤٠.

والشاهد فيه قوله: (ثم اسم السلام) فإن (اسم) مضاف إلى (السلام) وهو إضافة الملقى إلى المعتبر، يعني لفظ الاسم ما هنا ملغى لأن دخوله وخروجه سواء.

(٤) النمل ١٦٣٧، وتمهله: ﴿وورث سليمان داوود، وقل يا أيها الناس علمنا منطق الطير، وأوتينا من

قوله: (كل لفظ حكي به صوت أو صوت به للبهائم)، يعني أن الأصوات على ضربين:

أحدهما: حكاية صوت ك(غاق) للغراب.

والثاني: ما يصوت به للبهائم ك(نخ) لطلب إنلحة البعير بفتح وتشديد الخاء مفتوحة ومكسورة وهي تخفف بالسكون وهذه الأصوات منها مبني على السكون (نخ) عند سيويه قال:

[٤٥٩] علس ما لعبد عليك إملة^(١) _____

و(هَبَّ) و(رَقَب) و(دَبَّ) بمعنى (ضرب)، و(بَخْ بَخْ) للإعجاب، و(أخْ) عند التكره وإن شُدِّتْ كُسِرَتْ مَخْلًا (هَ) فإنها سَأَكْنَةُ مَشْدَدَةٌ وَمُخَفَّفَةٌ، ومبني على الفتح نحو: (جوت) تستعمل عند شرب الإبل وعليه:

[٤٦٠] وما هندردي في فرعون لصورته

كما رُمَّتْ بِالْجَوْتِ الظُّمَّةُ الصَّوَادِيَا^(٢)

ومبني على الكسر نحو: (بس) و(جس) ولصوت الصبيان، و(مض) عند رد المحتاج:

[٤٦١] سألتها الوصلَ فقالت مض^(٣) _____

كل شيء، إن هذا هو الفضل المين*.

(١) سبق تخريجه برقم ٤٢٥، والاستشهاد هنا مختلف، والشاهد فيه قوله: (عَدَس) وهو اسم صوت لزجر البغل.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعريف القوافي الفزاري كما في الخزانة ٣٨١/٦، والمقاصد النحوية ٣٠٩/٤، وشرح المفصل ٧٥/٤ - ٨٢، وشرح الرضي ٨١/٢، واللسان ملحة (جوت) ٧٨٨.

والشاهد فيه قوله: (جوت) حيث أدخل أل على اسم الصوت وجره بحرف الجر وبنائه على الفتح.

(٣) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٧٥/٤ - ٧٨، وينظر معاني القرآن للفراء ١٢١/٢، وشرح الرضي

فالسكون على الأصل والفتح للتخفيف، فالكسر على أصل التقاء الساكنين، وهذه الأصوات تستعمل في العقلاء كقولك: (مض ذوي للتقدم)، وفي الحيوانات (هلا) زجرٌ للخيل، قال:

[٤٦٢] ألا حيا ليلي وقولا لها هلا^(١)

و(جَبْ) للجمل و(هَجْ) للكلب قال:

[٤٦٣] أسفرت فقلت لها هج فتبرقت^(٢)

و(جاه) زجر للسبع، وفي الجمادات نحو(قب) لوقع السيف، و(طق) بوقع الحجارة، والأصوات تكون للحث نحو(عدس) للبلغل و(جل) للناقة، وللدعاء نحو(دج) للدجاجة صياح لها [ظم] ودعاء لها و(سأ) (سو) دعاء للحمار، وللزحر نحو: (هلا) و(هج) و(جاه) ونحو ذلك^(٣).

٨٤/٢، والدرر ٣٠٩/٥، واللسان ملحة (مضض) ٤٢٢/١، وهمع الهوامع ١٣٠/٥، ويروى سألت هل وصل. وتامة:

وحركت لي رأسها بالنقض

والشاهد فيه قوله: (مضض) وهي صوت للشفتين يعني الرد.

(١) سبق تحريجه برقم ٤٤٤، وشاهده هنا (أن هلا) جعلت لزجر الخيل وجلب سرعتها وهذا هو المشهور أنه اسم لزجر الخيل.

(٢) البيت من الكفل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٧٥/٤، وينظر الحيوان ٢٥٩/١، وتذكرة النحلة ٦٥٨، ولسان العرب (هج) ٤٦١/١. وعمزة:

فذكرت حين تبرقت ضبارا

والشاهد فيه قوله: (هج) وهو اسم صوت لزجر الكلب.

(٣) ينظر شرح المفصل ٧٥/٤ وما بعدها، ينظر شرح المصنف ٧، وشرح الرضي ٨٠/٢ وما بعدها.

المركبات^(١)

قوله: (كل اسم [المركب]^(٢) جنس من كلمتين) عم الاسمين والفعالين والحرفين واثنين منهما وخرجت الكلمة الواحدة.

قوله: (ليس بينهما نسبة)^(٣) خرجت النسبة المفيدة نحو: (زيد قائم)، و(قام زيد)، وغير المفيدة، نحو: (غلام زيد) فإنها معربة وإن كانت مركبة، وخرج ما كان محكياً قبل التسمية، وإن كان بينهما نسبة نحو (تأبط شراً) و(ذرا حيا) لئن بناءه قبل التركيب للحكاية، ويخرج فيما بني بعد التركيب ويرد على حده، ما دخله تاء التأنيث وياء النسبة، ولام التعريف، فإنه من كلمتين ليس بينهما نسبة مع أنه ليس بمركب، وزاد نجم الدين^(٤) المركب المقدر فيه حرف العطف نحو: (خمسة عشر) أو حرف جر نحو: (بيت بيت)، فإن بين الحرفين نسبة العطفية.

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٩٦٣ وما بعدها، وشرح الفصل لابن يعيش ١٥/٥ وما بعدها، وشرح الرضي ٨٤/٢ وما بعدها.

(٢) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قل المصنف: في شرحه ٧٨: (ليس بينهما نسبة، ليخرج عنه باب المضاف والمضاف إليه، وإن كان مركباً فليس مبنياً، وليخرج عنه باب تأبط شراً، لأنه محكي على أصله قبل التسمية به وليس الغرض هاهنا إلا ما حصل بناؤه بالتركيب).

(٤) ينظر شرح الرضي ٨٤/٢.

قوله: (فإن تضمن الثاني حرفاً بنياً) يعني أن المركب على قسمين:

أحدهما: يبني فيه الاسمان معاً، والثاني يبني الأول فيهما فقط فالذي يبني فيه الجزآن معاً أضرب:

أحدهما: الأعداد المبنية، وهي أحد عشر إلى تسعة عشر، وحادي عشر إلى تاسع عشر ومؤنثها فبناءة الأول لتنزله منزلة الجزء من الكلمة، والثاني لتضمنه الحرف، لأن الأصل واحد وعشرة^(١)، وحادي عشر إلى أن العطفية في حادي عشر على أحد المقدر لأنه في معنى واحد من أحد عشر، وخص بالفتح طلباً للخفة لأن المركب ثقيل، وأجاز الكوفيون^(٢) إضافة الأول إلى الثاني والإعراب وأنشده:

[٤٦٤] بنت ثماني عشرة من حجته

عَلَّقَ مَنْ عَنَائِهِ وَشَقَوْتَهُ^(٣)

وأجاز الفراء إعراب الأول مع الثاني إذا أضفتها جميعاً نحو (خمسة

(١) قل الرضي في سلاحه ٨٧٢: اعلم أن أصل خمسة عشر، خمسة وعشر حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين وتركيبهما.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ٨٧٢.

(٣) الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٤٦٣/٦، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، والإنصاف ٣٠٩/١، وشرح الرضي ٨٧٢، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤، واللسان ملة (شقا) ٣٣٠٤/٤، وهمع الهوامع ٣٠٩/٥، وخزانة الأدب ٤٣٠/٦.

ويروى في اللسان والإنصاف وأوضح المسالك ومعاني القرآن بتقديم عجزه على صدره وكلف بدل علق:

كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشر من حجته

والشاهد فيه قوله: (ثماني عشرة) حيث أصلف (ثماني) إلى (عشرة) وبعض الكوفيين يجيزون إضالته النيف إلى العشرة.

عشرك^(١) والأخفش أجاز إعراب الثاني وحده إعراب ما لا ينصرف كما يقول في (حضر موتك)^(٢) وسيبويه منع من إعرابهما مطلقاً^(٣).

قوله: (كخمسة عشر وحادي عشر) [وأخواتها]^(٤) إنا أراد مثالين ليريك أن البناء ثابت في العدد من الواحد ومن المتعدد.

قوله: (إلا اثني عشر)^(٥) يعني فإنه معرب جزؤه الأول لاختلاف ألفه، كألف الزيدنين من بين الأعداد مع قيام نسب البناء فيه وجعله ابن درستويه^(٦) وابن كيسان مبنياً، واختلاف ألفه عندهما اختلاف صيغ ك(هذين) و(الذين)، والوجه في إعرابه، أن (عشر) عوض عن النون التي للثنائية ولهذا لا يضيفون اثني عشر^(٧)، ولا يقولون (اثني عشرك)، بخلاف أخواتهما، لأن النون فيه ثابتة التقدير، وما فيه نون الثنائية لا يركب، قل المصنف: لشبهه بالمضاف في حذف النون، لأن الأصل اثنان وعشرة فلما حذفت الواو بقي اثنان عشرة فكرهوا النون لأنها تؤذن بالانفصال مع حذف الواو التي تؤذن بالاتصال، فحذفت تشبيهاً له بالمضاف^(٨)، والإضافة

(١) ينظر معاني القرآن للقرآء ٣٣٢، وجمع الهوامع ٣١٠/٥.

(٢) ينظر رأي الأخفش وأبيه الزرخشري في المفصل ١٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٤، وشرح الرضي ٨٧٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٠٧/٣، وشرح المفصل ١١٤/٤.

(٤) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٥) قل الرضي في شرحه ٨٧٢: (جمهور النحة على أن اثني عشر معرب الصلر لظهور الاختلاف فيه وبنى الثاني).

(٦) ينظر شرح الرضي ٨٧٢.

(٧) قل السيرافي في هلمش الكتاب ٣٠٧/٣: (يعني لو أضفنا إلى اثني عشر لوجب حذف عشر كما يجب حذف النون في مسلمين إذا أضفته ولا تجوز إضافته إلا بحذف النون).

(٨) ينظر شرح المصنف ٧٨.

تقابل سبب البناء فأعرب اثنان وبقي عشر على بابه لتضمنه الواو.

وقال صاحب البرود: قد حكموا على (اثني عشر) بثلاثة أحكام: إعراب اثنين وبناء عشرة وعدم إضافة (اثنا عشر)، ووجه الثالث أن عشر ينزل منزلة النون وهم لا يضيفون مع وجودها، ووجه الثاني أو الواو مقدره، ووجه الأول: أن اثنين كالمضاف بدليل سقوط النون، ولا تقول: إنه مضاف لأنه يلزم من ذلك أن لا تقدر الواو، لأن الإضافة بناء في الواو، ولأنهم لا يقدرون حرف الإضافة وهو اللام، وحرف العطف وهو الواو، فلأجل ترده بين الأمرين أعرب اثنان وبني عشر، وهذا كما قال المصنف^(١) في باب، (لا غلامي له) إنه مشبه بالمضاف وليس بمضاف. الثاني: ما تضمن [٨٩] الصوت نحو (سيويه) و(عمرويه) و(نفظويه) يبني الأول لتنزله منزلة الجزء من الكلمة، والثاني إما لتضمن الواو، أولاً (وبهاً) من أسماء الأفعال وهي مبنية، وخص الثاني بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وبعضهم يعرب هذا الضرب إعراب ما لا ينصرف (كعبلك) الثالث: الظروف وهي زمانية نحو (صباح مساءً) و(يوم يوم) و(ساعة ساعة) و(أزمان أزمان) أو مكانية نحو: (بين بين) لا غير ولا تقاس ويجوز في هذه الظروف الإضافة على عدم تقدير العاطف نحو:

[٤٦٥] ولولا يوم يوم ما أردنا

جزائك والفروض لها جزاء^(٢)

(١) ينظر شرح المصنف ٥٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو للفرزدق كما في الكتاب ٣٠٣/٣، والخزاعة ٤٦/٤ - ٤٨، ٤٤٠/٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٥٢/٢، والدرر ٨٣/٣، وجمع الهوامع، ١٤٦/٣، وشرح شذور الذهب ١١٠، وشرح الرضي ٩٧/٢.

بخلاف (خمسة عشر) فإنه لا بد من تقديره ولذلك لم تجز فيه الإضافة،
 الرابع: أحوال منها ما أصله العطف نحو: تفرقوا (شَغَرَ بَغْرَ) و(خِذَع
 مِذَع) و(شَذَرَ مَذَرَ) و(حِصَصَ بِيصَرَ) و(جَارِيَ بِيَّتَ بِيَّتَ) ومنها ما ليس
 أصله العطف نحو: (أَيْلِي سَبَأَ) و(بَادِي بَدَى) ^(١) والمرجع بها إلى السماع،
 وهذا ليس أصله العطف، جعل المصنف ^(٢) الاسمين منه معربين على
 الحالية والزخشري ^(٣) من باب (بعلبك) وسيبويه ^(٤) والجمهور من
 باب (خمسة عشر).

قوله: (وإلا أعرب الثاني كـ ((بعلبك))) هذا القسم الثاني يعني، وإن
 لم يتضمن الثاني حرفاً، أعرب الثاني، وذلك في تركيب المزج نحو (بعلبك)
 و(معلي يكرِب) و(قالي قِلا) وبابه السماع.

قوله: (وبني الأول في الأفتح) ^(٥) إشارة إلى لغاته، وفيه لغات
 ثلاث، والفصيح بناء الأول على الفتح وإعراب الثاني مالا ينصرف
 للعلمية والتركيب ما لم يكن آخر الجزء الأول ياءً ولا نوناً فإنه يسكن
 نحو: (بأذ بخانة) و(قالي قِلا) ومنهم من يفتح مع الياء الثانية إضافة الأول

والشاهد فيه قوله: (يومُ يوم) حيث أُجرى لفظ يوم الأول على ما تقتضيه العوامل فرفعه بالابتداء بعد
 لولا، وأضغف إلى يوم الثاني فجره بالإضافة.

(١) ينظر هذه التراكيب في الكتاب ٣٠٦/٣ وما بعدها، وشرح المفصل ١١٤/٤ وما بعدها، وشرح الرضي
 ٩٠/٢ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٤٩٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٧٨.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٧٩، وشرحه لابن يعيش ١١٧/٤.

(٤) ينظر الكتاب ٣٠٤/٣.

(٥) ينظر شرح المصنف ٧٨.

إلى الثاني، ولك في الإضافة وجهان: أن تصرف الثاني ك(غلامٌ زيدٍ) وأن تمنعه ك(غلامٌ أحمدٌ) هذا إذا لم يكن في الثاني ما يمنعه الصرف، فإن كان فيه ما يمنعه تحتم منعه نحو(سام أبرص) و(رام هرمز) وهذه الإضافة لفظية لأن فائدة المضاف والمضاف إليه واحدة. الثالثة: بناء الاسمين معاً على الفتح تشبيهاً له (بخمسة عشر) وإن لم يتضمن حرفاً وعليه:

[٤٦٦] أقام به شاهبور الجنو

دحولين تضرب فيه القلم^(١)

ومنهم من أنكر هذه اللغة.



(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى كما في ديوانه ٢٠٠، وينظر اللسان ملعة (قدم) ٣٥٥٦/٥.

والشاهد فيه قوله: (شاهبور) حيث استعمل كأنه عند مركب، قل ابن بري في اللسان: من نصب الجنود جعله مفعولاً لأقام أي أقام الجنود بهذا البلد حولين ومن خفضه فعلى الإضافة على معنى ملك الجنود.

الكنايات

قوله: (الكنايات)^(١) هي على ضربين معرفة، نحو فلان وفلانه والفلان والفلانة، ومبنية نحو ما ذكر لكنه لم يتعرض للمعربة لأن الكلام في المبينات، والكنايات عبارات عن ألفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسراً في كلام متكلم إما يجعله مبهماً على المخاطب أولنسيائية، فعلى هذا لا تكون (كم) من الكنايات لأنه ليس معبراً بها عن شيء وقع مفسراً في كلام متكلم، وإنما ذكرت هنا لكونها موافقة موافق ل(كذا) لكونه مبيناً للعدد.

قوله: (كم وكذا للعدد) يعني أن الكنايات المبينة على ضربين منها كناية للعدد نحو (كم) و(كذا) و(كائن) بمعنى (كم)، ومنها كناية عن الحدث نحو (كيت) و(ذيت) واختلف في علة بنائها، أما (كم) الاستفهامية فلتضمنها حرف الاستفهام، وأما الخبرية فحماً لها على أختها الاستفهامية^(٢)

(١) ينظر شرح المصنف ٧٨، وشرح الفصل ١٢٥/٤ وما بعدها وشرح التسهيل السفر الثاني ١٥٧٨ وما بعدها، وشرح الرضي ٩٣٧٢ وما بعدها.

والكناية معناها: التورية عن الشيء بأن يعبر عنه بغير اسمه لضرب من الاستحسان، والكناية تورية عن الاسم (ينظر شرح الفصل ١٢٥/٤، وينظر شرح الرضي ٩٣٧٢).

(٢) قل ابن يعيش في شرحه ١٢٥/٤: (ولذلك كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام، وهو أن لها صدر الكلام كالأستفهامية وتفسر بالنعكس، ويجوز تفسيرها بالواحد كأنهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهام ليدل على أنها مخرجة عنه إلى الخبر، وإنما أخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في

أولشبهها بالحرف لكونها على حرفين، وحملاً على نقيضها ونظيرتها (رب) لأنهم يحملون النقيض، على النقيض، كما يحملون النظير على النظير، ولتضمنها معنى الإنشاء، لأنه في الحروف ما خلا (نعم) و(بئس) وأما (كذا) فبنيت إما لأن أصلها كاف التشبيه مع اسم الإشارة، ومن جعلها بسيطة فلأنها كناية عن المبنى نحو خمسة عشر وحملت عليه لتوسطه، لأنها لو حملت على أحد الطرفين كان ترجيحاً من غير مرجح، وهي عند البصريين^(١) لا تكون إلا مفردة، أو معطوفة على مثلها، وتمييزها لا يكون إلا منصوباً مفرداً تقول: عنلي (كذا درهماً) و(كذا كذا درهماً) وعند الكوفيين أنها تعامل معاملة ما كني بها عنه، فإن أردت ما دون العشرة قلت: (كذا دراهم) وإن أردت المركب قلت: (كذا وكذا درهماً) وإن أردت العقود قلت: (كذا درهماً)، وإن أردت المعطوف قلت و(كذا درهماً) وإن أردت المئة والألف قلت: (كذا درهم) ويحمل في [٨٩] باب الإقرار على الأقل، فكذا درهم على ثلاثة، و(كذا وكذا) على أحد عشر، و(كذا درهماً) على عشرين و(كذا وكذا) على أحد وعشرين و(كذا درهم) على مئة، وأما (كائن) فهو بمعنى (كم) للتكثير أو للتقليل على الخلاف، واختلف فيها فقيل: بسيطة، وقيل: مركبة من كاف التشبيه و(أين) الظرفية، وكاف التشبيه قيل: زائدة فلا تعلق لها، وقيل: أصلية ولا تحتاج إلى تعلق، لأن التركيب قد غيرها كما في (كأن زيدا أسد) وبنيت حملاً لها على (كم) وفيها خمس لغات: (كأين) بياء مشددة، ونون بعدها، و(كأين) بوزن (كاع)

تكثر العدد).

(١) ينظر رأي البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٢٩٨ وما بعدها مسألة رقم ٤٠ (كم مركبة أو مفردة) وينظر شرح الفصل ١٣٦٤، وشرح الرضي ٩٥/٢.

و(وكييء) بوزن (كييء) و(كأيي) بوزن (كعيي) و(كأي) بوزن (كع) ^(١) وتمييزها مجرور بمن، قال تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيٍّ﴾ ^(٢) وإذا حذف (من) انتصب تمييزها لأن فيها تنويلاً نحو:

[٤٦٧] وكائن لنا فضلاً عليكم ونعمةً

قليلاً لا تدرون ما من منعم ^(٣)

وأجاز ابن كيسان ^(٤) إضافته إليها، والتنوين عنده نون أصلية، ومن منع إضافتها قال: ما ورد من ذلك فهو من حذف الجار وإبقاء عمله.

قوله: (وكيت وذيت للحديث) يعني كنايات عن الحديث والأصل فيه (كيئة) و(ذية) بالتشديد، وقد تستعملان كذلك، والأشهر بناؤهما على الفتح وقد تضمان وتكسران، وإنما بنيا لأنهما وقعا موقع الجملة المكنى عنها، وهي مبنية، ولا تستعملان إلا مكررتين بواو العطف، أو معطوفة إحداهما على الأخرى نحو: (كيت وكيت) و(ذيت وذيت) وكيت وذيت وذيت وكيت).

قوله: (وكم) ^(٥) الاستفهامية) يحترز من الخبرية لأنها على ضربين

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٦٦٢، وشرح المفصل ١٣٤/٤، وشرح الرضي ٩٥/٢، وقد فصل القول في لغاتها... وقل الزمخشري في المفصل ١٨٣ (كأين وهي مركبة من كلف التشبيه وأي، والأكثر أن تستعمل مع من) قل تعالى: (وكأين من قرية).

(٢) آل عمران ١٤٦٣، وتماها: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢٤٧، وشرح شواهد المغني ٥١٣/٢، وهمع الهوامع ٤٤/٤ وشرح الأشموني ٦٣٧/٣، والدرر ٥١/٤.

والشاهد فيه قوله: (وكائن لنا فضلاً) حيث نصب تمييز كائن والأكثر جره.

(٤) ينظر شرح المفصل ١٣٧/٤، وشرح الرضي ٩٥/٢.

(٥) في الكافية المحققة فكم بدل وكم.

استفهامية وخبرية، والمراد بهما الدلالة على عدد معدود، فالاستفهامية لعدد عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرف المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية، فلهذا احتاج إلى التمييز ولا يحذف إلاّ لدليل^(١).

قوله: (مميزها منصوب مفرد)^(٢) وإنما كان كذلك حملاً لها على أوسط العدد وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين وهو منصوب مفرد ولو حملت على أحد الطرفين كان تحكماً، وسيبويه والخليل^(٣) أجازا جره إن دخل عليها حرف جر نحو: (كم جذع بني بيتك؟) والفراء^(٤) أجازاه مطلقاً وأجازاه هو والكسائي^(٥) جمعه.

قوله: (والخبرية مجرور) وذلك لأنه مضاف إليه، ولأنها للتكثير، ومميز العدد الكثير مجرور ك(مئة) و(ألف)، وقال الفراء^(٦) بإضمار (من)، وضعف بأن إضمار حرف الجر قليل شاذ، وروى سيبويه^(٧) عن بعض العرب

(١) العبارة مقتبسة من الرضي دون إسناد له، ينظر الرضي ٩٧٢.

(٢) قل الرضي في شرحه ٩٧٢: (ولا يجوز جر مميز الاستفهامية إلا إذا تجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مرت، فيجوز في مثله الجر مع النصب)، ينظر الأصول لابن السراج ١٦٨١، والكتاب ١٦٠٢.

(٣) ينظر الكتاب ١٥٧٢ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح الرضي ٩٧٢.

(٥) أجازا جمع مميز كم وجوز ذلك الرضي في ٩٧٢.

(٦) ينظر شرح الرضي ٩٧٢ - ٩٧، وقال: (وإنما جاز الفراء عمل الجار المقدر وإن كان في غير هذا الموضع نلوا لكثرة دخول (من) على مميز الخبر نحو: (كم من ملكه وكم من قرية) والشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه...).

(٧) ينظر الكتاب ١٦١٨ - ١٦٢.

نصبه، هذا إذا لم يفصل بينه وبين تمييزها، فإن فصل بظرف أوجار أو مجرور أو غيرهما وجب النصب، وما ورد في الشعر فشا، لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا قليلاً وأجازه الكوفيون^(١) في الكلام والشعر، لأنه مقلد عندهم ب(من) واحتجوا بقوله:

[٤٦٨] كم في بني بكر بن سعدٍ سيدٍ

ضخم اللسيعة ماجدٍ نفاع^(٢)

وقوله:

[٤٦٩] كم نالني منهم فضل على علم^(٣)

ورواية البصريين فضلاً بالنصب.

قوله: (مفرد ومجموع)^(٤) يعني أن تمييز الخبرية يجوز فيه الإفراد والجمع

- (١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٥٨/١، والأصول لابن السراج ٣٦٧/١.
 (٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق وليس في ديوانه، ينظر الكتاب ١٦٨٢، وشرح المفصل ١٣٠/٤، والمقتضب ٦٢٣/٣، والإنصاف ٣٠٤/١، اللمع ٢٢٩، وشرح الرضي ٩٧/٢، وخزانة الأدب ٤٧٦/١.
 والشاهد فيه قوله: (كم سيد) حيث خفض (سيد) بـ (كم) مع الفصل بينهما بالجر والمجرور. وعند سيويه خاص بالضرورة وأجزه يونس في غير الضرورة ولو رفع أو نصب لجز.
 (٣) البيت من البسيط، وهو للقطامي في ديوانه ٣٠، وينظر الكتاب ١٦٥/٢، والمقتضب ٦٠/٣، وشرح المفصل ١٣٦/٤، والإنصاف ٣٠٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٦٠/١، وأمالي ابن الحاجب ٢٨٣/١، وشرح الرضي ٩٧/٢، وخزانة الأدب ٤٧٧/١ - ٤٧٨. وعجزة:
 إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ

ويروى بنصب فضلاً.

والشاهد فيه قوله: (فضلاً) على التمييز وذلك حين فصل بينها وبين كم الخبرية بفصل ذلك على رأي البصريين.

(٤) قل الرضي في شرحه ٩٧/٢: (وإنما جاز الجمع فيه ولم يميز في العدد الصريح، لأن في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة كـ (المنة) والألف وما يتضاعف منهما، فاستغنى بتلك الدلالة عن جميع المميز ليكون تصريحاً في الدلالة على الكثرة، وأما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه

نحو: (كم غلام وغلمان لك) فأما الإفراد فحماً له على أكثر العدد، وأما الجمع فلأنه ليس فيها دلالة على الكثرة ك(مئة) و(ألف) فقوي بجمع مميزه، والإفراد أقوى من الجمع، لأنه خالف تمييز الكثرة وبعضهم منعه.

قوله: (وتدخل (من) فيهما) يعني في الاستفهامية والخبرية، ودخولهما في الخبرية أكثر نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(١) ويكونان منونين تقديراً للدخول (من) وأما في الإضافة فلا تنوين في الخبرية، وأما الاستفهامية فالتنوين مقدر، نصبت تمييزها أوجرت أما في النصب فلا يكون إلا عن تام، وأما في الجرب (من) فللفاصل.

قوله: (ولهما صدر الكلام)^(٢) يعني الاستفهامية والخبرية، ما لم تجرّ بالإضافة أو بحرف نحو: ب(كم) [و٩٠] رجل مررت، و(غلام كم رجل ضربت) أما الاستفهامية، فلأن الاستفهام له الصدر، وأما الخبرية فحماً لها على الاستفهامية ولما تضمنته معنى الإنشاء.

قوله: (وكلاهما) يعني الاستفهامية والخبرية.

قوله: (يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً)^(٣) يريد أنها تدخل عليهما

فجوزوا جمع مميزه تصريحاً بالكثرة).

(١) الأعراف ٤٧، وتعلمها: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾.

(٢) قل الرضي في شرحه ٩٧/٢: (أما الاستفهامية فللاستفهام وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير، كما أن (رب) لما تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام).

(٣) قل الرضي في شرحه ٩٧/٢: (ولم أعر على مميز كم مجروراً بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته، وإذا الجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة). وقيل النحاس في إعراب القرآن ٣٠٢/٨ ما نصه: (كم في موضع نصب لأنها مفعول ثان لاتيناهم، ويجوز

العوامل لقبولهما لها، فيرفعان وينصبان ويجران، ويجوز الأمران على حسب العوامل، ثم شرع في تبين مواضع الرفع والنصب والجر.

قوله: (فكل ما بعده فعل) هذه مواقع النصب، ومراده بالفعل المتعدي والمشبه نحو: (كم يوماً أنت سائر) ^(١) وإلا ورد عليه (كم جاءك؟).

قوله: (غير مشتغل عنه [بضميره] ^(٢)) يحترز من أن يشتغل الفعل بضميره، فإنه يجوز في كم الرفع والنصب، نحو: (كم رجلاً ضربته)، كما في قولك: (زيدٌ ضربته)، إلا أنك في كم تقدر العامل بعدها، لأن لها الصدر، تقديره: كم ضربت رجلاً ضربته، بخلاف زيدٌ ضربته، فإنه تقدم عامل زيد عليه، تقديره: ضربت زيداً ضربته.

قوله: (كان نصباً معمولاً على حسبه) ^(٣) يعني إذا كان الفعل غير

أن يكون في موضع رفع على إضمار عائد ولم يعرب، وهي اسم لأنها بمنزلة الحروف لما وقع فيها من معنى الاستفهام (من أية)، إذا فرقت بين كم وبين الاسم كان الاختيار أن تأتي بمن، فإن حذفها نصبت في الاستفهام والخبر ويجوز الخفض في الخبر). وينظر رأي الزمخشري في الكشاف ١/٣٥٤، وابن الحاجب في شرح الكافية ٧٩ حيث وافق الزمخشري وابن النحاس في جواز الأمرين. والآية من البقرة ٢١١.

(١) ينظر شرح الرضي ٩٧٢... أي فعل وشبهه يشمل اسم الفاعل والمفعول وما شبه بالفعل وعمل عمله.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة، قل الرضي في شرحه ٩٧٢: (منتقض بقولك: كم جاءك فإن جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لأن معنى الاشتغال عنه بضميره أنه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره).

(٣) قل ابن عصفور في شرح الجمل ٥١٢: (فإن كان بعدها فعل غير متعد فهي مبتدأ، وإن كان بعدها فعل متعد فلا يجوز أن يكون الفعل الذي بعده مسنداً إلى ضمير يعود على كم أو لا يكون، فإن كان الفعل الذي بعدها مسنداً يعود على كم فهي مبتدأ نحو: كم غلام جاءك) (وإن لم يكن فلا يخلوا أن يكون الفعل قد أخذ معموله أو لا يكون قد أخذته فإن لم يكن قد أخذ معموله فهي معموله، وإن كان الفعل قد أخذ معموله فيجوز فيها وجهان: الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال...).

مشتغل عن كم المعمولة، ولا يجوز تقدمه عليها كان محله نصباً على حسب العوامل، فيكونان مفعولاً بهما نحو: (كم رجلاً ورجلٍ ضربت؟)، ومفعولاً فيهما إذا كني بهما عن ظرف

نحو: (كم يوماً ويوم سرت؟) ومصدرين إذا كني بهما عنه نحو: (كم ضربةً ضربت؟) وخبراً لكان نحو: (كم غلاماً وغلامٍ كان غلامك وغلماني؟) ولا يجوز أن يعمل فيهما إلا ما يجوز أن يتقدم عليه معموله، فلا يعمل فيهما (إن) ولا فعل التعجب.

قوله: (وكل ما قبله حرف جر أو مضاف فمجرور) ^(١) هذه مواقع الجر فيها، يعني ما قبل المعمول، وهو (كم) حرف جر نحو: (بكم رجلاً ورجلٍ مرت)، أو مضافاً نحو: (غلامٌ كم رجلٍ ورجلاً ضربت)، وجاز تقدم الحرف والعامل المضاف على ماله الصدر، كأنه كالجزم مما أضيف إليه.

قوله: (وإلا فهو مرفوع) ^(٢) يعني إن جرد عن العوامل اللفظية ولم يكن المعمول وهو (كم) منصوباً ولا مجروراً فهو مرفوع، والرفع على ضربين مبتدأ أو خبر ولا يصح الرفع بالفاعلية، لأن شرط الفاعل أن يتقدم فعله عليه، وكم لها الصدر.

(١) قل المصنف في شرحه ٨٠: (لأنه لا يظلم عمل الجار بغير - حتى يظلم به - ولا يتقدم معموله عليه، فلذلك اغتفر تقدمه على ماله صدر الكلام لتنزله منزلة الجزء الواحد فتقول: بكم رجلاً مرت، وغلام كم رجلٍ ورجلاً ضربت، ويكون إعراب المضاف كإعراب كم، لو لم يكن مضافاً إليه ولذلك نصبت في قولك: غلام كم رجلاً ضربت). وينظر شرح الرضي ٩٧٢.

(٢) قل الرضي في شرحه ٩٧٢: (أي إن لم يكن بعلمه فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جارٍ فهو مرفوع، وذلك إنه إذا لم يكن لا قبله عمل ولا بعده كان اسماً مجرداً عن العوامل على منزه البصريين فيكون مبتدأ أو خبر). وينظر شرح المصنف ٨٠.

قوله: (مبتدأ إن لم يكن ظرفاً وخبر إن كان ظرفاً) يعني أن المعمول إن كان ظرفاً فهو خبر، وإن لم يكن ظرفاً فهو مبتدأ أو معرفة ظرفيته وعدمها لتمييزه، فإن كان التمييز ظرفاً كانت (كم) ظرفاً خبراً نحو: (كم يوماً سفرك؟) ^(١) لأن الظروف لا يتبدأ بها، وإن لم يكن التمييز ظرفاً كانت (كم) مبتدأ وما بعدها الخبر، نحو: (كم رجلاً ورجل عندك)، ويحتمل أن تكون مبتدأة وخبراً في (كم رجل غلمانك؟).

قوله: (وكذلك أسماء الاستفهام والشرط) ^(٢) يعني أنها تكون مثل كم منصوبة ومجرورة ومرفوعة، ويجوز الأمران على حسب العوامل نحو: (من ضربت؟) و(مَنْ ضربتَ ضربتُ)، و(من ضربته؟) و(من ضربته ضربته)، و(من ضربته، و(من ضربت؟) و(مَنْ ضربتَ ضربتُ)، و(مَنْ ضربته ضربته)، و(من ضربته ضربته)، و(من ضربته ضربته)، و(من ضربته ضربته)، و(من ضربته ضربته).

قوله: (وفي قبل تمييز):

[٤٧٠] كم عمّة لك يا جريز وخالة

فدعاه قد حلبت علي عشلري ^(٣)

(١) ينظر شرح المصنف ٨٠، وشرح الرضي ٩٩٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٨٠، وشرح الرضي ٩٩٢، وشرح المفصل ١٣٣/٤.

(٣) البيت من الكلل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٦١/٨، والكتاب ٧٢/٢ - ١٦٢، ومعاني القرآن للفراء ١٦٩٨، والمقتضب ٥٨٣، ورسالة الإعراب ٣٦١/٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٦١٨، وشرح الرضي ١٠٠/٢، والأصول ٣٦١/٨، وشرح ابن عقيل ١٩٥/٨، ومغني اللبيب ٢٤٥، وشرح شواهد المغني ٥١١/٨، وأوضح المسالك ٣٦١/٤، واللسان ملة (كم) ٣٩٣/٥، وهمع الهوامع ٨١/٤، وخزانة الأدب ٤٥٨٦ - ٤٨٩.

والشاهد فيه قوله: (كم عمّة) حيث يجوز في عمّة الرفع على الابتداء والخبر قد حلبت، والنصب على التمييز وتكون كم استفهالية على سبيل التهكم أو على لغة تميم في جواز نصب ميم الخبرية والجو

البيت للفرزدق يهجو جريراً، والقدح: استرخاء في المفاصل من كثرة الخلعة.

قوله: (ثلاثة أوجه)^(١) يعني ثلاثة أوجه في عمه، وهو الرفع والنصب والجر، وكذلك حالة وفدعاء، يتبعان عمه في الأوجه الثلاثة، فالنصب على أن كم استفهامية مبتدأ على سبيل التهكم والخبر قد حلبت على عشاري، كأنه قال: أعلمني عن عدد عماتك الحالبات، فأما وقوع الحلب فهن فهو مشهور لا تسأل عنه، والجر على أن كم خبرية مبتدأ، والخبر قد حلبت كأنه قال كثير من عماتك قد حلبت على عشاري، والرفع على أن عمه مبتدأه متخصصة [ظ ٩٠] ب(لك) وهي صفة لها، وقد حلبت الخبر، والخبرية على التكثر، وتمييزها محذوف وهي معمولة لحلبت على حسب تقديره، فإن قدرته ظرفاً نحو: (كم يوماً)، كانت ظرفاً، وإن قدرته مصدراً نحو: (كم مرة أو حلبة)، كانت مصدراً، قال صاحب البرود: وفي قول المصنف وهي تمييز كم عمه ثلاثة أوجه نظر، لأن الأوجه في عمه وليست تمييزاً إلا في النصب والجر، وكذلك كل تمييز لا يكون إلا منصوباً أو مجروراً، ولا يكون مرفوعاً، فمراد المصنف في اللفظ الذي يصح كونه تمييزاً ثلاثة أوجه.

على أن كم خبرية وعمه مجرور بالإضافة...

وفدعاء: معوجة الرسغ من اليد أو الرجل، فتكون منقلبة الكف أو القدم يعني أنها لكثرة الخلعة صارت كذلك. ينظر اللسان ملة (قدح) ٣٣٢/٥.

(١) قد خرجت هذه الأوجه الثلاثة في تخريج الشاهد ينظر هذه الأوجه في شرح المصنف ٨٠، وشرح

الفصل ١٣٣/٤ - ١٣٤، وشرح الرضي ١٠٠/٢.

الظروف

قوله: (الظروف^(١) ومنها ما قطع عن الإضافة) يعني الظروف المبنية، وأما المعربة فقد قلمها في المفعول فيه، والذي قطع عن الإضافة.

ك(قبلُ بعدُ)^(٢) و(أول) ومن (علُ) ومن (علو) والجهات الست، وتسمى الغايات لأنها لما قطعت عن الإضافة صارت حداً انتهى عنده وغاية، وهذه الظروف إن كانت مضافة أعربت، وإن قطعت عن الإضافة، فإن أطرح المضاف إليه أعربت بشرط قيام قرينة، وعليه قراءة شاذة ﴿اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٣) وقوله:

(١) ينظر الكتاب ٢١٦٨ وما بعده ٢٩٠/٣ وما بعدها.

(٢) قل الرضي في شرحه ١٠١٨: أعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها.

(٣) الروم ٤٣٠ وتعلمها: ﴿في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون﴾ قرأ الجمهور بالضم على أنهما مقطوعتان عن الإضافة والتقدير: من قبل الغلب ومن بعده، أو من قبل كل أمر ومن بعده، وقرأ أبو السمل والجحدري وعون العقيلي (من قبل ومن بعد) بالكسر والتنوين فيهما، وقل الفراء ويجوز ترك التنوين فيبقى كما هو في الإضافة وإن حذف المضاف، وأنكر النحاس ما قاله الفراء ورده، وقل: للفراء في كتابه معاني القرآن أشبه كثيرة من الغلط. (ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ - ٣٢١، وتفسير البحر المحيط ١٥٨٧، والقرطبي ٥٠٨٩٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٢/٣ - ٣٦٣ - ٣٦٤، وفتح القدير ٢١٤/٤).

[٤٧١] فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكدا أغص بالله الفرات^(١)

وإن نوي كانت مبنية على الضم وعليه القراءة المشهورة ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ وإنما بنيت لافتقارها إلى المضاف إليه، فأشبهت الحرف في افتقاره إلى غيره، وهي غير متمكنة، لا تثنى ولا تجمع ولا يُنعتُ بها، ولا يدخل عليها لام، ولا يضاف إليها، وبنيت على حركة، لأن لها أصلاً في التمكّن، وخصت بالضم لثلاثي يلتبس بحركة إعراب الظرف، لأنه يكون منصوباً ومجروراً، وهي معارف إذا نوي المضاف، لأنك لا تذكرها إلا بعد قرينة، أو كلام متقدم، ونكرات إذا طرح على الأصح، ولا يعرف مع القطع عن المنون عند الجمهور فإن أُلجأت إليه ضرورة نون وهوبلق على الضم نحو:

[٤٧٢] فما شربوا بعداً على لذة خمر^(٢)

(١) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصعق، ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، وشرح المفصل ٨٧/٤ وشرح الرضي ١٠٢/٢، وتذكرة النحلة ٥٢٧، وأوضح المسالك ١٥٧٣، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٣، واللسان مائة (خمس) ١٠٠/٨٢، وهمع الهوامع ١٩٤/٣، وخزانة الأدب ٤٢٦١ - ٤٢٩، وشرح الرضي ١٠٢/٢، وشرح شنور الذهب ١٢٨، وشرح المصنف ٨٠، ويروي الحميم بـلـك الفرات، ويروي قليماً بـلـك قبلاً.

والشاهد فيه قوله: (وكنت قبلاً) حيث قطعه عن الإضافة ولم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذلك أعرب منوناً وهو هذا منصوب على الظرفية.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدرة

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية

وهو بلا نسبة في شرح الرضي ١٠٢/٢، وينظر أوضح المسالك ١٥٨٣، وشرح شنور الذهب ١٢٩، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢، واللسان مائة (خفا) ١٢٧/٢، وهمع الهوامع ١٩٧/٣، وخزانة الأدب ٥٠٧/٦، ويروي: أسد شنوة ويروي: بعداً

والشاهد فيه قوله: (بعداً) حيث أوردتها معربة منصوبة مع التثنية فدل على الشاعر قطعها عن الإضافة فلم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه لأن المنون كالتأنيث تملأه وظل نصبها على أنه لم يبينها لأن البنية في =

ويونس ^(١) يعربه بغير تنوين وعليه:

[٤٧٣] ومن قبل نلئ كل مولى قرابة

فما عطف مولى عليه العواطف ^(٢)

وبعضهم يعربونه منوناً ويحمل عليه قوله:

[٤٧٤] فساغ لي الشراب وكنت قبلاً ^(٣)

قوله: (وأجرى مجراه ((لا غير)) و((ليس غير)) و((حسب))) ^(٤)

يعني أجريت هذه الألفاظ إذا قطعت عن الإضافة فجرى الظرف المقطوع، وهو (قبل) و(بعد) والجهات الست في بنائها، وإن لم تكن ظروفاً لمشابهته (لا غير) و(ليس غير) للظروف من حيث الإبهام، فأجريت مجراها لذلك، لا لكونها مقطوعة إذاً للزم في كل مقطوع عن الإضافة البناء نحو (كل) و(بعض) و(ثلث) و(رُبْع) ونحو ذلك، وحملت (حسب) على غيرها لأنها شابهتها من حيث إنها لا تعرف بالإضافة، وليست (حسب) هذه التي في اسم الفعل إذا لم تُضَفْ، بل أصلها مصدر بمعنى (كفيك) ملازم للإضافة ك(مثل) و(غير) وقد تأتي مبتدأ نحو: حسبك زيد، ﴿فَلَيْنَ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ ^(٥) وصفة نحو: (مررت برجل [٩١] حسبك)

هذه الكلمة إنما يكون على الضم.

(١) ينظر رأي يونس في الكتاب ٣٦٧/٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٤/٣، وشرح قطر الندى ٢٠، والمقصد

النحوية ٤٣٤/٣، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢، وجمع المواع ١٩٥/٣، والدرر ١١٢/٣.

والشاهد فيه قوله: (ومن قبل) يريد قبل ذلك فحذف المضاف إليه ولم يتون (قبل).

(٣) سبق تخريجه برقم ٤٧١.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٠٣/٢.

(٥) الأنفل ٦٢/٨، وتاملها: ﴿وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبللؤمنين﴾.

والكاف ضمير، وقد ينقل إلى اسم الفعل نحو (حسبك ينم الناس)^(١) والكاف حرف خطاب.

قوله: (ومنها ((حيث))) أي من الظروف المبنية، وهي ظرف مكان وزعم الأخص^(٢) أنها قد تأتي ظرف زمان نحو:

[٤٧٥]..... حيث تهدي سلفه قلّمه^(٣)

وفيهما لغات أربع، بالحركات الثلاث، و(حوث) بالواو، لغة طيء، وحكى بعضهم (حاث) بالحركات الثلاث. وإنما بنيت للزومها الإضافة إلى الجملة فأشبهت الحرف في افتقاره إلى غيره، ومن ورد من إضافتها إلى المفرد لم يخرجها عن البناء لقلته. والضم لشبهها بالغايات، والفتح

(١) قل السيوطي في همع الهوامع ٤٤٢: (اختلف في قول العرب حسبك ينم الناس) فقييل الضمة في (حسبك) ضمة بناء، وهو اسم سمي به الفعل، وبنى على الضم، لأنه كان معرباً قبل ذلك فحمل على (قبل) و (بعد) وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء.

والجمهور على أنها ضمة إعراب فقييل هو مبتدأ محذوف الخبر للدلالة المعنى عليه، والتقدير: حسبك السكوت ينم الناس، وقيل: هو مبتدأ لا خبر له، لأن معناه (اكتف) واختاره ابن طاهر.

(٢) ينظر رأي الأخص في شرح المفصل ٩٣٤، وشرح الرضي ١٠٨٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٦١٢.

(٣) عجز بيت من المليد وصدرة.

للفتى عقل يعيش به

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٦ ينظر سبط اللالي ٣٦٩٨، ويرويه لبّ بلك عقل، وشرح المفصل ٩٧٤، واللسان ملعة (سوق) ٢١٥٥/٣. ويرويه عقل كما عند الشارح. وهمع الهوامع ٢٠٧٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٦١٢، وشرح الرضي ١٠٨٢، وخزانة الأدب ١٩٧.

والشاهد فيه قوله: (حيث تهدي سلفه قلّمه) حيث جلست (حيث للزمان) كما قل الأخص وخالف جمهور النحاة لأنها للمكان أكثر.

للتخفيف، والكسر على أصل التقاء الساكنين^(١).

قوله: (ولا تضاف إلا إلى جملة) يعني سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية، ماضية أو مستقبلية، مثبتة أو منفية.

قوله: (في الأكثر) إشارة إلى أنه قد جاء إضافتها إلى المفرد نحو:

[٤٧٧] أما ترى حيث سهيل طالعا^(٢)

ونحو:

[٤٧٨] بيض المواضي حيث لي العمائم^(٣)

وإذا لحقتها (ما) كانت للمجازاة نحو: (حيثما تكن أكن)؟

(١) ينظر شرح الرضي ١٠٣٢ - ١٠٨، وشرح المفصل ٩١/٤، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٦٠/٢.

(٢) صدر بيت من الرجز وعجزه:

نجماً يضيء كالشهاب ساطعاً

وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٠/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٦٠/٢، وشرح الرضي ١٠٨٢، ومغني اللبيب ١٧٨، وشرح شواهد المغني ٣٩٠/١، وشرح ابن عقيل ٥٦٢، وشرح شنور الذهب ١٦١، وهمع الهوامع ٢٠٦٣، والمقصد النحوية ٢٨٤٣، وخزانة الأدب ٢٦٧. ويروى: لامعاً.

والشاهد فيه قوله: (حيث سهيل) فإنه أضف حيث إلى اسم مفرد وذلك شذوذاً عند جمهرة النحاة وإنما يضاف (حيث) إلى الجملة الفعلية أو الاسمية.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

ونقطعهم حيث الكلى بعد ضربهم

وهو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٣٨٩١، وينظر شرح المفصل ٩٢/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٦٠/٢، وشرح الرضي ١٠٨٢، والمغني ١٧٧، وأوضح المسالك ١٢٥٣، وهمع الهوامع ٢٠٦٣، وشرح الأشعري ٣٦٤٢، وخزانة الأدب ٥٥٣٦ - ٥٥٧.

والشاهد فيه قوله: (حيث لي) حيث أضف (حيث) إلى المفرد وهذا نادر، والكسائي يجعله قياساً.

قوله: (ومنها ((إذا)))^(١) أي من الظروف المبنية، وإنما بنيت لتضمنها حرف الشرط، أوللزم إضافتها إلى الجملة، وهي لا تخرج عن ظرفية الزمان، وزعم بعضهم أنها قد تخرج إلى الاسم فتقع مبتدأ نحو: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾^(٢) ومجرورة نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾^(٣) وذلك متأول عند الجمهور، وأجاز أبو عبيدة حرفيتها. وتكون زائلة، أكثر ما تزداد بعد (بينما)^(٤) نحو:

[٤٧٨] فينما المرء في الأحياء مغتبط

إذا هو الرمس تعفوه الأعصير^(٥)

قوله: (وهي للمستقبل) يعني أن (إذا) موضوعة للاستقبال، فإذا دخلت عليه فهو أصلها نحو: (آتيك إذا يقوم زيد) وإن خلت على الماضي قلبت معناه إلى الاستقبال^(٦) نحو: (آتيك إذا قام زيد) قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً

(١) ينظر شرح الفصل ٩٥/٤ وما بعده، وشرح الرضي ١٨٠/٢، وينظر مغني اللبيب ١٢٠ وما بعده، وقد عقد ابن هشام فصلاً في المغني ١٢٨ - ١٢٩ في خروجها عن الظرفية.

(٢) الواقعة ١/٥٦.

(٣) الزمر ٨٧/٣٩، وتعلمها ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقل لهم خزنتها...﴾.

(٤) خلط بين ما الزائلة وإذا الفجائية، والكلام على (إذا) وليس على (ما)، وينظر المغني ١١٦.

(٥) البيت من البسيط، وهو لعثير بن لييد العنري أو لحريث بن جبلة في لسان العرب ملحة (دهر) ١٤٤٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٥٥/١، ووصف المباني ٣٦٨.

والشاهد فيه قوله: (بينما) و (إذا هو الرمس) حيث جله (إذا) زائلة بعد بينما على رأي الشلح، وهذا خلط منه كما ذكرت.

والشاهد فيه قوله: (بينما) حيث دخلت (ما) الزائلة على بين فكفتها عن الإضافة.

(٦) ينظر المغني لابن هشام ١٢٩ وما بعده، وقل: (وذلك على وجهين أن تحيء للماضي والثاني أن تحيء للحل...).

أولهنوا ﴿^(١) وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّ﴾ ^(٢).

قوله: (فيها معنى الشرط) يعني أنها ليست للشرط المحقق، لأن وضعها لما يتحقق وقوعه، والشرط مشكوك فيه، ولذلك لم يجزم بها، والفاء الداخلة في جوابها زائدة.

قوله: (ولذلك اختير بعدها الفعل) يعني يكون فيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل ^(٣)، ولو كانت لشرط محقق وجب، وهذا مذهب الأخفش ^(٤) والكوفيين، أعني عدم لزومها الفعل، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ^(٥) و﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ ^(٦).

[٤٧٩] إذا ما رجال بالرجال استقلت ^(٧)

(١) الجمعة ١١/٢، وتعلمها: ﴿انفضوا إليها وتركوك قائماً. قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين﴾.

(٢) التوبة ٩٢/٩، وتمتها: ﴿لتحملهم قلت لا أجد ما أحلکم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجلبوا ما ينفقون﴾.

(٣) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٨٣٠/٢ - ٨٣١: (وأكثر وقوع (إذا) مضمنة معنى الشرط، ولذلك تقع الفاء بعدها على حد بعد (إن) كقوله تعالى: (إذا لقيتم فئة فاثبتوا) ولذلك أيضاً كثر وقوع الفعل بعدها ماضي اللفظ مستقبلي المعنى.

(٤) ينظر رأي الأخفش والكوفيين في شرح التسهيل السفر الأول ٨٣٣/٢، وشرح المفصل ٩٧/٤.

(٥) الانشقاق ١/٨٤.

(٦) الانفطار ١/٨٢.

(٧) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

وأي فتى هيجاء أنت وجارها

وهو بلا نسبة في الكتاب ٥٥/٢، وشرح المفصل ٩٥/٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٦٤/٢، ومغني اللبيب ٩٠٨. ويروى: إذا ما رجال بدل الرجال.

والشاهد فيه قوله: (إذا ما الرجال) حيث لم يأت بعد إذا الفعل، وإنما وقع بعدها اسم.

ومذهب سيبويه^(١) والجمهور أنها لازمة للفعلية لفظاً أو تقديراً وحذف في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ كما في ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^(٢) لدلالة الثاني عليه، لأنهم لا يجمعون بين العوض والمعوض منه.

وقد تخرج (إذا) هذه عن معنى الشرط، وتكون لمجرد الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾^(٣) لأن المراد بالآية القسم مطلقاً في كل وقت، وإذا جعلتها للشرط صار القسم مقيداً للشرط ويكون تقديره: أقسم بالليل إذا يغشى أقسم، وإذا كان كذلك كانت معمولة لجوابها، وهو (أقسم)، ولزم التقييد تقديره: إذا يغشى الليل أقسم، وهو خلاف المراد، لأن القسم بالليل مطلق، وجب أن تكون ظرفية في موضع الحال ولا تخرج عنه، والعامل فيها العامل في الليل، ولا يلزم إلا الإشكال الأول، لأن تقييد الحال إنما هو لليل وتقديره: أقسم بالليل مطلقاً حال غشيانه، فصار ل (أقسم) تعلقان، تعلق بالمقسم وهو (الله) غير مقيد، وتعلق بالمقسم به وهو (الليل) مقيداً^(٤) ونظيره قولك: (هذا زيد واقفاً) لأنك لو جعلت الإشارة إليه بأنه زيد مقيدة بالوقوف، لزم أن يكون في غير الوقوف غير زيد وهو باطل، وإنما المراد أن الإشارة مقيدة بالنظر إلى الوقوف غير مقيدة بالنظر إلى زيد، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ

(١) ينظر الكتب ١١٩٣ و ٣٣٣/٤.

(٢) التوبة ٦/٩، وتماها: ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾.

(٣) الليل ٧/٩٢.

(٤) ينظر هذا التعليق في شرح الرضي ١١١٢ - ١١٢.

الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ»^(١) [ظ ٩١] لا يصح أن تكون شرطية، لأن جواب الشرط إذا كان جملة اسمية، وجب دخول الفاء عليها، وأما قوله: ﴿وَإِذَا تَلَّيْنَا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾^(٢) فيحتمل الشرطية والظرفية، أما الظرفية فلكون الجملة المنفية بغير فاء، ولو كانت شرطية لوجب الفاء للربط بين الشرط وجوابه المنفي، وتحتمل الشرطية وجوابها قسم مقدر وتقديره فوا الله ما كان حجتهم، كما يقدر في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾^(٣) تقديره والله إن أطعتموهم، والعامل فيها إن كانت ظرفية (تتلى) وإن كانت شرطية قيل: جوابها، وقيل شرطها لقربه، وضعف بأنه مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، ويؤدي إلى أن تكون عاملة معمولة، وقواه المصنف^(٤)، وقيل: هي غير مضافة إليه.

قوله: (وقد تكون للمفاجأة)، يعني (إذا) الظرفية في قولك (خرجت فإذا السبع) وعاملها ما دل عليه من معنى (فجأت) كأنك قلت: (فجأت زماناً السبع واقف).

قوله: (فيلزم المتبدأ بعدها) يعني إذا كانت للمفاجأة، والخبر محذوف على كلام المصنف^(٥)، والزخشي^(٦)، لأنها ظرف زمان، وهولا يخبر عن

(١) الشورى ٣٩/٤٢.

(٢) الجاثية ٢٥/٤٥ وتملأها: ﴿وَإِذَا تَلَّيْنَا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتَّبَعْنَا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

(٣) الأنعام ١٢١/٦، وتملأها: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

(٤) ينظر شرح المصنف ٨١، وينظر في العمل في (إذا وإذ) شرح الرضي ١١٠/٢ وما بعدها.

(٥) ينظر شرح المصنف ٨١.

(٦) ينظر المفصل ١٧٠، وشرح المفصل ٩٧/٤ وما بعدها.

الجثث، وعلى كلام سيبويه^(١) وبعض النحاة أنها في نحو (خرجت فإذا السبع) الخبر لأنها عندهم ظرف مكان^(٢) ولوقل الشيخ: (يختار المبتدأ بعدها) كما ذكره فيما أضمر عامله

كان أولى، لأنه لا يجب وقوع المبتدأ بعدها، حكاه الأخفش^(٣).

قوله: (وإذ لما مضى) يعني للزمن الماضي، وإنما بنيت لافتقارها إلى الجملة، أولاً لأنها على حرفين فأشبهت الحرف، وأجاز بعضهم وقوعها للمستقبل نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾^(٤). ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٥) وقوله:

[٤٨٠] جزاه رب العللين إذ جرى

جنت عدن في العلال^(٦)

ولا تخرج عن ظرف الزمان، وأجاز الأخفش والزجاج^(٧) أن تكون

(١) ينظر الكتاب ٣٣٢/٤.

(٢) ومن ذهب إلى ذلك المبرد والسيرافي ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٥/٢ وقد رد عليهما ابن مالك في نفس الصفحة والتي تليها.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٥٠/٢، والهمع ١٨٢/٣.

(٤) المائة ١١٦/٥.

(٥) غافر ٧٠/٤٠ - ٧١، وتعلمها: ﴿الذين كذبوا بالكتب بما أرسلنا به رسولنا فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون﴾.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في البحر المحيط ٣٤٤/١. ويروى فيه:

يجزيه رب العرش عني إذ جرى

والشاهد فيه قوله: (إذ جرى) إذ وقعت (إذ) للمستقبل كما ذكر الشارح.

(٧) ينظر رأي الأخفش والزجاج في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٩/٢ وإلى ذلك ذهب ابن مالك في

شرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٥/٢.

مفعولة نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾^(١)، ﴿وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ﴾^(٢).
ومجروراً بإضافة (بعد) فقط نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ﴾^(٣). ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ
مُهْتَدُونَ﴾^(٤). وحرف للتعليل ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(٥) وقوله:

[٤٨١] فَاصْبِحُوا قَدْ آعَدَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ^(٦)

وزائدة^(٧) نحو: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾^(٨)

[٤٨٢] فَيَيْنَمَا الْعَسْرُ إِذْ جَلَّتْ مَيْسِيرٌ^(٩)

(١) الأنفل ٢٦٨، وتعلمها: مستضعفون في الأرض يخافون أن يتخطفكم الناس فأواكم وأيدكم
بنصره ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون.

(٢) الأحقاف ٢٧٤٦، وتعلمها: ... بالأحقاف وقد خلت النذر من بين يديه ومن خلفه ألا تعبدوا إلى الله
إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم.

(٣) الأعراف ٨٩٧، وتعلمها: ﴿قد افترينا على الله كذباً إن عدنا في ملتكم بعد إذ نجانا الله منها...﴾.

(٤) آل عمران ٨٠/٣، وتعلمها: ﴿أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون) وليس مهتدون.

(٥) الزخرف ٣٩/٤٣، وتعلمها: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون)، وينظر الجنى
١٨٨.

(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١٨٥/٨، وينظر الكتاب ٦٠/٨، وشرح أبيات سيبويه ١٦٢/٨،
والمقتضب ١٩١/٤، والجنى الداني ١٨٩ - ٣٢٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٨/٢ والمغني ١١٤،
وشرح شواهد المغني ٣٢٧/٨، وأوضح المسالك ٢٨٠/٨، وجمع الهوامع ٣٣٢/٣، وخزانة الأدب ١٣٣/٤ -
١٣٨.

والشاهد فيه قوله: (إذ هم قريش) حيث جله معنى إذ هنا للتعليل، والتقدير: لأنهم قريش.

(٧) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن السيرافي حكى أن بعضهم يجعلها زائدة، ينظر شرح التسهيل
٨٢٩/٢.

(٨) البقرة ٣٢/٢، وتعلمها: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ
الْكَافِرِينَ﴾.

(٩) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

فاسْتَقْدَرَ اللَّهُ خَيْرًا وَأَرْضَيْنِ بِهِ

وهو لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد كما في شرح شواهد المغني ٢٤٤/٨، وينظر الكتاب ٥٢٨/٣، ومجالس

قوله: (وتقع بعدها الجملتان) يعني الاسمية والفعلية^(١) نحو: (إذ زيد قائم) و(زيد يقوم)، لأنها لما كانت بمعنى الزمان من غير شرط، صلحت للجملتين جميعاً، إلا أنهم استقبحوا اسمية الصدر فعلية العجز، نحو: (إذ زيد قام) لأنهم وإن أرادوا الاسمية فقولهم: (إذ زيد قائم) يغني عنها، وإن أرادوا الفعلية، ف(إذ قام زيد) يغني عنها ولا يلزم ذلك في (إذا زيد يقوم)، فإن (زيد) مرتفع بفعل مقدر على الأصح وهو مفسره، وليس (زيد) بمبتدأ، كما في (إذا زيد قام)، وعلى كلام الكوفيين^(٢) والأخفش (يقوم)، قصد به الحال على سبيل الحكاية، وضعف بأنه لم تثبت إلا حكاية الحال الماضية نحو: ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾^(٣).

وقد تقع (إذ) و(إذا) الفجائيتان في جواب (بينما) و(بيناً) إلا أن الأغلب أن تقع (إذ) في جواب (بينما) و(إذا) في جواب (بيناً)، قال: [٤٨٣] بينما النلس على أرجائها إذ هووا في هوة فيها فغلروا^(٤)

تعلب ٣٦٥/٨، وسر صناعة الإعراب ٢٥٥/٨، ومعني اللبيب ١١٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٨/٢، وشرح شذور الذهب ١٥٨، واللسان ملة (قندر) ٣٥٤٦/٥، وهمع الموامع ٢٠٢/٣، وخزانة الأدب ٦٠٧. والمشهور دارت بكل جلرت. والشاهد فيه قوله: (فيما العسر إذ جلعت) حيث جلعت إذ حرفاً دالاً على المفاجأة على رأي سيبويه أو زائدة كما ذكر الشلح.

(١) ينظر شرح المصنف ٨١ وشرح الرضي ١١٥/٢.

(٢) ينظر رأي الكوفيين والأخفش في شرح المفصل ٩٧/٤.

(٣) الحج ٦٢/٢٢، وتلها: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة إن الله لطيف خبير﴾.

(٤) البيت من الوافر، وهو للأفوه الأودي كما في شرح أبيات المغني للبيدائي ٢٥٧/٧، وتذكرة النحة ٥٣٢، ويرى فيها: عليائها بكل أرجائها.

والشاهد فيه قوله: (بينما النلس إذ هووا) حيث وقعت (إذ) في جواب (بينما).

[٤٨٤]..... فيينا العسر إذ جعلت ميلسير^(٥)

وقال الحرقة:

[٤٨٥] فيينا نسوس الناس والأمر أمرنا

إذا نحن فيهم سوقة نتنصف^(٢)

وقد يختلف نحو: [٩٢] (بينا رسول (جالس إذ رأيناه ضحك) ^(٢) إلا أنه

يجب بعد (إذ) الجملة الفعلية، وبعد (إذا) الجملة الاسمية.

وأصل (بينَ) أن تكون مصدراً بمعنى الفراق، وهي تستعمل في ظرف

الزمان والمكان، تقول: (جلست بينكما) تقديره مكان فراقكما، وفعلت

بين دخولك وخروجك، أي زمان دخولك وخروجك، فحذف المضاف،

وأقيم المضاف إليه مقامه.

وهي مضافة إلى مفرد، وأما إذا كتب ب(ما) أو(الألف) كانت مضافة

إلى الجملة التي بعدها، لأنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا (حيث)

وبعضهم جعلها ظرف مكاناً حملاً على (حيث)، لأنه لا يضاف إلى الجملة

التي بعدها رفع على الابتداء والخبر، وقد أجاز حذف الخبر بعد الألف

نحو قول الهذلي:

(٥) سبق تخريج البيت في الصفحة السابقة.

(٢) البيت من الطويل، وهو حرقة بنت النعمان كما في الجني اللداني ٢٧٦، وشرح التسهيل السفر الثاني

٨٣٧/٢، وشرح ديوان الجماسة للمرزوقي ١٢٠٣، وشرح الرضي ١١٣/٢، ومعني اللبيب ٤١٠، وشرح

شواهد المعني ٧٣٣، واللسان ملة (نصف) ٤٤٤/٦، وخزانة الأدب ٥٩٧ - ٦٠، ويروى: ليس ننصف.

بل ننصف.

والشاهد فيه قوله: (فيينا نسوس الناس) حيث أضاف (بينا) إلى الجملة الفعلية.

(٢) رواه بهذا المعنى أبو داود في باب الديت والدارمي ٢٥٣.

[٤٨٦] بينا تعنقه الكمة وروغِه بيوماً أتيح له جريءٌ سلفع^(١)

وروي بجر تعنقه ورفعهما فلجر على الإضافة تقديره: بين أوقات تعنقه؛ حذف المضاف فأقيم المضاف إليه مقامه، والرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف، أي تعنقه حاصل، و(ما) في (بينما)، والألف في (بيننا) قيل: عوض عن الإضافة، وقيل (ما) كافة، والألف إشباع، وهما مبنيان لافتقارهما إلى الإضافة، وإضافتهما إلى الجمل ك(لا) إضافة، وخصا بالفتح حملاً على حركة إعرابهما. قال نجم الدين: ^(٢) وكل ما قلنا في (بينما) يطرد في (كلما) من مجيء (ما) الكافة عن طلب مضاف إليه مفرد، ومن تقدير زمان مضاف إلى الجملة، ومن بناء، ومن معنى الشرط، ومن دخولهما على الماضي والمستقبل، قال: وقد قيل في (كلما) إنه معرب و(ما) مصدرية، والزمان المضاف إلى (ما) مقدر، فيجوز إدعاء مثله في (بينما) ^(٣) وقد اختلف في عامل (بينما) و(إذ) و(إذا) الفجائيتين، إذا دخلا في جوابها، فالأصمعي ^(٤) أنكر دخولهما في جوابها لتعذر العامل، إذ لا يجوز أن يكون (إذ) لأنها مضافة فلا تعمل فيها، ولا في (بيننا) و(بينما) لأن من حق العامل التقدم

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي كما في أشعار الهذليين ٣٧/٨، وشرح المفصل ٩٩/٤، والخصائص ١٢٢/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٩/٢، وشرح الرضي ١١٥/٢، ومغني اللبيب ٤٨٥، وشرح شواهد المغني ٢٣٣/٨، وسر صناعة الإعراب ٢٥٨/٢، ولسان العرب ملة (بين) ٤٥٥/٨، وجمع الموامع ٢٠٣/٣، وخزانة الأدب ٢٥٨/٥، ٧٧/٧ - ٧٣ - ٧٤. ويروي: تعانقه بدل تعنقه، ويرويه ابن مالك: كمي بدل جريء.

والشاهد فيه قوله: (بيننا تعانقه) أو (تعنقه) حيث أضف (بيننا) إلى المصدر (الاسم) وهذا جائز بخلاف إضافة بيننا وقد وجه الشرح الوجه...

(٢) ينظر شرح الرضي ١١٤/٢.

(٣) ينظر نفس المصدر.

(٤) ينظر شرح المفصل ٩٧/٤ - ٩٩ حيث رأي الأصمعي، وكذلك شرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٩/٢.

لفظاً ورتبة، وأجاز ذلك الجمهور، واختلفوا في العامل، فعلى كلام الجوهري وابن قتيبة: أن (إذ) و(إذا) زائدتان^(١)، كما قالوا: ﴿وَإِذْ وَاَعْدْنَا﴾^(٢) ولا عامل لهما، وما بعدهما عامل في (بينما) و(بينما) إذا كانا ظرفيتين، فإن كانا ظرفي مكان، أعني (بينما) و(إذ) و(إذا) وأحدهما ظرف مكان، و(بينما) ظرف زمان، كان العامل في (إذ) جالس، وفي (بينما) ما بعد (إذ) لأنها في معنى الشرط، والعامل الجواب على المختار^(٣)، ولا مانع من عمله فيها، لأن (إذ) إذا كانت ظرف مكان لم تضاف إلى ما بعدها، ولا يصح أن يكون ملهما واحداً، إذا كانا ظرفي مكان، لأن الفعل لا يعمل في ظرفي مكان، وأما إذا كانت (بينما) ظرف زمان جاز أن يعمل فيهما معاً ما بعد (إذ)، وإن كانا ظرفي زمان معاً، و(إذ) ظرف زمان ف(بينما) للمكان، فلا يصح أن يعمل ما بعد (إذ) فيهما، ولا في أحدهما لأنه مضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ورتبته التأخر، فيكون حينئذ العامل في (إذ) ما قبلها، والعامل في (بينما) محذوف مقدر الواقع بعد (إذ) تقديره: «بينما رسول الله جالس إذ رأيته ضحك»، ويجوز أن يكون هذا المقدر وهو العامل في (إذ) و(بينما)، وقال بعضهم: العامل فيهما ما بعد (إذ) وليس بمضافة إليه^(٤) ك(متى)، وقال بعضهم: إن (إذ) و(إذا) نقلا عن الظرفية إلى الاسمية، وهما في محل الرفع بالابتداء و(بين) خبر عنها متعلق باستقر والتقدير: زمن روية رسول الله ضاحكاً مستقر بين أوقات ضحكه، وضعف بأنهما من الظروف

(١) ينظر رأيهما في شرح الرضي ١١٤/٢.

(٢) البقرة ٥٧/٢، وتلمهها ﴿وَإِذْ وَاَعْدْنَا موسى أربعين ليلة ثم اتخذتم العجل من بعده وأتمم ظلالون﴾.

قل أبو عبيدة هي زائدة وكذلك الرضي قل هي زائدة وقيل مفعولة لـ (اذكر).

(٣) ينظر شرح المفصل ٩٩/٤، وشرح الرضي ١١٤/٢ - ١١٥.

(٤) ينظر شرح الرضي ١١٥/٢.

اللازمة للظرفية، والكلام في الأبيات المتقدمة مثل الحديث، وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ﴾^(١) [ظ ٩٢] سواء، قل نجم الدين:^(٢) ويجوز أن تكون (إذ) بدلاً من (بينما) غير مضافة إلى الجملة فيعمل ما بعد (إذ) في (بينما).

قوله: (ومنها أين وأنى)^(٣) يعني من الظروف المبينة لتضمنها حرف الاستفهام والشرط.

قوله: (للمكان) يريد أنهما ظرفا مكان إلا أن (أين) خاصة للمكان و(أنى) عامة للجهة.

قوله: (استفهاماً وشرطاً) يعني لا يخرجان عن الظرفية في الاستفهام والشرط جميعاً نحو: (أين بيتك) و(أين جهتك) و﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٤) وقوله:

[٤٨٧] أَنَى تَأْتِيهَا تَلْتَيْسُ بِهَا^(٥)

(١) الروم ٤٨٣٠ وتعلمها ﴿الله الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً فيسقطه في السماء كيف يشاء ويجعله كسفاً فترى الودق يخرج من خلاله فإذا أصاب...﴾.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٥٢، إذ يتقل ذلك بالمعنى وليس بالنص.

(٣) قل الرضي في شرحه ١١٧٢: و(أنى) لها ثلاثة معان استفهامية كانت أو شرطية أحدهما (أين) إلا أن (أنى) مع مَنْ في الاستعمال إما ظاهرة أو مقدره.. وإنما جاز إضمار (من) لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تصرف أو يقل تصرفها والمعنى الثالث الشرطية. وقال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٠/٢: فأنى لتعميم الأحوال وليست ظرفاً لأنه لا زمان ولا مكان ولكنها تشبه الظرف لأنها بمعنى: (على أي حل).

(٤) النسب ٧٧٤، وتعلمها ﴿ولو كنتم في بروج مشيلة﴾.

(٥) قطعة من صدر بيت الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٢٠، وينظر الكتاب ٥٨٣، وشرح أبيات سيويه ٤٣٢، والمقتضب ٤٨٢، وشرح المفصل ١١٠/٤، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٠٢٧/٢.

وقد تستعمل (أنى) للزمان والحال مثل (كيف) و(متى) وبمعنى (من أين؟) قال تعالى: ﴿فَاتُوا حَزَنَكُمْ أُنَىٰ سُنَّتُمْ﴾^(١). أي من أي جهة لأن المأتي واحد.

قوله: (ومتى للزمان فيهما)^(٢) أي في الاستفهام والشرط نحو(متى القيام؟) و(متى تقم أقم) قال:

[٤٨٨] متى تأتته تعشولى ضوء نلره^(٣)

وبنيت لتضمن الاستفهام والشرط.

قوله: (وأيان للزمان استفهاماً) ولا يكون إلا في الأمور العظيمة^(٤) نحو ﴿إِيَّانَ يَبْعَثُونَ﴾^(٥) ﴿إِيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٦) ولم يذكر أكثر النحاة فيها الشرطية،

وشرح الرضي ١١٦٢، وشرح قطر الندى ٩٠، واللسان ملحة (فجر) ٢٣٥٧/٥، وخزانة الأدب ٩١٧ - ٩٣، ٤٥/١٠. وتام البيت:

فأصبحت أنى تأتها تلتبس كلا مركبها تحت رجليك شاجر

ويورى في شرح المفصل تشجر بلك تلتبس....

والشاهد فيه قوله: (أنى تلتبس) حيث استعمل أنى للمجازة والشرط وهو استعمل أين مع ما. قل الأصمعي: لم أسمع أحداً يجازي بـ (أنى).

(١) البقرة ٢٣٣/٦.

(٢) قل الرضي في شرحه ١١٦٢: (وربما جرت هذيل بمنى على أنها بمعنى من أو بمعنى فى....).

(٣) صدر بيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٥١ وينظر لكتاب ٨٦٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢،

وشرح أبيات سيويه ٦٥/٢، والمقتضب ٦٥/٢، وشرح المفصل ٦٧٢، والبحر المحيط ٦٨، وشرح ابن عقيل

٣٦٥/٢، واللسان ملحة (عشا) ٢٩٦٠/٤، وخزانة الأدب ٢١٠/٥. وعجزة:

تجد خير نار عندها خير موقد

والشاهد فيه قوله: (ما تأتته تجد) حيث جزم بـ (متى) فعلى تأته وتجد حيث جاءت متى شرطية.

(٤) وهذا ما ذكر الرضي فى ١١٦٢، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٢/٢.

(٥) التحل ٢٧٨٦، وتملها ﴿أموات غير أحيه وما يشعرون أياك يعثون﴾.

(٦) الذاريات ١٢/٥١ وتملها ﴿يسألون أياك يوم الدين﴾.

وأجازها بعضهم قياساً، وعليه:

[٤٨٩] أياك تؤمنك تلمن غيرنا وإذا

لم يأتك الأيمن منالم تزل فزعا^(١)

وبناؤها لتضمنها الاستفهام والشرط على من أجازها، وفي همزتها الكسر والفتح ونونها مفتوحة، وبعضهم حكى جوازاً كسرهما، وهي بسيطة، وبعضهم جعلها مركبة، قيل من (أي) و(أوان) وقيل من (أي) و(آن) بمعنى زمان^(٢). وقال ابن جني^(٣) من (أي) لا من (أين) لأن (أين) للمكان وزيدٌ فيها ألف ونون، فلوسميت بها لم تصرفها وقيل بل من (أين) وضعفت الياء وزيدت ألف، فإذا سُمِّيَ بها صُرِّفَتْ^(٤).

قوله: (وكيف للحال) يعني أنها سؤال عن الحال، وإنما عدت من الظروف، لأن الحال يشبه الظرف، وبعضهم جعلها ظرفاً، وروي عن سيبويه^(٥)، وضعف بأنك تقول: (كيف زيدٌ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟) ولو كانت ظرفاً لقلت: (أفي الدار أم في السوق) كما تقول في (أين زيدٌ؟).

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٢/١، وشرح الرضي ١١٦/٢، والبحر المحيط ٤١٧/٤، وشرح شنور الذهب ٣٥٠، وشرح ابن عقيل ٣٦٦/٢، وشرح الأشموني ٥٧٩/٣، والمقاصد النحوية ٤٢٣/٤، ويروي لم تترك الأيمن بل لم يأتك الأيمن، وحذراً بل فزعا. والشاهد فيه قوله: (أياك تؤمنك تلمن) حيث جزم بلسم الشرط أياك فعلين مضارعين وهما تؤمنك تلمن.

(٢) ينظر شرح الرضي ١١٦/٢.

(٣) ينظر البيان شرح اللمع ٦٧٧/٢، وشرح الرضي ١١٦/٢.

(٤) قل في الكتاب ٣٦٧/٣: (وكذلك أين وكيف ومتى عندنا لأنها ظروف) وينظر الكتاب ٣٣٣/٤، وشرح المفصل ١٠٩/٤.

(٥) ينظر الكتاب ٣٦٧/٣، وشرح الرضي ١١٧/٢.

قوله: (استفهماً) يعني أنها تكون للاستفهام فقط نحو (كيف زيد؟) ولا تكن شرطاً دخلت عليه (ما) أو (لا) خلافاً للكوفيين^(١)، لأن المجازاة تفيد العموم، ولا يصح في كيف، لأنها للحال، وفي الأحوال ما لا يدخل تحت المقدور، كالسواد والبياض بخلاف سائرهما. فإنه وإن أفادت العموم فهي ترجع إلى الأفعال والتروك الداخلة تحت القدرة، ولا يدخل عليها حرف جر، وحكى قطرب:^(٢) (انظروا إلى كيف يصنع زيد؟) وغيره: (على كيف تبيع الأحمرين اللحم والخمر)^(٣).

وقد جاءت للتعجب، نحو: (كيف حالك إذا هي الوطيس!!) (أمن تفر من القتال!!) وبنيت لتضمنها الاستفهام.

قوله: **[ومنها]**^(٤) مذ ومنذ) يعني أنهما ظرفا زمان^(٥) وفيهما لغات: ضم ميمهما، ولغة سلمي كسرهما، وضم ذال (منذ) وسكون ذال (مذ) إلا أن يلاقيها ساكن فإنها تضم ك(قبل) وبعضهم يكسر ذالهما لملاقة الساكن.

وهما بسيطتان عند البصريين^(٦) و(مذ) عند أكثرهم محذوفة من (منذ) وقيل: مستقلة بنفسها^(٧)، وعند الفراء: أنهما مركبتان من (من) و(ذو) الطائية^(٨)، وردَّ بأن (ذو) مختصة بلغة طيء، وعند الكسائي^(٩) من (من) (مِن)

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢١/٢، والإنصاف ٦٤٣/٢ وما بعدها، واللسان ملة (كيف) ٣٩٦٧/٥، وشرح المفصل ١١٠/٤.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤.

(٣) ينظر شرح المفصل ١١٠/٤، وشرح الرضي ١١٧/٢ حيث التفصيل في هذه الأمثلة.

(٤) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح المفصل ٩٣/٤، وشرح الرضي ١١٧/٢.

(٦) ينظر الإنصاف في مسألة إعراب الاسم الواقع بعد (مذ) و (منذ) ٣٩١/١، وشرح الرضي ١١٧/٢.

(٧) ينظر شرح الرضي ١١٧/٢.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤، وشرح الرضي ١١٧/٢، وجمع الهوامع ٢٢١/٣.

(٩) ينظر شرح الرضي ١١٧/٢، وقد نسب هذا الرأي إلى بعض الكوفيين، وجمع ٢٢١/٣.

و(إذا) وردَّ بأن (من) لا تدخل على (إذا). واختلف في علة بنائهما، فقيل: حملاً لهما على الحرفيتين، وقيل: لأن (مذ) على حرفين، وحملت (منذ) عليها، وقيل: لأن أصلها التركيب من مبني، واختلف في عملهما^(١)، حكى أن الحجازيين يجرون بهما مطلقاً، والتميميين يرفعون بهما مطلقاً^(٢)، وجمهور العرب إن استعملوا (مذ) و(منذ) الحجازيتين جروا بهما مطلقاً في الحاضر، واختلفوا في الجر بهما في الماضي، ولا يستعملان في المستقبل لا تقول: (لن أراه ولا سوف أراه منذ يوم الجمعة) [و٩٣] وهما على كلام الجمهور أسمان، إن رفع بهما مطلقاً، وحرفان إن جُرَّ بهما، وقيل: هما أسمان على كل حال، والجر بهما على الإضافة.

قوله: (بمعنى أول المدة) يعني أن (مذ) و(منذ) الاسميتين لهما معنيان أحدهما: بمعنى أول المدة، وهو ما صلح جواباً لـ (متى) وشرطه أن يليهما^(٣) المفرد المعرفة.

قوله: (فيليهما^(٤) المفرد المعرفة) مثبتاً كان الفعل الذي قبلهما أو منفيماً، (صحبتُه منذ يوم الجمعة)، و(ما رأيتُه منذ يوم الجمعة)، ومراده بالمفرد غير المثني والمجموع^(٥)، وإنما اشترط ذلك لأنه للتحديد، والمفرد فيه كاف، ولوجئت به مثني أو مجموعاً لم يكن الأول إلا لأحدهما، وإنما كان معرفة

(١) ينظر شرح الرضي ١٧٢، وقل: (وقل الأخفش (منذ) لغة أهل الحجاز، وأما (مذ) فلغة تميم وغيرهم ويشاركهم فيه أهل الحجاز).

(٢) ينظر الرضي ١٧٢، وهذه العبارة منقولة عنه دون عزو له.

(٣) في الأصل (يليهما) ولا تستقيم.

(٤) في الكافية المحققة (فيليهما) بدل فيليهما.

(٥) ينظر شرح المصنف ٨١.

لأن النكرة مجهولة ولا يُحدَّ بمجهول، واليوم الذي يذكر فيه الانتفاء، قال الأخفش^(١) لا تنتفي الرؤية عنه إلا في بعضه، لأنها لو انتفت في كله لم يكن ذلك اليوم أول ابتداء انتفاء الرؤية، وأجاز المبرد^(٢) الانتفاء في كله وفي بعضه.

قوله: (وبمعنى جميع المدة)^(٣) وذلك ما صلح جواباً ل(كم)، قوله: (فيليهما) أي (مد) و(مند).

قوله: (المقصود بالعدد) مثبتاً كان أو منقياً نحو: (رأيت مذ يومان) و(ما رأيت مذ يومان)، يوماً أردت أو يومين أو شهراً أو سنةً أو ساعةً أو غير ذلك، والمراد أن جميع انتفاء الرؤية هذه المدة المذكورة المتصلة بزمان المتكلم من أولها إلى آخرها، وقد روى الأخفش للعرب في ثلاثة مذاهب^(٤) أحدها: أنك إذا قلت (ما رأيت مذ يومان) لم يعتبر باليوم الذي انتفت الرؤية فيه، ولا باليوم الذي وجدت فيه، فتقول إذا رأيت يوم الجمعة، فقد رأيت يوم الجمعة فتقول، (ما رأيت مذ يومان) يعني السبت والأحد.

الثاني: الاعتبار بهما معاً، الثالث: الاعتبار باليوم الذي انتفت فيه الرؤية دون اليوم الذي وجدت عنه، وأجاز الأخفش^(٥) الاعتبار بالآخر

(١) ينظر الجنى الداني ٥٠١ - ٥٠٢.

(٢) ينظر المقتضب ٣٠٣ - ٣١، والجنى الداني ٥٠٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ١٢٠/٢: (وأما جميع مدة الفعل الذي قبلهما مثبتاً كان الفعل أو منقياً فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفرداً أولاً معرفة أولاً نحو: مذ يومٌ ومند يومان، ومند اليوم، ومند اليومان، وأنه يجب أن يليه مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم).

(٤) ينظر هذه المذاهب في شرح الرضي ١٢١/٢ - ١٢٢، والجنى الداني ٥٠٠ وما بعدها.

(٥) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ١٢٢/٢.

دون الأول.

قوله: (وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن) يعني بعد (مذ) و(منذ) نحو:
(ما رأيتَه مذ خَلَقَ اللهُ له) و(مذ خَلَقَهُ اللهُ)، قال:

[٤٩٠] ما زال مذ عقلت يده إزاره^(١)

(ومذ أن الله خلقه) و(مذ أن خلقه الله).

قوله: (فيقدر زمان مضاف)^(٢) يعني أن (مذ) و(منذ) مختصان بظرف الزمان، كما أن (أين) مختصة بظرف المكان، واختلف فيما ليس بزمان ومكان، كالمصدر والفعل، و(أن) و(أن) والجملة الاسمية عند من يجيز دخول (مذ) عليها نحو قوله:

[٤٩١] مذ أنا يلقم^(٣)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزة:

ودنا فأدرك خمسة الأشبار

وهو للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/٨، وينظر المقتضب ١٧٧/٢، والجنى الداني ٥٠٤، وشرح المفصل ١٢٧/٢، ٣٣٦، وشرح التسهيل السفر الأول ١٤٠/٢، والمغني ٦٣٦، وشرح شواهد المغني ٧٥٥/٢، وأوضح المسالك ٦١٣، واللسان ملة خمس ١٢٦/٢، والجمل للزجاجي ١٢٩، وجمع الهوامع ٣٢٣/٢، وخزانة الأدب ٢١٢/٨، والمقصد النحوية ٣٢٧/٣.

والشاهد فيه قوله: (مذ عقلت) حيث دخلت (مذ) على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها.
(٢) ينظر شرح المنصف ٨٢، وقل الرضي في شرحه ١٢٢/٢: (ولو يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو: مذ زيد مسافر).

(٣) قطعة من عجز بيت من الطويل، وتمام البيت:

وما زلت محمولاً عليّ ضغينةً ومضطّلع الأضغان مذ أنا يافع

وهو للكميّ بن معروف أو لرجل من سلول، ينظر الكتاب ٤٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٧، والجنى

فالجُمهور قالوا: لا بد من تقدير زمان مضاف، لأنهما لازمتان لظروف الزمان فتقول: (مذ زمن خَلَقَ اللهُ له) و(مذ زمن خلقه اللهُ) و(مذ زمن أن اللهُ خلقه)^(١)، والزمان يقدر قبل المصدر والجملة التي في معناه كثيراً، نحو: (جئت قدوم الحاج) وقال بعضهم لا يقدر زمان، وأجاز دخولهما على غير الزمان إذا لم يكن مكاناً، نص على ذلك الفارسي، وهو ظاهر في قول سيبويه^(٢).

قوله: (وهو مبتدأ ما بعده خبره)^(٣) يعني (مذ) و(منذ) لا الزمن المضاف وكان الأحسن أن يقول: و(هما)^(٤) في إعرابهما أقوال: ^(٥) الأول: للفارسي^(٦) وابن السراج^(٧) والمصنف^(٨) وأكثر البصريين^(٩) أنهما مبتدآن، وما بعدهما الخبر، وجاز الابتداء بهما لكونهما في تأويل الإضافة

الداني ٥٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨٤٠/٢، ومغني اللبيب ٤٤٢، وأوضح المسالك ٦٦٣. والشاهد فيه قوله: (مذ أنا يقع) حيث دخلت (مذ) على الجملة الاسمية.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨٣٩/٢ ثم قل: (والصحيح عندي أنهما مضافان إلى جملة حذف صدره، والتقدير: مذ كان يوم الجمعة، ومنذ كان يومان، وهو قول المحققين من الكوفيين، وإنما اخترته لأن فيه إجراء (مذ) و (منذ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادعى التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف، وفيه أيضاً تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر...).

(٢) ينظر الكتب ١١٧/٣.

(٣) في الكافية المحققة العبارة مختلفة بعض الشيء (وهو مبتدأ وخبره بعله خلافاً للزجاج).

(٤) أي الأحسن أن يقول ابن الحاجب: (وهما مبتدأ وخبره...) هذا ما يريده الشارح والله أعلم.

(٥) ينظر الجنى الداني ٥٠١ - ٥٠٢.

(٦) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٥٥/٢.

(٧) ينظر الأصول في النحو ١٣٧/٢، وجمع الهوامع ٢٣٣/٣.

(٨) ينظر شرح المنصف ٨٢.

(٩) ينظر رأي البصريين في الإنصاف ٣٨٢/١ وما بعده، ومغني اللبيب ٤٤٢، والجنى الداني ٥٠٢.

بمعنى أول المدة أوجميعها، وقال الزجاج^(١) والزجاجي^(٢): إن ما بعدهما هو المبتدأ وهما الخبر وتخصص بتقديم الخبر عليه كما تقول: (بيني وبين رؤيته يومان) ولا تكونان مبتدأين لأنهما يخرجان عن الظرفية ويكونان من الأسماء الملازمة للرفع على الابتداء، وضعف المصنف (كلامهما)^(٣)، وقال الكسائي^(٤) [ظ ٩٣] العامل في (يومان) فعلٌ مقدر تقديره (مضى يومان) وقال بعض الكوفية إنهما خبر مبتدأ محذوف تقديره: (مُدَّهما يومان).

قوله: (ومنها لَدَى وَلَدُنْ) أي من الظروف المبنية المكانية (لدى) و(لدى)، وإنما بنيت^(٥) لأن من لغاتها ما هو على حرفين، فحمل الباقي عليها، وفي (لَدُنْ) لغات ست عدّها الشيخ^(٦) (لَدُنْ) بفتح اللام والبدال، و(لَدُنْ) بفتح اللام وضم الدال، والنون فيهما ساكنة، و(لَدُنْ) بضم اللام وفتحها وسكون الدال وكسر النون، و(لَدُ) بضم اللام وفتحها

(١) ينظر رأي الزجاج في شرح المنصف ٨٢ ومغني اللبيب ٤٤٢، والهمع ٢٢٤/٣.

(٢) ينظر رأي الزجاجي في الجمل ١٤٠، ومغني اللبيب ٤٤.

(٣) في الأصل كلامه ولا يستقيم.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٤٤٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٢/٨ وما بعده والهمع ٢٢٤/٣.

(٥) قل الرضي في شرحه ١٣٣/٢: (وأما لدى وهو بمعنى (عند) فلا دليل على بنائه، ومعنى عند القرب حسا أو معنى نحو: (عندي أنك غني)).

وقل ابن يعيش في شرحه على المفصل ١٠٠/٤: (اعلم أن لدى ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى عند وهو مبني على السكون والذي أوجب بنه فرط إبهله بوقوعه على كل جهة من الجهات الست، فليس في ظروف الأمكنة أبهم من (لدى) و (عند) ولذلك لزم الظرفية فلم تتمكن تمكن غيرها من الظروف فجزت مجرى الحرف في إبهله.

(٦) ينظر شرح المنصف ٨٢ وشرح الرضي ١٣٣/٢، وشرح المفصل ١٠٠/٤ - ١٠١.

وسكون الدال وحذف النون^(١) وهي مبنية لازمة للإضافة مطلقاً وقد ورد في (لَدْ) نصب ما بعدها نحو:

..... [٤٩٢] من لدشولاً إلى إتلائها^(٢)

وفي (لذن) نصب (غدوة) نحو:

..... [٤٩٣] لذن غُدوةً حتى أُلانَ بحفها^(٣)

وتُؤول بأن (كان) مقدره فيهما ناقصة، إن كان منصوباً أو تامة إن كان مرفوعاً، وقيل في (لذن) هي الناصبة لغدوة، ونونها مشبهة بنون التنوين ك(ضارب زيداً) أوجعلت نون تنوين ك(رطلٌ زيتاً) وذهب بعض النحاة إلى أن (لذن) معربة، لأنها موافقة ل(عند) في وقوعها خبراً نحو: (زيد لَدُنكَ) كما تقول: (زيد عندك) بخلاف المعنى، فإن (عند) أعم، لأنها تستعمل لما كان في ملكك حضرك أو غاب، و(لدى) لا تستعمل إلا فيما كان في ملكك حاضراً، وروي أيضاً عن بعض العرب إعراب (لذن)

(١) ينظر لغاتها في شرح المصنف ٨٢ وشرح ابن يعيش ١٠٠/٤ - ١٠١، وشرح الرضي ١٣٣/٢، واللسان ملة لذن ٤٠٢٢/٥.

(٢) سبق تخريجه في باب كان وأخواتها.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١٠٠/٤ - ١٠١. وعجزه:

بقية منقوص من الظل قالص

والشاهد فيه قوله: (لذن غدوة) حيث نصب (غدوة) بعد (لذن) وهذا نادر والأكثر جره بالإضافة قل ابن مالك:

وألزموا إضافة (لذن) فجر ونصب غدوة بها عنهم ندر

وعليه قراءة ﴿لينذر بأساً من لدننا﴾^(١) بإشمام الدال الضم وكسر النون.

قوله: (وقط للماضي المنفي)^(٢) يعني ومن الظروف الزمانية المبينة (قط) وهي للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق تقول (ما رأيتُهُ ما قط) كما تقول: (ما أفعله أبداً) إلا أنّ أبداً لا تختص بالمنفي وفيها لغات أربع، قطُّ بفتح القاف وضمها والطاء مضمومة مشددة فيهما، وفتح القاف مع سكون الفاء وضمها مخففة، وإنما بنيت لأن من لغاتها، ما هو على حرفين، وقيل: لتضمنها لام الاستغراق وبنيت على الضم تشبيهاً لها بالغايات، وقيل: حملاً لها على (عَوْضُ)، وقد تأتي بمعنى (حسب): (افعل هذا فقط) أي فحسب وقد يأتي في الإثبات نحو:

[٤٩٤] جاؤوا بمنق هل رأيت الذئب قط^(٣)

(١) الكهف ٢/٨، وتعلمها: ﴿قيماً لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً﴾.

وقرأ أبو بكر عن عاصم (من لدنّه) بإسكان الدال وإشباعها الضم وكسر النون والهله موصولة (بياء) والبعون (لدنّه) بضم الدال وإسكان النون وضم الهله ينظر الحجة لابن رنجلة ٤١٢، والسبعة ٣٨٨، ينظر تفسير القرطبي ٣٩٦٩/٥، وتفسير فتح القدير ٣٦٩٣، والكشف ٥٤٢ - ٥٥، والنشر ٣٦٠/٢، والحجة لابن خالويه ٣٣١.

(٢) قل الرضي في شرحه ١٢٤/٢: (معنى قط الوقت الماضي عموماً)، وقد ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٨٤٥/٢: (إذا قصد عموم وقت الفعل الماضي جيء بعد نفي الفعل بقط أو قط).

(٣) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢، وينظر الإنصاف ١١٥/١، وشرح المفصل ٥٢/٢ - ٥٣ وشرح الرضي ١٢٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٩/٢، ومغني اللبيب ٣٢٥، وأوضح المسالك ٣٦٠/٣، واللسان ملحة (خضر) ١١٨٤/٢، وجمع الهوامع ١٧٤/٥، وخزانة الأدب ١٠٩/٢.

الملق: اللبن المزوج بلله ويكون لونه أغبر كالذئب.

وقيلة:

حتى إذا جن الظلام واختلط

قوله: (وَعَوْضٌ) ^(١) إنما بنيت لتضمنها إلاستغراق ولقطعها عن الإضافة ك(قبل) و(بعد).

قوله: (للمستقبل [المنفي] ^(٢)) يعني أن (عَوْض) ظرف زمان، لا يكون إلا منفيًا مستقبلاً، تقول: (لا أفعله عَوْضٌ) وقد يقل: (لا أفعله عوض العائضين) أي (دهر الداهرين) ^(٣) لأن الأصل أنه اسم معرب من أسماء الدهر قل:

[٤٩٥] ولولا نُبُلُ عَوْضٍ فِي حُطْبِي وَأَوْصَالِي ^(٤)

لكن قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ وَبَنِي ك(قبل) و(بعد) وأكثر ما يستعمل مع القسم ومن باب قوله:

[٤٩٦]بِأَسْحَمِ طَاجِ عَوْضٌ لَا تَنْفَرِقُ ^(٥)

والشاهد فيه قوله: (قط) حيث استعمل قط في الإثبات كأنه قل: جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط؟

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٨٤٥/٢: (وإن قصد عموم الفعل في الاستقبال جيء بعد نفي الفعل بـ (عوض).

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر اللسان ملة (عوض) ٣٦٧/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤ - ١٠٩.

(٤) البيت من الهزج، وهو للفند الزماني كما في ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨٤٥/٢، وشرح الرضي ١٢٤/٢، ولسان العرب ملة حُطْبٍ ٩١٨/٢، والهمع ٢١٢/٣٣، وخزانة الأدب ١١٦٧ - ١١٩، والدرر ١٣٢/٢، ويروى خضتماني، والحُطْبِي: الظهر أو عرق في الظهر، وبعد:

لطاعنتُ صدور الخيل طعنًا ليس بالآلي

والشاهد فيه قوله: (نبل عوض) حيث أضيف (عوض) فأعرب.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصلته:

رضيحي لبيان ثلي أم تحالفنا

وقد جاء في الميثب الماضي قال:

[٤٩٧] ولولا دفاعي عن عفق ومشهلي

هوت بعفق عوض عتقه مغرب^(١)

قوله: (والظرف المضاف إلى الجملة و«إذ») يجوز بناؤه^(٢) على الفتح) يعني ما أضيف من ظروف الزمان العربية إلى الجملة غير هذه المتقدم ذكرها جاز بناؤها بخلاف هذه، فإن بناؤه بخلاف هذه فإن بناءها واجب مثاله: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٣) ﴿يَوْمٌ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ﴾^(٤) و﴿مَنْ عَذَابٌ يُؤْمِنُ بِهِ﴾^(٥) ﴿وَمِنْ خِزْيٍ يُؤْمِنُ بِهِ﴾^(٦) سواء كانت الجملة اسمية

وهو للأعشى في ديوانه ٢٧٥، ينظر الأغاني ١١١/٩، وجمهرة اللغة ٩٠٥، والخصائص ٣٦٥/٨، والإنصاف ٤٠٧/١، وشرح المفصل ١٠٧/٤، ومغني اللبيب ٧٦٩، وشرح شواهد المغني ٣٠٣/١، وشرح الرضي ١٢٥/٢، واللسان مائة عوض ٢٦٧/٤، وهمع الهوامع ٢١٢/٣، والدرر ١٣٣/٣، وخزانة الأدب ١٣٨٧ - ١٤٠.

والشاهد فيه قوله: (عوض لا تفرق) حيث استعمل عوض مع القسم أي أن تكون من متعلقات القسم، وعوض متعلق بفرق أي لا تفرق أبداً.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ١٢٤/٢، وينظر الخزانة ١٢٩/٧.

والشاهد فيه قوله: (عوض) حيث جله عوض المبني للمعنى مع الإثبات لفظاً وهو منفي معنى، فإن هوت ملضي مثبت وهو عمل في عوض لكنه منفي معنى لكونه جواب لولا.

(٢) في الكافية المحققة: (والظروف المضافة بناؤها) بدل (والظرف المضاف بناؤه) قل الرضي في شرحه ١٠٦/٢: (والحق أن (إذ) إذا حذف المضاف إليه منه وأبدل منه التتوين في نحو: (يومئذ) جاز فتحه ومنه قوله تعالى: (فعلتها إذا وأنا من الضالين) أي فعلتها إذ ربيتني إذ لا معنى للجزاء ها هنا).

(٣) المائة ١١٩/٥، وتعلمها: ﴿قل الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم جنات...﴾

(٤) غافر ٥٢/٤٠، وتعلمها: ﴿يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهم اللعنة وله سوء الدار﴾.

(٥) المعارج ١٧٧٠، وتعلمها: ﴿يود المجرم لو يفتلي من عذاب يومئذ ببنيه﴾.

(٦) هود ٦٧/١، وتعلمها: ﴿فلما جله أمرنا نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا ومن خزي يومئذ إن ربك هو القوي العزيز﴾.

أوفعلية معربة أومبئية، ولا فرق بين أن تضاف إلى جملة نحو: (يوم (إذ) قام زيد) أو تكون منونة تنوين عوض نحو: (يومئذ) و(ساعتئذ) و(حينئذ)، والكسرة في (إذ) كسرة بناء، وجعلها الأخصف^(١) كسرة إعراب، فهذه يجوز الإعراب فيها والبناء، وقد فهم من قوله: (يجوز بناؤه على الفتح) جواز الأمرين، واختيار الإعراب، ووجه البناء لشبهه ب(حيث) في افتقارها إلى الجملة، وقيل اكتسبت مما أضيف إليه.

قوله: (و كذلك ((مثل)) و ((غير)) مع ((ما) و ((إن)) و ((أن)) يعني وكذلك يجوز بناء (مثل) و(غير) إذا أضيفا إلى ما فعل مثل: (ما يَفْعَلُ) وغير (ما يفعل) أو إلى (أن) المشددة أو المخففة نحو: (قيامي مثل أنك تقوم ومثل أن تقوم) قال:

[٤٩٨] لم يمنع الشُّرب منها غير أنْ نطقت^(٢)

وكذلك يجوز بناء (آية) لأنه بمعنى علامة، وعلامة مصدر، قال:

[٤٩٩] بآية ما تحبون الطعلم^(٣)

(١) ينظر رأي الأخصف في شرح الرضي ١٠٦٢.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حمامة في غصون ذات أو قال

وهو لأبي قيس الأسلت في ديوانه ٨٥ ينظر الكتاب ٣٢٩٢، وشرح أبيك سيويه ١٨٠/٢، وسر صناعة

الإعراب ٥٠٧/٢، وشرح المفصل ٨٧٣ ومغني اللبيب ٢١١، وشرح شواهد المغني ٤٥٨/١، والإنصاف ٢٨٧/١،

وهمع الهوامع ٣٣٦٣، وخزانة الأدب ٤٠٦٣ - ٤٠٧، واللسان ملحة (وقل) ٤٩٠/١، و أو قل: ثلر.

والشاهد فيه قوله: (غير أن نطقت) حيث أضيفت غير إلى أن فبنيت، وهذا جائز، وكذلك (إلى) إذا

أضيفت إلى أنه ويروى غير بالضم فيرفع على الفاعلية عندها.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدرة:

[٥٠٠] بآية يُقلمون الخيل شعثاً^(٤)

حملها على ظروف الزمان، أنها بمعنى (علامة) والعلامة بمعنى الوقت، وظروف الزمان عبارة عن الأوقات قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ﴾^(١) أي علامات، ومن الظروف المبنيات (أمس) في لغة الحجاز، وبنائها لتضمنها لام التعريف^(٢) وخصت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وأما في لغة بني تميم^(٣)، فإنهم يعربونها إعراب مالا ينصرف

أَلَا مَنْ مَبْلَغُ عَنِّي تَمِيمَا

وهو يزيد بن عمرو بن الصعق كما في الكتب ١١٧٣، وشرح أبيات سيبويه ١٨٦٢، والشعر والشعراء ٦٤٠٢، وجمهرة اللغة ٢٥٠، والكامل للمبرد ١٧١/٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٥٨٧٢، ومغني اللبيب ٥٤٩، وشرح شواهد المغني ٨٣٦٢، وهمع الهوامع ٢٨٧/٤، وخزانة الأدب ٥١٢/١. والشاهد فيه قوله: (بآية ماتحبون) حيث أضف (آية) إلى الجملة الفعلية جوازاً، وزعم ابن جني على حد قول ابن هشام أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو: (وآية مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ).
(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه

كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مَدَامَا

وهو للأعشى كما في اللسان ملحة (سَلَمَ) ٢٠٧٩٣، وينظر الكتب ١١٧٣، وشرح المفصل ١٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٥٨٧/٢، ومغني اللبيب ٥٤٩، وشرح شواهد المغني ٨١٧/٢، وهمع الهوامع ٢٨٧/٤، وخزانة الأدب ٥١٢/١ - ٥١٥. والشاهد فيه قوله: (بآية يُقلمون) حيث أضف (آية) التي بمعنى علامة إلى الفعل وهي تضاف إلى الفعل المتصرف مجرداً أو مقروناً بـ (ما) المصلدية أو النافية.

(١) البقرة ١٨٩٢، وتعلمها: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ، قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ...﴾.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٢٥/٢ وقُلْ: (وذلك أن كل يوم متقدم على يوم فهو أمسه، فكان في الأصل نكرة ثم لما أريد أمس يوم التكلم دخله لا التعريف العهلي كما هو علة كل اسم قصد به إلى واحد ومن بين الجماعة المسمة به).

(٣) وقُلْ الرضي في الصفحة نفسها. وأما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه إعرابه غير مصروف في حل الرفع وبنائها على الكسر كالحجازيين في حالتي النصب والجر وينظر شرح التسهيل السفر الثاني

للعلمية والعدل قال:

[٥٠١] لقد رأيت عجباً مذأمساً^(١)

و(الآن) عبارة عن زمان التكلم، وهو مبني على الفتح للتخفيف، واختلف في علة بنائه، فقال الزجاج: لتضمنه معنى الإشارة إلى هذا الوقت^(٢)، وقال الفارسي: ^(٣) لتضمنه لام التعريف ك(أمس) واللتان لا تصلحان للتعريف للزومهما له، وقال المبرد^(٤) والسيرافي^(٥) وابن السراج^(٦) بني لشبهه بالحرف في لزومه موقِعاً واحداً وهو اللام بخلاف الأسماء المعربة، فإنها تكون نكرة ثم تعرف ثم تنكر، وقال الفراء^(٧) إنه منقول من (آن) الشيء إذا حان فبني لأنه في الأصل فعل ماضٍ، وبعضهم

٨٤٧/٢ وشرح المفصل ١٠٦/٤، وينظر الكتاب ٢٨٣/٣.

(١) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٨٥/٣، وشرح المفصل ١٠٦/٤ - ١٠٧، ونوادير أبي زيد ٥٧، وجمهرة اللغة ٨٤١ - ٨٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٨٤٩/٢، وشرح شنور الذهب ١٣٣، وشرح قطر الندوي ١٦، وأوضح المسالك ١٣٣/٤، وشرح الأشموني ٥٣٧/٢، وجمع الهوامع ١٨٩/٣، وخزانة الأدب ١٦٧/٧ - ١٦٨، وشرح الرضي ١٢٥/٢. وعجزه:

عجائزاً مثل السعالي خمساً

والشاهد فيه قوله: (مذأمساً) حيث جعلت كلمة أمس غير منصرفة فجرت بالفتحة والألف للإطلاق.

- (٢) ينظر رأي الزجاج في شرح الرضي ١٣٦/٢، وشرح المفصل ١٠٣/٤.
- (٣) ينظر رأي الفارسي في شرح الرضي ١٣٦/٢، والجمع ١٨٥/٣.
- (٤) ينظر المقتضب ١٣٦/٣، وشرح المفصل ١٠٣/٤.
- (٥) ينظر رأي السيرافي في هلمش الكتاب ٢٨٤/٣، وشرح الرضي ١٣٦/٢.
- (٦) ينظر الأصول في النحو ١٣٧/٢، والجمع ١٨٥/٣.
- (٧) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٦٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٨٤٤/٢، وشرح الرضي ١٣٦/٢، وشرح المفصل ١٠٣/٤، والجمع ١٨٦/٣.

جعله معرباً لأن الأصل الإعراب ولا يعدل عنه من غير دليل، واختاره الإمام يحيى بن حمزة^(١).

و(لما) ظرف زمان بمعنى (حين) إذا وليها الفعل الماضي نحو: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾^(٢) وحرف إذا وليها المستقبل، وبنيت في الماضي حملاً على المستقبل وقيل: لافتقارها إلى جملة توضحها.

و(مع) ظرف مكان منصوب ملازم للإضافة قال تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِي﴾^(٣) وإن نون كان منصوباً على الظرفية، نحو (كنا معاً) أي في مكان، وقيل: على الحالية، أي مجتمعين، والفرق بين فعلنا (معاً) و(مجمعين) إن (معاً) تفيد الاجتماع في حال الفعل، و(جميعاً) بمعنى (كلنا) سواء اجتمعوا أم لا، والألف في (معاً) عند الخليل^(٤) بدل من التثوين، لأنه لا لام عنده، وعند يونس والأخفش^(٥) بدل من اللام كفتى وهي عندهما عكس أخوك، تُردّ لامه في غير الإضافة، وتحذف في الإضافة^(٦) وهي مبنية عند

(١) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقلمة الكافية السفر الثاني ورقة ٧٠ برقم ١٩٦١ دار المخطوطات صنعاء.

(٢) القصص ٣٣/٢٨ وتعلمها: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾.

(٣) الأنبياء ٢٤/٢١ وتعلمها: ﴿اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِي وَذِكْرٌ مِّنْ قَبْلِي...﴾.

(٤) ينظر الكتاب ٢٨٦٣ - ٢٨٧ -، وينظر شرح الرضي ١٣٧٢.

(٥) ينظر رأي يونس والأخفش في شرح الرضي ١٣٧٢.

(٦) والعبارة من قوله: (والفرق بين فعلنا... إلى قوله:.... وتحذف في الإضافة) منقولة بتصرف من شرح الرضي ١٣٧٢.

سيبويه لأنه وضعها وضع الحرف^(١)، والأكثر يعربونها للدخول التنوين عليها وبعض النحاة جعله حرفاً إذا كان ساكناً، وضعف بأنه لو كان حرفاً لم ينون، وقد نون نحو قوله:

[٥٠٢] مكر مفر مقبل مدبر معاً^(٢)



(١) ينظر الكتاب ٤٢٠/١.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كجلمود صخر حطه السيل من عل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩، وينظر الكتاب ٢٢٧/٤، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٩/٢، والشعر والشعراء ١١٦/١، وجمهرة اللغة ١٣٦، ومغني اللبيب ٢٠٥، وشرح شواهد المغني ٥٧/١، وشرح شنور الذهب ١٤١، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، وهمع الهوامع ١٩٦/٣، وخزانة الأدب ٣٩٧/٢. والشاهد فيه قربة: (معاً) حيث استعمل (مع) منوناً مع أنه بمعنى جميعاً ولو كانت حرفاً لم تنون كما ذهب إلى ذلك الشرح.

المعرفة والنكرة

قوله: (فالمعرفة [ظ٩٤] ما وضع لشيء) جنس للحد،
وخرجت المهملات.

قوله: (بعينه) خرجت النكرات، وهذا حدٌ معنوي لا لفظي^(١)، لأنه غير
ممكّن، لأن أكثر المعارف اللفظية نكرات، ويرد على حده الأعلام
المشتركة، ك(زيد) و(عمرو)، وجوابه أنها وضعت لشيء بعينه، ولكن
اتفق بعدد مسمياتها، والمضمرات نحو (أنا) و(أنت) و(هو) فإنها صالحة
لكل متكلم ومخاطب وغائب، وجوابه أنها وضعت في الأصل لتكلم
واحد، ومخاطب واحد، وغائب واحد، ثم دخل فيها من غير قصد من
الواضع الأول، و(شمس) و(قمر) ونحوهما، إن قيل بتعريفهما لم يكن إلا
بالعلمية، ويبطل ذلك بكثرة إضافتهما وحسبها وإن قيل: بتكثيرها فقد
دخل في حد المعرفة، وأعلام الجنس نحو (أسامه) و(ثعالة)^(٢) فإنها وضعت

(١) قل المصنف في شرحه ٨٢ - ٨٣ لا ينبغي أن تحد المعرفة بأمر لفظي لأنها إنما كانت معرفة باعتبار
المعنى....، ولستأ نعني بالتعريف أن يكون المدلول معينا للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره، وإنما
نعني به أن يكون اللفظ موضوعاً لمعين على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا
بعينه من أحداً مشتركة في معنى كلي (....).

(٢) اسم للثعلب.

لشيء لأم بعينه إذ هي منطبقة على كل شخص من مسمياتها، ودليلهم على علميتها منعه من الصرف، ومن دخول لا التعريف عليه ومن الإضافة، وأنهم نصبوا الحال منه، وسيأتي جواب عَلم الجنس.

قوله: (وهي المضممرات إلى آخرها) يعني أن المعارف خمس: المضممرات، وأعرفها التكلم، ثم الخطاب، ثم الغيبة، وهي متعرفة بالقرينة، أما التكلم فواضح لأن الإنسان يعلم نفسه وأحواله، وأما الخطاب فبقريئة الإقبال، وأما الغائب فبقريئة اللفظ الذي يعود إليه الضمير.

قوله: (والأعلام) وتعريفها بالقصد المصاحب للوضع والفرق بينها وبين المضممرات أن وضعها متعدد، ووضع المضممرات واحد والأعلام تنحصر في سبعة أنواع: الأول أعلام الأناسي، وله تقسيمات:

الأول: ينقسم إلى اسم ك(زيد) و(عمرو) ولقب: ك(بطة) و(قفه) وكنية: ك(أبي عمرو) و(أم كلثوم) و(ابن جلا) و(ابنة الكرم) لأنك تقول في حصرة: إن أضيف إلى (أب) أو(أم) أو(ابن) أو(بنت) فهو كنية، وإن لم، فإن أفلا مدحاً أو ذمّاً، فهو اللقب، وإلا فهو الاسم.

الثاني: إلى مفرد ومركب، فالمفرد ك(زيد) و(عمرو)، والمركب إما جملة ك(تأبط شراً) و(برق نخره) أو مزج ك(معلي كرب) و(بعلبك) أو صوت ك(سيويه) و(عمرويه)، أو مضاف ك(عبدا الله) و(أبي عمرو).

الثالث: منقول أو مرتجل، فالمنقول بابه السماع وقد حصر في عشرة أنواع، عن مركب كما تقدم، وعن تشية نحو: (طيان)، وعن جمع

نحو (كلاب)، وإنما رُدَّ عن مصغَّر ك (عمير) و (زهير)، وعن منسوب ك (ربيعي) و (صيفي) وعن اسم عين ك (ثور) و (أسد) وعن معنى ك (عِضْل) ^(١) و (إياس) وعن صفة ك (حاتم) و (فاطم) أو (مقامر) أو (مشعوذ) وعن صوت كنية، وعن فعل: إما ماض ك (شَمَّر) و (كعسب) أو مضارع ك (يزيد) و (تغلب) أو أمر ك (اصمت) و (أطرق) والمرتلج قياسي ك (عمران) و (حمدان) و (شله) و (حيوة).

النوع الثاني: ما يتخذ ويتولد من الحيوانات، كالخيل والإبل والغنم والكلاب مثل (أعرج) و (لاخف) لفرسين، وشد (قم) و (عليان) لجمالين و (حطه) و (هيلة) لعيرين و (ضمران) و (كساب) لكليين.

النوع الثالث: ما لا يتخذ ولا يتولد من الحيوانات وهي علم الجنس ك (أسامة) و (ثعالة) وإنما حُكِمَ بالعلمية، لأن العرب عاملته معاملة الأعلام في امتناع دخول لام التعريف وامتناع إضافته، وامتناع صرفها، ونصب الحال عنها ^(٢)، وهي ثلاثة أضرب: منها ماله اسم وكنية ك (أسامة) و (أبوالحارث) و (ثعالة) و (أبوالحصين) وماله اسم ولا كنية له ك (قثم) وماله كنية ولا اسم ك (ابن براقش) و (أم عجلان).

النوع الرابع: أعلام المعاني والأزمنة والأعداد، فالمعاني نحو (بره) علم للمبرة، و (فجار) للفجرة، و (سبحان) للتسييح، و (كيسان) للغدر، والأزمنة نحو: (غدوة) و (بكرة) علم لغدوة يومك وبكرته، والأعداد نحو (سته)

(١) ينظر اللسان ملة (عِضْل) ٢٩٧٧٤ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٣٣٢.

ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية، وستة أكثر من خمسة وخمسة أقل من ستة، فهذه جعلوها أعلاماً تقدر العدد لا لنفس المعدود والدليل على علميتها منعها الصرف^(١).

النوع الخامس: أعلام الأوزان نحو (فَعَلَ) و(فَعَلَل) و(فَعْلَان) و(أفعل) فهذه وضعوها أعلاماً على موزوناتها للاختصار والإيجاز ودليل علميتها وصفها بالمعارف ونصب الحال عنها.

[٩٥] النوع السادس: علمية بعض الأسماء الشائعة على أحد المسميين، وهي تسمى الأعلام الاتفاقية ك(بن عمرو) و(ابن مسعود) و(ابن عباس) و(ابن الزبير) و(ابن الصعق) و(ابن رألان)^(٢) فهذه الأسماء غالبية على جماعة مخصوصين من أبناء هؤلاء دون سائرهم.

النوع السابع: الكنى الموضوعية على أعلام الأناسي^(٣) وكناهم نحو: (فلان) و(فلانة) و(أبوفلان) و(أبوفلانة)، والدليل على علميتها امتناع دخول اللام عليها، وامتناع إضافتها، ومنع فلانة من الصرف، وليس يؤثر التأنيث مع العلمية، وإذا بنيت في فلانة بنيت في فلان، وهي تفارق الأعلام من حيث إنها لا تتنكر، كما تتنكر الأعلام ولا تستعمل إلا في الحكاية.

(١) ينظر شرح الرضي ١٣٣٢.

(٢) ابن رألان: ولد النعملة، ينظر الأصول لابن السراج ١٥٧٨، واللسان ملحة (رأل) وابن رألان: رجل من سنيس طيء وهو من الباب الذي يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم يكون لكل من كان من أمته أو كان في صفته.....) اللسان ١٥٣٦٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٣٧٢.

قوله: (والمبهمات) وهي أقسام أسماء الإشارة وهي متعرفة بالإشارة وبالنداء، أو ما يقوم مقامها، والموصولات وتعريفها بصلتها عن الفارسي^(١) والمصنف^(٢) وجماعة من النحاة، وعند الأخفش^(٣) وغيره أنها تعرف ب(أل) نحو (الذي) و(التي) وما ليست فيه (أل) محمول على ما فيه (أل)، وبعضهم جعل ما ليس فيه (أل) نكرات وعند الإمام يحيى بن حمزة بالقصد كالمضمر والإشارة وأسماء الاستفهام والشرط عند بعضهم، وهي عند الجمهور نكرات وابتدئ بها للعموم، وأسماء الأفعال وهي نكرات عند من جعل محلها نصباً، ومعارف عند من جعلها مبتدأة، ومنهم من جعل ما نُونٌ منهما نكرة، وما لم ينون معرفة، وما جاز الأمران كان معرفة ونكرة، وتعرفت لأنها أعلام إما للفظ الفعل أو مصدره، وبعضهم قال: لا توصف بتعريف ولا تنكير، لأنها كالفعل.

قوله: (وما عرف بالألف واللام) ودخولها على ثلاثة أقسام (للعهد) وهو ضرب حضوري نحو (أعطني الكتاب) لمعين، ولفظي، نحو (جاءني رجل فأكرمت الرجل) ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾^(٤)، وذهني نحو (ادخل السوق)، فإنه ينصرف إلى أقرب سوق إليه وأعظمه، إن استويا في القرب وعرفي نحو: (جمع الأمير الصاعغة) أي كل صاعغة بلده.

(١) ينظر رأي أبي علي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ١٣٠/١.

(٢) ينظر رأي المصنف في أماليه ٨٦١/٢.

(٣) ينظر رأي الأخفش في الهمع ٢٨١/٨.

(٤) المزمّل ١٥٨٣، وتعلمه: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾.

الثاني تعريف الجنس، وهو استغراق حقيقي حيث يصح فيه الاستثناء نحو: ﴿وَالْعَصْرُ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١) و(الناس كلهم هلكت إلا العالمين)^(٢) وغير استغراق، نحو: (اشرب الماء واللبن، وكل اللحم والسمن) و(أهلك الناس الدينار والدرهم)^(٣) ﴿وَإِخْفَ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ﴾^(٤) ومراد به الماهية نحو: الرجل خير من المرأة، والذكر أفضل من الأنثى^(٥).

الثالث: زيادة إما للمح صفة أصلية فتفيد التعظيم نحو(الحسن) و(العباس) أو جنسية أصلية نحو(الفضل والليث) في الأعلام، ولوقوعها في مواضع التكبر نحو:

[٥٠٣] أرسلها العراك^(٦)

ونحوه، والتعريف عند سيوييه^(٧) باللام وحدها، والهمزة اجتلبت للوصل بدليل سقوطها عند الوصل في الدرج، وعند القطع بالألف واللام معاً، لأن أكثر حروف المعاني على حرفين ك(هل) و(بل) وشبههما.

(١) العصر ١٨٠٣-٤.

(٢) ينظر كشف الخفاء ٤١٥/٢، وذكره الغزالي في الإحياء ٦١/٨، عن سهل التستري، واستشهد به الرضي برواية أخرى، (الناس كلهم هالكون إلا العللون، والعللون كلهم هالكون إلا العملون، والعملون كلهم هالكون إلا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم) ينظر شرح الرضي ١٢٩٢.

(٣) هذا القول يروي في الرضي ١٢٩٢: أهلك الناس الدينار والدرهم البيض) وهذا من بلب وصف المفرد بالجمع.

(٤) يوسف ١٣٨٢، وتعلمها: ﴿قل إنني ليحزنني أن تنهبوا به وأخف أن يأكله الذنب وأنتم عنه غفلون﴾.

(٥) ينظر الرضي حيث هذه الأمثلة في ١٢٩٢.

(٦) سبق تخريج البيت في بلب الحل.

(٧) ينظر الكتب ٣٢٤/٣ - ٣٢٥، و ١٤٨/٤، وشرح ابن عقيل ١٧٨/١.

قوله: (والنداء) يعني من المعارف نحو (يا زيد) وتعريفه بالقصد^(١) والإقبال مع حرف النداء، وإذا دخل حرف النداء على المعرفة زال تعريفها الأول، لثلا يجمع بين تعريفين، وبعضهم جعل تعريف المعرفة لما كانت متعرفة من قبل والنكرة ب(أل) ثم حذفها، وناب حرف النداء منابهما، وفصل بعضهم، فقال: تعريف النكرة بالنداء والمعرفة بما كان عليها من قبل.

قوله: (والمضاف إلى أحدها معنى)^(٢)، يعني من المعارف النكرة المضافة إلى أحد هذه المعارف المذكورة إضافة معنوية، نحو: (غلامك) و(غلام زيد)، و(غلام هذا)، و(غلام الرجل) يحرز من اللفظية نحو (ضارب زيد) و(مضروب زيد) و(حسن الوجه)، فإنها لا تكون معرفة لأنها لا تفيد تعريفاً، وإنما تفيد تحقيقاً في اللفظ، وما لا يتعرف بحال نحو (غير) و(مثل) و(شبه).

قوله: (والعلم ما وضع لشيء بعينه [غير متناول غيره يوضع واحد]^(٣) إلى آخره) قوله: (ما وضع لشيء) جنس، وخرجت المهملات

(١) وعن عد النداء من المعارف المصنف وابن الناظم في شرحه ٥٥، وابن هشام في أوضحه ١٨١، والسيوطي في الهمع ١٩٠٨. قل الرضي في شرحه ١٣٧٢: (ومن لم يعله من النحويين من المعارف لكونه فرع المضمرات لأن تعرفه لوقوعه كلف الخطاب).

(٢) قل الشريف الجرجاني على هلمش شرح الرضي ١٣٧٢ ويعرف ما أضيف إلى واحد من هذه المذكورات قل: (سوى المعرف بالنداء فإنه لا يقع مضافاً إليه، وغن المراد بللضاف إلى أحدها أعم مما بالذات أو بالواسطة فيدخل المضاف إلى المضاف إلى معرفة).

(٣) ما بين الحصريتين زيلة نت الكافية المحققة.

(بعينه) ^(١)، خرجت النكرة (غير متناول غيره) ^(٢) خرجت سائر المعارف (بوضع واحد)، استدراك للعلم المشترك (زيد) و(عمرو)، وعند من يتوهم أنه متناول غيره ويرد عليه علم الجنس نحو(أسامة) و(ثعالة)، فقال سيويوه ^(٣)، وبه قال المصنف ^(٤) إنه علم الماهية فقط، والفرق بينه وبين رجل، أن رجلاً لم يوضع على الماهية فقط، بل وضع وقصد به متعدد، وقال بعضهم: إنه في الأصل وضع على واحد من أمته، فأطلقوه على سائر جنسه تسليحاً وتساهاً لقلّة التفاوت بينهما، وقال السيرافي وابن بابشاذ ^(٥) وابن يعيش: ^(٦) تعريف كتعريف لام الجنس، يعني أن معناه معنى النكرة، كما انه لا فرق بين ما فيه لام الجنس نحو(أهلك الناس الدينار والدرهم) ^(٧) وما ليس فيه اللام.

قوله: (وأعرفها المضمرة) هذا مذهب الجمهور، أن أعرفها المضمرة، ثم الأعلام، ثم المبهمات، ثم المعرب بالألف واللام ثم المنادى، ثم

(١) قل المصنف في شرحه ٨٣ (هذا جنس للمعارف كلها)

(٢) قل المصنف في نفس الصفحة: يخرج غيره من المعارف لأنها تستعمل لمعين آخر، ألا ترى أنك إذا قلت: أنت وأنت تخاطب زيداً صح أن تقول: وأنت لـ (عمرو) إذا خاطبته أيضاً، وقل المصنف في شرح قوله: (بوضع واحد) لينفع وهم من يتوهم أن زيداً إذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فهو متناول غيره فلا يكون جلعاً، فإذا قيل بوضع واحد خرج ذلك لأنه لا يكون إلا بوضع آخر.

(٣) ينظر الكتاب ٣٢٤/٣ - ٣٢٥.

(٤) ينظر شرح المصنف ٨٣، وأماليه ٥٣٦/٢.

(٥) ينظر شرح المقلمة الحسبة ١٠٥.

(٦) ينظر شرح الفصل لابن يعيش ٨٠/٥.

(٧) سبق تخريج هذا القول.

المضاف إلى أحدهما معنى، وأعرف المضمرة المتكلم ثم الخطاب ثم الغائب^(١)، وأعرف الأعلام غير المشتركة كأعلام القرون الماضية نحو: (فرعون) و(هامان) ثم أعلام الأماكن نحو: (مكة) و(يثرب) ثم البهائم نحو(أعرج) و(لاحف)^(٢) لقلتها ثم الأناسي وأعرفها الكنى، ك(أبي زيد) و(أبي عمرو) ثم الألقاب ك(بطة) و(قفة) ثم الأعلام ك(زيد) و(عمرو). وأعرف المبهمات، القريب ثم المتوسط ثم البعيد، وأعرف المعرف باللام، الحضورى، ثم العهد اللفظي، ثم الذهني، ثم الجنس، وأعرف المنادى ما كان للقريب، ثم المتوسط، ثم البعيد، وأما المضاف إلى أحدهما فأعرفه ما أضيف إلى أعرفها، وذهب السيرافي^(٣) إلى أن أعرف المعارف العلم، ثم المضمرة، ثم المبهمة، ثم المعرف، وروى ذلك عن سيبويه، وذهب ابن السراج^(٤) أن أعرفها الإشارة، ثم المضمرة، ثم العلم على ترتيب ما تقدم، لأنه يتصرف بالعين واللقب، لأن الإشارة تميزه بخلاف سائرهما، فإنها لم تميز إلا باللقب، وذهب الكوفيون^(٥) أن أعرفها المضمرة، ثم المبهمة، ثم العلم، ثم المعرف، وذهب ابن كيسان أن أعرفها المعرف باللام^(٦)، لأنه

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥.

(٢) ينظر اللسان ملحة (لحف) ٤٠٠٨/٥، وفي شعرامريء القيس: على لاحب لا يهتلى بمناره، والمعنى ليس به منار فيهتلى به.

(٣) ينظر شرح المفصل ٨٧/٥.

(٤) ينظر الأصول ١٤٩١، وشرح المفصل ٨٧/٥.

(٥) ينظر شرح المفصل ٨٧/٥.

(٦) وأعرف المعارف بالإجماع لفظ الجلالة، واختلفوا بعد ذلك في تركيبها والذي عليه أكثر النحاة أن أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة المضمرة ثم العلم ثم أسماء الإشارة ثم ما عرف بالألف واللام ثم

أتي بها للتعريف، وغيره لم يوضع لتعريفه أداة، وأما المضاف فلم يقل أحد بأنه أعرف المعارف، لأنه يكتسي التعريف مما أضيف إليه، وهو درجة خامسة، وهو المفهوم من المصنف هنا، وكلامه في النعت يقتضي خلافه حيث قال: ^(١) لا يوصف ذواللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله، وقال سيبويه: ^(٢) إنه في درجة ما أضيف إليه، وضعف مذهبه ومذهب من جعله درجة خامسة بأنه يوصف المضاف إلى المعرف باللام نحو: (غلام الرجل الكريم).

قوله: (والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه) عكسُ حدِّ المعرفة، ويدخل فيه ما خرج من المعرفة من الاعتراض، ويدخل فيه الألفاظ المشتركة ك(قُرِّ) و(وَجَوْنٌ) ^(٣) فإنها تدل على شيء لا بعينه ^(٤) وهي معرفة، فلا بد من زيادة بوضع واحدٍ، قال صاحب البرود: كان الأولى تقدم حد النكرة على المعرفة لأن المعرفة فرعها، ولأن الجهل بالشيء متقدم على العلم به، بل كان تعدد المعارف لأنها محصورة يعني عن حدها، لأن فيه صعوبة، لأنك إذا حددت بحد لفظي فبعض ما يدخله اللام والإضافة [٩٦] غير

ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف. ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣٧٢، وجمع الهوامع ١٩٧/١ وما بعدها.

(١) ينظر أمالي ابن الحاجب ٧٢٠/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣٩٧/٣.

(٣) قر: للحر والبرد وجَوْنٌ للأبيض والأسود.

(٤) قل الزمخشري في الفصل ١٩٨: (النكرة ما شاع في أمته كقولك جلّهني رجل وركبت فرساً). وينظر

شرح الفصل لابن يعيش ٨٧٥.

معرفة، وإن حلدت بجد معنوي فبعض النكرات معرفة في المعنى، كـ (أول) من (أمس)، و(هذا رجل كريم) ثم تشير إلى معين وبعض المعارف في المعنى نكرة كـ علم الجنس والمعرف بلام الجنس في بعض المواضع نحو: ﴿وآية لهم الليل نسلخ^(١)﴾.

[٥٠٤] ولقد أمر على اللثيم يسبني^(٢)

وأنكر النكرات معلوم، ثم جوهر، ثم جنس، ثم نامي، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل^(٣).



(١) يس ٣٧/٣٦ وتعلمها: ﴿وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون﴾.

(٢) صدر بيت من الكلل، وعجزه:

فمضيت ثم قلت لا يعنيني

وهو لرجل من سلول في الكتاب ٢٤٣، ولشمر بن عمرو الحنفي الأصمعي ١٣٦، ولعمير بن جابر

الحنفي في حملة البحرى ١٧١، وينظر الخصائص لابن جني ٣٣٧٢، وأمالى ابن الحاجب ٦٣٧٢، ومغني

الليبي ١٩٧٢، وأوضح المسالك ٢٠٦٣، وهمع الموامع ٣٣٨، وخزانة الأدب ٣٥٧٨ - ٣٥٨.

والشاهد فيه قوله: (اللثيم) حيث دخلت (أل) الجنسية فلم تفد اللفظ تعريفاً تعينه من سائر أفراد جنسه

فتعريفها لفظي لا يفيد التعين وإن كان في اللفظ معرفة.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٧٥.

(١) العدد

قوله: (أسماء ما وضع لكمية آحاد الأشياء) نسبة إلى (كَمَّ) ولك تشديد الميم وتخفيفها، فالتشديد ليكون المنسوب إليه ثلاثياً كالأسماء، ومن لم يشدد أجراه ك(يد) و(فم) قال نجم الدين: ^(١) لوقال لكمية الأشياء كان أولى، لأن آحاد جمع أحد، فيخرج الواحد والاثنان، ولودخل الواحد والاثنان للدخل رجل ورجلان ومع حذف آحاد لخرج رجل ورجلان، ويدخل واحد واثنان، لأنهما من العدد عند النحويين، لأنهما يصلحان جواباً ل(كم) خلافاً للحساب، فليس العدد عندهم إلا ما افتقر إلى تمييز، فلا يدخل الواحد والاثنان، وحدها عندهم: ما وضع لمقادير الأجناس أربعة، خمسة، ستة، سبعة، ثمانية، تسعة، عشرة، مئة، ألف. هذا معنى قوله: **[أصولها اثنتا عشرة كلمة]** ^(٢) واحد إلى عشرة ومئة وألف) وما

(١) للتفصيل ينظر شرح المفصل ١٦٦ وما بعدها، وشرح الرضي ١٤٥٢، وشرح ابن عقيل ٤٠٥/٢٢ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٤٥٢.

وآحاد جمع واحد وليس جمع أحد لكن الذي في اللسان والقلموس المحيط أن أحد جمعه أحدك والواحد لا يجمع على أحد ومؤنثة واحدة وإحلى، والواحدان جمع الواحد كراكب وركبان ينظر اللسان ملة (وحد) ٤٧٨٠/٦.

(٣) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

عدا هذه (الاثنتي عشرة) فيتفرع عليه إما تثنية، نحو (مئتان) و(ألفان)، أو (جمع) نحو (ثلاثمئة) و(ثلاثة آلاف) و(عشرون) و(ثلاثون) أو تركيب نحو (أحد عشر) أو عطف، نحو: (أحد وعشرين) فصارت الأعداد أربع مراتب أحاد من (واحد) إلى (عشرة) ومركبات: وهي من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) و(عقود وهي (عشرون) وأخواتها (مئة) و(ألف) و(عطوف، وهي من (واحد وعشرين) إلى (تسعة وتسعين) على العقود، و(المئة) و(الألف).

قوله: (تقول: ((واحد)) و((اثنان))) يعني للمذكر (واحدة ((اثنان)) ((ثنتان)))^(١) للمؤنث و(ثنتان) لغة تميم و(اثنان) لغة الحجاز^(٢)، وفي المركب (أحد عشر) للمذكر، و(إحدى عشرة) للمؤنث، للاختصار وألف (إحدى)^(٣) بدل عن التاء، ولا يصح (واحد) و(عشرة) ولا (واحدة عشرة)، وفي العطف يجوز الوجهان، تقول (واحد وعشرون) و(أحد وعشرون) و(واحدة وعشرون) و(إحدى وعشرون)، ويجوز استعمال (البضع)^(٤) و(بضعة) في المفردات والمركبات والعطوف، إذا أردت عدم النص بالعدد تقول: (بضعة رجال) و(بضع سنين) و(بضعة عشر) و(بضع عشرة)

(١) ينظر شرح المصنف ٨٣.

(٢) ينظر الكتاب ٥٥٧/٣.

(٣) ينظر شرح الرضي حيث قل: وجمعوا (إحدى) على (إحد) تشبيهاً بسكرة وسدر.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٥٢/٢.

و(بضع وعشرون) و(بضعة وعشرون) قال الفراء: ^(١) لا يصح استعمالها في مئة وألف، لا نقول (بضع مئة) ولا (بضع ألف) و(النيف) ^(٢) ولا تستعمل إلا في العطف تقول: (نيف وعشرون) والفرق بينه وبين البضع، أن النيف تستعمل من الواحد إلى العشرة، والبضع من الثلاثة إلى العشرة.

قوله: (ثلاثة إلى عشرة وثلاث إلى عشر) ^(٣) يعني أنك تجري على القياس في تذكير المذكر وتأنيث المؤنث في الواحد والاثنين ومن الثلاثة إلى العشرة تعكس فتؤنث المذكر وتذكر المؤنث، فنقول: (ثلاثة) إلى (عشرة) للمذكرين و(ثلاث) إلى (عشر) للمؤنثات وعليه: إن المعداد جماعة، فاستحق التأنيث فتركوا أحدهما بغير علامة خشية اللبس عند عدم التمييز وآثروا المذكر بالعلامة، إما لأنه أسبق رتبة، أو لأنه أخف، أو كراهة أن يجمعوا على المؤنث تأنِيثين فيما هو كالشيء الواحد ^(٤)، لوقالوا: (ثلاثة نسوة) مع وجود ما يتحمل عنه وهو المذكر، وبعضهم جعل ذلك لغة واللغة لا تعلق.

قوله: (أحد عشر اثنا عشر إحدى عشرة اثنتا عشرة) يعني أنهم

(١) ينظر رأي الفراء في شرح المفصل ٢٧٦.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٤٧٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ١٤٧٢: (وعلل ذلك بوجوه والأقرب عندي أن يقل: إن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في أصل وضعه، وأعني بأصل وضعه أن يعبر به عن مطلق العدد نحو: ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية قبل أن يستعمل بمعنى المعداد... وإنما وضع على التأنيث في الأصل لأن كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين.

(٤) ينظر شرح المصنف ٨٤.

جروا في ذلك على الأصل الأول، وهو تذكير المذكر وتأنيث المؤنث كما فعلوا في الواحد والاثنين، وهمزة (أحد) و(إحدى) منقلبة عن واو، [ظ ٩٦] وألف (إحدى) للتأنيث، بخلاف الهمزة الملازمة للنفي في (مأ جاءني من أحد) فإنها أصلية^(١).

قوله: (ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة) يعني أنك من (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) تجري على القياس، فتؤنث المذكر وتذكر المؤنث في الجزئين الأولين، وعلى القياس الأول الأصلي في الجزئين الآخرين، وهو تذكير المذكر وتأنيث المؤنث، ولم يؤنثوا (عشر) مع المذكر، لأنهم كرهوا الجمع بين علامتي تأنيث فيما ليس بأصل للتأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة، ولا حذفوها من عشر مع المؤنث لأنهم كرهوا سلب المؤنث علامته في كلمتين، فعادلوا بينهما، هذا إذا جئت باسم العدد، فإذا إذا جئت بالواحد من العدد ذكرت المذكر وأنثت المؤنث في الجزأين جميعاً فتقول: (ثالث عشر) و(رابع عشر) و(ثالثة عشرة) و(رابعة عشرة) لأن المذكر ليس في معنى جماعة، لأن المراد به (واحد) من أُمَّة، وقد خطأ المصنف^(٢) من قال (الحادية عشر) بحذف التاء

(١) قل الرضي في شرحه ١٤٦٣: (وقل أبو علي همزة أحد المستعمل في غير الموجب أصلية لا بدل من الواو، وأما في الموجب نحو قوله تعالى: (قل هو الله أحد) فهي بدل اتفاقاً كأنه لما لم يرد في نحو: ما جاءني أحد معنى الواحدة ارتكب كون الهمزة أصلاً والأولى أن نقول همزته في كل موضع بدل من الواو) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ٨٦، وقل: (وقد يقع في بعض المصنفات الخالية عشر إلى التاسعة عشر، وفي المؤنث، وكذلك وقع في (المفصل) وهو غلط لأنهم لما ذكروا الاسبين في (الخلي عشر) والثالث عشر

من (عشر) مع المؤنث.

قوله: (وتميم يكسرون^(١) الشين من عشرة) يعني أن تميم تستكره ست فتحات متواليات^(٢) فيما هو كالكلمة الواحدة، وذلك في المركبات نحو (أَحَدَ عَشَرَ) و(أَرْبَعَةَ عَشَرَ) و(ثَلَاثَ عَشْرَةَ) ونحوه، فيكسرون الشين لأن المستكره توالي المتماثلات، وأما الحجازيون فعدلوا إلى سكونه لخفته، ومن العرب من يسكن العين فيقول (أَحَدَ عَشْرَ)^(٣) قرأ ابن الصباغ ﴿أَحَدَ عَشْرَ كَوَكْبًا﴾^(٤) بسكون العين، وقرأ صاحب حفص: ﴿إِثْنَا عَشْرَ شَهْرًا﴾^(٥) وجمع بين ساكنين ومنهم من لا يبالي بتوالي الحركات

أنثوا اليمين في الخدية عشرة إلى التاسعة عشرة، وإنما ذكروا اليمين في الحلبي عشر والثالث عشر، لأنه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر وثلاث عشرة فإنه للجماعة على ما تقدم).

(١) في الكافية المحققة وتميم (تكسر) بدل يكسرون.

(٢) للتفصيل ينظر الكتاب ٥٥٧/٣، والمفصل ٢١٥، وشرح المفصل ٣٧/٦، وشرح الرضي ١٥٠/٢ - ١٥١، وشرح ابن عقيل ٤٠٩/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٣٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥١/٢.

(٤) يوسف ٤/١٢، وتعلمها: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشْرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

وقرأ الحسين وأبو جعفر وطلحة بن سليمان (أَحَدَ عَشْرَ) بسكون العين لتوالي الحركات وليظهر جعلوا اليمين اسماً واحداً. ينظر تفسير البحر المحيط ٢٨٠/٥، وفتح القدير ٥/٣، والنشر في القراءات العشر ٣٧٩/٢.

(٥) التوبة ٣٧/٩، وتعلمها: ﴿إِنَّ عِلَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

وقرأ ابن القعقاع وهبيرة عن حفص بسكن العين مع إثبات الألف، وهو جمع بين ساكنين على غير حلة، وقرأ طلحة بسكن الشين. ينظر النشر في القراءات ٣٧٩/٢، وتفسير البحر المحيط ٤٠/٥ - ٤١، والقرطبي ٢٩٧/٤.

ويبقيه على أصله، قرأ الأعمش: ﴿ثَنَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾^(١) بتوالي الفتحات.

قوله: (عشرون وأخواتها) يعني العقود، وهي (ثلاثون) إلى (تسعين).

قوله: (فيهما) يعني في المذكر والمؤنث بلفظ واحد، نقول: (عشرون رجلاً وعشرون امرأة).

قوله: (أحد وعشرون وإحدى وعشرون) يعني أنهم في المعطوف غيروا لفظ (واحد) إلى (أحد) و(واحد) إلى (إحدى)، ويجوز البقاء على الأصل.

قوله: (ثم بالعطف بلفظ ما تقدم)^(٢) يعني أنك تعطف على العقود، المفرد من العشرات على لفظ ما تقدم، وهو أنك تذكر المذكر وتؤنث المؤنث في الواحد والاثنين، وتعكس في الثلاثة إلى التسعة فتقول: (واحد وعشرون رجلاً) و(اثنتان وعشرون رجلاً) (واحدة وعشرون امرأة) و(اثنتان وعشرون امرأة) وتقول في الثلاثة إلى التسعة (ثلاثة وعشرون رجلاً) و(ثلاث وعشرون امرأة).

قوله: (إلى تسعة وتسعين) يعني تجري على هذا القياس في عطف المفردات على جميع العقود إلى (تسعة وتسعين).

(١) الأعراف ١٦٠/٧، وتعلمها: ﴿وقطعتاهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً وأوحينا إلى موسى إذ استسقه قومه...﴾. وقرأ ابن وثاب والأعمش وطلحة ابن سليمان (عشيرة) بكسر الشين وعنهم الفتح أيضاً، وأبو حيوة وطلحة بن مصرف بالكسر. ينظر تفسير البحر المحيط ٤/٤٠٥.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٥١/٢.

قوله: (مئة^(١) وألف ومئتان فيهما) يعني أنك إذا انتهيت إلى تسعة وتسعين قلت: (مئة وألف) و(مئتان وألفان) في المذكر والمؤنث على سواء نقول: (مئة رجل) و(مئة امرأة)، و(مئتا رجل ومئتا امرأة)، و(ألف رجل وألف امرأة) (ألفا رجل وألفا امرأة).

قوله: **[بالعطف]** ^(٢) على ما تقدم) يعني في تأنيث المذكر وتذكير المؤنث وذلك في المئين والألوف والعطوف من ثلاثة إلى تسعة، تقول: (ثلاثة آلاف وثلاث مئة) بإثبات التاء في الألوف، لأنها مذكورة وبحذفها في المئين لأنها مؤنثة، و(مئة وثلاثة رجال) و(مئتان وثلاثة) و(ألف وثلاثة) و(ألفان وثلاثة)^(٣) لذلك تجري على قياس ما تقدم في عطف المركبات، والعقود والعطوف على المئة والألف والمئين والألفين تقول: (مئة وأحد عشر) و(مئة وثلاثة عشر) و(مئة وعشرون) و(مئة وواحد وعشرون) كذلك في المئين والألف والألفين، ولك تقديم الأقل وتعطف عليه الأكثر والعكس [٩٧] تقول: (ثلاثة ومئة) و(ثلاثة وعشرون)، وتقول: (مئة وثلاثة وعشرون وثلاثة) لكن تقديم الأقل أولى قياساً على (أحد عشر) وهو الأكثر استعمالاً، ولك أن تأتي في التمييز في المعطوف والمعطوف عليه، والاستغناء عن أحدهما تقول: (ثلاثة رجال ومئة رجل) و(ثلاثة رجال ومئة) و(ثلاثة ومئة رجل).

(١) وأصل (مائة) مئبة كسيرة حذف لامها فلزمها التاء عوضاً منها كما في عزه وثبه ولامها يله لما حكى الأخفش: رأيت مئبا بمعنى مئة، وإنما يكتب مائة بالألف بعد الميم حتى لا يشبهه بصوره (منه) خطأً، فإذا جمع أو ثني حذف الألف. ينظر الرضي ١٥٢/٢.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ما بين الحصريتين زيلة يقتضيها السيق.

قوله: (وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاء إسكانها وشد حذفها بفتح النون) ^(١) إلا مثل في ثماني إثبات الياء كان غير مركب ك(قاضي) وقال تعالى: ﴿على أن تأجرني ثماني حجج﴾ ^(٢) وقال:

[٥٠٥] ولقد شربتُ ثمانياً وثمانياً ^(٣)

وقد جاء إسقاط الياء وإعراب النون نحو: ﴿وله الجوار﴾ ^(٤) ﴿ومين فوقهم غواش﴾ ^(٥) بالضم، وقوله:

[٥٠٦] لها ثانياً أربع حسنٌ

وأربع فتغرها ثمان ^(٦)

(١) قل الرضي في شرحه ١٥٢/٢: (أما الفتح فلأن الياء تحتمل الفتح لحفته كما في رأيت القاضي، وجاء إسكانها كثيراً لتثاقل المركب بالتركيب كما أسكنت في (معلي كرب)، و (قالي قلى) و (بلي بدأ)، وجوباً وجزاً حذف الياء مع قلته لاستقلال أيضاً، وبعد حذف الياء ففتح النون أولى من كسرها لتدل على الياء المحذوفة، وقد يحذف الياء في ثماني من غير التركيب ويجعل الإعراب على النون). وينظر شرح المصنف ٨٤ وشرح التسهيل السفر الثاني ١٣٠/٨ وما بعدها.

(٢) القصص ٢٧/٢٨، وتعلمها: ﴿قل إنني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج...﴾

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وثمان عشرة واثنين وأربعاً

وهو للأعشى كما في لسان العرب ملعة (ثمن) ٥٠٩١، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٧٥/٨.

والشاهد فيه قوله: (ثمان عشرة) حيث كسر نون ثمانية المركبة بعد حذف يائها ويجوز فتح الياء وسكونها...

(٤) الرحمن ٢٤/٥٥، وتعلمها: ﴿وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام﴾

(٥) الأعراف ٤١/٧، وتعلمها: ﴿هم من جهنم مهلا ومن فوقهم غواش وكذلك نخزي الظالمين﴾

قل أبو حيان في البحر ٣٠٠/٤: (والثتوين في (غواش) تنوين صرف أو تنوين عوض. قولان وتنوين عوض من الياء أو من الحركة قولان، وقرئ (غواش) بالفتح كقراءة عبد الله (وله الجوار المنشآت).

(٦) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٣٦/٨، وشرح الرضي ١٥٢/٢، واللسان ملعة (ثمن)

٥٠٩١، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣، وشرح التصريح ٢٧٤/٢، وخزانة الأدب ٣٦٥/٧.

وإن كان مركباً جاءت وجوه أربعة: بقاء الياء مفتوحة لخفة الفتحة، وإسكانها للخفة تشبيهاً ب(معلي كرب) وحذفها وبقاء الكسرة دليلاً عليها، وحذفها وفتح النون قبلها، وهي على لغة (ثمان) في المفرد وقال:

[٥٠٧] ولقد شربت ثمانياً وثمانياً

وثمّن عشرة واثنتن وأربعاً^(١)

قوله: (ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض^(٢) مجموع لفظاً ومعنى) لما فرغ من تبين الأعداد ذكر تمييزاتها، يعني مميز الثلاثة مخفوض على الإضافة ب(من) وإنما استعمل مضافاً لأن المقصود ما بعده بدليل وصفه نحو قوله تعالى: ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾^(٣) ولو كان العلد هو المقصود لكانت الصفة له وقيل (سماناً)^(٤) وكان القياس جره في المركبات كالأحاد، لكنهم كرهوا جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، وقال الزمخشري: ^(٥) يجوز سماناً صفة

والشاهد فيه قوله: (فتغرّها ثمان) حيث حذفت الياء من (ثماني) وجعل الإعراب على النون وذلك على لغة...

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) قل الرضي في ١٥٣٢: (وربما جله في الشعر نحو: ثلاثة أثواباً، وإنما شذّ نصب لأن العلود في الأصل كان موصوفاً) وعده سيبويه ضرورة الكتاب ١٦١/٢ - ١٦٢.

(٣) يوسف ٤٣/٢، وتلمهها: ﴿وقل الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجلاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابست يا أيها الملأ أفتوني في رؤي لي إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾.

(٤) قل أبو حيان في تفسير البحر ٣١٠/٥: (وسمان) صفة لقوله (بقرات) ميز العلد بنوع من البقرات وهي السمان منه، لا بجنسهن، ولو نصب صفة لسبع لكان التمييز بالجنس لا بالنوع، ويلزم من وصف البقرات بالسمن وصف السبع به، ولا يلزم من وصف السبع به وصف الجنس، لأنه يصير معنى سبعاً من البقرات سماناً... ثم قل: ولم يصف سبع إلى عجلاف لأن اسم العلد لا يضاف إلى الصفة).

(٥) ينظر الكشف ٤٤٦٢.

لسبع وهو جائز تقول: (جاءني ثلاثة رجال قرشيون وقرشيين) إلا أن المعنى يختلف، فإن وصفت العدد كان من إضافة النوع إلى الجنس، وإن وصفت التمييز كان من إضافة الجنس إلى النوع، وأما كونه مجموعاً إما لمطابقة العدد في لفظه نحو (ثلاث رجال) أو لضعف دلالة هذا العدد القليل على الجمع فقوة: بجمع تمييزه.

قوله: (لفظاً أو معنى) ^(١) يعني أن تمييز الثلاثة إلى العشرة مجموع لفظاً، نحو ثلاثة رجال، أو معنى في اسم الجمع واسم الجنس، نحو: (ثلاثة نفر) و(رهط وذود) ^(٢) و(ثلاث من البط).

قوله: (إلا في ثلاثمئة إلى تسعمئة) [وكان قياسها مئات أو مئين] ^(٣) هذا استثناء من قوله: (مجموع) يعني فإن تمييزها مجرور مفرد، تقول (ثلاثمئة) وكان قياسة الجمع لأن (مئة) تمييز لثلاثة فنقول: (ثلاث مئات) جمع سلامة لمؤنث أو (مئتين) جمع سلامة لمذكر، وإنما أفرد كراهة الجمع بين تأنيثين في (مئة) في معنى التأنيث ^(٤)، وكأنه جمع بين تأنيثين مخفف بمحذف الجمع، وقد حصل في مئة دلالة على الكسرة، وأما مع التثنية مسنين بدل من «ثلاث مائة» ^(٥) وعطف بيان قوله:

(١) اسم الجنس ويسمى الجمع المعنوي كالتمر والعسل، واسم الجمع كالرهن والقوم والنفر.

(٢) (ذود) من الإبل ما بين الثلاث إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والتكسير أذواد ينظر اللسان ملحة (ذود) ١٥٢٥/٣.

(٣) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) قل المصنف في شرحه ٨٥: (ألا ترى أنك إذا قلت ثلاثمئيات امرأة وجمعت مئة صار فيما هو كالاسم الواحد تأنيثان وجمع فتركوا جمعه لذلك بخلاف ثلاثة رجل وبخلاف ثلاثة آلاف).

(٥) الكهف ٢٥/١٨ وتعلمها: «ولبثوا في كهفهم ثلاث مئة سنين وازدادوا تسعاً».

[٥٠٨] ثلاث مئين للملوك وفي بهاردا

ئي وجلت عن وجوه الأهاتم^(١)

وقال بعضهم: إفراد (مئة) على لقياس لأن أصل التمييز الإفراد وإنما جمع في ثلاثة رجال لضعف دلالته على الجمع.

قوله: (وميز أحد عشر [إلى تسعة وتسعين])^(٢) (منصوب مفرد) يعني ميم المركب نحو (أحد عشر رجلاً)، والعقود نحو (أحد وعشرون رجلاً) والمعطوف إلى (تسعة وتسعين رجلاً) لا يكون إلا منصوباً مفرداً، وأما النصب فلتعذر الإضافة، وأما في التركيب فلأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، وأما قولهم (خمسة عشر زيد) و(خمسة عشر ك) ^(٣)

قرأ الجمهور بالتوين. قل ابن عطية: على البدل أو عطف بيان، وقيل على التفسير والتمييز. قل الزمخشري: عطف بيان لثلاث فيه، وحكى أبو البقاء أن قوماً أجازوا أن يكون بدلاً من مئة لأن مئة في معنى مثلث، فلما عطف البيان فلا يجوز علة منذهب البصريين. وأما نصبه على التمييز فالمحفوظ من لسان العرب المشهور أن مئة لا يفسر إلا بمفرد مجرور. وقرأ حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي (مائة) بغير تنوين مضاعفاً إلى سنين أو وقع الجمع موقع المفرد وأتى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له بذلك وقرأ أبي سنة وقرأ الضحك (سنون) بالواو على إضمار هي سنون. ينظر تفسير البحر ١١٢/١، والجمع لأحكام القرآن للقرطبي ٤/٥، والحجة لابن زنجلة ٤١٤، والسبعة لابن مجاهد ٣٨٩ - ٣٩٠، والكشف ٥٧٢. قوله: (فلمستغني بها لأنها مشبه للجمع، وقد حله مجموعاً نحو قوله في قراءة حمزة والكسائي (ثلاث مئة سنين بالإضافة).

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٦٠/٢، وينظر أمالي ابن الشجري ٢٤٢ - ٦٤، والمقتضب ١٦٧/٢، وشرح المفصل ٢٧/٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١٣/١، وشرح الرضي ١٥٣/٢، وخزانة الأدب ٣٧٠/٧.

والشاهد فيه قوله: (ثلاث مئين) حيث جمع مئة على مئين وذلك على القيلس في الشعر، هذا وإن كان القيلس إلا أنه شذ في الاستعمل. كما قل ابن يعيش في شرح الفصل ٣٣/١.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة (١٦٨).

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٢٨/١.

فالمقصود فيه العدد المضاف، وإنما جيء بالعدد لبيان المعدود فكان [ظ ٩٧] كالشيء الواحد، وأما في العقود والمعطوف نحو (عشرون رجلاً) و(أحد وعشرون درهماً)، فإن أضافوا مع النون لم يجز، لأنها كنون الجمع، وإن حذفت لم يجز، لأنها شبيهة بالأصلية^(١)، وروى الكسائي إضافة العقود إلى العدد فتقول: (عشرو درهم) كما تقول: (عشرون زيد)^(٢). قال صاحب البرود: الأقرب أن يقال: إضافته بمعنى (من) وهي قليلة، ومع هذا انتقل في المركب لمصير ثلاثة أشياء كشيء واحد، ويضعف حذف النون في العقود، لأنها كالأصلية فلما انضم قلة إلى قلة في المركب، وقلة إلى حذف في العقود ترك، وأما كونه مفرداً فلأنه لتبيين الذات وهو حاصل في الأفراد كما يحصل في الجمع، والمفرد أخف فكان أولى، هذا مذهب الجمهور أعني إفراجه، وأجازته الفراء^(٣)، واحتج بقوله تعالى: ﴿اِثْنَيْ عَشَرَ سَبْطاً أُمَّماً﴾^(٤) وتؤول بأن (أسباطاً) بدل من اثنتي عشرة و(أُمَّماً) عطف

(١) قل الرضي في شرحه ١٥٤/٣: وأما عشرون وأخواته فلأن النون ليست للجمع حقيقة حتى تخفف بل هي مشبهة بها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٥٤/٢، ولم يسبه الرضي إلى الكسائي، والجمع ٧٧/٤.

وإنما قل: وربما جله عشرو درهم وأربعو ثوب وهو قليل، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١٥/٨ وقد نسبه ابن مالك إلى الكسائي.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٧/١، وشرح الرضي ١٥٥/٢، والجمع ٧٤/٤.

(٤) الأعراف ١٦٠/٧، وتاملها: ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أُمَّماً...﴾ وأسباطاً بدل من اثنتي عشرة وذهب الزمخشري في كشافه إلى أن أسباطاً تمييز. قل الزمخشري: فإن قلت: يميز ما بعد العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعاً، وهلا قيل: اثنتي عشرة سبطاً قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأن المراد قطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطاً موضع قبيلة. ينظر الكشاف ٩٧٢ وقد رد أبو حيان في البحر المحيط على الزمخشري، ينظر البحر ٤٠٥/٤.

بيان على أسباط، أو بدل من البدل عند من منع من عطف البيان في النكرة، وقال الزمخشري: إنه يجوز، إن أريد كل واحد جمعاً نحو (عندي عشرون أنعاماً)، إذا أردت أن كل واحد منها أنعام وجعل الآية منه، وردّ قوله بأنه يلزم أن يكونوا (سته وثلاثين سبطاً) ^(١).

قوله: (ومميز مئة وألف وتثنيتهما وجمعها) يعني وتثنية المئة والألف، وجمع الألف وحده، وأما المئة فقد تقدم أنها لا تجمع إذا جاءت مميزة لثلاثة إلى عشرة.

قوله: (مخفوض مفرد) ^(٢) أما الخفض فعلى الإضافة، لأنه قياس أصل العدد، وأجاز ابن كيسان ^(٣) النصب، فتقول (ألف درهماً) و(مئتان ديناراً) واحتج بقوله:

[٥٠٩] إذا عاش الفتي مئتين علما

فقد ذهب اللذاعة والفتلاء ^(٤)

(١) قل الرضي في شرحه ١٥٥/٢: (قل المصنف وهذا يطرد في قوله: (تعالى: اثنتي عشرة أسباطاً) فلو كان تمييزاً لكانوا ستة وثلاثين على رأيه).

(٢) قل الرضي في شرحه ١٥٤/٢: (أما خفضه فعلى الأصل في نحو: ثلاثة رجل وأما إفراجه فلما جراًهم عليه أفراد المميز المنصوب الذي قبله مع أنه أخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع، ومرتبة الأحلام جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الأفراد في كثير من الأشياء....).

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١١٤/١ - ١١٥، وشرح الرضي ١٥٤/٢، والمجموع ٧٤/٤.

(٤) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع كما في الكتاب ٢٠٨/٢، ١٦٢/٢، والمقتضب ١٦٩/٢، ومجالس ثعلب ٣٣٣، وأمالى المرتضى ٢٥٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/١، وشرح الرضي ١٥٤/٢، وأوضح المسالك ٢٥٥/٤، وجمع الهوامع ٧٧/٤، وخزانة الأدب ٣٧٧ - ٣٨٠.

والشاهد فيه قوله: (مئتين علما) حيث نصب الاسم بعد (مئتين) للضرورة وكان الوجه حذف نون مئتين

وأما الإفراد فلأنه لما كثر العدد فيه، جمع مميزه مع حصول الغرض بالإفراد وأجاز الفراء الجمع^(١)، واحتج بقراءة حمزة ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾^(٢) بالإضافة.

قوله: (وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً أوبالعكس فوجهان)^(٣) مراده بالتذكير والتأنيث ما يكون في المفرد نحو النفس إذا أريد بها الرجل لأنها مؤنثة، بدليل قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾^(٤) والشخص إذا أريد به المرأة، فهذا لك فيه وجهان؛ اعتبار اللفظ واعتبار المعنى، فتقول: جاءني ثلاث شخوص للنساء وثلاثة أنفس للرجال، و(ثلاث شخوص) و(ثلاثة أنفس) قال:

[٥١٠] ثلاث شخوص كاعبان ومِعْصَر^(٥)

ونخفض ما بعد على اعتبارها مضافة إلى عام. وذلك لأنه قياس أصل العدد.

- (١) ينظر معاني القرآن للفراء ١٣٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٢.
- (٢) الكهف ٢٥/٨، ينظر السبعة في القراءات ٣٩٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٨٢، وفي النشر في القراءات العشر ٣١٠/٢، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين ٣١٠/٢، وتفسير البحر المحيط ١١٢/٦.
- (٣) ينظر الكتاب ٥٦١/٣، وشرح المصنف ٨٥، وشرح الرضي ١٥٥/٢.
- (٤) النسء ٧/٤، وتعلمها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنَسْلًا...﴾.
- (٥) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

فكان نصيري دون من كنت أتقي

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠٠، ينظر الكتاب ٥٦١/٣، والمقتضب ١٤٦/٢، والأصول لابن السراج ٤٧٦/٣، وشرح أبيك سيويه ٣٦٢/٣، والخصائص ٤١٧/٢، والإنصاف ٧٧٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٢٢/١، وشرح الرضي ١٥٦/٢، وأوضح المسالك ٢٥٧/٤، وخزانة الأديب ٣٢٠/٥ - ٣٢١. ويروي مجني بلك نصيري.

والمعصر: إذا أعصرت الجارية أدرت وحضت فهي معصر. ينظر اللسان (عص) ٢٩٦٩/٤.

وقل:

[٥١١] ثلاثة أنفُس وثلاث فُود لقد جُر الزمان على عيالي^(١)

والأجود اعتبار اللفظ، لأنهم لما حكموا على هذه الألفاظ بالتذكير والتأنيث لم يعتبروا مدلولاتها، لأنك تقول (هذا شخص حسن رأيته) وإن كان مؤنثاً لا تقول: (حسنة) و(نفس حسنة رأيتها) وإن كان مذكراً، ولا تقول (حسن) وبعضهم قل: لا يجوز اعتبار المعنى إلا في ضرورة شعر.

قوله: (ولا يميز واحد واثنان) [استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل (رجل) و(رجلان) لإفادته النص المقصود بالعدد]^(٢) وذلك لأن المقصود بلفظ الأعداد الدلالة بنصوصية العدد، فلو أتوا بالجمع وقالوا (رجال) لم يعلم عددهم، ولو أتوا بالعدد، وقالوا (ثلاثة) لم يعلم ما هم فجمعوا بين العدد وتمييزه لذلك، بخلاف (واحد) و(اثنان) فإن تمييزها يغني عنهما وهما (رجل) و(رجلان) فلو ذكرت العدد وقلت (واحد رجل) و(اثنان رجلين) لم يكن لذكره فائدة، وقد شدّ بقوله:

[٥١٢] ظرفٌ عجوز فيه يتساحنظل^(٣)

والشاهد فيه قوله: (ثلاث شخصوس) والقياس ثلاثة شخصوس لأن الشخص مذكر لكن الشاعر راعى

المعنى المقصود من الشخصوس والذي رشحه قواه ذكر الكاعين والمعصر.

(١) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ٢٧٠، وينظر الكتاب ٥٦٥/٣، ومجالس ثعلب ٣٠٤/١،

والخصائص ٤١٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٢٢/١، والأغاني ١٤٤/٢، والإنصاف

٧٧٢، وأوضح المسالك ٢٤٦/٤، وهمع الهوامع ٧٥/٤، وخزانة الأدب ٣٦٧/٧.

والشاهد فيه قوله: (ثلاثة أنفُس) والقياس ثلاث أنفُس لأن النفس مؤنثة لكنه أنث ثلاثة لكثرة إطلاق

النفس على الشخص، وثلاث فود حيث أضيف ثلاث إلى اسم الجمع فود وهذا جائز.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة (١٦٨).

(٣) الرجز لحطام المجاشعي أو لجنيد بن المثنى أو لغيرهما ينظر الكتاب ٥٦٩/٣، والمقتضب ١٥٦/٢، وشرح

وفيه شذوذ آخر من حيث مميّزه يجمع، وكان قياسه حنظلتين.

قوله: (وتقول^(١) للمفرد من المتعدد باعتبار تصيره) الثاني والثانية، إلى العاشر والعاشر^(٢) [٩٨] يعني إضافة الواحد من العدد، فلك أن تشتق من ألفاظ العدد للمفرد منه تارة باعتبار تصيره، وتارة باعتبار حالة من غير نظر إلى تصير، أما الذي باعتبار تصيره، فللإيراد به الواحد صير ذلك العدد عدداً آخر، وهو يستعمل من الثالث إلى العاشر، فيما هو أقل منه بواحد فتقول: (ثالث اثنين، رابع ثلاثة، خامس أربعة، سادس خمسة، سابع ستة، ثامن سبعة، تاسع ثمانية، عاشر تسعة) قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُمْ أَوْ أَرْبَعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُمْ سَادِسُهُمْ﴾^(٣) وكذلك في المؤنثة تقول (ثلاثة ثنتين) إلى (عاشر تسع).

قوله: (لا غير) يعني أنك لا تستعمله فيما زاد على العشرة، ولا فيما نقص عن الاثنين^(٤) لا تقول: (حادي عشر)، ولا (واحد واحد) وأما في

ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٤٧، وشرح المفصل ١٣٢/٤، ١٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١٦٦ وشرح الرضي ١٥٧٢، وشرح أبيات سيويه ٣٦١/٢، وهمع الهوامع ٧٤/٤، وخزانة الأدب ٤٠٠/٧. وقيلة:

كَأَنَّ خُصِيَّهٖ مِنَ التَّدْلِيلِ

والشاهد فيه قوله: (تنتا حنظل) وهو اسم يقع على جمع الجنس وهو العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل وإنما جاز على تقدير: تنتا من الحنظل، وإن كان شذوذاً كما ذكر الشارح.

(١) في الكافية المحققة (في) بدل للمفرد.

(٢) للتفصيل ينظر الكتاب ٥٥٩٣ وما بعدها، والمقتضب ١٨٠/٢ - ١٨١، وشرح المصنف ٨٥، وشرح المفصل ٣٥٦ - ٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٤٤/١ وما بعدها وشرح الرضي ١٥٩٢.

(٣) المجادلة ٧/٥٨.

(٤) وذهب سيويه إلى ذلك وخالفه الأخفش والمازني والمبرد والمصنف وابن مالك في شرح التسهيل

الاثنين، فأجازته الكسائي^(١) تقول: (ثاني واحد) ومنعه أكثر البصريين، وإنما امتنع فيما زاد على العشرة لأنه في معنى الفعل من (ثلثتهم) و(ربعتهم) إلى (عشرتهم)، وليس فيما زاد على العشرة معنى فعل بمعنى فصيرهم (أحد عشر) فما فوق، وأما امتناعه في الواحد فلأن من شرط التصيير، أن يضاف إلى ما هو أقل منه بواحد، ولا أقل من (واحد) فلا فائدة، وأجاز سيويوه^(٢) وجماعة استعماله في المركبات، وإن لم يكن له فعل، لكنه يشتق من اللفظ كما فعلوا في (ثالث ثلاثة)، فتقول (ثاني عشرًا أحد عشر) إلى (تاسع ثمانية عشر) بخلاف العقود، وأجاز ذلك بعضهم في العقود فيقول (عاشر تسعة عشر) و(ثالث سبعة وعشرين) و(رابع تسعة وثلاثين) قالوا: لأنه قد وجد له فعل، وحكى أبو عبيد^(٣) (تسعة وعشرين ثلثتهم) و(تسعة وثلاثين فربتهم) وهذا الذي بمعنى التصيير، يجوز إعماله إذا أريد به الحال والاستقبال، واعتمد لأنه اسم فاعل مشتق من فعل يقولون (ثلثت القوم وربعتهم إلى عشرتهم) فتقول: هذا (رابع ثلاثة) إلى (عاشر تسعة) بالنصب، ومنع بعضهم من إعماله، قالوا: لن تستعمله العرب إلا لما مضى ولم تصرف فيه لقلته.

قوله: (وباعتبار حاله) هذا المعنى الثاني يعني أنه أحد العدد.

والرضي.... ينظر المقتضب ١٨٠/٢ - ١٨١، وشرح المصنف ٨٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٤٤/١، وشرح الرضي ١٥٩/٢، وينظر الكتاب ٥٦٠/٣.
قل الرضي في شرحه ١٥٩/٢: (وأجاز سيويوه أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافاً للأخفش والملزني والمبرد).

(١) ينظر الرضي ١٦٠/٢، والإنصاف ٣٢٢/١.

(٢) ينظر الكتاب ٥٦٠/٣ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٩/٢، وفيه أبو عبيدة الذي نقل الرضي قوله وليس أبو عبيد.

قوله: (الأول والثاني والأولى والثانية إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة) يعني أنك تستعمله باعتبار حالة في المفردات والمركبات جميعاً، وتضيفه إلى ما هو مثله تقول: (ثاني اثنين) و(ثالث ثلاثة) إلى (عاشر عشرة وحادي عشر) إلى (تاسع تسعة عشر) وكذلك في المؤنث (ثانية ثنتين إلى تاسعة عشرة، وقال صاحب البرود: قوله: (الأول) لا يستقيم فيه معنى أحدهما لأنه لا يقول ذلك إلا في متعدد وأيضاً ليس الأول اسم فاعل، ولهذا لا يذكره كثير من النحاة هنا، والجواب عن الأول أن مراده (أول اثنين) و(أولى ثنتين) ولم يقل (واحد) و(اثنتين) و(واحدة ثنتين) لأن الواحد إنما يراد به العدد، والمقصود هنا الصفة، فغير لفظ الواحد إلى (إلى الأول كما غير الاثنتين إلى الثاني تنبيهاً على الفرق، وأما الحادي عشر والحادية عشرة فإنه لم يستعمل باعتبار التصيير صح، وإنما يستعمل باعتبار الحال، ولهذا تقول: (الحادي عشر) و(الحادية عشرة) فإنه لم يستعمل تذكير الجزئين مع المذكر في تأنيتهما مع المؤنث. قال المصنف: وما وقع في بعض نسخ الفصل نحو (الحادية عشر) فغلط^(١)، وحكى بعض النحويين عن السيرافي^(٢) أنه قال: لا أعلم خلافاً في جواز (حادية عشر) بحذف التاء من الثاني، والجواب عن الثاني، أنه لم يتعرض لبيان اسم الفاعل فقط، إنما هو فيما يستعمل بمعنى أحدها، وهذا يصح بغير اسم الفاعل، وحاصل الكلام في اعتبار حاله أن العدد إن كان واحداً، لم يجز، لأنه لا بد من إضافته إلى عدد،

(١) ينظر شرح المصنف ٨٦.

(٢) ينظر رأي السيرافي في شرح الرضي ١٥٩٢.

ولا يصح في الواحد، لأنه لا بعض له، فلا تقول: (أول واحد) ولا (واحد واحد) وإن كان من اثنين إلى عشرة جاز اتفاقاً تقول: (ثاني اثنين) و(ثالث ثلاثة) قال تعالى: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾^(١) وقال: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾^(٢) فقال سيبويه:^(٣) هو أكثر من ثالث اثنين وإن كان مركباً نحو (حادي عشر وأحد عشر) فأجازه البصريون ومنعه الكوفيين^(٤) لأنه لا يشتق من المركب، وإن كان عقداً، لم يجوز عند الجمهور^(٥) لا تقول: (عاشر عشرين) ولا (ثالث ثلاثين) خلافاً للكسائي^(٦)، وإنما يقولون: هذا تمام العشرين أو أحد العشرين، واسم الفاعل في هذه المعنى غير عامل، لأنه ليس مشتقاً من فعل، وأجاز بعضهم إعماله كالأول.

قوله: (ومن ثم^(٧) قيل في الأول: ثالث اثنين أي [ظ]ها من ثلاثتهما)^(٨) أي ومن أجل أن اسم الفاعل الذي للعد يقال باعتبارين، لزم في الأول وهو الذي بمعنى التصيير أن تضيفه إلى ما هودونه لواحد، ليتمكن أن يصير مثل المشتق منه، فتقول: (ثالث اثنين) أي مصيرهما

(١) التوبة ٤٠/٩ وتعلمها: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا...﴾.

(٢) المائة ٣٢/٥، وتعلمها: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(٣) ينظر الكتاب ٥٥٩٣.

(٤) ينظر الإنصاف ٣٢٢/٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٥٩٢.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٤٤/٨.

(٧) في الكافية المحققة (ثمت) ببل (ثم).

(٨) قل المصنف في شرحه ٨٦: يعني أنك إذا أضفته فإيما تضيفه إلى عدد أقل منه، فلو أضفته إلى عدد أكثر منه أو مساوٍ فسد المعنى لأن ثالثاً لا تصير (ثلاثة ثلاثة) وإنما تصير (اثنين اثنين).

ثلاثة، ولم تصح إضافته إلى ما فوقه، ولا إلى مثله، وحكى ثعلب: ^(١) (ثلثت ثلاثة) أي أتممتها، وما إلى دونه بأكثر من واحد فمنعه بعضهم نحو: (هذان خامسان ثلاثة) ولا نص فيه.

قوله: (وفي الثاني والثالث ثلاثة أي أحدها) يعني وباعتبار حاله تضيفه إلى عدد مساو للعدد الذي اشتق منه، ليكون له معنى فتقول (ثالث ثلاثة) أي أحدها، ولا يجوز إلى ما دونه وأجاز نجم الدين ^(٢) واليميني والإمام يحيى بن حمزة ^(٣) إضافته إلى ما هو فوقه فتقول (ثالث خمسة ورابع ستة) لجواز أن يكون أحدها نحو (عطارد ثاني السبعة الأفلاك) قال ركن الدين: ^(٤) وله معنى وهو أيضاً بالثالثة.

قوله: (وتقول: حادي عشر أحد عشر على الثاني خاصة) ^(٥) وذلك لأنه لا يستعمل المعنى الأول في المركب، ومراده: أنه يجوز ذلك في المركب من (حادي عشر أحد عشر) إلى (تاسع عشر تسعة عشر) وجهان: الأول: الإتيان بالمركب كليهما فتقول: (حادي عشر أحد عشر) ببناء المركب الأول والثاني، وإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني.

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٠/٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٦٠/٢.

(٣) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح الملمعة الكافية السفر الثاني ورقة ٨٧ برقم ١٩٦١، دار المخطوطات صنعاء.

(٤) ينظر الوافية شرح الكافية ٢٣٣ - ٢٢٤.

(٥) قل المصنف في شرحه ٨٦: (يعني أنه إذا زاد على العشرة لا يستعمل إلا على المعنى الثاني كما تقدم لتعذر المعنى الأول، فلا يضاف إذن إلا إلى مساويه في العدد فتقول: حلي عشر أحد عشر، وتاسعة تسع عشرة، وينبغي أن يكون الأول على هذه اللغة معرباً للهرب التركيب المقتضي للبناء فيه....

الثاني قوله: (وإن شئت [قلت] ^(١) حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر) بمعنى تحذف (عشر) من الأول تخفيفاً للدلالة الثاني عليه.

قوله: (فتعرب [الجزء] ^(٢) الأول) ^(٣) يعني (حادي) المحذوف منه (عشر) لزوال التركيب، وبعضهم أبقاه مثبتاً باعتبار المحذوف. ووجه ثالث وهو (حادي عشر) مبنياً بحذف المركب الأول، كأن المحذوف المذكور، ورابع وهو (حادي عشر) بإعرابهما معاً، أجازه بعضهم للدلالة الإعراب على عدم التركيب، ومنعه بعضهم لأن فيه إجحافاً، وخامس، وهو (حادي عشر) بالبناء بحذف (عشر) من الأول بواحد من الثاني وأردتهما فبقي على ما كان عليه وهو أضعفها ^(٤).



(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) قل الرضي في شرحه ١٦٠/٢: (وذكر الكوفيون جواز إعراب الأول وأما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف، ووجه إعراب الأول عدم قيام ثاني جزئي المضاف إليه مقام ثاني جزئي المضاف) قل السيرافي: هذا قول قريب لم ينكره أصحابنا ورى الكسائي الوجهين عن العرب).

(٤) ينظر هذه الأقوال في هلمش شرح الرضي ١٦٠/٢.

(١) المذكر والمؤنث

قوله: (المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديرًا) [والمذكر بخلافه]^(١) يعني أن علامة المؤنث تنقسم إلى ملفوظ بها ك(ضاربة) و(ظلمة) و(صحراء) و(ذكرى)، ومقدرة ك(عين) و(أذن)، وطريقها السماع ومن الطرق التقريبية (العدد) وقد تقدم الإشارة والإضمار نحو: (الأذن قطعُها)، والتصغير والوصف وإسناد الفعل إليه، أما الإشارة فما ظهرت فيه الهاء والياء نحو (هذه هند)، و(هذي أمة الله)، فهو مؤنث وما لم تظهر فيه فمذكر، إلا أن يراد بالمؤنث المذكر نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً﴾^(٢) قال:

[٥١٣] يا أيها الراكب المزجي مطيته^(٣)

(١) للتفصيل ينظر الفصل للزنجشيري ١٩٨، وشرح لفصل لابن يعيش ٨٧٤ - ٨٩، وشرح الفصل

للمصنف (الإيضاح) ٥٥٢/٢ - ٥٥٣، وشرح الرضي ١٦٧/٢ وما بعدها.

(٢) ما بين الحصريتين زبلة من الكافية المحققة.

(٣) الأنعام ٧٨/٦ وتعلمها: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً﴾ فلما أفلت قل يا قوم إني برئ

مما تشركون.*

(٤) هذا الشطر من البسيط وهو لرويشد بن كثير الطائي في سر صناعة الإعراب ١١، وينظر شرح

ديوان الحماسة للمرزوقي في ١٦٦، والخصائص ٤١٦/٢، وشرح الفصل ٩٥/٥، والإنصاف ٧٣٢/٢.

واللسان ملحة (صوت) ٢٥٢٧/٤، وهمع الهوامع ٣٤٣/٥، وخزانة الأدب ٢٢٧/٤.

هذا ربي كأنه أراد هذا الشخص أو التور، أو بالمذكر مؤنثاً نحو:

[٥١٤] سائل بني أسد ما هذه الصوت^(١)

أراد الصيحة، وأما التصغير فلا يظهر إلا في الثلاثي، ك(قُدَيْمَة) و(هَيْئَة) وقد شذ حذفها في (جُرَيْب) و(عُرَيْس) ولا يظهر في الرباعي فما فوق، وشذ ظهورها في (قد يديمه) و(وربئة) تصغير (قدام) و(وراء)، أما الصفة فنحو (امرأة قائمة) و(تميمة ذات أوقال) وأما إسناد الفعل فسيأتي.

قوله: (وعلامة التأنيث التاء والألف مقصورة وممدودة)^(٢) يعني التأنيث والألف مقصورة وممدودة يعني التأنيث اللفظي نحو (فاطمة) و(طلحة) و(قائمة) و(قامت)، والألف المقصورة نحو: (حبلَى) و(سكرى) والممدودة نحو (صحراء) و(بيداء) وهي فرع المقصورة على الأصح، وزاد الزمخشري^(٣) الياء نحو (هذي أمة الله) وأما المقدره، فلا تكون إلا التاء، لأنها أصل العلامات^(٤) والكوفيين يسمونها هاء التأنيث اعتباراً

(١) هذا عجز للشطر الذي قبله وهو من البسيط وهو لرويشد بن كثير الطائي في سر صناعة الإعراب ١١، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي في ١٦٦، والخصائص ٤١٦٢، وشرح المفصل ٩٥/٥، والإنصاف ٧٣٢، واللسان ملة (صوت) ٢٥٢١/٤، وهمع الهوامع ٣٤٢/٥، وخزانة الأدب ٢٢٧/٤. والشاهد فيه قوله: (ما هذه الصوت) حيث أنت المذكر للضرورة الشعرية.

(٢) ما ذكره المصنف وهو المشهور عند جمهور النحاة.

وقل الرضي في شرحه ١٦١٢: تله التأنيث في الاسم أصل وما في الفعل فرعه لأنه يلحق الفعل لتأنيث الاسم أي فاعله، وأصل العلامة أن تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصرفاً بتجملها للحركات وينقلها في الوقف هاء.

(٣) ينظر المفصل ١٩٨، وشرح المفصل ٩٧/٥، وشرح الرضي ١٦١/٢.

(٤) ذكر ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ١٦٦ وما بعدها علامات التأنيث عند الكوفيين وقل هي ثمانية:

١- الألف المقصورة في (سلمى) و (بشرى).

بالوقف وكلام البصريين أولى^(١) لأن الاعتبار بالوصل، وليدخل نحو: (بنت وأخت).

قوله: [٩٩] (وهو حقيقي ولفظي) المؤنث باعتبار إعرابه إلى لفظي ومعنوي كما تقدم في غير المنصرف، وباعتبار إسناد الفعل إليه إلى حقيقي ولفظي.

قوله: (فالحقيقي ما يباينه ذكر من الحيوان كإمرأة وناقاة)^(٢) مثل بمثل فيمن يعقل ك(المرأة) وبيزائها (رجل) ومثل فيما لا يعقل ك(ناقاة) وبيزائها (جمل) ولا فرق بين أن يكون من غير لفظه كهذين أو من لفظه ك(قائم) و(قائمة) و(بطة) و(نملة) إذا وضعت بمؤنث نحو: (جماعة) أنثى

٢- الألف المملوثة في (صحراء) و (صفراء).

٣- التله في مثل (أخت) و (بنت).

٤- الهاء في مثل (طلحة) و (حمزة) و (قائمة) وتكون هاء في الوقف.

٥- الألف والتله في جمع المؤنث السالم نحو: (مسلمات).

٦- النون في مثل (هن) و (أنتن).

٧- الكسرة في (أنت)

٨- الياء في مثل (هني) وقد وافق الزمخشري الكوفيين في هذه.

وقدر ابن الحاجب على دعوى الزمخشري والكوفيين في تأنيث هني في شرحه على الكافية ٨٧ حيث قل: (وقد زاد بعضهم الياء في قولهم: (هني أمة الله) وزعم أنها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز أن تكون صيغة موضوعة للمؤنث أو تكون الياء بدلاً من الهاء في قولك: هذه أمة الله). ينظر شرح الرضي ١٦٧٢ وما بعدها.

(١) قل ابن يعيش في شرح المفصل ٨٩/٥: (تقول هذه قائمة وقاعدة وفي هذه التله منهيان:

أحدهما: وهو منعب البصريين أن التله الأصل والهاء بلك منها.

الثاني: وهو منعب الكوفيين أن الهاء هي الأصل. والحق الأول والدليل على ذلك أن الوصل مما تجري فيه الأشيلاء على أصولها والوقف من مواضع التغيير)

(٢) ينظر شرح المفصل ٩١/٥ وما بعدها، وشرح المصنف ٧٨، وشرح الرضي ١٦٧٢ وما بعدها.

أوقصدت المؤنث، وقال نجم الدين: الحقيقي هو المخلوق مؤنثاً^(١).

قوله: (واللفظي بخلافه) وهو أنواع: ما ليس بإزائه ذكر ك(ظلمة) في اللفظي^(٢) و(عين) في المعنوي، وكل عضوزوج كاليدين ونحوهما، وما بإزائه ذكر في غير الحيوان ك(جبل) و(هضبة)، و(زُحَل) و(الزهرة)، و(سهيل) و(الثريا)، و(أساف) و(نائلة) ونحو ذلك، وما ليس بإزائه ذَكَرَ و(جهنم) و(سقر) و(السماء) و(الأرض)، وبعض أسماء الأجناس يغلب عليها التأنيث، وأسماء الجمع إن كانت لما لا يعقل فمذكرة، وأجازوا في (قوم) التأنيث، وأما جمع التكسير ك(رجال) و(فلوس) فإنه يجوز تذكيره وتأنيثه.

قوله: (وإذا أسند إليه الفعل فبالتاء)^(٣) أي إلى المؤنث المسند إليه، وإن كان مذكراً لم تدخل التاء، سواء كان لفظه مذكراً كزيد وعمرو، أو مؤنثاً ك(صلحة) و(حمزة) تقول (قام زيد وقام طلحة) ولا تقول: (قامت طلحة) وأجازه الكوفيون^(٤)، وإن كان المسند إليه مذكراً أو مؤنثاً غلب المذكر نحو: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾^(٥) وإن كان المسند إليه مؤنثاً، فإن

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٩٢.

(٢) قل ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/٥: (واعلم أن التأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث اللفظي لأن المؤنث الحقيقي يكون تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثاً وغير الحقيقي شيء يختص باللفظ من غير أن يدل على معنى مؤنث تحته....).

(٣) قل الرضي في شرحه ١٦٩٢: أي الفعل وشبهه إلى المؤنث مطلقاً سواء كان مضمراً أو مظهراً حقيقياً أو لا ظاهر العلامة أو لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء للايدان من أول الأمر بتأنيث الفاعل.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في شرح ابن عقيل ٤٨٢/٨.

(٥) القيامة ٩٧٥.

أسندته إلى ظاهر، وكان حقيقياً بغير فصل، وحييت التاء نحو: (قامت هند) إلا أنه يجب وصف المؤنث إذا قصد، حيث تستوي في لفظه علامة التأنيث نحو (قالت جماعة) أنت لزوالم اللبس على السامع، وإن لم توصف لم تجب التاء، ولهذا قيل: لا دلالة في ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾^(١) على أنها أنثى، وإن وقع فصل، أو كان الفعل غير متصرف، أو كان نحو (جماعة) و(نملة) جازت التاء وحذفها، تقول: (نعم المرأة هند ونعمت) و(قام اليوم هند وقامت) و(قال نملة وقالت) وعليه:

[٥١٥] لقد ولدَ الأخيطلَ أمُّ سوءٍ مقلَّةٌ من الأمّتِ علرا^(٢)

والأحسن مع الفصل التاء، إلا أن يكون الفصل ب(إلا) فالأجود حذفها نحو: (ما قام إلا هند) لأن التقدير: (ما قام أحد) وإن كان غير حقيقي، جاز الأمران نحو: (طلع الشمس وطلعت) والأجود التأنيث، وإن وقع فصل، فالأجود التذكير نحو: ﴿وَجَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾^(٣) ﴿فَمَنْ جَاءَهُ

(١) النمل ١٨٢٧ وتملها: ﴿حتى إذا أتوا على واد النمل قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهو لا يشعرون﴾.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٥٤٩ مع تغيير العجز والقافية ويروى عجزه: على باب استها صلبٌ وشام

ينظر جمهرة اللغة ١٣٠٨، وسر صناعة الإعراب ٥٦٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٥، واللسان ملحة (أمم) ١٣٦١.

والشاهد فيه قوله: (ولد الأخيطل أم سوء) حيث ترك التاء في (ولد) مع أنه مسند إلى مؤنث حقيقي، وهو (أم سوء) وساغ التأنيث للفصل بين الفعل وفاعله.

(٣) غفر ٢٧٤٠، وتملها: ﴿وقل رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم...﴾.

مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴿١﴾ ومن التأنيث ﴿فَأَحَذَتْكُمْ الصَّاعِقَةُ﴾ ﴿٢﴾ ﴿جَاءَتْكُمْ
الْبَيِّنَاتُ﴾ ﴿٣﴾ قال صاحب البرود: والذي أقوله: إن التذكير والتأنيث سيان
في الحُسن، لكثرة ورود التأنيث، والمثنى في جميع ذلك كالمفرد، لسلامة
لفظ المفرد فيه، فهذا الكلام في المثنى والمفرد الظاهرين، وأما ضميرهما
فليس فيه إلا التاء، تقول (هند قامت) و(الهندان قامتا) و(الشمس
طلعت) و(العينان فاضتا) ولا فرق بين الحقيقي وغيره وقد شذ:

[٥١٦] فلا مزنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ولا أرضٌ أبقلَ إِبْقَالًا ﴿٤﴾

وتؤول بأنه أراد بالأرض المكان.

قوله: (وَأَنْتَ فِي ظَاهِرٍ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِالْخِيَارِ) يعني أنت فيما ليس
بإزائه ذكر في الحيوان إذا أسندته إلى ظاهره، جاز التذكير والتأنيث بخلاف
ما أسندت إلى مضمرة، فإن حكمه حكم الحقيقي في لزوم التاء، ووجه
إلحاقها بالأبدان من أول الأمر، بأنه مؤنث، فإن كان حقيقياً لزم في ظاهره

(١) البقرة ٢٧٥/٢.

(٢) البقرة ٥٥/٢ وتملها: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ
وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾.

(٣) البقرة ٢٠٩/٢ وتملها: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فاعلموا أن الله عزيز حكيم﴾.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين في الكتاب ٤٦٢، وينظر شرح أبيات سيبويه ٥٥٧/١،
والخصائص ٤١١/٢، وشرح المفصل ٩٤/٥، وأمالي ابن الحاجب ٣٥٢/١، وشرح الرضي ١٧٠/٢، وأوضح
المسالك ١٠٧٢، وشرح ابن عقيل ٤٨٠/١، ومعني اللبيب ٨٦٠، وشرح شواهد المعني ٩٤٣/٢، والبحر
٢٠٧/٨، واللسان ملحة (أرض) ٦١٨ (وبقل) ٣٢٨/١، وهمع الهوامع ٦٥/١، وخزانة الأدب ٤٥/١ - ٤٩ - ٥٠.
والشاهد فيه قوله: (ولا أرض أبقلت إبقالها) حيث حنف تله التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث
الجزائي وهو (أبقل) والقيلس أن يقول: (أبقلت إبقالها) فحذفت التله ضرورة وليس على سبيل الشنوذ
كما ذكر الشلح.

ومضمرة لمطابقة اللفظ، وهو التاء ظاهرة أو مقدره، والمعنى وهو أن بإزائه ذكر [ظ ٩٩] في الحيوان، وكذلك في مضمرة غير الحقيقي، وأما مظهره فجاز الوجيهان لأنه لفظي، وفي لفظه ما يشعر به، فاستغني عن إلحاق التاء بخلاف مضمرة فيجب التأنيث لفوات الصيغة الدالة على تأنيثه.

قوله: (وحكم ظاهر الجمع)^(١) يحترز من ضميره، فسيأتي.

قوله: (مطلقاً)^(٢) يعم المذكر عاقلاً أو غير عاقل، سالماً أو مكسراً بالواو والنون وبالألف والتاء، نحو (الزيدون) و(الرجال) و(الطلحات)، وكذلك اسم الجنس، واسم الجمع نحو (حمام) و(دجاج) و(نمل) و(رهط) و(الأيام) و(الزينات) و(الزيانبات) و(الظلمات) و(الليالي) وكذلك (السنون).

قوله: (غير المذكر السالم) فقط، أخرج من هذه الأقسام، فإنه يجب فيه التذكير تقول (قام الزيدون) ولا يجوز (قامت)، وإنما لم يحز فيه التأنيث لمشابهته المفرد لوجود حروفه فيه.

قوله: (حكم ظاهر غير الحقيقي) يعني أن حكم هذه الجمع إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهره حكم المؤنث غير الحقيقي، إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتأنيثه، تقول: (قام الرجال) و(قامت الرجال)، فالتأنيث لكون الجمع في معنى جماعة، والتذكير لكون تأنيث

(١) قل الرضي في شرحه ١٧٠/٢: (وإن كان الظاهر غير حقيقي التأنيث، فإن كان متصلاً نحو طلعت الشمس فإلحق العلامة أحسن من تركها والكل فصيح، وإن كان منفصلاً فترك العلامة أحسن إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره.....).

(٢) ينظر شرح المصنف ٨٧، وشرح الرضي ١٧٠/٢.

الجماعة، بخلاف المثنى من تأنيث غير حقيقي، ولم يعتد بالتأنيث المعنوي^(١) في الجموع نحو: (الضوارب) لأنه ليس إزائه ذكر في الحيوان، وإن كان لفظ مفرد، بخلاف المثنى وجمع المذكر السالم، فإن لفظ الواحد فيه باق. قال المصنف: ما معناه: ولم يفعل في الزيانب وإن كان لفظة مفردة باقياً أجري لباب الجمع مجرى واحداً، لأن الجمع بالألف والتاء يجري في صفات المذكر غير العاقل والمؤنث العاقل، فلواتزوموا التأنيث في الجمع بالألف والتاء، في مثل: (جاء الضاربات)، يوهم حيث يكون صفة لمذكر غير عاقل، إنه مؤنث حقيقه في الجمع، فاعتبروا فيه الجماعة فجرى مجرى غير الحقيقي، وكلام المصنف^(٢) هو مذهب الكوفيين واحتجوا على جواز الوجهين في المؤنث الحقيقي السالم، بقوله:

[٥١٧] عشية قام النائحت وشقق^(٣)

وهو ضعيف، وأما البصريون فالزوموه التأنيث كالمذكر السالم لسلامة مفرد.

قوله: (وضمير العاقلين)^(٤) يعني إذا كان الفعل مسنداً إلى الضمير

(١) ينظر شرح المصنف ٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٨.

(٣) صدر بيت من الكلل، وهو لأبي عطية السندي في ملح ابن هبيرة في أمالي القالي ٢٣٢/٨، وحماسة أبي تمام ٣٣٦/٨، ووصف المباني ٢٤٢، واللسان ملة (أتم) ٢٠/٨. وعجزة:

جيوبٌ بأيدي مأمٍ وخدودُ

والشاهد فيه قوله: (قام النائحت) حيث استعمل قام وهو مذكر النائحت جمع مؤنث سالم حيث جوز الكوفيون الوجهين التذكير والتأنيث. والمأم: المقصود به النسء كما في اللسان.

(٤) قل الرضي في شرحه ١٧٢/٢: وإنما خصوا العاقلين بالواو دون النون لأن أصل ما يزداد حروف اللين والألف أخذه المثنى، والجمع بالواو أولى منه باليه لأن ثقل الواو مناسب للكثرة التي في الجمع، وكانت الواو لأصلته في الجمع بالعلملين أولى لأصلته بغير العاقلين وصارت اليه للواحد المؤنث

العائد إلى الجمع المذكر العاقل غير المذكر السالم، جاز لك التأنيث على تأويل الجماعة، والإتيان بضمير الجمع ليكون مشعراً به، واحترز بالعاقلين عن المؤنث العاقل وعمالا يعقل مذكراً أو مؤنثاً وبقي المذكر السالم بالواو والنون، نحو: (الزيدون) وبالألف والتاء نحو (الطلحات) والمكسر، فقال (غير المذكر السالم) فأخرجه، ومراده النبي بالواو والنون نحو (الزيدين) و(المسلمين) دون (اثنين)، ودون ما جمع بالألف والتاء، فنقول في المذكر السالم (الزيدون) و(المسلمون قاموا) ولا يصح (قامت) لسلامة المفرد، وأما (بنون) و(الطلحات) فحكمه حكم المكسر، تقول (البنون والطلحات والرجال قاموا) ويجوز (قامت) قال تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ وَقَّتْ﴾^(١) وقال:

[٥١٨] إذا الكماة بالكماة التفت^(٢)

قوله: (والنساء والأيام فعلت وفعلن) يعني إن لك في بلق الجموع، وهي مذكر ما لا يعقل كالأيام، والمؤنث العاقل وغير العاقل، ك(النساء والهندات والعيون والصحراوات والسنين) وجهين: أن تعاملها معاملة المفرد المؤنث بالتاء، وأن تأتي بالنون فتقول (النساء والأيام والعيون

في تفعلين وافعلي.

(١) الرسائل ١٧٧.

(٢) الرجز لجحد بن ضبيعة في شرح المفصل ٩٥/٤ - ٩٦، ويروى:

إذا الرجال بالرجال التفت

وتعلم الرجز:

أخذج في الحرب أم أتمت

والشاهد فيه قوله: (التفت) حيث عدا الضمير التاء في الفعل (التفت) إلى جمع التكسير فجزل التأنيث في ذلك.

فعلت) قال تعالى: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾^(١) و(النساء والأيام والعيون فعلن)
قال تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن﴾^(٢)، وقد يُجمع بينهما قال:

[٥١٩] ولو أن ما في بطنه بين نسوة

حَبَلْنَ ولو كانت قواعد عقرا^(٣)

قالوا: والأولى الإتيان بالنون في أقل الجمع والتاء في أكثره، فتقول:
(الأجذاع انكسرن والجذوع انكسرت)^(٤). [و١٠٠] وإنما أتوا في ضمير
العاقلين بالواو لأنها أقوى من النون، بدليل إعرابهم بالواو في الأسماء،
والنون في الأفعال.



(١) التكوير ٢/٨١.

(٢) البقرة ٢٢٨/٢ وتعلمها: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في
أرحلهن﴾.

(٣) البيت من الطويل ولم أقف له على قائل أو مصدر.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٥٧/٢ ونسبه إلى المازني.

(١)

المثنى

قوله: (ما لحق آخره ألف أوياء) يعني بالألف في حال الرفع، وبالياء في حال النصب والجر.

قوله: (مفتوح ما قبلها) يعني الياء يحترز من ياء الجمع، فإنه مكسور ما قبلها، ولم يذكر ما قبل الألف، لأنه لا يكون إلا مفتوحاً.

قوله: (ونون مكسورة) يحترز من نون الجمع، فهي مفتوحة، وقد تقدمت لغات المثنى والمجموع.

قوله: (البدل على أن معه مثله) يعني في اللفظ والمعنى، نحو: الرجلان، وأما العمران والقمران، فإنما جاءت فيهما التثنية بعد التغليب لمماثلة بينهما، احترازاً من التثنية اللفظية، وهي أربعة أنواع: ما أريد به تثنية التنكير نحو: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾^(١) و(ليبك) و(سعديك)^(٢)، وما جعل فيه لفظ المثنى لشيء واحد، ك(المقصين) و(الجميلين)، وما ألحقت

(١) قل الزخشي في الفصل ١٨٣: (وهو ما لحقت آخره زياداتن ألف أوياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد).

(٢) الملك ٤/١٧ وتعلمها: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ بنقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسين.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٣/٢.

فيه العلامة مؤكدة للتثنية لا مؤسسة، نحو: (اثنتان) و(اثنتان)، لأن معنى التثنية مفهوم من اللفظ دون العلامة، فلحوق العلامة تأكيد، وأن يلحق ما لم ترد تثنيته على جهة القلب مثل: (وضعت الحَلَقَةَ في الأَصْبُعَيْنِ) وقوله:

[٥٢٠]..... كما دحستُ الثوبَ في الوعائين^(١)

أراد الأصبع في الحلقتين والثوبين في الوعاء.

قوله: (من جنسه)^(٢) يعني إن من شرط المثني اتفاق الاسمين لفظاً ومعنى، وأنه لا يجوز تثنية اللفظ المشترك باعتبار معنييه ولا الحقيقة ومجازها، فلا يقال (قرءان) لظهر وحيض، و(جونان) لسواد وبياض، و(سعفان) لحمرة وبياض، و(أسدان) لرجل وأسد، إلا أن تريد بالتثنية أحد المعنيين، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك ابن الأنباري والحريري

(١) عجز بيت من السريع، وهو بلا نسبة في اللسان ملحة (دحس) ١٣٣٤/٢. وصدرة:

يُؤزُّها بِمُسْمَعِدِ الجَنبَيْنِ

والشاهد فيه قوله: (دحست الثوب في الوعائين) وهو يريد أدخل الثوبين في الوعاء.

(٢) قل المصنف في شرحه ٨٨: (فقوله: ليلد على أن معه مثله من جنسه تنبيه على أن الأسماء المشتركة لا

تثنى باعتبار ما اشتركت فيه وإنما تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها فإذا قلت قرءان فإيما تعني به حيضين أو ظهريين لا ظهراً وحيضاً وكذلك جونان وما أشبههما هذا هو المعروف من استقراء لغة العرب....

وقل الرضي في شرحه ١٧٢/٢: (وهذا الذي ذهب إليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وإن اشترك فيه كثيرون جنسه وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك للقرءان للظهر والحيض والعيون لعين الله وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك. منع من ذلك في شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشنوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله....).

وابن مالك^(١)، قياساً على تثنية الأعلام، واحتجوا بقولهم: القلم أحد اللسانين^(٢) والحال أحد الأبوين، وقول النبي: «الأيدي ثلاث: يد الله ويد المعطي ويد السائل»^(٣). وقوله:

[٥٢٦] يداك كفت إحداهما كلِّ بائس

وإحداهما كفت أُنَى كلِّ معتد^(٤)

المصنف بجوابين أحدهما: ما معناه: إن الأعلام تعد جنساً واحداً، وإن اختلفت أجناس مسمياتها، لأن العلم لم يوضع إلا لذات معينة من غير نظر إلى كونه آدمياً أو غيره، فإذا انضم إليه مسمى آخر لذات أخرى بوضع آخر صح تثنيته لأنه من جنسه، كأسماء الأجناس^(٥).

والثاني: إن الضرورة ألجأت إلى تثنية الأعلام لأنه لا واحد لها من جنسها ولفظها، فيقال: يقع اللبس في تثنيتهما من غير جنسها بخلاف المشترك، فإنه لو عدل فيه عند التثنية إلى غير جنسه مع إمكان تثنية الجنس وقع اللبس وإنما ثني العلم وكثر، مع أن معناه مختلف وتثنيته تخرجه إلى

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٧٨، وقد أثبت رأي أبو بكر ابن الأنباري، والهمع ١٤٣٨.

(٢) ينظر الهمع ١٤٤٨.

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده والرواية فيه الأيدي ثلاثة فيد الله العلية ويد المعطي التي تليها، ويد السائل السفلى، ينظر المسند ٤٧٣٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٧٨، ويروي: وأخراهما بدل إحداهما.

والشاهد فيه قوله: (يداك كفت إحداهما) حيث استعمل التحالف في اللفظ ولا بد معه من تخالف المعنى ولم يمنع من التثنية فإن لا يمنع منها التحالف في المعنى مع علم التحالف في اللفظ أحق وأولى.

(٥) ينظر رأي المصنف في شرحه M.

النكرة فيصير مثل قولك: (جاء زيد وزيد آخر) وهو قليل، لأنه كثير في كلامهم، فلوم يشنوه ويجمعه لأدى إلى مثل ما كرهوا في (جاء رجل ورجل آخر)، مع كونه أقل من العَلَم، فإذا ثنوا النكرة مع قلتها كراهة النكرات فبالأولى العلم لكثرة استعماله، وعوضوا عن زوال العلمية الألف واللام، فجعل في تثنية الاختصار والتعريف وعدم إخراجه عن معناه الأصلي وهو العلمية، ولوقيل: (جاء زيد وزيدُ آخرًا)، قال ابن يعيش: وإذا لم يعرف المثنى والمجموع جاز وصفه بالنكرة تقول: جاءني زيدان كريمان^(١). قوله: (والمقصود إن كانت ألفه عن واو)^(٢) الأسماء على ضربين منها مالا يثنى بحال، ومنها ما يثنى بحال دون حال.

أما الذي لا يثنى بحال، فمنها ألفاظ العموم، كأحد وعريب لأن تثنيتهما تخرجها عن التعريف، والبناء كالمضمرات عنه، ومنها ما وضع للإفراد والتثنية والجمع بلفظ واحد كأفعل من، ومنها المبنيات، لأن [ظ ١٠٠] تثنيتهما تخرجها عن التعريف والبناء كالمضمرات، وأسماء الإشارة وهي ملازمة لهما أو عن البناء كحذام، ومنها المركبات كلها، لأنه إن ثني الأول فهو كجزء الكلمة، وكذلك الثاني، ولتغير المعنى بالتثنية، لو قلت (برق نجران)، وقد أجاز الكوفيون^(٣)، تثنية تركيب المزج، فيقولون حضر موتان بلحوق العلامة في آخره، وبعض النحاة أجاز أيضاً تثنية تركيب

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٤.

(٢) قل الرضي في شرحه ١٧٤/٢: (يعني بللقصود ما آخره ألف لازمة، وسمي مقصوداً لأنه ضد المدود أو لأنه محبوس من الحركات والقصر الحبس) مثل (عصى) عند التثنية تصبح (عصوان). وينظر شرح المصنف ٨٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٤/٢ - ١٧٥.

الصوت، واختلفوا في حقوق العلامة، فبعضهم جعلها في أوله، فيقول: (سيوان) ويحذف وبها، وبعضهم ألحقها في آخره، فتقول: (سيويهان) ومن أعرب تركيب الصوت فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه، فإذا أردت تثنية هذه الألفاظ الممتنع تثنيتهما وجمعها، أتيت في أولها ب(ذي) و(ذات) متثنتين أو مجموعتين وأضفتها إليه، فتقول: (جاءني ذوا تأبط شراً) و(ذوو تأبط شراً) ^(١) أو (ذوا خمسة عشر) إذا كان علماً، وكذا سائرهما، إلا ما استغنوا بتثنيته عن تثنية غيره، فإنك تأتي بالمستغنى به نحو: ثلاثين فإنها عوض عن (خمس عشرة) وتثنيته عوض عن تثنية ثلاثة إلا أن يُسمى بثلاثة، فإنك تثنيها وتجمعها، وكذلك (كلا) و(كلتا) ^(٢) استغني بها عن تثنية (كل) و(أجمع) و(جمعاء)، وأما الذي يبثنى في حال دون حال فله شروط، الأول أن يتعدد فلا يثنى نحو (مكة) و(شمس) وأما قولهم: (المكتان) وقوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ ^(٣) فالتثنية فيه لفظية، والمراد بها التكثير وهو سماع ولا يقاس، وقال السهيلي: إن كان مثل (روضة وجنة) مما ينظر الإنسان فيه في جانبين، ثني بذلك المعنى.

الثاني: أن يتفقا لفظاً وقولهم: (الأبوان) و(القمران) و(العمران) في باب التغليب وهو سماع.

الثالث: أن يتفقا معنى، ما خلا الأعلام من باب واحد وبعضهم فلا

(١) ينظر جمع الهوامع ١٤١/١.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٧١.

(٣) سبأ ١٥/٣٤، وتعلمها: ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور﴾.

يشترط فيها ذلك، فيصح أن يثنى زيداً وزيداً، أحدهما اسم رجل، والآخر اسم فرس، لأن الأعلام من باب واحد وبعضهم اشترط أن يكونا من جنس واحد لآدميين أو فرسين.

الرابع: أن يكونا مفردين لفظاً ومعنى، يحترز من المثني والمجموع علماً أو غير علم، وما ورد فلا يقاس عليه نحو:

[٥٣٢]..... بين رماحي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ^(١)

وقوله: «مثل المنافق كالشاة العابرة بين الغنمين»^(٢) ومن أعرب المثني والمجموع بالحركات على النون ثني وجمع، وأما المضاف فإن كان غير علم ثني الأول، وجمع، ك(غلاما زيد) و(غلمان زيد) والثاني ك(غلامُ الزيدين)، وقد يجمع ويثنى المضاف إليه مع المضاف نحو: (أبوالزيدين) و(آباء الزيدين) وإلا لم يجوز، ك(عبد الله) و(أبي بكر)، وأجاز ذلك نجم الذين^(٣) وغيره، نحو: (عبدا مناف وعبد مناف).

الخامس: أن لا يكون في التثنية والجمع إبطال حكم جائز قد أريد تنوينه في المثني، وذلك كاسم الفاعل، والعامل، وكاسم الجنس الذي يراد به العموم، فإن التثنية بناء في هذين الحكمين، فإن لم يرد ينون جاز ذلك، واحترز بقوله جائز من الواجب، فإنه من التثنية مطلقاً كالمبنيات فيما

(١) الرجز لأبي النجم في الأغاني ١٥٨/١٠، وسمط اللالي ٥٨١، وشرح المفصل ١٥٥/٤، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١١/٨، وشرح شواهد المغني الشافية ٣٦٢/٨ - ٣٦٣، والأشبه والنظائر ٣٠٠/٤، وخزاعة الأدب ٣٩٤/٢، وتمام الرجز:

تبقلست في أول التَّبْقُلِ

والشاهد فيه قوله: (رماحي) حيث ثني الجمع وهو (رماح) لتأويله بالجماعتين.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في باب صفات المنافقين ٢١٤٦/٤.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٤/٢.

تكاملت فيه هذه الشروط ثني وهو مقصور وممدود ومنقوص، وما عدا ذلك.

قوله: (فالمقصور إن كانت ألفه عن واو [وهو ثلاثي] ^(١) قلبت واواً) وذلك مثل: (عصا) تقول فيه (عصوان).

قوله: (وإلا فالياء) ^(٢) وذلك فيما زاد على الثلاثي، وفيه تفصيل، وهو أن تقول: إن كان المقصور زائداً على الثلاثي قلبت ألفه ياء مطلقاً للخفة، نحو: (حليان) في (حلي)، وشذ (مذروان) في (مذرى)، ووجه شذونه عدم استعمال واحده، وأجازه البغداديون ^(٣) حذف الخامس فيقولون: (صباران) و(جمدان) في (جباري) و(جمادي) قياساً على المنسوب، وإن كان ثلاثياً من بنات الواو، وردَّ إليها ك(عصوان) أو من بنات الياء، رد إلى الياء ك(فتيان)، وإن لم يعلم أصله ك(إذا) و(إلى) و(متى) و(بلى) فقال المصنف: ^(٤) تقلب ياء، وقال سيبويه والزخشي: إن أميلت فالياء، نحو: (متى) ^(٥) و(بلى) و(كلا) مسمى بها، وإلا فالواو.

قوله: (وأما الممدود [واو] فإن كانت الهمزة أصلية لم تغير ^(٦) [وإن

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) قل الرضي في شرحه ١٧٤/٢: (أي وإن لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثاً وعن واو، وذلك بأن يكون ثالثاً عن ياء كالفتى والرحى، أو زائداً على الثلاثة عن واو كأعلى والمصطفى، أو عن ياء كاللرمي والمرتمى، أو زائداً على الثلاثة للتأنيث كالحلي...)، ينظر الجمع ١٤٩/١ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٤/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٨٩.

(٥) ينظر الكتاب ٣٨٩٣، وشرح المفصل ٣٩٦.

(٦) في الكافية المحققة: همزة بدل الهمزة و (تثبت) بدل (لم تغير).

كانت للتأنيث قلبت واواً وإلا فالوجهان^(١) نحو: (خفّان) و(وضّان) وأجاز بعضهم قلبها ياء وهو قليل رديء، وإن كانت للتأنيث قلبت واواً نحو: (حمرأوان)^(٢) و(صحراوان) ومنهم من يقرها وهوشاذ، وإن كانت منقلبة عن حرف أصلي نحو: (كساء) و(رداء) أولالإلحاق نحو: (حرباء) و(علياء) جاز قلبها وإقرارها تقول: (كساوان) و(حرباوان) و(كساءان) و(حرباءان) وقال الإمام يحيى بن حمزة^(٣) يرد كل شيء إلى أصله، فيقال (كساوان) و(ردايان)، وإن كان منقوصاً فإن عوض عنه لم يرد نحو: (عديّة) و(زنة) و(إقامة) و(ابن) و(اسم) وإن لم يعوض، فإن رجع إليه المحذوف حالة النصب وجب رده نحو: (قاضيان) في قاض، وإن لم يرجع نحو (زيد) و(دم) و(أخ) فمنهم من أوجب رده، ومنهم من منع، وفصل بعضهم فقال: إن رُدَّ في الإضافة رد في التثنية، ك(أخوان) و(أبوان) في الأسماء الستة^(٤) دون (فم)، وإن لم يرد في الإضافة لم يرد في التثنية، نحو: (يدان) و(دمان) و(فمان) في (فم)، وإن كان غير ذلك ثني على حاله من غير قلب ولا حذف مذكراً كان أو مؤنثاً، لفظياً كان أو معنوياً، فنقول: (الزيدان) و(الطلحتان) و(الحنظلتان) و(الفاطمتان)، وألزموا الألف واللام فيما ثني من الأعلام عوضاً عما فاتها من تعريف العلمية، خلافاً لأبي البقاء وابن يعيش^(٥). وقد تكون التثنية

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة. وقل الرضي في ١٧٤/٢: (وهمة المملود على أربعة أضرب: مبدلة عن ألف تأنيث مثل (حمرأ) وللإلحاق مثل (عليه) وأصلية مثل (قرأ) ومنقلبة عن واو أو ياء أصلية مثل (كساء) و (رداء) وقرأ لجيد القراءة وقد تكون جمعاً لقاريء، ينظر الرضي ١٧٤/٢.

(٢) قل الرضي في ١٧٥/٢: (وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو: (حرايان) والأعراف في الأصلية بقاؤها في التثنية همزة). وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها واواً نحو: (قراوان)، وينظر الهمع ١٤٨١.

(٣) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ٩٦.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٥/٢.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٦ - ٣٨.

في المعنى دون اللفظ، وذلك شرط الاتصال، قال تعالى: ﴿فَقَدْ صَنَعْتَ قُلُوبَكُمْ﴾^(١) ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢) وقوله:

[٥٣٣] ظَهَرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ^(٣)

وقد جاء في المنفصلين (صَفَانِ حَالِهْمَا) وزاد الكوفيون^(٤) شرطاً وهو الاتحاد في كل واحد منهما ورد بقوله ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٥) إذ المراد أيمانهما، وما هذا حاله يجوز فيه الإفراد والتثنية والجمع تقول: (قَطَعْتُ رَأْسَهُمَا وَرَأْسِيَهُمَا) وشاهد الإفراد قوله:

[٥٢٤] كَأَنَّهُ وَجْهٌ تُرْكِيٌّ قَدْ غَضِبَا

مُسْتَهْلَفٌ لَطَعَانٌ غَيْرُ تَذْيِيبٍ^(٦)

- (١) التحريم ٤/٦٦، وتعلمها: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا، وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾.
 (٢) المائة ٣٨/٥، وتعلمها: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. فإنه أراد أيمانهما، وفي قراة ابن مسعود رضي الله عنه: (فأقطعوا أيمانهما) وإنما اختير الجمع على الإفراد لمناسبة التثنية. ينظر شرح الرضي ١٧٧٢.
 (٣) الرجز لـ (خطام المجاشعي) في الكتاب ٦٢٢٣، والجمل للزجاجي ٣٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ٥٣٤٢، وشرح شافية ابن الحلجب ١٣٤٨، خزانة الأدب ٣٦٤٢. وتقام الرجز:

ومهمين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين

جنتهما بالنعت لا بالنعتين

والشاهد فيه قوله: (ظهراهما) على الأصل والأكثر في كلام العرب الخروج عن الأصل إلى الجمع كراهيةً لاجتماع تثنيتين في اسم واحد لأن المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة، وكذلك قل: (مثل ظهور الترسين).

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٧٢.

(٥) سبق تخريج الآية.

(٦) البيت من السيط، وهو للفرزدق كما في خزانة الأدب ٥٣٢٨ - ٥٣٨، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٠٨٨، وشرح المفصل ١٥٧٤، واللسان ملحة (طعن) ٢٦٧٧٤، وشرح الرضي ١٧٧٢، ويروى فيه

وشاهد التثنية والجمع:

[٥٢٥] أظهرهما مثل ظهور الترسين

قوله: (وتحذف نونه للإضافة) يعني نون المثنى فتقول: (غلاماك وزيداك)، وإنما حذف لأنهما في المثنى بمثابة التنوين في المفرد، وكما أنه يحذف مع الإضافة يُحذف النون، وقد تحذف نون المثنى في غير الإضافة في أربعة أشياء، في الموصول في بعض اللغات، نحو: (اللذا) و(اللتا) في اسم الفاعل المعرب نحو (الضاربا زيدا) قال:

[٥٣٦] الحافظون عورة العشيعة^(١)

وفي المشبه بالمضاف نحو (غلامي له) وفي الضرورة نحو:

[٥٣٧] هما خطتا إما إسلر^(٢) ومنة

تذيب بلك غير تذيب، ويروي: غير منحجر.

والشاهد فيه قوله: (وجه تركيب) حيث أضيف الجزاء لفظاً ومعنى إلى متضمنيهما المتحدين بلفظ واحد فلفظ الأفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية، فإن تركيب متضمناته ولفظهما متحد لجزأيهما وهما الوجهان فإن وجه كل أحد جزء منه، فلما أضيفا إليهما أضيف بلفظ المفرد وهو الوجه، وهذا أولى من أن يقول: كأنه وجهها تركيب وجمعه أولى من الأفراد.

(١) البيت من المنسرح، وهو لرجل من الأنصار كما في الكتاب ١٨٦١، والمقتضب ١٤٥/٤، وسر صناعة الإعراب ٥٣٨٢، وشرح أبيات سيويه ٢٠٥/١، واللسان ملعة (وكف) ٤٩٠٨/٦ وفيه لعمر بن امرئ القيس بن الخطيم، وهمع الهوامع ١٦٨١، وخزانة الأدب ٣٧٢/٤ - ٣٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨١/١ وشرح الرضي ١٨٣٢. وعجزة:

لا يأتيتهم من ورائنا نطف

ويروي: وكفه والوكف: الإثم والعيب والتطف التلطف بالعيب.

والشاهد فيه قوله: (الحافظون عورة العشيعة) حيث حذف النون من (الحافظون) ونصب (عورة) وقل سيويه في ١٨٦١: لم يحذف النون للإضافة ولا ليعقب الاسم النون ولكن حذفها من اللين واللين حيث طل الكلام وكان الاسم منتهى الاسم الآخر.

(٢) البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه ٨٩ ينظر ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٩، والخصائص ٤٥٥/٢، والممتع في التصريف ٥٣٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٨١، وشرح الرضي

قوله: (وحذفت تاء التأنيث في خصيان وأليان) يعني إن ما لم يكن مقصوراً ولا ممدوداً ولا منقوصاً لم يحذف منه شيء، فنقول في المؤنث: (فاطمتان) وقد شدَّ [حذف] ^(١) التاء في (خصيتان) و(أليان) لأن قياسه (خصيتان) و(أليتان) ^(٢) قال: (تشكوعروق خُصِيَّتِه النساء)، وقال:

[٥٢٨] متى ما تلقني فردين ترجفُ

روانف أليتيك وتسطلرا ^(٣)

وقال المبرد: ^(٤) هوثنية (خُصِيٌّ) و(أليٌّ) لأنه يقال (خُصِيٌّ) و(خُصِيَّتُهُ) و(أليٌّ) و(أليةٌ) فإن ثنيت الياء فهي ثنية (خُصِيَّة) و(ألية) وإن ثنيت بغير تاء فهو ثنية (خُصِيٌّ) و(أليٌّ) وقيل الخُصي وعاء الخُصية وهو الجلد.

١٧٧٢، والمغني ٨٤٣، وشرح شواهد المغني ٩٧٥/٢، وهمع الهوامع ١٦٧/١. وعجزه: وإمام دم والقتل بالحر أجدرُ

والشاهد فيه قوله: (هما خطنا إما إسرُ) بالرفع والجر والشاهد هنا (خطنا) حيث حذف نون المشى من (خطنا) للضرورة الشعرية.

(١) ما بين الحصريتين زيلة يقتضيها السياق.

(٢) نقل الرضي في شرحه ١٧٧/٢، قل: (اعلم أنه يجوز خصيتان وأليتان على القياس اتفاقاً).

(٣) البيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ٣٣٤، وينظر شرح المفصل ١١٧/٤، وأصالي ابن الحاجب ٤٥١/١،

وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠١/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ١١١/١، وشرح الرضي ١٧٧/٢، واللسان

ملة طير ٣٧٢/٤، وهمع الهوامع ٣٤٠/٤، والمقصد النحوية ١٧٤/٣، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (أليتيك) حيث استعمل أليتيك على القياس وأثبت التاء وعند ابن الحاجب حذف تاء التأنيث.

(٤) ينظر المقتضب ٤١/٣.

الجموع [ظ ١٠١]

قوله: (المجموع ما دل على آحاد)، هذا جنس يدخل فيه، ك(زيدين) و(رجال) واسم الجمع ك(القوم) و(الرهط)، واسم الجنس ك(الماء) و(اللبن) وأسماء العدد ك(ثلاثة) و(أربعة) وألفاظ العموم، ولم يدخل، ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في المثني.

قوله: (مقصوده) خرج اسم الجنس، لأن آحاده لا تقصد لخبائها.

قوله: (بجروف مفردة)^(١) خرج اسم الجمع، واسم الجنس، واسم العدد، وألفاظ العموم، وقوله (بجروف مفردة) يحتمل أن يتعلق ب(دل) فيخرج العدد من أول الأمر، ويحتمل أن يتعلق بمقصوده، فلا يخرج من أول الأمر.

قوله: (بتغيير ما)^(٢) لا بد في الجمع من حصول التغيير، وهو تقديري ك(فُلُك) و(هجان)^(٣) جمع (فُلُك) و(هجان) فمفردهما ك(قُفُل) و(كِتاب) وجمعهما ك(كأسد) و(كِلاب)، ولفظي وتغييره بزيادة حرف أو حركة

(١) ينظر شرح المصنف ٩٠، وشرح الرضي ١٧٢.

(٢) في الكافية المحققة (بتغير) بدل (بتغيير).

(٣) قل ركن الدين في الوافية ٣٣٠: (يقول ناقد هجان ونوق هجان) لكن حركته في الأفراد مخالفة لحركته في الجمع تقديراً، فإن الهجان حالة كونه مفرداً كـ (هجان) وحالة كونه جمعاً كـ (رجال).

ك(رجل) و(رجال) و(سُقْف) و(سُقُف) أو بنقصانهما ك(خِمَار) و(خُمُر) و(أَسَد) و(أُسُد) أو تعديلهما ك(لسان) و(ألسُن) و(تَمْر) و(تُمْر) وقد أورد على حده الجمع الذي لا مفرد له نحو: (عبايد)^(١) وأجيب بأن مراده بحروف مفرده تحقيقاً أو تقديراً، أو إن ورد عليه جمع السلامة فإنه لم يتغير، وأجيب بأن لحوق علامة الجمع تَغْيِير، ورُدُّ بأنه لو كان تغييراً لم يُسَمَّ جمع سلامة.

قوله: (فنحو: تَمْر وركب ليس بجمع على الأصح)^(٢) أراد ب(تمر) اسم جنس، وهو ما يفرق بينه وبين واحده، بالثناء أو بياء النسب ك(رومي) وب(ركب) اسم الجمع الذي له واحد من لفظه نحو: (صَحْب) و(رَكْب) و(حامل) و(باقر)، وما خلا (رهطاً) و(نقراً) و(إبلا) و(غنماً)، فلا خلاف في أنها ليس من المجموع، لأنه لا واحد لها بالاتفاق قوله (على الأصح) إشارة إلى الخلاف، لأن مذهب الفراء^(٣) أن اسم الجمع الذي لا واحد له من

(١) ينظر شرح الرضي ١٧٧٢، وفي اللسان ملة (عَبْد) ٣٧٨٠/٤ وتفرق القوم عبايد وعبايد والعبايد والعبايد الخيل المتفرقة في نعابها ومجئها ولا واحد له في ذلك كله، ولا يقع إلا في جماعة، ولا يقل للواحد عبايد.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٠، أسماء الأجناس مما اشدت في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم، وعند الأخفش جميع أسماء الجموع التي لها أحاد من تركيبها ك(باقر) و(ركب) جمع خلافاً لسيبويه، وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع ك(باقر) و(ركب) أو اسم جنس ك(تمر) و(روم) فهو جمع وإلا فلا، وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو: (إبل وتراب وخل مفرد بالته إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجزر). ينظر الكتاب ٦٢٤/٣، وينظر معاني القرآن للفراء ١١٢٣، حيث المفهوم من كلامه يفيد ما ذهب إليه الرضي.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١١٢٣، ٦٠٢.

لفظه ك(ركب) و(صحب)، واسم الجنس نحو(تمرة) و(تمر) من المجموع، والأخفش^(١) وافق في اسم الجمع فقط، وحجتهم أن لهما مفرداً من لفظهما، وأنهما قد وُصفا بالجمع قال تعالى: ﴿يُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ﴾^(٢) وإن صيغة المفرد غير موجودة فيه، وذهب الجمهور إلى أنهما ليسا من الجموع، وإن (راكباً) ليس بمفرد (ركب) و(تمرة) ليست مفردة (تمر)، وإن اتفقت ألفاظهما^(٣) لوجوه:

الأول: أنهما يقعان على القليل والكثير.

الثاني: أنهم يردون الضمير إليهما مفرداً نحو: (التمر صحبتته) و(التمر أكلته).

الثالث: أنهما لو كانا جمعين كانا لكثرة، ولا يجوز أن يكونا لهما لأنهم يصغرونهما بلفظهما، وجمع الكثرة لا يصغر بلفظه، وينسبون إليهما بلفظهما، فيقولون (ركبي وتمرّي) ولو كانا جمعين لكثرة لنسبوا إلى مفردهما، وأيضاً اسم الجنس، أحاده غير مقصودة بحروف مفردة.

قوله: (نحو فُلُك جمع) وقد حصل فيه دلالة على آحاد مقصودة بحروف مفردة، وإن كان تغييراً مقدراً، وزعم بعضهم أن (فُلُكاً) و(هيجاناً) أسماء جمع، وقال: لا بد في الجمع من الدلالة على آحاد مقصودة مفردة، ومن التغيير اللفظي وحاصل الكلام في الاسم الواقع على آحاد أن تقول: إن

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٩٦٢ - ٥٩٧.

(٢) الرعد ١٢/٨٣، وتملأها: ﴿هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً وينشئ السحاب الثقل﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٩٢.

كان وزنه مختصاً بالفرد لم يكن جمعاً ك(تمر) و(ركب) بل اسم جنس، واسم جمع وإن كان مختصاً بالجمع كان جمعاً سواء كان مفردة قياساً لفظياً ك(درهم) و(دراهم) أو تقديراً ك(عباديد) أو غير قياسي ك(ملاح) و(مذاكير) وإن كان مشتركاً مجموعاً مفردة على القياس، فهو جمع ك(رجل) و(رجال)، وإن لم يكن له مفرداً أو كان، وليس على قياس، فليس بجمع ك(نساء) و(رجلة) في جمع (رجل) وبعضهم جعل نساء من الجمع، ولم يعتبر في المشترك أن يكون له مفرد من لفظه قياساً على المختص، والفرق بين اسم الجمع واسم [١٠٢] الجنس، أن اسم الجمع لا يقع على الواحد، والاثنين بخلاف اسم الجنس فإنه يقع عليهما، والفرق بينه وبين واحد بالياء والتاء^(١) نحو: (تمرة) و(تمر) و(رؤمي) و(رؤم).

قوله: (وهو صحيح ومكسر)^(٢) يعني الجمع على ضربين، صحيح وهو ما سلم لفظ مفردة، ومكسور: هو ما تغير فيه لفظ مفردة.

قوله: (الصحيح لمذكر ومؤنث) أي الصحيح ينقسم إلى مذكر ومؤنث، وقدم المذكر لقوته.

(١) ينظر شرح الرضي ١٧٧٢، والعبارة من قوله: والفرق بين اسم الجمع إلى قوله: والتاء منقولة بتصرف

من شرح الرضي ١٧٧٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٠، وشرح الرضي ١٧٩٢.

جمع المذكر السالم

قوله: (ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها) يعني في المرفوع لأن الواو تستدعي ضم ما قبلها، سواء كانت الضمة ملفوظاً بها ك(زيدون)، أو مقدره ك(مصطفون).

قوله: (أوياء مكسورة ما قبلها)، يعني في حال النصب والجر، لأن الياء تستدعي كسرة ما قبلها [لفظاً]^(١) ك(زيدين) أو تقديرأ ك(مصطفين).

قوله: (ونون مفتوحة)، إنما فتحت للتخفيف، وللفرق بينهما وبين نون التثنية، وقد جاء كسرهما، فقبل لغة، وقيل ضرورة نحو:

[٥٢٩] عرفنا جعفرأً وبني أبيه

وأنكرنا زعانف آخريـن^(٢)

(١) ما بين الحاصرتين زيلة يقتضيها السيق.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٤٢٩، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٠/٨، وشرح الرضي ١٧٩٢، وشرح ابن عقيل ٦٧/٨، وأوضح المسالك ٦٧/٨، والمقصد النحوية ١٨٧/٨، وتذكرة النحاة ٤٨٠، وشرح التصريح ٧٩، وهمع الهوامع ١٦٥/٨، وخزانة الأدب ٩٥٦/٨. ويروى: وبني رباح بلك وبني أبيه.

والشاهد فيه قوله: (آخريـن) حيث كسر نون الجمع آخريـن وذلك ضرورة لأن القصيدة قفيتهما مكسورة بدليل البيت قبله وهو:

عَريـنٌ من عَريـنةٍ ليس منا برئتُ إلى عَريـنةٍ من عريـن

وأعرب إعراب جمع المذكر السالم حيث هو مضاف إلى زعانف ولكن كسرت نونه والأصل فتحها.

قوله: (ليدل على أن معه أكثر منه)، يحترز من نحو (عليين) و(ربيون) و(غسلين) ولم يقل من جنسه اكتفاء بذكره في المثني.

قوله: (وإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت، [مثل قاضون]^(١))، يحترز من الصحيح والملحق به، فإنه لا يحذف منه شيء نحو: (الزيدون) و(الطيبون) إن سمي به، والاسم لا يخلو إما أن يكون محذوفاً أو مقصوراً أو مهموزاً أو ما عدا ذلك، فإن كان محذوفاً لم يردّ مطلقاً، سواء عُوِضَ عنه ك(اسم) و(ابن) و(علة) و(إقامة) و(أخ) و(أب) و(يد)، أو رجع في حال كالمقوص بل نقول: إن سمي بها (ابنون و(اسمون وأخون وأبون ويدون وقاضون)، وأصله: (قاضيون) لكن ثقلت الضمة على الياء مع انكسار ما قبلها، فحذف الياء لالتقاء الساكنين، وقلبت الكسرة التي قبل الياء ضمة لتصح الواو وكذلك في النصب والجر.

قوله: (وإن كان آخره مقصوراً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً نحو: مصطفون ومصطفين)^(٢)، وأصله (مصطفيون) و(مصطفيين) لأن ألف المفرد قلبت ياء فثقلت الضمة على الياء فحذفت، وبقي ما قبل الياء مفتوحاً ليدل على المحذوف، خلافاً للكوفيين^(٣) فإنهم يضمون ما قبل الواو ويكسرون ما قبل الياء قياساً

وقل الرضي في شرحه ١٧٩٢ معلقاً على الشاهد (ويمكن أن يكون جعل النون معتقب الإعراب أي

زعانف قوم آخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم أن يكون صحيحاً أو لا...)

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٠، وشرح الرضي ١٨٠/٢.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٨٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ١١٧٨.

على المنقوص، وروى بعضهم سماعه عن العرب، وإن كان محدوداً فحكمه حكم المثني، إن كانت للتأنيث قلبت واواً نحو: (حراوات)، ويجوز بقاؤها في لغة ضعيفة وإن كانت منقلبة للإلحاق جاز وجهان، نحو (كساؤون) و(علباؤون) و(كساوون) و(علباؤون) وهذه إذا كانت أعلاماً لمذكرين عاقلين، وما عدا ذلك وهو الصحيح، والملحق به جمع بشروط:

قوله: (وشرطه إن كان اسماً [فمذكراً] ^(١)) في الاسم ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مسماه مذكراً لفظاً ومعنى، يحترز من المؤنث فإنه لا يجمع بالواو والنون إلا أن يختلط مذكر جمع من باب التغليب، نحو: أن يكون رجلاً وامرأة، أو رجل وامرأتان، اسم كل واحد زيد أو هند، قلت: (الزيدون والهندات) فخرج من هذا المؤنث لفظاً ومعنى، ك(فاطمة) والمؤنث معنى ك(زينب)، والمؤنث لفظاً ك(طلحة) أو (حمزة) فإن هذه تجمع بالألف والتاء، ولا تجمع بالواو والنون، خلافاً للكوفيين وابن كيسان ^(٢) في المؤنث اللفظي نحو: (حمزة) فإنهم أجازوا جمعه بالواو والنون، فقال جمهورهم: تحذف منه التاء فقط وتلحق الواو والنون، وقال ابن كيسان: تحرك عينه ليكون كالعوض ك(أرضون).

الثاني [ظ ١٠٢] قوله: (علماً) نحو (الزيدون) يحترز من نحو: (رجل) النكرة فإنه لا يجمع بالواو والنون إلا أن يصغر، نحو: (رجيلون) جاز، لأنه قد خرج مخرج الوصف، وقيل لتعذر تكسيره، لأن التكسير يؤدي إلى حذف ياء التصغير.

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٨٠/٢، والإنصاف ٤٠/١، وقد عقد الأنباري مسألة لهذا الخلاف برقم ٤.

الثالث قوله: ﴿يَعْقِلُ﴾ يحترز من (أعوج) و(لاحق) اسم الفرسين، فإنه لا يقال (أعوجون) و(لاحقون) وكان الأولى أن تقول: ﴿يَعْلَمُ﴾^(١) ليعلم القديم نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾^(٢) ﴿أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾^(٣)، وإذا اختلط من لا يعقل بمن يعقل، مع اتفاق اللفظ جاز، نحو: (رجل) و(فرسين) اسم كل واحد منهم (زيد)، قلت (جاء الزيدون).

قوله: (وإن كان صفة) لما فرغ من الاسم وشروطه، ذكر الصفة ولها شروط خمسة:

الأول قوله: (فمذكر) يعني يكون الموصوف مذكراً أو مختلطاً بمذكر، نحو: القائمون ﴿وَكَاثَتٌ مِنَ الْقَائِمِينَ﴾^(٤) ويحترز من المؤنث سواء كان لفظها مؤنثاً أو مذكراً نحو (قائمة) و(حائض) وأما قوله تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^(٥) فقول الأعناق: جمع عنق بمعنى فريق من الناس^(٦)، وهو مذكر تقول جاءني عنق من الناس، وقيل أعناق زائلة، والمعنى: فظلوا لها خاضعين.

(١) ينظر الرضي في شرحه ١٨١/٢ حيث قل: وقول المصنف عَلَّمَ يَعْقِلُ ومذكر يعقل الأولى فيه أن يقول: يعلم ليشمل نحو قوله تعالى: (فنعمة الماهدون) إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل لإيهام العقل المنع من القبايح الجائرة على صلحبه، تعالى الله عنها علواً كبيراً). وينظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٠/٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٩٤/٨.

(٢) الذاريت ٤٨/٥١ وتعلمها: ﴿وَالأَرْضُ فَرشَنَا فَنَعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾.

(٣) هود ٤٥/١ وتعلمها: ﴿وَنَالَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِن أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾.

(٤) التحريم ١٢/٦ وتعلمها: ﴿وَمَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَوَدَعْتَ بِكَلِمَاتٍ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَاتِنِينَ﴾.

(٥) الشعراء ٤/٣٦ وتعلمها: ﴿إِنَّ نَشَأَ نَزَلَ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾.

(٦) ينظر اللسان ملحة (عنق) ٣١٣/٤.

الثاني قوله: (يعقل) يعني أن تكون الصفة لمن يعقل، فلا يقال: الدواب الرافضون، أو مختلطة بمن يعقل نحو: (جاء زيد بفرسين مسرعين) إلا أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل، جاز نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(١) ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٢) وقوله: في القوس والسهام.

[٥٣٠] لها فتية ماضون حيث رمت بهم

شرايهم قلن من الدم أحمر^(٣)

الثالث قوله: (أن لا يكون أفعال فعلاء، ولا فعلان فعلى، كأحمر حمراء وسكران سكرى)، يعني أن لا يكون وزن أفعال الذي مؤنثه فعلى، ولا فعلان الذي وزن مؤنثه فعلى، فلا يقال (أحمرون) ولا (سكرانون) ولا (أدرون) لأنهم لو وجدوا هذا المعنى في المؤنث لجأوا فيه بفعلى، وإنما لم يجمعوا الذي مؤنثه فعلى بفتح (الفاء) بالواو والنون، لأنهم قد جمعوا بهما أفعال التفضيل الذي مؤنثه فعلى بضم الفاء نحو: (أفضلون) وفعالان فعلانة نحو: (نلمانون) فأرادوا الفرق، خلافاً للكوفيين وابن كيسان^(٤) فإنهم لا يفرقون، واستدلوا بقوله:

[٥٣١] فما ولدت نسله بني نزار حلائل أسودين وأحمرينا^(٥)

(١) يوسف ٤/١٢، وتعلمها: ﴿إِذْ قُلَّ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

(٢) فصلت ١١/٤١، وتعلمها: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٩١/١. والشاهد فيه أنه شبه النبل بالفتية مما سوغ له جمعها جمع تصحيح المذكر حيث وصفت بـ (ماضون).

(٤) ينظر شرح الرضي ١٨٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣/١، والهمع ١٥٣/١.

(٥) البيت من الوافر، وهو للكميته بن زيد في ديوانه ١١٦٢، وينظر شرح المفصل ٦/٥، وشرح شافية =

وأما إذا صُغِرَ فقال ابن مالك^(١) وأبوحيان^(٢) يجمع المذكر بالواو والنون فيقال: سكرانون وأحمرون والمؤنث بالألف والتاء فيقال: (سكيراوات) و(حميراوات) وركن الدين^(٣) منع ذلك في المذكر والمؤنث.

الرابع: أن لا يكون الوصف مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وذلك (فعليل) بمعنى مفعول ك(جريح) بمعنى مجروح، وفعل ك(صبور)، ومُفَعِّل ك(مُحَضِّر)، ومِفعَل ك(مِهْذَار)، ومَفْعَل ك(مَدْعَس)، وفَعَال ك(جَوَاد) و(حَصَان) (رَزَان)، فهذه بمعنى فاعل، وما كان بمعنى النسب ك(عانس) و(ضامر) و(نَصِيفَ) فهذه الأمثلة إذا جرت على اسمها مذكراً أو مؤنثاً كانت منسوبة بلفظ واحد، تقول: (رجلٌ صبور وجريح، وامرأة صبور وجريح)، وإن لم يجر على اسم متقدم، نحو: (مررت بقتيلة بني فلان) طابقت بالتاء إن كان المراد مؤنثاً، وتحذفها إن كان مذكراً خوف اللبس، بخلاف ما إذا ذكرت الاسم فاللبس منتف، بقيت التسوية في المفرد وكذلك في الجمع لأنهم لو جمعوه جمع السلامة بالواو والنون اختص بالمذكر، [١٠٣] خلافاً للكوفيين^(٤) فإنهم أجازوا الجمع بالواو والنون

ابن الحاجب ١٧٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١٧٨/١، وشرح الرضي ١٨٢/٢، وهمع الهوامع ١٥٣/١، وشرح الأشموني ٣٥/١، وخزانة الأدب ١٧٨/١. ويروى: فما وجدت بدل فما ولدت

والشاهد فيه قوله: (أسودين وأحمرين) حيث وقع جمع (أسود) و (أحمر) جمع تصحيح شذوذاً والقياس سُودٌ وَحُمْرٌ.

(١) ينظر رأي ابن مالك في شرح ابن عقيل ٦٠/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٠/١ وما بعدها.

(٢) ينظر الهمع ١٥٣/١.

(٣) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٩٣/١، والهمع ١٥٣/١.

واحتجوا بقوله:

[٥٣٣] منا النبي هو ما إن طرَّ شلرُهُ

والعانسون ومنا المرْدُ والشيب^(١)

الخامس قوله: (أن لا تكون الصفة بتاء تأنيث نحو علامة ونسابة) وفرقوه ومثلوا له، فإنه لا يجمع بالواو والنون لما لم يكن مذكراً، بل نقول (رجال علامة)، ولأن المراد بهذه التاء المبالغة، فإذا زالت زال المقصود بها خلافاً للكوفيين^(٢)، فإنهم يميزون جمعه كما أجازوا جمع (طلحة)، وإنما خصوا المذكر العاقل وصفاته بالواو والنون دون غيره لشرفة، لأن المذكر أشرف، والمعين أشرف من غير المعين، وأولوا العلم أشرف من غيرهم، فحترموه من التغيير لذلك، لأنه يعلم من المفرد من غير لبس.

قوله: (وتحذف نونه للإضافة)^(٣) لأنها بمثابة التنوين كما في المثني

تقول (مسلموزيد) وقد تحذف لتقصير الصلة، نحو:

[٥٣٣] الحافظون عورة العشيـرة^(٤)

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ٣٤١، ولأبي قيس بن الأسلت في الدرر ١٣٧٨، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٣٦، وأمالي القالي ٦٧٢، وسر صناعة الأدب ٦٨٣، ومغني اللبيب ٤٠٠، وشرح شواهد المغني ٧١٦٢، وأمالي بن الشجري ٢٣٧٢، وهمع الهوامع ١٥٣٦، والمقاصد النحوية ١٦٧٨.

والشاهد فيه قوله: (والعانسون) حيث أطلق على المذكر وجمع جمع تصحيح والمشهور استعماله على المؤنث، والكوفيون يجوزون جمع الصفة بالواو والنون إذا كانت غير قابلة للتثنية محتجين بهذا البيت، ينظر الهمع ١٥٣٦.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٨١٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٨٣٢.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة ٦٥٦.

وللسببية نحو (مسلمي لك) وللضرورة نحو:

[٥٣٤] ولسنا إذا تأبون سلماً بمذعني

لكم غير أنا إن نُسألم نُسألم^(١)

وقد اختلفت النحاة في نون المثني والمجموع وما قبلهما من الزيادات، والأظهر أن علامة التثنية الألف والياء، وعلامة الجمع الواو والياء، وأما النون، فقال الفراء^(٢) إنها التنوين نفسه، وحرك للساكنين، وقال الجمهور: ليست بتنوين، ثم اختلفوا، فقليل: جاءت للفرق بين رفع الاثني ونصب الواحد، وقال سيويه: ^(٣) جاءت ليظهر فيها حكم الحركة التي ينبغي أن تكون في المثني والمجموع، وقال ابن كيسان^(٤) جاءت عوضاً عن التنوين وحده، وقال الزجاج: ^(٥) عن الحركة وحدها، وقال الفارسي: ^(٦) عنهما معاً، وقال ثعلب: ^(٧) عوض عن تنوين في المثني، وعن ثلاثة فصاعداً في الجمع، وقيل: هي عوض عن الحركة والتنوين في نحو (رجلان)، وعن الحركة في نحو (أحمران)، وعن التنوين في نحو (عصوان)، وغير عوض عن

(١) البيت من الطويل، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨١/١. والشاهد فيه قوله: (بمذعني لكم) حيث حذف النون للإضافة وهذا كثير، وحذفت في هذا الشاهد للضرورة كما قل ابن مالك.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٢٥/٢ - ٢٢٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣/١.

(٣) ينظر الكتاب ١٨٧/١.

(٤) ينظر رأي ابن كيسان في شرح الرضي ١٨٧/٢.

(٥) ينظر رأي الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٢ - ٢٣.

(٦) ينظر رأي أبي علي الفارسي في المقتصد شرح الإيضاح ١٨٧/١.

(٧) ينظر رأي ثعلب في شرح التسهيل السفر الأول ٨٦/١ وشرح الرضي ٣٧١.

أحد منهما، نحو: (حلبيان) و(هذان) و(اللذان).

قوله: (وقد شذ نحو سنين وأرضين^(١)) يعني وقد شذ الجمع بالواو، حيث لم تحصل فيه شروط، وهي ألفاظ موقوفة على السماع، جمعت هذا الجمع جبراً لما فاتها من حذف، أو تأنيث، أو إدغام، نحو: (سنون) و(أرضون) و(قلون) و(بُرُون) و(تُبُون) ز (كُرُون) و(آخرون) و(أوزون) و(أبون) و(أخون) و(هنون) و(عشرون) وأخواتها و(العلمون) و(نصييون) و(عليون)، وهذه العلة استحسانية، لا وجوبية إذا لزم (يدون) و(دمون) في دم ويد، وقد غيروا بنية بعضها إشعاراً بقدم أصالته في هذا الجمع ففتحوا (أرضين) وكسروا سين (سينين) وعين (عشرين) وكسروا وضموا فاء (بنين) و(قلين) وزادوا همزة في (آخرون)^(٢).

(١) قل الرضي في شرحه ١٨٣٢: (الشل من جمع المذكر بالواو كثيراً) وقد ذكر منها ما يزيد على الثلاثين.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٨٣٢ - ١٨٤ - ١٨٥.

جمع المؤنث السالم

قوله: (جمع المؤنث: ما لحق آخره ألف وتاء) أرادوا باللحوق الزيادة فيهما معاً، ليخرج نحو (مصطفاه) و(مجتباه) و(ثبات) و(بنات) وكان الأولى [أن يقول] ^(١) إن زيدَ ليدل على أن معه أكثر منه، لئلا يرد عليه (علقة) و(عرقاة) نحو: (استأصل الله علقاتهم وعرقاتهم) ^(٢) بفتح التاء فإنه مفرد ولعله اكتفى بذكره في جمع السلامة.

قوله: (وشرطه إن كان صفة وله مذكر ^(٣) فإنه يكون مذكوره جمع بالواو والنون) وذلك نحو: (فضلى) ويحترز مما لم يجمع مذكوره بالواو، ك(أحمر) فإنه لا يجمع (حمراء) بالألف والتاء لئلا [ظ١٠٣] يكون للمؤنث على المذكر فرية.

(١) ما بين الحصريتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر الكتاب ٢٩٢/٣ قل فيه: (قول العرب استأصل الله عرقاتهم واستأصل الله عرقاتهم) (بعضهم يجعله بمنزلة علقته وبعضهم يجعله بمنزلة عرس وعرسلت كأنك قلت: عرق وعرقت وعرقت وكلا سمعنا من العرب). وينظر شرح الرضي ١٨٩٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩١، وشرح الرضي ١٨٧٢، وقل: إن المؤنث إذا كان صفة على ضربين: أما أن يكون له مذكر أولاً.... فإن لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يكون مجرداً عن التاء كحائض، وإن كان له مذكر فشرطه أن يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلاء أفعل وفعلى فعلان وجميع الأمثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثا ك(صبور) و(جريح).

قوله: (فإن لم يكن له مذكر) يعني فإن لم يكن لصفة المؤنث مذكر، فشرط جمعها (أن لا تكون مجردة عن تاء التأنيث كحائض)، و(طامث)، فإنه يجمع على (حوائض) و(طوامث)، إذا أردت بها النسب أي ذات حيض وذات طمث، وقال الأخفش: ^(١) وجه تذكيرها أنهما بمعنى شخص حائض ^(٢)، وقال الكوفيون: ^(٣) إنما ذُكر لئلا يلتبس بالمذكر، لأنه من صفات المؤنثة، وردَّ بنحو (ضامر) و(عاشق)، فإنه يطلق على الجمل والناقة والمرأة والرجل، فكان يلزم أن يكون بالتاء، وأما إذا أردت الحديث قلت: (حائضة) و(طامثة) وجمعهما بالألف والتاء.

قوله: (وإلا جمع مطلقاً) يعني ما عدا ما لم يجمع مذكره بالواو والنون، وما كان مجرداً من التاء، فإنه يجمع بالألف والتاء مطلقاً، وذلك الاسم كله لفظياً أو معنوياً بالتاء والألف، والصفة التي جمع مذكرها بالواو والنون ك(فضلى)، والصفة التي لم تجرد عن التاء ك(حائضة)، والصفة التي لا مذكر لها ك(حبلى)، وفي ذلك تفصيل، وهو أن يقول الجمع بالألف والتاء لمذكر ومؤنث، فالذكر يجمع منه أربعة أنواع: صفة ما لا يعقل، ك(جبال راسيات) و﴿أيام معدودات﴾ ^(٤) و﴿أشهر معلومت﴾ ^(٥). ومصغر ما لا يعقل

(١) ينظر رأي الأخفش في همع الموامع ٦٧/١.

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣٣٥.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) البقرة ٢٠٣/٢ وتملأها: ﴿واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى واتقوا الله واعلموا أنكم إليه تحشرون﴾.

(٥) البقرة ١٩٧/٢ وتملأها: ﴿الحج أشهر معلومت فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾.

نحو: (درهيمات) و(دينيرات)، و(ابن) ^(١) و(ذوا) إذا كانا لغير عاقلين، علمين كانا أو غير علمين، سواء جاء في مؤنثهما (بنت) و(ذات) نحو: (ابن اللبون) و(بنت اللبون) و(جمل (ذوعثنون) وناقاة (ذات عثنون) لم يأت بالمؤنثة ذلك نحو: (ابن عرس) و(ابن أوى) و(ذي القعدة) و(ذي الحجة) فإنه يجمع على بنات وذوات، تقول: (بنات لبون) و(بنات عرس) في جمع (ابن) و(ذوات القعدة) و(ذوات الحجة) في جمع (ذوو)، وروي عن الأخفش ^(٢) بنوعرس، وأسماء الجوامد لا تعقل، لم يسمع لها مكسر نحو (حمامات) و(سيطرات) و(سُرادقات) وأسماء الشهور نحو (شعبانات) و(رمضانات) و(شوات) و(المحرمات) و(رجبات)، فجمعُ هذه قياس عند سيبويه ^(٣)، سماع عند غيره، وأما ما سمع له مكسر لم يُقَسَّ باتفاق، ومن ثم لُحِّنَ المتنبي في قوله:

[٥٣٥] ففي الناس بوقلتُ لها وطبول ^(٤)

لقولهم (أبواق) وقد جاء (بوانات) ^(٥) مع قولهم (بون)، وأما المؤنثة

(١) ينظر شرح الرضي ١٨٦٢، وقد ذكر الرضي أكثر هذه الأمثلة.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ١٨٦٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٩٥/٣.

(٤) البيت من الطويل وهو للمتنبي في ديوانه ٢٢٩٣، وينظر المختضب ٢٩٥/١، والجمع ٧٧١، والدرر ٨٥٨، وصدرة.

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة

والتمثيل في قوله: (بوقلت) حيث جمع المتنبي (البوق) على بوقلت والقياس على (بُوق) فللؤنث الذي كسر لا يصحح لذلك لُحِّنَ المتنبي في قوله هذا....

(٥) اليونان بالكسر عمود من أعملة الخيمة والبيت والجمع بُون بالضم.

فكبقية جمعه، أن نقول: إن كان معنوياً غير علم لم يجمع بالألف والتاء إلا إذا لم يكن له جمع تكسير نحو: (أَرْضَات) و(شَمَالَات) و(سَمَوَات) و(عَرَسَات)، وإن سمع له جمع تكسير فهو سماع ولا يقاس لا يقال: (شَمَسَات) ولا (قَدَرَات) ولا (نَارَات) وإن كان علماً مبنياً لم تجمع بالألف والتاء، نحو: (فُطَامِ)، وإن كان غير مبني فإن زاد على الثلاثي أو تحرك الأوسط، أو كان معتلاً أو مضاعفاً ألحقت (ألفاً) و(تاءً) من غير تغيير نحو: (الزِينَات) و(القَدَمَات) في مسمى (قدم) و(زيدات) و(أمات) في المسمى بزيد و(أم) وهُذِيل^(١) تفتح العين فيه وعليه:

[٥٣١] عِيرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّؤْدُودِ الْعِدِّ^(٢)

وهو شاذ عند غيرهم، وإن كان ثلاثياً ساكن الوسط صحيح العين، فإن كان مفتوح الفاء، فيجب نحو: (دَعْدَات) وإسكانها ضرورة، وإن كان مضمومها جاز في عينه، كسرهما للاتباع وفتحها للتخفيف وإسكانها لغة تميم، نحو: (هِنْدَات) إلا أن الفتح في مكسور الفاء أحسن من الاتباع، والاتباع في مضمومها أحسن من الفتح، وإن حذفت التاء التي في مفرده ألحقت (الفاء تاءً) من غير تغيير، تقول: (فَاطِمَات) و(حَنْظَلَات)

(١) ينظر الفصل للزخشي ١٩٢، وشرحه لابن يعيش ٣٠/٥، وشرح الرضي ١٨٩٢.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للكُميت في الفصل ١٩٢، وشرحه لابن يعيش ٣٧/٥ - ٣٣، وأمالي ابن الحاجب ٣٤٦٨. وصدرة:

إليهم محطوة الأعكام

والأعكام: الأحمال. والمقصود أي تحمل الحسب والرشد والأفعل الحسنة. والشاهد فيه قوله: (عِيرَات) جمع عير لأن حكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه تاء.

(بَهْصَلَات) و(جَدَلَات) و(سَهَلَات) و(وَسَلَات) و(عَوَرَات) و(بَيَّضَات) إلا في لغة هذيل^(١) فإنهم فتحوا المعتل، قال:

[٥٣٧] أَحْوَبِيَّضَكَ رَائِحٌ مَتَأُوبٌ^(٢)

وقد شذ (لَجَبَات) و(رَبَعَات) بفتح العين في الصفة، وأجاز المبرد^(٣) سكونها قياساً لا سماعاً، واختلف في وجه الفتح فقيل في مفردهما لغتان: الفتح أشهرهما فالترزوم في الجمع وقيل: [١٠٤] هما في الأصل اسمان وصف بهما، كما قالوا: (امرأة كلبية) و(ليلة غم) وإن كان ثلاثياً ساكن الوسط، فإن كان معتل الفاء واللام فليس فيه إلا الفتح نحو: (وَرَدَات) و(عَرَفَات) و(رَقِيَّات) فرقاً بين الواحد والجمع، وقد جاء السكون قليلاً، وإن كان صحيحاً، فإن كان مفتوحاً، فليس فيه إلا الفتح نحو (طَلَحَات) و(ثَمَرَات) و(جَفَنَات) والإسكان ضرورة، وإن كان مضمومها جاز الضم للاتباع نحو: (عُرُفَات) والفتح للتخفيف والإسكان لغة

(١) ينظر شرح المفصل ٣٠/٥، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١٣٢/١، والجمع ٣٦/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأحد الهذليين في سر صناعة الأعراب ٧٨، والخصائص ١٨٤/٣، والمفصل ١٩١.

وشرحه لابن يعيش ٣٠/٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١٣٢/١، وشرح الرضي ١٨٩/٢، وأوضح المسالك

٣٠٦/٤، واللسان ملة (بَيَّض) ٣٩٨/١، وجمع الهوامع ٣٦/١، وخزانة الأدب ١٠٢/٨ - ١٠٤. وعجزة:

رفيقٌ يمسخ المنكبين سَبُوح

والشاهد فيه قوله: (بَيَّضَات) حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التي تفتح العين في جمع (فَعَلَه) صحيحاً كان أو معتلاً والقياس التسكين في المعتل.

(٣) ينظر المقتضب ١٩٢/٢ وذلك في نحو: (لَجَبَة) (لَجَبَات) بالسكون، وينظر شرح الرضي

١٨٩/٢ - ١٩٠، وجمع الهوامع ٧٤/١.

تيميم^(١) وإن كان مضمومها جاز الكسر للاتباع نحو: (سَلِيرَات) والفتح للتخفيف، والإسكان لغة تيميم وإن كان بالألف الممدودة والمقصور قلبت الهمزة في الممدودة واوًا، والألف في المقصورة تاء، للفرق بينهما وخصت المقصورة بالتاء، لأنها أخف، فسبقت وأخذت الأخف، أولًا من لغاتها قلب الألف تاء، وذلك بشرط أن يجمع مذكرهما بالواو والنون نحو: (فضليات)، وإلا لم يجمع نحو: (همراء) لا يصح (همراوات) خلافًا للكوفيين^(٢)، وأما قول النبي: «ليس في الخضراوات صدقة»^(٣). فقد خرجت مخرج الاسمية، وإن لم يكن لها مذكر، فإن كان إلا أنه لم يستعمل، نحو: (امرأة عجزاء) و(حلة شوكة) جمع بالألف والتاء، وإن كان لا يمكن نحو: (حبلى) في المقصور و(عذراء) و(رَتَقَاء) و(غَفَلَاء) في الممدود، فقال ابن مالك:^(٤) تجمع بالألف والتاء، لأن المانع من جمعه إنما هو عدم استعمال مذكر له لا يجمع بالواو والنون والاستعمال أقوى من عدم الاستعمال. وقال أبوحيان:^(٥) لا تجمع لأن مذكرها كالملفوظ به، وهولا يجمع بالواو والنون، فلا يجمع بالألف والتاء، وكذلك منعوا جمع (أَكْمَر) و(أَدْر)^(٦)، مع أنه لا يصح فيهما التأنيث، واختلف في هذه الألف والتاء

(١) ينظر شرح الرضي وهلمشه ١٩٠/٢.

(٢) ينظر رأي الكوفيين شرح التسهيل السفر الأول ١١٩/١.

(٣) رواه (الدارقطني) في سنته في كتاب الزكاة ٩٥/٢ من حديث علي بن أبي طالب، والترمذي في سنته كتاب الزكاة ٧٥/٢، وذكر في نيل الأوطار أنه مرسل، ينظر نيل الأوطار ٢٠٤/٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١٤٥/١ - ١٤٦.

(٥) ينظر رأي أبي حيان في البحر ٩٢/٢.

(٦) المرة رأس الذكر، ينظر اللسان ملة (كمس) ٣٩٢/٥، والأدرة بالضم: نفخة في الخصية يقل: رجل =

والتنوين، إما بالألف والتاء، فقليل: هما علامة للجمع والتأنيث من غير تقصد، وقيل: التاء علامة للجمع والتأنيث، والألف فارقه بين الواحد والجمع، وقيل الألف للجمع والتاء للتأنيث، وأما التنوين فقال الجمهور: تنوين مقابلة^(١) بدليل دخوله في غير المنصرف نحو: (عرفات) وقال الربيعي والزخشي: ^(٢) هو تنوين صرف، وهذا الجمع ليس من الجموع الممتنع صرفها، والجر دخل فيها تبعاً للتنوين، ولو كانت للصرف لما دخلها، وقال بعضهم: هو عوض عن الفتحة في حالة النصب، وقال الإمام يحيى بن حمزة: ^(٣) ما كان علماً من هذا لجمع فالقول قول الجمهور، وما كان نكرة فالقول ما قاله الربيعي والزخشي.



آدرين الأدر، ولا يقال: امرأة أدرء إما لأنه لم يسمع، وإما أن يكون لاختلاف الخلق، ينظر اللسان (أدر) ٤٤/١.

(١) ينظر البحر المحيط ٩٢/٢ - ٩٣.

(٢) ينظر رأي الزخشي في المفصل ٣٢٨ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩.

(٣) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في السفر الأول الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٦٦.

جمع التفسير

لما فرغ من الجمع السلم عقبه بالمكسر.

قوله: (التكسير ما تغير بناء واحده)^(١)، يعني ما تغير بناء مفرده في حالة الجمع لفظاً كـ(رجال) و(أفراس)^(٢) أو تقديراً كـ(فلك) و(هجان) فهو جمع تكسير مثل بمثل فيمن يعقل ومثل فيما لا يعقل.

قوله: (و جمع القلة: ((أفعل)) و((أفعال)) و((أفعله)) و((فعله))). يعني أن الجمع ينقسم إلى قلة وكثرة، فالكثرة ما زاد على العشرة، والقلة من ثلاثة إلى تسعة، واختلف في العشرة^(٣)، فقليل: جمع قلة، وقيل: جمع كثرة، وقيل صالح للأمرين، وقد حصرت جموع القلة في هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها، كـ(أفلس) و(أجمال) و(أجوبة) و(غلمة) وزاد الفراء^(٤) فعله

(١) ينظر شرح المصنف ٩١، وشرح المفصل ٤٠/٥ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩١/٢ وما بعدها.
(٢) قل أبو علي في التكملة ٣٩٨ كما ذكر ابن مالك في شرح التسهيل: والتكسير في هذه الجموع بإزالتها عما كانت عليه أحدها على ثلاثة أضرب.

منها ما زاد على ما كان عليه واحده مثل: عبء وعبيد وثوب وأثواب، ومنه ما ينقص منه مثل: (إزار) و(أزر)، ومنه ما لا يزداد في حروفه ولا ينقص منه ولكن تُغيّر حركاته مثل: سَقْفٌ وسُقْفُه وأَسَدٌ وأُسْدٌ وهذه قسمة أبي عمر، والأسماء على ثلاثة أضرب، ثلاثي ورباعي وخماسي، وإنما يكسر منها الثلاثي والرباعي فلما بنت الخمسة فلا تكسر إلا على استكراه. نقلاً عن الكافية المحققة ١٧٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٩١/٢.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٣٧/٣، وشرح الرضي ١٩١/٢.

نحو كفرة و(فَجْرَه) وهم (أَكَلَهْ جُزور) وأما جمع (الصحيح) ^(١) [وما عدا ذلك جمع كثرة] ^(٢) نحو: الزيدون والهندات فاختلف فيه فقيل: جمع قلة واختاره المصنف ^(٣) بدليل اعتراض حسان على النابغة في قوله:

[٥٣٨] لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغَرَّى لَمَعْنَ فِي الضَّحَى

وَأَسِيْفَانَا يَطْرُنُّنَ مِنْ نَجَلَةٍ دَمَا ^(٤)

قال: الجففات قلة، هلاً قلت الجفان، والغر بياض يسير، هلاً قلت: الدجى، وأسيافنا جمع قلة هلاً قلت: سيوفنا، ويقطرن هلاً قلت يسكين، ودما مفرد هلاً قلت دماء بالجمع، وقال [ظ ١٠٤] الزجاج: ^(٥) هو جمع لكثرة وأنكر الرواية، لأن النابغة لا يخفى عليه ذلك، فلولا أنه غير لازم لم يقله، وقد قال تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ﴾ ^(٦) ﴿هُمْ تَرَجَّاتِ﴾ ^(٧)، وقال بعضهم: يجوز استعماله فيهما والأغلب القلة، وقال بعضهم: إن كان اسماً فقلته، وإن كان صفة فكثرة، وقد يستعار في جمع القلة والكثرة إحداهما للآخر إذا

(١) أي والجمع الصحيح مذكراً كان أو مؤنثاً.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣، وينظر الكتاب ٥٧٧٣، والمقتضب ١٨٧٢، والخصائص ٢٠٦٢، وشرح المفصل ١٠/٥، وشرح الرضي ١٩٧٢، واللسان مائة (جدا) ٥٧٣٨، والأسبلة والنظائر ١٣٥٨، وشرح الأشموني ٦٧٣، وخرزانه الأدب ١٠٦٨ - ١٠٧ - ١١٠.

والشاهد فيه قوله: (الجففات) وهي جمع (جفنة) وهي للقلة لكنه أراد بها الكثرة.

(٥) ينظر رأي الزجاج في الخزانة ١٠٧٨ وما بعدها.

(٦) سبأ ٣٧٣٤ وتعلمها: ﴿وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقرّبكم عندنا زلفى إلا من آمن وعمل صالحاً فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا وهم في العرقات آمنون﴾.

(٧) آل عمران ١٦٣٣ وتعلمها: ﴿هم درجت عند الله والله بصير بما يعملون﴾.

كان مُعِيناً نحو: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾^(١) موضع (أقراء) لأن جمع فُعْلُ ك (فُلْس) على (فُعول) أكثر من (أفعال) وأنكر ذلك بعضهم، وقال: (قَرُوء) جمع (قَرء) بفتح الفاء وهولا يجمع على أفعال إلا نادراً، وأقراء^(٢) جمع قُرء مضموها، وأما إذا لم يأت الاسم إلا إحداهما جاز استعمال إحداهما مكان الأخر بقريئة.



(١) البقرة ٢٢٨/٢، وتعلمها: ﴿والمطلقت يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء...﴾.
(٢) بنظر شرح المصنف ٩١، وشرح الرضي ١٩٧/١.

المصدر

قوله: (المصدر) هو مفعول من الصدور وهو يسمى مصدراً وحدثاً وحدثان للمبالغة، واختلف فيه فقال البصريون: هو أصل الفعل^(١) والفعل مشتق منه بدليل اتفاهم على تسميته مصدراً، ومفعول اسم للزمان والمكان المصدر عنهما، ولأن المصدر الموضع الذي تصدر منه الإبل عند الشرب وتوليه صدورها، فسمي مصدراً لأن الفعل صدر عنه باشتقاق منه، ولو كان مشتقاً من الفعل لسمي صادراً، ولأن الفعل يدل على الزمن المعين، فلو كان المصدر مشتقاً منه لزم أن يكون فيه ما في الفعل، لأن الفرع فيه ما في الأصل، ولأن المصدر يدل على الحدث العام في الزمن المطلق، والفعل على الحدث المعين في الزمن المعين، والعام أصل للخاص، كما أن النكرة أصل للمعرفة، وقال الكوفيون: (٢) بل هو مشتق من الفعل والفعل أصل له لأنه معتل باعتلال فعله ويصح بصحته نحو: قام قياماً، والعود والصيد، ولأن الفعل عامل في المصدر

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأباري ٣٣٥/١ وما بعدها، وينظر شرح الرضي ١٩١/٢ - ١٩٢.

(٢) للتفصيل ينظر الإنصاف ٣٣٥/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩١/٢ - ١٩٢، وشرح الأشموني ٣٤١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣/١ وما بعدها، والأصول لابن السراج ١٣٧/١ وما بعدها.

والمصدر مؤكد له، والعامل قبل المعمول والمؤكد قبل المؤكد، وقال بعض المتأخرين كل واحد منهما أصل برأسه ولأننا قد وجدنا أفعالاً لا مصادر لها كالتي لا تصرف ك(يذر) و(يدع)، ومصادر لا أفعال لها ك(ويجه) و(ويسه) والأبوة والأخوة ونحوه.

قوله: (اسم الحدث)^(١) جنس يدخل فيه المصدر واسم المصدر والمراد بالحدث كل معنى حصل بعد أن لم يكن.

قوله: (الجارى على الفعل) ومراده الذي له فعل يصح أن يجري عليه بياناً لدلوله مثل: (ضربت ضرباً)، وقد أورد على حله سؤالان:

أحدهما القِدْمُ والعدم والاستحالة، فإنها مصادر وليست باسم حدث، الثاني: المصادر التي لا أفعال لها ك(ويجه) و(ويله) قال الوالد: ويمكن أن يجاب بأنه أراد لفظاً أو تقديراً. الثالث: أسماء الأفعال تدخل في الحدث لأنها اسم للحدث.

الرابع قوله: (الجارى) لفظة مشتركة لا تصلح للتحديد، لأنه قد يراد به الجارى في الاشتقاق، ويراد به الموافق في عدد الحروف، والحركات والسكنات، ويراد به الوقوع بعلة خبراً أو غيره.

قوله: (وهومن الثلاثي سماع)^(٢) يعني أن المصدر الثلاثي سماع لا

(١) قل الرضي في شرحه ١٩١/٢: (يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر). والجارى في كلامهم يستعمل في أشبهه يقل هذا المصدر جار على هذا الفعل أي أصل له ومأخذ اشتق منه، فيقل في حمدت حمداً إن المصدر جار على فعله.
(٢) ينظر شرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٢/٢، وشرح المفصل ٤٧/٦ وما بعدها...

يقاس وقد حصرها سيبويه^(١) في اثنين وثلاثين بناءً وزاد غيره حتى بلغها ابن القطاع^(٢) إلى نيف وستين بناءً.

قوله: (ومن غيره قياس)^(٣)، يعني أن الرباعي والزائد على الثلاثي قياس، ولك فيه طرق ثلاث أحدها: كسر أوله وإلحاق قبل آخره ألفاً كما ذكر (أخرج إخراجاً) ودحرج دحراجاً و(استخرج استخراجاً) وهذه طريق مطردة، الثاني: على وزن اسم مفعوله، ك(المُخْرَج) و(المُدْحَرَج) و(المستخرج) الثالثة: إنما كان على فعلة ك(دحرج دحرجة)، وما كان على فعل، فمصدره تفعيلاً ك(سَلَّم [و١٠٥] تسليمًا)، إلا أن يكون معتلاً فإنه يكون على تفعلة ك(عَرَّي تَعْرِيَة) وقد جاء على الأصل.

[٥٣٩] باتت تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيًا^(٤)

وما كان على (تفعل) فمصدره (تفعلاً)، كـ(تعلم تعلمًا) وما كان على (فَاعَلَ) فمصدره (مفاعلة)، وهذه الطريقة خاصة ببعض الأوزان، وموضع

- (١) ينظر الكتاب ٧٨/٤ وما بعدها و ٨٧ وما بعدها، وينظر شرح المصنف ٩٢، وينظر شرح الرضي ١٩٢/٢.
 (٢) ابن القطاع هو علي بن جعفر ابن محمد ابن عبد الله بن الحسين المعروف بابن القطاع، ولد في سنة ٤٢٣ هـ ومات ٥١٤ هـ صنف الأفعال، أبنية الأسماء، حواشي الصحاح، تاريخ صقلية وغيرها...
 ينظر ترجمته في بغية الوعاة ١٥٣/٢ - ١٥٤، ومعجم الأدباء ٢٧٩/١٢ - ٢٨٣، وقد أورد السيوطي هذه الصيغ في الهمع ولم يعددها. ينظر الهمع ٢٢/٦ وما بعدها.
 (٣) ينظر شرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٢/٢ وقد عددها.
 (٤) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٥٨/٦، والمنصف ١٩٥/٢، والخصائص ٣٠٢/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٩١٣/٢، وشرح ابن عقيل ١٢٨/٢، وأوضح المسالك ٢٤٠/٣، واللسان ملعة (شهل) ٢٣٥٣/٤، والمقاصد النحوية ٥٧/٣. وعجزة.

كما تنزي شهلة صيبا

والشاهد فيه قوله: (تنزي) حيث ورد بوزن التفعيل وهو مصدر فعل بتضعيف العين، وذلك نذر والقياس نزي تنزبه كزكى تركية والتخلية والتحلية....

ذلك التصريف.

قوله: (ويعمل على فعله)^(١) يعني إذا كان فعله متعدياً نصب وإن كان لازماً لم ينصب تقول: (أعجبنى ضرب زيداً) بالنصب، ولا يصح (أعجبنى قيام زيد)، وظاهر كلامه عموم العمل في المصدر واسم المصدر^(٢)، وفي اسم المصدر خلاف، فالجمهور البصريين: لا يعمل إلا في ضرورة، وبعضهم أنكروا عمله مطلقاً، وما ورد في الشعر فبتقدير فعل، وأجاز الكوفيون عمله مطلقاً واستدلوا بقوله:

[٥٤٠] وبعد عطائك المئة الرتاعا^(٣)

[٥٤١] فإن كلامها شفه لما ييا^(٤)

استثنى الكسائي منع عمل الخبز والدهن والقوت، والمراد باسم المصدر ما أفاد فائدة المصدر، ولم يكن اشتقاقه قياساً نحو الكلام والسلام والطلاق والعتاق والدهن والكحل والخبز والشرب والغسل.

(١) ينظر شرح المفصل ٥٩٦، وشرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٢/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٤٥/١ وما بعدها، وينظر شرح ابن عقيل ٩٥/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ١٤٠/١، والهمع للسيوطي ٩٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣١٨ وما بعدها.

(٣) البيت من الوافر، وهو للقظامي في ديوانه ٣٧، ينظر الأصول لابن السراج ١٤٠/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٧٨، وتذكرة النحلة ٤٥٦، وشرح شواهد المغني ٨٤٩/٢، وشرح ابن عقيل ٩٩/٢، وأوضح المسالك ٢١٧/٣، واللسان ملحة (عطا) ٣٠١/٤، والأشبهه والنظائر ٤١٧/٢، وجمع الهوامع ١٠٢/٣، وخزانة الأدب ١٣٦/٨ - ١٣٧. وصدرة:

أكفراً بعد رد الموت عني

والشاهد فيه قوله: (عطائك المئة) فقد عمل اسم المصدر عمل فعله فنصب المفعول (المئة) بعد إضافته لفاعله وهو ضمير المخاطب.

(٤) سبق تخريج البيت في الصفحة ٨١.

قوله: (ماضياً وغيره)^(١) يعني أنه يعمل عمل فعله ماضياً كان أوحالاً أو مستقبلاً، لأن عمله لوقوعه موقع أن والفعل، لا لمشابهته بفعل معين كاسم الفاعل، وقال بعض المتأخرين: لا يعمل ماضياً كاسم الفاعل والمفعول، وقال بعضهم لا يعمل حالاً لتعذر تقديره، لأنها للاستقبال، وأجيب بأنها تقدر (أن) حيث يصح و(ما) حيث لا تصح (أن)، وما ذكرت (أن) دون (ما) لأنها أشهر حروف المصدر، واختلف هل يعمل المصدر عمل ما لم يسم فاعله، فأجازه أكثر البصريين^(٢) تقول (عجبت من أكل الطعام) أي (من أن أكَلَ الطعام)، ومنع بعضهم من ذلك قيل: وهو الصحيح: لأنه يلتبس نحو: (عجبت من ضرب زيد) أفاعل هو أم قائم مقام الفاعل؟ لأن صيغة المصدر واحدة بخلاف اسم الفاعل والمفعول، وأجازه بعضهم فيها لا يلتبس دون ما يلتبس.

قوله: (إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً) المصدر يعمل بشروط أربعة.

الأول: أن لا يكون مفعولاً مطلقاً نحو: (ضربت ضرباً زيداً) فإنه لا يعمل لتعذر تقدير (أن) والفعل، فإن قيل: فقد عمل نحو: (ضربته ضرب الأمير اللص) أجيب بأن العمل للمصدر المقدر بأن والفعل، فإن قيل فقد عمل نحو: (ضربته ضرب الأمير اللص) حذف المفعول المطلق وأقيمت صفته مقامه ثم حذف (مثل) وأقيم المضاف إليه مقام المصدر في الإعراب.

(١) قل المصنف في شرحه ٩٢: يعني أنه لا يشترط فيه زمن الحال والاستقبال كما في اسم الفاعل بل يعمل مطلقاً تقول: أعجبتني ضرب زيد أمس كما تقول الآن أو غداً وإنما اشترط الزمان في اسم الفاعل ليقوي الشبه.

(٢) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ١٩٦٢ - ١٩٧.

الثاني: أن لا يُصغَّر عند عامة البصريين، لأنه إذا صُغِّرَ تَمَحَّضٌ للاسمية^(١) وأجاز بعضهم عمل المصغر مطلقاً، وبعضهم خصه ب(رؤيد).
الثالث: أن لا يكون مضمراً، لا يصح (ضربي زيدا أحسن وهو عمرو) قبيح، لأن المضمَر اسم جامد، وأجازه الكوفيون، واحتجوا بقوله:

[٥٤٢] وما الحرب إلا ما علمتم ودفتم

وما هو عنها بالخليث المرجم^(٢)

فإنه عمل فيه (عنها)، وأجيب بأنه بتقدير أعني، أو المعمول متعلق بالخليث وتقدم عليه معموله ضرورة، وإن كان قبيحاً فهو أهون من عمله مضمراً، وأجاز ابن جني^(٣) عمله في الجار والمجرور، ومنعه في غيره.

الرابع: ألا يتبع قبل استيفاء عمله فإن جاء ما ظاهره ذلك قدر له عامل نحو:

[٥٤٣] أزمعت يأساً مبيناً من نوالكم

ولن ترى طراداً للحر كاليلس^(٤)

(١) ومن ذهب إلى ذلك ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٤٦٨، وينظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٨٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٨، وشرح القصائد السبع ٢٦٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٤٦٨، وشرح الرضي ١٩٥٨٢، وشرح شواهد المغني ٣٨٤٨، وشرح قطر النسي ٢٦٢، واللسان ملة (رجم) ١٦٠٢٣، وهمع الهوامع ٦٦٥، والخزانة ١١٩٨.

والشاهد فيه قوله: (هو عنها) فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن (هو) ليس راجعاً إلى الحرب لأن الحرب مؤنثة كما أن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم.

(٣) ينظر رأي ابن جني في كتاب (البيان) شرح (اللمع) للشريف الكوفي ٦٠٤٢، وهمع ٦٦٥.

(٤) البيت من البسيط، وهو للحنظلية في ديوانه ١٠٧، والأغاني ١٥٤٢، والخصائص ٢٥٨٣، وأمالي ابن الشجري ٧٣، والكامل ١٨٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٤٩١، ومغني اللبيب ٧٦٦، وشرح شواهد المغني ٩١٦٢، واللسان ملة (نسس) ٤٤٠٨٦، وهمع الهوامع ٧٠٥.

وزاد بعضهم أن لا يكون مجموعاً، لأنه لا يكون مجموعاً، لأنه يتحقق فيه الاسمية وأجزاه آخرون كاسم الفاعل مجموعاً جمع تكسير^(١) بقوله:

[٥٤٤]..... مواعيد عرقوب أخله ييثر^(٢)

(وتركته بملاحس البقر أولادها)^(٣) وهي منتصبه عند المانعين

بتقدير فعل.

قوله: (ولا يتقدم معموله عليه)^(٤) لا يجوز (أعجبني زيدا ضرباً) لأنه في معنى أن والفعل، وأن من جملة الموصولات، والموصول لا يتقدم ما في خبره عليه، وما ورد فضرورة قبيحة، أو بتقدير فعل خلافاً للأخفش^(٥) فإنه

والشاهد فيه قوله: (يأساً مييناً من نوالكم) أن المصدر يشترط في إعماله ألا يتبع قبل أن يستكمل عمله فإذا ورد ما يوهم خلاف ذلك يؤول بضمير عمل، و (يأساً) مصلداً، و (ميينا) صفة له وميينا متعلق بيئست مدلولاً عليه (يأساً) المذكور. ومن نوالكم متعلق بيئست مضمراً.
(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٤٦.

(٢) البيت من الطويل وهو للشماخ في ملحق ديوانه ٤٣٠، وله ولعلقمة الفحل، ينظر الكتاب ٣٢٨، وشرح أبيات سيويه ٣٤٢٨، جهرة اللغة ١١٣٣، وشرح المفصل ١١٣٨، وشرح قطر الندى ٣٦١، واللسان ملعة (عرقب)، ٢٩١٠/٤، وخزانة الأدب ٥٨٨. وصدرة:

وَعَدَّتْ وَكَانَ الْحَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً

ويرويه ابن مالك في شرح التسهيل وينسبه لعلقمة:

وقد وَعَدَّتْكَ موعداً لو وَفَّتْ به مواعيد عرقوب أخله ييثر

والشاهد فيه قوله: (مواعيد عرقوب أخله ييثر) حيث أعمل المصدر (مواعيد) المجموع مكسراً في قوله (أخله).

(٣) ينظر مجمع الأمثل ٣٣٧/١، والمستقصى ٢٥/٢، واللسان ملعة (لحس) ٤٠٠٦/٥،

(٤) ينظر شرح المصنف ٩٢، وقل الرضي في شرحه ١٩٥/٢: (وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو قولك: اللهم اذكرني من عدوك البراة وإليك الفرار، قل تعالى: (ولا تأخذكم بهما رأفة).

(٥) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٧٣٧/٢.

أجازه مطلقاً، وبعضهم أجازه في الظرف والجار والمجرور، وكذلك لا يصح الفصل [ظ ١٠٥] بينه وبين معموله بأجنبي، وما ورد قُدِّرَ له عامل نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا﴾^(١)، وأجازه ابن الشجري^(٢) وعليه:

[٥٤٥] ليت شعري إذا القيامة قلت

ودعي للحساب أين المصيراً^(٣)

فإن شعري نصب المصير، والتقدير: ليت شعري المصير أين؟ والمانعون يقولون بتقديره أين هو؟ أعني المصيراً وشاذ.

قوله: (ولا يضم فيه)^(٤) يعني ضميراً مستتراً، وأما البارز فقد يتصل به نحو: (ضربي وضربك وضربه)، لأنه عندهم مشتق، وإنما لم يضم فيه لأنه اسم جامد، وليس يتحمل الضمائر من الأسماء إلا المشتقات، خلافاً للكوفيين^(٥)، لأنه عندهم مشتق من الفعل، وقال المصنف: ^(٦) إنما لم يضم فيه لأنه لو أضمر في المفرد لأضمر في التثنية والجمع، ولزم تثنية المصدر

(١) البقرة ١٨٣/٢ - ١٨٤، وتعلمها ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم...﴾ (وأيلماً معدودات...).

(٢) ينظر رأي ابن الشجري في أماليه ٣٢/٨.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٣٢/٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٥٨/١، وشرح القوائد السبع ٢٩٥.

والشاهد فيه قوله: (شعري أين المصيراً) حيث جعله ابن الشجري ليت شعري المصيراً أين هو؟ كما ذكره الشلح، وقل ابن مالك وأسفل من هذا أن يكون التقدير: أين يصير المصير، أو أين هو أعني المصير.

(٤) ذهب ابن مالك إلى خلاف هذا وقل في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٥٦/١، (ويضم عمل في ما أوهم خلاف ذلك أو يعدّ نحرأ).

(٥) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٦١ وما بعدها المسألة الأولى، وشرح الرضي ١٩٢/٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ٩٢.

وجمعه، فيؤدي إلى الجمع بين تثنيتين وجمعين في اسم واحد، وحذف أحدهما وهو يؤدي إلى اللبس بخلاف اسم الفاعل، فإن دلالته للدلالة ضميره فاستغنى بتثنيته وجمعه، قال نجم الدين: ^(١) ويجوز أن يتحمل ضمير المثني والجمع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف قال الوالد: والصحيح أن يقال: لا يلجأ إلى الإضمار إلا لزوم الذكر، والمصدر لا يلزم معه ذكر فاعله.

قوله: (ولا يلزم ذكر الفاعل)، بل يجوز إثباته ويجوز حذفه إلا في فاعل المصدر المنون، فإن الفراء ^(٢) منع من جواز ذكر فاعله، وادعى عدم السماع، قال الوالد: وهذا غريب من الفراء المحافظة على الفاعل، وكذا المصدر المضاف إلى مفعوله، منع قوم من جواز ذكر فاعله إلا في الشعر وضَعْفَ بقوله:

[٥٤٦] قرعُ القواقيز أفواه الأبريق ^(٣)

لا ضرورة، لأنه كان يستقيم الوزن، والمعنى نصب أفواه، وإنما لم يلزم ذكر فاعل المصدر، لأنه لو وجب ذكره لزم إضماره وهو ممتنع، وعلله

(١) ينظر شرح الرضي ١٩٦٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١١٢/٨، والهمع ٧٥/٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأقيشر الأسلي في ديوانه ٦٠، وينظر الأغاني ٢٥٩/١، والشعر والشعراء ٥٦٥، والمقتضب ٢١/٨، واللمع ٢٧١، والإنصاف ٢٣٢/٨، والمغني ٦٩٤، وشرح شواهد المغني ٨٩١/٢، وأوضح المسالك ٢١٢/٣، وشرح شنور الذهب ٣٩٢، وجمع الهوامع ٩٤/٥، وخزانة الأدب ٤٩١/٤. وصلره:

أفنى تلاذي وما جمعت من تشبي

والشاهد فيه قوله: (قرع القواقيز أفواه) فقد أضف المصدر وهو قوله قرع إلى مفعوله وهو القواقيز ثم أتى بفاعله وهو أفواه ويروى بفتح أفواه وعندها يكون المصدر مضافاً إلى فاعله، وأفواه مفعوله.

بعضهم بأنه لا يقع أحد جزئي الجملة فلم يحتاج إليه بخلاف الفعل، لأن فيه أحد جزئي الجملة، واعترض فاعل اسم الفاعل، وأجيب عليه، وكذلك الصفات، وقيل إنما وجب ذكر الفاعل بأنه قد يكون ضميراً فيحتاج إليه لأجل الربط بين المبتدأ، والخبر، والصفة، والموصوف، ثم حمل الظاهر عليه، وكذلك الصفات، وقيل: إنما وجب ذكر الفاعل في الفعل، لأنه قد صار كجزء منه، هذا في الضمير وحمل الظاهر عليه، وهو غير حاصل في المصدر، وأما الكوفيون^(١) فإنهم أوجبوا ذكره مطلقاً لأنه فاعل، والفاعل لا يحذف خلافاً للكسائي ولأنه مشتق عندهم.

قوله: (ويجوز إضافته إلى الفاعل) تقول: (أعجبنى دقُّ القصارِ الثوبِ)^(٢) قال تعالى: ﴿كَذَكَرِكُمْ آبَاءُكُمْ﴾^(٣)

قوله: (وقد يضاف إلى المعمول)^(٤) أتى بـ(قد) للتقليل، لأن إضافته إلى الفاعل أكثر لاختصاصه به من حيث إنه موجود له في المفعول به، ومثال إضافته إلى مفعوله: (أعجبنى دقُّ الثوبِ القصارِ)، و(قدُّ الثوبِ المسَّارِ) وقوله: ﴿إِيْلَافُ قَرَيْشٍ، إِيْلَافِهِمْ﴾^(٥) وإنما جاز إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله، لأنه اسم للحدث، والحدث مغاير للفاعل والمفعول، وليس من إضافة الشيء إلى نفسه، وقد يضاف إلى الظرف نحو: ﴿تَرَبُّصُ

(١) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ٧٨٢.

(٢) ينظر شرح الفصل ٥٩٦ وما بعده، وشرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٦٢ - ١٩٧.

(٣) البقرة ٢٠٠/٢، وتام المعنى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْمْ مَنَاسِكُمْ فَذَكَرُوا اللَّهَ كَذَكَرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾.

(٤) في الكافية المحققة للمفعول بدل للمعمول.

(٥) قريش ١٨٠٦ - ٢، وتلمها: ﴿إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾.

أربعة أشهر^(١)، ﴿بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٢).

قوله: (وإعماله باللام قليل)^(٣)، إن كان مضافاً فلا خلاف في عمله ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾^(٤) وقوله:

[٥٤٧]..... قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبْرِيْقِ^(٥)

إلا ما روي في المضاف إلى المفعول، كما تقدم، وإن كان منكرًا نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا﴾^(٦) فلا خلاف أيضاً عند البصريين في

(١) البقرة ٢٣٧٢، وتعلمها: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَؤُؤَا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.
(٢) سبأ ٣٣٤، وتعلمها: ﴿وَقُلِ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَعْرِوْنَا أَن نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَادًا...﴾.

(٣) المصدر العمل على ثلاثة أضرب:

الأول: المصدر المضاف قالوا: لا خلاف في إعماله واستشهدوا بقوله تعالى: (ولولا دفع الله الناس) وقيل: إن بعض الكوفيين منع إعمال المصدر مطلقاً ويجعل ما بعده من عمل فعل مقدر.

الثاني: المجرد من أل والإضافة وهو المتون. أجزأ البصريون إعماله ومنعه الكوفيون واستشهدوا على إعماله بقوله تعالى: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً) (البلد ١٤/٩٠ - ١٥) وهذا الضرب أقل من الأول، قل الأخص في معاني القرآن ٣٦٧٢: (نصيب اليتيم على الإطعام) واعتمد الفراء في معانيه قراءة (أطعم) معاني الفراء ٣٥٨٣.

الثالث: المعرف بك اختلفوا فيه؛ فقد أجزأه سيبويه وبعض البصريين واستشهدوا له بقول الشاعر:

ضعف النكاية أعداءه يحال الفرار يراخي الأجل

ومنعه الكوفيون وبعض البصريين منهم ابن السراج. للتفصيل ينظر الكتاب ١٨٩١ وما بعده، والمقتضب ١٥٢٨ - ١٥٣ - والأصول لابن السراج ١٣٧٨ وما بعده، وشرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٦٢ - ١٩٧، وشرح ابن يعيش ٥٩٦ وما بعده، والمساعد ٣٣٦ - ٣٣٤٢.

(٤) البقرة ٢٥١٢، وتعلمها: ﴿... وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ...﴾.

(٥) سبق تخريجه في الصفحة ٦٣٣، وبرقم ٥٤٦.

(٦) البلد ١٤/٩٠ - ١٥، وتعلمها: ﴿أَوْ إِطْعَامَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾.

وقرأ ابن كثير والنحويان أو (أطعم) وبقي السبعة (إطعام)، وقرأ علي وأبو رجلة كقراءة ابن كثير إلا

عمله، ومنع الكوفيون^(١) من عمله، لأنه إذا نون صار ك (زيد) و (عمرو)، فلا يعمل، وما ورد فبتقدير فعل وإن كان معرفاً باللام، فقال سيويه وبعض النحاة^(٢) يجوز ويحسن وقوله:

_____ [٥٤٨] ضعيف النكالية أعداءه^(٣)

وقوله:

_____ [٥٤٩] كبر المقناة البيضاء بصفرة^(٤)

وقوله:

أنهما قرآ (ذا مسغبة) بالألف وقرأ الحسن وأبو رجه أيضاً (وإطعام في يوم ذا). بالألف ينظر السبعة في القراءات ٦٨٦، والكشف عن وجوه القراءات ٣٧٥/٢، والبحر المحيط ٤٧١/٨.

(١) ينظر الأصول لابن السراج ١٣٧/١.

(٢) ينظر الكتب ١٩٢/١، وشرح الرضي ١٩٧/٢.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

يخال الفرار يراخي الأجل

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٢/١، والمنصف ٧١/٣، وشرح أبيات سيويه ٣٩٤/١، وشرح المفصل ٥٩٦/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٦١/١، وشرح الرضي ١٩٦/٢، وشرح ابن عقيل ٩٥/٢، وأوضح المسالك ٢٠١/٣، وشرح شذور الذهب ٣٩٤، وهمع الهوامع ٧٢/٥، وخزانة الأدب ١٢٧/٨.

والشاهد فيه قوله: (النكالية أعداءه) حيث نصب بلصدر المقترن بأن وهو (النكالية) مفعولاً به وهو (أعداء).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

غذاها نمير الماء غير محلل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٦، وينظر شرح المفصل ٩٧/٦، واللسان ملحة (خلل) ٩٧٢/٢، وملحة (نمر) ٤٥٤٦/٦.

والشاهد فيه قوله: (المقناة البيضاء) حيث يجوز في البيضاء الوجه الثلاثة لجر والنصب والرفع، فالجر مثل (الحسن الوجه)، والنصب على المفعول (الحسن الوجه)، والرفع على إرادة العائد.

[٥٥٠]..... كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا^(١)
 وقال الفارسي: ^(٢) وبه قال [١٠٦٠] المصنف: ^(٣) يجوز ويضعف، قال
 المبرد ^(٤) وجماعة من البصريين والكوفيين: ^(٥) لا يعمل مطلقاً.
 وما ورد فبتقدير فعل، لتعذر تقدير (أن) والفعل، لأن اللام لا تدخل
 عليهما بخلاف التي في اسم الفاعل والمفعول، فإنها موصولة، لأن المصدر
 قد يعمل مضافاً إلى فاعله، فإذا دخلت تعذرت الإضافة، وفاعل المصدر
 المضمر لا يمكن ذكره غير مضاف البتة لأنه لا يضم فيه.

قوله: (وإن كان مفعولاً مطلقاً فالعمل للفعل)، يعني إن كان المصدر
 مفعولاً مطلقاً فالعمل في المفعول بعده للفعل المتقدم عليه إن كان يجوز
 إظهاره، سواء ذُكر نحو: (ضربت ضرباً) أو لم يُذكر نحو: (ضرباً زيبداً)، لمن
 رفع السوط، لتعذر تقديره ب(أن) والفعل، ولأن إعمال المصدر لعدم

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لقد عَلِمْتُ أُولَى المَغِيرَةِ أَنِّي

وهو للمرار الأسلي في ديوانه ٤٦٤، والكتب ١٩٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٨، ولزغبة بن مالك في شرح
 المفصل ٦٤٦، وينظر الجمال للزجاجي ١٢٤، والمقتضب ١٤٨، وشرح
 التسهيل السفر الثاني ٣٦٠٨، وشرح الرضي ١٩٦٢، وهمع الهوامع ٧٢/٥، والخزانة
 ١٢٨/٨ - ١٢٩.

والشاهد فيه قوله: (عن الضرب مسمعا) حيث أعمل المصدر المقرون بـ (أل) وهو (الضرب) في
 (مسمعا).

(٢) ينظر الإيضاح العضلي ١٦١.

(٣) ينظر رأي المصنف في شرحه ٩٢ - ٩٣.

(٤) ينظر المقتضب ١٥٢/٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٩٧/٢.

أصله وهو الفعل، فإذا حصل فهو أقوى بالعمل.

قوله: (وإن كان بدلاً منه فوجهان)^(١) يعني إن كان المصدر نائباً مناب الفعل، والفعل لا يجوز إظهاره نحو: (سقياً ورعيّاً زيداً) ففيه وجهان، الأول لسببويه^(٢)، والأخفش^(٣)، والزجاج^(٤)، واختاره المصنف: ^(٥) أن المصدر العامل بنفسه لقيامه مقام الفعل نحو: (زيد في الدار أبوه) لا لكونه مصدراً، وعلى هذا يجوز تقديم معموله عليه، ويتحمل الضمير، لأن عمله حينئذٍ ليس بتقدير أن والفعل، بل لنيابته عن الفعل كالظرف، والثاني: للمبرد^(٦) والسيرافي^(٧) وجماعة، أن العمل للفعل المحذوف الناصب للمصدر، قياساً على غيره من المصادر التي لا تُقدَّر ب(أن) والفعل، فإن العامل فعلها، وإن كان محذوفاً لأنه معتبر، ولولا اعتباره لم ينصب المصدر.

(١) ينظر شرح الرضي ١٩٧/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣١١/١، وشرح الرضي ١٩٧/٢، والهمع ٧٦/٥.

(٣) ينظر الهمع ٧٥/٥.

(٤) ينظر الهمع ٧٣/٥.

(٥) ينظر شرح المصنف ٩٣.

(٦) ينظر المقتضب ١٥٧/٤.

(٧) ينظر رأي السيرافي في هلمش الكتاب ٣٦٢/١، وشرح الرضي ١٩٧/٢، والهمع ٧٥/٥.

اسم الفاعل

(اسم الفاعل)^(١)، اختلف في اشتقاق الصفات، فقال الجمهور: هي مشتقة من المصادر كالأفعال، وقال السيرافي^(٢) وغيره: هي مشتقة من الأفعال، والأفعال من المصادر، وهو ظاهر قول المصنف قال: ما اشتق من فعل، وقيل: مراده بالفعل المصدر بدليل قوله: (لمن قام به) والقائم به إنما هو المصدر.

قوله: (ما اشتق من فعل)، يعنى جميع المشتقات كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة، وأسماء الزمان والمكان والآلة.

قوله: (لمن قام به)، يخرج أسماء المفعولين وأسماء الزمان والمكان والآلة، لأنها لمن وقع عليه وفيه وبه.

قوله: (بمعنى الحدوث) خرجت الصفة لأنها تفيد الثبوت والاستمرار، وزاد بعضهم (من غير زيادة) ليخرج أفعال التفضيل.

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ١٦٤/٨ وما بعده، والأصول لابن السراج ١٢٥/٨ - ١٢٦، وشرح الفصل لابن يعيش ٦٧٦ وما بعده، وشرح الرضي ١٩٩٢ - ٢٠٠.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٩٩٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ١٩٧٢: (الأولى أن يقول لـ (ما) قام وذلك لأن المجهول أمره يذكر بلفظة (ما) ولعله قصد التغليب.

قوله: (وصيغته من الثلاثي [المجرد] ^(١) على وزن فاعل إلى آخره) ^(٢) [ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل (مخرج) و(مستخرج)] يعني إن كان ثلاثياً متعدياً بني على (فاعل) ك(ضارب) و(شارب) و(آكل) وبه سمي لكثرة الثلاثي ^(٣) فجعل أصل الباب ما لم يُردّ المبالغة، وإن كان غير متعد، فإن أريد به الحدوث، بني على فاعل ك(صابر) و(حابس)، وإن لم، فهو الصفة المشبهة، وإن كان زائداً على الثلاثي فكما ذكر على صيغة المضارع بتبديل حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر فرقاً بينهما، فتقول: (مُدحرج) و(مُستخرج) و(مُخرج) في (أخرج) وقد يستعمل باسم الفاعل الثلاثي عن الزائد نحو: (يافع) و(قارب) و(وارق) في (أيفع) و(أقرب) و(أورق) ولم يقل (مُيفع) و(مُقرب) و(مُورق) وباسم الفاعل الرباعي عن فاعل الثلاثي نحو: (مُحب) و(مُعّم) و(مُلّم) في (حب) و(عم) و(لم) ولم يقل (حاب) و(عام) و(لام).

قوله: (ويعمل عمل فعله) بشروط أربعة:

الأول: أن لا يُصغر لبعده عن شبه الفعل، وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين ^(٤) عمله مصغراً، لأن تصغيره ليس بأبلغ من تكسيره، وبعضهم أجاز عمله إذا كان ملازماً للتصغير نحو:

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية الحقة.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية الحقة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩٣.

(٤) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١٩٩٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٨٥/١، والجمع ٨١/٥.

[٥٥١]..... ترقق في الأيدي كُميتٍ عصيرُها^(١)

بجر (كميت) والمانع يقدر فعلاً، أي احمرَّ عصيرُها.

والثاني: أن لا يكون موصوفاً، لأن الصفة تحقق اسميته، فإن وصف بعد مفعوله جاز، وأجاز عمله الكسائي وأكثر الكوفيين^(٢) نحو:

[٥٥٢] إذا فَلَقدُ خَطْبُهُ فَرُضَيْنَ رَجَعَتْ

ذكرتُ سليمي في الخليط المبلين^(٣)

والمانع يقدر فعلاً أي فقد.

الثالث قوله: (بشرط معنى الحال والاستقبال)^(٤) وفيه تفصيل، إن كان عمله بالنظر إلى الفاعل والمفعول بحرف أو ظرف، عمل مطلقاً، واشترط ابن طاهر^(٥) وابن خروف^(٦) الحال [ظ ١٠٦] الاستقبال،

(١) عجز بيت من الطويل، وصلته:

فما طَعَمُ راجٍ في الزجاج

وهو لمخرس بن ربيعي في الدرة ٣٦٧/٥، والمقصد النحوية ٥٦٧/٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٤٠/٢، وجمع الهوامع ٨٧/٥.

والشاهد فيه قوله: (كميت عصيرُها) حيث أعمل اسم الفاعل المصغر كميت لأن العرب لم تنطق به مكبراً.

(٢) ينظر رأي الكسائي والكوفيين في الهمع ٨٧/٥.

(٣) البيت من الطويل، وينسب لبشر بن أبي خازم في المقصد النحوية ٥٦٠/٣، وليس في ديوانه، وشرح الأشموني ٣٤١/٢، واللسان ملحة (فقد) ٣٤٤/٥، وفيه يروى المبلين ويروى المزابل، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٨٩/١.

والشاهد فيه قوله: (فرضين) حيث استلک به الكسائي على جواز إعمل اسم الفاعل الموصوف، وذلك لأن فرضين معمول لفقد بعد ما وُصف بقوله: (خَطْبُهُ).

(٤) ينظر شرح المصنف ٩٣.

(٥) الهمع ٨٢/٥.

(٦) ينظر المصدر السابق.

وبعضهم قال: إن كان عمله في عامل مضممر عمل مطلقاً، وإن كان في غيره لم يعمل إلا بشرط الحال والاستقبال، وإن كان بالنظر إلى المفعول الصريح^(١)، فمذهب الجمهور أنه لا يعمل إلا في الحال والاستقبال، لأن عمله ليس لشبهه بالفعل المضارع لفظاً ومعنى، والشبه من خمس وجوه: اتفاقهما في عدد الحروف والحركات والسكنات، وفي الصلاحية والتخصيص، ودخول اللام عليهما، ودخول علامة التثنية والجمع عليهما، وإن اختلفا حكماً، وللمقابلة، لأن المضارع لما أعرب لشبهه باسم الفاعل، عمل اسم الفاعل اسم الفاعل لشبهه بالمضارع، وأجاز الكسائي^(٢) والكوفيون عمله مطلقاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَيْهِمْ بِاسْمِ ذُو الْعَرْشِ﴾^(٣) ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾^(٤) لأن المشابهة معنى كافية عندهم، لأن مشابهة اللفظ لا تستمر، وقال المبرد: ^(٥) والزخشي: ^(٦) إن أريد به جميع الأزمنة عمل مطلقاً كالأيتين، وأجاب المانعون بأنه حكاية حال ماضية.

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٠/٨، وشرح الرضي ٢٠٠/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٠/٨، وشرح المقلمة المحسبة ٣٩١، وشرح الرضي ٢٠٠/٢، وهمع الهوامع ٨٣/٥.

(٣) الكهف ١٧٨/٨ وتعلمها: ﴿وتحسبهم أيقاظاً وهو رقود وتقلبهم ذات اليمين وذات الشمال وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد...﴾.

(٤) الأنعام ٩٦/٦، وتعلمها: ﴿فالتق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حساباً ذلك تقدير العزيز العليم﴾.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر وابن عمر، و (جعل الليل سكناً) وقرأ عاصم وحمة والكسائي و (جعل الليل سكناً بغير ألف) وينظر البحر لأبي حنيفة ١٩٠/٤، والسبعة في القراءات ٣٣٣، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٢٢.

(٥) ينظر المقتضب ١٥٦/٣، ١٠٩٣، وينظر شرح الرضي ٢٠١/٢.

(٦) ينظر شرح المفصل ٢٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧٦، وشرح الرضي ٢٠١/٢.

الرابع قوله: (والاعتماد) يعني من شرط عمله الاعتماد (على صاحبه) بأن يكون خبراً مبتدأً أو صلة لموصول، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو دخول (الهمزة) عليه أو (ما) وكان الأولى أن يقول: ^(١) حرف الاستفهام أو حرف النفي، ليعم، والأمثلة نحو (زيد ضارب عمراً، ومررتُ برجل ضاربٍ عمراً وبزيد ضارباً عمراً) و (بزيد الضارب عمراً) و (أضارب زيداً؟) و (هل ضاربٌ زيداً) و (من ضاربٌ عمراً؟) و (ما ضاربٌ زيداً) و (إن ضاربٌ زيداً) أو (لا ضاربٌ زيداً) وإنما اشترط الاعتماد لأنه يقوي معنى الفعل فيه، كالوصفية فإنه يتحقق فيها معنى الاشتقاق، والنفي والاستفهام يستدعيان الفعل، خلافاً للكوفيين والأخفش ^(٢)، فإنهما يشترطون الاعتماد واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ ^(٣) فيمن رفع دانية، وقوله:

[٥٥٣] خَيْرٌ بَنُوهُبٍ فَلَا تَكِ مَلْغِيًّا

مقالة لهبي إذا الطيرُ مرت ^(٤)

(١) نسب الرضي هذا القول للجزولي حيث قل: والأولى كما قل الجزولي حرف استفهام أو حرف النفي ينظر شرح الرضي ٢٠٠/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٧٣٣/٢، وشرح الرضي ٢٠١/٢.

(٣) الإنسان ١٤/٧٦ وتعلمها: ﴿وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذَلَّتْ قَطُوفُهَا تَذَلِيلًا﴾ وقرأ أبو حيوة: ﴿وَدَانِيَةٌ﴾ بالرفع واستل الأَخْفَشُ على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد نحو قولك قائم الزيدون ولا حجة فيه، لأن الأظهر أن يكون (ظلالها) مبتدأ و (دانية) خبر له. وقرأ الأعمش (ودانيا عليهم) وقرأ أبي (ودان) مرفوع فهذا يمكن أن يستدل به الأخفش) ينظر تفسير البحر المحيط ٣٧٧/٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو لرجل من الطائيين في المقصد النحوية ٥١٧/٨، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٧٣/١، وأوضح المسالك ١٩١/٨، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١، وشرح قطر النلي ٢٧٢، وهمع الهوامع ٩٤/١.

والشاهد فيه قوله: (خير بنو لهب) حيث سد الفاعل وهو قوله: (بنو لهب) مسد الخبر من غير اعتماد على استفهام أو نفي أو أن بنو لهب مبتدأ و (خير) خبراً كما في قراءة الرفع في الآية وكما ذهب إلى

وأجيب بأن (دانية) خبر مقدم ل(ظلالها)، و(بنو لهب) مبتدأ و(خبير) خبره، وهو يخبر به عن الجمع ك(عدو) و(صديق).

قوله: (فإن كان للماضي وجبت الإضافة خلافاً للكسائي) يعني إن كان للماضي لم يجز النصب لعدم الشبهة ووجبت الإضافة وكانت معنوية بخلاف الإضافة في الحال والاستقبال فإنها لفظية خلافاً للكسائي^(١)، فإنه لا يشترط في العمل الحال والاستقبال فلا يوجب الإضافة، بل إن شئت أضفت، وإن شئت نصبت، كما يفعل بالحال والاستقبال، والإضافة تكون لفظية في الماضي عنده كالإضافة في الحال والاستقبال.

قوله: (فإن كان [له]^(٢) معمول آخر فبفعل مقدر) هذا على تقدير سؤال كأنه.

قال الكسائي: أنتم توجبون إضافته إلى المفعول في الماضي فإذا كانا مفعولين كقولهم: (زيد معط عمراً درهماً أمس)^(٣) أضفنا الأول، فما يكون في الثاني؟ فأجاب بأنه يقدر له فعل تقديره فأعطاه درهماً أمس.

ذلك الشرح.

(١) ينظر شرح المصنف ٩٤، وشرح الرضي ٢٠١/٢، وقل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٠/١ (وأجاز الكسائي أيضاً إعمال اسم الفاعل المقصود به المضي مع كونه عارياً من الألف واللام، ومنهجه في هذه المسألة ضعيف لأن اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلا من قبل المضي فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى أعني الذي يراد به معنى المضارع، فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب فحمل اسم الفاعل عليه في العمل).

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩٤، وشرح الرضي ٢٠١/٢.

قوله: (فإن دخلت اللام استوى الجميع)^(١) يعني إن دخلت على اسم الفاعل عمل مطلقاً في الماضي والحال والاستقبال، لأن (أل) موصولة، فإذا دخلت على اسم الفاعل استدعت الجملة، فكأنه واقع موقع الفعل، فعمل لذلك لا للشبه، إلا أنه لا يتقدم معموله عليه، لأن من صلته، ومنع الأخفش^(٢) من عمله إذا دخلت أل مطلقاً، لأنها للتعريف عنده، فقد بعدته من شبه الفعل كالتصغير والنعث، وإذا انتصب ما بعده فعلى التشبيه بالفعل، كالصفة، وقال المازني: عمله إن كان فيما مضى فبتقدير فعل^(٣)

قوله: (وما وضع للمبالغة كـ ((ضراب)) و ((ضروب)) و ((مضراب))) يعني أن هذه التي للمبالغة تعمل عمل اسم الفاعل المشابه، وإن فات التشبيه، فالمبالغة قائمة مقامه، تقول: (زيد ضراب) و ((مضروب)) و ((مضراب) الآن أوغداً) وعليه: (أما العسل فأنا شراب)^(٤) وقوله:

[٥٥٤] أخوا الحرب لباساً إليها جلالها^(٥)

(١) ينظر شرح المصنف ٩٤. وقد الرضي في شرحه ٢٠١٢: (وقل أبو علي في كتاب الشعر والرماني: إن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضياً نحو: (الضرب زيد أمس عمرو) ولم يوجد في كلامهم عملاً إلا ومعناه المضي).

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٣٨، وشرح الرضي ٢٠١٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٠١٢.

(٤) ينظر الكتاب ١١١٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٦٨، وشرح ابن عقيل ١١١٢.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

وليس بولاج الخوالم أعقلا

وهو للقلاخ بن حزن المتقري، وينظر الكتاب ١١١٨، وشرح أبيات سيويه ٣١٣٨، والمقتضب ١١٣٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٦٨، وأمالى ابن الحاجب ٣٦٩٨، وشرح الرضي ٢٠٢٢، وشرح شنود

وقوله: [و١٠٧]

[٥٥٥]أخا الحرب لبساً إليها جلالها^(١)

وقولهم: (إنه لمنحارٌ بوائكها)^(٢) وقال:

[٥٥٦] شم مهالوين أبلدان الجزور^(٣)

وقوله: (وعليم وحذر مثله) يعني وهو مذهب سيويوه^(٤) وعليه قوله:

النعب ٤٠٠، وشرح ابن عقيل ١١٢٢، وشرح الأشموني ٣٤٢٨، وهمع الهوامع ٨٦٥، وخزانة الأدب ١٥٧٨. ويروى أعزلاً بـك أعقلاً.

والشاهد فيه قوله: لبساً إليها جلالها) حيث أعمل صيغة المبالغة لبساً عمل الفعل فنصب المفعول (جلالها) ولا عتملة على موصوف مذكور.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

وليس بولاج الخوالف أعقلاً

وهو للقلاخ بن حزن المقرئ، وينظر الكتاب ١١١٨، وشرح أبيات سيويوه ٣٦٣٨، والمقتضب ١١٣٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٦٨، وأمالي ابن الحاجب ٣٦٩٨، وشرح الرضي ٢٠٢٢، وشرح شنور النعب ٤٠٠، وشرح ابن عقيل ١١٢٢، وشرح الأشموني ٣٤٢٨، وهمع الهوامع ٨٦٥، وخزانة الأدب ١٥٧٨. ويروى أعزلاً بـك أعقلاً.

والشاهد فيه قوله: (اللبساً إليها جلالها) حيث أعمل صيغة المبالغة لبساً عمل الفعل فنصب المفعول (جلالها) ولا عتملة على موصوف مذكور.

(٢) ينظر الكتاب ١١٢٢، والأصول لابن السراج ١٢٤٨، والهمع ٨٦٥، وابن يعيش ٧٦٨، وشرح الرضي ٢٠٢٢.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزة:

_____ مها ميص العشيات لا خورٍ ولا قزمٍ

وهو للكميث بن زيد في ديوانه ١٠٤٢، ينظر الكتاب ١١٤٨، وشرح أبيات سيويوه ٢١٥٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٧٨، وشرح الرضي ٢٠٢٢، وشرح المفصل ٧٤٦، وهمع الهوامع ٨٩٥، وخزانة الأدب ١٥٠٨.

والشاهد فيه قوله: (مهالوين أبلدان) حيث أعمل الجمع من اسم الفاعل عمل المفرد.

(٤) ينظر الكتاب ١١٢٨.

[٥٥٧] حتى شأها كليل مَوْهِنًا عَمِلٌ
باتت طراباً وبت الليل لم ينم^(١)

وقوله:

[٥٥٨] حَزِرٌ أَمْوَرًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنَ

ما ليس ينجيه من المقلور^(٢)

ومنع أكثر البصريين^(٣) من عملهما، وقلحوا فيما احتج به سيبويه، فقالوا: (موهناً) ظرف، والظرف تعمل فيه روائح الأفعال، وأما (حزيرٌ أَمْوَرًا) فمصنوع اعترف اللاحقي^(٤) بأنه صنعه لما سأله سيبويه عن شاهد على إعمال فَعِلٌ^(٥)، ومنع الكوفيون وبعضُ البصريين^(٦) من عمل هذه

(١) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في الكتاب ١١٤/١، والمقتضب ١١٤/٢، والمنصف ٧٣/٣، وشرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، وشرح المفصل ٧٢/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٧/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، وخزانة الأدب ١٥٥/٨ - ١٥٨.

والشاهد فيه: نصب (موهناً) بـ (كليل) لأنه بمعنى (مكل) وفعل بمعنى مفعول كثير.
(٢) البيت من الكامل، وهو لأبان اللاحقي في الخزانة ١٦٩/٨، ينظر الكتاب ١١٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٩/١، والمقتضب ١١٥/٢، وأمالي ابن الشجري ١٠٧/٢، وشرح المفصل ٧٢/١، وشرح ابن عقيل ١١٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٠/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢.
والشاهد فيه قوله: (حزيرٌ أَمْوَرًا) حيث عملت الصفة المشبهة عمل الفعل. فنصبت مفعولاً به وهو (أَمْوَرًا) وفاعلها ضمير فيها.

(٣) ينظر الرد على سيبويه في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٩/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢.
(٤) هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي من شعراء هارون الرشيد وهو شاعر مطبوع، مطعون في دينه، وقد ذكر بعض الرواة أن هذا البيت صنعه اللاحقي عندما سأله سيبويه شاهداً في تعلي فَعِلٌ فعمل له هذا البيت، ينظر ابن يعيش ٧٢/١.

(٥) ينظر خزانة الأدب ٤٥٧/٣ خبر صنع هذا البيت حيث ذكر الخبر كما أوردته الشراح. وشرح المفصل ٧٢/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٠/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، والمقصد النحوية ٥٤٣/٣.
(٦) ينظر المقتضب ١١٣/٢ وما بعده، وينظر شرح المفصل ٧٠/١ وما بعده، وشرح الرضي ٢٠٢/٢.

الأمثلة التي للمبالغة مطلقاً، قالوا: لأنها خرجت عن شبه الفعل لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فليس في أفعالهما معنى المبالغة لأنها من ضرب المخفف، لا من ضرب المشدد، ونحوه.

قوله: (والمثنى والمجموع مثله) يعني مثل المفرد في العمل مع الشرط نحو: (ضاربان زيداً)، و(ضاربون زيداً) ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ﴾^(١) (حواج بيت الله)^(٢) قال:

[٥٥٩] أو الفأمة من ورق الحمأ^(٣)

وقال:

[٥٦٠] ممن حملن به وهن عواقد

جَبُّكَ النَّطْقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلٍ^(٤)

لبقاء صيغة المفرد في المثنى وجمع السلامة، وأما جمع التفسير فلأنه

(١) الأحزاب ٣٣/٣، وهي جزء من آية طويلة وتعلمها: ﴿... وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ...﴾.

(٢) ينظر الكتاب ١٠٩١، وشرح المفصل ٧٤/٦ - ٧٥.

(٣) الرجز للعجاج بن رؤبة في ديوانه ٤٥٣/١، ينظر الكتاب ٣٦١ - ١١٠، والخصائص ١٣٥/٣، والإنصاف

٥١٩٢، وشرح المفصل ٧٥/٦، وشرح ابن عقيل ١١٦٢، والمقصد النحوية ٥٥٤/٣.

والشاهد فيه قوله: (أو الفأمة) حيث نصب (مكة) بأو الف الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل آلف وفعله أَلَفَ يَأْلَفُ.

(٤) البيت من الكلل، وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٢/٣، والكتاب ١٠٩١، وشرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ٨٥، والشعر والشعراء ٦٧٥/٢، وشرح المفصل ٧٤/٦، والإنصاف ٤٨٩٢، وشرح

الرضي ٢٠٦٢، ومغني اللبيب ٨٩٩، وشرح شواهد المغني ٢٢٧/١، ٩٦٢/٢.

والشاهد فيه قوله: (جَبُّكَ النَّطْقِ) حيث أعمل جَبُّكَ التي هي جمع جَبُّكَ التي على وزن فَعِيلٍ فَعْمَلٍ

جمع المكسر لأنه فرع الواحد.

أشبه المفرد في الإعراب بالحركات، وبعضهم منع من عمل المثني وجمع السلامة.

قوله: (ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف) [تخفيفاً] ^(١) يعني يجوز حذف نون التثنية والجمع للتخفيف، بشرط العمل والتعريف جميعاً، نحو: الضاربا زيدا وقوله:

[٥٦١] الحافظو عورة العشيعة ^(٢) .

ويفهم منه أنه لا يجوز مع العمل من غير تعريف، وأما من غير عمل فهو جائز للإضافة، وإنما لم يجز إلا مع (أل) لأنها موصولة فطالت بنصب مفعولها، فنخف بحذف النون، وقد جاء الحذف من غير تعريف نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾ ^(٣) و﴿عَنْزِيلُ مَعْجِزِي اللَّهِ﴾ ^(٤) بالنصب وقوله:

[٥٦٢] ومسلميح بماضنَّ به

حابسوا الأنفس عن سوء الطمع ^(٥)

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة، وينظر شرح الرضي ٢٠٣٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) القمر ٣٧/٥٤، وهي (إنا مرسلو الناقة فتنته لهم فارتقبهم واصطبر)، وينظر في تخريج القراءة بالنصب في المحتسب وإن كان ابن جني حكى آية مشابهة لها في الصفات ٣٧/٢٧ (إنكم لذائقوا العذاب) بالنصب.

(٤) التوبة ٢/٩، وتعلمها: ﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر وأعلموا أنكم غير معجزى الله وأن الله مخزي الكافرين﴾ والقراءة بالنصب حكاهما أبو زيد ينظر المحتسب ٨٠/٢.

(٥) البيت من الرمل، وهو لسويد أبي كاهل، ينظر شرح اختيارات المفضل ٨٨، والمحتسب ٨٠/٢ وشرح التسهيل السفر الأول ٨٢/٨.

والشاهد فيه قوله: (حابسوا الأنفس) حيث نصب (الأنفس) بـ (حابسوا) مع حذف نون (حابسوا)

وقوله:

[٥٦٣] هم متكفئو البيت الحرام^(١)
وأما المبرد^(٢) فممنع من حذف النون مطلقاً من غير إضافة.



على نية إثباتها لأنها لا تعاقب (أل).

(١) الشطر من الوافر، وهو بلا نسبة في همع الهوامع ٣٤٥/٥، والدرر ٢٤٤/٦، ويروى: البلد بدل البيت.

والشاهد فيه قوله: (متكفئو البيت) حيث حذف النون من قوله: متكفئو ضرورة.

(٢) ينظر المقتضب ١٠٩٣، ١٥٦٣، وينظر الأصول لابن السراج ١٢٩١.

اسم المفعول

قوله: (اسم المفعول: ما اشتق من فعل وهولمن وقع عليه)^(١) خرج اسم الفاعل والصفة المشبهة، لأنهما لمن قام به، واسما الزمان والمكان والآلة لأنهما وقع فيه وبه.

قوله: (وصيغته من الثلاثي [المجرد]^(٢) على مفعول ك(مضروب) وبه سمي لكثرتة، وكان قياسه أن [لا]^(٣) يكون على (مفعل)، لأنه لما لم يسم فاعله جارياً على مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً إلا أنهم أحسوا اللبس باسم المفعول من المزيد نحو: (مُعَلِّم) فلا يلدي أهومن (أعلم) أم من (عَلِّم) وخصوا الثلاثي بالزيادة لخفته، وقد يستغنون بمفعول الثلاثي عن الرباعي والعكس، فالثلاثي نحو (محبوب) من (حبّه) ولا يقال (محب) من (أحبّه) و(محزون) من (حزّنه الأمر) ولا يقال (مُحزّن) من (أحزّنه) وقد جاء:

[٥٦٤] بمنزلة المُحِبِّ المُكْرَمِ^(٤)

(١) ينظر شرح المصنف ٩٥، وابن يعيش ٨٠/٦، وشرح الرضي ٢٠٣/٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) زيلة تغير المعنى المطلوب، ولا داعي لها.

(٤) قطعة من بيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ١٩١، وينظر الأغاني ٢١٢/٩، وجمهرة اللغة ٥٩١، والخصائص ٢١٦٢، وشرح شواهد المغني ٤٨٠/١، وشرح ابن عقيل ٤٤٤/١، وشرح شنور الذهب ٣٨١، وأوضح المسالك ٧٠/٢، وشرح الأشموني ١٦٤/١، والمقاصد النحوية ٤١٤/٢، واللسان ٧٤٢/٢، وجمع

والرباعي نحو (معمَّر) و(مُلمِّم) من (أعمر) و(ألم) ولا يقولون (معموم) ولا (ملموم به) من (عمم) و(لم به).

وقد يجيء المفعول على فاعل، كـ ﴿عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ﴾^(١) و﴿مَاءٌ دَافِقٌ﴾^(٢) أي (مرضية) و(مدفوق) وقيل: هما بمعنى (ذي كذا).

قوله: (ومن غيره على صيغة [اسم]^(٣) الفاعل) [ظ ١٠٧] أي من غير الثلاثي وهو الرباعي، ومزيد الثلاثي، يجري على صيغة مضارعه، وهي صيغة اسم الفاعل.

قوله: (بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر [ك مُسْتَخْرَج])^(٤) يعني أنه كاسم الفاعل في ضم ميمه، إلا أنه يخالفه في أن اسم المفعول بفتح ما قبل آخره ك(معطى) و(مستخرج) كما في مضارعه للفرق بينه وبين اسم الفاعل.

قوله: (وأمره في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل)^(٥) يعني في

الموامع ٢٣٧٢، وخزانة الأدب ٢٢٧٣، وتام البيت:

ولقد نزلت فلا تظنى غيره مني بمنزلة المحب المكرم

والشاهد فيه قوله: (المكرم) حيث صاغ اسم المفعول من أكرم يكرم فهو مكرم وقد استغني عن الرباعي بالثلاثي.

(١) الحاقة ٢١/٦٨ وتلمها: ﴿فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾.

(٢) الطارق ٦٨/٦ وتلمها: ﴿خَلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾.

(٣) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح المصنف ٩٥، وقل الرضي في شرحه ٢٠٤/٢ (وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحل أو الاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل).

الأحكام والشروط الجارية في اسم الفاعل، إلا أنه ينقص عنه في العمل واحداً، إن كان اسم الفاعل متعدياً إلى واحد لزم المفعول كمضروب، أو إلى اثنين تعلّى إلى واحد^(١).

كـ [مثل زيد]^(١) (معطى غلامه درهماً) أو إلى ثلاثة تعلّى إلى اثنين، نحو: (زيد معلّمٌ عمراً قائماً)، وإن كان اسم الفاعل لازماً لم يجيء اسم المفعول إلا أن يتعلّى إلى ظرف أو مصدر، لأن صيغته موضوعه لما لم يسم فاعله، وتجاوز إضافته إلى مرفوعه نحو: (هذا مضروبُ الغلام) لأنه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه بخلاف اسم الفاعل، لا يجوز (أضربُ الرجلِ عمراً) بالإضافة لأن الضارب هو الرجل.



(١) قل الرضي في شرحه ٢٠٥/٢: (ثم إن اسم المفعول إن أضيف إلى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام أو لا نحو (زيد معطى درهم غلامه) أي (معطى درهماً غلامه) فيإضافته غير حقيقية لأنه مضاف إلى معموله وإن لم يضاف إلى معموله فيإضافته حقيقة سواء كان المضاف إليه فاعلاً من حيث المعنى نحو (زيد مضروب عمراً)، أو لا كقولنا: (الحسين - رضي الله عنه - قتيلاً الطّف أَخزى الله قاتليه).

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

الصفة المشبهة

قوله: (الصفة المشبهة) [على معنى الثبوت]^(١) يعني المشبهة^(٢) باسم الفاعل للمطابقة في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وخرج عن المشبهة وهي التي لا فعل لهاك (صَمَحَمَحُ)^(٣) و(جرشع) وإما لا يطابقك (حائض) و(طامث) وقيل: إن (أفعل التفضيل) لاحقٌ بالتي لا فعل لها، لأنه لا فعل له بمعناه.

قوله: ([ما]^(٤) اشتق من فعل) يعم.

قوله: (لازم) خرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين^(٥).

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

وقد علق الرضي في ٢٠٥/٢ على قوله (الثبوت) فقل: والنبي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حُسن، سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدتين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الانصاف بالحسن..... وإذا وقع في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصصه ببعضها كأن تقول: كان هذا حسناً فقيح أو سيصير حسناً أو هو الآن حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً.

(٢) للتفصيل ينظر الأصول ١٣٠/١ وما بعدها، وشرح المفصل ٨١/١ وما بعدها، وشرح المصنف ٩٥،

وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٦٥/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٠٥/٢.

(٣) ينظر في اللسان (صمخ) ٢٤٩٤/٤، والصمخمخ من الرجل الشديد المجتمع الألواح.

(٤) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٠٥/٢: فالعبارة منقولة عنه دون إسناد.

قوله: (وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل) يعني لا تجري على سنن واحد كاسم الفاعل والمفعول.

قوله: (على حسب السماع)^(١) إن كانت من ثلاثي مجرد، فعلى ما ذكر يعتمد فيها على السماع، والأغلب في الألوان والعيوب أفعال، ك(أحمر) و(أعور) وفي الامتلاء وضده فعلان، ك(شبعان) و(عطشان) وفي أفعال الطبائع فعيل نحو: (كريم) و(شريف) وبابها التصريف، ومثل الشيخ (ب) (حسن) و(صعب) و(شديد) ليريك أن البناء الواحد يختلف لأنها من (فعل)، وإن لم تكن الصفة من ثلاثي مجرد، فهي على زنة اسم الفاعل قياساً مطرداً، نحو: (منطلق [اللسان])^(٢) و(مطمئن القلب).

قوله: (وتعمل عمل فعلها) [مطلقاً]^(٣) يعني أنه لا يشترط فيها زمان كاسم الفاعل بل تعمل في الماضي والحال والاستقبال، وأما الاعتماد فلا بد منه فيها، بل هوفيهما أولى من اسم الفاعل، لضعف عملها، وإنما عملت مطلقاً، لأن المراد بها الثبوت فهي تفيد الأزمنة كلها، وهي تنقص عن اسم الفاعل في أنه لا يتقدم معمولها عليها، وتعمل في السببي^(٤) دون

(١) قل المصنف في شرحه: (لأنهم لم يجروا فيها على قياس يضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل أتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت شيء منها على قياس الألوان والحلى فإنها أتت على أفعل ك (أسود) و (أبيض) و (أدعج) و (أشهل) وشبهه.

(٢) في الأصل (الأب) ولا وجه لها. والصواب [اللسان] وكما في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٨ حيث قل: منطلق اللسان، مطمئن القلب، مستسلم النفس، مغدودن الشعر، متناسب الشمائل.

(٣) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٨: ومعمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل، أو سببي موصول، أو موصوف يشبهه، أو مضاف إلى أحدهما أو مقرون بـ، أو مجرد أو مضاف إلى ضمير لفظاً أو تقديراً أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف) وضرب مثلاً على كل منها مثل التي معمولها موصول سببي قول عمر بن أبي ربيعة:

الأجنبي، والسببي ما فيه ضمير للموصوف ظاهراً أو مقدرأً.
 قوله: (وتقسيم مسائلها، أن تكون للصفة باللام أو مجردة عنها)^(١)، يعني معرفة نحو: (الحسن) ومنكرة نحو (حسن).

قوله: (ومعمولها) يعني معمول الصفة، إما (مضاف) أو (معرب باللام)، أو (مجرد عنهما) يعني عن اللام والإضافة وهو المنكر.

قوله: (فهذه ستة) يعني لأن المعمولات ثلاثة والصفة اثنان، معرفة ومنكرة، واثنان في ثلاثة ستة.

قوله: (والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور) صارت ثمانية عشر، لأن الرفع والنصب والجر ثلاثة في ستة كانت ثمانية عشر.

قوله: (فالرفع على الفاعلية) لا خلاف بالرفع أنه على الفاعلية، ولا في الجر أنه بالإضافة، وإنما الخلاف في النصب، فمنهم من جعله على التشبيه بالمفعول (نكرة كان أو معرفة) ومنهم مَنْ [١٠٨] جعله على التمييز (معرفة كان أو نكرة) وهو قول من يجيز تعريف التمييز، ومنهم من فصل واختاره المصنف قال: ^(٢) (والنصب على التشبيه بالمفعولية في المعرفة وعلى التمييز في النكرة [والجر على الإضافة] ^(٣)).

أسيلاتُ أبدانٍ دقاقٌ خصُورُها وثيراتُ ما التفت عليها الملاحِفُ

(١) ينظر شرح الفصل ٨٤٠/٦ وشرح المصنف ٩٦، وشرح الرضي ٢٠٦/٢ - ٢٠٧، وقد فصل فيها وذكر الأمثلة على ذلك.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٥ - ٩٦.

(٣) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

قوله: (وتفصيلها ((حَسِينٌ وَجْهَهُ)) ثلاثة) [وكذلك (حسنُ الوجه) (حسن وجه) (الحسن وجهه) (الحسن الوجهه)]^(١) ويعني لك في المعمول المضاف ثلاثة أوجه: رفعا ونصباً وجرأً مع تنكير الصفة، وثلاثة مع تعريفها هذه ستة، ومع المعرب ستة، كذلك ومع المنكر ستة أيضاً هذه ثماني عشرة مسألة^(٢).

قوله: (اثنان منها ممتعان) باتفاق، قَسَمَ المسائل التي ذكر إلى ممتنعة وجائزة ومختلفٍ فيه، فالممتنع ثنتان وهما (الحسنُ وجهه) و(الحسنُ وَجْهَهُ) وأما (الحسنُ وجهه) فلأن الإضافة لم تفد تخفيفاً، وأما (الحسنُ وجه) فلوجهين:

أحدهما: أنه عكس قالب الإضافة، لأنها تكون في نكرة إلى معرفة، أو نكرتين.

الثاني: أنها لم تفد تخفيفاً، فإن قيل: فيلزم أن لا يجوز (الحسن الوجهه) لعدم التخفيف، أجب بأن أصله (الحسنُ الوجه منه) ولا يكون مثله في (الحسن وجه) لأنه لا خَالِفَ يَخْلُفُ العائد وهو اللام، والكوفيون والفراء^(٣) أجازواهما، لأنهم لا يشترطون تخفيفاً.

(١) ما بين الخاصرتين زيلة من الكافية المحققة (١٨٣).

(٢) فتكون: (حسن وجهه)، و (حسن وجهه) و (حسن وجهه) هذه مع التكرير.

وأما مع التعريف فهي و (حسن الوجه) و (حسن الوجه) و (حسن الوجه) و (حسن وجه) و (حسن وجه) و (حسن وجه) و (الحسن وجهه) و (الحسن وجهه) و (الحسن وجهه) و (الحسن وجهه) و (الحسن وجهه) و (الحسن وجهه) فهذه ثمانية

عشرة منها اثنان ممتعان باتفاق وهما (الحسن وجهه) و (الحسن وجهه). ينظر شرح المصنف ٩٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٠٧/٢، وقل: (فسيويوه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر).

قوله: (واختلف في ((حسن وجهه)))، يعني بالإضافة، وأما الرفع والنصب فهما جائزان نحو: ﴿خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ﴾^(١) أو ﴿أَثَمَ قَلْبُهُ﴾^(٢) و﴿بَالِغَ أَمْرِهِ﴾^(٣) بالنصب فيهما، وأما الجرُّ ففيه خلاف أجزاها الكوفيون^(٤) كثيراً فصيحاً، وأجزاها سيبويه^(٥) وأكثر البصريين قليلاً في الكلام والشعر، ومنعها المبرد^(٦) والزجاج^(٧) مطلقاً لأنها من إضافة الشيء إلى نفسه، ووجه قلتها عند سيبويه وأكثر البصريين^(٨) أن الإضافة يراد بها التخفيف، ومن تمام التخفيف حذف الضمير في (وجهه) لأنه مستغنى عنه في الصفة، وإذا نظرت إلى حذف التنوين فقد حصل التخفيف، واحتج المجيزون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ بالإضافة، وأنشد سيبويه:

- والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة) ومنعها ابن بابشاذ مستدلاً بنسخ العنكبوت أي وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه، ومعني بنسخ العنكبوت أي بأوهن الحجج وأضعفها.
- (١) القلم ٤٢/١٩، وتعلمها: ﴿خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرَاهُمْ ذَلَّةً وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلُّونَ﴾.
- (٢) البقرة ٢٨٣/٢، وتعلمها: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبُهُ﴾ قراءة الجمهور (آثم) اسم فاعل من آثم و (قلبه) مرفوع به على الفاعلية، وقرأ قوم (قلبه) بالنصب ونسبها ابن عطية إلى ابن أبي عبله، ينظر البحر المحيط ٣٧٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٩/١ - ٣٥٠.
- (٣) الطلاق ٣/١٥، وتعلمها: ﴿وَيُرْزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبَرًا﴾، قرأ الجمهور (بالغ) بالتنوين (أمره) بالنصب، وحفص والفضل وأبان وجبله وابن أبي عبله وجماعة عن أبي عمرو ويعقوب وابن مصرف وزيد بن علي بالإضافة، وابن أبي عبله أيضاً وداوود ابن أبي هند وعصمة عن أبي عمرو (بالغ أمره) رفع أي نافذ أمره، والفضل أيضاً (بالغا أمره) بالرفع.... ينظر حجة القراءات ٧١٢، والسبعة في القراءات ٦٣٩، والكشف ٣٢٤/٢، والنشر ٣٧٧/٢، والبحر المحيط ٣٧٩/٨.
- (٤) ينظر البحر المحيط ٣٧٣/٢.
- (٥) ينظر الكتاب ٢٠٠/١.
- (٦) ينظر المقتضب ١٥٧/٤ وما بعدها.
- (٧) ينظر شرح الرضي ٢٠٨/٢.
- (٨) ينظر الكتاب ١٩٩/١، وشرح الرضي ٢٠٨/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٣٧/١.

[٥٦٥] مِنْ فَمَتَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا

بِحَقْلِ الرُّخْلَى قَدْ عَاطَلَاهُمَا^(١)

أَقْلَمْتُ عَلَى رُبْعَيْهِمَا جَارْتَا صَفَاً

كُمَيْتاً الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

أي جونتتا مصطلى لجارتين، فجونتتا مصطلاهما كحسن وجهه وفي الحديث في صفة النبي: «شثن القلمين والكفين طويل أصابعهما»^(٢) وفي صفة اللجل «أعور عينه اليمنى»^(٣) وتأولها المبرد^(٤) والزجاج^(٥) فقال: الآية من إضافة اسم الفاعل نحو: (زيد ضارب غلامه)، وأما (جونتتا مصطلاهما) فالضمير عندهما للأعالي^(٦) لا للجارتين، وإنما ثناه، لأن (الأعالي) مثنى في المعنى إذ هو للجارتين وليس للجارتين إلا أعليان لكن جمع لإضافته إلى المثنى فجاءت تثنية الضمير على المعنى كقوله:

(١) البيتان من الطويل، وهما للشماخ في ديوانه ٣٠٧ - ٣٠٨، وينظر الكتاب ١٩٩١، وشرح أبيات سيبويه ٧١، وشرح المفصل ٨٣٦ - ٨٦، والأصول لابن السراج ٤٧٥/٣، والخصائص ٤٢٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٣٦/١، وشرح الرضي ٢٠٨٢، وجمع الهوامع ٩٧/٥، وخزانة الأدب ٢٩٣/٤. والشاهد فيهما إضافة الصفة المشبهة وهو قوله: (جونتتا) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف.

وجونتتا مثنى جونتة وهي السوداء أو البيضه ويروى عرس بدل عرج.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب اللباس باب الجعد ٥٨٧ معلقاً عن أنس رضي الله عنه كان رسول الله (شثن القلمين والكفين) وينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٥٩/١٠، وفي رواية من حديث علي رضي الله عنه يصف النبي وقد أورده أبو علي الفارسي في الأمالي ٦٩٢، والسهيلي في أماليه ١١٧ وما بعدها.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في باب (واذكر في الكتاب مريم) من كتاب الأنبياء ١٤١/٤، والترمذي في باب (ما جله في صفة اللجل) من كتاب الفتن ٥١٤/٤.

(٤) ينظر المقتضب ١٤٩/٤ - ١٥٤، والهمع ٩٧/٥.

(٥) ينظر الهمع ٩٩/٥.

(٦) ينظر المقتضب ١٥٩/٤، وشرح الرضي ٢٠٨٢ - ٢١٢.

[٥٦٦] ترجف

روانف إليتيك وتستظرا^(١)

فالألف في (تستظرا) ضمير المثني راجع إلى (روانف) لأنه في معنى رانفتين، فكأنه قال: جونتنا مصطلبي الأعالي، فلا حجة فيه لأنه مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ومسألتنا في المضاف إلى ضمير الموصوف، وضعف كلام المبرد^(٢) بأنه من إضافة الشيء إلى نفسه لأنه إن أراد أنه حسناً مضاف إلى وجهه وهوللوجه في المعنى فليس له دليل أن في حسن ضميراً لِمَنْ هول، ولذلك يثنى ويجمع بحسب موصوفه، لو سلم أنه لم تمتنع إضافته لأنها إضافة عام إلى خاص لزم امتناع حسن الوجه وهي جائز باتفاق، وإن أراد بإضافته الشيء إلى نفسه إضافة الوجه إلى الضمير والوجه في المعنى له، فلذلك جاز لأنه من إضافة البعض إلى الكل نحو: (وجه زيد ويد زيد) وإن أراد من حيث أن (حسناً) مضاف إلى الضمير في الحكم لأنه مضاف إلى الوجه، والوجه مضاف إلى الضمير فيلزمه أن لا يجوز: (مررت برجل ضارب غلامه)، قال ابن الحاجب: ^(٣) واعلم أن حكم المعمول إذا كان معروفاً باللام حكمه إذا كان مضافاً إلى المعرف باللام

(١) قطعة من بيت من الوافر، وصدرة:

متى ما تلقني فردين ترجفُ

وهو لعنترة في ديوانه ٣٣٤، ينظر شرح الفصل ٥٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٦١، وشرح الرضي ٢٠٨٢، وأمالي ابن الحاجب ٤٥١٨، وسمط اللالي ٤٨٣٦، وأمالي ابن الحاجب ٣٠٧٣، وشرح الأشموني ٥٧٩٣، وجمع الهوامع ٣٤٠/٤، وخزانة الأدب ٣٧٩/٤، ٥٠٧٧.

والشاهد فيه قوله: (وتستظرا) فالألف فيها راجع إلى روانف لأنه بمعنى رانفتين، وقل الرضي: وما نعب إليه المبرد تكلف ظاهر.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٠٨٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٠٢ - ٢١١، وهذا القول للرضي وليس لابن الحاجب.

أومضافاً [ظ ١٠٨] إلى المضاف إليه بالغاً ما بلغ، فحكم (مررت برجل حسن الوجه) حكم (مررت برجل حسن وجه الغلام) و(حسن وجه ابن الغلام)، وحكم المعمول المضاف إلى المضمّر حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمّر وهلم جراً، فحكم (مررت برجل حسن وجهه) حكم (برجل حسن وجه غلامه) و(برجل حسن وجه ابن غلامه)، وحكم المجرد عن اللام والإضافة إلى الضمير حكم المضاف إلى المجرد عنهما بالغاً ما بلغ، فحكم (مررت برجل حسن وجه) حكم (برجل حسن وجه غلام)، و(حسن وجه ابن غلام).

قوله: (والباقى^(١) ما كان فيه ضمير واحد أحسن إلى آخره) [وما كان فيه ضميران حسن، وما لا ضمير فيه قبيح]^(٢) يعني والباقي بعد الممتنعين، والمختلف فيها وهي [خمس عشرة]^(٣) مسألة تنقسم إلى أحسن وحسن وقبيح^(٤) والأخفش ما فيه ضمير واحد، لأنه قد حصل فيه ما يحتاجه من غير زيادة، والحسن ما فيه ضميران لأنه حصل فيه ما يحتاج وزيادة، والقبيح ما لا ضمير فيه لأنه خلا عن العائد والأصل، والصفة لا تخلوعنه فالأحسن تسع، وهي: (حسن وجهه) بالرفع، (حسن الوجه) بالنصب والجر، (حسن وجه) بالنصب والجر، (الحسن وجهه) بالرفع، (الحسن الوجه) بالنصب والجر، (الحسن وجهاً) نصباً، والحسن

(١) في الكافية المحققة و (البواقي) بدل (البقي).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) في الأصل (خمس عشرة) مسألة والصواب ما أثبتته في المتن.

(٤) ينظر شرح المصنف ٩٧.

مسألتان: (حسنُ وجهه) و(الحسنُ وجهه)، والقبيحُ أربع: (حسنُ وجهه) و(الحسنُ وجهه) و(الحسنُ الوجهه) و(حسنُ الوجهه) بالرفع فيهن، والممتنعان واحدة من مسائل أحسن وهي: (الحسنُ الوجهه) بالجر، والأخرى وهي (الحسنُ وجهه) والمختلف فيها وهي (حسنُ وجهه) من مسائل الحسن، فصارت المسائل الثماني عشرة، عشرٌ منها أحسن، وأربع حسنٌ، وأربع قبيحٌ^(١).

قوله: (ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل)، يعني إذا أردت معرفة الضمائر، فالضمير الآخر الذي في معمولها لا يكون إلا بارزاً، لأنه ضمير جرّ، لا يصح فيه الاستتار، وإنما اللبس في الضمير الأول وهو ضمير الصفة نفسها، والطريق في معرفته ما ذكر وهو أنك إن رفعت بالصفة الظاهر بعدها فهو فاعل ولا ضمير فيها لأن الفعل لا يكون له فاعلان، ويكون حكم الصفة الرافعة للظاهر حكم الفعل مطلقاً، تُفردُ وتذكرُ وتؤنثُ بحسب فاعلها، تقول: (مررت برجلٍ كريمٍ أمه) و(امرأةٍ كريمٍ أبوها)، ولا تتبع الموصوف في ذلك لا تقول: (مررت بامرأةٍ كريمٍ أبوها) ولا (برجلٍ كريمٍ أمه) إلا في جمع التكسير، فإنهم

(١) ينظر شرح الرضي ٢٠٩٢ وما بعده حيث فصل في تعليل المسائل المستقبحة، وقد: (ولنا أن نعلل استقبح المسائل الثلاث القبيحة الممنوعة في السعة بعلّة واحدة فنقول: لما استكن ضمير السبب في صفة السبب لما ذكرنا من الأمرين أعني جريها على السبب استلزامها لصفة له في نفسه فصارت بذلك صفة السبب كصفة السبب، صر السبب كالفضلة وذلك لجئته بعد الفاعل أي الضمير المستجن فَنُصِبَ تشبيهاً للفعول في نحو: (الضاربُ زيداً)، أو جرّ بالإضافة لزوال المانع من الإضافة إلى السبب). الرضي ٢١٠٢.

أجازوا فيه المطابقة لفاعله، نحو: (مررت برجالٍ حسانٍ غلمانهم) و(قعودٍ غلمانهم) ^(١) لمشابهته المفرد.

قوله: (وإلا ففيها ضمير الموصوف) [فتؤنث وتثنى وتجمع] ^(٢)، يعني أن الرفع ظاهر بعدها فلا بد فيها من ضمير للموصوف، لأنها لا تخلو عن فاعل فإذا لم يظهر أضمر ولا يكون المضمرة إلا موصوفاً فيؤنث حينئذٍ، ويثنى ويجمع باعتبار متبوعها في المنصوب والمجرور والمعرف والمنكر، تقول: (مررت برجلٍ حسنٍ أباً) و(برجلين حَسَنين أبوين) و(برجال حسان آباءً) و(بامرأة حَسَنَةٍ أباً) و(امرأتين حَسَنين أبوين)، وقال الكوفيون: ^(٣) (حَسَنين أبوين) و(برجال حسان آباءً) و(بامرأة حَسَنَةٍ أمّاً) الألف واللام تأتيان مناب الضمير فتعامل الصفة معهما معاملة ما لورفعت ظاهراً واستدلوا بقوله:

[٥٦٧] فهل يَسْلُبُنَّ الهِمَّ عَنْكَ شَمْلَةً

بِلاخِلَةِ ضَمْرِ الْعِظَامِ نَحْوَص ^(٤)

قوله: (وأسماء الفاعل والمفعول من غير المتعدين مثل الصفة فيما ذكر)، يعني في جواز الثماني عشرة المسألة، تقول: (هوقائم أبٌ وأباً وأبٍ)، و(قائم أبوه وأباه وأبيه)، وكذلك سائر المسائل وعليه:

(١) ينظر شرح المصنف ٩٧.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٣٧، وشرح الرضي ٢١٠/٢.

(٤) البيت من الكلل، ولم أقف له على قائل أو مصدر.

[٥٦٨] تباركت إني من عذابك خائفٌ

وإني إليك تائبُ النفسِ بلانح^(١)

وقولهم (الحرب باباً [١٠٩] والعقور كلباً) ومراده باسم الفاعل غير المتعدي، ما كان متعدياً إلى واحد فقط، وقال ركن الدين^(٢) وابن مالك^(٣) والإمام يحيى بن حمزة^(٤): لا يجوز عملها إلا فيما كان يفيد الثبوت كالصفة، نحو: (جائلة الوشاح)^(٥) و(ضامرة البطن)، ما خلا (قائم الأب) ونحوه، وضعف بأن (جائلة الوشاح) و(ضامرة البطن) لا يفيد الثبوت بدليل دخول التاء عليهما، كما يقال: (حائضة) و(طالقة)، وإن كانا متعدين إلى اثنين فصاعداً، أو إلى حذف مفعوله اختصاراً لم يجز إعمالها، وإن كانا متعدين إلى واحد بنفسها أو بحرف جر، فلجمهور منعوا مطلقاً، وبعضهم أجاز عملها مطلقاً، والأخفش^(٦) أجاز عملها في المتعدي بحرف

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن رواحة في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٩١، وشرح التصريح ٧٧٢، وليس في ديوانه، ويروى في شرح التسهيل ضارع بدل بلانح، وفي الجمع ١٠/٥، يروى راجع بدل بلانح.

والشاهد فيه قوله (تائبُ النفس) حيث يجوز في (النفس) النصب على إعماله اسم الفاعل تائب فيه والجر على الإضافة، واسم الفاعل هنا من فعل لازم.

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣٤٧.

(٣) ينظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٨.

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقلمة الكافية السفر الثاني ورقة ١٢٨ برقم ١٩٦١، دار المخطوطات صنعاء.

(٥) امرأة جائلة الوشاح، والمراد جائل وشاحها أي يضطرب لوفوره، والوشاح كالقلادة من آدم فيه جوهر، ينظر شرح المفصل ٨٣٦، واللسان ملحة (جَوْل) ٧٣٨.

(٦) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٧٨.

جر، نحو: (مررت برجلٍ مارٍ الأبِ بزيد)، واستلک بقولهم: (هو حديثٌ عهدٌ بالوجع)، وقد أُجری من الأسماءِ الجملة مجرى الصفات ما فيه ياء النسب نحو: (تميم الأب تميمي أبوه)، و(تميمي أباً) وزاد الكسائي وبعض الكوفيين^(١) (ذوو) وزعم أنه سمعه نحو: (مررت برجلٍ ني مال أبوه)، وقال: يجوز أن يقاس في كل نكرة جاملة نحو: (مررت برجلٍ درهم المال ودرهم ماله ودرهم مالاً) و(فلان شمسُ الوجه) و(شمسٌ وجْهُهُ) و(شمسٌ وجهاً) وقال الجمهور: المرجع بما ورد إلى السماع ولا يقاس.



(١) ينظر رأي الكسائي والكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٧/١ و ٣٤٤/١.

اسم التفضيل

إنما قال: (اسم التفضيل) ولم يقل أفعل التفضيل ليعم خيراً وشرّاً^(١)، لأنهما من التفضيل، وليس على أفعل بل استعمالاً على خلاف أصلهما، وقد جاء استعمالهما على الأصل قال تعالى: ﴿سَيَقْلَمُونَ عَدَمَنَ الْكُذَّابِ الْأَشْرِ﴾^(٢) في بعض القراءات، وقوله:

[٥٦٩] بلال خير الناس وابن الأخير^(٣)

قوله: (ما اشتق من فعل)، جنس يعم المشتقات، وإنما قال: لـ (موصوف) ليدخل فيه الفاعل والمفعول اللذان عبر عنهما بالقائم به والواقع عليه.

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٤٤/٨: (وقد غلب همزة (أخيراً وأشراً) في التفضيل، ونادر في التعجب، وقل الرضي في ٢١٢/٢: (فيدخل فيه نحو: (خير وشر) لكونهما في الأصل (أخيراً) و (أشراً) فخففاً بالخلف لكثرة الاستعمل، وقد يستعملان على القياس).

(٢) القمر ٢٦/٥٤، وقراءة قلعة وأبو قلابة بلام التعريف فيهما الكذاب الأشر، وشد الراء، وكذلك الأشر الحرف الثاني، وقرأ مجاهد (الأشراً) بثلاث ضمات وتخفيف الراء، وقرأ أبو حيوة هذا الحرف الآخر (الأشيراً) أفعل تفضيل، وإتمام (خير وشر) في أفعل التفضيل قليل، وحكى ابن الأنباري: أن العرب تقول (هو أخيراً) و (هو أشراً)، ينظر البحر المحيط ١٧٩/٨.

(٣) الرجز، لرؤية بن العجاج في ديوانه ٦٢، والأزهار الصافية ورقة ١٤٥، وشرح عمدة الحفاظ ٧٠، والدرر ٣٦٥/٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٥٠/٨، والبحر المحيط ١٧٩/٨، وشرح التصريح ١٠١/٢، وهمع الهوامع ٤٤/٦.

والشاهد فيه قوله: (الأخيراً) حيث أثبت همزة (خير) في التفضيل وهذا نادر.

قوله: (بالزيادة على غيره)، خرج سائر المشتقات، ويرد عليه سؤالان، الأول: اسم الفاعل للمبالغة نحو: (ضرباً) وقولهم: (فاضل) و(غالب) و(زايد) ^(١) والثاني: في قوله: (ما اشتق من فعل) يرد عليه نحو: (آبلٌ من حنيف الحناتم) ^(٢) وقولهم: (شاتي أحنكُ الشاتين) و(هذا التمر أصقرُ من ذلك) ^(٣) و(هذا المكان أشجر من ذلك) ^(٤) و(احتتك الجراد ما على الأرض) ^(٥) و(أظهر) ^(٦) و(أشجر) بناؤهما من (أشجر المكان) و(أظفر الرجل) إذا كان ظفراً.

الثالث: (أول) فإنه من أفعل التفضيل عند البصريين ^(٧) وليس هو مشتقاً من فعل، ولا يفيد الزيادة على غيره، وحجتهم أنه قيل في مؤنثه: (الأولى) وجمعه بالواو والنون، واستعماله كالتفضيل باللام والإضافة، أو (من)، فإن خلا منها ولم يتقدم له موصوف دخله التنوين لخباء الوصفية فيه، نحو: (ما تركت له أولاً ولا آخراً) أو (ماله أولٌ ولا آخرٌ) وكانت مؤنثه (أولة) وقد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: إنه أفعل من

(١) ينظر شرح الرضي ٢١٢٢.

(٢) ينظر هذا القول في الكتاب ١٠٠/٤، والمفصل ٣٣٣ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٤٤/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٢١٢٢ وما بعدها، واللسان ملحة

(حتتم) ١٠١٧٢.

والحناتم: مفردا حتم الجرّة الخضراء، والحناتم سحاب سود ينظر اللسان ملحة (حتتم) ١٠١٧٢.

(٣) الصقر: دبس التمر، ينظر اللسان ملحة (صقر) ٢٤٧٠/٤ حكه عن أبي حنيفة.

(٤) ينظر اللسان ملحة (شجر) ٢١٩٧/٤، حكه عن أبي حنيفة.

(٥) ينظر اللسان ملحة (حنك) ١٠٢٨٢.

(٦) ينظر اللسان ملحة (ظفر) ٣٧٤٩/٤ - ٣٧٥٠.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٧٦.

(وَوَلَّ) ك(دَدَنَّ) ولا فِعْلٌ له، وقال بعضهم: أصله (أوَأَلَّ)، فقُدِّمَتِ الهمزة إلى موضع الفاء أي (نَجَّأ)، وقال بعضهم: أصله (أوَلَّ) ^(١) من آل أي رجع، وقال الكوفيون ^(٢) إن (فواعل) من (وَوَأُول) فقدمت الهمزة إلى موضع الفاء وقيل من (وَوَلَّ) فقلبت الواو الأولى همزة وليس من التفضيل لقولهم (أوَلَّة) في مؤنثه، وهي غير فصيحة عند البصريين ولأنه ليس فيه معنى التفضيل ولا صح معنى اشتقاقه مما يصيره بوزن أفعل، وأما (آخر) فمنهم من يلحقه بأول لمشابهته أفعل التفضيل في جمع السلامة وفي أن مؤنثه (أخرى)، ومنهم من منع لأنه يخالف (أول) في أنه لم يلزم أحد الأشياء الثلاثة، ولأنه لا تفيد كثرة التأخير وإنما هوفي معنى (غير) إذا قلت: (مررت بزيدٍ ورجلٍ آخر).

قوله: (وهو أفعل)، يعني لا يكون اسم التفضيل إلا على أفعل ك(أكرم) و(أفعل) إلا (خير) و(شر) وقد جاء على غير أفعل نحو قوله:

[٥٧٠] وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعًا ^(٣)

وبعضهم يروونه: أحبُّ شيء.

(١) ينظر اللسان ملحة (أول) ١٧٢/٨.

(٢) ينظر رأي الكوفيين والبصريين في إعراب القرآن للنحاس ٢١٩/١، وشرح الرضي ٢١٨/٢.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدرة.

وزادني كلفاً بلحب ما منعت

وهو للأحوص في ديوانه ١٥٣، وينظر الأغاني ٣٠١/٤، ونوادر أبي زيد ٢٧، وعيون الأخبار لابن قتيبة ٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٥٧/١، وتذكرة النحلة ٤٨ - ٦٠٤، والعقد الفريد ٣٠٦٣، ولجنون ليلي في ديوانه ١٥٨، واللسان ملحة (حب) ٧٤٤/٢، وجمع الهوامع ٤٥٦/١، ويروى وحبُّ شيئاً وكذلك الرواية التي ذكر الشرح.

والشاهد فيه قوله: (حبُّ شيء) يريد (أحبُّ شيء) فحلفت همزة أحبُّ شئوذاً.

قوله: (وشرطه أن يبنى من فَعَلٍ، كان الأولى أن يقول من مصدر ليعم (آبَلٌ) و(أحنك))، ويشترط في الفعل الذي يبنى منه أفعال أن يكون (متصرفاً) فلا يبنى من (يذر) و(يدع))، و(فَعَلِيّ التعجب) و(عسى) [ظ ١٠٩] ولأنه لا مصدر لهما وكذلك المختص بالنفي، نحو: (شربت دواء فما عجت به) أي انتفعت، والفعل الناقص لا يبنى منه، لأنه لا مصدر لهما ومن جعل للناقصة مصدراً أجاز (ما أكونَ زيداً قائماً).

قوله: (ثلاثي مجرد)، يحتز عن الرباعي المجرد والمزيد والثلاثي المزيد، فإنه لا يصح بناء أفعال منهما، أما الرباعي المجرد المزيد فبلا خلاف، وأما الثلاثي المزيد فإن لم يكن على أفعال لم يجز، وأجازه الأخفش^(١)، وقال: لا نبالي بحذف الزائد واحتج بقولهم: (أخصر) و(أحول) و(أشهى) من (أختصر) و(احتال) و(اشتهى)، وإن كان على (أفعل) أجازه سيبويه^(٢) والأخفش^(٣)، لأنه على صور (أفعل) فهان الأمر عندهما، واحتجا بقولهم: (أفلس من ابن المدنق)^(٤) وهو (أعطى منك للمعروف وأولى به) والمبرد^(٥) وأكثر النحويين منعوا للبس، وقال بعضهم: إن كانت الهمزة للنقل، لم يجز، وإن كانت للضرورة جاز، وروي عن سيبويه^(٦) واختاره ابن

(١) ينظر شرح المفصل ٩٢/٦ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب ١٠٠/٤، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٤٧/٨.

(٣) ينظر شرح المفصل ٩٢/٦.

(٤) ينظر المثل في جمهرة الأمثل ١٠٧/٢، وجمع الأمثل ٨٣/٢، والمستقصى ٢٧٥/٨، ويروي بالذال والذال، وينظر

شرح المفصل ٩٢/٦.

(٥) ينظر المقتضب ١٢٨/٨، وينظر شرح المفصل ٩٢ - ٩٤.

(٦) ينظر الكتاب ٢٥/٢.

عصفور^(١) ك(أخطأ) و(أصوب) و(أيسر) و(أعدم).

قوله: (لِيُمْكِنَ الْبِنَاءُ)^(٢)، علل المنع من بناء الرباعي المجرد والمزيد، والثلاثي المزيد بأنه إن حوِّظ على (أفعل) لزم أن تحذف على الفعل، وإن حوِّظ على الفعل لزم أن يتغير وزن الفعل.

قوله: (ليس بلون ولا عيب) يعني لا يصح بناء أفعل من لون نحو: (أحمر) ولا عيب نحو(أعور).

قوله: (لأن منهما أفعل لغيره) [زيد أفضل الناس]^(٣) يعني من اللون والعيب لفعل لغير التفضيل، فلو بني منهما للتفضيل لالتبس ولم يعلم هل أريد به التفضيل أو اللون والعيب؟ ومنهم من منع أفعل منهما بأنهم استعملوا فعل هذه على (أفعل) و(أفعال) نحو: (أعور) و(أحمر) ولهذا لم يُعْلَمُوا (اعور) و(صيد) حملاً على فعلها، وإذا كانت من هذه لم بين فيها، لأنها زائدة على الثلاثي، والكوفيون^(٤) أجازوا بناء (أفعل) منهما

(١) ينظر رأي ابن عصفور في همع الهوامع ٤٢/١ .

(٢) قل المصنف في شرحه ٩٧ - ٩٨: يعني إنما اشترط أن يكون ثلاثياً مجرداً عن الزيادة لتمكن هذه البنية، ألا ترى أنك لو نعتت تبني من دحرج واستخرج أو ما أشبههما (أفعل) مع المحافظة على حروفها لم يمكن فإن زعم زاعم أنه يمكن إسقاط الزائد واللامت غي غير الزائد خرج اللفظ عن ذلك المعنى إلى أصل أخر بالكلية إذا لو (أخرج) من (استخرج) خرج المعنى إلى كثير الخروج والمراد كثير الاستخراج فيخرج إلى معنى آخر. وقل ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/١: (وكان أبو الحسن الأنخفش يميز بنه أفعل من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلت أو كثرت كـ (استفعل) و (افتعل) و (أفعل) لأن أصلها ثلاثة أحرف). وينظر شرح الرضي ٢١٣/٢.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/١، وشرح المصنف ٩٨، وشرح الرضي ٢١٣/٢.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ٢١٣/٢، وهمع الهوامع ٤٢/١.

نحو: (هو أسود من حنك الغراب) ^(١) وقوله:

.....[٥٧] لؤما وأبيضهم سربال طَبَّخ ^(٢)

والأخفش والكسائي وهشام ^(٣) أجازوا بناء (أفعل) في العيوب الظاهرة نحو: ما أعوره وما أعماه، ويجعلون عليه ﴿فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ^(٤) وأجاب البصريون بأن المراد بالآية الجهل وزاد بعضهم شروطاً في بناء أفعل:

أحدهما: أن يكون الفعل مما يقبل الزيادة، فلا يجوز: زيد أحسن منك غداً) فلا يجوز (زيد أمت من عمرو).

الثاني: أن يكوف الفعل واقعاً، لا يجوز: زيد أحسن منك غداً.

الثالث: أن يشترك المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف ويزيد المفضل، ومنهم من لم يعتبر هذه الشروط واحتج بقوله تعالى: ﴿هُوَ

(١) ينظر اللسان ملحة حنك ١٠٢٨٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٤٩٨.

(٢) عجز بين من البسيط، وصدرة.

أما الملوك فأنت أنت الأهمم

وهو لطفة بن العبد في ديوانه ١٨، وينظر شرح المفصل ٩٣٦، والإنصاف ١٤٩٨، والمقرب ٧٣٨، والأشبه والنظائر ٣٩٨، وأمثالي المرتضى ٩٢٨، ولسان العرب (بيض) ٣٩٧٨، وخزانة الأدب ٣٣٠/٨. ويروى بروايات متعلقة منها:

أما الملوك فأنت اليوم الأهمم

والشاهد فيه قوله: (وأبيضهم) حيث جله أفعل التفضيل من البياض، وهذا جائز عند الكوفيين شذوذاً عند البصريين.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٣٢ - ٢١٤، وهمع الهوامع ٤٣٦.

(٤) الإسراء ٧٢/١٧ وتعلمها: ﴿ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً﴾.

أَعْلَمُ بِكُمْ ﴿١﴾ ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ ﴿٢﴾ وقولهم: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان) ﴿٣﴾ و﴿نُصِيبُ أَشْعَرَ أَهْلِ جِلْدَتِهِ﴾ وقول حسان:

[٥٧٢]..... فشركما لخيركما الفداء ﴿٤﴾

والمانعون يتأولون ما ورد باسم التفضيل وهو مقصور على السماع ومنهم من قاسه لكثرتة.

قوله: (فإن قصد غيره توصل إليه)، يعني إن أردت ذلك مما يقاس في (أفعل) التفضيل الذي لا يصح بناء أفعل منه، مما ذكر توصلت بأن تأتي (بأشد) أو (أبين) أو (أكثر) أو (أقبح) أو (أحسن) أو نحو ذلك، مما يقاس (أفعل) وتضيفه إلى مصادر تلك الأفعال، نحو: (هو أشد استخراجاً) [وبياضاً وعمى] ﴿٥﴾ و(أكثر دحرجة) و(أقبح عوراً) و(أكثر سواداً).

(١) النجم ٣٢/٥٣ وتعلمها: ﴿الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم إن ربك واسع المغفرة وهو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض...﴾.

(٢) الروم ٣٧/٣٠ وتعلمها: ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم﴾.

(٣) قل ابن عقيل في شرح الألفية ١٨١/٢: (فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقولهم: الناقص والأشجع أعدلا بني مروان) أي عدلاً بني مروان، والأشج هو عمر بن عبد العزيز بن مروان، والناقص هو يزيد بن عبد الملك بن مروان، وينظر الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ورقة ١٣٩.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصلته:

أتتهجوه ولست له بنتٌ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧٦، ينظر لسان العرب ملة (نَدَدٌ) ٤٣٨٢/٦، وشرح الأشموني ٣٧٧٣، وخزانة الأدب ٣٣٦/٩ - ٣٣٦. ويروى بكفه

والشاهد فيه قوله: (فشركما لخيركما) حيث استعمل التفضيل على غير ما هو له من اشتراك اثنين في صفة وزيلة أحدهما عليه إذ ليس من هجاء رسول الله يشترك معه في الخيرية وي زيد عليه الرسول فيها.

(٥) ما بين الحصريتين من الكافية المحققة.

قوله: (وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول)، أي القياس أن يفضل الفعل منسوباً إلى الفاعل ولا يفضل منسوباً إلى المفعول لأنك لو بنيت أفعال منهما لا لتبس، ولو بنيت للمفعول لخرجت أفعال لازمة، فلم يبق إلا أن تبنيه للفاعل، وقد جاء للمفعول في ألفاظ مسموعة لا تقاس نحو: ((أعذر)) و((ألوم)) و((أشهر)) و((أشغل)) و((أزهي)) و((أجن)) و((أخوف)) و((أنكر)) من (عذر) و(لوم) و(شغل) و(شهر) و(زهي) و(جن) و(خيف) و(نكر) وتقدر مبنياً للمفعول.

قوله: (ويستعمل على ثلاثة أوجه [مضافاً أوب (من) أو معرفاً باللام، فلا يجوز زيد الأفضل من عمرو ولا (زيد أفضل) إلا أن يعلم^(١)] يعني (من) أو (اللام) أو (الإضافة)، وإنما اشترط فيه ذلك لأن الغرض بأفعال التفضيل معرفة الزيادة على غير وهو لا يعرف إلا بأحدها، ألا ترى أنك لو قلت: (زيد أفضل) لم يفهم من هو الذي زاد عليه في الفضل، فإذا جئت ب(من) أو (الإضافة) اتضح لك، وإذا جئت [و(١١٠)] (باللام) فهي للعهد ولا تقول بها إلا لمن بينك وبينه عهد قال المصنف^(٢)، ويجوز حيث لا يكون عهداً إذا أريد به العموم نحو (زيد الأشرف) أي من كل أحد، وأما (الدنيا) و(الجلي) فقد استعملتا بغير لام قال:

[٥٧٣] في سعي دنيا طلالاً قد ملئت^(٣)

(١) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة، وينظر شرح الرضي ٢١٤/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٨.

(٣) الرجز، للعلاج بن رؤية في ديوانه ٤١٠، ومعاني الأبخش ١٢/١، وشرح المفصل ١٠٠/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ٣٥٠، وشرح الرضي ٢١٩/٢، وخزانة

وقال:

[٥٧٤] وإن دعوت إلى جلى ومكرمة

يوماً سراً كرام الناس فلا عيناً^(١)

ووجه أنهما خرجتا إلى الاسمية، وأما (حسنى) و(سوءى) فهومصدران كالرجعى ولا يجوز الجمع بينهما ولا بين اثنين منها، لأن أحدهما يغني عن الآخر ولأن الجمع بين (من) والإضافة يكون تكريراً محضاً نحو: (زيد أفضل الناس)، والجمع بين اللام و(من) يؤدي إلى أن يكون مستقلاً غير مستقل لأن اللام تُشعر باستقلاله، و(من) بالاحتياجه إلى ما بعده، ولأن (اللام) تجعل تفضيله على المعهود المتقدم في الذهن، و(من) تجعله على المتأخر بعدها فيتناقض المعنى.

قوله: (وإذا^(٢) أضيفت فله معيان) [أحدهما - وهو الأكثر - أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه فيشترط أن يكون منهم]^(٣) وأنت تقول: إن أضيف إلى نكرة فله شرطان:

الأدب ٢٩٦/٨ - ٢٩٨.

والشاهد فيه قوله: (لدينا) استعمل نكرة من غير (أل) إجراء لها مجرى الأسماء لكثرة استعمالها من غير تقدم موصوف.

(١) البيت من البسيط، وهو لبشلة بن حزن النهشلي كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٧/١، وعيون الأخبار ٢٨٧/١، وشرح المفصل ١٠٧/١، والمختصب ٣٦٣/٢، والمفضليات ٣٤١، والبحر المحيط ٢٨٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٧٠/١، وشرح الرضي ٢١٩/٢. والشاهد فيه قوله: (الحلى) وقد تجرد من (أل) والإضافة مثل دنيا.

(٢) في الكافية المحققة (فيذا) بدل (وإذا).

(٣) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

أحدهما: أن تكون تلك النكرة في المعنى هي المفضل نحو: (زيد أفضل رجل) ولا يجوز (زيد أفضل دار ولا علم) بل يجب النصب في مثل هذا تمييزاً، وأجاز ابن الأنباري^(١) الإضافة.

الثاني: أن تكون مطابقة للمفضل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وقال ابن مالك:^(٢) إذا كانت النكرة صفة لم تجب المطابقة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرِيهِ﴾^(٣) ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾^(٤) قال: وقد يجمع بين الإفراد والمطابقة نحو:

[٥٧٥] فإذا هم طعموا فألأم طاعم

وإذا هم جاعوا فشر جِاع^(٥)

وقد تؤول ما أورده، أما ﴿أَوْلَ كَافِرِيهِ﴾ فبأنه صفة لمفرد يؤدي معنى الجمع أي فريق كافر، وكذلك أول فريق^(٦) طاعم، وأما (أسفل سافلين) فتأوله بعضهم كذلك أي (أول قوم سافلين)، وزعم أنه يجوز إضافة (أفعل) الذي قبله مفرداً إلى اسم جمع لأنه مفرد قال صاحب البرود: وفي تأويله نظر،

(١) ينظر رأي ابن الأنباري في الممع ١١/٥.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٢٦٨، وينظر البحر المحيط ٣٣٢/١.

(٣) البقرة ٤١/٢ وتعلمها: ﴿وَأَمْنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرِيهِ، وَلَا تَشْتَرُوا بِأَيْمَانِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِلَيَّ فَاتِقُونَ﴾.

(٤) التين ٥/٩٥.

(٥) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٣١ - ٢٦٨، ونوادير أبي زيد ٤٣٤، والأشتقاق ٤١٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٦٧/١، والبحر المحيط ٣٣٢/١.

والشاهد فيه قوله: (فألأم طاعم) حيث طابق (طاعم) (ألأم) وذلك على رأي من يميز الجمع بين الإفراد والمطابقة.

(٦) ينظر البحر المحيط ٣٣٢/١.

لأنه لا يُسلم جواز (زيدٍ أفضل قوم)، والأولى أن يقال: إنما جُمع لما كان المراد بالإنسان الجنس، فهو في معنى الجمع بدليل صحة الاستثناء، وأنه استثنى منه جمعاً، وحَسُنَ ذلك مراعاةً الفاصلة، وإن أُضيف إلى معرفة، وهي مسألة المصنف^(١) فله شروط:

الأول: أن يكون من جنس المفضل فلا يجوز: (زيد أفضل الجن ولا أفضل النساء) ولا (أشجع الجن) وإن ورد حُمِلَ على أن ذلك قد عُدَّ من الجن مجازاً.

الثاني: أن تكون المعرفة المضاف إليها جمعاً أوفي معناه، نحو: (زيد أفضل الرجال أو القوم) ووجه زيد أفضله، ولا يجوز (زيد أفضل الرجال).

الثالث: أن يكون المفضل داخلاً في المعرفة المذكورة، وهو معنى قوله: (وإذا أُضيفت فله معنيان إلى آخره).

قوله: (نحو: ((زيد أفضل الناس)) ولا يجوز ((يوسف أحسن اخوته)) لخروجه عنهم بإضافتهم إليه^(٢)، وهذا الشرط ذكره كثير من البصريين، وما جاء على خلافه فشاذ ولا يقاس عليه عندهم، ومنعوا من (يوسف أحسن إخوته) لأن إخوته مضاف إلى ضميره فعلم أنه ليس

(١) ينظر شرح المصنف ٩٩.

(٢) قل المصنف في شرحه ٩٩: (فظهر انتفله ما توهم في قولهم: (زيد أفضل الناس) من تفضيل الشيء على نفسه، وإذا تحقق وجوب إضافته إلى ما هو بعضه امتنع: (يوسف أحسن اخوته) لأن اخوته مضاف إلى ضميره فعلم أنه ليس منهم بدليل أنك إذا قلت: (جاءني أخوة يوسف)، لم يكن يوسف من جملتهم، وإذا لم يكن من جملتهم فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه).

منهم، بدليل أنك إذا قلت: (جاءني إخوة يوسف) لم يكن يوسف من جملتهم، وإذا لم يكن فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه، والمبرد^(١) وابن السراج^(٢) وابن عصفور والكوفيون^(٣) لا يشترطون ذلك لوروده نحو: (نصيب أشعر أهل جلدته) ولأنه لا يصح أن يكون المضاف إليه شاملاً للمفضل لأنه يلزم تفضيله على نفسه، ولهذا امتنع من (زيدٌ أفضلُ الرجلين) حيث يكون أحدهما، فإذا قلت: (زيدٌ أفضلُ الناس) وجب حمله على أنه قد خرج عنهم، وكأنه قيل: (أفضلُ من حُدَاةِ الناس)، فإن قيل: يجوز (زيد أفضل الحجارة) قيل: لا يجوز مع غير أفعال، ويقولون كما يجوز (يوسف أحسن من اخوته) يجوز: (يوسف أحسن أخوته) بالإضافة^(٤) وهي بمعنى (من) وجعلها المانعون بمعنى اللام قالوا: لأنها لو كانت بمعنى (من) لجاز: (زيدٌ أفضل عمرو) وكما تقول: (أفضل من عمرو)، وأيضاً شرط الإضافة بمعنى (من) أن تكون إضافة نوع إلى جنس، ك(خاتم فضة)، وأما إنه يلزم تفضيله على نفسه باعتبار واحد، فقال المصنف: ^(٥) المراد دخوله فيهم في أصل المعنى المشترك في أصل التفضيل [ظ ١١٠] وتفضيله عليه هو بالزيادة فيه، فالوجه الذي ذكرته

(١) ينظر المقتضب ٣٧٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٦٣/٨، وشرح الرضي ٢١٧/٢.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ٦٢ - ٧ و ٢٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٢/٨.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ١١٣/٥.

(٤) قل ابن عقيل في المساعد ١٧٥/٢: (والتزم البصريون أن أفعال التفضيل إذا أضيفت إلى معرفة لا

يكون إلا بعض ما أضيف إليه فمنعوا (أحسن أخوته) وأجازوه الكوفيون).

(٥) ينظر شرح المصنف ٩٨ - ٩٩.

معهم فيه غير الوجه الذي فضلته عليهم به^(١)، قال صاحب البرود: وهذا فاسد لأنه يصير المعنى (زيد يزيد حسنه على حسنه مع الناس) أو (لزيد حُسنٌ زائدٌ على الحسن الذي اشترك فيه هو والناس) وهذا المعنى غير جيد، ولا مراد، إما أنه غير جيد، فلا وجه لتقسيم حُسن زيد مع أنه حُسنٌ واحدٌ، وإما أنه غير مراد فلأن المعنى في زيد أفضل الناس، أنه أفضل من غيره من الناس، ولا فرق بين معنى الإضافة، ومعنى من والاتفاق في صيغة (من) أنه غير داخل.

قوله: (والثاني أن تقصد به زيادة مطلقة)^(٢) يعني والثاني من معني (أفعل) المضاف، وهو أن يكون له مشاركة في الفضل ولا تفضُّل به الزيادة من أضيف إليه بل تفضل به زيادة مطلقة، ويضاف لا للتفضيل على المضاف إليه بل لمجرد التخصيص والتوضيح^(٣)، كما تضيف مالا تفضيل فيه فيجوز على هذا (يوسف أحسن إخوته)، و(الناقص والأشج أعدلا بني مروان)^(٤).

(١) قل المصنف في شرحه ٩٩: (وضح لأن يكون لأفعل التفضيل جهتين ثبوت أصل المعنى والزيلة فيه إذ الزيلة فرع ثبوت أصله).

(٢) قل المصنف في شرحه ٩٩: (والثاني أن تقصد به زيلة مطلقة ويضاف كما تضيف لا للتفضيل على المضاف لكن لمجرد التخصيص والتوضيح، كما تضيف مالا تفضيل فيه من جنس قريش وشبهه فلا يشترط أن يكون المفضل بعضاً لمن أضيف إليه لانتفاء المعنى المقضي لذلك على ما تقدم فعلى ذلك يجوز: (يوسف أحسن إخوته) إذ ليس الغرض بذلك ما تقدم من قصدنا الزيلة على ما أضيف إليه حتى يشترط أن يكون واحداً منهم بل الغرض توضيحه).

(٣) ينظر شرح المصنف ٩٩، إذ العبارة منقولة عنه دون إسناد.

(٤) ينظر الأزهار الصافية لـ (يحيى بن حمزة) ورقة ١٣٩ السفر الثاني.

قوله: (مطلقه) يعني غير مقيد بأحد من الناس، وفي قولك: (زيد أفضل الناس) ولا بأحد من إخوته في (يوسف أحسن إخوته) وإنما هي زيادة ما.
قوله: (ويضاف للتوضيح)^(١) يعني لا لأنه زاد عليهم في الفضل.
قوله: (ويجوز في الأول الإفراد والمطابقة لمن هوله)^(٢) يعني المضاف بالمعنى.

الأول حيث يفضل تفضيله على من أضيف إليهم تقول في الإفراد: (زيداً أفضل الناس)، (الزيدان أفضل الناس)، (الزيدون أفضل الناس) (هند أفضل النساء)، (الهندان أفضل النساء)، (الهندات أفضل النساء)، وفي المطابقة (الزيدان أفضل الناس)، (الزيدون أفضلوا الناس)، (هند فضلى النساء)، (الهندان فضليا النساء)، (الهندات فضليات النساء)، وإنما جاز في الإفراد والمطابقة، وأما الإفراد فلأنه أشبه الذي ب(من) في ذكر المفضل عليه بعده، وأما المطابقة فلأن الإضافة من خواص الأسماء فجرى مجرى الصفة في المطابقة.

قوله: (وأما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة)^(٣) يعني أن

(١) قل الرضي في شرحه ٢١٧٢: (أي يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقاً لا على المضاف إليه وحده، وإنما تضيف إلى شيء مجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات، نحو: (مصارع مصر) مما لا تفضل فيه، فلا يشترط فيه كونه بعض المضاف إليه فيجوز بهذا أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم كقولك: (نينيا) (أفضل قريش) أي أفضل الناس من بين قريش).

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٧٢.

(٣) أي أن المطابقة هي منزه الجمهور وهو ما ذهب إليه المصنف، وقل الرضي في شرحه ٢١٧٢: (وقل ابن اللعان وابن السراج وابن يعيش: يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لـ (من) ولا يجوز مطابقتها لصاحبه لأنه مثله في ذكر المفضول بعده، ومنزه الجمهور ما ذكرنا أولاً، وقد رد ابن السراج وابن يعيش بأن السماع قد ورد بما معناه مثل قوله: (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) البقرة ٩٦٢. للتفصيل ينظر الفصل ٣٣٣، وشرح الفصل لابن يعيش ٩٦٦، وشرح

المضاف للتوضيح نحو: (يوسف أحسن إخوته)، والمعرف نحو: (زيد الأفضل) تجب فيه المطابقة إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً، ولا يجوز خلافها، هذا قول من جعل المضاف قسمين، وأما من لم يقسمه ف(يوسف أحسن إخوته) يجوز فيه المطابقة وعدمها، ك(زيد أفضلُ الناس)، وإنما وجبت فيهما المطابقة، أما المضاف بالمعنى الثاني فلشبهه بالصفة لما قبله لعدم تعلُّقه بما بعده في التفضيل، وأما المعرف باللام فلبعده عن شبه الفعل بدخول (أل) عليه، وهي على المتقدم ذهنا.

قوله: (والذي ب(من) مفردٌ مذكرٌ لا غير) ^(١)، وإنما لزم الإفراد والتذكير لشبهه بفعل التعجب في التنكير وفي ذكر المفضل عليه بعده، ولا يضر كونه الذي بعده في أحدهما مفضلاً وفي الآخر مفضلاً عليه قد حصل شبه حملي، وقد جاءت المطابقة في بيت أبي نواس الثاني فلشبهه بالصفة لما قبله لعدم تعلُّقه بما بعده في التفضيل، وأما المعرف باللام فلبعده عن شبه الفعل بدخول (أل) عليه، وهي على المتقدم ذهنا.

قوله: (والذي ب(من) مفردٌ مذكرٌ لا غير) ^(٢)، وإنما لزم الإفراد والتذكير لشبهه بفعل التعجب في التنكير وفي ذكر المفضل عليه بعده، ولا يضر كونه الذي بعده في أحدهما مفضلاً وفي الآخر مفضلاً عليه قد حصل شبه حملي، وقد جاءت المطابقة في بيت أبي نواس:

[٥٧٦] كئن صغرى وكبرى من فقاعها

الرضي ٢١٦٢ - ٢١٧، والهمع ١١٢/٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٦٢/١.

(١) ينظر شرح المصنف ٩٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٩.

حصبهٌ درُّ على أرض من الذهب^(٣)

فمنهم من لحنه، ومنهم من تأوله بأنَّ (من) لبيان الجنس لا للتفضيل
(وصغري وكبرى) بمعنى (صغيرة) و(كبيرة) فكذلك المضاف إلى نكرة يجب
فيه الإفراد إما لشبهه بفعل التعجب، وإما حملاً على (أفعل من).

قوله: (ولا يجوز [زيد])^(١) الأفضل من عمرو، يعني أن هذه الصيغ
كل واحدة منها مستقلة بنفسها، لا يجوز الجمع بينها ولا بين اثنين منهما
كما تقدم، وقد جاء الجمع بين (أل) و(من) قال:

[٥٧] ولستُ بالأكثر منهم حصيٌّ

وإنما العزّة للكاثر^(٣)

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي نواس في ديوانه ٣٤، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني
٢٦٥٨، وشرح المفصل ١٠٠/٦، ومغني اللبيب ٤٩٨، وشرح قطر الندى ٣٦٦، وشرح الأشموني ٣٨٦٢.
والتمثيل فيه قوله: (صغرى وكبرى) حيث جاء أفعل التفضيل مجرداً من أل والإضلفة ومؤنثاً وكان حقه
أن يأتي مذكراً مفرداً مهما كان أمر الموصوف به، ولذلك لحن بعض النحاة أبا نواس في حين أن ابن
مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٥٨: اعتبر قول الشاعر صحيحاً وكذلك ابن هشام في المغني ٤٩٧
- ٤٩٨.

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة ١٨٦.

(٣) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ١٩٣، وينظر نواذر أبي زيد ٢٥، وجمهرة اللغة ٤٢٢،
والخصائص ١٨٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٥٩/١، وشرح المفصل ١٠٠/٦ - ١٠٣،
وشرح الرضي ٢١٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٠/٢، ومغني اللبيب ٧٤٤، وشرح شواهد المغني ٩٠٢/٢،
والمقاصد النحوية للعينبي ٣٦/٤، وخزانة الأدب ١٨٥/١، ٤٠٠/٣.
والشاهد فيه قوله: (بالأكثر منهم) حيث يدل ظاهره على الجمع بين (أل) و(من) والقياس أن تأتي (من)
مع أفعل التفضيل المنكر، وخرج النحاة هذا البيت على ثلاثة أوجه:
الأول: أن (من) ليست متعلقة بفعل التفضيل المذكور بل بفعل آخر منكر محنوف.
الثاني: أن (أل) هذه زائدة.

الثالث: أنها مع مجرورها متعلقان بـ (ليس) لما فيه من معنى الفعل وهو النفي أو محنوف يقع حملاً من
اسم ليس. ينظر لهذا التخريج شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٥٩/١.

وقد تؤول على أن (أل) زائفة أو (من) تبينية أو بمعنى (في).

قوله: (ولا زيد أفضل إلا أن يعلم)، أي لا يجوز حذف الصيغ كلها من أفعال، للإلباس إلا أن يعلم الحذف، ولا يكون إلا مع (من) لأن المضاف إليه لا يجوز إلا في باب (كل) و(بعض) وهو قليل، وكذلك لا تحذف (أل) مع قصد التعريف، ومن الحذف في أفعال قول المؤذن (الله أكبر) وقوله: [١١١]

[٥٧٨] إن النبي سمك السملة بنى لنا

بيتاً دعائمه أعزَّ وأطول^(١)

وأكثر ما يكون في الخبر وهو كثير في القرآن نحو: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾^(٢) ﴿أَيُّ الْقَرَيْقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾^(٣) ﴿وَمَا تُخْفِي صُنُوفُهُمْ أَكْبَرُ﴾^(٤) وقد جاء في غير الخبر نحو: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَىٰ﴾^(٥)

قوله: (ولا يعمل في مظهر)، يعني إن فعل التفضيل لا يعمل في مظهر سواء كان المظهر فاعلاً أو مفعولاً إلا بالشروط التي يأتي ذكرها، وإنما لم

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٥٥/٢، وينظر الصلحي في فقه اللغة ٢٥٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٦٣/١، وشرح المفصل ٩٧/٦ - ٩٩، وشرح الرضي ٢١٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٢/٢، واللسان ملحة (كَبَر) ٣٨٠/٥، وخزانة الأدب ٥٣٩/٦، ٢٤٢/٨، والمقاصد النحوية ٤٢/٤، وشرح الأشموني ٣٨٨٢.

والشاهد فيه قوله: (أعزَّ وأطول) حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل إذ لو كانتا للتفضيل لكان الفرزدق يعترف بأن لجرير فضلاً وهو لا يعترف له بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولاً ولو أراد التفضيل لتضمن اعترافه بذلك.

(٢) البقرة ٦١٢، وتام المعنى: ﴿قُلْ أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾.

(٣) مريم ٣/١٩.

(٤) آل عمران ١١٨٣.

(٥) طه ٧/٢٠، وتامها: ﴿وَإِنْ تَجهرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَىٰ﴾.

يعمل لأنه نقص عن الصفة في كونه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، إذا كان بد(من) أو(مضافاً إلى نكرة) أو إلى المعرفة في أحد وجهيه، وقال المصنف^(١) إنما لم يعمل عمل الصفات لأنه لا فعل له بمعناه في الزيادة، وأمامع اجتماع الشرائط فهو منها، بمعنى حسن، بخلاف الصفات فلها فعل بمعناها، وحاصل الكلام في عمله: إن كان في المفعولات غير المفعول، كالظرف والمصدر والحال والتمييز عمل مطلقاً، فإن كان في المعمول به لم يعمل مطلقاً، وما ورد مما ظاهره ذلك نحو:

[٥٧٩] وأضربَ منا بالسيفِ القوانسأ^(٢)

وقوله:

[٥٨٠] وما ظفرتُ نفسُ امرئٍ تبتغي

بأبذل من يحيى جزيل المواهب^(٣)

قَدَّرَ له ناصب أي (يضرب) و(يبذل) وإن كان في الفاعل، فإن كان

(١) ينظر شرح المصنف ٩٩.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلته:

أكرُّ وأحمى للحقيقة منهم

وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ٦٩، وينظر الأصمعي ٢٠٥، ونوادير أبي زيد ٥٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٤١ - ١٧٠٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٨، وشرح المفصل ١٠٥٦ - ١٠٦، وأمالي ابن الحاجب ٤٦٠٨، وشرح الرضي ٢١٩٢، ومغني اللبيب ٨٠٤، واللسان ملة (قنس) ٢٧٥/٥، وخزانة الأدب ٣١٩٨ - ٣٣١.

والشاهد فيه قوله: (القوانسأ) حيث نصبه بفعل محذوف دل عليه (أضرب) وليس منصوباً بـ (أضرب) لأن أفعل هذه للمبالغة تجرى مجرى فعل التعجب والقوانس جمع قونس أعلى البيضة من الخليلد وأيضاً عظم ناتئ بين أذني الفرس (اللسان ملة (قنس)).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٨، وينظر عمدة الحفاظ ٧٢، والمساعد ١٨٦٢، وحاشية يس على التصريح ١٠٦٢.

والشاهد فيه قوله: (جزيل المواهب) حيث نصبه بفعل محذوف دل عليه بـ (أبذل).

مضمراً عمل مطلقاً لأنه لا بد له من الفاعل وهو سهل في المضمير لكونه مستتراً فهو كالمعدوم، وإن كان ظاهراً، فحكى سيبويه^(١) أن بعض العرب ترفع به الظاهر، وروي عن بعضهم (زيد خير منك أبوه)، وحكى الإمام يحيى بن حمزة^(٢) عن الأكثر من النحاة في بعض لغة أكثر العرب ثلاثة مذاهب:

الجواز مطلقاً قياساً على حكاية سيبويه، والمنع مطلقاً وما ورد عنده فشاذ والتفضيل، واختار المصنف^(٣) جواز عمله بالشروط التي ذكر.

قوله: (إلا إذا كان [صفة] لشيء آخر [وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره]^(٤))

واختلف في معنى هذه الشروط، فقال بعضهم: إذا كان أفعل لشيء وهو الكحل.

قوله: (في المعنى لمسبب)^(٥) أي وأفعل وهو الغير ومعنى التسبب، أن له به تعلقاً وارتباطاً كالكحل بالنظر إلى العين، وقال بعضهم معناه: إذا كان أفعل الشيء وهو الكحل وذلك الشيء الذي هو الكحل المسبب أي

(١) ينظر الكتاب ٣٤/٢.

(٢) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية السفر الثاني ورقة ١٣٤ - ١٤٥ برقم ١٩٦١ دار المخطوطات - صنعاء.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩٩.

(٤) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة ١٨٧.

(٥) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة ١٨٧.

(٦) قل الرضي في شرحه ٢٢٠/٢: (أي متعلق لذلك الشيء، والأشهر في اصطلاحهم أن يقل في المتعلق السبب لا المسبب فإن الأحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل).

هو نفسه مسبب، وقال ركن الدين: ^(١) المعنى إذا كان أفضل لشيء وهو رجلاً في هذا المثال، ومعنى كونه له أنه جار عليه وهو في المعنى صفة لمسبب لذلك الشيء وهو الكحل، والكحل مفضل باعتبار الرجل نفسه أو باعتبار غير الرجل أعني غير زيد، في حال كون أفعل منفيًا، قال الوالد: كلامه صحيح إلا أن قوله باعتبار غير الرجل غير واضح، وإنما الجأه اضطراب كلام المصنف، لأنه يلزم من قوله: مفضلًا باعتبار الأول على نفسه، باعتبار غيره أن يكون كحل غير زيد مفضلًا عن كحل زيد، لأن الأول هو رجل غير زيد وهذا غير مستقيم الصورة الثالثة: وهي (ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) وجواب هذا الإشكال أن ابن الحاجب: أراد بالأول ما يكون في أصل التركيب، ولا شك أنك إذا قلت: (زيد قائمًا أفضل منه قاعدًا) أو (تمر نخلي بسرا أطيب منه رطبًا) و(الكحل في عين زيد أحسن منه في عين عمرو)، أن الأول مفضل على الثاني.

قوله: (منفيًا) [مثل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد] ^(٢) أي شرط أفعل في العمل في الفاعل الظاهر، أن يكون منفيًا ونجم الدين والرماني ^(٣) أجازا عمله مثبتًا.

قوله: (لأنه بمعنى حسن)، هذا قليل لعمله مع اجتماع الشرائط، بخلاف مثبت فإنه لا فعل له بمعناه في الزيادة، وقيل وجه عمله: أنه لما

(١) ينظر رأي ركن الدين في الوافية في شرح الكافية ٢٥٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٢٧٢.

دخل عليه النفي والنفي يتطلب الفعل تقوى وصار كأنه قد وقع موقع الفعل، كاسم الفاعل لما مضى إذا دخلت عليه (أل) لما كان الموصول يطلب الجملة، وقيل: وجه عمله التعذر.

وهو قوله: (مع أنهم لورفعوا فصلوا بين ((أحسن)) ومعموله بأجنبي وهو (الكحل))^(١) يعني لورفعوا (أحسن) فيما أن يجعله مبتدأ للكحل أو خبراً عنه، إن جعلته مبتدأ لم يصح، لأنك فصلت بين (أحسن) وهو عامل ضعيف [ظ ١١١] وبين معموله وهو (منه) بأجنبي، وهو (الكحل)، وإن قدمت منه على الكحل فهو عائد إليه، وعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة لا يصح، ولقائل أن يقول: الفصل بينه وبين معموله أهون من عمله في الظاهر ولوروده، وإن جعلت (الكحل) مبتدأ و(أحسن) خبره أدى إلى الفصل أيضاً، وإن قدمت منه عاد إلى غير المذكور، فإن قيل الضمير يعود على المبتدأ، وهو وإن تأخر لفظاً فهو متقدم رتبة، أجيب بأن الضمير لم يتصل بما هو جزء الكلام، ولكنه اتصل بالحرف، وهو فضلة، وليس بخبر فلم يعتد به.

قوله: (ولك أن تقول: [أحسن في عينه الكحل من عين زيد]^(٢))، إلى آخره)، هذه المسألة التي^(٣) أجازوا عمل أفعال فيها، لها فروع ثلاثة

(١) ينظر تفصيل هذه المسألة في الكتاب ٣٧٢ وما بعدها، والمقتضب ٢٤٧٣، والأصول لابن السراج ٣٠٢.

وشرح المصنف ٩٩ - ١٠٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٢٨ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٢٧٢.

وشرح ابن عقيل ١٨٧٢، والهمع ١٠٧/٥ وما بعدها.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) في الأصول الذي ولا تصح.

ذكر الشيخ فرعين.

الأول قوله: (ولك أن تقول: أحسن في عينه الكحل من عين زيد) يعني إن لك في مثل هذا المضبوط بالضوابط المذكورة وجهاً أخصر من الأول، وهو حذف الضمير من (منه) وحذف (في)، وقال بعض المحققين: إن الحذوف مضاف مقدر، وهو من كحل عين زيد، لأنه لو كان الضمير في (منه) هو الحذوف لحذف الحرف المتصل به كقولك: (مررت بالذي رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد).

الفرع الثاني: وهو فرع لهذه قبلها، ولم يذكرها الشيخ أن تحذف علنا مع حذف ضمير (منه) و(في) فتقول: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد).

الفرع الثالث قوله: (وإن^(١) قدمت ذكر العين قلت: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل)، وأصلها (ما رأيت عيناً كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في عينه)، وهو فرعها، (ما رأيت عيناً كعين زيد أحسن فيها الكحل من عينه)، وفرعه (ما رأيت عيناً كعين زيد أحسن فيه الكحل منه).

قوله: (مثل):

[٥٨١] ولا أرى

كواهي السباع حين يُظلمُ واديا

(١) في الكافية المحققة (فإن) بدل (وإن).

[٥٨٢] أَقْلٌ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْمَةً

وَأَخُوفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سُلْبِيًّا^(١)

يعني إن مثل مسألة الكحل هذين البيتين الذين أنشدهما سيويوه
وصدر الأول: (مررت على وادي السباع)^(٢) والحجة من وسط البيتين
وهو ولا أرى كوادي السباع أقل به ركب، مثل: (ما رأيت كعين زيد
أحسن فيها الكحل) واصلها: (ولا أرى وادياً أقل به ركب وأخوف منه
من وادي السباع) وفروعها:

الأول: (ولا أرى وادياً أقلً به ركب وأخوف منه من وادي السباع)
وفروعها: الأول: ولا أرى وادياً أقلً به ركبٌ وأخوفٌ من وادي السباع
وفرعه: ولا أرى وادياً أقلً به ركبٌ وأخوفٌ من وادي السباع، قوله:
(كوادي السباع) محله النصب على الحال لأنه صفة ل(وادياً) وصفة
النكرة إذا تقدمتها كانت حالاً، و(وادياً) مفعول أرى وأقلٌ صفة له،

(١) البيتان من الطويل، وصدر البيت الأول:

مررت على وادي السباع ولا أرى

وهما لسحيم بن وثيل الرياحي في الكتاب ٣٦/٢ - ٣٣، والأصول لابن السراج ٣٠/٢، وشرح التسهيل
لابن مالك السفر الثاني ٢٧٦/١، وشرح المصنف ١٠٠، وشرح الرضي ٣٢٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٧٧/٢ -
١٨٩، والأشبه والنظائر ١٤٦/٨ - ١٤٧، وخزانة الأدب ٣٢٧/٨، ومعجم البلدان، وادي السباع: وهو موضع
بطريق البصرة مكة ٣٤٢/٥ - ٣٤٤.

والشاهد فيه قوله: (أقلٌ به ركب) فقد رفع أفعال التفضيل (أقل) الظاهر وهو (ركب) وقد تقدم ذكر
المفضل عليه قبل (أفعل) وهو اسم ظاهر وهو (ركب).

قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٦/١: (ف) (ركب) مرفوع بـ (أقل) والأصل: ولا أرى وادياً
أقلً به ركبٌ منه بواحي السباع، فحذف المفضول للعلم به ولم يُقَمِّ مقلمه شيئاً.

(٢) ينظر الكتاب ٣٦/٢ - ٣٣.

و(تثيةً) تَلَبَّث، وهو تمييز لأقل، وقال الشيخ: ^(١) على المصدرية، و(أخوف) عطف على (أقل) و(سارياً) مفعول به ل(وقى) وقيل تمييز (لأخوف)، وقيل: حال من ضمير وما مصدرية، فإن قيل: فهلاً رفعتم في هذه الفروع على الابتداء لأنه لا فضل، ولا ضمير يعود إلى غير مذكور، قيل: هذه الفروع حكمها حكم الأصل فما امتنع في أصلها امتنع في فرعها.

تم الاسم بحمد الله تعالى يتلوه الفعل إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العالمين.



(١) ينظر شرح المصنف ١٠٠.

الفعل

[و١١٢] قوله: (الفعل ما دل على معنى في نفسه) فقوله (ما دل على معنى) جنس، وخرجت المهملات، وقوله: (في نفسه) خرج الحرف لدلالته على معنى في غيره.

قوله: (مقترن بأحد الأزمنة) خرج الاسم نحو: (الصَّبَّوح) و(الغُبُوق) فلما قال: (الثلاثة) خرجا. والأجود خفض مقترن صفة ل(معنى)، وقد ينصب حالاً من ضمير (دل)، وما ورد في حد الاسم^(١) وارد هناك، لكن ما كان هناك على الطرد فهو هنا عكس، والعكس والجواب فيه كالجواب.

قوله: (ومن خواصه دخول ((قد))) (من) تبعيضية، وإنما كانت (قد)^(٢) من خواصه لأنها للتوقع أو للتقليل ولا يكونان إلا في حدث.

قوله: (والسين وسوف)^(٣) وإنما اختصا به لأن وضعها للاستقبال،

(١) قل المصنف في شرحه ١٠٠: (وكل ما ورد من حد الاعتراض على الاسم باعتبار طرده والجواب فيه كالجواب فيما تقدم أي في حد الاسم).

(٢) قل الرضي في شرحه ٢٣٣٧: (وإنما اختص (قد) بالفعل لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع). س

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٠، فالعبارة عنه بتصرف يسير قل الرضي في شرحه ٢٣٣٧: (وأما السين وسوف فسمها سيويوه حرفي التنفيس، ومعناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحد وسوف أكثر تنفيساً من السين).

ولا يكون إلا في الحوادث.

قوله: (والجوازم)، وإنما اختص الجزم^(١) بالأفعال، لأنه مقابل للجبر في الأسماء.

وقيل: لأن الجوازم للنهي أو النفي، وذلك من خواص الأفعال، إلا أنه يرد عليه (ما) و(لا).

قوله: (ولحوق نحو تا فعلت)^(٢) يعني بذلك الضمير المرفوع المتصل البارز، يحترز من المحرور، فإنه لا يدخل الأفعال، والمنصوب لا يختص بها، والمستتر والمنفصل لا يختص بها أيضاً، فلم يبق إلا المرفوع المتصل.

قوله: (وتاء التأنيث الساكنة)^(٣) يحترز من المتحركة، فإنها تختص بالأسماء ك(قائمة) و(أخت)، وإنما كانت ساكنة للفرق بين التي في الفعل والاسم، وخص الاسم بالحركة لأنه معرب.

(١) قل الرضي في شرحه ٣٣٣٢: (واختص الجوازم بالأفعال لأنه لا جزم في الأسماء، وإنهم وقوا الأسماء لأصالتها في الإعراب الحركات الثلاث ونقصوا الفعل لفرعيته على الأسماء في الإعراب ثم قل: ولولا كراهة الخروج من إجماع النحلة لحسن إدعاه كون المضارع المسمى مجزوماً مبنياً على السكون، لأن عمل ماسمي جازماً لم يظهر فيه لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك لأن أصل كل كلمة، إما كانت أو فعلاً أو حرفاً أن تكون ساكنة الآخر، ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون، وإنما سمي العمل علماً لكونه غير آخر الكلمة عما هو أصله إلى حالة أخرى لفظاً أو تقديراً).

(٢) قل المصنف في شرحه ١٠٠: (ونعني به الضمائر المرفوعة البارزة لأن الأسماء لا مرفوع بارز فيها، وإنما لم يبرز لأنه كان يؤدي إلى اجتماع ألفي التنبيه وواوي الجمع، ألا ترى إن قولك: ضاربان الألف فيه ألف التنبيه وليس بضمير بدليل انقلابها يله فلو أضمر فيها تنبيه لاجتمعت ألف التنبيه التي هي للإعراب وألف التنبيه التي هي ضمير).

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٠، وشرح الرضي ٢٢٤٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٨ قل ابن مالك: بتا فعلت وأنت وبتا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي

وهي علامت الفعل إجمالاً وزاد عليها ابن الحاجب الجوازم والسين وسوف وقد.

الفعل الماضي

قوله: (الماضي) للفعل قسمان، باعتبار صيغته إلى (ماض) و(مضارع وأمر)، والكوفيون^(١) يدخلون الأمر في المضارع، وباعتبار زمانه إلى ماض وحال ومستقبل عند البصريين، وأنكر الكوفيون الحال، قالوا: لأن الزمان عبارة عن حركة الفلك، فإن قد وجدت فهي الماضية، وإن لم فهي المستقبل، ولا واسطة^(٢)، وجوابه أنه مسلم ما ذكره من جهة العقل، لكن أردنا الحال زماناً تقرر فيهما، كأنه آخر الماضي وأول المستقبل، لأن العرب البلغاء يجعلون ثلاثة أحوال، قال تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٣) وقال الشاعر:

[٥٨٣] وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكنني عن علم ما في غدٍ عمي^(٤)

(١) ينظر همع الموامع ١٥/١ - ٣٦.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧، ولم ينسب هذا التعليل إلى الكوفيين.

(٣) مريم ٦٤/١٩، وتعلمها: ﴿وما ننزل إلا بأمر ربك له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك وما كان ربك نسياً﴾.

(٤) البيت من الطويل، وهو لزهير بن سلمى وهو من معلقته، وينظر شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٢٨٩.

والشاهد فيه حيث قسم علمه في الماضي والحاضر وجهله في المستقبل.

قولة: (ما دل على زمان) جنس.

قوله: (قبل زمانك) ^(١) خرج الحال، والمستقبل ويعني زمان تكلمك، لا زمان وجودك، ولوقال: (فعل يدل) كان أولى، لأنها جنس، ويرد عليه المضارع المنفي ب(لم).

قوله: (وهومبني على الفتح)، إنما بني لوقوعه موقع الاسم في الخبر والصفة والحال وقيل: لوقوعه موقع المضارع في هذه وفي الصلة، وخص بالفتح للتخفيف ^(٢).

قوله: (مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو) ^(٣) يعني فإنه يسكن مع الضمير المرفوع المتحرك نحو: (ضربتُ) و(دعوتُ) و(ضربنا) و(دعونا) و(ضربتم) و(دعوتم) و(ضربتُنَّ) و(دعوتُنَّ) فإنه يسكن مع الضمير المرفوع ويضم مع الواو، نحو: (ضربوا) لاستدعاء الواو، وضمَّ ويحترز من ضمير المنصوب نحو: ضربك وضربكن ومن المرفوع الساكن وهو الألف

(١) قل الرضي في شرحه ٢٢٥/٢: (واعلم أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي: إما دعه نحو: رحمك الله وفي الإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى: (ونلحى أصحاب الجنة أصحاب النار) ويتقلب إلى الاستقبال بدخول (إن) الشرطية وما يتضمن معناها نحو: (إن فعلت)، وإذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ أو صفة لنكرة علمة نحو: (الذي أتاني فله درهم)، وإذا اقترن بما المصدرية الظرفية كقوله تعالى: (وكنتم عليهم شهداء ما دمت فيهم).

(٢) ينظر شرح الفصل ٥٧، وشرح المصنف ١٠٠ - ١٠١.

(٣) ضمائر الرفع المتحركة التي يسند إليها الفعل الماضي وينى على السكون هي: تاء الفاعل المتحركة - نا الدالة على الفاعلين، نون النسوة، وأما إذا اتصلت واو الجماعة بالفعل الماضي فإنه ينى على الضم، وأما إذا اتصلت ألف الاثنين فيبقى مبنياً على الفتح.

في ضمير المثني، نحو: (قاما) و(ضربا) فإنه لا تغير لها، وأما المفعول فحركته فضلة، وأما الألف فهي لا تتحرك بحال، وإنما غيِّروا مع الضمير المرفوع المتحرك لأن الفاعل لما اتصل بالفعل أسند اتصاله به لأنه عملة، بخلاف المفعول، فكرهوا توالي أربع حركات لوازم^(١) في ضربت فأرادوا تخفيفها بإسكان أحدها، فلم يمكن الأول لتعذر النطق بالسكان ولا الثاني لتغير وزن [ظ١١٢] الكلمة ولا الضمير لأنه اسم على حرف واحد، فكرهوا إهانتة بالسكون، فلم يبق إلا لام الكلمة فسكنوه، واعترض ابن مالك تعليل التسكين بتوالي الحركات، بنحو: (أُخْرِجَتْ) مما ليس فيه أربع حركات متواليات قال: والعلة أنهم أرادوا الفرق بين ضمير الفاعل والمفعول نحو: (ضَرَبْنَا) و(ضَرَبْنَا) قال صاحب البرود: وهو معترض، لأنه يقال له: لم تُسَكَّنْ مع الفاعل، وتُحَرَّكْ مع المفعول، فيرجع إلى أقوال النحاة راغماً.

(١) ينظر شرح المفصل ٥/٧ - ٦، وشرح المصنف ١٠١، وشرح الرضي ٢٢٥/٢ - ٢٢٦.

الفعل المضارع

قوله: (والمضارع)، إنما سمي مضارعاً لأنه أشبه الاسم^(١)، فكأنه يضرع، والاسم يضرع كالأخوين، وهو مأخوذ من المضارع، وقال ابن عصفور:^(٢) مأخوذ من الرضاع، لأن كلا المتراضعين يشبهان، ومضارع مقلوب مرضع، قال صاحب البرود: ولوقيل: إنه من ضَرَعَ بمعنى (ذَلَّ) لم يكن بعيداً، لأن مشبه الشيء يميل إليه، فكأنه يذل له.

قوله: (ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت) حروف (نأيت) هي الهمزة والنون والياء والتاء، و(نأيت) لفظة موضوعة لجميع حروف المضارعة قد جمعها في (أنتي)، وبعضهم في (نأتي).

(١) قل ابن يعيش في شرح المفصل ٦٧: والمراد لأنه ضارع الأسماء أي شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء نحو: أقوم وتقوم ويقوم فأعرب لذلك وليست الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابهاً للاسم، والمشابهة أوجبت له الإعراب، ثم قل: فإن قيل فمن أين أشبه الاسم فالجواب من جهات: أحدها: أنه يصلح لزمانه الحل والاستقبال.

ثانيها: أنه يقع مواقع الأسماء ويؤدي معانيها كما في (ضارب) اسم فاعل.
ثالثها: أنها تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الأصل للاسم لأنها في الحقيقة لام الابتداء.
ينظر المصنف ١٠١، وشرح الرضي ٢٣٦٢ - ٢٣٧.
(٢) ينظر رأي ابن عصفور في الهمع ٣٣٥.

قوله: (لوقوعه مشتركا)^(١) هذا تعليل للجملة، التي بها أشبه الاسم، ووجوه الشبه بينه وبين اسم الفاعل ثلاثة أوجه: اتفاقهما في عدد الحروف والحركات والسكنات ودخول اللام على كل منهما والاشتراك والتخصيص، ألا ترى أنك إذا قلت (يضرب) صلح للحال والاستقبال، فإن أدخلت السين أو غيرها من حروف الاستقبال تخصص للاستقبال بعد أن كان صالحاً لهما كما إذا قلت: (ضارب) فإنه عام، فإذا أدخلت اللام خصصته لمعهد بعد العموم فإعراب لشبه لفظي لا بإزاء معان، كالأسماء خلافاً للكوفيين^(٢) وقد اختلفت في المضارع على ثلاثة أقوال، فقال الزجاج: ^(٣) لا يطلق إلا على المستقبل، لأن زمن الحال قصيرة، فلا يختص بلفظ ولا يشارك، وقال ابن الطراوة: ^(٤) لا يطلق إلا على الحال لأنه يقع خبراً عن المبتدأ بكثرة وحسن، والمستقبل لا يكون كذلك إلا إذا كان عاماً نحو:

[٥٨٤] وكل أنلس سوف تدخل بينهم

فويهيّة تصفّر منها الأنلل^(٥)

(١) ينظر شرح المفصل ٦٧، وشرح المصنف ١٠١، وشرح الرضي ٢٢٦٢ - ٢٢٧، والإنصاف ٥٤٩٢ وما بعدها.

(٢) ينظر الإنصاف ٥٤٩٢، وشرح الرضي ٢٢٧٢.

(٣) ينظر الهمع ١٧/٥.

(٤) ابن الطراوة هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين بن الطراوة، مات في رمضان - أو شوال - سنة ٥٢٨ هـ صنف الترشيح في النحو وهو مختصر، والمقدمات على كتاب سيبويه ومقالة في الاسم والمسمى. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٦٠٢/١، وينظر رأيه في الهمع ١٧/٥.

(٥) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦، ينظر جمهرة اللغة ٣٢، وسمط اللآليء ١٩٩/١، وشرح المفصل ١١٤/٥، والإنصاف ١٣٩/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩١/١، ومغني اللبيب ٧٠ و١٨١، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١، وجمع الهوامع ١٣٠/١، والمقاصد النحوية ٨١، وخزانة الأدب ١٥٩٦ - ١٦٠. والشاهد فيه أن المستقبل قد يكون بخلاف الحل الذي يتصف بالكثرة والحسن بينما المستقبل قد يأتي =

وقال جمهور النحاة: يقع عليهما معاً، فقال سيويوه^(١) وأكثر المحققين: هو حقيقة فيهما، وقال الفارسي: ^(٢) هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال^(٣)، بدليل أنه لا يصرف إليه إلا بقرينة، وعكس ابن طاهر لقصور زمن الحال^(٤).

قوله: (فالهزمة للمتكلم مفرداً) شرع في تبين معاني حروف المضارعة فقال: (الهزمة للمتكلم مفرداً)^(٥) يعني سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، يقول: أنا أفعل، والمرأة: أنا أفعل.

قوله: (والنون له مع غيره)، يعني للمتكلم مع غيره إذا انضم إليه، سواء كان مثنى أم مجموعاً مذكراً أم مؤنثاً أم مختلفاً، يقول الزيدان والزيدون: نحن نفعل، والمرأتان والنساء: نحن نفعل، وكذلك الواحد المعظم يقول (نحن نفعل) قيل: لأنه يعبر عنه وعن غيره، وضعف بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى﴾^(٦).

قوله: (والتاء للمخاطب)^(٧) والمؤنث والمؤنثين غيبة، يعني أن التاء لثمانية، ستة مخاطبين، وغائبة وغائبتين، تقول: (أنت تفعل)، (أنتما

بللصائب التي تصغر منها الأنفل وهي مصيبة الموت.

(١) ينظر الكتب ١٣٦ - ١٤.

(٢) ينظر رأي الفارسي في همع الهوامع ١٨١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٣٦٧.

(٤) الهمع ١٨١.

(٥) ينظر شرح المفصل ٦٧، وشرح المصنف ١٠١، وشرح الرضي ٣٧٧٢.

(٦) يس ١٢/٣٦، وتعلمها: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قُلْتُمْ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّسْكَباً لِّئَلْهَبَ بِهِ الْإِنسَانَ أَغْصَانَهُ﴾ في إمام ميين.

(٧) سواء كان المخاطب مذكراً أو مؤنثاً أو مفرداً أو مثنى أو مجموعاً.

تفعلان)، (أنتم تفعلون) (أنتِ تفعلين)، (أنتما تفعلان)، (أنتن تفعلن)، (هندُ تفعل)، (الهندان تفعلان)، وبعضهم خالف في التاء مع المؤنثين إذا تقدمهما ضمير نحو: (الهندان هما يفعلان) قال يقال فيهما بالياء، نقطتين من أسفل، لأن ضميرهما صالح للمذكر والمؤنث، فتغلب علامة المذكر في ذلك الموضع.

قوله: (والياء للغائب غيرهما) يعني لغير [و١١٣] الغائب والغائبتين، وهو أربعة مذكر، غائب، ومثناه، وجمعه، ولجماعة الغائبات، تقول (زيد يفعل) (الزيدان يفعلان) (الزيدون يفعلون) (الهندات يفعلن)، والتغليب في هذه العلامات جائز، فتغلب المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب، تقول: (أنا أفعل)، و(أنت تفعل) و(أنا وعمرو نفعل)، و(أنت وزيد تفعلان).

قوله: (حرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه) فالرباعي نحو (يُدرج) وما سواه وهو الثلاثي والزائد على الرباعي، نحو: (يضرب) و(يستخرج) وبعض العرب^(١) يكسرون حرف المضارعة في الثلاثي ما لم يكن ياء.

[٥٨٥] لو قلت: ما في قومها لم تيشم^(٢)

(١) ينظر الكتاب ١١٠/٤، وشرح الرضي ٢٢٨/٢.

(٢) الرجز لحكيم بن معية في خزنة الأدب ٦٢/٥، ويعلم.

يفضلها في حسب وميسم

ولحميد الأرقط في الدرر ١٩٦، ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٥٩٣ - ٦١، وينظر الكتاب ٣٤٥/٢، والخصائص ٢٧٠/٢، وأوضح المسالك ٣٢٠/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٥٤٧، والمقاصد النحوية ٧٧/٤، وشرح الأشموني ٤٠٠/٢، وجمع الهوامع ١٨٧/٥ وتيشم أصلها تأثم، والميسم: الجمل.

وإنما التزم الضم مع الرباعي، لأنه توسط، ويعدل فاحتمل النقل والتزم الفتح في الثلاثي لكثرة استعماله، وفي الخماسي لكثرة حروفه فحففوها بالفتح، وأما ضم الياء في استطاع ويستطيع و(أهراق) (يهریق) فالأصل أطاع أراق من الرباعي، والسين والهاء زائدتان وأما (يُهرِّق) مفتوح الهاء فهو مضارع (هراق) على القياس^(١).

قوله: (ولا يعرب من الفعل غيره) يعني غير المضارع لحصول الشبه، خلافاً للكوفيين^(٢) فإنهم يعربون الأمر.

قوله: (إذا لم يتصل به نون توكيد، ولا نون جمع مؤنث) يعني فإذا اتصل به نحو: (تفعلنّ يا زيد) و(تفعلنّ يا نساء) فإنه يكون مبنياً، وزاد ابن درستويه^(٣) ما دخلت عليه السين أو سوف فإنه مبني، لأنهما من خواص الفعل، فيردُّ به إلى أصله ولزوال الشبه الذي أعرب لأجله، وقد اختلف فيما اتصلت به نون التوكيد من خواص الفعل على ثلاثة أقوال:

الأول: للأخفش والزجاج والمصنف^(٤) أنه مبني، لأن نون التوكيد من

والشاهد فيه قوله: (تشم) حيث كسرت تأوها على لغة من يكسر تله تفعل فانقلبت الهمزة يه وهي لغة

جائزة لجميع العرب إلا أهل الحجاز، ينظر هلمش الكتاب ٣٤٦٢.

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٢، وشرح الرضي ٢٢٨٢.

(٢) ينظر الإنصاف ٥٢٤٢ وما بعدها مسألة رقم ٧٢ (فعل الأمر معرب أو مبني).

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٧٥٨ - ١٧٦.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٢ وقد اختلف النحاة بشأن بناء الفعل المضارع مع نون التوكيد. فجمهور

النحاة أنه مبني، ذلك بأن الفعل تركب مع النون وصار معها كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في

الوسط، والنون حرف لا حظ له من الإعراب فبقي الجزءان على البنء، وإذا فصل بين الفعل وبين

النون بفصل وهو ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أعرب، وذهب بعضهم إلى أن

خواص الفعل فلما اتصلت به رجع إلى أصله، وهو البناء كالألف واللام في غير المتصرف لما اتصل به رجع إلى الإعراب، ولأن الإعراب متعذر، لأنه إن جعل على النون فهي كالتنوين، ولا تقبل إعراباً، وإن جعل قبلها فقد لزم الكسر مع المؤنثة، والفتح مع المذكر، والضم مع الجماعة، ولا يصح على الحرف حركتان في حالة واحدة، ولا جعل حركة واحدة لأمرين مختلفين، فلما تعذر الإعراب لفظاً بطل تقديره لضعفه.

الثاني: أنه معرب تقدير، لأنه قد استقر في المضارع الإعراب بالاتفاق فلا يخرج عنه إلا لموجب ودخول الخاص لا يوجب بناء إذا لزم البناء مع السين وسوف، والجوازم وقد ثبت أيضاً إعراب ما آخره ضمير بارز، وما تعذر فيه اللفظ ك(يغزو) و(يرمي) في الرفع، و(يخشى) في الرفع والنصب.

الثالث: التفصيل: إن اتصلت النون بالفعل فهو مبني نحو: (لا تضربن) وهل (تضربن يا زيد) وإن اتصلت بالضمير فمعرب تقديرًا نحو: (هل تضربان يا زيدان؟) (هل تضربن يا رجل؟) (هل تضربن يا امرأة) لأمرين أحدهما: ظهوره مع الخفيفة في حال الوقف، ولا يُعلم إعرابٌ يرجع وقفاً، كما لا يعلم بناءٌ يزول وقفاً.

الثاني: إن البناء إنما هو للتركيب، وهم لا يجعلون ثلاثة أشياء كشيء واحد، الفعل والضمير ونون التوكيد، وأما إذا ما اتصل نون جمع المؤنث

الفعل بقى على إعرابه والإعراب مقدر لأنشغل حرف الإعراب بالحركة المجتلية لأجل الفرق.... ومنهيب الأخص أن الفعل المضارع يبنى مطلقاً سواء اتصلت به النون اتصالاً مباشراً أم لم تتصل. ينظر التفاصيل في الكتاب ٥١٧٣ وما بعده، والأصول ١٩٩٢ وما بعده، وشرح الكافية الشافية ١٧٥/١ وما بعده، وشرح الرضي ٢٨٧٢، والمساعد ٦٧٢/٢ - ٦٧٢.

فالأكثر على بنائه قبل التركيب، وقيل لتعذر الإعراب، لأنه لو أعرب لكان بالحروف كإخوانه، والأفعال الخمسة، ولو أعرب بالنون لزم الجمع بين نونين، وقيل: النون ضمير رفع متصل، وهو من خواص الفعل فرجع إلى أصله وهو البناء، وقال ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة: ^(١) لأنه قد استقر له الإعراب فلا يخرج عنه إلا الموجب.

قوله: (وإعرابه رفع ونصب وجزم) ولم يدخل الجرّ في الأفعال للفرق بينها وبين الأسماء، وخصّ الجزم بالفعل، لأنه سكون لو حذف (والأفعال أثقل من الأسماء لتحملها الضمائر) فكانت أولى بالتخفيف وحكي عن المازني ^(٢) أن الجزم ليس بإعراب، وإنما هو عدمه ثم ذكر المصنف ^(٣) مواقع الإعراب في الأفعال.

قوله: (فالصحيح) يحترز من المعتل.

قوله: (المجرد عن ضمير بارز) يدخل ما فيه ضمير مستتر، نحو: (زيد يقوم) وما لا ضمير فيه، وخرج الضمير البارز مطلقاً.

قوله: (مرفوع) ^(٤) استدرك الضمير البارز المنصوب،

(١) ينظر رأي ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة في جمع الهوامع ٥٥/١.

ابن طلحة هو: طلحة علم الدين قل الصفدي عنه: كان مملوكاً اسمه سنجر فغير اسمه وكان متقناً للعربية والقراءة مات بحلب سنة ٧٢٤هـ ينظر ترجمته في البغية ٢٠/٢، والدرر الكلمنة في أعلام المئة الثالثة ٣٣٧/٢.

(٢) ينظر رأي المازني في الجمع ٦٤/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٢.

(٤) قل الرضي في شرحه ٣٣٠/٢ - ٣٣١: أي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع، وهو الألف والواو والياء في الأمثلة الخمسة يرتفع بالنون، وينصب وينجزم بمخفها، وإنما أعرب هنا بالنون لأنه لا

نحو (يَضْرِبُكَ) و(تَضْرِبُهُ).

قوله: (للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث) يريد الإخبار عن الأفعال الخمسة وعنى بالتثنية، المذكر المؤنث عموماً نحو: (أنتما تفعلان يا زيدان) و(يا هندات) بالتاء من أعلى و(الزيدان والهندان يفعلان) بالياء من أسفل، والجمع المذكر فقط، لأن جمع المؤنث مبني نحو: (الزيدون يفعلون) بالياء من أسفل، والتاء نحو: (أنتم تفعلون) والمخاطبة لمؤنثة نحو: (أنت تفعلين يا امرأة). [ظ ١١٣]

قوله: (بالضمة والفتحة والسكون) يعني هذا القسم الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع، وهو ثلاثة أشياء، ما فيه ضمير مستتر نحو: (زيد يقوم) وما لا ضمير فيه نحو: (يقوم زيد) وما فيه ضمير منصوب نحو: (يَضْرِبُكَ) و(تَضْرِبُهُ) يكون بالضمة في الرفع والفتح في النصب والسكون في الجزم نحو: (هو يقوم) و(لن يقوم) و(لم يقم) ولا يجوز خلاف ذلك إلا في ضرورة شعر نحو:

[٥٨٦] اليوم أشرب غير مستحقب^(١)

اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الياء لم يكن دوران الإعراب عليه فجعل النون بدل الرفع لمشابتها، وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله المتصل لأن الضمير المرفوع المتصل كالمجزء من الكلمة.

(١) صدر بيت من السريع، وعجزة:

إثماً من الله ولا واغل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٢٢، وينظر الكتب ٢٠٤/٤، والأصمعيك ١٣٠، وجمهرة اللغة ٩٦٢، وحماسة البحري ٣٦، والشعر والشعراء ١٢٢/٨، والخصائص ٧٤/١، ٣٦٧/٢، وشرح المفصل ٤٨١، وشرح الرضي ٢٣٠/٢، وشرح شنور الذهب ٣٣٧، والسلك ملحة (حقب) ٩٣٧/٢، وجمع الهوامع ١٨٧/١، وخزانة الأدب ٤٦٣٣/٤، ٤٨٤/٤.

ووجهه أنه أجرى المنفصل مجرى المتصل فجعل (رَبُّع) ك(عَضُد).

قوله: (والمتصل به ذلك بالنون وحذفها [مثل: (يضربان) و(يضربون) و(تضربين)]^(١)) يعني الضمير البارز المرفوع، وهو في الأفعال الخمسة، يكون إعرابه بالنون في الرفع وبحذفها في النصب والجزم نحو: (أنتما تفعلان) و(لن تفعلا) و(لم تفعلا)، والنون حرف إعراب حملاً له على المثني والمجموع في الأسماء خلافاً للأخفش^(٢)، فإنه جعل الإعراب مقدراً بالحركة لتعذر ظهورها وحذفت في النصب والجزم، لأن المنصوب محمول على الجرور في تثنية الأسماء وجمعها، فحمل النصب هنا على الجزم، وقد شذ حذفها في الرفع نحو: ﴿سِحْرَانِ تَظَاهِرَا﴾^(٣) على قراءة من أدغم التاء الثانية في الظاء، وأصله (تتظاهران)، وقوله:

[٥٨٧] أبيت أسري وتيتي تدلكي^(٤)

مستحقب: محتمل كما في اللسان ٩٣٧/٢. والواغل: الداخل على القوم في شرايبهم وطعلمهم من غير أن يدعى ينظر اللسان ملحة (وغل) ٤٧٨٩/٦.

والشاهد فيه قوله: (أشرب) حيث سكن الباء ضرورة.

ويروى (فاليوم أسقي) في رواية اللسان ملحة وغل ٤٧٨٩/٦.

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل السفر الأول ٥٦٨.

(٣) القصص ٤٧٢٨ وتعلمها: ﴿فلما جاءهم الحق من عندنا قالوا لولا أوتى مثل ما أوتى موسى، أولم يكفروا بما أوتى موسى من قبل وقالوا سحران تظاهرا وقالوا إنا بكل كافرين﴾ قرأ الجمهور

سحرا، وقرأ عبد الله وزيد بن علي والكوفيون (سحرا) و (تظاهرا) قرأ الجمهور (تظاهرا) فعلا

مضياً على وزن تفاعل، وقرأ طلحة والأعمش (اظاهرا) بهمزة الوصل وشد الظاء. قل أبو حيان:

سحرا خبر مبتدأ محذوف تقديره: (أنتما سحرا تظاهران) ثم أدغمت التاء في الظاء وحذفت

النون، ينظر البحر المحيط ١١٧٧، وفتح القدير ١٧٧/٤، وتفسير أحكام القرآن للقرطبي ٥٠١٠/٦، وحجة

القراءات ٥٤٧، والسبعة في القراءات ٤٩٥، والكشف ١٧٥/٢، والنشر ٣٤١/٢ - ٣٤٢.

(٤) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣٧٧٨، وتعلمه:

وقد شد ثبوتها نحو:

[٥٨٨] أن تقرأن على أسمائه وبحكمها^(١)

قوله: (والمعتل بالواو والياء بالضممة تقديرًا والفتحة لفظاً والحذف) نحو يغزو ويرمي، تقول: هو (يغزو) و(يرمي) بالضم، تقديرًا لثقل الضمة على الواو والياء، و(لن يغزو) و(لن يرمي) و(لم يغز) و(لم يرم) بالجزم، وإنما حذف حرف العلة للجازم، لأنه لما حُذِفَ الحرفُ، لأن حروف العلة تشبه الحركات، ولذلك نابت منابها في الإعراب، وقد جاء ظهور الضم في حال الرفع، ويختص بالضرورة:

[٥٨٩] إذا قلت علَّ القلب يسلو قيَّضت^(٢)

وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وشرح التسهيل السفر الأول ٥٨٨، وشرح الرضي ٣٣٠/٢، والبحر ٦٠/٦، وهمج الهوامع ١٧٧٦، والأشباه والنظائر ٨٢٦/٨٩٣، واللسان ملة (ذلك) ١٤١٢/٢، وخزانة الأدب ٢٣٩/٨. والشاهد فيه قوله: (وتبييتي تدلكي) حيث حذفت نون الفعلية ضرورة والقيلس (تبييتين وتدلكين) وقيل شدوذًا.

(١) صدر بيت من البحر البسيط، وعجزة:

مني السلام وأن لا تشعرا

وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٩٠/٨، وسر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢، والجنى الداني ٢٢٠، وشرح المفصل ١٥٨/٧، وأوضح المسالك ١٥٦/٤، ومعني اللبيب ٤٦، وشرح شواهد المغني ١٠٠/٨، والإنصاف ٥٦٦/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٣٦/٢، وشرح الرضي ٣٣٤/٢، والبحر المحيط ٢٢٢/٢. والشاهد فيه قوله: (أن تقرأن) حيث أثبتت النون والأصل أن يحذفها لأن أن نلصبة ولكن ذلك على سبيل الشذوذ.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

هو اجس لا تنفك تغريه

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٦٦/٨ وفي هلمش شرح الرضي للشريف الجرجاني ٣٣٠/٢، =

وقوله:

[٥٩٠] فعوضني منها غناي ولم تكن

تساوي عتزي غير خمس دراهم^(١)

وقد جاء تقدير الفتحة، فقليل ضرورة حسنة، وقيل: لغة تجوز في السعة ومنه: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَالَّذِي﴾^(٢) وقوله:

[٥٩١] أرجو وأمل أن تدنو مودتها^(٣)

قوله: (والمعتل بالألف بالضممة والفتحة تقديراً والحذف) تقول:

والمقصد النحوية ٢٥٢/٨، وهمع الهوامع ١٨٤/٨.

والشاهد فيه قوله: (يسل) حيث أظهر الضمة على الواو. قل العيني في المقصد النحوية: فدل هذا أن الحذف عند دخول الجزم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو، وهذا على رأي بعض النحاة.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في هامش شرح الرضي ٣٣٠/٢، وينظر همع الهوامع ١٨٤/٨، وخزانة الأدب ٢٨٢/٨، والدرر ١٦٩/١، والمقصد النحوية ٢٤٧/١.

والشاهد فيه قوله: (تساوي) حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على اليه لضرورة الوزن.

(٢) البقرة ٣٣٧/٢ وتعلمها: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تسموهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما

فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾.

وقرأ الحسن إلا أن يعفونه، وقرأ ابن أبي إسحاق إلا أن تعفونه وقرق الزخشري بين قولك (الرجل

يعفون) و (النساء يعفون) بأن الواو في الأول ضمير والنون علامة الرفع (والحذف لام الفعل أي واو

يعفوا) والواو في الثاني لام الفعل، والنون ضميرهن، والفعل مبني لا أثر في لفظه للعامل، الكشاف

٢٨٥/٨. وقل أبو حيان: إن لام الفعل في الرجل يعفون حذفت لالتقائها ساكنة مع واو الضمير. ينظر

تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٢٤٥/٢، ومعاني القرآن للقرآن ١٥٥/٨.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وما إخال لدينا منك تنويل

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦٢، ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٢/٨، وشرح ابن عقيل

٤٣٥/٨، وشرح عمدة اللفظ ٢٤٨، والمقصد النحوية ٤١٢/٢، وأوضح المسالك ٦٧٢، وهمع الهوامع ١٨٥/٨،

وخزانة الأدب ٣١٧/١.

والشاهد فيه قوله: (أن تدنو) حيث لن تظهر الفتحة على الواو ضرورة.

(هو يخشى) و(لن يخشى) بالضممة والفتحة تقديراً كالأسماء والحذف في الجزم لفظاً، نحو (لم يخش) وقد جاء عدم الحذف في المعتل بالواو والألف قال في الواو:

[٥٩٢]..... من هجو زيان لم تهجو ولم تدع^(١)

وقال في الألف:

[٥٩٣]..... ولا ترضاهَا ولا تملِّق^(٢)

وقال في الياء:

[٥٩٤] ألم يأتيك والأنبلةُ تمني

بما لاقت لبون بني زياد^(٣)

(١) عجز بيت من البسيط، وصلته:

هجوت زيان ثم جئت معتذراً

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٨٦٢، والإنصاف ٢٤١، وسر صناعة الإعراب ٣٣٠/٢ وشرح المفصل ١٠٤١٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٧١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤٣، وهمع الهوامع ١٧٩١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، والدرر ١٦٢٨، والمقصد النحوية ٣٢٤. والشاهد فيه قوله: (لم تهجو) حيث لم يحذف الشاعر حرف العلة من الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم اضطراراً.

(٢) الرجز لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٩، وينظر الخصائص ٣٠٧/١، وسر صناعة الإعراب ٧٨، وأمالي ابن الشجري ١: ٨٦، وشرح المفصل ١٠٦١٠، والإنصاف ٣٦١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦١١، وشرح الرضي ٣٣٠/٢، واللسان ملحة (رضي) ١٦٦٤/٣، وهمع الهوامع ١٧٩١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ - ٣٦٠. وصلته:

إذا العجوز غضبت فطلِّق

والشاهد فيه قوله: (ولا ترضاهَا) حيث أبقى حرف العلة مع وجود حرف الجزم وهذا قليل.

(٣) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في ديوانه ٢٩، وينظر الكتاب ٣٦٦٣، والأغاني ١٣/١٧، وشرح أبيات سيويه ٣٤٠/١، ونوادر أبي زيد ٢٠٣، والجمل للزجاجي ٤٠٧، والخصائص ٣٣٦/١، وأمالي ابن =

فمنهم من أجازه في السعة، واحتج بقوله تعالى: ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾^(١) ﴿سَنْقُرُنُكَ فَلَا تَنْسَى﴾^(٢) والأكثرون فضرورة على الضرورة، وقيل هذه الحروف إشباعات للحركات قبلها وليس بلامات، وقد جاء ضرورة حذف حرف العلة وإسكان الصحيح بعده نحو: (لم يغز، ولم يرم ولم يخش قال:

[٥٥٥] ومن يَتَّقْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ

ورزق الله مؤتلباً وغلباً^(٣)

قوله: (ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم) يعني وينصب المضارع بـ(لن) وينجزم بـ(لم) فإذا تجرد عنهما نحو: (يقوم زيد) ارتفع واختلف في رافعه، فقال الأعلام: ^(٤) لا عامل للرفع لأنه أصل الحركات،

الشجري ٨٤/٢ - ٨٥، والإنصاف ٣٠/١، وشرح المفصل ٢٤/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٧/١، وشرح الرضي ٣٣٠/٢، ومغني اللبيب ١٤٦، وشرح شواهد المغني ٨٠٨/٢، وهمع الهوامع ١٧٩/١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ - ٣١١ - ٣١٢.

والشاهد فيه قوله: (ألم يأتيك) حيث أثبت إليه ضرورة ويروى أم يأتك وهل أتك وألم يبلغك ولا شاهد في هذه الروايات.

(١) يوسف ٩٠/١٢ وتماهها: ﴿قل أنا يوسف وهذا أخي قد من الله علينا إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾. قرأ قبل بيته في الوصل والوقف وحذفها الباقون في الوصل والوقف. ينظر الكشف ١٨٢، والسبعة في القراءات ٣٥١، وينظر البحر المحيط ٣٣٧/٥.

(٢) الأعلى ٦/٨٧ قل أبو حيان في البحر المحيط ٤٥٣/٨: وأثبت الألف في (فلا تنسى) وإن كان مجزوماً بـ (لا) التي للنهي لتعديل رؤوس الآي.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٠٦/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٩/٢، والصلاح في فقه اللغة ٤٨، والمحتسب ٣١٧/١، واللسان ملحة (أوب) ١٦٧/١، وهمع الهوامع ١٧٩/١، والدرر ١٦١/١. وفي اللسان روي بإثبات الياء، والمؤتاب اسم فاعل من أتاب افتعل من الأوب.

والشاهد فيه قوله: (يتق) حيث سكن القاف للضرورة الشعرية والأصل يتق.

(٤) ينظر همع ٤١/١، ٣٧٤/٢.

وتسميته مرفوعاً على الإهمال، وقيل: له عامل، فقال جماعة من البصريين^(١) واختاره المصنف:^(٢) إنه علمي وهو تجرده عن الناصب والجازم، وهذا يحتمل أنهم يريدون أنه أشبه المبتدأ فرفع مثله، لأنهما متجردان عن العوامل، وقد صرح به بعضهم، وقيل: يريدون به الإهمال كالأعلم، وقيل: يجعلون التجرد علامة، ورد بأن العدم لا يعمل في أمر تنوين، وقيل: عامله وجودي، فقال الكسائي:^(٣) رافعه حروف المضارعة، ورد بأن حرف المضارعة موجود مع المنصوب والمجزوم، وقال ثعلب:^(٤) شبهه بالاسم أَوْجَبَ له جنس [١١٤] الإعراب، وقال جماهير البصرية:^(٥) واختاره الزمخشري:^(٦) إن الرفع له وقوعه موقع الاسم، وردّ بأن الوقوع موقع الاسم لا يوجب جنساً من الإعراب، إذ لو أوجب لزم إعراب الماضي، وقال المصنف:^(٧) قد لا يقع موقع الاسم نحو: (يقوم زيد)، و(كاد زيد يقوم)، وأجيب عن (يقوم زيد) بأن المتكلم في موضع خبر إن شاء جاء بالاسم أو بالفعل، وإنما لزم الفعل لغرض وهو أن هذه الأفعال وصفت لمقاربة حصول الشيء أو الأخذ فيه، فجعل ذلك الشيء

(١) ينظر شرح المفصل ١٢٧، والهمع ٢٧٤/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٢.

(٣) ينظر رأي الكسائي في شرح المفصل ١٢٧، وشرح الرضي ٣٣٧/٢، والإنصاف ٥٥٠/٢ وما بعدها، والهمع ٢٧٤/٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ١٢٧، والهمع ٢٧٤/٢.

(٥) ينظر شرح المفصل ١٢٧، والإنصاف ٥٥٠/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٣٧/٢، والهمع ٢٧٤/٢.

(٦) ينظر المفصل ٢٤٥، وشرحه لابن يعيش ١٢٧.

(٧) ينظر رأي المصنف في الإيضاح في شرح المفصل ١١٠/٨ وما بعدها.

وهو خبرها بلفظ الحال تقوية للمعنى والمراد، وقد جاء ما بينيه على
الأصل نحو:

[٥٩٦]..... وما كدت آتياً^(١)

(وعسى الغوير أبؤساً)^(٢).



(١) قطعة من بيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه ٩١، وينظر الأغاني ١٥٩/٢١، وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقي ٨٣ والخصائص ٣٩١/٨، والإنصاف ٥٥٤/٢، وشرح المفصل ١٣/٧، وشرح التسهيل لابن مالك
السفر الأول ٥٣٧/٢، وشرح الرضي ٣٣٦/٢، وأوضح المسالك ٣٠٢/٨، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/٨، واللسان
ملحة (كيد) ٣٩٦٥/٥، وهمع الهوامع ١٤٦/٢، وخزانة الأدب ٢٧٤/٨، ٢٧٥. والبيت هو:

فأبْتُ إلى فهُمٍ وما كدت آتياً وكم مثلها فارقتها وهي تصفُرُ

والشاهد فيه قوله: (وما كدت آتياً) أن هذه الأفعال التي للمقاربة وضعت لمقاربة حصول الشيء أو الأخذ
به، وذلك كما ذكر الشلح.

(٢) وهو من أقوال العرب وأمثلهم، ينظر الأمثل لأبي عبيد ٣٠٠، ومجمع الأمثل ٦٤٠/٨، والمستقصى ١٦٧/٢،
واللسان ملحة (غور) ٣٣٦٥/٥، وهذا المثل يقل عند التهمة، وربما جاء الشر من معدن الخير كما
في اللسان.

نواصب الفعل المضارع

قوله: (وينصب ب (أن) و (لن) ^(١)) [إذن و كي] ^(٢) شرع في عد نواصب الفعل فبدأ ب (أن) لأنها أصلهن، لأن منهنّ ما لا يعمل إلا بتقديرها، وإنما عملت للاختصاص، ونصبت حملاً لها على الفعلية، ولأنهما مصدريتان ولفظهما واحد.

قوله: (وب (أن) مقدرة النصب)، النواصب عشرة فمنها ما يعمل بنفسه وهي أربع، (أن) و (لن) و (إذن) ^(٣) و (كي)، ومنها ما يعمل بتقدير (أن) وهي الست البواقِي: (حتى) و (لام كي) و (لام الجحود) و (الفاء) و (الواو) و (أو)، وبعضهم جعلها عاملة بنفسها.

قوله: (فـ (أن) مثل: (أريد أن تحسن إليّ)، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ^(٤))

(١) من ذهب الجمهور أنها بسيطة، قل سيبويه في الكتاب ٥/٣: (فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم، وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيلة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليس فيه زيلة) وكذلك ذهب الكسائي من ذهب الخليل، ومن ذهب الفراء أن أصل (لن) و (لم) و (لا) فأبدلت الألف نوناً في لن وميماً في لم، كما في المغني ٣٧٣.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة. ١٩٣.

(٣) من ذهب الجمهور أنها حرف بسيط، ومن ذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها (إذا) ثم اختلف القائلون بحرفيتها فقل الأكثرون: إنها بسيطة، وذهب الخليل في أحد أقواله إلى أنها مركبة من (إذا) و (أن) وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهزمة إلى الذال ثم حذف. ينظر الكتاب ١٢/٣، والمقتضب ٧/٢، والجنى الداني ٣٦٣، والمغني ٣٠ وما بعدها.

(٤) البقرة ١٨٤/٢، وتعلمها: ﴿فمن تطوع خيراً فهو خيرٌ له وأن تصوموا خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون﴾.

مثل بمثال فيما نصبه بالحركة، ومثال فيما نصبه بحذف النون، ولها مواقع: مصدرية كهذين المثالين، وزائدة نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(١) ومفسرة نحو: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢) وزاد الكوفيون^(٣) شرطية نحو: [٥٩٧] أتجزع أن أذناقتيبة حزتاً^(٤)

لأنها لو كانت مصدرية لم تدخل على الاسم، ولأنه قد روي بكسر (إن) على شرطية فتحمل المفتوحة عليها.

ولا يعمل شيء من هذه المعاني سوى المصدرية على ما يفصل، وأجاز الأخفش^(٥) عمل الزائدة نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ الْأَتَسْجُدُ﴾^(٦) ﴿وَمَا لَكُمْ الْأَتَسْتَفْقُوا﴾^(٧) ﴿وَمَا لَنَا الْأَتَقَاتِلُ﴾^(٨) وردّ بأنها مصدرية في هذه المواضع^(٩).

- (١) يوسف ٩٦/٢، وتعلمها: ﴿فلما أن جاء البشير ألقه على وجهه فارتد بصيراً﴾.
 (٢) النحل ١٣٣/١٦، وتعلمها: ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين﴾.
 (٣) ينظر المغني ٣٩، والجنى الداني ٢٣٣، وينظر شرح الرضي ٢٣٥/٢.
 (٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

- وهو للفرزدق في ديوانه ٣٦٧٢، وينظر الكتاب ١٦٧٣، والجنى الداني ٢٢٤، وأملئ ابن الحلاب ٢٧٨، ومغني اللبيب ٣٩، وشرح شواهد المغني ٦٨١، وجمع الهوامع ١٤٧٤، وخزانة الأدب ٢/٩، ٧٧٩ - ٨٠ - ٨١. والشاهد فيه قوله: (أتغضب أن أذنا) حيث جلست (أن) بمعنى (إذ) على أنها شرطية على رأي الكوفيين وليست مصدرية وقد علل الشرح ذلك.
- (٥) ينظر الجنى الداني ٢٢٢.
 (٦) الأعراف ١٢٧، وتعلمها: ﴿قل ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك قل أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين﴾.
 (٧) الحديد ١٠/٥٧، وتعلمها: ﴿وما لكم ألا تنفقوا في سبيل الله والله ميراث السموات والأرض لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل...﴾.
 (٨) البقرة ٢٤٦٢، وتعلمها: ﴿قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا...﴾.
 (٩) ينظر مغني اللبيب ٥٥.

قوله: (والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه نحو: [علمت أن سيقوم، وأن لا يقوم]^(١)) يعني وليست الناصبة للفعل، وإلا فهما مصدريتان عند الأكثر وبعضهم جعل المخففة من الثقيلة الواقعة بعد العلم واليقين غير مصدرية، وأما المختصة بالفعل سواء كان مضارعاً نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾^(٢) وأما ماضياً نحو (أعجبتني أن ضربت) أو أمراً نحو (كتبت إليه أن قم) خلافاً لابن طاهر^(٣)، فإنه جعل الداخلة على الماضي والأمر قسماً ثالثاً.

والفرق بين المخففة والناصبة أنها إن وقعت بعد علم وبقين فهي المخففة، ويلزمها العوض ب(قد) و(لو) و(السين) و(سوف)، على ما سيأتي في باب (إنّ) وأخواتها، ومما هو في معنى التحقيق والتبيين والانكشاف والظهور والنظر الفكري، وكذا إن دخلت على جملة اسمية نحو: ﴿أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٤) وقوله:

[٥٩٨] أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَعَلَّ^(٥)

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة ١٩٤.

(٢) سبق تخريج الآية في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر رأي ابن طاهر - وهو غير ابن بابشلا - في الجنى الداني ٢١٧ والمغني ٤٣.

هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشيلي المعروف بلخندب ملك في ٥٨٠هـ - واشتهر بتدريس الكتب وله عليه طرز ملونه مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه وله تعليق على الإيضاح، وكان من حذاق التحوين وأئمة المتأخرين وقد أطنب فيه كل من أخذ عنه. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٧٨.

(٤) يونس ١٠/١٠ وتعلمها: ﴿دَعَاهُمْ فِيهَا سَبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأَخْرَجَهُمْ مِنْهَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(٥) عجز بيت من البسيط وصدرة:

في فتية كسيوف المهند قد علموا

وهو للأعشى في ديوانه ١٠٩، والكتاب ١٣٧٢، وشرح أبيك سيويه ٧٧٢، والمقتضب

أوعلى جملة شرطية نحو: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾^(١) أو فعلية غير متصرفة نحو: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٢) ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾^(٣) فهي المخففة من الثقيلة، وإن وقعت بعد طمع وإشفاق نحو: ﴿أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾^(٤) و﴿أَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ﴾^(٥) فهي المصدرية.

قوله: (والتي تقع بعد الظن ففيها وجهان) يعني تكون مصدرية، وهو الأكثر، ومخففة من الثقيلة، نحو: ﴿وَحَسِبُوا الْأَتَاكُونَ فِتْنَةً﴾^(٦) فَإِنْ رَفَعْتَ فهي المخففة ولزمت حروف العوض، وإن نَصَبْتَ فهي المصدرية، ولم يجز دخول شيء من حروف العوض عليها إلا (لا) فإنها تدخل على المخففة والمصدرية، وفيها الاحتمال، قل نجم الدين: ^(٧) ما معناه: التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا بعد الظن والحسبان ولا ما في معنى القول، فهي المصدرية، سواء كانت بعد طمع وإشفاق أو غيره، (أعجبني أن تقوم)

٩٣، والمنصف ١٢٩٣، وشرح المفصل ١٧٨، والإنصاف ١٩٩١، وشرح الرضوي ٢٣٦٦، ووصف المباني ١١٥، وجمع الهوامع ٨٥٢، وخزانة الأدب ٤٣٧٥.

والشاهد فيه قوله: (أن هالك) حيث أضمير اسم (أن) المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المخوف والتقدير: أنه هالك والخبر جملة (كل من يحفى ويتعل هالك) فهالك خبر مقدم ك (كل).
(١) النسبة ١٤٠/٤ وتعلمها: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره...﴾.

(٢) النجم ٣٩٥٣.

(٣) الأعراف ١٨٥٧ وتعلمها: ﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء، وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم فبأي حديث بعده يؤمنون﴾.

(٤) الشعراء ٨٢/٢٦ وتعلمها: ﴿والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين﴾.

(٥) يوسف ١٣/١٢ وتعلمها: ﴿قل إني لبحراني أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون﴾.

(٦) المائدة ٧/٥ وتعلمها: ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وطمعوا ثم تاب الله عليهم...﴾.

(٧) ينظر شرح الرضوي ٢٣٤٢.

ونحو: ﴿أولم يكن لهم آية أن يعلمه﴾^(١) و﴿لولا أن تصيبهم مصيبة﴾^(٢) و﴿وأن تصوموا﴾.

وقد حُكيَ عن بعض النحاة في المصدرية إلغاء عملها وتشبيهاً لها بما نحو: ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾^(٣) بالرفع وقوله:

[٥٩٩] أن تقرأن على أسمه^(٤)

[ظ ١١٤] وروى اللحياني والكوفيون^(٥) الجزم بها أيضاً وقل بعض الكوفيين: ^(٦) فصحاء العرب ينصبون بها، ودونهم يرفعون بها، ودونهم يجزمون بها، وأنشدوا:

[٦٠٠] إذا ما غلونا قال ولدان أهلنا

تعالوا إلى أن يأتنا الليل نخطب^(٧)

- (١) الشعراء ١٩٧/٢٦ وتملأها: ﴿أولم يكن لهم آية أن يعلمه علمه بني إسرائيل﴾.
 - (٢) القصص ٤٧/٢٨ وتملأها: ﴿لولا أن تصيبهم مصيبة بما قدمت أيديهم فيقولوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولاً فنتبع آياتك ونكون من المؤمنين﴾.
 - (٣) البقرة ٢٣٣/٢، قرأ الجمهور بنصب (يتم) وقرأ مجاهد والحسن وحيد وابن محيصن وأبو رجاء (تتم) الرضاعة، وقرأ أبو حنيفة وابن أبي عمير والجار ورد بن أبي سرة بالنصب لكن بكسر الراء في الرضاعة، وقرأ مجاهد برفع الميم، ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٦٧/١، والبحر المحيط ٢٣٣/٢.
 - (٤) سبق تخريجه في الصفحة ٧٤٤.
 - (٥) ينظر الجنى الداني ٢٣٦.
 - (٦) والمقصود به الرؤاسي وهو محمد بن الحسن أبو جعفر أستاذ الكسائي والقراء وأول من وضع كتاباً في النحو من الكوفيين ينظر بغية الوعاة ٨٢/١ - ٨٤.
 - (٧) البيت من الطويل، وهو لامري القيس في ملحق ديوانه ٣٨٩، وسمط اللالي ٦٧، والمفضليات ١٤٥، وأمال المرتضى ١٩١/٢، والجنى الداني ٢٣٧، ومغني اللبيب ٤٥، وشرح شواهد المغني ٩١/١، وخزانة الأدب ٩٢/٤.
- ويروى إذا ما ركنا. ويروى قومنا بدل أهلنا. ويروى أن يأتي بدل أن يأتنا وبالتالي يطل الاستشهاد به والشاهد فيه قوله: (أن يأتنا) حيث جزمت (أن) الناصبة الفعل المضارع على لغة بعض العرب كما حكى اللحياني وبعض الكوفيين.

قوله: (و(لن) ومعناها نفى المستقبل) قال الجمهور: هي بسيطة، جيء بها لنفي المستقبل، وقال الفراء أصلها (لا) أبدلت ألفاً ونوناً^(١)، وضعف بأنه عكس الإبدال، وقال الخليل: أصلها (لا أن) حذفت الهمزة تخفيفاً لأنها في معنى (لا) لنفي المستقبل.

قوله: (ومعناها نفى المستقبل) قال المصنف: هي مثل (لا) في المعنى إلا (لن) أكد منها تقول: (لا أبرح) فإذا أكدت قلت (لن أبرح) وهو قول الزمخشري^(٢)، وروي عنه في الأمموزج أنها للتأييد^(٣)، ورده المصنف^(٤) بوقوع الغاية بعدها نحو: ﴿لَنْ أْبْرِحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْتِنِي أَبِي﴾^(٥) وأجيب بأنها خرجت في الآية عن معنى (لا) وأنها باقية للتأييد والمراد به التأكيد، قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْا أَبَدًا﴾^(٦) وقد أخبر بأنهم يتمنونه في الآخرة^(٧).

وهي ناصبة بنفسها وقد روي الجزم بها قال:

(١) ينظر رأي الفراء في الجنى الداني ٣٧٢، ومغني اللبيب ٣٧٣، وشرح الرضي ٣٣٥/٢، والهمع ٩٤/٤.
(٢) قل الزمخشري في المفصل ٣٠٧، و (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفى المستقبل تقول: (لا أبرح مكاني) قل تعالى: (فلن أبرح الأرض حتى يأتني أبي) و (لا) أبرح حتى أبلغ.
(٣) إن دعوى التأييد عند الزمخشري ثبتت بإحدى نسخ متن الأمموزج وهذه النسخة هي التي اعتمد عليها ابن هشام في رد دعوى الزمخشري بأن لن تفيد التأييد كما فعل في المغني ٢٧٤، وتبعه على ذلك من ذهب في تخطئة الزمخشري منهم شارح الكافية هذا. قل الشيخ الأردبيلي: ١٧٤ ولكن في بعض نسخ متن الأمموزج: (التأييد) بلل (التأكيد) ثم قل الشيخ الأردبيلي في حاشية الأمموزج ١٧٤: معناها نفى المستقبل نفيًا مؤكدًا لا مؤيدًا كما قل الزمخشري مثل (لن أبرح) ولا مؤيدًا في الدين كما قيل وهو الحق، وإلا يلزم أن يكون في قوله تعالى: فلن أبرح الأرض حتى يأتني أبي) تناقض لأن لن تقتضي التأييد) ينظر للتفصيل في الهمع ٩٣/٤ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٣.

(٥) يوسف ٨٠/٢.

(٦) البقرة ٩٥/٢ وتمامها: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْا أَبَدًا بِمَا قَدِمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾.

(٧) وقد أخبر الله عن أهل النار من الكفار والمشركين أنه يطلبونه كما في قوله تعالى: (ونادوا يا مالك ليقتض علينا ربك قل إنكم ماكثون).

[٦٠١] فلن يحلُّ للعينين بعدك منظر^(١)

وقال:

[٦٠٢] لن يخبُّ الآن من رجائك مَنْ

حرَّك من دون بابك الحلقة^(٢)

قوله: (وإذن) هي بسيطة عند الجمهور^(٣)، وقال الخليل: هي مركبة من (إذا) و(أن) وغلب عليها حكم الحرفية ومعناه | الجواب | والجزاء عند سيبويه^(٤) والجمهور، تقول لمن قال: (أنا آتيك) (إذن أحسن إليك)، فقولك (إذن أحسن إليك) جواب لقوله وجزاء له على إتيانه، وتقديره: (أنتي تأتي أحسن إليك) وقال الفارسي: (٥) هي للجواب وجوباً، وأما الجزاء فقد تكون له، وقد تخلوعنه نحو قولك: (لمن يحدثك): (إذن أظنك صادقاً) لا يصح أن يراد: إن تحدثني، لأنه يلزم منك الاستقبال، وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلَّمَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾^(٦) أي الجاهلين بأن الوكزة تقتله،

(١) عجز بيت من الطويل، وصدرة.

أيادي سبا يا عزُّ ما كنت بعدكم

وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٢٨، ينظر الجنى الداني ٢٧٢، ومغني اللبيب ٣٧٥، وشرح شواهد المغني ٦٨٧٢، ووصف المباني ٢٨٨، والبحر المحيط ٣١٢٧.

والشاهد فيه قوله: (فلن يحل) حيث جزم الفعل بـ (لن) على سبيل الشنوذ وقيل وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف واجتزأ بالفتحة التي قبلها لأنها تلت عليهما (الجنى الداني ٣٧٢).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لأعرابي يملح الحسين علي رضي الله عنهما وهو في المغني ٣٧٥، وشرح شواهد ٦٨٧٢، وهمع الهوامع ٩٧/٤، والدرر ٦٣٧/٤، وشرح الأشموني ٥٤٨٣، والأشبه والنظائر ٣٣٧٨.

والشاهد فيه قوله: (لن يخب الآن) حيث عملت لن عمل لم في الجزم وذلك على سبيل الشنوذ.

(٣) ينظر رأي الجمهور في الجنى الداني ٣٦٣، والمغني ٣٠ وما بعدها، والأصول ١٣٧٢ وما بعدها.

(٤) ينظر الكتاب ١٢/٣.

(٥) ينظر رأي الفارسي في الجنى الداني ٣٦٤، والمغني ٣٠.

(٦) الشعراء ٢٠/٢٦.

فإنها لا غير وقال سيبويه ^(١) والجمهور: هي جواب وجزاء لمقدر، أي إن كنتُ فعلتُ ذلكُ كافرًا بأنعمك كما زعمت فأنا ضالٌّ، ولم يثبت بذلك لنفسه كفرًا ولا ضلالًا، لأنه يظن أن الوكزة لا تقتله. قال صاحب البرود: أويكون المعنى: قتلت القبطي اعتداءً منك وعدوانًا، فقال: إن فعلتُ ذلكُ فإذا أنا من الضالين، لكنني قتلته دفعًا، وأما قوله:

[٦٠٣] ارددحملك لا يرتع بروضتنا

إذن يُردُّ وقيد العَيْرِ مكروب ^(٢)

قوله: (وإذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) ^(٣) ذكر أنها تنصب الفعل بشرطين: الأول: عدم الاعتماد أن يكون ما بعدها جزءًا نحو: (إن تأتيني إذن أكرمك) أو جواب قسم نحو: (إذن والله لا أكرمك) أو خبر مبتدأ

(١) ينظر الكتاب ١٤/٢، شرح المصنف ١٠٣، وشرح الرضي ٣٣٥/٢ - ٣٣٦، والمغني ٣٠.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن عَمَّة الضبي في الكتاب ١٤/٣، والأصمعيات ٢٢٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠٠/٢، والفضليات ٣٨٣، والمقتضب ١٠/٢، وجمهرة اللغة ٣٢٨، والأصول لابن السراج ١٤٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٨٦، واللسان ملة (كرب) ٣٨٤/٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٤٤/٢، وشرح الرضي ٣٣٧/٢. ويروى ازجر بدل ارددو لا تنزع سويته بدل لا يرتع بروضتنا.

والشاهد فيه قوله: (إذن يردُّ) حيث أعمل إذن ونصب فيها الفعل بعدها لأنها مصدر في الجواب والرفع جائز على إغائها وتقدير الفعل واقعاً للحل.

(٣) ينظر الاعتماد في الكتاب ١٥/٣، وشرح الرضي ٣٣٧/٢ حيث قل: ويعني بالاعتماد أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون ما بعدها خيراً لما قبلها نحو: (أنا إذن أكرمك).

الثاني: أن يكون جزءاً للشرط الذي قبل إذن نحو: إن تأتيني إذن أكرمك.

الثالث: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها نحو: والله إذن لأخرجن وقوله:

لئن عاد لي عبد العزيز يمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها

ولا يقع المضارع بعد إذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها.

نحو: (زيد إذن يكرمك) فإنه لا يجوز عملها مع هذه، وكذلك إذا تقدم معمولها عليها نحو: (أكرمك إذن) لم تعمل أبداً.

الثاني قوله: (وكان الفعل مستقبلاً) [مثل: إذن تدخل الجنة]^(١) فإذا كان حالاً لم تعمل^(٢) نحو: (إذن أظنك صادقاً) لمن يحدثك، لأنها عملت لشبهه، فإذا كانت للحال يظل الشبه، وزاد بعضهم: أن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير (لا) أو القسم نحو: (إذن اليوم أكرمك) فإنها لا تنصب، وأما مع (لا) والقسم فيتنصب نحو: (إذن لا أفعل) و(إذن والله أكرمك) والكسائي وهشام^(٣) أجاز الفصل بمعمول الفعل، والصحيح أنه لم يسمع إلا مع (لا) أو القسم.

قوله: (وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان) وأنت إن كان مع العطف اعتماد نحو: (زيد يكرمك) و(إذن يحدثك) وجب الإلغاء وإن لم يكن اعتماداً، وكان ما بعدها معطوفاً على منصوب، نحو قولك لمن قال: (أنا أزورك إذن أكرمك) و(إذن أحسن إليك) وجب النصب، وإن كان غير ذلك وهو مراد المصنف^(٤) نحو قولك لمن قال: (أنا آتيك) و(إذن أكرمك) و(إذن أكرمك) جاز الوجهان، فإن نظرت إلى العطف فقد

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) إذن تنصب الفعل المضارع بثلاثة شروط كما ذكره المرادي في الجنى الداني ٣٦١ - ٣٦٢.

الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً فإن كان حالاً رفع.

الثاني: أن تكون مصدره فإن تأخرت ألغيت.

الثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فإن فصل بينهما بغيره ألغيت، وإن فصل بالقسم لم يعتبر.

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو: إذن غداً أكرمك وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء.

(٣) ينظر رأيهما في الجنى الداني ٣٦٣، ومعني اللبيب ٣٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٣.

حصل الاعتماد فلا ينصب وهو الأجود [و١١٥] وإن نظرت إلى استقلال ما بعدها بنفسه نصبت، وقد ورد الوجهان في قوله: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ﴾^(١) بإثبات النون في السبع وبحذفها شاذاً.

قوله: (و كي، مثل: أسلمت كي أدخل الجنة)، اختلف في عملها، فقال الكوفيون^(٢) هي عاملة بنفسها، واختاره المصنف^(٣) وهي عنده من خواص الفعل ويقولون في (كيمه) أن أصله: كي أفعل ماذا، وقال الخليل وسيبويه^(٤) إنها عاملة بتقدير (أن) لدخولها على الاسم نحو:

[٦٠٤]..... تَقْرُرُ وتُخَدَعُ^(٥)

وقال جمهور البصريين^(٦) إن لم تدخل اللام عليها فالعمل (لأن) مقدره، وإن دخلت فهي العاملة بنفسها لأنها تكون مصدرية، لأن حرف الجر^(٧) لا

(١) الإسراء ٧٨٧، وتمهله: ﴿وإن كلوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً﴾.

قرأ أبي (وإذا لا يلبثوا) بحذف النون أعمل إذا فنصب بها على قول الجمهور وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم وقرأ عطه (لا يلبثون) بضم اليه وفتح اللام والياء مشددة وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه كسر اليه (لا يلبثون). ينظر البحر المحيط ١٢٦، والمختصر لابن خالويه ٧٧، والنشر في القراءات العشر ٣٠٨٢.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في الجنى الداني ٣٦٢، وشرح الرضي ٣٣٩٢، ومغني اللبيب ٢٤٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٣.

(٤) ينظر الكتاب ٦٣ - ٧، وشرح الرضي ٣٣٩٢.

(٥) جزء بيت من الطويل، وهو جميل بثينة في ديوانه ١٠٨، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٩٣٧/٢.

ورصف المبانى ٢١٧، وشرح المفصل ١٤/٩ - ١٦، وشرح الرضي ٣٣٩٢، والجنى الداني ٣٦٢، والمغني ٢٤٢.

ونسبة السيوطي في شرح شواهد المغني ٥٠٨/١ لحسان بن ثابت، وينظر شرح شنور الذهب ٣٠٧.

والإنصاف ٥٨٠/٢، وأوضح المسالك ١١٣، وهمع الهوامع ١٠٠/٤، وخزانة الأدب ٤٨٧/٨ - ٤٨٢.

والشاهد فيه قوله: (كيما أن تغر) حيث ظهرت (أن) المصدرية بعد (كي) وذلك لأن كي هنا دالة على

التعليل وليست حرفاً مصدرياً وكي هنا تعليلية فيقدر بعدها أن إذا لم تكن موجودة.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٩٣٧/٢، وشرح الرضي ٣٣٩٢.

(٧) ومن يقول بأنها حرف جر الأخفض فهي حرف جر في جميع استعمالاتها وانتصاب الفعل بعدها

يدخل على مثله، وإنما يدخل على اسم أو ما في تأويله فتكون مصدرية، وإذا كانت مصدرية لم تقدر بعدها (أن).

قوله: (ومعناها السببية) يريد الدلالة على أن ما قبلها سبب لما بعدها^(١)، وهذا حيث تكون عاملة بتقدير (أن)، وحيث تكون عاملة بنفسها تكون مصدرية، وكذلك إذا دخلت عليها اللام، لأنها لو كانت للسببية لم تدخل اللام، ولأنه لا يصح الجمع بين حرفين لمعنى واحد، وأما المصنف^(٢) فإنه اختار عملها بنفسها وجعلها للسببية وله أن يقول: معناها السببية وقد نابت عن (أن) فتعمل بنفسها للنيابة لأن معناها المصدرية فلا تنافي حينئذٍ ودخول اللام عليها، مثل قوله:

[٦٠٥] فُصِّحَن لا يسألنني عن مجابه^(٣)

وردَّ بأن دخول اللام على كي كثير فصيح، وهذا قليل ضعيف.

بتقدير أن وقد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي أن أكرمك قل:
فقلت أكل الناس أصبحت ملحاً لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا

وينظر شرح الرضي ٣٣٩٢.

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٣، وشرح الرضي ٣٣٩٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٣.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

أصعد في علو الهوى أم تصوبا

وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٢١، وينظر سر صناعة الإعراب ١٣٧١، ومغني اللبيب ٤٦٢، وشرح شواهد المغني ٧٤٢، والبحر المحيط ٦٧٧، وأوضح المسالك ٣٤٥٣، وهمع الهوامع ١٦٢/٤، وخزانة الأدب ٥٢٧/٩ - ٥٢٨، ويروى لا يسألنه بل لا يسألني.

والشاهد فيه قوله: (عن بما) حيث أكد حرف الجر (عن) توكيداً لفظياً بإعلانه بلفظ مرادف له، وهو البله التي بمعنى (عن) والمتصلة في اللفظ بـ (ما) الموصولة.

قوله: (وحتى) ^(١) هذه أول النواصب بتقدير (أن) وإنما قدرت (أن) بعدها مع الفعل لأنها حرف جر وحروف الجر من خواص الأسماء فلما دخلت على الفعل وجب أن تقدر لها ما تسبكه اسماً وليس ذلك إلا ب(إذن) أو(كي) و(ما) و(كي) مقدره ^(٢) وأيضاً يتعذر تقديرها في نحو: (سرت حتى تغيب الشمس) فلم يبق إلا (أن) فوجب تقديرها، ول(حتى) في الإعراب أربعة أحوال: جارة، وذلك في الاسم وتكون بمعنى (إلى) نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ^(٣) وعاطفة نحو: (قدم الحاج حتى المشاة)، وابتدائية نحو:

[٦٠٦] وحتى الجليداً ما يُقْلَدْنَ بِرُسْنٍ ^(٤)

(١) قل الرضي في شرحه ٢٤٠/٢ - ٢٤١، اعلم أن هذه الحروف مختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار أن، فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والواو والفاء أو حروف عطف، ولا ينصب عندهم شيء منها شيء بنفسه، وعند الكوفيين أن حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب، وعند الجرمي أن الفاء والواو أو ناصبة بنفسها، وقل الفراء الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف أي أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب.

وقل الكسائي من بين الكوفيين إن حتى ليست في كلام العرب حرف جر، وإن الجر الذي بعدها في نحو: (سلام هي حتى مطلع الفجر) بتقدير حرف الجر أي إلى بعدها أي حتى انتهى إلى مطلع الفجر.

(٢) العبارة منقولة عن الرضي بتصرف دون إسناد ٢٤١/٢.

(٣) القدر ٥/٩٧.

(٤) البيت من الطويل، وصدرة:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلْ مَطِيئَهُمْ

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٣، وينظر الكتاب ١٧/٣، وشرح أبيك سيويه ٤٢٠/٢، والمقتضب ٧٢/٢، وشرح الفصل ١٩/٨، ومعني اللبيب ١٧٢، وشرح شواهد المغني ٣٧٤/٨، ووصف المباني ١٨٧/٥، واللسان ملة (مطأ) ٤٣٣٦٦، وجمع الموامع ١٥٩/٥، وشرح الأشئوني ٤٢٠/٢.

والشاهد فيه قوله: (حتى الجليد) حيث جلت حتى ابتدائية وليست عاطفة كما زعم ابن السيد فيما نقله عنه ابن هشام في المغني ١٧٢.

وناصبة للفعل وهو المراد، ولها معنيان:

أحدهما: في الناصبة السببية وذلك في الناصبة بمعنى (كي) الابتدائية بمعنى الفاء.

الثاني: الغاية وذلك في الجارة والعاطفة والناصبة بمعنى (إلى أن).

قوله: (إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله)^(١) يريد أنها تنصب الفعل بشرط استقبال الفعل بالنظر إلى ما قبله، لا بالنظر إلى وقت الكلام^(٢)، فقد يكون ماضياً لأن الاستقبال قد يكون حقيقة نحو: (أسير بكرة يومي حتى تغيب الشمس)، و(أسلمت حتى أدخل الجنة)، وقد يكون حكاية نحو: (كنت سرتُ بكرة أمس حتى تغيب الشمس).

قوله: (بمعنى كي أو إلى [أن])^(٣) مع استقبال الفعل حقيقة أو حكاية، كانت ناصبة.

قوله: (مثل ((أسلمت حتى أدخل الجنة))) هذا مثال للتي بمعنى (كي).

وقوله: (وكنت سرت حتى أدخل البلد)، صالح لمعنى (كي) أو (إلى أن)، وإنما أتى (بكنت) تنبيهاً على حكاية الاستقبال.

(١) في الكافية المحققة (قبلها) بدل (قبله).

(٢) قل المصنف في شرحه ١٠٣: (يعني أنها تنصب بشرط أن يكون الفعل مترقياً بالنظر إلى ما قبله، ولا يلزم أن يكون مترقياً عند الإخبار به).

(٣) خلت الكافية المحققة من [أن]، قل الرضوي في شرحه ٢٤٢/٢: (لأن حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو منصوباً لا يخلو إما أن يكون بمعنى كي أو إلى) وقل المصنف: (فإن فقد شرط الاستقبال بطل النصب وصارت حرف ابتداء، وأما إذا انتفى شرط الاستقبال معها فلا بد أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها بخلاف حل الاستقبال). ينظر شرح المصنف ١٠٣ - ١٠٤.

قوله: (وَأَسِيرُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسِ) هذا مثال لمعنى (إلى أن) واعلم أن (حتى) قد تكون بمعنى (إلى أن) فقط، حيث لا تكون سببية نحو: (سرت حتى تغيب الشمس)، وبمعنى (كي) فقط، وذلك حيث تكون سببية، واستقبالياً نحو: (أسلمت حتى أدخل الجنة) بمعنى الفاء فقط حيث تكون سببية وحالاً نحو: (سرت حتى أدخل البلد الآن) وبمعنى (كي) و(إلى أن) تحتل السببية وخلافها، ويتعين الاستقبال نحو: (سرت حتى أدخل البلد غداً) وبمعنى (كي) و(الفاء) حيث تتعين السببية، وتحتل الاستقبال، نحو: (أسلمت حتى يغفر الله لي). وقد تكون بمعناها جميعاً حيث تحتل السببية وخلافها والحال والاستقبال نحو: (سرت حتى أدخل البلد).
قوله: (فإن أردت الحال حكاية أو تحقيقاً كانت حرف ابتداء فيرفع) ^(١) [ظ ١١٥] مثال حكاية الحال: (شربت الإبل بالأمس حتى يجيء البعير يجربطنه) وقوله تعالى: ﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ ^(٢) ومثال التحقيق: (مرض فلان حتى لا يرجونه)، وتكون حينئذٍ من حروف الابتداء ويقدر بعدها مبتدأ، أي (هويجيء)، (وهولا يرجي) وينقطع عملها لتقدير مبتدأ، وقيل: يظل عملها لأن فعل الحال في تقدير (أن) وهي لا تعمل إلا بتقديرها.

(١) قل الرضي في شرحه ٢٤٣/٢: (أي حرف استثناف أي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب، لأن حتى المنصوب ما بعدها حرف جر متعلق بما قبلها ولا يعني بكونها حرف ابتداء أن ما بعدها مبتدأ مقدر أي (أنا أدخلها) في قوله: (وزلزلوا حتى يقول الرسول) بالرفع على قراءة نافع - فهو في الاستثناف مثل قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاء أمرنا﴾ جاء بعده جملة شرطية مستأنفة).

(٢) البقرة ٢١٤/٢.

قوله: (فيرفع وتجب السببية) أي ترفع ما بعد (حتى) على الابتداء، وتكون بمعنى (الفاء) وما قبلها سبب فيما بعدها نحو: (مرض حتى لا يرجونه) تقديره: (فهم لا يرجونه الآن) لأجل مرضه، ولا تكون هنا بمعنى (كي) ولا (إلى أن).

قوله: (ومن ثم امتنع الرفع في ((كان سيري حتى أدخلها))) أي ومن أجل أنها حرف ابتداء إذا جعلت الفعل حالاً يقدر بعدها المبتدأ امتنع الرفع في خبر كان الناقصة، لأنه مستقل ما بعد حتى بتقدير المبتدأ وينقطع عما قبله فيؤدي إلى بقاء (كان) الناقصة بلا خبر^(١).

قوله: (أسرت حتى تدخلها؟) أي وامتنع رفع تدخلها في قولك: (أسرت حتى تدخلها) لأنك إذا رفعته كان فعلاً حالاً وحتى سببية، فيكون ما قبلها سبباً فيما بعدها، فيؤدي إلى أن يكون قاطعاً بحصول المسبب وهو الدخول، شاكاً في السبب وهو السير، لأنك استفهمت عنه وذلك لا يصح^(٢).

قوله: (وجاز ((كان سيري حتى أدخلها)))^(٣) في التامة، يعني وأما إذا

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٤، والعبارة منقولة بتصريف يسير عنه.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٤٣٢.

(٣) قل المصنف في شرحه: (لأنك إذا جعلت الفعل حالاً وجب الحكم على سبيل الاستقلال وانقطعت الجملة عما قبلها والكلام في كان الناقصة فتبقى بغير خبر فيفسد معناها، وكذلك امتنع أسرت حتى تدخلها بالرفع، لأنك إذا جعلته فعل حل وجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعده، فتكون حاكماً بوقوع المسبب شاكاً بوقوع السبب لأنك استفهمت عنه وأما إذا قلت كان سيري =

كانت تامة جاز حتى أدخلها بالرفع، لأن كان التامة لا تفتقر إلى خبر مع جواز النصب على تقدير نقصانها.

قوله: (وأيهم سار يدخلها)، يعني فإنه يجوز رفع يدخلها في (أيهم سار) مع جواز النصب، لأن الاستفهام عن الفاعل لا عن الفعل، لأنه قد عَلِمَ سائراً ما ولكن استفهم عن تعيينه.

قوله: (ولام كي) ^(١)، وهي ثانية النواصب بتقدير (أن) وهي لام التعليل الجارة ونسبتها إلى (كي) لأنها بمعناها نحو: قوله: (أسلمت لأدخل الجنة) أي (كي أدخل الجنة).

قوله: (ولام الجحود) ^(٢)، لام تأكيد بعد النفي ل (كان) هذه ثلاثة النواصب بتقدير (أن) وشرط في نصبها شرطين:

حتى أدخلها وقصدت التلمة جاز الوجهان النصب والرفع لانتفله مانع الرفع لأنه إنما كان من حيث احتيج إلى خبر، فإذا كانت التلمة لم تحتج إلى خبر).
 (١) هذه اللام سميت بلام (كي) لأنها بمعنى (كي) لأنها للسبب وكي كذلك وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلا كلاماً قائماً بنفسه، وتكون قبلها الجملة الاسمية والجملة الفعلية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة. وأجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون النصب بعدها بضمير (أن). ينظر رصف المباني ٢٢٤ - ٢٢٥، وشرح المفصل ٢٠٧ - ٢٨، وشرح المصنف ١٠٤، وشرح الرضي ٢٤٤/٢، والمغني ٢٤١ وما بعدها.

(٢) الفرق بين لام الجحود وبين لام كي، أن لام كي يكون قبلها كلاماً تلماً بخلاف لام الجحود فإنها مع ما بعدها في موضع خبر كان المنفية بما وحكى عن بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار (أن) مستدلاً بقوله تعالى: (وما كان هذا القرآن أن يفترى) يونس ٢٧/١٠، ورد بأن الآية لا دليل بها لأن أن يفترى في تأويل مصدر وهو الخبر، وقل أبو حيان في افتراء أو مفترى، ويزعم بعض النحويين أن (أن) هذه هي المضمرة بعد لام الجحود وأنه لما حذف اللام أظهرت (أن) وأن اللام وأن يتعقبان، فحيث جيء باللام لم تأت بأن بل تقدرها وحيث حذفت اللام ظهرت أن، والصحيح أنهما لا يتعقبان وأنه لا يجوز حذف اللام وإظهار (أن) إذ لم يقم دليل على ذلك، ينظر رصف المباني ٢٢٥، وجمع الهوامع ١٠٧/٤.

أحدهما: أن تكون في النفي، فلا يجوز (كان زيد ليقوم).

الثاني: أن تكون في خبر (كان) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(١) وأجازها بعضهم في سائر أخوات كان حملاً عليها، واختلف في خبر كان، فذهب البصريون^(٢) إلى حذفه وجوباً لسد اللام وما بعدها مسنّ، واللام حرف جر متعلق بذلك الخبر تقديره: وما كان الله مريداً لعذابهم، وقال الكوفيون: الخبرُ الفعل نفسه واللام زائدة للتوكيد، وهي المعاملة هي (ولام كي) من غير تقدير (أن) لأنهما لوعملاً بتقديرها لزم منه حذف (أن) مجرورة وهوضعيف، واعترض بظهور (أن) كثيراً بعد (لام كي)، والفرق بين (لام كي) و(لام الجحود) أن لام الجحود تختص بكان والنفي بخلاف (لام كي) فإنها لا تختص، وأنه يجب إضمار (أن) مع الجحود ويجوز إظهارها مع (لام كي)، وأن النفي متسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو الخبر المقدر، وفي لام كي متسلط على ما بعدها، ذكر هذه الفروق أبوحيان^(٣) وقال أبوالبقاء:^(٤) لام الجحود هي (لام كي)، وله أن يقول: هذه الفروق لفظية قلاحة لعدم تغير المعنى.

قوله: (وإفاء بشرطين)^(٥) هذه رابعة النواصب بتقدير (أن) لأنها

(١) الأنفل ٣٣/٨، وتمهاتها: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان معذبهم وهم يستغفرون﴾.
(٢) قل أبوحيان في البحر ٤٨٣/٤: (لما كانت كينوته فيهم سبباً لانتقله تعذيبهم أكد خبر كان باللام على رأي الكوفيين أو جعل خبر كان الإراءة المنفية على رأي البصريين وانتقله الإراءة للعذاب أبلغ من انتقله العذاب...). وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٩٤٧٢ - ٩٤٩٠، وهمع الهوامع ١١٠/٤.

(٣) ينظر الهمع ١٠٧/٤ وما بعدها.

(٤) ينظر الهمع ١٠٩/٤.

(٥) للتفصيل ينظر الجنى الداني ٦١ وما بعدها، ومغني اللبيب ٢٤٣ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٣٣، والأصول لابن السراج ١٥٣٢، والمساعد ٨٤/٣، وهمع الهوامع ١١٧/٤.

لو كانت ناصبة بنفسها لنصبت في غير هذين الموضعين^(١)، وأصل الفاء التعقيب وقد يُراد بها التسبيب، وقيل: التسبيب الأصل، والمعنيان متقاربان، إلا أن التسبيب أخص من حيث إنه مؤثر في المسبب بخلاف المتعقب، فكل مُسَبَّبٍ متعَقَّبٌ وليس كلُّ متعقبٍ مُسَبَّباً، والنصب لا يكون مع القطع لاستقلاله، ولا مع التعقيب لأنه عطف، وما قبله غير منصوب، فإن كان منصوباً نحو: (ما سرني أن تقوم فتسافر) فالنصب، لكنه غير ما نحن بصلده، فإذا دخل النفي على الوجوه الثلاثة، التسبيب والتعقيب والقطع نحو: (ما تأتينا فتحدثنا)^(٢) جاز الرفع على وجهين والنصب على وجهين:

أما وجهها النصب فأحدهما: أن يريد ما تأتينا [١١٦] فتحدثنا، بل تأتي لغير الحديث، فكأنه نفس الإتيان على هذه الحالة لا الإتيان مطلقاً. الثاني أن تضمن معنى فعل التعجب، أي ما تأتينا فتحدثنا، أي فكيف تحدثنا، كأنه ادّعى الحديث فقليل له: إنه لم يقع الإتيان، فكيف يقع الحديث.

وأما وجهها الرفع فأحدهما نفي الإتيان ونفي الحديث، والفرق بين هذا وبين معنى النصب الثاني أن في النصب تعجباً ورداً على مدعي التحديث بخلاف هذا الوجه. الثاني أن يكون الإتيان منفيّاً والحديث

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٤.

(٢) قل سيويه في الكتاب ٣٣٣: لا تأتينا فتحدثنا إلا ازددنا فيك رغبة، فالنصب هنا كالنصب في ما تأتيني فتحدثني إذا أردت معنى: (ما تأتيني محدثاً). وينظر في توجيه العبارة في المعنى ٢١٣ وما بعدها وشرح الفصل ٣٧٧ وما بعدها.

مثبتاً، فتكون الجملة الثانية منقطعة عن الأولى كأنه قال: (ما تأتينا، فأنت الآن تحدثنا حديث من يجهل أمرنا).

قوله: (أحدهما السببية)^(١)، يعني الفاء تنصب بشرطين: (أحدهما السببية، والثاني: أن يكون قبلها أمر أو نهي [أو استفهام، أو نفي، أو تمن، أو عرض]^(٢) إلى آخرها) ذكر ستة ولم يذكر التخصيص، ولا وجه لتركه، لأن النصب في جوابه متفق عليه، وأورد في القرآن^(٣)، وإنما نصب بعد جواب هذه الأشياء ونحوها لأنها للإنشاء، وما بعد الفاء خبر وعطف الخبر على الإنشاء لا يصح، فقدروا الإنشاء بجملة اسمية (أن) بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم وهو جملة واحدة، ويكون التقدير في (أكرمني وأكرمك)، (ليكن منك إكرام فإكرام مني).

قوله: (أمر) الأمر صريح وغير صريح، فالصريح (قم فأكرمك) و(ليقم زيد فأكرمك) قال:

[٦٠٧] يانقُ سيري عنقاً فسيحاً

إلى سليمان فنسـتـريحاً^(٤)

(١) قل المصنف في شرحه ١٠٤: (وإن كانت فله السببية فهي مع الجملة منقطعة عما قبلها فلا فرق بين أن تكون السببية تدخل على الأسماء أيضاً كقوله تعالى: (فأنتم فيه سواء) وشبهه، ونواصب الأفعال لا دخول لها على الأسماء لانفله معناها فثبت أن الفاء لا عمل لها وإن العمل (أن) المقدره).

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) مثاله: (ولولا أرسلت إلبنا رسولاً فنتبع آياتك).

(٤) الرجز، لأبي النجم في الكتاب ٣/٣٥، والمقتضب ٢/١٤، والأصول ٢/١٨٦، وسر صناعة الإعراب ٨/٣٧٠، وشرح المفصل ٢٦٧، وشرح ابن عقيل ٢/٣٥٠، وشرح شذور الذهب ٢٢٢، وأوضح المسالك ٤/١٨٢.

وغير الصريح نحو: (غفر الله لفلان فيدخله الجنة) ويدخل فيه الدعاء،
نحو: (اغفر لي فأدخل الجنة) ^(١).

قوله: (أو نهى) مثاله لا تقم فأقوم، قال تعالى: ﴿لَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ ^(٢).

الثالث قوله: (أو نفى) وهونفي صريح، ونفي متأول بالإثبات، وإثبات متأول بالنفي، فالصريح ما نفي بأداة، سواء كان المنفي جملة اسمية نحو: (ما زيد قائم فأكرمك)، أو فعلية نحو: ﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ^(٣)، وابن السراج ^(٤) منع من نصب الفاء في الجملة الاسمية، وأبو حيان ^(٥) أجازها فيها إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً أو اسم فاعل أو مفعول، نحو: (ما زيد عندنا فيكرمك)، ومنع فيما عدا ذلك، والنفي المتأول بالإثبات ضربان، نحو: (ما زال زيد قائماً فأكرمك)، والمنفي المستثنى إن تقدمت (إلا) على الفاء لم ينصب نحو: (ما تأتينا إلا مسرعاً فتحدثنا) وإن تأخرت نصبت نحو:

-
- ورصف المباني ٢٨١، وشرح التصريح ٣٣٦٢، وهمع الهوامع ٢٦٥/١، والدرر ٥٢٣.
والشاهد فيه قوله: (فتستريح) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله سري.
(١) قل الرضي في شرحه ٢٤٤/٢: (والكسائي والفراء جوزوا نصب الدعة المدلول عليه بالخبر نحو: (غفر الله لك فيدخلك الجنة)).
(٢) طه ٨٧، وتعلمها: ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطفوا فيه فيحل عليكم غضبي ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى﴾.
(٣) فاطر ٣٧/٣٥، وتعلمها: ﴿والذين كفروا لهم نار جهنم لا يُقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور﴾.
(٤) ينظر الأصول ١٥٣٨.
(٥) ينظر البحر المحيط ٣٠١٧.

[٦٠٨] وما حل سَعْيِي غريباً ببلدة

فِيُنْسَبُ إِلَّا الزبرقانُ له أب^(١)

والإثبات المتأول بالمنفي هو قلّ وأقلّ نحو: (قلما جئت فأكرمك) و(أقل رجل ما يأتيك فيكرمك).

الرابع قوله: (أو استفهام)، ولا فرق بين أن يكون باسم نحو: (ما يأتيني فأكرمه؟) أو حرف نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شِفَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٢) وعن فعل واسم نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ﴾^(٣) فيمن نصب، وبعضهم منع من نصبها في الاستفهام عن الاسم.

الخامس قوله: (أو تمنّ)، مثاله: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٤).

(١) البيت من الطويل وهو للعين المنقري في الكتاب ٣٦٣، والرد على النحة ١٢٤، وخزانة الأدب ٢٠٧٣، ٥٤١٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٦٤٣، وشرح الرضي ٢٤٧٢.

والشاهد فيه قوله: (فينسب) حيث نصب الفعل المضارع بعد فله السببية على الجواب والرفع جائز على القطع.

(٢) الأعراف ٥٢٧، وتمامها: ﴿... يقول الذين نسوه من قبلُ قد جاءت رسل ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل...﴾.

(٣) البقرة ٢٤٥٢، وتمامها: ﴿... فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون﴾.

وقرأ ابن كثير وابن عامر (فيضعفه) بالتشديد من ضعف، والباقون من ضاعف، وقرأ ابن عامر وعاصم بنصب الفاء والباقون بالرفع على العطف على صلة التي وهو قوله (يقترض) أو علمي الاستئناف أي فهو يضاعفه والأول أحسن لأنه لا حذف فيه، والنصب على أن يكون جواباً للاستفهام على المعنى، وقل أبو علي الرفع أحسن، وذهب بعض النحويين إلى أنه إذا كان الاستفهام عن المسند إليه الحكم لا عن الحكم فلا يجوز النصب بضمير أن بعد الفاء في الجواب، فهو محجوج بهذه القراءة المتواترة...

(٤) النسلة ٧٣٤، وتمامها: ﴿ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينه مودة يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً﴾.

السادس قوله: (أو عرض) مثاله: (ألا تنزل فنكرمك)، قال:

[٦٠٩] يابن الكرام ألا تدنوق تبصر ما

قد حدثوك فمأراء كمن سمعا^(١)

ومثله التحضيض نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ﴾^(٢) وزاد

الكوفيون^(٣) نحو: ﴿وَمَا يُبْذِرُكَ لَعَلَّهُ يَزَّكِّيَنَّ، أَوْ يُذَكِّرُ فَيَتَّقَهُ الذِّكْرَىٰ﴾^(٤)

وقوله:

[٦١٠] علّ صروف الدهر أودولاتها

يدلنتنا اللمة من لمتها

فتسريح النفس من زفرتها^(٥)

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٩٦٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، وشرح ابن عقيل ٣٥١/٢، وشرح شذور الذهب ٣٢٥، والمقصد النحوية ٢٨٩/٤، وشرح قطر الندى ٧٤، وهمع الهوامع ١٢/٢، وشرح الأشموني ٥٦٣/٣. والشاهد فيه قوله (فتبصر) حيث نصب الفعل المضارع تبصر بأن مضمرة وجوباً بعد فله السببية وذلك في جواب العرض.

(٢) المنافقون ١٠/٨٣ وتعلمها: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِي أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ﴾.

(٣) ينظر الجنى الداني ٧٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٦٧/٢، وشرح ابن عقيل ٣٥٨٢.

(٤) عيس ٣/٨٠ - ٤.

(٥) الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩٣ - ٣٣٥، وينظر الخصائص ٣٦٨، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/٨، ووصف المباني ٢٤٩، واللامت ١٣٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٦٧/٢، والإنصاف ٢٢٠/٨، والمعني ٢٠٦، وشرح شواهد المعني ٤٥٤/٨، وشرح عملة الحافظ ٣٣٩، واللسان ملة (علل) ٣٠٨١/٤، والمقصد النحوية ٣٩٦/٤.

والدولة: التغير والانتقل من حل إلى حل، واللمة: الشدة وهي منصوبة على نزع الخافض. والتقدير على اللمة.

والشاهد فيه قوله (فتسريح) حيث نصب الفعل المضارع بقرينة سببية التي سبق بالترجي والني قل عنه ابن مالك قد يحمل على التمني فيكون له جواب منصوب كما في الشاهد.

وزاد بعضهم النصب بها بعد فعل الشرط والجزاء، ولم يحك فيه خلافا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١)، قرئ بالنصب، وزاد بعضهم، ونسب إلى سيبويه^(٢) بعد أفعال الشك نحو: (حسبته شتمني فأثبَّ عليه) ومنعه الجمهور، وزاد بعضهم بعد جواب القسم، نحو: (أقسم ليقومن زيد فتضربه) ومنعه الأكثر وزاد الكوفيون^(٣) بعد إنما [ظ ١١٦] نحو: (إنما هي ضربة من الأسد فيحطم ظهره) وجعلوا منه ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٤) والصحيح أن هذه الوجوه لا قياس، وأما ما نصب وليس فيه شيء مما ذكِر فلا يقاس عليه باتفاق نحو:

[٦١١] سأترك متزلي لبني تميم

وألحق بالحجز فلأستريح^(٥)

(١) البقرة ٢٨٤/٢، وقرأ ابن عمر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل في (يفغفر ويعذب) بالرفع فيهما على القطع، وقرأ باقي السبعة بلجزم عطفًا على الجواب، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوه بالنصب، ينظر القرطبي ١٣٣٦/٢ - ١٣٣٢، والبحر المحيط ٢٧٦/٢، وفتح القدير ٣٠٩/١، وفي السبعة في القراءات لابن مجاهد: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزرة والكسائي - وهم باقي السبعة - بلجزم ينظر السبعة ١٩٥.

(٢) ينظر الكتاب ٣٧٣.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني وقد ورد هذا القول عنده.

(٤) يس ٨٢/٣٦ قرأ ابن عمر والكسائي بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع، ينظر السبعة في القراءات ٥٤٤، وحجة القراءات ٤٤٣ وما بعدها.

(٥) البيت من الوافر، وهو للمنيرة بن حنبله كما في الكتاب ٣٩٣/٩٢، والمقتضب ٢٤/٢، والأصول ١٨٢/٢، وشرح المفصل ٥٥/٧، وشرح لتسهيل السفر الثاني ٩٦٠/٢، وشرح الرضي ٢٤٥/٢، والبحر المحيط ٢٨٠/٦، ومغني اللبيب ٣٣٢، وشرح شواهد المغني ٤٩٧/١، ووصف المباني ٣٧٩، وشرح شنور الذهب ٣٦٩، ونخزاة الأدب ٥٢٢/٨.

والشاهد فيه قوله: (فأستريح) حيث نصب الفعل المضارع (أستريح) بعد فله السببية مع أنه ليست مسبوقة بطلب أو نفي وذلك ضرورة. وبعضهم زعم أن أستريح فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله

قوله: (و الواو بشرطين الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك)^(١) هذه خامسة النواصب، والكلام فيها كالكلام في الفاء في جميع ما ذكره، والفرق بينهما من جهة المعنى أن الفاء تَسَبَّب ما بعدها عما قبلها، والواو تفيد الجمع والمعية، وما ذكره من القطع والعطف جائز في الواو، وجميع ما تقدم أيضاً، مثال الأمر:

_____ [٦١٢] فقلت ادعي وأدعو إن أنلى^(٢)

ومثال النهي:

_____ [٦١٣] لا تنه عن خلق وتأتي مثله^(٣)

بنون التوكيد الخفيفة المتقلبة ألفاً لأجل الوقف وقد رد ابن هشام هذا التخريج وأنكره وقل هو هروب من ضرورة إلى ضرورة. ينظر شرح شنور الذهب ٣٦٩.
(١) قل الرضي في شرحه ٢٤٩٢. أي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها أمر أو نهى أو استفهام أو تخصيص أو عرض.....
(٢) البيت من الوافر، وعجزه:

لصوت أن ينادى داعيان

وهو للأعشى في الكتاب ٤٥٣، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٦٤/٢، والأغاني ١٥٩٢، وسط اللآلئ ٧٣٦، وأمالي لأبي علي القالي ٩٠٢، وسر صناعة الإعراب ٣٩٢/١، والإنصاف ٥٣٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٧٢، وأمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢، وشرح المفصل ٣٣٧، وشرح المصنف ١٠٥، وشرح شنور الذهب ٣٣٧، ومغني اللبيب ٥١٩، وشرح ابن عقيل ٣٥١/٢، والبحر المحيط ١٣٩٧، وهمع الهوامع ١٣٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (وَأَدْعُو) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد واو المعية.
(٣) البيت من الكامل، وعجزه:

عار عليك إذا فعلت عظيم

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٠٤، والكتاب ٤٢٣، وشرح أبيات سيويه ١٧٧٢، والمقتضب ٣٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣٥، وأمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢، والجنى اللداني ١٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٩٧٢، وشرح ابن عقيل ٣٥١/٢، ومغني اللبيب ٤٧٢، وشرح المفصل ٢٤٧/٢، والهمع ١٣٧/٤، وخزانة الأدب ٥٦٤/٨ - ٥٦٧.

﴿وَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾^(١) ومثل الاستفهام:
﴿لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ﴾^(٢) ومثل النهي: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا
نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) فيمن نصب.

قال أبو حيان:^(٤) ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض
والرجاء، وينبغي ألا يقدم على ذلك إلا بسماع، وأما غيره فجعل
الواو كالفاء في جميع ما ذكر.

قوله: ((وَأَوْ))، لها موقعان أحدهما: في الأسماء نحو: (جاء زيد
أوعمر) والثانية الناصبة للفعل وهي سادسة النواصب بتقدير (أن).

والشاهد فيه قوله: (وتأتي) حيث جلست الواو دالة على المعية ونصب الفعل المضارع بعدها بئذ مضرة
وجوباً بعد واو المعية.

(١) آل عمران ١٤٢/٣ وتعلمها: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ
وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾.

(٢) آل عمران ٧٨/٣ وتعلمها: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
وأجاز الفراء والزجاج في ويكتمون النصب فتسقط النون من حيث العربية على قولك: لم يجمعوا ذا
وذا فيكون نصباً على الصرف في قول الكوفيين ويضمرون أن في قول البصريين وأنكر أبو علي
النصب وقل لا يجوز إلا الرفع. ينظر البحر المحيط ٥١٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٧/١.

(٣) الأنعام ٢٧/٦ وتعلمها: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

قرأ ابن عمر وحمة وحفص و (لا نكذب) و (نكون) بالنصب فيهما وقل ابن عطية: (وقرأ ابن
عمر في رواية هشام بن عمر عن أصحابه عن ابن عمر و (لا نكذب) بالرفع و (نكون) بالنصب.
ينظر السبعة في القراءات ٢٥٥، والكشف ٤٣٧/١، وحجة القراءات ٢٤٥، والبحر المحيط ١٠٦/٤.

(٤) ينظر البحر المحيط ١٠٦/٤ وما بعدها، وهمع الهوامع ١٣٦/٤.

قوله: (بشرط معنى (إلى أن)) اختلف في معناها، فمنهم من يقدرها بالغاية، وهي (إلى أن)، وأجازها المصنف^(١)، وسيبويه^(٢) يقدرها بالاستثناء وهو (إلا أن) وقال المصنف: الأمر في الخلاف قريب ولا فرق بينها نحو: (لأكرمك أو تعطيني) قال صاحب البرود: وفهم منه أن كل موضع صلح لأحد التقديرين صلح للآخر وليس كذلك بل تقدير سيبويه أعم نحو قوله: (هو قاتلي أو أفتلي منه)^(٣) وقوله:

[٦١٤] وكنت إذا غمرت قنة قوم

كسرت كعوبها أو تستقيماً^(٤)

فإنه لا يستقيم في ذلك (إلى أن)، وقال أبو حيان:^(٥) لا يحتاج إلى شيء من هذه التقديرات بل هي بابها في العطف، ويكفي عنده تقدير (أن)

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٥.

(٢) ينظر الكتاب ٤٧٣.

(٣) ينظر هذا القول في الفصل للزخشي ٢٤٧، والكتاب ٤٩٣، والعبارة موجودة فيهما، وهو قاتلي أو أفتلي منه وإن شئت ابتدأته على (أو أنا أفتلي). وقال ابن يعيش في شرح الفصل ٣٣٧ (والنصب على معنى (إلا أن) والمعنى يقتلني أو أفتلي، والمراد أن القتل قد يكون ويرتفع بالفدية، ولو رفعت جز على معنى: أو أنا ممن يقتلني).

(٤) البيت من الوافر، وهو لزيد الأعجم في ديوانه ١٠١، وينظر الكتاب ٤٧٣، والمقتضب ٩٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩٢، وشرح الفصل ١٥/٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٥٢/٢، وأمالى ابن الشجري ٣٦٩٢، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/٢، وشرح شنور الذهب والمعنى ٩٣، وشرح شواهد المعنى ٢٠٥/١، والمقصد النحوية ٣٨٥/٤.

(٥) والشاهد فيه قوله: (أو تستقيماً) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى (إلا). ينظر البحر المحيط ١٠٦/٤ وما بعدها.

واستدل بقوله:

[٦١٥] فسر في بلاد الله والتمس الغنى

تعش ذا يسر أو تموت فتعزرا^(١)

فإنه لا يستقيم فيه (إلى أن) ولا (إلا أن) ولكن من النحويين من جعل

هذا البيت وقوله:

[٦١٦]إنما

نحاول ملكاً أو نموت فتعزرا^(٢)

من باب:

[٦١٧]بلحجز فأسترجحا^(٣)

صاحب البرود: ولا يبعد عندي إجراؤه على الأصول، فأما الغاية فلا

مانع من (سِرُّ والتمس الغنى إلى أن تموت) كما تقول: (اطلب العلم

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ٨٩ ولأبي عطلة السندي في الأغاني ٢٤٤/١٧، وينظر العقد الفريد ٣٦٣، والمقرب ٣١٣/٨، ووصف المباني ٢١٢.

والشاهد فيه قوله: (أو تموت) حيث نصب الفعل بضمير (أن) وأو بمعنى إلا.

(٢) البيت من الطويل، وصلته:

فقلت له لا تبك عينك إنما

وهو لامرئ القيس فيديوانه ٦٦، وينظر الكتاب ٤٧٣، والمقتضب ٢٧٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٩٢،

والخصائص ٣٦٣/٨، واللمع ٢١١، وشرح المفصل ٢٢٧ - ٣٣، والجني الداني ٣٣٦، وشرح التسهيل السفر

الثاني ٩٥٣/٢، وأملئ ابن الحاجب ٣٦٣/٨، ووصف المباني ٢١٢، وخزانة الأدب ٢١٢/٤.

والشاهد فيه قوله: (أو تموت) حيث نصب الفعل المضارع (تموت) بأن مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلا).

برقم ٦١١.

(٣) سبق تخريجه

وأطع الله إلى أن تموت) وأما الاستثناء فهو أخفى، وتقديره (إن سرت والتمست الغنى حصل لك إلا أن تموت ويحترم دون مرامك فأنت إذ ذاك معذور)، وهذه يجوز فيها العطف والقطع نحو قوله: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾^(١) وبعضهم اشترط في نصب (أو) أن يكون قبلها فعل أو اسم بمعناه أو ظرف أو جار ومجرور ليسبك منه المصدر.

قوله: (والعاطفة) ويحتمل أن يريد بقوله: (العاطفة) الحروف العاطفة كلها، ويحتمل أن يريد الواو فقط لأن كلامه فيها، وقال أبو حيان: ^(٢) يجوز مع (الواو) و(الفاء) و(أو) و(ثم) ولا يجوز مع غيرها من العواطف.

قوله: (إذا كان المعطوف عليه اسماً) يريد بالاسم المصدر فقط ليصح العطف عليه بالفعل، لأنهما أخوان واختاره أبو حيان مع الاسم [١١٧] وأنشد:

[٦٨] فلولا رجالٌ من رزام أعزةٌ

وَأَلْ سُبَيْعٍ أَوْ أُسُوعَكَ عَلْقَمًا^(٣)

ومن الواو ومع المصدر:

(١) الفتح ١٦/٤٨ وتعلمها: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سِتْدَةٌ إِلَى قَوْمِ بَأْسٍ شَدِيدٍ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ فَإِنْ تَطِيعُوا يُؤْتِكُمْ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا...﴾.

(٢) ينظر هامش شرح الرضي ٢٥٠/٢، والجمع ١١٧/٤ - ١٤١ وما بعدها.

(٣) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام في الكتاب ٥٠/٣، وشرح اختيارات المفضل ٣٣٤، وشرح المفضل ٥٠/٣، وسر صناعة الإعراب ٢٧٢/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٩١/٢، والبحر المحيط ٢٤٧/٥، وجمع الهوامع ١١٧/٤، وخزانة الأدب ٣٢٤/٣، وشرح التصريح ٢٤٤/٢، وبرى ولولا رجل. والشاهد فيه قوله: (أو أسوعك) حيث نصب الفعل المضارع بئذ مضمرة بعد (أو).

[٦١٩] للبس عبلةً وتقرَّ عيني^(١)

ومثال (الفاء):

[٦٢٠] لولا توقع معتر فلرضية^(٢)

ومثال أو: ﴿إِلَّا وَحِيَاءُ أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(٣) فيمن نصب،

ومثال (ثم):

[٦٢١] إني وقتلي سليكاً ثم أعقله^(٤)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أحبُّ إليَّ من لبس الشَّفُوفِ

وهو ليسون بنت بحدل في سر صناعة الإعراب ٢٨٣٦، وينظر الكتاب ٤٥٣، والمقتضب ٢٧٢، والأصول ١٥٠/٢، والجمل للزجاجي ١٨٧، وشرح المفصل ٢٥٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤٧٧، والجنى اللداني ١٥٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٩٠/٢، وشرح الرضي ٢٥٠/٢، والمغني ٣٥٢، وشرح شواهد المغني ٦٥٣٢، ورفص المباني ٤٨٥، والهمع ١٤١/٤، والخزائن ٥٠٣/٨ - ٥٠٤. والشاهد فيه قوله: (وتقرَّ) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمر بعد الواو التي بمعنى مع حيث تقمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو (لبس).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ما كنتُ أوثرُ إتراباً على ترَبِ

وهو لبعض الطائين في شرح التسهيل السفر الثاني ٩٩١/٢، وينظر شرح ابن عقيل ٣٦٠/٢، وأوضح المسالك ١٩٤/٤، وشرح شنور الذهب ٣٦، وشرح التصريح ٢٤٤/٢، وجمع الهوامع ١٤٧/٤، والمقصد النحوية ٣٩٧/٤.

العتز: الفقير الذي يتعرض للمعروف، إتراباً: استغنةً الترب الفقير.

(٣) الشورى ٥١/٤٢ وتعلمها: ﴿وما كان ليشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بذنه ما يشاء إنه علي حكيم﴾ وقرأ الجمهور بنصب الفعل يرسل) و (فيوحي) عطف وقرأ نافع برفع اللام في يرسل وإسكان الياء في (فيوحي).

ينظر السبعة في القراءات ٥٨٢، والكشف ٣٧٢، وحجة القراءات ٦٤٤، والبحر المحيط ٥٠٤/٧.

(٤) البيت من البسيط، وعجزه:

ولا يصح إضمار (أن) فيما عدا هذه الستة عند الجمهور، لا عاملة ولا غير عاملة، وأجاز الأخفش^(١) إضمارها في غير عاملة، واستدل بقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾^(٢) ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾^(٣) وأجاز المررد^(٤) والكوفيون^(٥) إضمارها عاملةً قياساً مطرداً، واستدلوا بقراءة الحسن ﴿تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾^(٦) وقوله:

[٦٣٢] وَهَمَّ رَجَالٌ يَشْفَعُوا لِي فَلَمْ أُجِدْ

شَفِيعاً إِلَيْهِ غَيْرَ جُودٍ يَعْلَلُهُ^(٧)

كالثور يضرب لما عافت البقرُ

وهو لأنس بن مدركة في الأغاني ٣٥٧/٢٠، وينظر الأمثل لأبي عبيدة ٣٧٤٥، والحيوان ١٨١، وشرح ابن عقيل ٣٥٩٢، وشرح شلور الذهب ٣٣٢، وأوضح المسالك ١٩٥/٤، والممع ١٤٧٤، واللسان ملحة (عيف) ٣٦٩٢/٤، (ثور) ٥٢٢/٨ ويروى فيه كلياً بـك سليكة ويروى: عقلي بـك وقتلي. والشاهد فيه قوله: (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد (ثم) العاطفة وقد تقدم عليها اسم خالص من التأويل وهو (قتلي).

- (١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٦٣٢/٢، والبحر المحيط ٤٢٦/٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠/٤، والممع ١٤٢/٤.
- (٢) الزمر ٦٤/٣٩ وتعلمها: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾.
- (٣) الروم ٢٤/٣٠ وتعلمها: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَّةً فِيحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.
- (٤) ينظر المقتضب ٣٧/٢ وما بعده، والممع ١٤٢/٤.
- (٥) ينظر همع الهوامع ١٤٢٣/٤.
- (٦) الزمر ٦٤/٣٩ ينظر السبعة في القراءات ٥٦٣، والكشف ٢٤٠/٢، وتفسير القرطبي ٥٧٣٠/٧، والبحر المحيط ٤٢١/٧.

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في همع الهوامع ١٤٢٣/٤.

والشاهد فيه قوله: (يشفعوا) حيث نصبه بـ (أن) مضمرة في غير هذه المواضع التي تضمير فيها وهي أن تكون بعد العطف (بالواو) أو (الفاء) أو (ثم) أو (أو) وهذا النصب شاذ....

قوله: (ويجوز إظهار (أن) مع (لام كي) والعاطفة)^(١) قسم المواضع التي تقدر فيها (أن) إلى ثلاثة: واجب إضمارها، وواجب إظهارها، وجائز الأمرين.

أما الجائز فمع (لام كي) المتجردة عن (لا) نحو: (جئت لتكرميني) و(لأن تكرميني) للفرق بينها وبين (لام الحجود) من أول الأمر، ومع العواطف التي ذكرت فإنه يحسن (للبس عباءة وأن تقر عيني)، وكذا باقيها، وذلك للفصل بينها وبين العاطفة بصريح الفعل من أول الأمر.

وأما الواجب إظهارها، فقوله: (ويجب مع (لا) في اللام) يعني (لام كي) إذا كان بعدها (لا) النافية نحو: ﴿لِنَلَايَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةً﴾^(٢) ولا يجوز ل(لا) يكون، لأنهم كرهوا الجمع بين لامين^(٣)، وقال المصنف:^(٤) لأنها لو لم تجب لزم دخول حرف الجر على حرف النفي وله صدر الكلام. وأما الممتنع ففيما عدا ذلك، وهو (حتى) و(الفاء) و(الواو) و(أو) وإنما لزم حذفها، لأنه أخصر مع قيام القرينة عليها، وأما لام الجحود فأجاز

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٥، وشرح الرضي ٢٥٠/٢.

(٢) البقرة ١٥٠/٢ وتملأها: ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا فلا تخشوهم واخشوني...﴾.

قل أبو حيان في البحر المحيط ٦١٤/١: (وهذه (أن) واجبة الإظهار هنا لكرهتهم اجتماع لام الجر مع لا النافية لأن في ذلك قلقاً في اللفظ وهي جائزة الإظهار في غير هذا الموضع).

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٥٠/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٥.

الإمام يحيى بن حمزة دخول أن عليها حكاة عن الكسائي^(١) والفراء^(٢)، والجمهور منعوا من دخولها، لأن لام الحجود للاستقبال فكما لا يجوز بجامعة (أن) للسين و(سوف) كذلك هذه، وحكي عن ابن الدهان ظهور (أن) إذا حذفت اللام واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْ يَفْتَرَى﴾^(٣) وتؤول بأن (يفترى) مصدر خبر عن (القرآن) وأخبر به عن الجثة نحو:

[٦٣٣] فيما هي إقبل وإدبل^(٤)



- (١) ينظر رأي الكسائي في البحر المحيط ١٥٨٥ - ١٥٩.
- (٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٦٤/١، والبحر المحيط ١٥٨٥ - ١٥٩.
- (٣) يونس ٢٧/١٠، وتعلمها: ﴿وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العللين﴾.
- (٤) عجز بيت من البسيط، وصلده:

تَرَعُّ ما رتعت حتى إذا ادكرت

وهو للخنسلة في ديوانها ٢٨٣، وينظر الكتاب ٣٣٧/١، وشرح أبيات سيويه ٢٨٢/١، والمقتضب ٣٠٥/٤، والمنصف ١٩٧/١، والشعر والشعراء ٣٥٤/١، وأمثالي ابن الشجري ٧٨، وشرح المفصل ١١٥/١، والخصائص ٢٠٣٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٠٦٢، وشرح الأشموني ٢١٣٦، وخزانة الأدب ٤٣٦/١، ٣٤٢.

والشاهد فيه قوله: (إقبل) و (إدبل) وهما مصدران قد أخبر بهما.

جوازم الفعل المضارع

قوله: (وينجزم ب(لم) و(لما) إلى آخره) الجوازم قسمان: منها ما يجزم فعلاً واحداً وهي (إن) بعد (لم) و(لما) و(لام الأمر) و(لا في النهي) وستكلم عليها، ومنها ما يجزم فعلين وهي كَلِمُ المجازاة.

قوله: (وهي إن ومهما إلى آخره) يعني كلم المجازاة، وقد تقدم الكلام في (من) و(ما) و(أي) في الموصولات، وفي (أين) و(متى) في الظروف، وبقي الكلام في ستة وهي: (إن) و(مهما) و(إذما) و(حيثما) و(كيفما) و(إذا)، فأما (إن) فهي أصل الباب، وهو حرف دال على ارتباط الجزاء بالشرط فقط، نحو: (إن قمتَ قمتُ) بخلاف سائرها، فإنها تفيد مع الارتباط معنى آخر وهو المكانية في (أين) والزمانية في (متى)، ونحو: ذلك، إلا (إذما) فيمن قال بحرفيتها.

قوله: (مهما) اختلف في لفظها فقليل بسيطة وقال الخليل^(١) وكثير من النحاة مركبة من (ماما) فقلبت الألف الأولى هاء كراهة الجمع بين مثلين، وقال الأخفش والزجاج^(٢) مركبة من (مه) اسم الفعل و(ما) الشرطية،

(١) ينظر الكتاب ٦٠٣، وينظر شرح الرضي ٢٥٣٢، وينظر الجنى الداني ٦١٢.

(٢) ينظر الجنى الداني ٦١٢.

وضعف بعدم وقوع تركيب اسم الفعل مع غيره، وهي اسم عند الأكثر لعود الضمير إليها^(١)، نحو: ﴿مَهْمَا تَاتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾^(٢) وقال السهيلي:^(٣) حيث يعود إليها ضمير تكون اسماً وحيث لا يعود فهي حرف، ومعناها معنى (ما) وقد حدث فيها بالتركيب معنى لا أصغر عن كثير فعلك ولا أكثر عن صغيره.

قوله: (وإذما) هي (إذ) [ظ ١١٧] الظرفية زیدت عليها (ما) فقل سيويوه:^(٤) خرجت إلى الحرفية بالتركيب، لأنه حدث فيها معنى آخر بدليل الجزم بها وضرورة معناها للاستقبال، وقال المبرد:^(٥) هي باقية على الظرفية لأن القول بحرفيتها دعوى.

وهي تجزم مطلقاً نحو:

[٦٢٤] إنما أتيت على الرسول فقل له^(٦)

(١) العبارة منقولة عن الرضي دون أن يعزوها له ٢٥٣/٢.

(٢) الأعراف ١٣٦/٧ وتعلمه: ﴿وقالوا مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين﴾.

(٣) ينظر الجنى اللداني ٦١١ - ٦١٢.

(٤) ينظر الكتاب ٥٧/٣.

(٥) ينظر المقتضب ٤٥/٢.

(٦) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حقاً عليك إذا اطمأن المجلسُ

وهو لعبس بن مرداس في ديوانه ٧٢، وينظر الكتاب ٥٧/٣، وشرح أبيك سيويوه ٩٣/٢، والمقتضب ٤٧/٢،

والخصائص ١٣٦/٨، وشرح المفصل ٩٧/٤، وشرح التسهيل السفر الثاني

١٠١٧/٢، ووصف الباني ١٤٩، وشرح الرضي ٢٥٣/٢، واللسان مائة

(أند) ٥٠/٨، وخزانة الأدب ٢٩/٩.

والشاهد فيه قوله: (إنما - فقل) حيث جلت (إنما) للمجازة بدليل دخول الفاء على الجواب.

وقصر بعضهم جزمها على الشعر.

قوله: (وحيشما) [وأين ومتى وأي وأنى] ^(١) هي باقية على الظرفية ولا يجازى بها ولا ب (إذا) إلا مع (ما).

قوله: (وأما مع (كيفما) و(إذا) فشاذ) يعني الجزم بها شاذاً أمام مع (إذا) فإن لم يدخل عليها (ما) لم تجزم إلا في الشعر عند أكثر البصرية نحو: [٦٢٥] وإذا قصرت أسيفنا كان وصلها

خطانا إلى أعدائنا فنضرب ^(٢)

وبعضهم أجازها في الشعر وغيره: وإن زيدت معها فالأكثر على أنهما سواء في امتناع الجزم، ولا يجازى بها عند البصريين ^(٣)، لأنه يؤدي إلى الخال من حيث إنه يؤدي إلى أي حال يحصل عليها، أحصل عليها؟ وهو غير ممكن ولا داخل في المقدور، وقال السهيلي: ^(٤) وجماعة: يجازى بها من غير جزم، وأجاز قطرب والكوفيون ^(٥) الجزم بها والمجازاة، وما ألزموه من الخال لازم في (متى) و(أين) ونحوهما، فلا بد من مساحة في مثل هذا

(١) ما بين الحصريتين زيلة في الكافية المحققة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخثيم في ديوانه ٨، وينظر الكتاب ٦١٣، وشرح أبيات سيويه ١٣٧٢، والمقتضب ٥٧٢، والشعر والشعراء ٣٣٧، وشرح اختيارات المفضل ٩٣٧، وشرح المفصل ٤٧٧، وخزانة الأدب ٢٥٧ - ٢٧.

والشاهد فيه قوله: (فنضرب) حيث جُزم عطفاً على موضع (كان) في محل جزم على جواب إذا التي أعملها عمل (إن) وذلك للضرورة الشعرية.

(٣) ينظر الجنى ٣٧ وما بعدها.

(٤) ينظر الجنى ٣٨.

(٥) ينظر الجنى الداني ٣٨.

الكلام، وأما إن دخلت عليها (ما) فمن أجاز الجزم ب(كيف) مجردة فهو معها أجوز ومن لم يجزه، واختلفوا، فمنهم من أجازته مع (ما) ومنهم من طرد المنع.

قوله: (ويان مقدرة) سيأتي الكلام عليها في آخر الجزم.

قوله: (و(لم) لقلب المضارع ماضياً ونفيه)، شرع في بيان ما يجزم فعلاً واحداً، وقد اختلف في (لم)، فقال المبرد^(١) والمصنف وأكثر المتأخرين:^(٢) إنها قلبت معنى المضارع إلى المضي واللفظ بق كما فعل في إلى الداخلة على المضارع، وقال الجزولي:^(٣) ونسب إلى سيبويه^(٤) أنها غيرت لفظ الماضي إلى المضارع^(٥) والمعنى بق على المضي، لأن المعاني أكثر من الألفاظ.

و(لم) تجزم فعلاً واحداً نحو: (لم أضرب) ولا تلغى عند الجزم، وقد شذ الغاؤها نحو:

[٦٣٦] لولا فوارس من نعم وأسرتها

يوم الصليفة لم يوفون بالجر^(٦)

(١) ينظر المقتضب ٣٦٢ - ٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٥.

(٣) ينظر الجنى الداني ٢٦٧.

(٤) ينظر الكتاب ٢٢٠/٤.

(٥) قل المراي في الجنى الداني ٢٦٧ تنبيهاً:

الأول: (لم) من خواص الفعل المضارع، وظاهر منهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ فتصرف معناه إلى المضي وهو منهب المبرد.

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٤٨١، وشرح المفصل ٨٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٥/٢، وشرح الرضي ٢٥١/٢، والجنى الداني ٢٦٦، ومغني اللبيب ٣٦٥.

قوله: (و (لما) مثلها) يعني في القلب، والخلاف واحد، وهي مركبة من (لم) و(ما) عند الأكثر وقيل: هي بسيطة^(١).

قوله: (وتختص بالاستغراق)^(٢) يعني أن (لما) تختص على (لم) بأمور، أحدها أنها تفيد الاستغراق، إذا قلت: (لما يقيم زيد) فهو مستمر على الانتفاء إلى وقت كلامك؛ بخلاف (لم) فإنها لا يجب فيها ذلك.

الثاني قوله: (وجواز حذف الفعل) يعني أنه يجوز حذف الفعل بعد (لما) لأنها جواب قد فعل، والحذف جائز مع قد نحو: (قمت ولما) أي ولما يقيم و(قدمت ولما) قال:

[٦٢٧] فجئت قبورهم بلاءاً ولما

فنايتُ القبور فلم يُجبنه^(٣)

أي ولما أكن كذلك، وذلك بشرط قرينة، بخلاف (لم) فلا يجوز حذفه معها إلا ضرورة نحو:

وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢، واللسان ملاة (صلف) ٢٤٨٤/٤، وهمع الهوامع

٣١٣/٤، وخزانة الأدب ٢٠٥/١، والمقاصد النحوية ٤٤٦/٤.

والصليفة: يوم لهوازن على فزارة وعبس وأشجع.

والشاهد فيه قوله: (لم يوفون) حيث ألغي عمل (ما) فلم تجزم وإنما جاءت فقط للنفي كـ (لا).

(١) ينظر الجنى الداني ٥٩٣، وهمع الهوامع ٣١٣/٤ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٥، وشرح الرضي ٢٥٧/٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٤/٢، ومعني اللبيب ٣٦٩،

والهمع ٣١٤/٤.

والشاهد فيه قوله: (ولما) حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه (لما) وأراد ولما أكن كذلك.

[٦٢٨] يلب شيخ من لكيزني غنم

أجلح ولم يشمط وقد كلولم^(١)

الثالث: أنها تكون بمعنى (إلا) نحو: (عزمت عليك لما ضربت كاتبك صوتاً وعزلته)، أي إلا ضربته قال:

[٦٢٩] قالت له بالله ياذا البردين

لما غثت نفساً أو اثنين^(٢)

الرابع: أنها تكون بمعنى (حين) مع الماضي نحو: ﴿ولمّا بلغ أشده﴾^(٣) ﴿ولمّا ودماء مدن﴾^(٤) وهو كثير، فمنهم من يقول: هي اسم، ومنهم من يقول: هي باقية على الحرفية.

الخامس: أنه لا يجوز دخول أداة الشرط عليها بخلاف [١١٨] (لام الابتداء) و(لام كي) و(لام الأمر) و(لام الملك).

قوله: (ولام الأمر اللام)^(٥) المطلوب بها الفعل) خرج ما عدا لام

(١) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٤/٢، وينظر شرح المفصل ١١٧/٨ ووضرائر الشعر ١٨٣ وما بعده، وخزانة الأدب ٩/٩. والشطر الثاني منه:

في كفه زيغ وفي فيه فقم

والشاهد فيه قوله: (ولم) يريد ولم يشمط، فحذف مجزوم (لم) تشبيهاً لها بمجزوم (لما) وذلك ضرورة.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٦٧/٢، وينظر جمهرة اللغة ٤٦٢ - ٤٧، والجنى اللداني

٥٩٣، ومغني اللبيب ٣٧، وشرح شواهد المغني ٦٨٣/٢، وهمع الهوامع ٢٩٩٣، ٤٢/٢، والدرر ١١٧٣،

واللسان ملحة (غنث) ٣٣٠/٥.

والشاهد فيه قوله: (لما غثت) حيث جعلت بمعنى إلا بعد القسم.

(٣) يوسف ٢٢/١٢ وتعلمها ﴿ولما بلغ أشده آتينه حكماً وعلماً وكذلك نجزي المحسنين﴾.

(٤) القصص ٣٣/٢٨ وتعلمها ﴿ولما ورد ملاء مدنين وجد عليه أمة من الناس يسقون...﴾.

(٥) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

فعل الأمر نحو: (ليقع زيد)، وهي جازمة للفعل، وإنما كُسِرت حملاً على لام الجر لاختصاصها بالأفعال، ولام الجر بالأسماء، وقيل: أصلها السكون حملاً على عملها كما قيل في لام الجر، وخرجت بالكسر لتعذر الابتداء بساكن، فإن دخلت عليها (الواو) و(الفاء) و(لم)، نحو: ﴿وَلْيُوقُوا﴾^(١) جاز تسكينها للتخفيف، لأنها تنزل منزلة الجزء من الكلمة، فصارت كـ(كيف) وإبقاؤها على ما كانت عليه، واستضعف بعضهم التسكين مع (لم)، لأنها كلمة مستقلة يصح الوقف عليها، وهي تدخل فيما لم يسم فاعله كائناً ما كان، تقول: (لأضرب لتضرب ليضرب زيد)، وأما الذي سمي فاعله فيدخل قي الغائب بلا خلاف نحو: ﴿لِيَنْفِقَ نَوْسَعَةً مِنْ سَعَةٍ﴾^(٢)، ولا يدخل في المتكلم، لأن الإنسان لا يأمر نفسه لا باللام ولا بغيرها، لأنه يفهم الفائلة من الأمر فلا يحتاج إليه، كما لا يحتاج إلى حديث نفسه، بما يخطر بباله وقد جاء الأمر له قليل باللام، نحو: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾^(٣) وقوله: «قوموا فلاصل لكم»^(٤) وأما المخاطب فالقياس دخولها، إلا أنهم استغنوا عنها بصيغة الأمر، لأنها أخف، وأمر المخاطب أكثر، وقد جاء أمر المخاطب قوله: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾^(٥) شاذاً، وقوله:

(١) الحج ٢٩٢٢ وتعلمها: ﴿ثم ليقتضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق﴾.

(٢) الطلاق ٧/١٥ وتعلمها: ﴿لينفق نوسعة من سعة من سعة ومن قدير عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله...﴾.

(٣) العنكبوت ١٢/٢٩ وتعلمها: ﴿وقل الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء إنهم لكاذبون﴾.

(٤) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في باب الصلاة على الحصر من كتب الصلاة ١٠٠/١، وأبو داوود في كتب الصلاة ١٦٦٨.

(٥) يونس ٥٧/١٠، وتعلمها: ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون﴾، قل أبو حيان في البحر المحيط ١٧٠/٥: (وقرأ عثمان، وأبي وأنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين

«لتأخذوا مصافكم»^(١) وقول الشاعر:

[٦٣٠] لقم أنت يا بن خير قريش^(٢)

وحذف لام الأمر مع الفعل لا يميزه البصريون، لأنها نظير حرف الجر، وأجازه الكوفيون^(٣) مطلقاً، وقال ابن مالك:^(٤) حذفها على ثلاثة أقسام:

قياس بعدد أمر بلفظ (قل) نحو: ﴿قل لعبادي يقيموا﴾^(٥) ولا يكون (يقيموا) جواباً للأمر، لأنه يلزم أن يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة.

وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتلقة، والجحدري، وهلال ابن يساف، والأعمش وعمرو بن قائد والعباس بن الفضل الأنصاري فلتفروحا بالته على الخطاب، وفيها (تجمعون) بالته، وهي قراءة جماعة من السلف كثيرة، والجمهور باليه على أمر الغائب، وينظر البحر المحيط ١٧٠/٥، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٩٢، والنشر ٢٨٥/٢.

(١) ينظر صحيح مسلم وهو برواية لتأخذوا مناسككم... ٧٩/٤، (في كتاب الحج باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً) وذكرته كتب النحو مثل الجمل للزجاجي ٢٠٨، والإنصاف ٥٢٥/٢، والبحر المحيط ١٧٠/٥، وشرح الرضي ٢٥٢/٢، والجنى الداني ١١١، والهمع ٣٠٨/٤.

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فلتقتضي حوائج المسلمينا

وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٢٥/٢، وينظر شرح الرضي ٢٥٢/٢، وتذكرة النحاة ٦٦٦، ومغني اللبيب ٣٠٠، وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢، وشرح التصريح ٥٥٨، وخزانة الأدب ١٤/٩ - ١٠٦.

والشاهد فيه قوله: (لتقم لتقتضي) حيث جله أمر المخاطب باللام وهذا في الشعر أكثر منه في النثر في (فلتقتضي) إشباع للكسرة.

(٣) ينظر رأي البصريين والكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٠٩/٢، وشرح الرضي ٢٥٢/٢، ومغني اللبيب ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٠٧/٢.

(٥) إبراهيم ٣١٨/٤، وتعلمها: ﴿قل لعبلي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلاق﴾. وينظر همع الهوامع ٣٠٨/٤ - ٣٠٩.

وجائز بعد (قلت) غير أمر نحو:

[٣٣١] قلت لبوابٍ لَدَيْهِ دارها

تُتَذَنُ فإِني حَمَوُها وجرُّها^(١)

وشاذ فيما لم يتقدمه قول بصيغة أمر ولا غيره نحو:

[٣٣٢] محمدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ^(٢)

قوله: ((لا)) ((لنهي)) ((لا)) ناهية، ونافية، وزائلة.

قوله: ((المطلوب بها الترك))، خرجت النافية والزائلة. وهي جازمة

بخلاف النافية، وهي لا تدخل على ما لم يسم فاعله مطلقاً، وأما ما سمي

(١) الرجز، لمنظور بن مرتد كما في شرح شواهد المغني ٦٠٠/٢، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٠٥/٢، والبحر المحيط ٣٦٠/٨، والمغني ٢٩٨، والجنى الداني ١١٤، وهمع الهوامع ٣٠٩/٤، واللسان ملحة (لوم) ٤١٠٣/٥، وخزانة الأصب ١٣٦٩.

ويروى كما في البحر المحيط ٣٦٠/٨.

قلت لبواب على بابها تأذن لي إني من أمهاتها

ويروى: تُتَذَنُ بِل تَتَذَنُ.

والشاهد فيه قوله: (تتذن) وهو يريد لتتذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة والحذف ليس ضرورة حتى تمكنه من أن يقول (وانتذن).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزة:

إذا ما خفت من شيء تبالا

وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٣٣٦، وينظر الكتاب ٨٣، والمقتضب ١٣٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٩١/٨، وشرح المفصل ٣٥٧ - ٦٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٠٦/٢، وشرح الرضي ٢٥٢/٢، وشرح المصنف ١٠٥، والإنصاف ٥٣٠/٢، والبحر المحيط ٤١٤/٥، ومغني اللبيب ٢٩٧، وهمع الهوامع ٣٠٩/٤، وخزانة الأصب ١١/٩.

والشاهد فيه قوله: (تفدى) يريد لتفدى فتضمير لام الأمر، وهذا من أقبح الضرورات كما نذهب إلى ذلك الأعلم.

فاعله، فبابها المخاطب نحو: (لا تضرب)، قال تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(١) ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ﴾^(٢)، وأما المتكلم فلا تدخل عليه لأن الإنسان لا ينهي، إلا من هو أجني عنه، وكذلك الغائب، لأنه لا ينهي إلا من يخاطب ويقبل عليه، وإن دخلت عليهما فتوسعاً وتجاوزاً نحو:

[٦٣٣] لَا أَعْرِفَنَّ رَبِّهَا حُورًا مَلَامِعَهَا

مُرَدَّفَتِ عَلَى أْحْنَهْ أَكْوَارِ^(٣)

فأما إذا الأمر للمتكلم والمراد به غيره جاز وحسن، نحو: (لا أرينك ها هنا)، لأنه في التحقيق نهي لغيره، وأما حذفها فلا يجوز بلا خلاف.

قوله: (وَكَلِمِ الْمَجَازَاةِ)، يعم ما كان منها اسماً وما كان حرفاً.

قوله: (تدخل على فعلين)^(٤) فيه تفصيل، وهو أن دخولها إن كان على الجزم لم يلزم أن يكون فعلاً، وإن كان على الشرط فإن كانت الأداة اسماً لزم أن يكون شرطها فعلاً لفظاً، ولم يجوز أن تقدر عند البصريين^(٥) وما

(١) الأعراف ٣٧٧، وتعلمها: ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾.

(٢) طه ٨١/٢٠، وتعلمها: ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبي ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى﴾.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٠/٢، وينظر شرح الكافية الشافية ١٥٦٧٣، وهو في ديوان الأعشى ٧٥، بعجز آخر غير هذا وهو: كأن أبكارها نعالج دوار

وينظر مغني اللبيب ٣٢٤، وشرح الأشموني ٥٧٣٣، ويروى أعجلز بلك أحنه.

والشاهد فيه قوله: (لا أعرفن) حيث دخلت (لا) الناهية على فعل المتكلم وذلك على سبيل التوسع والتجاوز أي نلر.

(٤) في المحققة (الفعلين) بلك (فعلين).

(٥) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ٢٥٥/٢.

خالف فشاذ نحو:

[٦٣٤] فمتى واغل يزهرهم يُحيو^(١) هـ.....

كانت الأداة حرفاً كان شرطها فعلاً لفظاً أو تقديراً نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾^(٢) تقديره وإن استجارك أحد وقال الكوفيون^(٣) أحد مبتدأ ولا يقدر شيء.

قوله: (لسببية الأول ومسببية الثاني) يعني أن الأول في نحو قولك: (إن قمتَ قمتُ)، والثاني مسبب.

قوله: (ويسميان شرطاً وجزاء)، ويسمى الأول شرطاً، والثاني جزاء، والأداة هي الجازمة لهما معاً في اقتضائه عند سيبويه^(٤) والجمهور، وقيل الخلاف في عاملها كالخلاف في عامل المبتدأ والخبر، وأقاموا الأداة مقام الابتداء.

قوله: (فإن كانا مضارعين أو الأول فالجزم) الشرط الذي يدخل عليه

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزة:

ويعطف عليه كأس الساقى

وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٦، ينظر الكتاب ١١٣٣، وشرح أبيات سيبويه ٨٧٢، والمقتضب ٧٧٢، والإنصاف ٦١٧٢، وشرح المفصل ١٠/٩، وشرح الرضي ٣٢٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٧/٢، والهمع ٣٢٥/٤، وخزانة الأدب ٤٦٣، ٢٧/٩ - ٣٩، ويروى: وبينهم بلك بينهم.

والشاهد فيه قوله: (فمتى واغل بينهم) وفيه تقديم الاسم على الفعل في متى، مع جزمها ضرورة وارتفاع الاسم بعدها فعل يفسره الظاهر لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل.

(٢) التوبة ٧/٩، وتلمها: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قومٌ لا يعلمون﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٥٥/٢.

(٤) ينظر الكتاب ٦٣٣.

أن لا يكون إلا جملة فعلية ماضية متصرفة مجردة من قد وغيرها، مما يتصل بها من أولها، أو مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً ب(لا) أو(لم) ولا يكون إلا إنشاء مستقبلاً ولا إنشاء مستقبلاً، وأما الجزاء فقد يكون جملة اسمية وفعلية متصرفة وغير متصرفة، والمتصرفة من مضارع أو أمر أو نهي أو ماض، وما لم يظهر فيه الجزم من هذه الأشياء فمحله الجزم، لأنه يجوز في تابع الشرط والجزاء الجزم على لفظ المتبوع أو محله، والرفع والاستئناف مثاله في تابع الشرط المجزوم:

[٦٣٥] متى تأتانا تلممٌ بنا في ديلنا ^(١)

ومثاله في القطع: ^(٢)

[٦٣٦] متى تأته تعشو إلى ضوء نلره ^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

تجد حطياً جزلاً وناراً تأججا

وهو لعبد الله الحر وهو في الكتاب ٨٦٣، وشرح أبيات سيويه ٦٦٢، والمقتضب ٦٣٢، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨، وشرح المفصل ٥٧٥، والإنصاف ٥٨٢٢، ووصف المباني ٣٢ - ٣٣٥، وشرح قطر النلى ٩٠، وشرح التسهيل السقر الثاني ٧١٤٢، وشرح الرضي ٣٦٧ - ٣٦٦.

والشاهد فيه قوله: (تلمم - تأتتا) فجزم تلمم لأنه بلك من تأتتا ولو أمكن رفعه على تقدير الحل للجزء.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢٢.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

تجد خير نار عندها خير موقد

وهو للأعشى في ديوانه ٥١، وينظر الكتاب ٨٦٣، وشرح أبيات سيويه ٨٦٢، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢٢، ونسبه إلى الخطيئة، وينظر المقتضب ٦٥٢، وأمالى ابن الشجري ١٧٨٢، ومجالس ثعلب ٤٦٧، وما ينصرف وملا ينصرف ٨١، وشرح المفصل ٤٥٧، والمقصد النحوية ٤٣٩٤، وخزانة الأدب ٧٤٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٥٢.

والشاهد فيه قوله: (متى تأته تعشو تجد) حيث جزم بـ (متى) فعلين وهما تأته وتجد بينما رفع (تعشو) لاعتراضه بين الشرط والجزاء.

ومثاله في تابع الجزاء المجزوم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾^(١) ومثاله في القطع: ﴿وَإِنْ يَقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ﴾^(٢) ويجوز النصب مع الجزم والرفع فيما عطف بالواو والفاء^(٣) على قول من أجاز النصب في جواب الشرط دون ما عطف بضم فلا تنصب معها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَنْزَهُهُمْ﴾^(٤) قرئ رفعاً ونصباً وجزماً، ثم نعود إلى بيان قول المصنف^(٥) إذا كان الشرط والجزاء مضارعين لفظاً وتقديراً نحو: (إن تضرب أضرب) وقد جاء الرفع في الجزاء قل:

[٦٢٧] يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخْوَكُ تُصْرَعُ^(٦)

فقال سيبويه: ^(٧) هو التقديم والتأخير تقديره: إنك إن تصرع إن يصرع

(١) محمد ٣٧/٤٧، وتام المعنى: ﴿والله الغني وأنتم الفقراء وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾.

(٢) آل عمران ١١٧٣، وتامها: ﴿لَنْ يَضُرَّوكُمْ إِلَّا أَثَىٰ وَإِنْ يَقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ﴾.

(٣) ينظر البحر المحيط ٣٢/٣ - ٣٣.

(٤) الأعراف ١٨٦٧، وتامها: ﴿ومن يضل الله فلا هادي له وينذرهم في طغيانهم يعمهون﴾.

قرأ الحسن وقتلة وأبو عبد الرحمن وأبو جعفر والأعرج وشيبة والحريمان وابن عامر (ونذرهم) بالنون ورفع الراء، وقرأ أبو عمرو وعاصم بالياء ورفع الراء، وقرأ ابن مصرف والأعمش والأخوان وأبو عمرو بالياء والجزم، وروى خراجه عن نافع بالنون والجزم، ينظر الحجة في القراءات ابن زنجلة ٣٠٣ - ٣٠٤ والسبعة في القراءات ٢٩٨ - ٢٩٩، والكشف ٤٨٥/٨، والبحر المحيط ٤٣٧/٤.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٠٦.

(٦) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧٣، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/٢، وينظر المقتضب ٧٧/٢، وشرح المفصل ١٥٨/٨، والإنصاف ٦٣٣/٢، وشرح ابن عقيل ٣٧٤/٢، والمغني ٧٧، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢، وروصف الباني ١٠٤، وجمع الهوامع ٢٥٠/٤، وخرزانه الألب ٢٠/٨ - ٢٣ - ٢٨، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣، والمقصد النحوية ٤٣٠/٤، وشرح الرضي ٢٥٦/٢ - ٢٦٠.

والشاهد فيه قوله: (إنك إن يصرع أخوك تصرع) حيث ألقى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة فإن جملة تصرع خبر (إن) والجملة دليل جزاء الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر.

(٧) ينظر الكتاب ٦٧٣، والجمع ٣٣٦/٤.

أخوك، والجزاء محذوفة، قال المبرد: ^(١) هو على إضمار الفاء أي فأنت تصرع، وإن كانا ماضيين في اللفظ فالجزم مقدر نحو: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾ ^(٢) ويظهر أثره في العطف نحو: (إن قمتَ قمتُ) وأجوز بالجزم، وهذا القسم أضعف من الأول لعدم ظهور أثر حرف الشرط.

قوله: (أو الأول فالجزم)، يعني إن كان الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً في اللفظ فالجزم في الشرط ظاهر وفي الجزاء مقدر، نحو: (إن تقمُ قمتُ) لكنه قليل، وبعضهم منع منه، قال: لأنه يكره أن يهياً الحرف للعمل بظهور تأثيره في الشرط ثم يتصل عمله بعدم ظهوره في الجزاء، ولأن الجزاء في المعنى بعد الشرط، لأنه سبب والجزاء مسبب والسبب قبل المسبب، إما في الزمان أو في الرتبة، فكرهوا أن يكون الأسبق بصيغة المستقبل والمتأخر بصيغة الماضي، وقد ورد في الشعر نحو قوله:

[٦٣٨] مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ ^(٣)

وقوله:

- (١) ينظر المقتضب ٧٢/٢، والممع ٣٣٧/٤.
 (٢) آل عمران ١٤٤/٣، وتلمها: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً...﴾.
 (٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزة:

كالشجايبين حلقه والوريد

وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه ٥٢، ينظر المقتضب ٥٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٠٥٢/٢، وشرح الرضي ٢٦٠/٢، وشرح ابن عقيل ٣٧٧/٢، ووصف المباني ١٠٥، والبحر المحيط ٣٧٠/٤، وخزانة الأدب ٧٦٩.

والشاهد فيه قوله: (من يكدني كنتُ) حيث جزم بمن الشرطية فعلاً مضارعاً وجاء جواب الشرط فعلاً ماضياً وهذا قليل وللضرورة، كما قل الرضي تقلأ عن بعضهم. (الرضي ٢٦٠/٢).

[٦٣٩] إن يسمعوا سباً طلروا بها فرحاً

مني وما علموا من صالح دفنوا^(١)

وهذا القسم أضعفها.

قوله: (وإن كان الثاني فالوجهان) يعني وإن كان الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً جاز الجزم بالشرط والرفع، إما بتقدير (ما) مبتدأ، كقول المبرد^(٢) أو على التقديم كقول سيويه^(٣) قالوا: لأنه لما بعد حرف الشرط ضعف من الجزم، وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّئْ لَهُمْ مِنْهَا نَافِلَةً﴾^(٤) ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾^(٥) وقوله:

[٦٤٠] كَسَتْ رَسُولاً بَأْنَ الْقَوْمِ إِنْ قَدَرُوا

عليك يشفوا صلوراً ذات توغير^(٦)

(١) البيت من البسيط، وهو لقعب بن أم صاحب، والبيت في معاني القرآن للفراء ٣٧١/٢، والمحتسب ٢٠٦٨، وسمط اللالي ٣٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٥٠/٣، والبحر المحيط ٤٣٨/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٥٢/٢، ومغني اللبيب ٩٠٨، وشرح شواهد المغني ٩٦٥/٢، ويروى في البحر المحيط إن يُذَنُوا ربية بلك يسمعوا ربية. والشاهد فيه قوله: (إن يسمعوا طلروا) حيث جاء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً وجوابه ملصقاً وهذا قليل للضرورة.

(٢) ينظر المقتضب ٣٣٤/٢ - ٣٣٥، والأصول ١٩٠/٢، وقد خالف ابن السراج أسئلته المبرد في ١٩١/٢: وهذا الذي قاله أبو العباس - رحمه الله - لست أقوله ولا يجوز أن تكون (إن) تخلص من الفعل المستقبل.

(٣) ينظر الكتاب ٦٧٨/٣.

(٤) هود ١٥/١١، وتعلمها: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّئْ لَهُمْ مِنْهَا نَافِلَةً﴾ وهم فيها لا يبخسون.

(٥) الشورى ٢٠/٤٢، وتعلمها: ﴿وَمَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾.

(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٣/١، وينظر الكتاب ٦٩٣، وشرح أبيات سيويه ٩٠/٢.

وقوله:

[٦٤١] وإن أتته خليل يوم مسغبة

يقول لا غائب مالي ولا حرم^(١)

[١١٩]

وهذا القسم أقوى من الثالث لوروده، لأنه على قياس السبب والمسبب، وضعفه لاختلاف الشرط والجزاء لفظاً وعدم ظهور الجزم لفظاً في الشرط^(٢).

قوله: (وإذا كان الجزاء ماضياً إلى آخره)، قسم الجزاء بالنظر إلى دخول فاء السبب عليه، وعدم دخولها، إلى واجب وممتنع وجائز، قال صاحب البرود: كان يغني أن يجعلها قسمين واجبة وممتنعة.

القسم الثالث: إنما دخلت عليه باعتبار حال لا يجوز سقوطها عند

وشرح عملة الحفظ ٣٧١، واللسان ملة (وغر)، والدرر ٨٣/٥، وهمع الهوامع ٣٣٠/٤، ويروي دست إلى بلك دست رسولاً.

والشاهد فيه قوله: (يشفوا) حيث جزمه على أنه جواب الشرط وهو فعل مضارع وشرطه فعل ماضٍ وهذا جائز.

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٥٣، وينظر الكتاب ٦٦٣، وشرح أبيات سيويه ٨٥/٢، والمقتضب ٧٠/٢، وجمهرة اللغة ١٠٨، وأملالي القالي ١٩٣/١، وسمط اللالي ٤٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٨، والإنصاف ٦٢٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٣٠/٢، والمغني ٥٥٢، وشرح شواهد المغني ٨٢٦/٢، وروصف المباني ١٠٤، وشرح ابن عقيل ٢٧٦/٢، وشرح شنور الذهب ٣٦٢، والبحر المحيط ٤٤٥/٢، والهمع ٣٣٠/٤.

والشاهد فيه قوله: (يقول) حيث رفعه على نية التقديم والتقلير إن أنه يقول، وجز هذا لأن (إن) غير عملة في اللفظ.

(٢) قل أبو حيان في البحر المحيط ٤٤٥/٢: (إذا كان فعل الشرط ماضياً وما بعده مضارع تتم به جملة الشرط والجزاء جاز في ذلك المضارع الجزم، وجاز فيه الرفع، مثل ذلك: إن قام زيد يقوم عمرو، وإن قام زيد يقم عمرو، فمما الجزم فعلى أنه جواب الشرط، ولا نعلم في جواز ذلك خلافاً وأنه فصيح).

إرادته، وسقطت باعتبار حال لا يجوز دخولها عند إرادته، ولك في معرفة دخولها وعدمه، طريقان، جملي وتفصيلي، فالجملي أن تقول: (كل جزاء يصح كونه شرطاً، لا يصح دخول الفاء عليه، وكل جزاء لا يصح كونه شرطاً يجب دخولها عليه. وأما التفصيلي فما ذكره المصنف.

قوله: (وإذا كان الجزاء ماضياً بغير ((قد))^(١) لفظاً أو معنى لم يجوز الفاء) فالماضي لفظاً نحو: (إن ضربت ضربت) والماضي معنى نحو: (إن ضربت لم أضرب) لكنه يُنقَضُ ب(قد) المقدرة نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَّبَتْ﴾^(٢) وإن رد قوله لفظاً أو معنى إلى قد الظاهرة والمقدرة انتقض عليه ب(لم) الداخلة على المضارع، وإن أرادهما جميعاً كان مستقيماً، وليس من اللفظ المشترك الذي يمتنع إطلاقه على كل معنيه، بل من المتواطئ وإنما يقدر دخول (الفاء) لأن (الفاء) تدل على الماضي لانقطاعه عن الشرط لكونه في سياق المبتدأ لأن الجزاء مع دخولها تصير خبر مبتدأ، والشرط يدل على الاستقبال فيحتمل معنى الشرط لكونه في سياق المبتدأ، لأنه يدل على الاستقبال والجزاء على الماضي.

قوله: (وإن كان مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً ب(لا) فالوجهان) وذلك

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٦، وشرح الرضي ٣٦٢/٢.

قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٨٢: وأما الجزاء فيصلح له كل الجمل فيكون جملة طلبية وخبرية شرطية وغير شرطية وجملة اسمية أو فعلية، والأصل كونه جملة يصلح جعلها شرطاً وهي المصدر، بفعل متصرف ماض مجرد من قد لفظاً أو تقليداً، أو من غيرهه أو مضارع مجرد أو منفي ب(لا) أو (لم) لأن الشرط بين وأخواتها تعليق حصول ما ليس يحصل على حصول غيره فليستزم في جملته امتناع الثبوت أو إن كان الحصول فلا تكون إحداهما اسمية أو طلبية إلا بتأويل).

(٢) يوسف ٣٧/١٢ وتعلمها ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَّبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.

نحو: (إن تضرب فأضرب) إن شئت أتيت بالفاء فقلت: (فأضرب) نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(١) والمنفي ب(لا) نحو: (إن تضرب لا أضرب) وف(لا أضرب) وعليه: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخِفُّ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾^(٢) لكن متى دخلت الفاء رفعت، لأنها تمنع حرف الشرط من العمل فيما بعدها، ومتى سقطت جزمت، وسقوطها أكثر من إثباتها، وإنما جاز الوجهان، لأنه يصح اعتبار تأثير حرف الشرط، فلا تدخل الفاء لحصول الربط بحرف الشرط، ويصح عدم تأثيره فيكون الخبر خبراً مبتدأً محذوف فتدخل الفاء للربط بين الجملتين، وكذلك مع (لا) إن جعلتها مجرد النفي عمل حرف الشرط فيما بعدها، وإن جعلتها للاستقبال لم يعمل لأنه لا يصح الجمع بين حرفي استقبال.

قوله: (وإلا فالفاء)^(٣) يعني إن لم تكن من القسم الأول ولا من الثاني وجبت الفاء، وإنما وجبت لتعذر تأثير حرف الشرط في غير الواجب والجائز، وهذا هو القسم الثالث، وذلك في سبع مسائل؛ في الجمل الاسمية سواءً صدرت ب(إن) أو غيرها من حروف المبتدأ، نحو: (إن تكرمني فإني أكرمك) أو (فأنا أكرمك)، والفعلية غير المتصرفة نحو (إن تأتيني فعسى أن آتيك)، وفي الماضي ب(قد) لفظاً أو تقديرًا، والمنفي ب(لا) وفي المستقبل ب(السين وسوف)، والمنفية ب(إن) و(ما) وفي جملة الطلب

(١) المائة ٩٥/٥ وتملأها: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم... عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام﴾.

(٢) الجن ١٣/٨٢ وتملأها: ﴿وأنا لما سمعنا الهدى أمنا به فممن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رهقًا﴾.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٦، وشرح الرضي ٣٦٢/٢.

مطلقاً، كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والنداء والترجي، ونحو ذلك، وفي جملة القسم نحو (إن تأتني فوالله لأكرمَنَّك) وفي جملة الشرط فيمن أجازها نحو: (إن تأتني فإن تحدثني أكرمك) فهذه المسائل لا يجوز حذف الفاء^(١) معها إلا ضرورة، والمبرد^(٢) منع حذفها في الضرورة، وأما الكوفيون^(٣) فأجازوا حذفها في السعة، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾^(٤) ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾^(٥) ﴿وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾^(٦) ويقول الشاعر: [ظ ١١٩]

[٦٤٢] من يفعل الحسنات الله يشكرها^(٧)

- (١) قل الرضي في شرحه ٢٦٦/٢: (ويجب الفاء في كل فعلية مصدرية بحرف سوى (لا) و (لم) في المضارع سواء كان الفعل المصدر بها ماضياً أو مضارعاً، فيجب في الماضي مصدرأ بـ (قد) ظاهرة أو مقدره نحو قوله تعالى: (إن كنتُ قلته فقد علمته) و (وإن كان قميصه قد من قبل فصلقت) أو مصدرأ بـ (ما) أو (لا) نحو: (إن زرتني فما أهنتك) وفي المضارع مصدرأ بـ (لن) و (سوف) والسين) وما هذا كله لأن الأشياء لم تقع شرطاً فلا تقع أيضاً جزءاً إلا مع علامة الجزاء.
- (٢) ينظر المقتضب ٧٨.
- (٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ٢٦٦/٢.
- (٤) الشورى ٣٧/٤٢ وتعلمها: ﴿وَالَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبَائرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾.
- (٥) الشورى ٣٩/٤٢.
- (٦) الجنائية ٢٥/٤٥ وتعلمها: (وإذا تلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم إلا أن قالوا اتنوا بأبائنا إن كنتم صلفين).
- (٧) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والشر بالشر عند الله مثلان

وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨، ولحسان بن ثابت في الكتاب ٦٥٣، وليس في ديوانه وينظر شرح أبيت سيويه ١٠٩/٢، والمقتضب ٧٨، والنصف ١١٨٣، والخصائص ٢٨٨، وشرح المفصل ٢/٩ - ٣، وشرح الرضي ٢٦٦/٢، والمغني ٨٠ - ١١٣، وشرح شواهد المغني ٢٨٦٨، وأوضح المسالك ٢١٠/٤، ونواذر أبي زيد ٣١، وهمع الموامع ٦٠/٢، وخزانة الأدب ٤٩/٩ - ٥٢، والمقصد النحوية ٤٢٦/٤.

وقوله:

[٦٤٣] ومن أكثر التسأل يوماً سيحرم^(١)

وغير ذلك، والمانعون جعلوا الشعر شاذاً، وأما (من يفعل الحسنات) فالرواية (من يفعل الخير فالرحمن يشكره)^(٢) وأما الآيات الكريمة فإن جعلت (إذا) مجرد الزمان خرجت عن الشرطية نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾^(٣) ولا إشكال، وإن جعلت شرطية فالجزاء جواب قسم محذوف مقدر قبل الشرط.

قوله: (ويجيء (إذا) مع الجملة الاسمية موضع الفاء) يحترز من الفعلية، لأنها التي للمفاجأة، وهي لازمة للمبتدأ، وزاد غيره أن تكون الجملة خبرية، ولا يجوز في (إن عصا زيد فويل له) إذا ويل له، وأن لا تدخل على الجملة أداة نفي ولا أن، ولا يجوز في (إن قمت فما عمرو قائم) (إذما عمرو قائم) ولا في (إن قمت فإن عمراً قائم)، (إذا إنَّ عمراً قائماً) وقد جاء مع (أن) في غير الشرط نحو:

والشاهد فيه قوله: (من يفعل الحسنات الله يشكرها) حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط والتقدير فأنه يشكرها وهو الحذف للضرورة الشعرية وأجزه بعضهم إذا علم.
(١) عجز بيت من الطويل، وصلته:

سألنا فأعطيتم وعدنا فعدتم

وهو لزهير بن أبي سلمى في معلقته كما في شرح المعلقة السبع ٧٦، ويروى ومن أكثر بئلك يكثر.
والشاهد فيه قوله: (سيحرم) حيث حذف الفاء من جواب الشرط.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٣٢.

(٣) الليل ١/٩٢.

[٦٤٤] وكنت أرى زيدا كما قيل سيلاً

إذا أنه عبد القفى واللهلزم^(١)

ومثال ما جمع الشروط قوله تعالى: ﴿وإن تُصِنِّهْم سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِنَّ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٢) فإن (إذا) سآة مسد الفاء ومغنية عنها كأن ما فيها من المفاجأة قائم مقام السببية الحاصلة في الفاء تقديره: (فهم يقنطون) خلافاً للأخفش^(٣)، فإن الفاء عنده محذوفة وتقديره: إذا هم يقنطون وضعف بأن حذف الفاء قليل شاذ وهذا كثير فصيح.

قوله: (وبأن مقدره [بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض]^(٤) إلى آخره) وهو عطف إلى قوله: (وينجزم ب(لم) و(لما) أي وينجزم ب(إن) مقدره بعد الأمر، سواء كان صريحاً نحو (قم أقم) أو غير صريح نحو: (حسبك ينم الناس)^(٥) والنهي (لا تقم أقم) والاستفهام نحو: (هل تقم أقم؟) والتمني نحو (ليت لي مالا وانفق منه) والعرض نحو: (ألا تنزل إلينا نكرمك) وكذا التحضيض نحو: (هلا تزورنا نكرمك).

قوله: (إذا قصد السببية) يعني أنك إذا قصدت السببية في جواب هذه الستة الأشياء جزمته بتقدير (إن) والشرط بعدها وإنما يصح تقدير

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٤٤/٣، وينظر المقتضب ٣٥١/٢، والخصائص ٣٩٩/٢، وشرح المفصل ٩٧/٤، ٦١/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٧٣/٢، والجنى الداني ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٩٧/١، وشرح شنور الذهب ٣٣٣، وأوضح المسالك ٣٣٧/١، وجمع الهوامع ١٦٧/٢، وخزانة الأدب ٣٦٥/١٠، وشرح الأشموني ١٣٧/١.

والشاهد فيه جواز فتح همزة (إن) وكسرها بعد (إذا) الفجائية.

(٢) الروم ٣٧/٣٠ وتلمها: ﴿وإذا أدقنا الناس رحمة فرحوا بها وإن تصبهم سيئة بما قلمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٦٥٧/٢.

(٤) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٦٧/٢.

(إن) لأن هذه الأشياء فيها معنى الطلب، والطلب لا ينفك من سبب حامل عليه، بخلاف النفي فإنه خبر محض، والتقدير واقف على حصول السبب، هذا مذهب الجمهور وقال الخليل: ^(١) إن هذه الأمور هي الجازمة بنفسها لنيابتها مناب (إن) كالظرف، هذا إن قصدت السببية، وإن لم تقصد السببية، أو لم تصح لم تجزم بل رفعت، إما على الاستئناف نحو: (قم يدعوك)، أو الحال نحو: ﴿فَرَّهْمٌ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ ^(٢) أو الصفة نحو: (أحب رجلاً يدعوك)، ومثل ما يحتمل السببية والصفة والاستئناف قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا، يَرِثُنِي﴾ ^(٣) خلافاً للكسائي ^(٤) فقال: لا يصح فيها الصفة لأن يحيى مات قبل زكريا، فلو كان يرثني صفة لكانت دعوته غير مستجابة، والمعلوم استجابتها لقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَجِبْنا لَهُ وَوَهَبْنا لَهُ يَحْيَى﴾ ^(٥) ومثل ما يحتمل الاستئناف والسببية والحال: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِداً يُصَدِّقُنِي﴾ ^(٦) إذا كان فاعل يصدقني ضمير (هارون) وإن كان ضمير

(١) ينظر الكتاب ٩٤/٣ وما بعدها.

(٢) الأنعام ٩٧/٦ وتعلمها: ﴿وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء.... وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون﴾.

(٣) مريم ٥١/٩ - ٦، وتعلمها: ﴿واني خفت الموالى من ورائى وكانت امرأتى عقرأ فهب لى من لذنك ولىا يرثنى ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضىا﴾.

(٤) وقرأ الجمهور برفع الفعلين (يرثنى ويرث) صفة للولى وقرأ غير الجمهور (يرثنى) بالرفع والياء و (أرث) جعلوه فعلا مضارعاً من ورث. قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن علمر وحمرزة (يرثنى ويرث) برفعهما. وقرأ أبو عمر والكسائى يرثنى ويرث جزماً فيهما.

ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٠٧، والنشر في القراءات العشر ٣٧٧، واكشف عن وجوه القراءات السبع ٨٤/٢، والبحر المحیط ١٦٥/٦، وشرح الرضى ٣٦٧، وشرح المصنف ١٠٦.

(٥) الأنبياء ٩٠/٢١ وتعلمها: ﴿فأستجبنا له ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجه إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً وكانوا لنا خاشعين﴾.

(٦) القصص ٣٤/٢٨ وتعلمها: ﴿وأخي هارون هو أفصح منى لساناً فأرسله معى رداً يصدقنى إنى أخاف =

(فرعون) احتمل السببية والاستئناف لا الحال.

قوله: (مثل أسلم تدخل الجنة) هذا مثال للأمر، وتقديره (إن تسلم تدخل الجنة) حذف (إن) وشرطها لدلالة الأمر والجزاء عليهما.

قوله: (ولا تكفر تدخل الجنة) هذا مثال النهي تقديره: (إن لا تكفر تدخل الجنة).

قوله: (وامتنع (لا تكفر تدخل النار) خلافاً للكسائي^(١) لأن التقدير: (إن لا تكفر) اختلف النحاة في هذه وأشباهاها نحو: (لا تدن من الأسد يأكلك) فقال الجمهور: لا يصح، لأن من شرط المقدر موافقة الملفوظ نفيًا وإثباتًا، والنهي نفي، فيصير التقدير: (إن لا تكفر تدخل النار، وإن لا تدن من الأسد يأكلك، وهذا لا يجوز فيتعين حينئذٍ الرفع، وقال الكسائي: ^(٢) وروي عن الكوفيين أنه يجوز الجزم لأنه يلتبس أن الكفر سبب في دخول النار، والدنوسبب في الأكل، وأنت بالخيار إن شئت [و١٢٠] قدرت إن لا تكفر، وإن لا تدن، على زيادة لا، مثل: ﴿مَا مَنَعَكَ الْأَتَّجِدُ﴾ ^(٣) وإن شئت قدرت: إن تكفر وإن تدنُ بغير لا، ويجوز

أن يكذبون﴾.

(١) ينظر الكتاب ٩٧٣ وما بعدها، والأصول لابن السراج ١٨٦٢، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٩٨٢٢ وما بعدها، وشرح المصنف ١٠٦، وشرح الرضي ٣٦٧٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٩٨٢٢.

(٣) الأعراف ١٢٧

الكسائي^(١)؛ أسلم تدخل النار، أي إن لا تسلم، واحتج بما سمع من العرب نحو: (لا تسافروا يجئكم ما تكرهون)، وقوله: «لا ترجعون بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(٢) وقول أبي طلحة^(٣) «لا تشرفُ يصبك سهم» وأجيب بشذوذ ما سمع، وأما الحديث فلا استدلال به ضعيف، لأنه يروى بالمعنى، وأجاز الأخفش^(٤) حملاً على لفظ الأول، وجعل منه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيْنَا أَمْوَالَهُمْ وَاشْنُدْ عَلَيْنَا قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾^(٥) فإنه جزم يؤمنوا عنده حملاً على اطمس واشد، وردّ بأنه من النصب في جواب الفاء.



(١) ينظر شرح الرضي ٣٦٧٢.

(٢) أخرجه البخاري في باب الإنصت إلى العلمة من كتاب العلم ٤٧١، وكتاب الحج ١٣، والمغازي ٧٧، ويروى (لا ترجعوا) بدل (لا ترجعون) لأنها تصبح نافية.

(٣) هو أبو طلحة الأنصاري من أصحاب رسول الله (والقول أخرجه البخاري في باب منقلب أبي طلحة رضي الله عنه من كتاب فضائل الصحابة ٤٦٥، ورواه مسلم في باب غزوة النسلة مع الرجل من كتاب الجهاد ١٤٤٣٣).

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٧٣٢، وإعراب القرآن للنحس ٣٦٧٢.

(٥) يونس ٨٧١٠.

فعل الأمر

مثال الأمر، يريد بالأمر ما كان على صيغة (افعل) و(لتفعل) و(ليفعل) ومثناها ومجموعها، فيدخل التهديد والدعاء، والأمر الذي في معنى الخبر، وهو فعل التعجب نحو: (أحسنُ بزيدٍ)، والإباحة والتسوية نحو: ﴿اصْبِرُوا وَلَا تَصْنَبُوا﴾^(١). ويخرج الخبر الذي في معنى الأمر نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾^(٢) والأصوليون يعتبرون المعنى وحده عندهم: طلب المراد من الغير على وجه الاستعلاء دون الخضوع^(٣)، فيدخل فيه ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾. ويخرج منه التهديد والدعاء والأمر الذي في معنى الخبر والإباحة والتسوية.

قوله: (صيغة^(٤) إلى آخره)، هذا حله عند النحاة. قوله: (صيغة)

(١) الطور ١٦٥٢ وتعلمها: ﴿اصلوها فاصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم إنما تجزون ما كنتم تعملون﴾.

(٢) البقرة ٢٣٣٢ وتعلمها: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَمَا لَمَنِ أَرَادَ أَنْ يُرْضِعَ﴾.

(٣) وهذا التعريف ينازعهم فيه من يقول: إن الأمر يفيد الوجوب ولا يصرف إلى المعاني الأخرى إلا بقرينة، ينظر إرشاد الفحول إلى علم الأصول الشوكاني ١٦٩، ١٧٥.

(٤) قل الرضي في شرحه ٣٧٢: (لو قل: صيغة يصح أن يطلب به الفعل لكان أصرح في عمومته لكل ما يسميه النحاة أمراً، وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بخذف حرف المضارع سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو (اللهم ارحم...)) وينظر شرح المصنف ١٠٧.

جنس، وقوله: **(يُطَلَّبُ بِهَا الْفَعْلُ)**، خرج ما يطلب بها الترك^(١)، نحو: (لا تفعل) وخرج ما ليس بطلب كالخبر، نحو: (أنا أطلب قيامك) قوله: (من الفاعل)، خرج الطلب من المفعول فإنه لا يحذف منه حرف المضارعة لكونه باللام.

وقوله: **(المخاطب)**، خرج الغائب والمتكلم فإنه لا يحذف منهما حرف المضارعة، لكون أمرهما باللام، وهي عاملة فلا تدخل إلا على معرب.

قوله: **(يحذف حرف المضارعة)**، ظاهر كلامه أنه من جملة الحد يخرج به الأمر باللام في القراءة بالشاذ **(فَلْيَفْرَحُوا)**^(٢).

وقوله:

[٦٤٥] محمد تفد نفسك كل نفس^(٣)

بغير لام ويخرج **(وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ)**، لأن فيه حرف المضارعة (وغفر الله لزيد) لأنه ليس على زنة المضارع، ويرد عليه الأمر الذي يراد به الخبر، والتهديد، والإباحة، والتسوية، فإنها من الأمر باصطلاح النحاة، وليس يطلب بهما فعل، وإن كان قوله: (بعد حذف حرف المضارعة) كلام بعد تمام الحد، وردت هذه قوله تعالى: **(وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ)** ومعنى قوله: **(يحذف حرف المضارعة)** إنك إذا قلت: يدحرج فحذفت الياء مثال الأول: الأمر وهو **(دَحْرَجٌ)**^(٤) وكذلك يضرب إلا أنك تزيد فيه

(١) وما يطلب به الترك هو النهي.

(٢) سبق تخريج الآية والقراءة فيها في الصفحة (٩٦١)

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة ١٠٨٣.

(٤) ينظر شرح الفصل ٥٨٧، وشرح الرضي ٣٦٧٢، وشرح المصنف ١٠٨

همزة وصل، وهي إشارة منه إلى أن المضارع أصل لمثال الأمر، وهو قول بعضهم وحثهم الحمل على الأمر باللام وعلى ما تقتضيه، وهو النهي، وقال بعضهم: ليس المضارع بأصل للأمر، لأنه معنى خارج عن الخبر، فهي صيغة مستقلة تخصه ولأنها قد وجدت أوامر لا مضارع لها نحو: (هَبْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا) و(تَعَلَّمْ) بمعنى اعلم.

قوله: (وَحَكْمَ آخِرِهِ حَكْمَ الْمُجْزُومِ) ^(١) يعني يُسَكَّنُ إن كان حرفاً صحيحاً غير نون الأفعال الخمسة، نحو: (اضربْ)، ويحذف إن كان معتلاً أو نونها نحو: (اغزِ) و(اخشِ) و(ارمِ) و(افعلْ) و(افعلوا) ^(٢) وإنما قال: حكم المجزوم ولم يقل الجزم لأنه مبني عند جماهير البصريين ^(٣) لزوال الشبه، ولأنه لو كان معرباً كان مجزوماً ولا جزم إلا بعامل، ولا جازم ملفوظ ولا مقدر، لأن إضمار الجازم لا يجوز كالجار، خلافاً للكوفيين والأخفش ^(٤)، فإنه عند الأخفش معرب مجزوم بلام مقدرة حذفت مع حرف المضارعة تخفيفاً، ولأن حكمه حكم المجرور، وادعاء [ظ ١٢٠] الفرق بأن أحدهما معربٌ والآخر مبنيٌ لا دليل عليه، ويقولون: الإعراب في الأفعال بالأصالة كالأسماء لا لشبهه، وعند الأخفش العامل في فعل الأمر

(١) قل المصنف في شرحه ١٠٧ - ١٠٨: (يعني أنك تعلمه معاملة المجزوم وإن لم يكن مجزوماً عند البصريين لزوال مقتضى الإعراب منه، وهو حرف المضارعة ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم في الصورة لموافقته معنى ما فيه لام الأمر، ومن ثمة توهم الكوفيين أنه معرب)، ينظر الإنصاف ٥٢٤/٢، مسألة رقم ٧٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨٧ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٧٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٨، وشرح الرضي ٣٧٢.

(٣) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ٣٧٢، والإنصاف ٥٣٤/٢.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في شرح المفصل لابن يعيش ٦٧٧ وشرح الرضي ٣٧٢.

معنوي وهو كونه أمراً.

قوله: (فإن كان بعده ساكن إلى آخره) [وليس برباعي زدت همزة وصل] ^(١) يعني أنك إذا حذف حرف المضارعة، فإن كان بعد حذف حرف المضارعة ساكن، نحو: (يضرب) (يستخرج) رُدَّتْ همزة وصل، يعني إذا أردت أن تأتي منه بالأمر ردت همزة وصل توصلاً إلى النطق بالساكن فتقول (اضرب) (استخرج) بخلاف ما إذا كان بعد حرف المضارعة متحرك نحو: (يعدُّ) و(يقوم) فإنك تقول في الأمر: (عُدْ) و(قُمْ) ولا يحتاج إلى همزة وصل، لأن ما بعدها متحرك، واحترز من الرباعي نحو: (يعطي) فإنك تزيد همزة قطع كما ذكر ب(عَدَّ) وقد شذ في الثلاثي الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن واحد، ومن كان قياسها أن يزداد في أصلها همزة وصل، لكنهم استقلوا مع كثرة ورود هذه الألفاظ الثلاثة، وقد جاء في (مرّ) و(جدّ) الأمران،

فقالوا: أمر و(أمر) قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ ^(٢) ولا يقاس عليها بالحذف.

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٨٧ - ٥٩. (وقل الرضي في شرحه ٣٦٩٢: قوله وليس برباعي: يعني به باب أفعال وحده فإنه هو الرباعي الذي ما بعد حرف المضارعة حرف ساكن، ولا يجتلب فيه همزة الوصل، ويعني بالرباعي ما مضيه على أربعة أحرف).

(٢) طه ١٣٢/٢٠، وتلمها: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلْكَ رِزْقاً نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾.

قوله (مضمومة إن كان بعده ضمة)^(١) يريد إن كان ثالث حروف المضارعة ضمة أصلية ضمت الهمزة في الأمر نحو: (اقتل) (ادعي يا امرأة) للاتباع لأنهم لو فتحوها أُلِّسَ بالمضارع ولو كُسِرَ كان مستقلاً.

قوله: (ومكسورة فيما سواها)، يعني فيما سوى المضمومة، وذلك حيث يكون ثالث المضارعة مفتوحاً أو مكسوراً أو ضمة عارضة، نحو: (اضرب) (اعلم) (انطلق) (استخرج) (استو) بكسر الهمزة، لأنك لو فتحتها التبتت في (أضرب) بمضارع (أضربت) وفي (أعلم) بمضارع ما لم يُسم فاعله، وقد اختلف في همزة الوصل فقال الجمهور:^(٢) اجتلبت ساكنة تقليلاً للزيادة وحركت بالكسرة على أصل التقاء الساكنين، وضعف بأنه يؤدي إلى التوصل إلى ساكن بساكن، ولكن اجتلبت متحركة وخصت بالكسر لتوسطه في الخفة بين الفتح والضم، وروي عن سيبويه^(٣)، ولأن الفتحة قد تكون لغير همزة الوصل، ففرقوا بين ما كانت للتوصل وغيره، وإنما ضمت حيث تضم للاتباع كراهية الخروج من كسر إلى ضم كـ(حيك).

قوله: (وإن كان رباعياً فمفتوحةً مقطوعةً)، يعني وإن كان الفعل

(١) قل الرضي في شرحه ٣٦٩٢: اعلم أن أصل حركة همزة الوصل الكسرة في الأسماء كانت أو في الأفعال أو في الحروف ولا يعلى إلى حركة أخرى إلا لعلة....
وإنما ضمت فيما انضم ثالثة في الأمر كـ (اقتل) أو في غيره كـ (انطلق) واقتدر اتباعاً واستقلالاً للخروج من الكسرة إلى الضمة).

(٢) ينظر هلمش شرح الرضي ٣٦٩٢.

(٣) ينظر الكتاب ١٤٦٤.

رباعياً، كانت الهمزة فيه مفتوحةً مقطوعةً نحو: (أعط) و(أكرم)، وإنما فتحت لأنها لو كسرت التبت بأمر الثلاثة في (اضرب) ولم (يُذَر) هل هو أمر من (ضَرَبَ) أو من (أضْرَبَ)، ولو ضمت التبت بمضارعه أيضاً، وإنما كانت مقطوعة لأنها الهمزة التي كانت للماضي وليست للتوصل، وإنما سقطت في المضارع كراهة اجتماع همزتين مع المتكلم نحو: (أنا أكرم) فحذفوا معه وطردها مع سائر حروف المضارعة، وجعلت في الأمر لزوال المقتضي لحذفها، والدليل على ذلك ورودهما فيما بعد حرف المضارعة فيه متحرك نحو: (أعدَّ) (أردَّ) من (يُعيدُ) و(يُريدُ)، فلو كانت للتوصل لم يدخل عليهما.



فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

أي (فعلٌ) المفعول الذي (لم يُسَمَّ فاعله) [وهو ما حذف فاعله] ^(١) وهو فرغٌ على سمي فاعله عند جمهور البصريين ^(٢) بدليل (بويع) و(سوير) بلا إدغام لعدم (بايع) و(ساير) ولو كان أصلها لوجب إدغامه، وقال المبرد ^(٣) والكوفيون: هو أصل برأسه لحيء أفعال لم تستعمل إلا لما يسمي فاعله نحو: (جُنَّ زيدٌ) و(حُمَّ عمرو) و(رُهَيْتَ يا رجل) و(نُبِجَتِ الناقةُ).

قوله: (فإن كان ماضياً [و١٢١] ضم أوله) قسم المبني للمفعول إلى ماضٍ ومضارع، وبدأ بالماضي، وذكر أنه (يُضَمُّ أولُهُ وَيُكْسَرُ ما قبلَ آخره)، وهذا مطرد في كل ماضٍ ثلاثي مجرد ك(ضَرَبَ) أو مزيد فيه ك(استخرج) و(أَكْرَمَ) ورباعي مجرد ك(دحرج) أو مزيد ك(يدحرج)، وإنما غيرت صيغة الفعل خوف اللبس بالمفعول القائم مقام الفاعل بالفاعل الحقيقي، وخص بالتغيير لقلّة استعماله، وكثرة استعمال الفاعل، أو ليسبق

(١) ما بين الحصريّين زيلة من الكافية المحققة. قل الرضي في شرحه ٣٦٩٢ - ٣٧٠: هذا حد مطرد عند سيويه، وإما على منعب الكسائي في نحو ضربني وضربتُ زيداً، وهو أن الفاعل يحذف في الأول على ما مر في باب التنازع. وعلى منعب الأخفش وهو ما حكى عنه أبو علي في كتاب الشعر قل: جوز أبو الحسن حذف الفاعل خلافاً لسيويه مستشهداً بمثل قوله تعالى: (أسمع بهم وأبصر).

(٢) ينظر رأي البصريين في الهمع ٣٧١.

(٣) ينظر المقتضب ٥٠/٤، والهمع ٣٧١.

الفاعل، فَأُعْطِيَ الْأَخْفُ وَغَيْرَ إِلَى فُعِلَ وَلَمْ يُقْتَصَرَ عَلَى ضِمِّ الْفَاءِ دُونَ كَسْرِ الْعَيْنِ خَشِيَةَ اللَّبْسِ بِالْمُضَارِعِ، فِيمَا أَوْلَهُ هَمْزَةٌ مِنَ الرَّبَاعِيِّ نَحْوِ: (أُعْلِمَ وَأُكْرِمَ) وَلَا عَلَى كَسْرِ الْعَيْنِ خَشِيَةَ الْعِلْمِ ب(عُلِمَ).

قوله: (ويضم الثالث مع همزة الوصل)، استثنى فعلين أحدهما ما أوله همزة وصل نحو: (انطلق) و(اقتدر)، فإنه يضم فيه الحرف الثالث مع الهمزة وجوباً خوفاً للبس بما سمي فاعله إذا كان أمراً في نحو: قلت له: (استخرج) لأن الهمزة تزول في الدرج^(١).

قوله: (والثاني مع التاء)، وذلك نحو: (تَعْلِمَ) وإِذَا وَجِبَ ضَمُّهُ: (خَوْفِ اللَّبْسِ) بِمُضَارِعِ (عَلِمْتُ).

قوله: (ومعتل العين، الأفتح قيل ويبيع إلى آخره) [وجاء الإشمام والواو]^(٢) لما فرغ من الصحيح بين بناء المعتل، فإن كان معتل الفاء فتحكمه حكم الصحيح، نحو: (وعدّ) ويجوز قلب الفاء همزة، وإن كان

(١) العبارة منقولة عن شرح المصنف ١٠٨ بتصرف دون إسناد ثم قل المصنف في شرحه ١٠٨: لأنهم لو اقتصروا على ضم الهمزة وهي همزة وصل تحذف في الدرج لالتبس حينئذ بصيغة الأمر في مثل قولك: إلا استخرج فضموا ما بعد الساكن ليرتفع هذا اللبس.

(٢) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة، والإشمام هو: روم الحرف الساكن بحركة خفيفة لا يعتد بها ولا تكسر وزنه، أو أن يشم الحرف الساكن حرفاً كقولك في الضمة: هذا العمل وتسكت فتجد في فيك إشماماً للام لم يبلغ أن يكون واواً، ولا تحريكاً يعتد به، ولكن شمة من ضمة خفيفة. ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضاً ينظر اللسان ملحة (شم) ٣٣٣/٤، وينظر باب علل الروم والأشمام في الكشف عن وجوه القراءات ١٢٢/٨ وما بعلمها، وكتب سيويه ١٦٧٤ - ١٦٩ - ١٧٩ قل ابن ملك في ألفيته: واكسر أو اشم فالثلاثي أعل عينا وضم جاك (بوع) فاحتمل

معتل العين فإن صح فيما سمي فاعله، صح فيما لم يسم فاعله، نحو: (عُورَ) و(صَيْدَ) فإن أعل نحو: (قيل) و(بيع)، فلك ثلاث لغات أفصحها (قيل) و(بيع) في الياء الخالصة، وأصله (قُول) و(بُيَع)، ثقلت الكسرة على حرف العلة فنقلت إلى الفاء بعد حذف حركته، لأنها أخف عليه من الضمة، وقلبت الواو في (قيل) و(بيع) ياء لتصح الكسرة.

وقال المصنف: ^(١) حذفت حركة العين لثقلها، ولم تنقل إلى ما قبلها لأن النقل لا يكون إلا إلى ساكن، ثم قلبت ضمة فأتبع كسرة لتصبح الياء كسرة وحملت عليه.

قوله: (وبعدها الإشمام فيهما معاً)، وهو أن ينمو بالكسرة فاء لفعل نحو: الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو: الواو قليلاً، لأنها تابعة لحركة ما قبلها، وهو فصيح ^(٢) قريء به في السبعة ^(٣)، وبعدها (قُول) و(بُيَع) واوا لتصبح الضمة وهي قليلة حُكِيَتْ عن فُقَعَسٍ ودبير ^(٤) قال:

[٦٤٦] ليت زمانا بوع فلشترت ^(٥)

(١) وقال ابن عقيل في شرحه على الألفية ٥٠٢/١ وما بعدها: إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل

العين سمع في فائة ثلاثة أوجه:

١- إخلاص الكسر.

٢- وإخلاص الضم

٣- والإشمام

(٢) هذه العبارة منقولة عن شرح الرضي ٣٧٠/٢ - ٣٨١ دون إسناد.

(٣) ومنه قوله تعالى: (وقيل يا أرض ابلعي ملاءك ويا سماء أبلعي وغيض الماء) بالإشمام في (قيل وغيض)

هود ٤٤/١ وينظر الكشف ١٢٢/١ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٥٠٣/١.

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوان ١٧١، وتلمه:

وقال:

[٦٤٧] حوكت على نيرين إذ تحك^(١)

قوله: (ومثله باب اختير وانقيد)، يعني مثل قيل وبيع في جواز اللغات الثلاث، لأن الأصل اختير وانقيد بكسر حرف العلة فصار (اختير) و(قود) على وزن (بيع) و(قول) فحمل عليها، قل نجم الدين: ^(٢) وشرط النقل في معتل العين أن لا تكون اللام حرف علة نحو: (طوي) و(استقوي)، لأن العين لوأعلت في الماضي وجب في المضارع، ولوأعلت لقليل: (يطي) و(يُقي) وهم لا يحتملون في الفعل ياءً مضمومة لثقله.

قوله: (دون استخير وأقيم) ^(٣)، معناه أنه لا يجوز حمله على (قول)

وهل ينفع شيئاً لبت

ينظر شرح السفر الأول ٧٢٧٢، وشرح المفصل ٧٠٧، وشرح ابن عقيل ٥٠٣٨، ومغني اللبيب ٥١٣، وشرح شواهد المغني ٨١٩٢، وأوضح المسالك ١٥٥٢، وشرح الأشموني ١٨٧١، وهمع الهوامع ٣٧٦، ٣٧٦، ويروى شباباً بلك زماناً.

والشاهد فيه قوله (بوع) فإنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بنه للمجهول أخلص ضم فائه على لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشرح... والمشهور (بيع).

(١) صدر بيت من الرجز، وتلمه:

تَخْتَبِطُ الشوك ولا تشاك

نسب لرؤية ولا يوجد في ديوانه وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٧٢٧٢، وشرح ابن عقيل ٥٠٢٨، والمنصف ٢٥٠٨، والمقصد النحوية ٥٣٧٢، وهمع الهوامع ٣٧٦، وشرح الأشموني ١٨٧١، ٢٣٢، ويروى عن (نولين).

والشاهد فيه قوله: (حوكت) على لغة بعض العرب والمشهور حيك، وهو فعل ثلاثي معتل العين فلما بني للمفعول أخلص كسرة فائه ويروى (حوكت) ويكون شاهداً للوجه السابق.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٧٧٢ والنقل بتصرف.

(٣) قل الرضي في شرحه ٣٧٧٢: يعني أن بابي استفعل وأفعل معتلي العين لا يجيء فيهما إلا إخلاص الكسر دون الضم والإشمام لأن سببهما في الثلاثي المجرد والباين المذكورين ضم ما قبل حرفي

و(بيع) كما حمل (اختير) و(انقيد)، لأن ما قبل حرف العلة فيه ساكن وفي (قول) و(بيع) مضموم فاختلفا، لأن أصله (اسْتُخِيرَ) و(اسْتُقِيمَ) فتغلب الكسرة على حرف العلة فنقلت إلى ما قبلها وقلبت الواو ياء في (اسْتُقِيمَ) لتصح الكسرة، وهي اللغة الفصيحة في (قيل) و(بيع)، وإن كان معتل اللام فليس فيه إلا قلب حرف العلة ياء، إن كان واواً لانكسار ما قبله نحو: (دُعِيَ) و(نُمِيَ)، وإن كان ياء بقيت على حالها نحو: (رُمِيَ) وبعض العرب تقلبه ألفاً، قال:

[٦٤٨] أفي كلِّ عامٍ ماتمَّ تبعثونه

على محمَّرٍ ثوبتموهُ مارضاً^(١)

أي (رضاً). وأما إذا اتصلت التاء والنون نحو: (بعث) و(قلت) و(بعنا) و(قلنا)، فقال سيبويه:^(٢) يجوز فيها ما جاز في قيل وبيع فتقول: (بعث) و(قلت) بكسر الفاء ثم الإشمام، ثم ضم الفاء فيهما، ولا يمتنع الكسر والضم خوف اللبس بل بسبب قرينة لفظية أو معنوية كما في اللفظ المشترك، وقالت طائفة من النحاة: إن كانت الفاء [١٢١] مضمومة فيما

العلة، وما قبلها في بابي استفعل وأفعل ساكن، فلا بد من نقل حركة عين الكلمة إليه نحو: يقول، ويبيع، ويخاف، وينظر جمع الهوامع ٣٧١ وما بعدها.

(١) البيت من الطويل، وهو لزيد الخير في الكتاب ١٢٩١، و ١٨٧٤، وينظر شرح المفصل ٧٦/٩.

والماتم: النسب يجتمعن في الخير والشر، وأراد هنا الشر ثوبتموه جعلتموه لنا ثواباً.

والشاهد فيه قوله: (رضاً) بمعنى رَضِيَ في لغة طيء فهم يكرهون مجيء يله متحركة بعد كسرة فيفتحون ما قبلها لتقلب إلى الألف لخفتها فيقولون في بَقِيَ بَقِيَ وفي رَضِيَ رَضِيَ، فصلرت اليه متحركة مفتوحاً ما قبلها فقلبها ألفاً ...

(٢) ينظر الكتاب ١٨٧/٤ وشرح المفصل ٧٦/٩.

سُمِّيَ فاعله، فاللختار كسرهما، ثم الإشمام، ثم الضم، نحو: ضمت ياء (يؤم) وقلبَ ياء (قُولَ)، وإن كانت فيه مكسورة، فاللختار هنا الضم، ثم الإشمام، ثم الكسر، نحو: (بعثُ) و(خِفْتُ) دفعاً للبس، وقال ابن مالك: ^(١) يلتزم الإشمام فيما يلبس نحو: (قلت) و(بعث) وأما المضاعف، فإن كان مفكوكاً فيما سمي فاعله أو ملحقاً بقي على حاله نحو: (سيست الدابة)، (لُجِجَتْ عينه وخبلت) و(ترُدد) وإن لم كذلك، فإن كان ثلاثياً وجب الإدغام وضمُّ الفاء نحو: (رُدَّ) وكسرها بعض الكوفيين ^(٢)، وحكي عن العرب، وبعض النحاة أجاز الإشمام، وإن كان زائداً فمضاعف العين كالصحيح نحو: (خلَّصَ) وإن كان مضاعف اللام، فإن كان قبلها متحرك ضمَّ نحو: (اضطَّرَّ)، ومن كسر الراء في (رَدَّ) كسر الطاء هاهنا، وإن كان قبلها ساكن غير مد كسر، نحو: (أقشعُرَ)، وإن كانت مَلَّةً، حذفت حركة المكرر عند البصريين ولم تُنقل: (احمور) و(أطمؤون) وأجاز الكوفيون نقل كسرة المكرر إلى قبل حرف العلة وقبله ياء، فتقول: (أحمير) و(أطمئن).

قوله: (وإن كان مضارعاً إلى آخره) [ضمُّ أوله، وفتح ما قبل آخره، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً] ^(٣) رجع إلى أول الباب لأنه قسمه إلى ماضٍ ومضارع، فلما فرغ من الماضي ذكر المضارع، وهو ينقسم كما في الماضي إلى صحيح ومعتل ومضاعف، فالصحيح يضمُّ أوله ويُفتح ما قبل

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧٢٧/٢ وما بعدها.

(٢) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٧٢٧/٢ ومن العرب من يكسر فله (لُجِجَتْ) ونحوه.

بإتلاص وإشمام، وهمع الهوامع ٢٧/٦.

(٣) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

آخره كما ذكر، نحو: (يُضْرَبُ) و(يُدْحَرَجُ) و(يُسْتَخْرَجُ)، وإنما لم يقتصر على أحد الأمرين خوف اللبس لأنه لواقترص على ضم أوله التيسر بمضارع (أَعْلَمَ)، ولواقترص على فتح ما قبل آخره التيسر ب(تَعَلَّمَ) أما المعتل، فمعتل الفاء ثبتت فيه نحو: (يوعد) و(يوهب)، ومعتل العين تنقلب ألفاً نحو: (يُقَالُ) و(يُبَاعُ) حملاً على ماضيه، لأنه تحرك آخر حرف العلة وانفتح ما قبله فيه إلا أن يصح ماضيه، فإنه يصح نحو: (يُوَعَزُّ) و(يُصَيِّدُ) ومعتل اللام تنقلب ألفاً أيضاً نحو: (يُعْزَى) و(يُرْمَى) ويستدعى لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله، وأما المضاعف فالملحق حكمه حكم ما ألحق به، نحو: (تُجْلِبَبُ) في الملحق ب(تُدْحَرَجُ) وغير الملحق إن كان مضاعف العين فكالصحيح، نحو: (يُتَخَلَّصُ)، وإن كان مضاعف اللام، فإن كان قبل المضاعف ساكن وهو صحيح نقلت الفتحة إليه، نحو: (يُقَشَعَرُ) وإن كان متحركاً أو حرف علة حذفت وبقي مدغماً، نحو (يُضْطَرُّ) و(يُحْمَرُّ) و(يُطْمَأَّنُّ به).

المتعدي وغير المتعدي

(فالتعدي: ما يتعلق فهمه على متعلق ك(ضرب)، التعدي في اللغة المجاوزة، وفي الاصطلاح، ما ذكر معناه أنك إذا قلت ضرب فقد توقف فهمه على مضروب^(١) .

قوله: (وغير المتعدي بخلافه ك(قعد))، يعني إذا قلت: (قام) و(قعد) فهوتام بفاعله ولم يتوقف فهمه على غيره، واعترض فإن نحو: (قعد) يتوقف منهما على معناه وهو ظرفه، ومتعلق أيضاً بواسطة حرف الجر، وأجيب عن الظرف، بأنه قصد بالمتعلق المفعول به، وعن المتعدي بحرف أو نحوه بخلاف المتعدي بنفسه، فإنه لا يعقل معناه إلا وقد عقل له متعلق جملةً، وقد جعل المصنف^(٢) التعدي واللزوم راجعين إلى المعنى، وقد وجدت أفعال متفقة المعنى، ومنها ما يتعلّى ومنها ما لا يتعلّى، نحو: (أَمِنَ) و(صَلَّقَ) و(خاف) و(أشفق) تقول (أمنتُ بزید)، (وصدقت زیداً) مع اتفاقها معنى، و(خفت زیداً) و(أشفقت منه)، وأفعال متفقة في المعنى، ومنها ما يتعلّى إلى واحد ك(عَرَفَ)، ومنها ما يتعلّى إلى اثنين ك(عَلِمَ)

(١) قال الشريف الجرجاني في حاشية الرضي ٢٧٢/٢: وهذا كما ذكرنا في حد المفعول به أن الذي يقع عليه فعل الفاعل ك (ضربت زيدا) أو يجري مجرى الوقوع عليه نحو: (ما ضربت زيدا).

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٩.

والأولى الرجوع في التعدي وعلمه إلى السماع.

قوله: (والمتعدي إلى واحد ك (ضرب)، الفعل ينقسم إلى متعدي بكل حال، وهو ينصب مفعولاً لفظاً ك (ضربتُ زيداً) ومحلاً ك (مررت بزيد) ولازم بكل حال نحو: (كَرُمَ) و(ظَرُفَ) ومتعدي في حال دون حال نحو: (كَلْتُ زيداً) و(كَلْتُ له)، و(وزنته) و(وزنت له)، وشرطه كثرتهما على سواء، فإن قل أحدهما ألحق بالأكثر وكان الأقل على التضمين، أو حذف الحرف والمتعدي [و١٢٢] بنفسه منه ما يتعدى إلى واحد ك (ضرب)، ومنه ما يتعدى إلى اثنين، الثاني هو الأول ك (علمت) ^(١)، ومنه ما يكون الثاني غير الأول ك (أعطيت) ^(٢) ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة كأعلمت، والمتعدي بنفسه قد يصح أو يضمن معنى اللازم نحو: (فلان يُعطي ويمنع ويضرُ وينفع) أي يعطي الإعطاء والمنع والضر والنفع من غير نظراً إلى مفعول، ومنه ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ﴾ ^(٣).

وقد يصح أن يُضْمَنَ معنى التعدي بحرف نحو: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ ^(٤) أي بارك، و﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ ^(٥) أي يخرجون، وقوله:

- (١) أي ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.
 (٢) أي ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.
 (٣) الرعد ١٩٨٣، والآية: (أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى إنما يتذكر أولو الألباب). وفي الأصل: (أفمن يعلم كمن لا يعلم).
 (٤) الأحقاف ١٥/٤٦ والآية: (قل ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضه وأصلح لي في ذرئتي إني تبت إليك وإني من المسلمين).
 (٥) النور ٦٣/٢٤ وتعلمها: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾.

[٦٤٩] يجرح في عراقيتها نصلي^(١)

أي ينزل وذلك بشرط تقارب معنى المتضمّن، والمتضمّن والمتعدي بحرف يجوز حذف الحرف منه قياساً، إن كان المفعول (إنّ) أو (أنّ) المصدريتين، ويحكم على موقعه بالنصب عند سيويوه^(٢) وبالجر عند الخليل^(٣) والكسائي^(٤)، وإن كان في غيرها جاز في أفعال محصورة مسموعة وهي: (اختار) و(استغفر) و(أمر) و(سمى) و(دعا) و(كنى) و(زوج) و(صلّق) و(عير) تقول: (اخترتك من الرجال)، (اخترتك الرجال)، و(استغفرت الله من الذنوب) و(استغفرت الله ذنباً)، و﴿سَمَيْتَهَا مَرْيَمَ﴾^(٥) و(دعوت بك)، و(دعوتك)، و(كنتك بأبي الحسن وأبا الحسن) و﴿وَزَوْجَانَهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾^(٦) و﴿وَزَوْجَانَكَا﴾^(٧) و(صدّقك وصدقت بك) و(عيرتك بسوء فعلك) و(سوء فعلك) وفيه مذهبان أن تنصب عند الحذف وعليه:

(١) هذا عجزة بيت من الطويل، وهو لذي الرّمة في ديوانه ١٥٦، وينظر أساس البلاغة للزمخشري ٢٩٦ ملّة (عذر) وشرح المفصل ٣٩٢، وأسالي ابن الحاجب ٢٥٧/١، ومغني اللبيب ٦٧٦، وخزانة الأدب ١٢٨٢، ٣٣٣/١٠، وتمّ البيت:

وإن تعتذر بالخل من ني ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقيتها نصلي

والشاهد فيه قوله: يجرح والشاهد فيه حذف مفعول يجرح لتضمنه معنى يؤثر في الجرح

(٢) ينظر الكتاب ١٢٠/٣.

(٣) ينظر الكتاب ١٢٦/٣-١٢٧.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٧٢، وقل: والأول أولى - أي رأي سيويوه - يضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمراً.

(٥) آل عمران ٣٧٣ وتلمها: ﴿وإني سميتها مريم وإني أعينها وفريتها من الشيطان الرجيم﴾.

(٦) اللخان ٥٤/٤٤ وتلمها: ﴿كذلك وزوجناهم بحور عين﴾.

(٧) الأحزاب: ٣٧/٣٣ وتلمها: ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم...﴾.

[٦٥٠] استغفر الله ذنباً لست مُحْصِيَه (١)

وقوله:

[٦٥١] أمرتك الخير فافعل ما أمرت به (٢)

والثاني أن تجر وعليه:

[٦٥٢] إذا قيل: أي النلس شرّ قبيلة

أشلت كليب بالأكف الأصابع (٣)

أي إلى كليب وقوله:

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

رَبَّ العباد إليه الوجهُ والعَمَلُ

هو بلا نسبة في الكتاب ٢٧٨، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٦٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٠/٨، والمقتضب ٣٧٢، وأدب الكاتب ٥٢٤، وشرح المفصل ٦٣٧، وأوضح المسالك ٢٨٦/٢، وشرح شنور الذهب ٣٨١، واللسان ملة (غفر) ٣٣٧/٥، والمقصد النحوية ٢٢٧٣، وهمع الهوامع ٧/٥ وخزانة الأدب ١١٧٣.

والشاهد فيه قوله: (استغفر الله ذنباً) حيث نصب باستغفر مفعولين وعدها إليهما بدون توسط حرف جر

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فقد تركتك ذا مال وذا نسب

وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ٦٣ وينظر الكتاب ٢٧٨، ومغني اللبيب ٨٣١، وشرح شواهد المغني ٨٦٧/٢، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ١٣٦ وللعباس بن مرداس في ديوانه ١٣٦، وينظر: المقتضب ٣٧٢-٨١ والمحاسب ٥٧٨-٢٧٢، وشرح المفصل ٥٠/٨، وشرح الرضي ٢٧٦/٢، وشرح شنور الذهب ٣٨٠، وهمع الهوامع ١٧٥.

والشاهد فيه قوله: (أمرتك الخير) و (أمرت به) فقد تعلّى في الجملة الأولى إلى مفعولين بنفسه وفي الجملة الثانية قد تعلّى إلى الأول بنفسه وهو التله التي هي نائب فاعل بعد حذف المفعول، وإلى المفعول الثاني بحرف الجر.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٢٠/٨، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٩٢، ومغني اللبيب ٣-٨٤٣، وشرح شواهد المغني ١٢٨، وشرح الرضي ٢٧٦/٢، وأوضح المسالك ١٧٧٢، وهمع الهوامع ٢٢٧/٤، وخزانة الأدب ٦٦٩٣.

والشاهد فيه قوله: (أشارت كليب) حيث جر قوله (كليب) بحرف جر محذوف وذلك شذوذاً.

[٦٥٣] فقالوا: كيف أنت فقلت خير

يقضي حاجةً وتفوتُ حاجُ^(١)

بخير، والتعدية تكون بأحد أمور ثلاثة: بالهمزة وتضعيف العين وحرف الجر نحو: (أخرجت زيدا)، و(خرّجته)، و(ذهبت به) فالهمزة تفيد تصديره على ذلك الوصف من غير تعريض لكون مفرقا أو دُفَعَةً، والتضعيف يفيد حصوله شيئاً فشيئاً، وقد لا يفصل ذلك نحو: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾^(٢)، والباء للمشاركة مع الفعل المعلى بها، وزاد بعضهم في المعديات شيئين الطلب نحو: (استخرجته)، وبعضهم المفاعلة نحو: (جاذبت زيدا الثوب)، فهذه المعديات إذا دخلت على اللازم تعلّى إلى واحد وإذا دخلت على المتعدي إلى اثنين تعلّى إلى ثلاثة، ولا يجمع بينهما ولا بين اثنين منهما لمفعول واحد، وأما بالنسبة إلى مفعولين فجائز كقول المتنبي:

(١) البيت من الوافر، وهو في درة الغواص ٨١، وقد نسب لأبي الحسين بن فارس اللغوي وهو ثالث ثلاثة أبيك وهي:

وقالوا كيف أنت فقلت خير تُقْضَى حَاجَةٌ وَتَفُوتُ حَاجُ

إذا ازدحت هموم الصدر قلنا عسى يوماً يكون لها انفراج

نديمي هرتي وسرور قلبي دفاتر لي ومعشوقتي السراج

والتمثيل فيه قوله (فقلت خير) حيث حذف الخفض من خير وتقليده بخير. وفيه شاهد آخر ذكره صاحب درة الغواص حيث جمع (حاجة) على (حاج).

(٢) الفرقان ٣٢/٢٥ والآية (وقل الذين كفروا لولا أنزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لثبت به فؤادك ورتلته ترتيلاً).

[٦٥٤] أسير إلى إقطاعه في ثيابه

على طرفه من داره بحسبه^(١)

وأما دخول اللازم في المتعدي فإن كان إلى اثنين أو ثلاثة لم يجز دخولها،
تقدم أو تأخر لقوته وقيل لطوله وقد أجاز بعضهم نحو قوله:

[٦٥٥] أحجاج لا تعطي العصاة مناهم

ولا الله يعطي للعصاة مناهم^(٢)

وإن كان الواحد، فإن تقدم المفعول جاز نحو: ﴿الرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٣) لأنه
ضعف بتقديم مفعوله فاحتاج إلى ما يقوم، وإن تأخر لم يجز، وما سمع لم
يقس عليه، نحو قوله:

[٦٥٦] هنا سرقة للقرآن يدرسه^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو للمتبي في ديوانه ١٤٩٤.

والتمثيل فيه قوله: (أسير إلى إقطاعه) حيث تعنى الفعل أسير إلى مفعوله بحرف الجر.
(٢) البيت من الطويل، وهو لليلى الأخيلى في ديوانها ١٢٢، وينظر مغني اللبيب ٢٨٨، وشرح شواهد
المغني ٥٨٧٢، وجمع الهوامع ٢٠٦٤، والدرر ١٧٣٤، وشرح التصريح ١٧٢.
والشاهد فيه (يعطي للعصاة مناهم) حيث دخلت اللام على أحد المفعولين المتأخرين عن العلل لقوته
وهذا شذ

(٣) يوسف ٤٢٦٢ وهي: (يا أيها الملأ أفتوني في رؤيائي إن كنتم للرؤيا تعبرون).

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

يقطع الليل تسيحاً وقرآناً

وهو برواية مختلفة لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٦، وإصلاح المنطق ٢٩٠، ومغني اللبيب ٣٨٨، واللسان مائة
(عزن) ٣٤٢٤، ويروى فيه ضحواً أشمط عنوان السجود به.
والشاهد فيه قوله (يدرسه) حيث جله الضمير مفعولاً مطلقاً ضميراً للقرآن.

قوله: (والمتعدي إلى ثلاثة كأعلم وأروى) [أنبأ ونبأ وخبر^(١)] وزاد سيويه^(٢) (نبأ) واستدل بقوله:

[٦٥٧] نُبئتُ زُرعةً والسفاهة كاسمها

يُهَي اليَّ غرائب الأشعر^(٣)

[ظ ١٢٢] وزاد الفارسي^(٤) والجرجاني^(٥) (أنبأ) وزاد الفراء^(٦) (أخبر)

و(خبر) قال:

[٦٥٨] ملا عليك إذا أخبرتني ذنباً

وغلب بعلك يوماً أن تعوديني^(٧)

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر الكتاب ٤٣٦.

(٣) البيت من الكامل، وهو للنايعة الذبياني في ديوانه ٥٤، وينظر شرح ابن عقيل ٤٥٦١، وشرح التصريح اظ ٢٦٥، والمقصد النحوية ٤٣٩٢، وشرح عمدة الحفاظ ٢٥٢، وخزانة الأدب ٣١٥/٦ - ٣٣٣ - ٣٣٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨١/٢.

والشاهد فيه تعدي الفعل (نبأ) الى ثلاثة مفاعيل، أولها نائب الفاعل والضمير التله في نبئت، وثانيها زُرعةً، وثالثها الجملة الفعلية (يهدى).

(٤) ينظر رأي الفارسي في المقتصد بشرح الإيضاح ٤٩٣٦، والهمع ٢١٩٢، ونقل ابن مالك رأيه عن التذكرة، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٦٦٩٢.

(٥) ينظر رأي الجرجاني في المقتصد شرح الإيضاح ٤٩٣٦ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨١/٢.

(٦) ينظر همع الهوامع ٢٥٧٢.

(٧) البيت من البسيط، وهو الرجل من بني كلاب في المقصد النحوية ٤٤٢٦، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٢٣، وشرح ابن عقيل ٤٥٧١، وشرح التصاريح ٣٦٥/١، وشرح الأشموني ١٦٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨٢/٢ والهمع ٢٥٢/٢، ويروى وما عليك بلد ملا عليك وخبرتني بلد أخبرتني.

والشاهد فيه قوله (أخبرتني) حيث نصب الفعل أنخبر ثلاثة مفاعيل أولهما نائب الفاعل وهو التله وهو المفعول الأول وثانيها يله المتكلم، وثالثها رنفاً.

قال:

[٦٥٩] وَخَبِرْتُ سُودَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً
فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرٍ أَعُودَهَا^(١)

وزاد الكوفيون^(٢) (حدّث) قال:

[٦٦٠]..... فَمِنْ حُودٍ

ثَمَوَهُ لِهْ عَلَيْنَا الْعُلَاءِ^(٣)

وإنما عُنِّيَ (أعلم) و(أرى) إلى ثلاثة، لأنهما من (عَلِمَ) و(رَأَى) المتعدي إلى اثنين فلما دخلت الهمزة عدتهما إلى الثالث، ودخولهما سماع عند سيبويه^(٤) والجمهور، وحملت عليها هذه الألفاظ لورودها وموافقتها

(١) البيت من الطويل، وهو للعوام بن عقبة أو (عتبة) في الدرر ٢٧٧٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤١٤، شرح ابن عقيل ٤٥٩١، وشرح عملة الحافظ ٢٥٢، وهمع الهوامع ٢٥٧٢، وشرح التصريح ٢٥٦١، وشرح الأشموني ١٦٧٨ وخزانة الأدب ٣٦٩١١، ويروى: سوداء القلوب كما في الهمع.

والشاهد فيه قوله (خَبِرْتُ سُودَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً) حيث تَعَدَى خبر إلى ثلاثة مفاعيل التاء في خبرت وهي نائب الفاعل وهو المفعول الأول، وسوداء المفعول الثاني، مريضة مفعوله الثالث.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ٢٥٢٢.

(٣) عجز بيت من الخفيفه وصلده.

أو منعتهم ما تسألون

وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ٣٧، وينظر شرح المعلقات السبع ٢٢٥، وشرح القصائد العشر ٣٨٧، وشرح المفصل ٦٦٧، وتذكرة النحلة ٦٨٦، وشرح ابن عقيل ٤٥٨١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨١٢، وهمع الهوامع ٢٥١٢، والدرر ٢٨٠٢، وشرح التصريح ٢٦٥١، ويروى في ابن عقيل الولاء بدل العلاء.

والشاهد فيه قولته (فمن حدثموه له علينا العلاء) حيث عُنِّيَ الفعل حدث إلى ثلاثة مفاعيل، فالضمير المرفوع نائب عن الفاعل وضمير المنصوب مفعوله ثانٍ والجمله (له علينا العلاء) وفي محل نصب مفعوله الثالث.

(٤) ينظر الكتاب ٤٠١، وشرح الرضي ٣٧٠٢.

لها في المعنى، والأخفش جعله قياسياً^(١)، وأجاز أن تقول: (أظننتُ) و(أحسبتُ) و(أزعمتُ) وقال سيبويه: دخولها قياس في اللازم والمتعدي إلى واحد، وسماع في المتعدي إلى اثنين، وكذلك التضعيف والمتعدي بحرف سماع في المتعدي إلى اثنين قياس في اللازم والمتعدي إلى واحد والجمهور منعوا من التضعيف في المتعدي إلى اثنين، واختلف في عمل (أنبا) و(نبأ)، فالجمهور جعلوا عملها بالتضمين لمعنى (علم) والهمزة والتضعيف فيما هو متعدي إلى اثنين، ضعيف بخلاف (أعلم) و(أرى) فقد وجدوا قبل الهمزة متعدين إلى اثنين والهمزة يجوز أن تعلق وتُدع، لم يستعمل في ماضيها وقال المصنف: ^(٢) إن هذه الخمسة أصلها أن تعلق إلى واحد والمفعولان الآخران وقعا موقع المصدر وانتصبا انتصابه ومعنى قولك (أنبا زيدٌ عمراً قائماً) (أنبأتُ زيداُ إنباءً) و(عمراً قائماً) تفسيراً للنبأ، وفرق بينه وبين (أعلمتُ زيداُ عمراً قائماً) فإن (عمراً قائماً) ليس هو المصدر الذي يلزم رفع المفعولين، وإنما هو الإعلام، وإنما هو متعلق العلم والإعلام لا نفسه، وضعف كلامه بوجوده ثلاثة:

أحدها: أنه يلزم رفع المفعولين لأنهما جملة، والجملة تُحكى، ولو وقعت موقع المفعول نحو قرأت: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣). وقال تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامًا عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾^(٤).

(١) ينظر شرح المصنف ١١٠، وشرح الرضي ٣٧٤/١-٣٧٥.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٠.

(٣) الفاتحة ١/٨.

(٤) الصافات ٧٨/٣٧-٧٩.

الثاني: أنا لا نُسَلِّمُ أن (أنبأته نبأً) و(خبرته خبراً) مفعول مطلق، بل هو مفعول به بدليل جواز دخول الباء عليه نحو: (أخبرتكَ بخبر) و(أنبأتكَ نبياً) ولا يجوز (ضربتكَ بضرب).

الثالث: أنهما لو كانا واقعين موقع المصدر لم يجوز دخول (إنّ) و(أنّ) عليهما مثل: (أخبرتُ أنّ زيداً قائم).

قوله: (فهذا مفعولها الأول كمفعول (أعطيت))، يعني في جواز حذفه (أعلمت عمراً قائماً) فإنما يحذف الأول لأنه مغاير للآخرين، كمفعول (أعطيت)، ومنهم من منع حذفه، وروي عن سيويه^(١) لأنه فاعل في المعنى، لأن (أعلم) بمعنى (عَلِمَ) والفاعل لا يجوز حذفه، ولأنه يلتبس في بعض الصور نحو: (أعلمت زيداً عمراً قائماً غافلاً) أن يكون عمراً مُعَلِّماً عند حذف زيد.

قوله: (والثاني والثالث كمفعولي علمت)، يعني أنه يجوز حذفهما معاً ولا يجوز حذف أحدهما، لأنهما كالابتداء والخبر، وفي ذلك خلاف، فالجمهور أجازوا حذف الثلاثة معاً كالابتداء والخبر، وحذف الأول وحده دون الآخر، وحذف الآخرين دون الأول ولم يجزوا حذف أحدهما، وروي عن سيويه^(٢) أنه يجوز حذف شيءٍ منهما وبعضهم أجاز حذف الأول ومنعوا من حذف الآخرين أو حذف أحدهما واختلفوا هل يجوز إلغاء

(١) ينظر الكتاب ٤٧٨.

(٢) ينظر الكتاب ٤٧٨-٤٢٣، وشرح الرضي ٣٧٦٢، وجمع الهوامع ٢٥٠٨.

هذه الأفعال عن العمل في الآخرَيْن، فالمصنف^(١) وجماعته أجازوا ذلك قياساً على مفعولي (علم)، ومنهم من منعه لأن فيه حكماً بالقوة والضعف، من حيث العمل في الأول، وفصل الجزولي^(٢) فقال: إن بنيت للمفعول جاز من حيث قد سقطت القوة وإلا لم يجوز، وأما تعليقها فأجازه المصنف^(٣) وابن مالك^(٤) وجماعة نحو: (أعلمت زيدا لعمرو قائم)، قال تعالى: ﴿هَلْ نَدَبِكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يَنْتَبِكُمْ إِذَا مِزَقْتُمْ كُلَّ مِمْرَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٥). والجمهور منعها، تؤولت الآية على حذف المفعولين الأخيرين^(٦) والأفعال كلها متعديها ولازمها مستوية في عملها في المصدرية والظرفية والمفعول له ومعه والحال والاستثناء، فإذا دخلت على المتعدي إلى [١٢٣] واحد صارت ثمانية، وإن دخلت على المتعدي إلى اثنين صارت إلى تسعة وإن دخلت على المتعدي إلى ثلاثة صارت عشرة، تقول: (أعلمت زيدا عمراً قائماً إعلماً يوم الجمعة)، (أقام فلان ضاحكاً تفهما له وجعفرأ إلا بكرأ).

(١) ينظر شرح المصنف ١١٠.

(٢) ينظر رأي الجزولي في شرح التسهيل السفر الأول ٦٨٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧٤٩٢ وما بعدها.

(٥) سبأ ٧/٣٤ وأولها: (وقل الذين كفروا هل ندلكم).

(٦) ينظر البحر المحيط ٢٥٠/٧.

أفعال القلوب

(ظننت وحسبت إلى آخرها)، وهي على ثلاثة أقسام، منها للظن وهي (ظننتُ وحسبتُ وخِلتُ)، ومنها لليقين وهي (علمتُ ورأيتُ ووجدتُ)، ومنها متردد بينها، وهي (زعمتُ)، وحدُّها ما وضع لتقرير الفاعل على صفة لازمة، واحترز بلازمة عن الحال، وأما معانيها ف (ظننت) تستعمل فيما هو خلاف اليقين سواء كان عن إمارة نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ الْإِطْنَاءَ وَمَا نَحْنُ بِمُستَقِينَ﴾^(١) أولاً عن غير إمارة نحو: ﴿إِنْ يَغْضُ الظَّنَّ إِثْمَ﴾^(٢) . وبمعنى العلم، نحو: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ﴾^(٣) ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُواقفوها﴾^(٤) .
وقوله:

[٣١١] فقلت لهم ظنوا بألفي مدحج^(٥)

(١) الجاثية ٣٢/٤٥ والآية: (وإذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا رب فيها قلتم ما ندري ما الساعة إن نظن إلا ظنا).

(٢) الحجرات ١٢/٤٩ وهي (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ...).

(٣) البقرة ٤٦/٢ وهي (الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليه يرجعون).

(٤) الكهف ٥٣/١٨ وهي: (ورأى المجرمون النار فظنوا أنهم مواقعوها ولم يجدوا عنها مصرفاً).

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزة:

سراتهم في الفارسي المسرد

وهو للريد بن الصمة في ديوانه ٤٧، ومجالس ثعلب ١٩٩، والمخسب ٣٤٢/١، وشرح المفصل ٨٧٧ وأسرار

العربية ١٥٦، ولسان العرب ملحة (ظنن) ٣٧٣/٤.

والشاهد فيه قوله (ظنوا) حيث جله الظن بمعنى اليقين.

وهو كثير، و(حَسَيْتُ) تكون بمعنى (ظَنَنْتُ)^(١) الذي هو خلاف اليقين بإمارة، و(خَلْتُ) ك(جئت) ويجوز في مضارعها للمتكلم فتح الهمزة وكسرها، و(زعمت)

بمعنى الاعتقاد الباطل نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢). وقد تستعمل نحو قوله:

[٦٦٢] الله موفٍ للناس ما زعما^(٣)

و(علمت) في اليقين، وقد جاء بمعنى الظن، نحو: ﴿فَلْيَنْ عَلِمْتُمْوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾^(٤) و(وجدت) بمعنى (علمت)، وأما (رأيت) فمعنى (علمت) وقيل بمعنى (ظننت) وقيل بمعناها معاً نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا، وَتَرَاهُ قَرِيبًا﴾^(٥) فالأول بمعنى الظن والثاني بمعنى العلم، وهي تستعمل في رؤية القلب ورؤية العين والحُلُمِيَّة، ورأيت زبداً بمعنى أصبت رؤيته برؤية العين، ورأيته بمعنى أصبت رؤيته لا يتعديان إلا لواحد، ورؤية

- (١) للتفصيل ينظر الكتاب ١٦٨/١ وما بعده شرح المفصل ٧/٧ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٧٢/٢ وما بعده، وشرح ابن عقيل ١ وما بعده.
(٢) التغابن ٧/٦٤، وتعلمها: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يعثوا قل بلى وربى لتبعثن ثم لتتؤن بما عملتم وذلك على الله يسير﴾.
(٣) هذا عجز بيت من المنسرح، وصلته:

نوبي قم واركن بأهلك إن

- وهو للناطقة الجعدي في ديوانه ١٣٦، وجمهرة اللغة ٨١٦ واللسان العرب ملحة (زعم) ٨٣/٨٣٥، وخزانة الأدب ٨/١٣٦-١٣٤، ونسبه الرضي في شرحه إلى أمية بن أبي الصلت ٢٧٨/٢ والشاهد فيه قوله: (زعم) قد استعمل للتحقيق، وقيل بمعنى ضَمِنَ وقيل بمعنى (قل) ويعنى وَعَدَ (٤) الممتحنة ١٠/١٠، وتعلمها: ﴿فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار...﴾.
(٥) المعراج ٦٧٠ - ٧.

القلب والحلمية إلى اثنين نحو: ﴿إِنِّي أُرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾^(١)، وقيل: إن الحلمية تكون كرؤية العين تعالى إلى واحد وأعصر خمراً حال، هذه التي ذكر المصنف^(٢) سبق وقد ألحق غيره بها سبقةً أخرى، وهي (شعرت) و(دريت) و(ألفيت) و(توهمت) و(اتخذ) و(هَب) في قوله: (هبوني أمراً منكم) و(جعل) بمعنى (سمى) أو بمعنى (غير) أو بمعنى (ظن) أو (اعتقد)، وزاد آخرون (تَعَلَّمَ) غير متصرف نحو:

[٦٦٣] تَعَلَّمَ شِفْلَةَ النَّفْسِ قَهْرَ عُلُوِّهَا

فبالغ بلطفٍ في التحيل والمكر^(٣)

وآخرون (ألقى) بمعنى (وجَد) نحو:

[٦٦٤] فألقى قولها كذباً وميناً^(٤)

- (١) يوسف ٣٦/١٢، وتعلمها: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانِ قَدْ أَحْلَمَهُمَا إِنِّي أُرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَدْ الْآخِرِ إِنِّي أُرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خَبْرًا...﴾.
- (٢) ينظر شرح المصنف ١١٠، وشرح ابن عقيل ٤١٧/١٠ وما بعده، وشرح الرضي ٢٧٨/٢-٢٧٩، وهمع الهوامع ٢٠٩/٢ وما بعدها.
- (٣) البيت من الطويل، وهو لزيد بن سيار في شرح شواهد المغني ٩٣٣/٢، وشرح ابن عقيل ٤٢٠/١، وأوضح المسالك ٣٧/٢، وشرح شذور الذهب ٣٧٣، وشرح التصريح ٢٤٧/١، وهمع الهوامع ٢١٥/٢، والدرر ٤٦/٢، وخزانة الأدب ١٢٩/٩، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٥٥/٢. والشاهد فيه قوله: (تعلم) بمعنى (اعلم) فنصب مفعولين هما (شفلاء) و(قهر) مع أنه غير متصرف.
- (٤) عجز بيت من الوافر، وصدرة:

وَقَدَّمَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ

وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ١٨٣، وجمهرة اللغة ٩٩٣، والشعر والشعراء ٣٣٣/٨، معاهد التصيص ٣٦٠/٨، ومعني اللبيب ٤٦٧، وشرح الشواهد المغني ٧٦١/٢، واللسان ملة (مين) ٤٣١/١، والأشبه والنظائر ٢١٣/٣.

والشاهد فيه قوله: (كذباً وميناً) حيث عطفت الواو قوله: (ميناً) على مرادفه (كذباً) وعطف المرادف على مرادفه وهذا أمر اختصت به الواو من سائر حروف العطف.

وآخرون (عدَّ) نحو:

[٦٦٥] تعلقون عقرَ النيبِ أفضلَ مجدكم^(١)

قوله: (فتنصب الجزأين)، وذلك لأنهما متعلقان لها كما تنصب (أعطيت)، وقال الفراء: ^(٢) الثاني فينصب على التشبيه بالحال.

قوله: (ومن خصائصها) من تبعيضية.

قوله: (أنه إذا ذكر أحد المفعولين ذكر الآخر)، وذلك لأن أصلهما المبتدأ والخبر فلو اقتصر على أحدهما اختل المعنى، وحاصله أن الحذف على ضربين اختصار واقتصار فإن حذفاً معاً، فالأكثر أجازوه اختصاراً أو اقتصاراً، وأجازوه المصنف ^(٣) بالاختصار، كقوله:

[٦٦٦] ترى حبهم علراً علىً وتحسب^(٤)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بني ضوطري لولا الكميّ المقنعا

وهو لجرير في ديوانه ٩٠٧، وينظر الخصائص ٤٥/٢، وشرح المفصل ١٠٢/٢، والجنى الداني ٦٠٦، وورصف المبانى ٢٩٣، والمغني ٣٦٠، وشرح شواهد المغني ٦٦٩/٢، واللسان ملة (ضطر) ٢٥٨٦/٤، وهمع الهوامع ٢١١/٢، وخزانة الأدب ٣/٥٥-٥٧-٦٠.

والشاهد فيه قوله: (تعلقون) حيث نصب مفعولين وهما (عقر) و (أفضل).

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧٨/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٠.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

بأي كتاب أم بأية سنة

وهو للكميّ بن زيد كما في الختسب ١٣٨/١، وشرح ديوان الحمسة للمرزوقي ٦٩٢، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٤٥/٢، وشرح الرضي ٢٧٩/٢، وشرح ابن عقيل ٤٤٣/٨، وأوضح المسالك ٦٩/٢، وهمع الهوامع ٢٢٥/٢، وخزانة الأدب ١٣٧/٩، والشاهد فيه قوله: (وتحسب) حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما والتقلير: وتحسب حبهم علراً.

والاقتصار كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ﴾^(١) الأخصش وجماعة^(٢) منعوا من حذفها اقتصاراً واختصاراً، وبعضهم أجاز حذفها اختصاراً، ومنع منه اقتصاراً، والفرق بين الاختصار والاقتصار، أن الاختصار المحذوف منه مراد مقدر، والاقتصار عكسه، وأما حذف أحدهما فلا يجوز اقتصاراً، وأما الاختصار فمنعه طائفة، واختاره المصنف^(٣) لأنهما مرتبطان، والصحيح جوازه نحو: ﴿وَلَا يَخْسِنُ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ﴾^(٤). فيمن قرأ بياء الغيبة تقديره البخل هو خيراً لهم، ومن قرأ بياء الخطاب فالتقدير: بخل الذين، على حذف مضاف والمفعولان المذكوران نحو:

[٦٦٧] وإنا لقوم لا نرى القتل سبةً

إذا مارأته علمراً وسلولاً^(٥)

قوله: (بخلاف باب أعطيت)، يعني فإن مفعولها ليس من باب المبتدأ

(١) الرعد ١٩/١٣ وتعلمها: ﴿أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك كمن هو أعمى إنما يتذكر أولو الألباب﴾ في الأصل (كمن لا يعلم) وهو خطأ (ويفوت الاستشهاد بالآية).

(٢) ينظر الهمع ٢/٢٢٥.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٠-١١١.

(٤) آل عمران ٣/١٨٠ وتعلمها: ﴿بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة..... والله بما تعملون خبير﴾.

قرأ حمزة بالثاء، وقل أحمد بن يحيى (ثعلب) الوجه عندنا بالثاء، وقرأ الباقون بالياء، ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١١٦-١١٧ وحجة القراءات لابن زنجلة ١٨٣، والنشر في القراءات العشر ٢٤٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٦٦/١، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٢١٩.

(٥) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في اللسان مئة (سأل) ٣/٢٠٧، ويروي (أنس) بدل (لقوم). والشاهد فيه (لا نرى القتل سبة) حيث نصب بفعل نرى القتل مفعول أول وسبة مفعول به ثلث، وحذف المفعول الثاني من رأته.

والخبر فيجوز الاقتصار على أحدهما تقول: (أعطيت زيداً وأعطيت درهما) سواء أردت اقتصاراً أو اختصاراً.

قوله: (ومنها أنه يجوز^(١) فيها الإلغاء)، المراد بالإلغاء إبطال العمل لفظاً وتقديراً، ويفهم من قوله: (يجوز). أنه لا يجب مع حصول شروطه التي يأتي ذكرها، وهو قول الجمهور وبعضهم جعله لازماً.

قوله: (إذا توسطت أو تأخرت) [لاستقلال الجزأين كلاماً بخلاف باب أعطيت مثل (زيدٌ علمت قائم)]^(٢) إن تقلمت لم يجز الإلغاء عند البصريين^(٣) وأجازة الكوفيين والأخفش^(٤) واحتجوا بنحو قوله:

[٦٦٨] إني وجلت ملاكُ الشيمةِ الأدب^(٥)

وقوله:

[٦٦٩] وما إخالُ لدينا منك تنوِيل^(٦)

(١) في الكافية المحققة (وفيها جواز الإلغاء) بدل (أنه يجوز فيها الإلغاء).

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر رأي البصريين في شرح ابن عقيل ٤٣٥/٨.

(٤) ينظر رأي الكوفيين والأخفش في شرح التسهيل السفر الأول ٦٦٤/٢ وشرح ابن عقيل ٤٣٨/٨،

وهلمش شرح كتاب سيويه ١١٩/٨، والهمع ٢٢٩/٢.

(٥) عجز بيت من البسيط، وصلته:

كذاك أدبتُ حتى صار من خلقي

وهو بلا نسيبة في شرح الرضي ٢٨٠/٢، وينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٤٧٣، وشرح ابن عقيل ٨

٤٢٧، وجمع الهوامع ٢٢٩/٢.

والشاهد فيه قوله: (وجلت ملاك الشيمة) حيث ألقي عمل الفعل وجلت لأنه لو أعمله لقل: (وجلت

ملاك الشيمة الأدبا) ولذلك قل الكوفيون الرفع من باب الإلغاء والبصريون خلافهم.

(٦) هذا عجز بيت من البسيط، وصلته:

أرجو وأمل أن تدنو مودتها

وتأول على حذف ضمير الشأن، والجملة في موضع المفعول الثاني، أي إنني وجدته وما إخاله، وإن توسطت جاز الإلغاء والإعمال مطلقاً^(١)، والإعمال أجود، ووجه الإلغاء ضعفها بأحد المفعولين، وبعضهم قال: إن تقدمها الاسم وجب الإعمال، ويؤتى بضمير الاسم نحو: (زيد ظننته قائماً)، وإن تقدم الخبر، فإن كان يظهر فيه الرفع وجب الإلغاء، نحو: (قائم ظننته زيد)، وإلا وجب الإعمال نحو: (في الدار ظننت زيدا) وضعف بقوله:

[٦٧٠]..... وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور^(٢)

تأخر نحو: (زيد منطلق علمت) جاز الوجهان، والأجود الإلغاء، لأنها قد ضعفت بتأخيرها عليها فاستقلا، وارتفعاً على الابتداء والخبر، وللإلغاء شروط أربعة، الأول: ما ذكر من التوسط والتأخر، الثاني: أن لا

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦٢، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٦٣/٢، وشرح الرضي ٢٨٠/٢ وشرح ابن عقيل ٤٣٥/١ وأوضح المسالك ٦٧/٢، وهمع الهوامع ٢٢٩/٢، وخزانة الأدب ٣١١/١، والدرر ١٧٢/١، والمقصد النحوية ٤١٢/٢، وشرح الأشموني ١٦٠/١.

والشاهد فيه قوله: (وما إخل لدينا تنويل) حيث ألغى عمل الفعل القلبي وهو إخل مع تقلمه على معموليه فرفع تنويل على الابتداء وخبره المجرور قبله والقياس في إخل فتح الهمزة

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٤٣٥/١.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدرة.

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني

وهو لجريز في ملحق ديوانه ١٠٢٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/١، وللعين المقرري في الكتب ١٢٠/١، واللمع ١٣٧، وشرح المفصل ٨٤/١ - ٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٦٢/٢، وأملالي المرتضي ١٨٤/٢، وشرح قطر النبي ١٧٤، وأوضح المسالك ٥٨/٢، والمقصد النحوية ٤٠٤/٢، واللسان ملة (خيل) ١٣٠٤/٢، وخزانة الأدب ٢٥٧/١، ويروي: الفشل بدل الخور كما في همع ٢٢٩/٢. والشاهد فيه إلغاء (خلت) لما توسطت بين معموليها.

يُنْفَى الفعل فإن نفي وجب الإعمال نحو: (زيداً قائماً لم أظنّ) و(زيداً لم أظنّ قائماً)، الثالث: أن لا تدخل لام الابتداء على المبتدأ، فإن دخلت وجب الإلغاء نحو: (لزيداً ظننت قائم)، الرابع: أن لا يؤكد الملغى بمصدر، فإن أكد لم يجز الإلغاء، لأن عمله في المصدر قوة له يجوز: (زيداً ظننت ظناً منطلقاً).

قوله: (ومنها أنها تُعَلَّقُ) ^(١)، التعلق بإبطال العمل لفظاً فقط، والفرق بينه وبين الإلغاء من وجوه ثلاثة: الأول: أن الإلغاء يبطل العمل لفظاً وتقديراً، والتعليق يبطله لفظاً فقط، بدليل صحة العطف على محله نحو: (علمت لزيد قائم وبكراً).

الثاني: الإلغاء جائز لا واجب، والتعليق واجب إلا في صورة، وهي أن يتقدم أحد المفعولين على الاستفهام، نحو: (علمت زيد أبومَن هو؟) فالنصب والرفع جائزان بلا خلاف.

الثالث: أن التعليق لمانع وهو ما ذكر من حرف الاستفهام والنفي واللام، والمفهوم هو عبارته: أن التعليق لا يكون إلا في هذه الأفعال، وهو مذهب الجمهور، واختلفوا فيما تعلد منها إلى واحد هل يجوز تعليقه؟، فأجازه السيرافي ^(٢)، كما يجوز فيما يتعلد إلى اثنين، ومنع منه

(١) ينظر التعليق والإبطال في المصادر الآتية: الكتاب ١١٨/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٦٦/٢، وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٤٣٨/١ - ٤٣٩، وشرح الرضي ٣٧٩/٢ وما بعدها، وجمع الهوامع ٢٣٧/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر رأي السيرافي في شرح أبيات سيويه ٤٠٨/١، والجمع ٢٣٨/٢.

الفارسي^(١)، وابن السراج^(٢)، والزخشي^(٣)، وقالوا: لا يجوز التعليق إلا فيما يجوز فيه الإلغاء، وهو التعليل إلى اثنين، وقال يونس: ^(٤) الإلغاء واقع في كل قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٥)، وبعضهم أجازته في أفعال القلوب وفي (نظر) و(أبصر) و(تفكر) و(سأل) وما قاربهن نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾^(٦) [و١٢٤] و﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمًا﴾^(٧) وزاد نجم الدين^(٨) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، نحو: (شككت أزيد في الدار أم عمرو)، و(نسيت) أو (ترددت) وكل فعل يطلب به العلم، نحو: (فكرت) و(احتجت) و(تَلَوْتُ) و(سألت) و(استفهمت) وأفعال الحواس الخمس ك(لمست) و(أبصرت) و(سمعت) و(وشمت) و(ذقت)^(٩)، قال الوالد: (الأولى في هذه كلها ما خلا أفعال القلوب أن (لا)^(١٠) تتعلق لكن تحذف مفعولاتها ويقدر القول).

قوله: (بحرف استفهام والنفي واللام) [مثل: علمت أزيد عندك أم

(١) ينظر رأي الفارسي في الهمع ٣٣٤/٢.

(٢) ينظر الأصول ٣٦٠/٢، والهمع ٣٣٢/٢.

(٣) ينظر المفصل ٣٦١ - ٣٦٢.

(٤) ينظر الكتاب ٤٠٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٦٧/٢، والهمع ٣٣٦/٢.

(٥) مريم ٦٩/١٩، وتعلمها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾.

(٦) الكهف ١٩/٨١، وتعلمها: ﴿... قَالُوا رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسَ بِأَعْيُنِكُمْ بَوْرَقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ...﴾.

(٧) القلم ٤٠/٨.

(٨) ينظر شرح الرضي ٢٨٤/٢.

(٩) تنتهي عبارة الرضي وهو من قوله وزاد نجم الدين.

(١٠) في الأصل ليس وهو تحريف.

عمرو] ^(١) وإنما وجب التعليق مع هذه، لأن لها صدر الكلام فمنعت من عمل ما قبلها فيما بعدها، أما حرف الاستفهام فإن بعضهم قالوا: لأن جوابها (لا) أو (نعم) وليس فيها نسبة، والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة، لأن معنى (علمت أزيد قائم أم عمرو) علمت أحدهما بعينه، فصحّ تعليق العلم به لحصول النسبة بالتعيين بخلاف (علمت هل زيد قائم؟) فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد، ولا نفيها فيتعلق العلم بتلك النسبة أونفيها وإنما جوابه (نعم) أو ب(لا) قال نجم الدين: ^(٢) إنا لا نسلم أن مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون للعلم بل مضمون استفهام المتكلم، لا يصح أن يكون متعلقاً لعلمه للتناقض المذكور، ولو سلمنا قلنا: إن نعم أولاً في جواب متضمن لمعنى النسبة ونفيها لأن المعنى (بلى زيد قائم) فجعل المحكوم عليه وبه وهو المصحح لتعلق العلم انتهى.

وقد يكون المعلق اسم استفهام، نحو: ﴿لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ ^(٣) و(علمت متى يخرج زيد؟) و(من أبوك؟) ولكن المضاف إلى الاستفهام نحو: (علمت غلام من عندك؟) وأما إن تقدم أحد المفعولين على

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

أما الاستفهام: فقد يكون حرف استفهام وهو الهمزة اتفاقاً وهل على خلافه وقد يكون متضمناً لمعنى الاستفهام، ومن معناه الاسم المضاف إلى كلمة الاستفهام. أما النفي بـ (ما) و (إن) و (لا) علمت ما زيد قائم، وإن زيد قائم، ولا زيد قائم. والمقصود باللام لام الابتداء مثل علمت لزيد قائم، ينظر شرح المصنف ١١١، وشرح المراعي ٣٨٣/٨، وأوضح المسالك ٧٥.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٨٣/٢ - ٢٨٤.

(٣) الكهف ١٢/٨٨، وتعلمها: ﴿ثم بعثناهم لتعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً﴾.

الاستفهام نحو: (علمت زيداَ مَنْ أبوه؟) جاز فيه الرفع والنصب، فالرفع لأن الاستفهام يعم الجملة، ولأن المفعول الأول داخل في حكم الاستفهام، والنصب لأنه لم يحل بينه وبين عامله حائل، فإنَّ تَضْمَنَهُ محلَّ الثاني المعلق النصب لأنه مفعول بأن، وإذا رفعت الأول فمحلُّه الرفع لأنه خبر عنه، وأما النفي وهوب (ما) و(إن) و(لا) التي لنفي الجنس نحو: (علمت ما زيداَ قائم)، و(إن زيداَ قائم) و(لا رجلَ في الدار) و(لا زيداَ عندك) و(لا عمرو)، وزاد أبوحيان^(١) لعل نحو: ﴿وَمَا يُدْرِكُ لَعْلَهُ يَزْكُنِي﴾^(٢) وأما اللام المعلقة فهي لام الابتداء وبعضهم جعل لام القسم معلقة نحو قوله:

[٦٨] ولقد علمت لتأتين مني

إن المنايا لا تطيش سهلها^(٣)

وقد تعلق (إن) مع اللام نحو: (علمت إن زيداَ لقائم) لأن (إن) مع اللام لا تكون إلا مكسورة، فإذا تجردت عن اللام مع العلم وجب فتحها، ولا تعليق وسدت مفعولي علمت، وقال الأخفش^(٤) والزخشي^(٥): المفعول

(١) ينظر البحر المحيط ٤١٩/٨.

(٢) عيس ٣/٨٠.

(٣) البسيت من الكلمل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ٣٠٨، وينظر الكتاب ١١٠/٣، وسر صناعة الإعراب ٤٠٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٦٦/٢، وشرح شواهد المغني ٨٢٨/٢ وهمع الهوامع ٢٣٣/٢، وخزاة الأدب ٣٣٤/١٠، وأوضح المسالك ٦١/٢.

والشاهد فيه قوله: (علمت لتأتيني مني) حيث وقع الفعل الذي شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهو (علمت) قبل لام جواب القسم، فلما وقع ذلك الموقع علق عن العمل ولولا هذه اللام علمت مفعولين ولكان قل: ولقد علمت مني آتية.

(٤) ينظر شرح المصنف ١١١، وشرح الرضي ٢٨٦/٢.

(٥) ينظر شرح المفصل ٢٦١ - ٣٦٢.

الثاني مقدر.

قوله: (ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد) [مثل: عَلِمْتُني منطلقاً]^(١)، الفعل إن كان فاعله ومفعوله لشيئين مختلفين جاز الجمع بينهما متصلين مطلقاً نحو: (علمتك) و(ضربتك) وإن كانا لشيء واحد، فإن كان من أفعال القلوب جمع بين الضميرين المتصلين كما ذكر، نحو: (علمتني) و(رأيتني) ومنه (إن زاد استغني) ولقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله^(٢)، ومنع الجمهور (علمت نفسي) وأجازه ابن كيسان^(٣)، وهو المفهوم من المصنف^(٤)، وإن كان غيرها وجب الإتيان بالنفس نحو: (ضربت نفسي) ولا يجوز (ضربتني) إلا في رأي الحلمية نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾^(٥) وفي البصرية نحو:

[٦٧٢] ولقد أَرَانِي للرماح دَرِيَّة

من عن يميني مرة وأملئي^(٦)

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١١، وشرح الرضي ٢٨٥/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٧١/٢، وهذا كثيراً ما يقوله الصحابة عندما يصفون حلهم مع رسول الله أو يقرر ذلك فيهم رسول الله ومثل هذا الحديث له تنمة وهو: عن عائشة رضي الله عنها قالت: (لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا من طعام إلا الأسودان) رواه ابن الأثير في النهاية ٤١٩/٢، وأبو عبيد في غريب الحديث ٣٥٤/٢.

(٣) ينظر الهمع ٣٣٤/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ١١١.

(٥) يوسف ٣٦/١٢.

(٦) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجلة في ديوانه ١٧١ ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦، وأسرار العربية ٢٥٥، وشرح المفصل ٤٠/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٧١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٩/٢، ومعني اللبيب ١٩٩، وشرح شواهد المغني ٤٣٨/٨، وأوضح المسالك ٥٧/٣، وجمع الهوامع

وفي (عَدِمَ) قال:

[٦٧٣] لقد كان لي عن ضرتين عَلِمْتُ^(١)

وفي (فَقَدَ) قال: [ظ٢٤]

[٦٧٤] نعمت على ما كان مني فقدتني^(٢)

وفي (وجدت) بمعنى (أصبت) قال:

[٦٧٥] تَلَفْتُ نحو الحي حتى وَجَدْتُ^(٣)

١٥٦/١، ٣٦/٢، وخزانة الأدب ١٥٨/١٠ - ١٦٠. ويروى تارة بـل مرة. والشاهد فيه قوله (أراني لرماح درية) حيث أعمل رأي الحلمية عمل رأي البصرية فنصب مفعولين وهما اليه في أراني و (درية).
(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وعما ألا في منهما مستزحج

وهو لـ (جران) العود في ديوانه ٣٩، وينظر أمالي بن الشعري ٩/١، وشرح الكافية لابن مالك ٥٦٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٧٢/٢، وشرح المفصل ٨٨/٧ - ٨٩، وتذكرة النحلة ٤٢١، وشرح المصنف ١١١.

والشاهد فيه قوله: (علمتني) حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول مثل وجدتني وعلمتني.
(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

كما يندم المغبون حين يبيع

وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ١١٥، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٧٢/٢. والشاهد فيه قوله: (فقدتني) حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول في فعل (فقدتني) على سبيل الشلوذ.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وجعتُ من الإصغاء لبتاً وأخذعا

وهو للصمة القشيري كما في شرح الحماسة للتبريزي ١٢٧٨، وأمالي القالي ١٩١/١، وسمط اللالي ٤٦٢، والأغاني ٥/١، ودلائل الإعجاز ٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٧/١. الليت صفحة العنق، والأخذع: عرق في موضع الجملة من العنق.

ويحتمل أنها هنا بمعنى علمت، وإنما جاز في هذه إمارأى ووجد فكونهما من أفعال القلوب وأما (عدم) وف (قد) فحماً على (وجد) لأنهما ضداهما، وما عدا هذه الأفعال لم يجمع فيها بين ضميرين على هذا الحد إلا في ضرورة أو شذوذ نحو:

[٦٧٤] قد بتُّ أحرُسُنِي وحلي ويمنعني

صوتُ السَّبَاعِ يضحن والملم^(١)

قال المصنف: ^(٢) وإنما أبدلوا المفعول بلفظ النفس في غير أفعال القلوب لما تقرر من أن المعتاد أن فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالباً، وإنما يتعلق بغيره فلو قال: (ضربتني) و(ضربتك) لسبق إلى الفهم ما هو الغالب من المغايرة بينهما، يقوي حركة المضمرة على دفع اللبس التي هي الضم بخلاف باب (علمت)، فإن الغالب فيه عدوله التغير، لأن علم الإنسان بصفات نفسه أكثر، فحمل على الغالب هذا إذا كانا متصلين، فإذا كان الثاني منفصلاً جاز الجمع بينهما لشيء واحد مع التقديم أو الفصل بإلا، نحو: (إياي ضربتُ) و(ما ضربتُ إلا إياي) و(إياك ضربتُ) و(ما ضربتُ إلا إياك).

قوله: (ولبعضها معنى آخر يتعلّى به إلى واحد) إنما تعدت إلى اثنين

والشاهد فيه قوله: (وجدتني) حيث استعمله بمعنى أصبت.

(١) البيت من البسيط، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٢٧٨، وينظر مغني اللبيب ١٩٥، وشرح شواهد المغني ٤٢٩/٨.

والشاهد فيه قوله: (أحرسني) يريد أحرسه فقلب، ويروى أحرسه ولا شاهد فيه عندئذ.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١١.

لاقتضائها مسنداً ومسنداً إليه، فإذا استعمل بعضها على معنى آخر لا يقتضي إلا متعلقاً واحداً لم يجاوزه في التعدي.

قوله: (فـظننت) بمعنى (اتهمت) ^(١) تقول: (ظننت زيداً) بمعنى اهتمته فتعدت إلى واحد كما كان (اتهم) لا يتجاوز مفعولاً واحداً ومنه ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ ^(٢).

قوله: (و(علمت) بمعنى (عرفت) يعني إذا كانت بمعنى عرفت تعدت إلى واحد لأن عرفت لا يتجاوز مفعولاً ومنه ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾ ^(٣) وقد تكون لازمة نحو: (عَلِمَ) فهو (أعلم) ^(٤) أي مشقوق الشفة.

قوله: (ورأيت بمعنى أبصرت) يعني إذا كانت بمعنى البصر نحو: (رأيت زيداً) تعدت إلى واحد كما أن أبصرت لا تجاوز مفعولاً، وقد تكون بمعنى (أصبت) فتعدي إلى واحد أيضاً، نحو: (رأيت الطائر) إذا أصبت رؤيته، وقد تستعمل (أرأيت) و(أرى) و(ترى) التي عن (رأيت) بمعنى (علمت) استعمال (ظننت) لكثرتها في الكلام، وأكثر ما يكون عن نحو:

(١) قل المصنف في شرحه ١١١ - ١١٢: (قد تقرر أن تعدي الأفعال إنما كان باعتبار معانيها، فعلم أن هذه الأفعال باعتبار أن معناها يقتضي منسوباً ومنسوباً إليه، فإذا استعملت بعضها على معنى آخر لا يقتضي إلا متعلقاً واحداً وجب أن تكون مما يتعدى إلى واحد فظننت إذا استعملت بمعنى اهتمت لا تقتضي إلا متعلقاً واحداً، فوجب أن تخرج عما نحن فيه إلى ما يتعدى إلى واحد).

(٢) التكوير ٢٤/٨١.

(٣) النحل ٧٨/١٦ وتعلمها: ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون﴾.

(٤) ينظر اللسان ملحة (علم) ٣٠٨٤/٤.

(رأيت عمراً منطلقاً) و(أرى زيدا ذاهباً) و(أنى ترى بشراً جالساً) وأما القول: نحو: (متى تقول زيدا قائماً)، قال:

[٦٧٧] أما الرحيل فلون بعد غد^(١)

فمتى تقول الدار تجمعنا

وقال:

[٦٧٨] أجهلاً تقول بني لؤي

لعمر أيبك أم متجاهلينا^(٢)

فلا يستعمل بمعنى ظننت إلا في الخطاب والاستفهام خاصة خلافاً لسليم^(٣) فإنهم يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت) من غير شرط،

(١) البيت من الكلل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٠٢، ينظر الكتاب ١٢٤/٨، وشرح أبيات سيويه ١٧٩/٨، والمقتضب ٣٤٩/٢، وشرح المفصل ٧٨/٧، وشرح التصريح ٣٦٢/٨، وروصف المباني ٨٩، واللسان ملة (قول) ٣٧٩/٥، والمقلد النحوية ٤٣٤/٢، وخزانة الأدب ٤٣٩/٢.

والشاهد فيه قوله: (تقول الدار تجمعنا) حيث استعمل الفعل تقول بمعنى تظن، ونصب به مفعولين أولهما (الدار) وثانيهما: جملة (تجمعنا) ولم يقصد به الحكاية، ولو قصد لرفع وكانت الدار مبتدأ وجملة يجمعنا خبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول.

(٢) البيت من الوافر، وهو للكميّ بن زيد في الكتاب ١٣٣/٨، وينظر شرح أبيات سيويه ١٣٢/٨، والمقتضب ٣٤٩/٢، وينظر المفصل ٣٦٠، وشرحه لابن يعين ٧٨/٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٧٥/٢، وشرح الرضي ٢٨٩/٢، وشرح ابن عقيل ٤٤٨/٨، وهمع الهوامع ٢٤٧/٢، وخزانة الأدب ٩/١٨٣ - ١٨٤.

والشاهد فيه قوله: (أجهلاً تقول بني لؤي) حيث أعمل (تقول) عمل (تظن) فنصب به مفعولين أحدهما قوله (أجهلاً) والثاني (بني لؤي) مع أنه فصل بين أداة الاستفهام والفعل بفصل، وهذا الفصل لا يمنع لأنه معمول للفعل.....

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٨٩/٢.

وحكى الأندلسي^(١) عن بعض العرب اشتراط الخطاب فقط.

قوله: (ووجدت بمعنى (أصبت) يعني إذا كانت بمعنى أصبت نحو: (وجدت الضالة) أي (أصبتها) تعلت إلى واحد ك(أصبت)، وقد تكون لازمة إذا كانت بمعنى (استغنيت) أو (حزنت) أو (حققت) ومصدرهما بمعنى الفناء و(وجد) قلبت ألفاً ومعنى الحزن (وَجَدَ) ك(فَلَسَ) وبمعنى الحقد (موجلة)^(٢).



(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) ينظر اللسان ملحة (وَجَدَ) ١/٤٧٠.

الأفعال الناقصة

قوله: (سميت الناقصة)^(١) [و١٢٥] ناقصة لافتقارها إلى اسم وخبر، وقيل: لأنه لا مصدر لها، وما ورد فهو مصدر للتامة.

قوله: (ما وضع لتقرير الفاعل على صفة) هذا حدها ومعناه أنك إذا قلت: (كان زيد قائماً) فقد قررت الفاعل وهو زيد على صفة وهو القيام، ويرد على الحال من الفاعل نحو: (جاءني زيد ركباً) فلو قال: لازمة خرجت الحال.

قوله: (وهي كان وصار إلى آخرها) [وأصبح وأمسى وأضحى وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فني وما برح وما دام وليس]^(٢) ومنهم من عدّها وهو الشيخ^(٣) وبعض المتأخرين، وأما سيبويه والمتقدمون فلم يعدوها بل ضبطوها بضابط كلي عند سيبويه^(٤)، (كان وصار وما دام وليس) ثم قال: وما كان نحوهنه من

(١) قل الرضي في شرحه ٢٩٠/٢: (وإنما سميت ناقصة لأنها لا يتم بالرفوع بها كلاماً بل بالرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم كلاماً بالرفوع دون المنصوب).

(٢) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٢.

(٤) ينظر الكتاب ٤٥/١ - ٤٦.

الأفعال مما لا يستغني عن الخبر بمرفوعه، والمصنف^(١) حكى الأصول، وهي ما كثر استعماله، وذلك ثلاثة عشر فعلاً، والملحق بها وهو (أض وعاد وغدا وراح) و(ما جاء حاجتك)^(٢) و(قعدت كأنها حربة)^(٣) فهذه ألقها ب(كان) لنقصانها.

قوله: (وقد جاء (ما جاءت حاجتك) و(قعدت كأنها حربة) يعني أن (جاء) و(قعد) ناقصان، بمعنى (صار) و(ما جاءت حاجتك) ويروى بنصب حاجتك ورفعها، وأول من قالها الخوارج لابن عباس لما جاءهم من علي^(٤) عليه السلام: يطلبهم الرجوع إلى الحق، فإن رفعت احتمال أن تكون (ما) نافية و(جاء) تامة أي لم تحصل حاجتك ومرادك منا، وأن تكون (ما) استفهامية وهي خبر متقدم و(حاجتك) اسم جاء وهي ناقصة، وإن نصبت احتمال أن تكون (ما) نافية وفي جاءت ضمير هو اسمها مثل: (أن يكون عندك صبرة فترسل بفرارة لتجعل تلك الصبرة فيها، فيقال لك (ما جاءت الفرارة حاجتك) أي لم تسع، واحتمل أن تكون استفهامية و(حاجتك) الخبر، وفي جاءت ضمير راجع إلى (ما) وأنته لأنه عائد على مؤنث في المعنى، واختلف في قياس الأفعال المزيدة، فالمصنف^(٥) قال:

(١) ينظر شرح المصنف ١١٢.

(٢) ينظر الكتاب ٥٠٨ - ٥١، ١٧٩٢، وقل في الكتاب وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول: ما جاءت حاجتك فيرفع وينظر شرح المصنف ١١٢، وشرح الرضي ٢٩٢/٢، والهمع ٧٠/٢.

(٣) ينظر اللسان ملة (قعد) ٣٦٩٠/٥، وينظر شرح المفصل ٩١٧، وهمع الهوامع ٧٠/٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ٩١٧، وشرح الرضي ٢٩٢/٢، وينظر همع الهوامع ٧٠/٢.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١٢.

تقاس (جاء) ومنه (جاء البرُّ قَفِيْزِيْن) ^(١)، وغيره منع، وأما قعد في قولهم: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)، فالفراء ^(٢) طرد القياس فيها وجعل منه: ﴿فَتَقَعَّدَ مَلُومًا مَخْسُورًا﴾ ^(٣) والأكثر منع، وبعضهم طرد القياس فيما كان على هيئة نحو: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)، وزاد بعضهم تَمَّ وكَمَّلَ نحو: ﴿فَنَمَّ مِيقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ ^(٤) وكمل العدد أربعين ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ ^(٥) ورجع ﴿فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ ^(٦) واستحال وتحول ^(٧)، وزاد الكوفيون ^(٨) (هذا) و(هذه) نحو: (وهذا القمر بازغاً) و(هذه الشمس طالعة).

قوله: (لإعطاء الخبر حكم معناها) يعني بذلك الدلالة في حصول الصفة للفاعل على حسب معنى ذلك الفعل، إثبات أونفي أوصيرة أو اعتبار زمان مخصوص ^(٩).

(١) ينظر الهمع ٧٠٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٢٢٢، والهمع ٦٤٢.

(٣) الإسراء ٢٩١٧، وتعلمها: ﴿ولا تجعل يلك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً﴾ وينسب (قعد) بمعنى صار إلى الزمخشري، ينظر الهمع ٧٠٢.

(٤) الأعراف ١٤٢٧، وتعلمها: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ثم أتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة...﴾.

(٥) مريم ١٧١٩، وتعلمها: ﴿فلتخذن من دونهم حجاباً فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشراً سوياً﴾.

(٦) يوسف ٩٦٨٢، وتعلمها: ﴿فلما أن جاء البشير ألقه على وجهه فارتد بصيراً...﴾.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٩٠٢.

(٨) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ٧٨٢.

(٩) العبارة منقولة عن شرح المصنف بلون إسناد ينظر شرح المصنف ١١٢.

قوله: (فترفع الأول وتنصب الثاني [مثل: كان زيداً قائماً]^(١)) وأما رفع الأول فلأنه فاعل، والمحققون يسمونه اسم كان وأخواتها، ونصب الثاني على التشبيه بالمفعول، ويسمونه خبرها، وأما الكوفيون^(٢) فإنهم يجعلون انتصابه على الحال.

قوله: (فكان تكون ناقصة إلى آخره [ثبوت خبرها ماضياً دائماً أو منقطعاً]^(٣) لـ (كان) خمسة معان):

الأول: وهو أكثرها الناقصة ومعناها ثبوت الخبر وحصوله فيما مضى منقطعاً نحو: (كان زيداً قائماً) وإما دائماً نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفْوَاً رَحِيماً﴾^(٤) وبعضهم قال: لا يكون خبرها إلا منقطعاً بكل حال، ويحكم بزيادتها في ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفْوَاً رَحِيماً﴾ ونحوها مما يفيد الدوام، ورد بأنها لا تزداد ناصبة اتفاقاً ولا رافعة على الأوضح، وقال بعضهم: إنها وضعت على معنيين بالاشتراك، أحدهما: الانقطاع كسائر الأفعال، والثاني الاستمرار^(٥)، وضعف بأن فيه دعوى الاشتراك والبناء على أن الماضي

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ٦٤٢.

(٣) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) النسئ ٩٦٤ وقد تكررت كثيراً في الكتاب العزيز.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٩٣٢، حيث قل: (فكان تكون ناقصة بمعنيين، أحدهما: ثبوت خبرها مقروناً بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص إما ماضياً أو حالاً أو استقبلاً فكان للماضي، ويكون للحال أو المستقبل، وذهب بعضهم إلى أن كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته بقوله تعالى: (وكان الله سميعاً بصيراً) وفهل أن الاستمرار مستقلاً من قرينة وجوب كون الله سميعاً بصيراً لأن من لفظ كان...).

يفيد الانقطاع، وقال بعضهم المراد في اللوح، أوسبق في علمه أنه غفور رحيم، وقال صاحب البرود: والذي يجب العدول إليه والتعويل عليه أن يكون الماضي مفيد الانقطاع مطلقاً، بل تقول: أما عين ذلك الفعل فيجب انقطاعه، لأنه لا معنى للماضي إلا أنه قد وجد وانقضى، وأما جنسه ومثله فلا يجب انقضاؤه وانقطاعه^(١) نحو قولك: (قد صمت أمس وأنت [ظ ١٢٥] صائم)، فإذا كان هذا معنى الماضي فلا إشكال ولا تأويل، ونقول المراد بالإخبار بكون الله غفوراً رحيماً فيما مضى أبلغ وأمضى للعزيمة، لأنه إذا كان غفوراً رحيماً فيما مضى كان آنس للقلب وأدعى إلى التوبة، إذا كانت هذه صفته قديماً وأخيراً، ولا يحسن مثل هذا إلا بدليل على حصوله في الحال، وفائدة الثاني:

قوله: (وبمعنى صار) يعني يفيد الانتقال نحو: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبِتًا﴾^(٢) ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾^(٣) وقوله:

[٦٧٩] بتهيئه قفر والمطي كأنها

قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها^(٤)

(١) ينظر شرح الرضي ٢٩٣٢.

(٢) الواقعة ٧٥٦.

(٣) الواقعة ٧٥٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أحمد في ديوانه ١١٩، وينظر الحيوان ٥٧٥/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٨، وشرح المفصل ١٠٢/٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٧٠/٢، وشرح الرضي ٢٩٣٢، واللسان ملة (كون) ٣٩٦١/٥، والخزانة ٢٠١/٩، وشرح الأشموني ١١١/١. والشاهد فيه قوله: (قد كانت فراخاً بيوضها) حيث جاء كانت بمعنى صارت.

قوله: (ويكون فيها ضمير الشأن)^(١) ويعرف برفع خبرها وإنما رفع لأن اسمها ضمير مستتر والجملته في موضع الخبر نحو قوله:
[٦٨٠] إذا مت كان الناسُ نصفان شلت^(٢)

وهي من الناقصة لافتقارها إلى اسم وخبرها، وإنما أفردها لأن خبرها مرفوع وجملته، وبعضهم جعلها تامة، وفاعلها ضمير الشأن.

الرابع قوله: (وتكون تامة) ولها معنيان في التمام.

(بمعنى ثبت) و(حصل) نحو: (كان الله ولا شيء) وبمعنى (حدث)

و(وقع) نحو: (كانت الكانية وما شاء الله كان) وقوله:

[٦٨١] إذا كان الشتاء فادفئوني

فإن الشيخ يهلمه الشتاء^(٣)

(١) قل الرضي في شرحه ٢٩٣٢: (أي يكون في كان الناقصة على أي معنى كانت من معنيها ضمير الشأن مقدراً فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبراً لكان).

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه وآخر مثن بالذي كنت أصنع وهو للعجير السلولي في الكتاب ٧٨١، وشرح أبيات سيويه ١٤٤٨، ونوادير أبي زيد ١٥٦، والجمل للزجاجي ٥٠، وأمالى ابن الشجري ٣٣٩٢، وشرح المفصل ٧٧٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٣٦٨، وجمع الهوامع ٦٤٢، وخزانة الأدب ٧٢/٩ - ٧٣، ورواية أبي زيد في النواذر: نصفين.

والشاهد فيه قوله: (كان الناس صنفان) حيث جله اسم كان ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية (الناس صنفان)، ويروى (كان الناس صنفين) وعلى هذه الرواية الناس اسم كان، ونصفين خبرها.

(٣) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع في جمل الزجاجي ٤٩، وينظر سبط اللآلي ٨٠٣٢، وأمالى المرتضى ٢٥٥٨، وحماسة البحرى ٢٠٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٦٤٢، وشرح شنور الذهب ٣٦٦، وجمع الهوامع ٨٢٢، وخزانة الأدب ٣٨١٧.

والشاهد فيه قوله: (إذا كان الشتاء) حيث جلعت (كان) تلمة بمعنى حدث.

وهي في هذين لازمة وبمعنى كَفَلَّ نحو: (كنت الصبيَّ) أي كفلته وبمعنى (غزل) نحو: (كنتُ الصوف) أي غزلته، وهي في هذين متعدية.

الخامس قوله: (وزائدة) ^(١) المراد بزيادتها حيث تكون ماضية لا يختل بسقوطها معنىً ولا إعراب نحو:

[٦٨٢] رجال بني أبي بكر تسلمى

على كل المسومة العراب ^(٢)

فإن على جرّت المسومة، وهي لا ترفع فاعلاً ولا تنصب مفعولاً عند الجمهور نحو:

[٦٨٣] وجيران لنا كانوا كرام ^(٣)

(١) قل الرضي في شرحه ٢٩٣٢: (اعلم أن كان تزداد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد وهذا معنى زيلة الكلمة في كلام العرب).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٧٧، وشرح الرضي ٢٩٣٢، وشرح ابن عقيل ٢٩١٨، وأوضح المسالك ٢٥٧٨، ووصف المباني ١٤٠، وهمع الهوامع ١٠٠/٢، وشرح الأشموني ١١٧٨، وخزانة الأدب ٢٠٧/٩.

والشاهد فيه قوله: (على كل المسومة) حيث زاد (كلن) بين الجار والمجرور ودليل زيادتها أن حلفها لا يخل بللعنى.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدرة.

فكيف إذا رأيت ديار قوم

وهو للفرزدق في ديوانه ٢٩٠/٢، وينظر الكتاب ١٥٣٢، والمقتضب ١١٦/٤، والجمل للزجاجي ٤٩، وشرح ابن عقيل ٢٨٩٨، وشرح الرضي ٢٤٩٢، ومغني اللبيب ٣٧، وشرح شواهد المغني ٦٩٣٢، وخزانة الأدب ٢١٧/٩ - ٣٣١.

والشاهد فيه قوله: (وجيران لنا كانوا كرام) حيث زيلت (كانوا) بين الموصوف وهو (جيران) وصفته هي قوله (كرام).

وهي زائدة رافعة، وأجيب بأنها في البيت غير زائدة وخبرها لنا، وتقديره: وجيران كرام، أو تكون تامة فلا تحتاج إلى خبر، ومثال ما يحتمل الخمسة المعاني، قوله تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾^(١).

قوله: (وصار للانتقال) قد تكون حقيقة نحو: (صار البيت تراباً)، و(الطين خزفاً)، وقد تكون مجازاً نحو: (صار زيد غنياً) و(صار زيد أميراً) وقد تكون تامة من باب من أن يليها (إلى) ظاهرة أو مقدره، لأن معنى صار الانتقال، والانتقال يتعلّى إلى مثال ظاهر ب(إلى) مثال الظاهر: (صارت الأمور إلى الله) وقوله:

[٦٨٤] فصيرنا إلى الحسنى ورقّ كلامنا^(٢)

ومثال المقدرة:

[٦٨٥] أيقنت أنى لا محالة

حيثُ صرّ القومُ صائر^(٣)

أي إليه، والأصح أنها الناقصة مع (إلى) لافتقارها إليه.

(١) ق ٣٧/٥٠، وتعلمها: **إِنْ** في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ورُضْتُ فذَلْتُ صعبةً أي إذلال

وينظر المقتضب ٧٤٨، والمختضب ٦١٠/٢، وشرح شواهد المغني ٣٤٧٨، واللسان ملحة (روض)، ١٧٧٣، وخراتة الأدب ١٨٧/٩.

والشاهد فيه قوله: (فصيرنا إلى الحسنى) حيث جلست (صار) فعلاً تماً.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لقيس بن ساعدة في الأغاني ١٩٣/٥، وحماسة البحري ٩٩، واللسان ملحة (محل) ٤١٥٠/٦، وخراتة الأدب ١٨٧/٩.

والشاهد فيه قوله: (صار) حيث جلست تلمة بمعنى (انتقل).

قوله: (وأصبح وأمسى وأضحى) [لاقتزان مضمون الجملة بأوقاتها،
وبمعنى صار، وتكون تامة^(١) لها ثلاثة معانٍ

الأول: ناقصة وهي حيث تفيد اقتران مضمون الجملة بأزمانها،
ومضمون الجملة معناها نحو: (أصبح زيد صائماً) و(أمسى قائماً) و(أضحى
مصلياً) وهو أكثر معانيها.

الثاني: أن تكون ناقصة بمعنى (صار) للانتقال ولا يراد بها الزمان
المختص نحو: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ التَّائِمِينَ﴾^(٢) وقوله:

[٦٨٦] ثم أضحوا كأنهم ورقٌ جـ

فَ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورَ^(٣)

الثالث: أن تكون تامة لا تحتاج إلى خبر نحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ
وَحِينَ تُمْبِحُونَ﴾^(٤) وقوله:

[٦٨٧] وَمَنْ فَعَلَاتِي أَنْبَى حَسَنُ الْقَرَى

إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَةُ أَضْحَى جَلِيدَهَا^(٥)

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) المائة ٣٦/٥، وتلها ﴿... قل يا ويلتى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي فأصبح
من التلحين﴾.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٩٠، وينظر الشعر والشعراء ٣٣٢/٨، وشرح المفصل
١٠٤٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٧٠/٢، وشرح شواهد المغني ٤٧٠/٨، والدرر ٥٧٢، وشرح
الأشموني ١١٧٨، وشرح عمدة الحفاظ ٢١١.

والشاهد فيه قوله: (أضحوا كأنهم) حيث جعلت (أضحى) فعلاً ملصقاً ناقصاً بمعنى صر ولم يقع المصني
خبراً لها.

(٤) الروم ١٧٣٠.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعبد الواسع بن أسلمة في شرح المفصل ١٠٣٧، وينظر أمالي ابن الحاجب
٢٩٥/٨، وشرح الأشموني ١١٥/٨، والدرر ٦٧٢.

وروى الأخفش^(١) زيادة (أصبح وأمسى) بعد ما التعجبية نحو: (ما أصبح أبردها) و(ما أمسى أدفأها).

قوله: (ظل بات) لهما ثلاثة معان.

الأول قوله: (لاقتزان مضمون الجملة)، أي معناها، (بوقتيهما) نحو: (ظل زيد صائماً) أي وقت النهار، و(بات زيد قائماً) أي وقت الليل ومنه:

[٦٨٨] أظل أرعى وأبيت أطحن

والموت من بعض الحية أهون^(٢)

الثاني: بمعنى (صار) نحو: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوِداً﴾^(٣).

الثالث: تامتان نحو:

[٦٨٩] ليت شعري ما أماتهم

نحن أدلجنا وهم باتوا^(٤)

والشاهد فيه مجيء (أضحى) تلمة لأنها أفلعت اللخول في الضحى.

(١) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ٢٩٥/٢، والعبارة منقولة عن الرضي دون إستد.

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٤٧٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٩٤، والبحر المحيط ٦٠/٦.

والشاهد فيه قوله (أظلل أرعى وأبيت أطحن) حيث استعمل (أظلل) و (أبيت) بمعنى ثبوت مضمون الفعل وهو وقت الليل وهذا ما دل عليه أبيت أطحن، وظل على وقت النهار.

(٣) النحل ٥٨١/٦ وتملها ﴿وَإِذَا بَشَّرْنَا أَحَدَهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهَهُ مَسْوِداً وَهُوَ كَظِيمٌ﴾.

(٤) البيت من المديد وهو لحزيمة الأبرش كما في نوادر أبي زيد ٢١٠، وينظر شرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢، وشرح المفصل ٤١/٩، وشرح شواهد المغني ٣٩٥/١.

ويروى: (ما أصابهم) بدل (ما أماتهم).

والشاهد فيه قوله: (باتوا) حيث استعملت تلمة من البيت وهو اللخول في المبيت.

وقد قيل: إنَّ (ظل) لا تكون تامة، و(بات) لا تكون بمعنى (صار) لقلّة السماع^(١).

قوله: (و) (ما زال) و(ما برح) و(ما فتى) و(ما انفك) لا استمرار خبرها لفاعلها مذ قبله^(٢) أي مشتركة في أنها ناقصة، وهو أن معناها واحد وهو استمرار خبرها لفاعلها مذ قبله، والمراد أن خبرها حاصل للفاعل مذ كان قابلاً له، أي صالحاً له، سواء كان في أوقات متصلة، نحو: (ما زال زيدٌ أميراً) والمراد مذ صلح للإمارة فتخرج أوقات الطفولة، أو متفرقة على حسب العرف، نحو: (ما زال زيد يعطي السائل).

قوله: (ويلزمها النفي)^(٣) تعد هذه الأفعال الأربعة والنفي ظاهر ومقدر وحروفه في المعنى (ما)، وفي الدعاء (لا)، وفي المضارع (ما) و(لن) و(لا) و(لم)، ولا يفصل بينها وبين هذه الأفعال إلا شاذ، وبعضهم يجيزه بمعمولاتها، ما عند الله يزالُ بذكرك، وبالظرف نحو: (ما اليوم يزال زيد قائماً)، وبالقسم نحو:

[٦٩٠] فلا وأبي دهمه زالت عزيزة^(٤)

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٤٧٠/٢: (وزعم الزمخشري أن (بات) فد تستعمل بمعنى (صار)، وليس بصحيح لعدم شاهده على ذلك مع التبع والاستقراء).
(٢) ينظر شرح المصنف ١١٣.
(٣) قل الرضي في شرحه ٢٩٥/٢: (إن كانت ماضية فـ (ما) و (لم) و بـ (لا) في الدعاء وإن كانت مضارعة فـ (ما) و (لا) و (لن) والأولى أن لا يفصل بين (لا) و (ما) وبينهما بظرف وشبه وإن جاز في غير هذه الأفعال).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٢٩٥/٢.
والشاهد فيه قوله: (زالت) هو شاذ وليس مما حذف منه حرف النفي لا وأصلها (فلا زالت).

وبأفعال القلوب نحو: (ما أراها تزال ظلمةً)، وأما النفي المقدر فشرطه أن يكون مضارعاً وجواب قسم نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتًا تَذَكُرُ يَوْسُفَ﴾^(١) وقوله:
[٦٩١] تزال حبالُ مبرمتُ أُعلُّها^(٢)

وما ورد خلاف ذلك أو تقديراً ليكون بمنزلة كان في الثبوت لأنها موضوعة للنفي، فإذا دخل عليها النفي صارت للإثبات، لأن النفي إذا دخل على النفي كان إثباتاً، ولهذا لا يجوز دخول (إلا) عليها، نحو: (ما زال زيد إلا عالماً) لا يلزم ثبوته على كل حالة إلا على العلم، كما لا يجوز (كان زيداً إلا عالماً) ومن خطأ ذا الرمة في قوله:

[٦٩٢] حراجيحُ ما تنفكُ إلا منأحةً

على الخسف^(٣)

(١) يوسف ٨٥/١٢، وتماها: ﴿قالوا تالله تفتًا تذكُر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين﴾.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

لها ما مشى يوماً على خُفِّه جَمَلٌ

وهو لامرأة بن قحطان في سبط اللاليه ٦٣٦، وينظر شرح ديوان الحملة للمرزوقي ١٧٣٧، وشرح المفصل ١٠٩٧، وشرح الرضي ٢٩٥/٢، وخزانة الأدب ٢٤٥/٩.

والشاهد فيه قوله: (تزال) تريد لا تزال فحلفت حرف النفي ضرورة وتزال جواب قسم قبله وهو:

حلفت ميمناً يا ابن قحطان بالذي تكفل بالأرزاق في السهل والجبل

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً

وهو لذي الرمة في ديوانه ١٤١٩، وينظر الكتاب ٤٨٣، والإنصاف ١٥٦٨، والمحتسب ٣٢٩١، وشرح المفصل ١٠٦٧، وشرح المصنف ١١٣، وشرح الرضي ٢٩٦/٢، والجنى اللاني ٥٢١، ومغني اللبيب ١٠٢، وشرح شواهد المغني ٣١٩٨، وهمع الهوامع ٩٧/٢، وخزانة الأدب ٢٤٧/٩ - ٢٤٨، وينظر اللسان مكة (فكك) ٣٤٥٢/٥.

كأنه قال: ثبتت على كل حالة إلا على الخسف، وثبوتها على كل حالة محال، ولأنه يريد وصفها بالمشقة والإتعاب، وإذا وصفها بالثبوت على كل حالة ما خلا الخسف، ومناخة حاله، وضعف بأن عامله إن كان ما ينفك لزوم النفي في الإثبات، وعمل ما قبل إلا في ما بعدها، وهولا يعمل إلا في المستثنى منه، أو في تابعه عند الجمهور^(١)، وإن كان عامله على الخسف فالحال لا يتقدم على عامله المعنوي خلافاً للأخفش^(٢)، وأيضاً المفرغ لا يتقدم على عامله الثاني، روي عن الكسائي: ^(٣) أن (لا تنفك) تامة أي ما تفارق وطبيها ومناخة حال من تنفك وعلى الخسف مفعول، وهي حال كقوله تعالى: ﴿صَافَتِ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٤) واعترض بأن ما تنفك لم يُسمع تمامها.

قوله: (وما دام لتوقيت أمر بجمدة خلاف ثبوت خبرها لفاعلها) وهو القيام لفاعلها يعني أنك إذا قلت: (آتيك ما دام زيد قائماً) فقد وقت أمراً، وهو الإتيان بجمدة وهو القيام لفاعلها، وهو زيد وهي تكون ناقصة كما

ويروى في اللسان: فلا تُص بل حراجيج، والحرجوج: الناقة الطويلة على وجه الأرض. والشاهد فيه قوله: (لا تنفك إلا مناخة) حيث جله خبر تنفك مقروناً بإلا وهذا شك وقيل تنفك تامة لا خبر لها.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٩٦٢، والهمع ٩٧٢ وما بعدها.

(٢) ينظر المصدر السابقة.

(٣) ينظر تخريج البيت والاختلاف فيه في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٤٨٧٢، وشرح الرضي ٢٩٦٢، وشرح المصنف ١١٣، والهمع ٩٧٢ - ٩٨.

(٤) الملك ١٩٦٨، وتعلمها: ﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صافلت ويقبضن ما يسكنهن إلا الرحمن...﴾.

ذكر وتامة بمعنى بقي أو تمكن ومنه ﴿مَادَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(١) أي بقيت.

قوله: (ومن ثم احتيج إلى كلام لأنه ظرف) يعني أن ما دام لا تستقل بجملتها مثل: ما زال، لأن (ما) التي مع (دام) مصدرية ودام صلتها [ظ١٢٦] وهي دالة على الزمان، لأن المصدر يؤقت نحو: (آتيك مقدم الحاج) أي وقت مقدمه، فلما كان على الظرفية^(٢) لم يستقل كلاماً لأن الظرف فضلة لا بد منه من تقدم كلام وهو آتيك أو نحو.

قوله: (وليس)^(٣) وهي فعل عند سيويوه^(٤) وجمهور البصريين لاتصال ضمير الرفع بها، ولحوق تاء التانيث فيها^(٥)، وحرف عند الكوفيين بدليل عدم تصرفها، وسكون وسطها وورود: (ليس الطيب إلا المسك)^(٦) برفع المسك، وأجيب بأنه مبتدأ وخبره محذوف، والجملة حالاً، وقيل: مطلقاً في موضع خبر عن اسم، التقدير: (ليس الطيب إلا المسك أفخره).

قوله: (لنفي مضمون الجملة) أي معناها.

قوله: (حالاً وقيل: مطلقاً) اختلف في المنفي بهه فقال الجمهور

(١) هود ١٠٧/١ وتملها ﴿خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد﴾.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٣، وشرح الرضي ٢٩٦/٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ٢٩٦/٢: قل سيويوه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقاً تقول: ليس خلق الله مثله في المضي، وقل تعالى: (يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) وفي المستقبل، وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال....

(٤) ينظر الكتاب ١٤٧/١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٩٦/٢.

(٦) ينظر الكتاب ١٤٧/١.

واختاره الزمخشري^(١) أنها لنفي الحال فقط، وحكي عن سيبويه^(٢) والمبرد^(٣) وابن السراج^(٤) إنها للنفي مطلقاً تقول في الماضي: (ليس خلق الله مثله) وفي المستقبل^(٥): ﴿الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٦) وقوله:

[٦٩٣] والمرء يسعى لأمر ليس يدركه

والعيش شحٌ وأسفلرٌ وتأميل^(٧)

وحكي أيضاً عن ابن السراج أنها لنفي الاستقبال^(٨)، وقال أبو علي الشلوين: إن قيد الجملة كائناً ما كان وإن لم، أفادت الحال وقال الأندلسي^(٩): بين القولين تناقض لأن خبرها إن لم يقيد بزمان فهو للحال، وإن قيد فهو على ما قيد به.

قوله: (ويجوز تقديم أخبارها [كلها])^(١٠) على أسمائها هذا مذهب

(١) ينظر المفصل ٣٦٨، وشرحه لابن يعين ١١١٧.

(٢) ينظر الكتاب ٣٣٣/٤، وينظر شرح الرضي ٢٩٦٢.

(٣) ينظر المقتضب ٩٣/٤.

(٤) ينظر الأصول ٨٤٨.

(٥) والعبارة منقولة عن الرضي دون إسناد ٢٩٦٢.

(٦) هود ٨١ وتعلمها: ﴿... أَلْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَلَقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

(٧) البيت من البسيط، وهو لعبد الطيب في ديوانه ٧٥، وشرح اختيارات المفضل ٦٧٤، وتخليص

الشواهد ٢١٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٤٨ - ٤٤٣. ويروي ساج بلد يسعى.

والشاهد فيه قوله: (ليس يدركه) حيث أتى بليس للنفي وهناجده لنفي المستقبل كما ذهب ابن السراج

إلى ذلك.

(٨) ينظر الأصول ٨٣٨.

(٩) ينظر شرح الرضي ٢٩٦٢.

(١٠) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

البصريين^(١) نحو: (كان قائماً زيد) لأن هذا فرع على المبتدأ، وتقديم خبر المبتدأ جائز، فكذا هذا، وأما الكوفيون: فإنهم منعوا من تقديم الخبر الذي فيه ضمير مرفوع نحو: (كان زيد قائماً) وأجازه الكسائي على أن يكون في كان ضمير شأن وقائماً خبر عنه وزيد مرتفع بقائم وقال الفراء: ^(٢) يرتفع بقائم وكان معاً، وضعف بأنه يؤدي إلى معمول بين عاملين، والمصنف ^(٣) أطلق جواز التقديم، ومن المواضع ما يمنع فيه التقديم نحو: (ما كان زيد إلا قائماً) و(ما كان فتاك مولاك) ومنها ما يجوز فيه التقديم نحو: (ما كان في الدار إلا زيد) ونحو أن يكون للخبر ضمير في الاسم نحو: (كان شريك هند أخوها) ونحو: أن يكون تقديمه مصححاً لجعله نكرة نحو: (كان في الدار رجل) وما أشبه ذلك، فلوقال: ما لم يمنع مانع أو يوجب موجب على قريب مما ذكر في المبتدأ أو الخبر كان أولى.

قوله: (وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام) أي الإخبار في تقديمها على الأفعال ثلاثة أقسام.

قوله: (قسم يجوز وهو من (كان) إلى (راح) يعني على الترتيب الذي ذكر وهو ما لم يكن في أوله (ما) وهي إحدى عشرة كلمة نحو: قائماً كان زيد) وكذلك سائرهما، وإنما جاز لأنها أفعال صريحة متصرفة في نفسها، فجاز تصرفها في معمولها كغيرها من النواصب، وكان الأولى قسمة هذا القسم إلى واجب، وهو حيث يكون له الصدر، نحو: (أين كان

(١) ينظر الإنصاف ١٦٠/أ وما بعدها مسألة رقم (١٨) وجمع الهوامع ٨٧٢ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٩٧/٢، والجمع ٨٧٢ - ٨٩.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٣.

زيد) وممتنع وهو حيث يعود الضمير إلى غير مذكور نحو: (شريك هند أخاها) وجائز فيما عداها نحو: (قائماً كان زيداً) والكوفيون^(١) وبعض المتأخرين منعوا من التقديم على الخبر وأدعوا عدم السماع.

قوله: (وقسم لا يجوز وهو ما في أوله ما) وذلك لأنها نافية في (ما زال) و(ما انفك) و(ما فتئ) و(ما برح) وهو لا يتقدم ما في خبر النفي عليه، ومصدرية في (ما دام)^(٢)، وهو لا يتقدم ما في خبر الصلة عليه.

قوله: (ابن كيسان في غير ما دام) يعني ابن كيسان وكذلك الكسائي والأخفش^(٣) أجازوا تقديم الخبر على ما في أوله (ما) لأن النفي في هذه الأفعال قد صار كجزء الكلمة، وخرج إلى الإثبات، فكما يجوز التقديم على ما هو قلبت نحو: على [١٢٧] هذه، واستثنوا (ما دام) لأن (ما) مصدرية، وهو لا يتقدم معمول المصدر عليه.

قوله: (وقسم مختلف فيه وهو ليس) الكوفيون^(٤) والمبرد^(٥) وابن السراج^(٦) والزجاج^(٧) والجرجاني^(٨) منعوا في تقديم خبرها عليها، أما

(١) ينظر الإنصاف ١٦٠/٨ مسألة ١٨، وجمع الهوامع ٨٧٢ وما بعدها.

(٢) أي أن الإجماع منعقد على عدم جواز تقدم خبر (ما دام) عليها وذعب ابن معطر منعياً خالف فيه النحاة بشأن (ما دام) على اسمها ولا تنفصل عنها (ما) بخلاف أخواتها) الفصول ١٨١ عن الكافية المحققة ٢٠٨.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٧ - ١١٤، وشرح الرضي ٢٩٧/٢.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ١٦٠/٨، وشرح الرضي ٢٩٧/٢، وشرح المفصل ١١٤/٧.

(٥) لم يصرح المبرد في المقتضب بذلك ينظر شرح المفصل ١٤٤/٧، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/١، والجمع ٨٧٢.

(٦) ينظر الأصول ٨٩١ - ٩، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/١.

(٧) ينظر رأي الزجاج في شرح ابن عقيل ١٧٨/١، وجمع الهوامع ٨٧٢.

(٨) ينظر المقتصد ٤٠٨/١، والجمع ٨٧٢.

الكوفيون فلا يقولون بحرفيتها والحرف لا يتقدم معموله عليه، وأما الباقون فحجتهم أنها لم تنصرف في نفسها فلا تنصرف في معمولها ك(نعم) و(بئس) وفعل التعجب ولا سُمِعَ عن العرب (قائماً ليس زيد) ^(١) والسيرافي ^(٢) وابن برهان ^(٣) والأكثر أجازوا تقديمه عليها، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ^(٤) ف(يوم) معمول للخبر وهو مصروف، وتقديم الم معمول لا يؤذن بتقديم العامل، وضعف بأن يوم يأتيهم مرفوع بالابتداء وخبره ليس مصروفاً عنهم، لكنه بني على الفتح لإضافته إلى الجملة، أو منصوب بفعل تقديره لا يعرفون، أو اذكر يوم يأتيهم، وإن سلم بأن معمول الخبر فلا يلزم من تقدم الظرف تقدم غيره، لأن الظروف تتسع فيها بأن تقولوا: الم معمول يؤذن بتقديم العامل أولى بأن يقال تأخر العامل يؤذن بتأخر الم معمول.

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٢٧٨.

(٢) ينظر رأي السيرافي في شرح المصنف ١١٤٧.

(٣) ينظر رأي ابن برهان في شرح ابن عقيل ٣٧٧، والمجم ٨٩٢.

(٤) سبق تخريجها، ينظر الانصاف حول جواز تقديم خبر ليس عليها، والخلاف فيه، مسألة رقم ١٨.

أفعال المقاربة^(١)

إنما سميت أفعال مقاربة لأنها تفيد دنوا الخبر كما ذكر المصنف^(٢). وقال أبوحيان^(٣): لأن الأكثر فيها للمقاربة فإن عسى^(٤) تفيد الترجي، وإن إطلاق المقاربة عليها مجاز، وهذه الأفعال من الأفعال الناقصة، لأنها لتقرير الفاعل على صفة، وموضع خبرها نصب، وإنما فصلت لوجوب كونه فعلاً، وإنما وجب فعلية خبرها لأنها للحال، فأُتي بخبرها فعل حال للمشاركة، وقد جاء على الأصل قول تأبط شراً:

[٦٩٤] فأبت إلى فهم وما كدت آيباً^(٥) .

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ١٥٧/٣ وما بعده، والمفصل ٣٦٩ وما بعده، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٧ وما بعده، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٣٦/٢ وما بعده، وشرح المصنف ١١٤ وما بعده، وشرح الرضي ٣٠١/٢ وما بعده، وشرح ابن عقيل ٣٢٢/٨ وما بعده.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٤.

(٣) ينظر رأي أبي حيان في تذكرة النحة ٤٩٥.

(٤) قل ابن هشام في المغني ٢٠١ (عسى فعل مطلقاً لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثلعب ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله:

يا أبتا علك أو عساكا

خلاقاً لسيبويه: حكمة عنه السيرافي، ومعناه الترجي.

(٥) سبق تخريجه

وقوله: عسى الغوير أبوساً^(١).

قياسه: وما كدت أؤوب، وأن ييأس.

قوله: (ما وضع لدنوا الخبر) يعني لقربه وحصوله (رجاءً) ك(عسى)،
(أو حصولاً) ك(كاد) (أو أخذاً فيه) ك(جعل) و(طفق).

قوله: (فالأول عسى)^(٢) يعني ما وضع لدنوا الخبر رجاءً وهو فعل عند
الجمهور لا اتصال ضمير الرفع بها ولحوق تاء التانيث وقيل: حرف
لعدم تصرفها.

قوله: (وهو غير متصرف) يعني باق على صيغة الماضي ولا يستعمل
منه مضارع ولا مستقبل ولا أمر ولا نهي، وإنما سلب التصرف لتضمنه
الأشياء فأشبهه الحرف.

قوله: (تقول: عسى زيد أن يخرج) و(وعسى أن يخرج زيد) يعني
أن لها استعمالين، ناقصة بمعنى (قارب) تفتقر إلى اسم وخبر، وهو حيث
يتقدم الاسم نحو: (عسى زيد أن يخرج) قال الله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ

(١) سبق تخريج المثل ص ٧٤٧.

(٢) إن في عسى ثلاثة أقوال للنحلة.

الأول: أنها فعل في كل حل سواء اتصل بها ضمير الرفع أو نصب أم لم يتصل بها واحد منهما
وهو قول نحة البصرة ورجحه المتأخرون.

الثاني: أنها حرف في جميع الأحوال سواء اتصل بها ضمير الرفع أو لم يتصل بها أحدهما وهو قول
جمهور الكوفيين ومنهم ثعلب وتابعهم ابن السراج.

الثالث: أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب وفعل ما عدا ذلك وهو قول شيخ النحلة سيويه.
للتفصيل ينظر الكتب ١٥٨٣، والمغني ٢٠١، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/٨ وما بعده وشرح الرضي ٣٠٢/٢.

يأتي بالفتح^(١) وتامة بمعنى (قرب) لا تفتقر إلى خبر، وهو حيث يليها أن والفعل نحو: (عسى أن يخرج زيد) قال تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾^(٢) ومنهم من منع من التامة، وقال في (عسى أن يخرج زيد) ونحوه: هو على التقديم والتأخير، وردّ بأنه يلزم تثنية الضمير أو جمعه في نحو: (عسى أن يخرجوا الزيدان ويخرجوا الزيدون)، وقيل: فاعل لفعل سد مسد الخبر، ك(أقائم الزيدان) ورد بأنه لم يأت إلا في المفعولين والمبتدأ دون باب كان.

قوله: (وقد تحذف أن) يعني حيث تكون ناقصة نحو قول الشاعر:

[٦٩٥] عسى الكرب الذي أمسيت فيه

يكون وراءه فـرج قريب^(٣)

تشبيهاً لها بكاد لأنهما من باب واحد، وقد يحذف الخبر برمته نحو:

[٦٩٦] ولي نفس أقول لها إذا ما

تنزعني لعلّي أوعساني^(٤)

(١) المائدة ٥٢/٥ وتملأها: ﴿فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نحشى أن تصيينا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده...﴾.

(٢) البقرة ٢١٦/٢ وتملأها: ﴿كتب عليكم القتل وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم...﴾.

(٣) البيت من الوافر، وهو لـ هدية في الكتاب ١٥٩٣، وينظر شرح أبيات سيويه ١٤٢/١، والمقتضب ٧٠/٣، وشرح المفصل ١١٧/٧، وشرح الرضي ٣٠٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١، ومغني اللبيب ٢٠٣، وشرح شواهد المغني ٤٤٣/٨، والجنى الداني ٤٦٢، وجمع الهوامع ١٤٠/٢، وخزانة الأدب ٣٢٨/٩ - ٣٣٠. والشاهد فيه قوله: (يكون وراءه) حيث وقع خبر عسى فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وهذا قليل.

(٤) البيت من الوافر، وهو لعمران بن حطان في الكتاب ٣٧٥/٢، وينظر شرح أبيات سيويه ٢٥٤/١، والمقتضب ٧٢/٣، وشرح المفصل ١١٨٠/٣، والخصائص ٥/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٤٢/٢، وتذكرة النحلة ٤٩٥، والجنى الداني ٤٦٦، ووصف المباني ٢٤٩، وأوضح المسالك ٣٣٠/١، وخزانة الأدب ٣٢٧/٥ - ٣٢٩.

وقوله:

[٦٩٧] يا أبتاعلك أو عسك^(١)

قوله: (والثاني كاد) [ظ١٢٧] يعني ما وضع لدنوا الخبر حصولاً نحو:
(كادت الشمس تغيب) أي حصل دنوها.

قوله: (تقول: (كاد زيد يجيء) كاد تفارق عسى من وجهين أحدهما:
أنها لا تكون إلا ناقصة، وقد يحذف الخبر إذا علم نحو: (من تأنى أصاب
أو كاد). وثانيهما: أن لا يدخل عليهما (أن) لأن (أن) للاستقبال،
وكاد للحصول.

قوله: (وقد تدخل) يعني (أن) على خبر كاد نحو:

[٦٩٨] قد كاد من طول البلى أن يمحصا^(٢)

مشبهاً لها ب(عسى) كما شبهت (عسى) بها.

قوله: (وإذا دخل النفي على كاد فهي كالأفعال على الأصح)

والشاهد فيه قوله: (عساني) حيث اتصل بضمير النصب بـ (عسى) مما يدل على أنها حرف بمعنى لعل.
(١) الرجز لرؤية، وهو في ملحقات ديوانه ١٨١، وينظر الكتاب ٣٧٥/٢، وشرح أبيات سيبويه
١٦٤٢، والمقتضب ٨٣، والخصائص ٩٧٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٠، والمغني ٢٠١، وشرح
شواهد المغني ٤٤٢/١، والجنى الداني ٤٦٦، وجمع الهوامع ١٣٢/١، وخزانة الأدب ٣١٢/٥ - ٣١٧.
والشاهد فيه قوله: (عساكا) حيث اتصل بـ (عسى) الضمير الموضوع للنصب وهو الألف مما يدل على
أن عسى حرف، وقيل: الكف خبر منصوب المحل واسم عسى ضمير مستتر.
(٢) عجز بيت من الخفيف، وصلته:

رسم عفا من بعد ما قد انمحي

وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣٠٥٢.

والشاهد فيه قوله: (كاد أن يمحصا) حيث اقترن خبر كاد بأن على سبيل الجواز.

اختلف النحاة في (كاد) إذا دخل عليها النفي على ثلاثة مذاهب:

الأول قوله: (وقيل يكون للإثبات) يعني يكون نفيها إثباتاً، وإثباتها نفيّاً سواء كان بلفظ الماضي أو المضارع، واحتجوا في الماضي بقول العرب: (كاد النعام يطير) ^(١) والمعنى أنه لم يَطِرْ، وبقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ^(٢) وقد فعلوا، وفي المضارع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ ^(٣) والمعنى لا أخفيها، وبما روي أن ذا الرمة لما قدم الكوفة وأنشد قصيدته الحائية فقال:

[٦٩٩] إذا غير الهجر المحبين لم يكد

رسيسُ الهوى من حب مية يبرح ^(٤)

ناداه ابن شبرمة أراه قد برح فشنق ناقته وجعل يفكر ثم قال:

إذا غير الهجر المحبين لم أجدُ

فقبل الاعتراض، وما كان في ذلك الجمع من الفصحاء سكتوا

(١) ينظر المثل في مجمع الأمثل للميداني ١٦٢/٢.

(٢) البقرة ٧٧٢ وتعلمها: ﴿... قالوا الآن جنث بلحق فنحوها وما كلوا يفعلون﴾.

(٣) طه ١٥٢٠ وتعلمها: ﴿... لتجزى كل نفس بما تسعى﴾.

(٤) البيت من الطويل، وهو لني الرمة في ديوانه ١١٩٢، ينظر الفصل ٣٣١، وشرح المفصل ١٢٤٧، وشرح

التسهيل السفر الأول ٥٤٦٢، وشرح المصنف ١١٥، وشرح الرضي ٣٠٦٢، والمقاصد النحوية ٢٧٧٣،

واللسان ملة (رسي) ١٦٤٧٣، والأشعوني ٦٧١، والخزاعة ٧٤/٤.

ويروي النبي بلد الهجر، والرسي: الشيء الثابت الذي لزم مكانه.

والشاهد فيه قوله: (لم يكد يبرح) حيث دخل النفي على يكد والتي قلبت معناها إلى المضي بلم، وإذا

سبق كاد بالنفي أفاد الإثبات وما ذهب إليه نو الرمة صحيح بليغ كما قل في شرح الأشعوني (١٣٤١).

سكوت رضى بالاعتراض^(١).

الثاني: فهي كالأفعال على الأصح وهو قول الجمهور إنها كالأفعال واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا﴾^(٢) والمعنى لم يراها، ولم يقارب، وقوله: ﴿وَلَا يَكْذِبُ سِيفَهُ﴾^(٣) أي لا يقارب إساعته، ويقول ذي الرمة: لم يكدر سبيس الهوى، وأما قولهم: (كاد النعام يطير) فالمعنى قارب، ولا يلزم من المقاربة حصول الفعل وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقد فعلوا ذلك، وقوله تعالى: ﴿أَكَاذِبُهَا﴾ أقارب إخفاءها، وليس في المقاربة إثبات للشيء ولا نفي له، وأما تقرير ذي الرمة للاعتراض فليس ذلك لاعتراض منه ولكن أراد الاحتياط وأن لا يترك لطاعن طعنًا، وروي أن بعضهم قال: أصابت بديهته وأخطأت رويته.

الثالث الفصل: قوله: (وقد^(٤) تكون في الماضي للإثبات وفي المستقبل كالأفعال) يعني إن كانت بلفظ الماضي ففيها إثبات كما قال الأولون.

قوله: (تمسكاً بقوله تعالى: من نحوها: ﴿وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٥)) هذا في

(١) ينظر قصة ذو الرمة في شرح المفصل ١٢٥/٧ - ١٢٦، وشرح الرضي ٣٠٦٢ - ٣٠٧، والأشعري ١٣٤٨.

(٢) النور ٤٠٢/٤ وتملها: ﴿.... ظلمت بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكذب يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور﴾.

(٣) إبراهيم ١٧/٤ وتملها: ﴿يتجرعه ولا يكذب يسيغه ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت ومن ورائه عذاب غليظ﴾.

(٤) في الكافية المحققة قبل بدل قد.

(٥) قل أبو حيان في البحر المحيط ٤٢٣/١: وكاد في الثبوت تدل على المقاربة، فإذا قلت: كاد زيد يقوم

الماضي لأجل التفصيل ويقول نبي الرمة إلى آخره:

[إذا غير النئي المحبين لم يكـد

رسيس الهوى من حب مية يبرح] ^(١)

حجة لهم في المستقبل كالأفعال.

قوله: والثالث ((جعل)) و(طَفَقَ) و(كَرَبَ) و(أوشك) مثل:
(عسى) و(كاد) في الاستقبال يعني أنها تستعمل بأن ك(عسى) تقول
(أوشك زيد أن يتكلم) قال:

[٧٠٠].....أوشكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا ^(٢)

وبغير (أن) كاد، تقول: (أوشك زيد أن يتكلم) قال:

[٧٠١] يوشك من فرّ من منيته

في بعض غرّاته يوافقها ^(٣)

فمعناه مقاربة القيام ولم يتلبس به، فإذا قلت: ما كاد زيد يقوم فمعناه نفي المقاربة فهي كغيرها من الأفعال وجوباً ونفيًا، وقد ذهب بعض الناس إلى أنها إذا أثبتت دلت على نفي الخبر، وإذا نفيت دلت على إثبات الخبر مستدلاً بهذه الآية (فذبحوها) يدل على ذلك والصحيح القول الأول) أما الآية فقد اختلف في زمان نفي المقاربة، ينظر هذا الاختلاف في البحر المحيط ٤٢٣/١، وتفسير القرطبي ١٩١/٨ - ٣٨٧.

(١) ما بين الحصريين زيلة من الكافية المحققة، وقد سبق تخريج الشاهد برقم ٦٩٠ صفحة ١١٧٤.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلره:

إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت

وهو للكَلْحَجَةِ اليربوعي واسمه هبيرة ابن عبد الله في نوادر أبي زيد ١٥٣، وينظر الخصائص ٥٣٣، وشرح

اختيار المفضل ١٤٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣، واللسان ملعة (وشك) ٤٨٤/١، وخزانة الأدب ٣٨٦/٨.

والشاهد فيه قوله: (أوشك أن تقطعا) حيث جله خبر أوشك مقترناً بأن.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٢، وينظر الكتاب ١٦١/٣، وشرح أبيات =

وتكون ناقصة وتامة مثل (عسى) لا أنها بمعنى (عسى) و(كاد) فإن
وَضَعَهَا متصرفة للأخذ في الشيء، و(عسى) للترجي غير متصرفة
و(كاد) للحصول.



سيبويه ١٦٧/٢، وشرح المفصل ١٣٦٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٣٥/٢، وشرح ابن عقيل ٣٣٦/١،
وأوضح المسالك ٣٦٢/١، واللسان ملحة (بيس) ٣٩٦/١، وهمع الهوامع ١٢٩/١ - ١٣٠، والمقصد
النحوية ١٨٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (يوشك يوافقها) حيث جاء خبر يوشك غير مقترن بأن وهذا قليل كما في (عسى).

التعجب

قوله: (فعلا التعجب)^(١) هو فعل عند البصريين^(٢) للدخول [و١٢٨] نون الوقاية فيه، في نحو: (ما أحسبني)، ونصبه المفعول، وبنائه على الفتح ووافقهم الكوفيون^(٣) في أفعل به، وأما ما أفعله فقالوا: با سميته لعلمه تصرفه وجواز تصغيره في (ملح) نحو:

[٧٠٢] يا ما أميلح غزلانا شلذ لنا^(٤)

قوله: (ما وضع لإنشاء التعجب) خرج الخبر نحو: (أنا متعجب من

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٧٢٨ - ٧٣ والمقتضب ١٧٧/٤ والأصول ٩٩٨، والمفصل ٣٧، وشرحه لابن يعيش ١٤٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٠٨٨ وما بعدها وشرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٣، واللمع ٢١٧، والإيضاح في شرح المفصل ١١١/٢ - ١١٢، وشرح المصنف ١١٦، وشرح الرضي ٣٠٧/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٢٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢٧، وشرح الرضي ٣٠٨/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢١٣٨، وشرح الرضي ٣٠٨/٢.

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزة:

من هؤلئانكن الضال والسمر

وهو للمجنون في ديوانه ١٣٠، وينظر الإنصاف ١١٧/٨، وشرح المفصل ١٤٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٣٣٥/٨، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٠/٨، ومغني اللبيب ٨٩٤، وشرح شواهد المغني ٩٦٢/٢، وجمع الهوامع ٧٦/٨، وخزانة الأدب ٩٣٨ - ٩٦، وشرح الرضي ٣٠٨/٢. والشاهد فيه قوله: (أميلح) حيث صغر فعل التعجب وذلك على سبيل الجواز.

كذا) ويرد عليه (سبحان الله وما أظنها ليلة، فلوقال: بصيغة مخصوصة لسلم.

قوله: (وهو^(١) صيغتان ما أفعله) نحو: (ما أحسنه) و(وأفعل به) و(أحسن به) نحو(أحسن يزيد).

قوله: (وهي غير متصرف)^(٢) [مثل: ما أحسن زيدياً، وأحسن يزيد]^(٣) يعني صيغة التعجب، ولوقال: وهما غير متصرفين كان أولى، ولوقال: وهويعني فعل التعجب لجاز ويعني بعدم التصرف أنه لا يستعمل من (أفعله) و(أفعل به) مضارع ولا أمر ولا نهي، لأنها لما تضمنت معنى الإنشاء أشبهت الحروف فامتنت من التصرف.

قوله: (ولا بينان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل)^(٤) يعني من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، وقد تقدمت شروط ذلك، والخلاف فيها في التفضيل، والعلة واحدة، لأن التعجب لا يخالف إلا في مسائل، أحدها: فك المدغم في (أفعل به) نحو: (أشدد به). وثانيهما: رثه همزة خير وشر نحو: (ما أخيره) و(ما أشره). وثالثهما: في أنه لا يبنى إلا في ما وقع واستمر، فلا يصح ما أضربه غداً ولا أمس، بخلاف التفضيل فإنك تقول: (أنا أضرب منك غداً)^(٥)، ورابعها: إن من حق التعجب أن يكون مما

(١) في الكافية المحققة وله بلك وهو.

(٢) في الكافية المحققة (وهما غير متصرفين).

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) قل الرضي قي شرحه ٣٠٧٢: ويزيد فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يبنى إلا مما وقع في الماضي واستمر بخلاف التفضيل.

(٥) العبارة منقولة عن الرضي دون إسناد ينظر ٣٠٧٢.

خفي شبهة، وخرج عن نظائره، فلا يصح التعجب من الله، وأما قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(١) فمتأول أي هم أحقاً بأن يقول فيهم غير الله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(٢).

قوله: (ويتوصل في الممتنع) [بمثل]^(٣) يعني في اللون والعيب، والرباعي والخماسي والمزيد (بأشد) و(أقبح) و(أكثر) و(أحسن) ونحوها مضافة إلى مصادر تلك الأفعال، وقد يكون ب(أن) و(ما) المصدريتين تقول: (ما أشد استخراجه) [واشدد باستخراجاه]^(٤) و(أكثر دحرجة) و(أقبح عورة) وأحسن انطلاقة، وما أشد ما استخراج وما أكثر أن يتدحرج، وأما ما هو غير متصرف نحو: (نعم وبئس وعسى) فلا يتعجب منها لأنها لا مصادر تتوصل به، ولا يصح أن يكون صلة ل(ما) ولا (أن)، وزاد بعضهم الأفعال الناقصة لأنها لا مصدر لها.

قوله: (ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير) يعني لا تقول: (زيداً ما أحسن) ولا (ما زيداً أحسن) ولا (بزيد أحسن)^(٥) وإنما لم يتصرف بالتقديم لتضمنها معنى الإنشاء الذي له الصدر، فالتقديم والتأخير معناهما واحد.

قوله: (ولا فصل) فإن كان الفصل بين (ما) وأفعال جاز بكان وفي

(١) البقرة ١٧٥/٢ وقملها: ﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بالغفرة فما أصبرهم على النار﴾.

(٢) ينظر البحر المحيط ٦٦٩/١.

(٣) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١٦، والعبارة منقولة عنه دون إسناد له.

مضارعها خلاف، وزاد الكسائي^(١) (أصبح) و(أمسى) نحو(ما أمسى أدفأها) و(ما أصبح أبردها)^(٢)، وبعضهم أجاز الفصل بكل فعل لا يناقض التعجب، مما لا يتعدى نحو: (ما أحسن زيداً) وأما الفصل بين أحسن ومعموله فمنعه الجمهور، لأنه جار مجرى المثل فلا يغير، وأجازه بعضهم في مسائل معينة، الأولى الفصل بالظرف والجار والمجرور، نحو: (ما أحسن عندك زيداً) و(ما أحسن بالرجل أن يتصلق) وأجازها المازني^(٣) والجرمي^(٤).

الثالث: الفصل بالنادى، نحو: (ما أحسن يا عمروزيداً) أجازها بعضهم الثالث: الفصل بلحال نحو: (ما أحسن قائماً زيداً) أجازها الجرمي^(٥) وهشام^(٦) حملاً على الظرف. الرابعة الفصل بالمصدر نحو: (ما أحسن حسناً زيداً) أجازها الجرمي^(٧) أيضاً. الخامسة: يحمل الاعتراض، نحو: (ما أحسن لولا كلفة زيداً) أجازها ابن كيسان^(٨).

قوله: (وما ابتداء نكرة عند سيويه وما بعدها الخبر) شرع في تفصيل إعراب الصيغتين، وحكى الخلاف فيهما، فبدأ بما (أفعله) ف(ما)

(١) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٣٠٩٢.

(٢) ينظر المفصل ٣٧، وشرحه لابن يعيش ١٥١٧، وينظر شرح الرضي ٣٠٩٢.

(٣) ينظر رأي المازني في شرح الرضي ٣٠٩٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٢٩١، وينظر شرح الرضي ٣٠٩٢.

(٥) ينظر رأي الجرمي في المفصل ٣٧.

(٦) ينظر الهمع ٦١/٥.

(٧) ينظر رأي الجرمي في الهمع ٦١/٥.

(٨) ينظر رأي ابن كيسان في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٣٧، وشرح الرضي ٣٠٩٢.

ففيها ثلاثة مذاهب، الأول لسيبويه^(١) أنها نكرة تامة بمعنى شيء وهي مبتدأ، ما بعدها الخبر تقديره: (شيء حسن زيداً) وجاز الابتداء بها لأن [ظ١٢٨] الكلام في معنى الحصر، كأنك قلت: (ما حسن زيداً إلا شيء).

الثاني قوله: (وموصولة عند الأخفش، والخبر محذوف) ويعني أن الأخفش^(٢) وطائفة من الكوفيين جعلوا (ما) موصولة، وأفعال صلتها، والخبر محذوف لازم الحذف وتقديره: الذي حسن زيداً شيء، الثالث للفرّاء^(٣) وطائفة من الكوفيين^(٤) أنها استفهامية مبتدأة وما بعدها تقديره (أي زيد أحسن) ومذهب سيبويه حسن من حيث جعل أنه لم يقدر شيئاً، ولا نقل صيغة إلى صيغة، وضعيف من حيث جعل (ما) بمعنى شيء وهو قليل، ومذهب الأخفش حسن من حيث جعل (ما) بمعنى الذي وهو كثير وضعيف من حيث جعل الخبر محذوف ومذهب الفرّاء حسن من حيث جعل (ما) استفهامية وهو كثير وضعيف من حيث نقله من الاستفهامية إلى التعجب، ونقل صيغة إلى صيغة ضعيف^(٥) وأما (ما أحسن زيداً) فعند البصريين أن أفعل ماضي مبني على الفتح والهمزة للتعديّة وزيداً مفعول به وعند الكوفيين^(٦) أن (أحسن) اسم وهو أفعل

(١) ينظر الكتاب ٧٢٨ - ٧٣، وينظر الفصل ٣٧.

(٢) ينظر الفصل ٣٧، وشرحه لابن يعيش ١٤٩٧، وشرح المصنف ١١٦، وشرح الرضي

٣٠٩٢ - ٣١٠، وشرح ابن عقيل ١٥٠/١.

(٣) ينظر معاني القرآن للفرّاء ١٠٣/١.

(٤) ينظر شرح الفصل لابن يعيش ١٤٩٧، وشرح الرضي ٣١٠/٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣١٠/٢.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣١٠/٢، والإنصاف ١٣٦/١ وما بعدها.

التفضيل، وانتصب زيدا على حد زيد (حسن الوجه)، وفتحة أحسن فتحة بناء لتضمنه معنى حرف التعجب عندهم، وقيل: فتحة إعراب، لأنه خبر مخالف للمبتدأ وهو (ما) وانتصب على الخلاف وهذه الاعتبارات^(١) كلها في الأصل، وأما معناها فقد صارت للإنشاء كما في (بعث) و(شريت).

قوله: (وبه فاعل عند سيوييه فلا ضمير في أفعال) لما فرغ من صيغة (أفعل به) وقد اختلف، فذكر المصنف^(٢) قولين: أحدهما قول سيوييه:^(٣) إن أصل (أحسن بزيد، حسن زيد) أي صار ذا حسن، وأحسن فعل أمر بمعنى حسن الماضي وزيد فاعل والباء زائدة نحو: ﴿وَكَفَّنَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤) ولا ضمير في أفعال والهمزة للصيرورة ك(أغد البعير) وضعف بأن النقل من صيغة إلى صيغة ضعيف، لأنه استعمل الأمر بمعنى الماضي، وبأن زيادة الباء مع الفاعل قليل.

قوله: (ومفعول عند الأخفش والباء للتعدية أوزائدة ففيه ضمير يعني الأخفش^(٥) والفراء^(٦) والزخشي^(٧) قالوا: إن أحسن فعل أمر،

(١) ينظر شرح المصنف ١١٦، والاعتبارات هذه منقولة عن شرح المصنف ١١٦ دون إسناد.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٦.

(٣) ينظر الكتاب ٩٩/٤، وشرح المفصل ١٤٧/٧.

(٤) النسب ١٦٧/٤، وقد تكررت عدة مرات في القرآن الكريم.

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ٦١٨/٢، والتوطئة ٢٤٧.

(٦) ينظر الهمع ٥٩/٥ - ٦٠.

(٧) ينظر المفصل ٣٦٦ - ٣٧٧.

وهو أصله، وزيداً مفعول به، والهمزة يُحتمل أن تكون للتعديّة، والباء في زيد زائدة في المفعول نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١) ويحتمل أن تكون للصيرورة فتكون الباء للتعديّة، وقوله (ففيه ضمير) ويعني أن الفاعل ضمير في (أحسن) عند الأخفش^(٢)، ومن قال بقوله ضمير فاعل مخاطب غير معين لا يظهر في تشية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث، لذلك، وألجريه مجرى المثل، والمعنى فيه أن أمر الكل حُدَّ بأنه يجعل زيدا كريماً، وقال ابن كيسان: ^(٣) الفاعل ضمير للمصدر تقديره: (أحسن ما حسنَ يزيد).



(١) البقرة ١٩٥/٢، وتعلمها: ﴿... أنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة...﴾.
 (٢) ينظر رأي الأخفش في الهمع ٥٩/٥.
 (٣) ينظر رأي ابن كيسان في الهمع ٥٩/٥.

أفعال المدح والذم

قوله: (أفعال المدح والذم: ما وضع لإنشاء مدح أو ذم)، يحرز من الخبر نحو: (أنا أمدح) و(أنا أذم)، وفي الحدّ تسامح، لأنه حد أفعال المدح بالمدح وجوابه ما ذكر من أسماء الإشارة، وأيضاً يفهم من كلامهم أن نعم وبيئس وفعل التعجب إنشائية وهوضعيّف لأنها تحتل الصلوق والكذب.

قوله: (فمنها نعم وبيئس) أي من الأفعال، وفي فعليتها خلاف؛ فالبصريون قالوا بفعليتها^(١)، واحتجوا بالإضمار ولحوق تاء التانيث وبنائهما على الفتح، والفراء^(٢) وأكثر الكوفيين^(٣) قالوا باسميتهما، واحتجوا بعدم تصرفهما ودخول خواص الاسم فيها نحو الإخبار في قول العرب: (فيك نعم الخصلة)^(٤) والإضافة نحو:

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٩٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٧، وشرح الرضي ٣٦٢/٢.

(٢) ينظر معاني الفراء ١٤٦/٢، والمجم ٣٧٥.

(٣) ينظر مصدر الهمش (١).

(٤) ينسب للرؤاسي، ينظر المجم ٣٧٥.

[٧٠٣] صبحك الله بخير عاجل

بنعم طير وشبابٍ فلخر^(١)

ودخول حرف الجر نحو قولهم: (والله ما هي بنعمت المولودة، نُصِرْتُهَا بكاء وبرها سرقة)^(٢)، وقولهم: (نعم السير على بثس العير)^(٣) [١٢٩] ورده البصريون^(٤) أما عدم التصرف فليس دليلاً لاتفاق الأكثر على فعلية (عسى) وأما عنهما ودخول حرف الجر، فهو على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أي (فيك خصلة نعم الخصلة)، و(ما هي مولودة نعم المولودة)، ونعم المسمى على (غير بثس العير) وأما الإضافة فهما معها اسمان نحو: (لا) في قوله:

[٧٠٤] بثين الزمي لا إنه إن لزمته

على كثرة الواشين أي معنون^(٥)

(١) الرجز بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٧١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٦٧١، والدرر ١٩٥/٥، واللسان ملحة (نعم) ٤٤٨٠/٦، والمقاصد النحوية ٢/٤، وهمع الهوامع ٣٦٥. ويروى باكر بلك عاجل

والشاهد فيه قوله: (بنعم) حيث أدخل حرف الجر على نعم وذلك لا يدل على اسمية نعم لأن تأويله أنه نزل منزلة (خير) أي بخير طائر فجعل نعم اسماً لـ (للخير) وأضغها لـ (طير) ولو كانت نعم هنا على أصلها لجله بعدها اسم منصوب. ينظر المقاصد ٣٦٤.

(٢) ينظر الإنصاف ٩٩١، وأمالي ابن الشجري ١٤٧٢، وشرح المفصل ١٢٨٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٦٧١.

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري ١٤٧٢، والإنصاف ٩٩١، وهمع الهوامع ٣٦٥. ويروى على بثس، وعلى بثست.

(٤) ينظر الإنصاف ١٠٤١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٢٠٨، وينظر معاني القرآن للفراء ١٥٢/٢، والخصائص ٢١٢/٣، والمتع في التصريف ٧٩١، وإصلاح المنطق ٢٣٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٧١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٦٩١، واللسان ملحة (عون) ٣٦٧/٤. والشاهد فيه قوله: (الزمي (لا) إن (لا) أي أنه إذا سألك الواشون عني أو عن شيء يرتبط بي فلا تذكرني =

ونحو: (نعم) و(لا) في قوله:

[٧٠٥] أبا جوده لا البخلُ واستعجلت

نَعَمْ مَنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْبِرَّ قَاتِلَهُ ^(١)

وفيهما لغات ^(٢) (نَعِمٌ) و(بَيْسٌ) على وزن (كْتَفٌ) وهو الأصل، قال:

[٧٠٦] ما أقلت قدم راجبها نِعِمَ الساعون في الأمر المبر ^(٣)

وَنِعْمٌ وَبَيْسٌ ك(فَلْس) قريء ﴿فَنِعْمَ عَقْنَى الدَّارِ﴾ ^(٤) بفتح النون وسكون

العين، وَنِعْمٌ وَبَيْسٌ بكسرهما، كما قريء ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ ^(٥)،

شيئاً سوى كلمة (لا) فلستعملها جميل على أنها اسم وليست حرفاً.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٥/٢، وينظر مغني اللبيب ٣٢٧، وشرح شواهد المغني ٦٣٤/٢، واللسان ملحة (نعم) ٤٤٨٥/٦، والبحر المحيط ١٥٠/٨. ويروى في المحكم لابن سيده الجوس بـك الجوع وهما بمعنى واحد. ويرويه الفارسي كما نقل عنه السيوطي في شرح شواهد المغني بنصب البخل بقوله: وزعم أنه مفعول أبي. والشاهد فيه قوله: (لا البخل استعجلت به نعم) حيث سبقت (نعم) (لا) وذلك على سبيل المליح باعتبار أنهما اسمان.

(٢) ينظر اللسان ملحة (نعم) ٤٤٨٣/٦.

(٣) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٥٨، وينظر المقتضب ١٤٠/٢، والخصائص ٢٢٨/٢، والمختص ٣٤٢/٨ - ٣٥٧، والإنصاف ١٢٢/٨، وهمع الهوامع ٢٨٥، وخزانة الأدب ٣٧٩/٩ - ٣٧٧، واللسان ملحة (نعم) ٤٤٨٣/٦، والبحر المحيط ٣٧/٥، وشرح الرضي ٣١٢/٢.

والشاهد فيه قوله: (نعم) بكسر العين مما يدل على أن الأصل في نِعِمَ وبس كسر العين في (فعل). (٤) الرعد ٢٤/١٣ وتلها: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ قرأ يعمر (فنعم) بفتح النون وكسر العين، وقرأ ابن وثاب فَنِعْمَ بفتح النون وسكون العين وتخفيف فعل لغة تميميه، والجمهور بكسر النون وسكون العين. ينظر البحر المحيط ٣٧/٥ - ٣٧٨.

(٥) النساء ٥٨/٤ وتلها: ﴿... وَإِذَا حُكِّمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾.

قرأ الجمهور بكسر العين اتباعاً لحركة العين، وقرأ بعض القراء نِعْمًا بفتح النون على الأصل إذ الأصل نِعِمَ على وزن شَهَدَ ونسب إلى أبي عمرو سكون العين فيكون جمعاً بين ساكنين) ينظر البحر المحيط ٢٩٠/٣.

و(نعم) و(بئس) ك(خير) وهي فرعها، وأكثرهن استعمالاً و(نعم) لازمة للمدح العام، و(بئس) لازمة للذم العام، وقد يراد ب(نعم) التفرد في الشيء، وإن كان ذمًا، وبئس عدم التفرد فيما كان التفرد فيه مدحًا، نحو قول الخطيب: فنعم الشيخ أنت لدى المخازي، وبئس الشيخ أنت لدى المعالي.

قوله: (وشرطهما أن لا يكون الفاعل معرفاً باللام أو مضافاً إلى المعرف بها أو مضمراً إلى آخره) يعني أن فاعلها لا يخلو من أربعة:

الأولى: أن يكون معرفاً باللام نحو (نعم الرجل زيد)، و(بئس الرجل زيد) قال تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾^(١).

الثاني: أن يكون فاعلها مضافاً إلى المعرف باللام والألف نحو: (غلام الرجل زيد) وقال تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٢) ﴿فَبئسَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾^(٣) وهو جائز وإن كثرت الوسائط نحو: (غلام نعم فرس ابن عم الرجل) وهذه اللام عند الفارسي^(٤) وطاهر^(٥) وأكثر النحويين لام الجنس، واحتجوا بأنها لو كانت للعهد لم يشترط في الفاعل بل عمت في كل شيء وكان يجب التأنيث، في نحو: (نعم المرأة هند) ولم يشترطون في الجملة عائداً

(١) الحج ٧٧/٢٢، وتعلمها: ﴿... فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾.

(٢) النحل ٣٠/١٦، وتعلمها: ﴿... لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلِلَّذِينَ سَاءُوا فِيهَا خِزْفٌ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبئسَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾.

(٣) الزمر ٧٢/٣٩، وتعلمها: ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فِيهَا فَبئسَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾.

(٤) ينظر الإيضاح العضدي ٨٧، وشرح الرضي ٣١٢/٢.

(٥) ينظر شرح القلمة المحسبة ٣٧٨، وشرح الرضي ٣١٢/٢.

إلى المخصوص حين يجعل مبتدأ، وعند المصنف وجماعة من النحاة أنها للعهد، ثم اختلفوا، فقال المصنف: ^(١) إنها للعهد الذهني كأنك تريد المعهود في الأذهان، وهو الكامل كل الكمال ^(٢)، والخسيس غاية الخساسة، وقال بعضهم: هي للعهد اللفظي كأنك قلت: زيد نعم هو، ورد بأن شرط العهد اللفظي التقدم لفظاً نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾ ^(٣) واستدلوا جميعاً على العهدية بوجود المطابقة تثنية وجمعاً ولو كانت للجنس لم تكن ولا تجمع لأنه يدخل فيه القليل والكثير وبأنها إن كانت للجنس أفادت الاستغراق، وكان يصح وصفه بالجمع.

فقول: (نعم الرجل الكرامُ زيد) وردَّ بأن الجنس قد لا يستغرق نحو: ﴿وَإِخْفَ أَنْ يَأْكُلَ الذَّنْبُ﴾ ^(٤) و(فاشتر اللحم السمين والبر النظيف).

الحالة الثالثة قوله: (أو [مضمراً] ^(٥) مميّزاً بنكرة منصوبة) يعني أن يكون الفاعل مضمراً ^(٦) مستتراً فيجب تمييزه بنكرة منصوبة مطابقة للمخصوص إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً نحو: (نعم رجلاً زيداً)،

(١) ينظر شرح المصنف ١١٦، وشرح الرضي ٣١٢/٢.

(٢) ومن أمثلتها حديث: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، ينظر شرح الحديث في فتح

الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٦٩١.

(٣) المزمّل ١٥/١٣، وتعلمها: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا...﴾.

(٤) يوسف ١٣/١٢، وتعلمها: ﴿قُلْ إِنِّي لِيحْزَنِي أَنْ تَهْبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾.

(٥) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٦) قل الرضي في شرحه ٣١٥/٢: (اعلم أن الضمير المبهم في نعم وبئس على الأظهر الأغلب لا يتنى

ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين أصل المضميرين لعلتين، إحداهما: عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعماً رجلين ونعموا رجلاً،... والعلّة الثانية: أن الضمير المفرد المذكور أشدّ إبهاماً من غيره لأنك لا تستفيد منه إذا لم يتقلمه ما يعود عليه إلا معنى شيء وجمعه وأنته لتخصص بسبب إفلحة معنى التثنية والجمع والتأنث... والقصد بهذا الضمير الإبهام فما كان أوغل فيه كان أولى.

(نعم رجلين الزيدان)، و(نعم رجالاً الزيدون)، (نعم امرأة هندٌ)، وهذا الفاعل واجب الاستتار عند الجمهور، إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، لجره مجرى المثل، وقل بعضهم: لا فاعل لأنه لو كان لبرز في التثنية والجمع، وأجاز الكوفيون^(١) مطابقته للتمييز إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً وهذا المضممر مبهم لا يعود إلى متقدم، قيل بل يعود إلى المخصوص.

الحالة الرابعة قوله: (أو بما) يعني أن تمييز الفاعل ب(ما) نحو: ﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾^(٢) و﴿بِنِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾^(٣) ف(ما) تامة، بمعنى شيء، تقديره: نعم شيئاً هي، والفاعل ضمير مستتر، وروي عن سيبويه^(٤) والمحققين أنها فاعل، وهي تامة، والتقدير (نعم الشيء هو)، وقيل هي كافة، ورد بأن الأفعال لا تكف، والتمييز لا يكون إلا مع الفاعل المضممر وقد يأتي مع [ظ٢٩] مع الظاهر على جهة التأكيد قل جرير:

[٧٠٧] تزود مثل زاد أبيك فينا

فَنِعْمَ الزَادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا^(٥)

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ٣٥٢.

(٢) البقرة ٣٧٢، وتام المعنى: ﴿إِنْ تَبَدَّلُوا الصَّلَاطَ فَنِعْمًا هِيَ وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَتَّوَاهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ...﴾.

(٣) البقرة ٩٠، وتعلمها: ﴿بِنِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَىٰ مَا يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ...﴾.

(٤) ينظر الكتاب ٧٣١.

(٥) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١٣٥، والمقتضب ١٤٨٢، والخصائص ٨٣١، وشرح المفصل ١٣٢٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٨٥١، وشرح الرضي ٣٦٢، والمغني ٦٠٤، وشرح شواهد المغني ٨٦٢٢، وشرح ابن عقيل ١٦٤٢، واللسان ملحة (زود) ١٨٦٨٣، والخزانة ٣٦٤/٩.

والشاهد فيه قوله: (فنعمة الزاد زاد أبيك فينا) حيث جمع بين الفاعل الظاهر وهو قوله: (الزاد) والتمييز وهو قوله: (زادا) وهذا غير جائز عند بعضهم.

وتأول بأن زادا مفعول التزود لا تمييز.

قوله: (وبعد ذلك المخصوص) يعني بعد الفاعل وهو المقصود بالمدح أو الذم.

قوله: (وهو مبتدأ ما قبله خبره أو خبر محذوف المبتدأ) [نعم الرجل زيد^(١)] يعني أنه اختلف في إعرابه، فقال الجمهور: إنه مبتدأ والجملة^(٢) خبره تقدمت عليه وأصله (نعم زيد الرجل) واستغنى عن العائد إلى المبتدأ كما ذكر ظاهراً، وقال بعضهم: إنه خبر محذوف المبتدأ وجوباً، وتقديره: (نعم الرجل زيد المدوح)^(٣).

قوله: (وشرطه مطابقة الفاعل)، يعني وشرط المخصوص أن يطابق الفاعل الظاهر، إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً نحو: (نعم الرجل زيد) (نعم الرجلان الزيدان) (نعم الرجال الزيدون) (نعم المرأة هند) و(نعمت المرأة هند) و(نعم المرأتان الهندان) (نعم النساء الهندات)، أما الفاعل المضمرة فتمييزه كافٍ في مطابقتها لأنه لازم للإفراد ويجوز تأنيث الفعل وتذكيره مع المؤنث.

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) قل الرضي في شرحه ٣٧٢: (قل ابن خروف لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الأندلسي مثله عن سيويه وهذا الذي نصرته قبل) وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ١٧٨.

(٣) وأجاز ابن عصفور في شرح الجمل ٦٥٨: (أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر) ورده ابن مالك في الصفحة نفسها من المصدر السابق شرح التسهيل السفر الثاني ١٧٨ بقوله: (وهذا غير صحيح لأن هذا الحذف ملتزم، ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلا ومحل مشغول بشيء يسد مسله كخبر المبتدأ بعد لولا).

قوله: ﴿وَبِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾^(١) وشبهه متأول) يعني أن ما جاء ظاهرة خلاف المطابقة تأول نحو ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ فالذين هو المخصوص وهو جمع، والفاعل مفرد، وهو (مَثَلٌ) وله تأويلان أحدهما: أنه على حذف مضاف مفرد تقديره: بئس مثل القوم الذي كذبوا. الثاني: أن الذين صفة للقوم والمخصوص محذوف تقديره: منهم وأراد بشبهه نحو قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾^(٢) فإن المخصوص جمع، وهو القوم، والفاعل ضمير مفرد، وتأويله على حذف مضاف تقديره: (سَاءَ مَثَلًا مثل القوم).

قوله: ﴿وقد يحذف المخصوص إذا علم﴾ حذفه على ضربين أحدهما أن يحذف كله.

كقوله: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾^(٣) أي أيوب. و﴿نِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾^(٤) أي نحن والثاني أن يحذف ويبقى متعلق نحو: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾ على الوجه الأول.

قوله: ﴿(سَاءَ) مِثْلُ (بِئْسَ)﴾ يعني أنها تفيد الذم العام، وأن عاملها كفاعل بئس في أقسامه، نحو: (سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدًا) و(سَاءَ رَجُلًا زَيْدًا) قال

(١) الجمعة ٥/٢ وتملأها: ﴿مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا... والله لا يهدي القوم الظالين﴾. قل الرضي في شرحه ٣٦٧ في تعليق على هذه الآية: (إن التمييز محذوف أي بئس مثلا مثل القوم والأولى حذف المضاف من الذين على أنه المخصوص، أي بئس مثل القوم مثل الذين، أو حذف المخصوص أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم، وقد يجيء عند المبرد وأبي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد....).

(٢) الأعراف ١٧/٧: (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا وَأَنْفُسِهِمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ).

(٣) ص ٤٤/٣٨ وتملأها: ﴿ونخذ بيك ضغتنا فلضرب به ولا تحث إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه أواب﴾.

(٤) الذاريات ٤٧/٥١ وتملأها: ﴿والأرض فرشناها فنعم الماهدون﴾.

تعالى: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَقَقًا﴾^(١) و(ساء غلامُ الرجلِ زيدٌ) وظاهر كلامه اختصاص (ساء) بهذا الحكم وليس كقولك: بل جاز في كل فعل ثلاثي تفيد مدحاً أو ذمماً مما يكون على فَعَلْ نحو: (حَسَنَ الرجلُ زيدٌ) و(عظم الرجلُ زيد) ومضى أشباه ذلك.

قوله: (ومنها حبذا) أي من أفعال المدح والذم قيل إذا أردت المدح أثبتها قال:

[٧٠٨] يا حبذا أنتِ يا صنعاء من بلدٍ^(٢)

وإذا أردت الذم نفيتها قال: (لا حبذا أتت صنعاء من بلد) وقيل: ليست لمدح ولا ذم، وإنما تفيد المبالغة في الحبِّ، والحبُّ قريبٌ من المدح، لأن المحبوب ممدوح غالباً وأصلها حَبَبٌ ذاء، أي صار محبوباً فلدغ على قياسه ولا يكون في (حَبٌّ) مع (ذا) إلا فتح الفاء وإن كان قياسه جواز الضم، ومع غيرها يجوز الوجهان نحو:

[٧٠٩] وحبُّ بها مقتولةٌ حين تقتل^(٣)

(١) الكهف ٢٩/٨ وتعلمها: ﴿... وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كليل يشوي الوجوه بئس الشراب وساءت مرتققا﴾.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزة:

ولا شعوبٌ هوىً مني ولا نَقْمُ

وهو للمرار العلوي ويقال لزيد بن متقذ كما في خزانة الأدب ٢٥٠/٥، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٩٧، وشرح شواهد المغني ١٢٤٨، وهمع المواع ٥٠/٥، والمقاصد النحوية ٢٥٧٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٠٣٨، ويروي ألا حبذا، ولا حبنا والشاهد فيه قوله: (حبذا) تدخل عليها (لا) فتساوي بئس في العمل والمعنى.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

فقلت: اقتلوا عنكم بمزاجها

وهي فعل عند الجمهور قبل التركيب وبعده، وقال المبرد^(١) والسيرافي وابن السراج^(٢) باسميتها بعد التركيب لأنه قد غيرها كما غير إذما، بدليل إلزامها الفتح وإلزام أن يكون فاعلها (ذا) لا يتغير في تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث، وبأنه قد جعل مخصوصها ذا في قوله:

[١٨٠]..... فياحبنا ذاك الحبيب المبسمل^(٣)

[و١٣٠] وهو لا يجوز تساوى الفاعل والمخصوص.

قوله: (وفاعله ذا) يعني فاعل حبذا وقال بعضهم: (إن حباً وذا) برمته، وروى عن الأخفش^(٤).

قوله: (ولا يتغير) في تثنية ولا جمع ولا تأنيث تقول: (حبذا زيد)، و(حبذا هنداً) و(حبذا الزيدان) و(حبذا الهندان) و(حبذا الزيدون) و(حبذا

وهو للأخطل في ديوانه ٣١٣، وسر صناعة الإعراب ١٤٣، ونظر إصلاح المنطق ٣٥، والأصول ١١٦١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٩٧١، وشرح المفصل ١٢٩٧ - ١٤١، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٢١ - ٥٧، وشرح الرضي ٣٦٩٢، وشرح ابن عقيل ١٧٢/٢، وهمع الهوامع ٥٢/٥، وخزانة الأدب ٤٢٧/٩. والشاهد فيه قوله: (حُبٌّ) أو (حَبٌّ) حيث جاء فاعل (حُبٌّ) و (حَبٌّ) غير (ذا) كلا الوجهين جائز، ولكن إذا كان الفاعل (ذا) تعين فتح الحلة في (حَبٌّ).

(١) المقتضب ١٤٢٢، وشرح الرضي ٣٦٧٢، وينظر شرح ابن عقيل ١٧٠/٢، وهمع الهوامع ٤٦/٥ - ٤٧.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ١١٥/٨، وشرح الرضي ٣٦٧٢، وينظر شرح ابن عقيل ١٧٠/٢، وهمع ٤٦/٥.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصلته.

لقد بسملت ليلي غداة لقيتها

وهو بلا نسبة في سمط اللالي ٩٠٩٢، وينظر تذكرة النحلة ٢٤، واللسان ملعة (بسمل)

٢٨٦٨، وهمع الهوامع ٨٩٢، والدرر ٢٢٤/٥. ويروى: فيا بأبي ذاك الغزال المبسمل

والشاهد فيه قوله: (ألا حبنا ذاك) حيث جاء المخصوص بللح اسم إشارة.

(٤) ينظر شرح المفصل ١٤٠/٧ - ١٤١، وشرح الرضي ٣٦٧٢.

الهنداءء، ووءه إفراده أنه قء ءءرء مءرء المءل، وقال ابن كيسان: ^(١) الإشارة إلى شء مفرد آقءءره: (ءبءا أمر زءء) أو (شأنه أو ءسنه).

قوله: (وبعءه المءءصوء) أي بعء الفاعل وهذا المءءصوء، وهو قولك: (زءء) فء (ءبءا زءء) يفارق مءصوء نعم من وءهءن، أنها لا آءءل عله النواسء وأنه لا يقءم، لا نقول (زءءء ءبءا) ^(٢) وءبوز ذلك فء (نعم).

قوله: (وإعرابه كأعراب مءءصوء نعم) أي إعراب مءءصوء (ءبءا) فءبوز أن ءكون (زءء) مءبءأ و(ءبءا) ءبر والعائء اسم الإشارة، وءبوز أن ءكون ءبر مءبءأ مءءوف أي هو زءء، وءبوز أن ءكون مءبءأ ءبره مءءوف، وأما من ءكم باسمءة (ءبءا) فقال المبرء: ^(٣) (ءبءا) مءبءأ و(زءء) ءبر، وقال السءرافء: ^(٤) بل زءء مءبءأ وءبءا ءبره، ومن ءكم بفعلاءة ءبءا كله، ف(زءء) فاعله عنءه ^(٥) وءء بأنء ءبوز ءءفه، والفاعل لا ءءف.

قوله: (وءبوز أن ءآءء قءل المءءصوء أو بعءه آمءءز أو ءال) ءو: (ءبءا رءلاً زءء) و(ءبءا زءء رءلاً) و(ءبءا قائماً زءء) و(ءبءا زءء قائماً) فءن كان ءامءأ فآمءءز وإن كان مشآقأ فءال، وإن أرءء إءلاق

(١) ٱظر همع الهوامع ٤٥/٥ - ٤٦.

(٢) ٱظر شرح المصنف ١١٧، وشرح المفضل ١٤١٧.

(٣) ٱظر المقتضب ١٤٥٢، وٱظر الأصول لابن السراج ١١٤١ - ١١٥، وٱظر شرح الرضء ٣٧٢.

(٤) ٱظر رأء السءرافء فء همع الهوامع ٨٩٢.

(٥) ٱظر شرح الرضء ٣٧٢.

المدح جئت بالتميز، وإن أردت تقييده جئت بالحل^(١)، وقال الأخفش: ^(٢) والفراسي: ^(٣) يكون تمييزاً لا غير سواء كان مشتقاً أو جامداً، والمفهوم من الشيخ جواز الإتيان بالتميز أو الحال قبل المخصوص وبعده، والفراسي قال: الأجود وقوعه قبل المخصوص لأنه متعلق بجذا والفصل بالمخصوص خلاف الأصل.

قوله: (على وفق مخصوصه) ^(٤) يعني إن كان المخصوص مفرداً أفرد وإن كان مثني ثني، وإن كان مجموعاً جمع، وإن كان مؤنثاً أنث نحو: (جذا زيد قائماً) و(جذا الزيدان قائمين) و(جذا الزيدون قائمين) و(جذا هند قائمة وقائمتين وقائمات).



(١) ينظر شرح الرضي فالعبارة متقولة عن الرضي بتصرف ٣٦٩٢.

(٢) ينظر رأي الأخفش في همع الموامع ٤٩٥.

(٣) ينظر رأي أبي علي في همع ٤٩٥.

(٤) ينظر شرح المصنف ١١٨.

الحروف

قوله: (الحرف ما دل على معنى في غيره) قوله: (الحرف) يستعمل في اللغة بمعنى (طرف الشيء) قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَفْبُذُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾^(١) وعلى الناقة الصلبة، كأنها من حرف الجبل وعلى الناقة الضامر^(٢) قال:

[٧١] وحرف كألواح الأراك سلها^(٣)

ويصح أن يوجد الحرف الاصطلاحي من جميع هذه المعاني، فإن أخذ من طرف الشيء فلأنه طرف الكلمة، وإن أخذ من الناقة الصلبة فلكثره معانيه، وإن أخذ من الضامر فلضعفه عن الفعل والاسم.

قوله: (ما دل على معنى في غيره) خرج الاسم والفعل، فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما هذا حله الاصطلاحي فقوله: (ما دل على معنى) جنس، وخرجت المهملات وقوله: (في غيره) خرج الاسم والفعل،

(١) الحج ١١/٢٢ وتلهمه ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه...﴾.

(٢) ينظر مائة (حرف) في اللسان ٨٢٧١.

(٣) لم أقف على مصدر له أو قاتل.

فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما نحو: (جئت من البصرة)، فإن جئت
تدل على معنى، وهو المجيء، والبصرة تدل على معنى البلد المعروف
وهو مسماها، وأما (من) فتدل على معنى وهو ابتداء المجيء وهو غير (من)
وقد أورد على هذا الحد اعتراضات.

الأول: إذا كانت (من) الابتداء إلى الانتهاء وفي الشيء يعني وسطه
ونحو ذلك لزم أن يكون الابتداء والانتهاء حروفاً فيدخل في الحد ما ليس
منه أو يكون (من) و(إلى) و(حتى) ونحوهما، أسماء فيخرج من الحد ما
هو منه بل كله لأنه لا شيء من الحروف إلا [ظ ١٣٠] ومعناه اسم،
فحروف النفي معناها النفي، وحروف العطف معناها العطف، وحرفا
الاستفهام معناهما الاستفهام، وهذه أسماء وأجيب بأن هذه الحروف تفيد
ابتداءً وانتهاءً ووسطاً مقيّداً، وإطلاقها من غير تقييد تسامح، وأما
الابتداء والانتهاء والوسط، فهذه الألفاظ تقيدها من غير نظر إلى تقييد
بغيرها، ولا مانع من أن تضع العرب (من) لابتداء مفيد، والابتداء يفيد
الابتدائية مطلقاً، وكذلك سائر الحروف، نحو (كاف التشبيه) فإنها بمعنى
(مثل) وهو اسم وبمعنى (فوق) وهو اسم، وأيضاً قد يكونان اسمين وحرفين،
فإن (مثل) تفيد مشابهة مطلقة، والكاف مشابهة مقيّدة، و(فوق) فوقية
مطلقة، و(على) فوقية مقيّدة، والمراد بالطلق أنها صالحة للتقييد
والإطلاق، وأما الحروف فلا تُقيّد معانيها إلا بالتقييد الثاني أسماء
الاستفهام والشرط والمعاني، كالقيام والقعود والصفات، كالقائم
والقاعد، وهي دالة على معنى في غيرها، لأن يستفهم عن فعل وشرط

فعل، والقيام لا يكون إلا لموصوف، والقائم لذات، فيدخل في الحد ما ليس منه، وأجيب بأنه دالة على معاني في أنفسها وهو الأصل، ودالة على معاني في غيرها فقط بخلاف الاسم والفعل، فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما، فإن (من) لمن يعقل و(ما) لما لا يعقل و(متى) للزمان و(أين) للمكان، والصفات والمعاني دالة على معنى في نفسها، والحرف لا يدل إلا على معنى في غيره فقط بخلاف الاسم والفعل فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما، وقد ينضم إلى ذلك دلالتهما في غيرهما ولا يقدر، لأنهما لم يخرج عما وضعاه.

الثالث: أورد المصنف في المنتهى^(١)، الذي وسائر الموصولات الاسمية، إنها تدل على معنى في غيرها، لأنها لا تفيد إلا بصلته، وكذلك (ذو) و(فوق) و(تحت) لأنها تفتقر إلى ما تضاف إليه، والجواب أنها وضعت لمعاني في أنفسها ولكن عند انضمام غيرها، فمعنى (ني) صاحب ومعنى (الذي قام) (القائم) وهذا لا يرد على حقيقة الحرف لأنه ما دل على معنى في غيره، وإنما يرد، لوقال ما دل بغيره على معنى.

الرابع قولك (من) حرف جر، فإنها تدل على معنى في نفسها فيخرج من الحد ما هو منه لأنك إن جعلتها حرفاً لزم السؤال وإن جعلتها اسماً لم يصلح المقال، وأجيب بأنها في هذا المثال اسم لا حرف، ويراد بها اللفظ

(١) ينظر مختصر المنتهى ١٨٦٨ وما بعدها.

والمنتهى من كتب ابن الحاجب في علم الأصول وعنوانه: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجلل) وهو من الكتب المعتبرة في هذا العلم طبع في استانبول ١٣٣٦هـ وأعيد صبعه في بيروت ١٩٨٥ (عن الكافية المحققة) ٢٤.

المخصوص كما تقول: ضرب فعل ماضٍ أي هذا اللفظ.

قوله: (ومن ثم احتيج^(١) [في جزئيته إلى اسم وفعل]^(٢) إلى كلام) لأنه طرفٌ أي من أجل كون معنى من غيره لم يكن له بد في كونه جزءاً من جملة، اسم أو فعل فالاحتياج إليه الاسم، وحروف التعريف وحروف الجر وسائر خواص الاسم، والذي يحتاج إلى الفعل (قد) و(سوف) وسائر خواص الفعل والحرف، وقد يحتاج إلى مفرد كما ذكرنا وإلى جملة كحروف النفي والاستفهام، وقد يتقدم الحرف كالمعروف، وقد يتأخر كياء النسب ونوني التأكيد، وقد يتوسط في المفرد كياء التصغير. وفي الجملة والمفرد كحروف العطف وحروف الجر، وقد يحذف المحتاج إليه نحو: (فكلا) و(قد) و(خرجت) و(لما).

(١) في الكافية المحققة (ثمت احتاج).

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة ٢٦٥.

حروف الجر

قوله: (حروف الجر) سميت بذلك نظراً إلى عملها، وتسمى حروف الإضافة نظراً إلى معناها.

قوله: (ما وضع للإفشاء بفعل أومعناه إلى ما يليه) يعني بالإفشاء، الاتصال بفعل نحو: (سرت من البصرة) ومعنى الفعل يعم المشتقات والمصادر وأسماء الظروف، والحروف، واتصل الفعل أومعناه إلى الاسم تعديته إليه^(١)، وفي بعض النسخ ما وضع للإفشاء بفعل أوشبهه^(٢) أومعناه إلى ما يليه، فيكون شبهه المشتقات والمصادر، وأسماء الأفعال نحو: أنا سائر من البصرة، ومسيري من البصرة ومعناه من الظرف نحو: زيد عندك لإكرامك، والحروف نحو: زيد في الدار لإكرامك فاللام متعلقة بالظرف، أو الحرف معدٍ به لهما إلى إكرامك، والتحقيق أنها متعلقة بالفعل المقدر الذي يتعلقان به.

قوله: (وهي من وإلى) شرع في تعدادها وهي [وحتى، وفي والباء

(١) قل الرضي في شرحه ٣٦٩٢: الإفضاء الوصول، والبله بعنه للتعدية، أي لا يصل فعل، والمراد لا يصل الفعل إلى الاسم تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل، فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى: (وأرجلكم).

(٢) خلت الكافية المحققة من الإشارة إلى هذه الزيلة.

واللام، ورب وواوها، وواوالقسم وياؤه وتأؤه، وعن وعلى الكاف ومد منذ وحاشا وعدا وخلا^(١) و[هو كان كمنّ حدها] لأن كل معدود لا يحتاج إلى حد، وقد ذكر ثمانية عشر، وزاد البصريون (كي)^(٢) الداخلة على الاسم نحو (كيمه) وزاد سيبويه^(٣) (لولا) في نحو (لولاك) وزاد بعضهم (لعل) في بعض اللغات^(٤)، وقد قسم التي ذكر ثلاثة أقسام، منها حروف فقط، وهي العشرة الأوّل (من) (إلى) (عن) ومنها حروف وأسماء وهي خمسة (من) (عن) (إلى) (حاشا)، ومنها حروف وأفعال وهم ثلاثة (حاشى) و(عدا) و(خلا) فإن قيل: فقد عد قوم (على) اسماً وفِعْلاً وحرفاً نحو: (زيد من علا) (من على الأرض) (على فرسه) فجوابه أن الشيخ^(٥) قصد بالتقسيم اعتبار اللفظ والمعنى الأصلي، فلولم يقصده للزم أيضاً عدّ اللام حرفاً وفِعْلاً وعدّ (إلى) اسماً وحرفاً، وغير ذلك من الحروف، ولا ينتقض ب(حاشا) و(عدا) و(خلا) فإنها إنما عدت باعتبار وقوعها في الاستثناء، لأنها لا تشبه تصرف الأفعال، فلا يكن لألفها أصل، وإنما قدم حروف الجر على سائر الحروف لأنها لا تنفك عن العمل، ولأن عملها لأجل الاختصاص، وعمل غيرها لأجل المشابهة، والاختصاص أدخل في المشابهة.

قوله: (فـمن) للابتداء) ذكر لها معان أربعة:

(١) ما بين الحصريين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر الإنصاف ٥٧٠/٢ مسألة رقم ٧٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) وهي لغة عقيل حيث يفضون بها المبتدأ كقوله:

لعل أبي المغوار منك قريب

ينظر المغني ٣٧.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١٨.

الأول: ابتداء الغاية، وزعم المبرد^(١) والأخفش^(٢) الصغير والسهيلي^(٣) أن معانيها كلها راجعة إليه، وهل يدخل ما بعدها في ما قبلها، فيه قولان: إذا كانت لا ابتداء الغاية، فقد صح تقدير إلى نحو: سرت من البصرة، وقد لا يصح نحو زيد أفضل من عمرو، و(أعوذ بالله من الشيطان) وهي تكون في المكان ومع الفاعل اتفاقاً، وأما في الزمان فمنعه البصريون^(٤) اتفاقاً ب(مذ) و(مند) كما لم يستعملوها في المكان اتفاقاً ب(من) وأجازه الكوفيون^(٥) محتجين بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٦) و﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٧) وقوله:

[٧٢]..... أقوين من حجج ومن دهر^(٨)

وهو كثير لا يحتمل التأويل، وتأوله البصريون^(٩) على حذف مضاف أي من تأسيس أول يوم، ومن حجج، وقال بعضهم: إن أردت الابتداء

(١) ينظر المقتضب ١٣٦/٤، وينظر شرح المفصل ١٠/٨، والمغني ٤١٩.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٠/٨، والمغني ٤١٩.

(٣) ينظر المغني ٤٢٠.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٣٠/٢، والجنى الداني ٣٠٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٣١/٢، والجنى الداني ٣٠٨.

(٦) التوبة ١٠٨/٩ وتلمها: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ...﴾

(٧) الروم ٤/٣٠ وتلمها: ﴿فِي بَعْضِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾.

(٨) عجز بيت من الكفل، وصدرة.

لمن الديار بقنة الحجر

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٦ ينظر الأغاني ٨٦/٦ والإنصاف ٣٧٨، وشرح المفصل ١١/٨، والسعر والشعراء ١٤٥/٨، ومغني اللبيب ٤٤١، وشرح شواهد المغني ٧٥٠/٢، وأوضح المسالك ٤٧٣، وروصف المباني ٣٢٠، وجمع الهوامع ٣٣٧/٣، وخزانة الأدب ٤٣٩/٩، وشرح الرضي ٣٣٧/٢، ويروى مذ حجج ومذ دهر والرواية عند الكوفيين ما أثبتته الشلح.

والشاهد فيه قوله: (من حجج ومن دهر) حيث جاء من لا ابتداء الغاية الزمانية.

(٩) ينظر المغني ٤٢٠.

أوالانتهاء في الزمان، حيث (من) و(إلى) لتعذر (منذ) نحو: (ما رأيته من يوم كذا إلى يوم كذا) لأنك إذا جئت ب(منذ) نحو: (ما رأيته منذ يوم الجمعة إلى يوم السبت) فهم أن انقطاع الرؤية متصل به من الإخبار، فإذا أردت انقطاعه قبل ذلك لم يصح (إلى) مع (من) و(إلى) لأن من لا تفيد اتصال الانقطاع، بخلاف (منذ) و(منذ)، وقد تفيد (من) ابتداء الغاية في غير الزمان والمكان نحو: (أعطيتك من درهم إلى دينار) وقول الكاتب: (من فلان إلا فلان) وزاد سيويوه^(١) وابن السراج^(٢) أنها تكون لانتهاء الغاية مع المفعول نحو: (نظرت من داري الهلال من خلل السحاب) و(شمت من داري الريحان من الطريق)، وزاد بعضهم بمعنى (عن) نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٣).

الثاني قوله: (للتبيين) يعني لتبيين الجنس في الصفات ويحسن مكانها نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(٤) أي الذي هو الوثن.

الثالث قوله: (والتبعض)^(٥) يعرف بصلاحيته (بعض) مكانها نحو: (أكلت من الرغيف) وقوله: (بغالب)^(٦) ﴿فَمَنْهُمْ مَنْ يَشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ

(١) ينظر الكتاب ٢٢٥/٤.

(٢) ينظر الأصول ٤١٧/١.

(٣) الزمر ٢٢/٣٩ وتعلمها: ﴿أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أولئك في ضلال مبين﴾.

(٤) الحج ٣٠/٢٢ وتعلمها: (ذلك) ومن يعظم حرمت الله فهو خير له عند ربه.... فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور) وعلامة التبيين صحة وضع الموصول في موضعه، قالوا: لو قيل: فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان استقام المعنى) نقلاً عن الكافية المحققة ٢١٥.

(٥) ينظر الكتاب ٢٢٥/٤، والمغني ٤٢٠، والجنى الداني ٣٠٩، وشرح المفصل ١٢/٨، وشرح الرضي ٣٣١/٢.

(٦) خلت الكافية المحققة من (بغالب).

مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ^(١) والفرق في الجنسية والبعضية، أن يقال: إن كان قبل ما دخلت عليه من شيء يصلح أن يكون أعم، نحو: (فلجئتموا الرجس من الوثن)، أو مساوياً نحو: (أخذت عشرين من الدراهم)، فإذا كانت الدراهم عشرين فهي جنسية وإن كان أخص فتبعيضية، وقيل: يفصل، فإن كان نوعاً نحو: (أخت نوعاً من الحب) فجنسية، وإن كان بعضنا غير نوع نحو: (أكلت جزءاً من الرغيف) أولم يتقدمها شيء مما يصلح للعموم والخصوص نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجَادِلُ﴾^(٢) و﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي﴾ وأخذت من الدراهم، فهي تبعيضية، فإن قيل: هي لبيان الجنس في: شحماً زيد من الشحم و﴿تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾^(٣) ولم يتقدمها شيء قيل: لا بد فيه من أمر مجازي مقلد، وهو أن يجعل زيد شحماً والعين دماً، دليله أن التمييز من جنس المميز وقد جاءت المعاني [ظ ١٣٦] الثلاثة في قوله تعالى: ﴿يُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^(٤) الأولى ابتدائية والثانية تبعيضية، والثالثة جنسية.

الرابع قوله: (وزائدة) وتعرف بأن إسقاطها لا يغير المعنى، ولزيادتها شرطان، الأول: أن تدخل على نكرة فلا يجوز: ما جاءني من زيد. الثاني قوله: (أن تكون في غير الموجب)^(٥) وغير الموجب إما نفي

(١) النور ٤٥/٢٤.

(٢) الحج ٨٢٢ وتعلمها: ﴿ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير﴾.

(٣) التوبة ٩٢/٩ وتعلمها: ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا

وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدون ما ينفقون﴾.

(٤) النور ٤٢/٢٤ وتعلمها: ﴿... فيصيب به من يشاء ويصرفه عن من يشاء يكلا سنا بقره

ينهب بالأبصار﴾.

(٥) قل في رصف المباني ٣٢٥: (وقد تكون (من) زائدة عند الكوفيين في الواجب، وحكوا: قد كان من

مطر، وهو عند البصريين غير الأخفض مؤول: أي جاءت من مطر، أو كائن من مطر، وبعد فهو

أونهي أو استفهام، أو تعليل، يراد به النفي، نحو: (ما جاءني من رجل) احتمال أن يريد بل رجلاً، فإذا أردت (من) تعين أنك تريد الجنس.

قوله: (خِلافًا للكوفيين^(١) والأخفش^(٢)) واحتجوا بقوله تعالى، يعني أنهم لم يشرطوا هذين الشرطين، وأجازوا الزيادة في الموجب، وأما مع المعرفة فبعضهم أجاز وبعضهم منع.

قوله: (وقد كان من مطر ونحوه متأول)، هذا من حجج الكوفيين^(٣) والأخفش واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٤) لأنها إن لم تُزِدْ لزم حذف فاعل جاءك ونحو: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٥) ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٦) لأن الله يغفر الذنوب جميعاً، ويقول: «إن من أشد الناس

قليل لا يقاس عليه، ينظر الفصل ٢٨٣، وشرحه لابن يعيش ١٣/٨، وشرح الرضي ٣٢٢/٢ - ٣٣٣، والمغني ٤٢٥ وما بعدها.

قل ابن هشام في المعني ٤٢٥: (وشرطه زيادتها في النوعين - أي في التنصيص وتوكيد العموم - ثلاثة أمور:

أحدها: تقدم نفي أو نهي أو استفهام نحو: (وما تسقط من ورقة إلا يعلمها) وزاد الفارسي الشرط الثاني: تنكر مجرورها.
الثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ.

(١) ينظر شرح الفصل ١٤/٨، وشرح الرضي ٣٣٣/٢، ورصف المباني ٣٢٥.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٢ - ٢٧٣، وينظر شرح الفصل ١٤/٨، وشرح المصنف ١١٩ وشرح الرضي ٣٣٣/٢، والجنى الداني ٣٦٨، وشرح ابن عقيل ١٧٢.

(٣) ينظر المراجع السابقة.

(٤) الأنعام ٣٤/٦، وتعلمها ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولًا مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا بِهِ وَأَوْذُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾.

(٥) الأحقاف: ٣٦.

(٦) البقرة ٣٧/٢.

عذاباً يوم القيامة المصورون»^(١) برفع المصورون، وقول العرب: ^(٢) (قد كان من مطر)، وكان تامة ومطر فاعل، وقوله:

[٧٣] وينمي لها حُبها عِنْدَنَا

فما قل من كاشح لم يضر^(٣)

وتأوله البصريون^(٤) بأن من المرسلين في موضع الحال، ومن للتبويض، والفاعل ضمير النبأ، وهي في (من سيئاتكم) و(من ذنوبكم) للتبويض، واختلف في المراد فقيل يغفر ما بين العبد وربّه، وليس فيه تبعة لأدمي، لأن ذلك لا يغفر حتى يتخلص من غريمه، وقيل قوله: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾^(٥) خطاب لأمة محمد، و﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٦) خطاب لأمة محمد ونوح، فلا تناف بين الآيتين والحديث، فاسم إن ضمير الشأن حذف كما في:

[٧٤] إن من يدخل الكنيسة يوماً^(٧)

- (١) أخرجه مسلم في باب تحريم تصوير صورة الحيوان، من كتاب اللباس والزينة ٦٧٠/٣، وفيه رواية بنصب المصورين، ينظر جامع الأصول ٤٥٢/٥.
- (٢) ينظر المغني ٤٢٨، ورفض المياني ٣٩١، وشرح الرضي ٣٣٣/٢.
- (٣) البيت من المتقارب، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٧٥، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٩٤/١، والجني الداني ٣٦٨، والمغني ٤٢٨، وشرح شواهد المغني ٧٣٨/٢. والشاهد فيه قوله: (من كاشح) حيث جاءت من زائلة في الإيجاب.
- (٤) ينظر الجني الداني ٣٦٨ - ٣٦٩، والمغني ٤٢٩، وشرح ابن عقيل ١٦٢.
- (٥) الزمر ٥٣/٣٩، وتعلمها: ﴿قُلْ يَا عِبْلِيِّ الَّذِينَ أُسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ أَن يَغْفِرَ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾.
- (٦) نوح ٤٨/١، وتعلمها: (يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى إن أجل الله إذا جاء لا يؤخر لو كنتم تعلمون).
- (٧) صدر بيت من الخفيف، وعجزة:

يلق فيها جاذراً وطلاء

وأما (قد كان من مطر) فهي تبعية أوجنسية، وكان ناقصة والفاعل محذوف تقديره: (قد كان شيء من مطر)، وأما البيت فشاذ، ودخول من الزائلة يكون في المبتدأ نحو: (ما من أحدٍ في الدار) ومع الفاعل نحو: (ما جاء من أحد)، ومع المفعول به نحو: ﴿هَلْ تُحْسِنُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾^(١) وهذه أربعة معانٍ ل(من) ذكرها الشيخ^(٢) وذكرنا في ضمنها أنها تكون للانتهاه، وبمعنى (عن) وزاد بعضهم السببية نحو: ﴿مَنْ أَجْلَدُ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٣) ومعنى البدل نحو: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾^(٤) أي بدلکم، والأخفش^(٥) ومعنى (على) نحو: ﴿وَتَصَرَّاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾^(٦) والكوفيون^(٧) معنى الباء نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفِي﴾^(٨) وضعف لانتهاه الغاية مقابلة ل(من) ومعنى الانتهاه أي بظرف، وبمعنى (في) نحو قوله: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٩) أي في الأرض.

وهو للأخطل وليس في ديوانه، ينظر شرح المفصل ١١٥٣، وأما ابن الحاجب ١٥٨١، ومعنى الليب ٥٦، وشرح شواهد المعنى ٩١٧٢، ورصف المباني ١١٩، وهمع الهوامع ١٦٤٢، وخزانة الأدب ٤٥٧١. والشاهد فيه قوله: (إن من يدخل الكنيسة) حيث حذف اسم إن وهو ضمير الشأن ولا يجوز اعتبار من اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها لفعلين، والشرط له الصلر في جملة فلا يعمل فيما قبله وضمير الشأن يحذف في الشعر كثيرا.

- (١) مريم ٩٧١٩، وتعلمها: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ يُحْسِنُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْوًا﴾.
- (٢) ينظر شرح المصنف ١١٩.
- (٣) المائة ٣٢/٥.
- (٤) الزخرف ٦٠/٤٣.
- (٥) ينظر الجنى الداني ٣٣.
- (٦) الأنبياء ٧٧/٢١.
- (٧) ينظر الجنى الداني ٣٤.
- (٨) الشورى ٤٥/٤٢.
- (٩) فاطر ٤٠/٣٥.

قوله: (وإلى) للانتهاء) وضعف لانتهاه الغاية مقابلة ل(من)، ومعنى الانتهاه أنها لا تكون إلا في منتهى الفعل، وهل يدخل ما بعدها فيما قبلها، الأكثر منع، وثعلب جوز الأمرين، وبعضهم قل: ^(١) إن كان من الجنس جاز أن تدخل نحو: (إلى المرافق)، وإلا لم تدخل، نحو: (نمت البارحة إلى الصباح)، ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ^(٢).

قوله: (ويعنى) (مع) قليلاً) نحو: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ^(٣) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ ^(٤) وقول العرب: (الذود إلى الذود إبل) ^(٥) وقوله:

[١٧٥] وإن امرأاً قد علش تسعين حجة

إلى مائة لم يسأم العيش جاهل ^(٦)

وقال الزمخشري ^(٧) هي على بابها في الاثنين جمعاً، وما ورد تأويله على قدر فعل يصل ب(إلى) تقديره منضمين إلى الله ^(٨)، ولا تأكلوا أموالهم منضمةً إلى أموالكم، والذود منضمة إلى الذود، وتسعين منضمة إلى مئة، وزاد بعضهم معنى (عند) نحو: (جلست إليه) أي عنده، وزاد ابن قتيبة

(١) ينظر رصف المباني ١٦٧.

(٢) البقرة ١٨٧/٢.

(٣) آل عمران ٥٢/٣.

(٤) النساء ٢/٤.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٩٩/١، وشرح الرضي ٣٢٤/٢، والجنى الداني ٣٨٦، واللسان ملحة (ذود) ١٥٢٥/٣، ومجمع الأمثل ٣٧٧/١، والهمع ١٥٤/٢ وما بعدها.

(٦) البيت من الطويل، وينسب إلى أكنم بن صفى وهو في حماسة البحري ١٠١، والاشتقاق ٢٠٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٠/١.

والشاهد فيه قوله: (تسعين حجة إلى مئة) حيث جللت إلى بمعنى (مع) أي مضمومة التسعين إلى المئة.

(٧) ينظر المفصل ٢٨٣.

(٨) وهذا يعود إلى الآية في سورة الصف.

معنى (في) ^(١) نحو: [و١٣٢] ﴿هَذَا لَكَ إِلَى أَنْ تَرَكَى﴾ ^(٢).

قوله: (وحتى) ^(٣) كذلك) يعني للانتهاء، وتفقوا في العاطفة أن ما بعدها داخل، واختلف في الجارة، فقال الجمهور: يدخل ولا يخرج إلا مجازاً، وتعلب ^(٤) جوز الأمرين، ولم يفرق بين (حتى) و(إلى) وبعضهم قال: إن كان من الجنس دخل نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها)، وإلا لم يدخل، نحو: (نمت البارحة حتى الصباح) ^(٥).

قوله: (ويعنى) (مع) كثيراً) يعني أنه يدخل ما بعدها فيما قبلها نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها) كمنه ب ثعلب وهو خلاف مذهب الجمهور.

قوله: (وتختص بالظاهر) هذا مذهب سيويه ^(٦) والخليل، فلا تقول: حناني ولا حتاك إستغناء ب(إلى) كما استغنى ب(مثل) عن كاف التشبيه، ويعنى (حتى) الجارة، وأما العاطفة فلا تختص نحو: (جاء القوم حتى أنت) و(رأيتهم حتى إليك)، و(مررت بهم حتى بك).

(١) ينظر المغني ١٠٥، والجنى الداني ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٢) النازعت ١٨٧٩، وتعلمها: ﴿فقل هل لك إلى أن تزكى﴾.

(٣) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٠٣ وما بعده، والمفصل ٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٨ وما بعده، وشرح المصنف ١١٩، وشرح الرضي ٣٢٥٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٣٥٨ وما بعده، ومغني اللبيب ١٦٦، وما بعده، والجنى الداني ٥٤٢ وما بعده، ووصف المباني ٢٥٧ وما بعده.

(٤) ينظر مجالس ثعلب ٢٣٦٨.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١٩، وشرح الرضي ٣٢٥٢.

(٦) ينظر الكتاب ٣٨٣٢.

قوله: (خِلافاً للمبرد) ^(١) فإنه أجاز دخولها على المضمَر محتجاً بقوله:

[١٦٦]..... فتى حَتَّك يا ابن أبي يزيد ^(٢)

ولا حجة فيه لشذونه، ولأنه لوجاز دخولها على المضمَر لجاز قلب ألفها ياء ك (إلى) و (على).

قوله: و ((في)) للظرفية ^(٣) حقيقة نحو: (زيد في الدار) ومجازاً نحو: (نظرت في العلم).

قوله: (و بمعنى على) هذا مذهب الكوفيين ^(٤) نحو: ﴿وَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ ^(٥) وحكى يونس: ^(٦) (نزلتُ في أبيك) أي على أبيك، وتأول البصريون الآية بأن الجذوع لسعتها ظرف للمصلوب، ورواية

(١) ينظر المقتضب ٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٨، وشرح المصنف ١١٩، وشرح الرضي ٣٦٢، والجنى ٥٤٣، والمغني ١٦٦، والهمع ١٦٤/٤.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدرة.

فلا والله لا يُلْفى أناسٌ

وهو بلا نسبة في المقرب ١٩٤/٨، وشرح الرضي ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ١٧٢، والجنى الداني ٥٤٤، وروصف المباني ١٨٥، وجمع الهوامع ١٦٦/٤، وخزانة الأدب ٤٧٤/٩، ويروى: يا ابن أبي زيد بلل يزيد. والشاهد فيه قوله: (حتك) حيث جرت (حتى) الضمير وهذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر.

(٣) قل الرضي في شرحه ٣٦٧/٢. (إما تحقيقاً نحو: (زيد في الدار) أو تقديرًا نحو: (نظرت في الكتاب)، و (تفكر في الكتاب)، و (أنا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكير والمتكلم، مشتملة عليها اشتمل الظرف على المظروف).

ينظر المفصل ٢٨٤، وشرحه لابن يعيش ٢٠/٨، وشرح الرضي ٣٦٧/٢، وروصف المباني ٤٥١، والجنى الداني ٢٥٠، والمغني ٢٣٣، وجمع الهوامع ١٩٢/٤.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في الجنى الداني ٢٥١.

(٥) طه ٧٨/٢٠.

(٦) ينظر معاني القرآن للأخفش حيث نقل رأي يونس في ٢٠٥/١.

يونس على حذف مضاف، أي في كنف أبيك، وزاد الكوفيون وابن قتيبة^(١) معنى الباء، حكى يونس: ^(٢) (ضربته في السيف) أي به، وقوله:

[٧٧] ويركبُ يومَ الروعِ منافوارسُ

يصيرون في طعن الكلى والأبهر^(٣)

وزاد معنى (مع) نحو: ﴿ادخلوا في أمر﴾^(٤) أي مع أمم.

قوله: (والباء للإلصاق)^(٥) ذكر لها سبعة معان.

الأول الإلصاق، ولم يذكر سيبويه^(٦) غيره، وأدخل سائرهما فيه وهو حقيقة نحو: (مسحت بالنديل) ومجازٌ نحو: (مررت بزيد).

الثاني قوله: (والاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل نحو: (كتبت بالقلم).

الثالث قوله: (والمصاحبة) وهو ما يصلح مكانها (مع) نحو: (قدم بشياب سفره).

(١) ينظر رأي الكوفيين وابن قتيبة في الهمع ١٦٠/٤.

(٢) ينظر رأي يونس في معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزيد الخليل في ديوانه ٦٧، وينظر نواذر أبي زيد ٨٠، وأدب الكاتب ٥١٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٣٣/١، وشرح الرضي ٣٣٧/٢، والجنى الداني ٢٥١، والبحر المحيظ ٥١/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٧٧/٢، والمغني ٢٢٤، وشرح شواهد المغني ٤٨٤/١، وهمع الهوامع ٣٠/٢، وخزانة الأدب ٤٩٣/٩، وفي غير الرضي تقديم الأباهر وتأخير الكلى فالقافية تصبح لامية. والشاهد فيه قوله: (في طعن) حيث جعلت (في) بمعنى (البه).

(٤) الأعراف ٣٨٧، وتلمها: ﴿قل ادخلوا في أمر قد دخلت من قبلكم من الجن والإنس في النار...﴾.

(٥) ينظر المفصل ٢٨٥، والجنى الداني ٣٦ وما بعدها، والمغني ١٢٧ وما بعدها، وورصف المياني ٢٢٠ وما بعدها، وشرح المفصل ٢٢/٨ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٣٧/٢ وما بعدها.

(٦) ينظر الكتاب ٢١٧/٢.

الرابع قوله: (والمقابلة)^(١) وهي الداخلة على الأثمان والأعواض نحو: (شريتُ الفرس بألف) و(كافأتُ الإحسان بضعف)، و(شريتُ هذا بهذا).

الخامس قوله: (والتعدية)^(٢) وهي التي تدخل على الفاعل فتصيره مفعولاً نحو: (ذهبتُ بزيد)، وقال المبرد: ^(٣) فيها معنى المصاحبة.

السادس قوله: (والظرفية)^(٤) وهو ما صلح تقدير (في) مكانها نحو: (صليتُ بالمسجد).

السابع قوله: (وزائدة)^(٥) وهي حيث لا يتغير المعنى بسقوطها. قوله: (في الاستفهام والنفي قياساً)^(٦)، وفي غيره سماعاً) يعني زيادتها سماعي وقياسي، فالقياس في خبر المبتدأ غير الموجب نحو: (هل زيد بقائم) و(أزيد بقائم) و(ليس زيد بقائم) و(ما زيد بقائم) وفي دخولها في خبر (ما) التميمية خلاف، والأكثر على جوازه لأنها تدخل فيما ليس بموجب،

(١) ينظر مغني اللبيب ١٤١، والجنى الداني ٤١، ووصف المباني ٢٣٣، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤١٣/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٣٧/٢، والمراجع السابقة.

(٣) ينظر المقتضب ١٤٢/٤.

(٤) وقد مثل لها الرضي في ٣٣٨/٢ بقول الشاعر:

ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالي ما يرد سؤالي

(٥) ينظر المفصل ٢٨٥، والمغني ١٣٠، ووصف المباني ٢٢٥ وما بعدها، والجنى الداني ٢٨ وما بعدها.

(٦) قل الرضي في شرحه ٣٣٨/٢: بـ (هل) لا في مطلق الاستفهام فلا يقل أزيد بقائم؟ كما يقل: هل زيد بقائم؟ وقوله: (النفي) بليس نحو: ليس زيد براكب، وـ (ما) نحو: ما زيد براكب، وـ (لا) التبرئة أيضاً نحو: لا خير بخير بعده النار، والأولى أنها بمعنى في ولم يسمع في النفي بـ، فما كان للمصنف أن يطلق النفي والاستفهام.

ومنعه الرغشري^(١) لأنها لا تدخل في (ما) إلا لأجل التشبيه بليس، وأما في خبر لا فلجازه ابن مالك^(٢)، ومنعه غيره، وأما السماعي فمع المبتدأ نحو: (بجسبك زيد)، ومع الفاعل نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٣)، ومع المفعول نحو: (ألقى بيده) ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾^(٤) وهو أكثر من الفاعل والمبتدأ، وقد زيد من معاني الباء السببية وهي الداخلة على علة الفعل وسببه نحو: ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٥) ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾^(٦) وبعضهم يدخله في الاستعانة والبدل نحو:

[٧٨] فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا^(٧)

وقيل هي من المقابلة ومعنى (عن) نحو: [ظ ١٣٢] ﴿فَسَأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾^(٨) و﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾^(٩) فبعضهم قيده بالسؤال، وبعضهم لم يقيده

(١) ينظر رأيه في شرح التسهيل السفر الأول ٥٣٣/٢ وما بعدها، ورد ابن مالك عليه.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٥٣٣/٢ وما بعدها.

(٣) النسء ٧٩/٤، وتعلمها: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا...﴾.

(٤) البقرة ١٩٥/٢، وتعلمها: ﴿وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا...﴾.

(٥) النسء ١٥٥/٤.

(٦) النسء ١٦٠/٤.

(٧) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

شنوا الإغارة فرساناً وركباناً

وهو لقريط بن أنيف في شرح شواهد المغني ٦٩/١، وينظر الجنى الداني ٤٠، ومغني اللبيب ١٤١،

وشرح ابن عقيل ٥٧٧/١، وهمع الهوامع ١٥٩/٤، وخزانة الأدب ٣٣٥/٦، والمقاصد النحوية ٧٣/٣.

والشاهد فيه قوله: (فليت لي بهم) أي بلغم فاستعمل الباء بمعنى بدل.

(٨) الفرقان ٥٩٢/٥، وتعلمها: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾.

(٩) المعارج ١٧٠.

وجعل منه ﴿يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾^(١) أي من أيمانهم، ومعنى (على) نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ﴾^(٢) ومعنى (من) نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ﴾^(٣) أي منها.

قوله: (واللام للاختصاص) ذكر لها خمسة معاني، الأول: الاختصاص وهو أصل معانيها ويدخل فيه الملك نحو: (المال لزيد) والتمليك نحو: (وهبت لزيد) وشبه الملك نحو: (لزيد عم) و(لزيد خال) وشبهة التمليك نحو: (السراج للدابة) و﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾^(٤) والمعدية: (قلت لزيد)، ولام الاستغاثة، (للمسلمين لزيد) ولام التعجب في غير القسم نحو: (يا للماء) و(يا للدواهي).

الثاني قوله: (للتعليل)، وهي حقيقي نحو: (جئتُ للسمن) و(أسلمت لدخول الجنة)، ومجاز نحو: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾^(٥) وهي المسماة لام العاقبة.

الثالث قوله: (وزائدة)^(٦) لم يذكرها سيويه وذكرها المبرد^(٧) وزيادتها

(١) الحديد ١٢/٥٧، وتعلمها: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ شِرَاطِكُمُ الْيَوْمِ...﴾.

(٢) آل عمران ٧٥/٣، وتعلمها: ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مِنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّ إِلَيْكَ...﴾.

(٣) الإنسان ٦٧/٦، وتعلمها: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ يَفَجَّرُونَهَا تُفجِّرُهَا﴾.

(٤) النحل ٧٢/١٦، وتعلمها: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفْلَةً﴾.

(٥) الأعراف ١٧٩/٧، وتعلمها: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ...﴾.

(٦) ينظر لمعانيها شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٣/٢ وما بعدها، وشرح الرضوي ٣٢٨/٢، والمغني ٣٠٠ وما بعدها.

(٧) ينظر المقتضب ٤٢٧/٤.

قياس وسماع، فالقياس مع مفعول الاسم نحو: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾^(١) ومع مفعول الفعل شرط تعدية إلى واحد وتقدم مفعوله نحو: ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٢) والسماع نحو: (رمى لكم) و(يا بؤس لزيد) و(لا أبا لك) في قول سيبويه^(٣).

قوله: (وبمعنى (عن) مع القول) نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤) ولم يذكرها المحققون بمعنى (عن) وقال الزخشي: ^(٥) إنها في هذا للتعليل، وفي كل غائب نحو: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾^(٦).

الخامس قوله: (وبمعنى الواو في القسم للتعجب)^(٧) نحو: (لله لا يؤخر الأجل)، ولا يوجد في القسم إلا بمعنى التعجب نحو:

[١٨٩] لله يلقى على الأيـم نوحـيدٍ

بمشمخر به الظين والآس^(٨)

(١) البروج ١٦/٨٥.

(٢) يوسف ٤٣/١٢.

(٣) ينظر الكتاب ٢٠٦٢.

(٤) الأحقاف ١٧/٤٦، وتعلمها: ﴿وقل الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه...﴾.

(٥) ينظر الكشاف ٤٤٤/٣ - ٤٤٥، والمعنى ٢٨٣.

(٦) آل عمران ١٥٦/٣، وتعلمها: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا...﴾.

(٧) ينظر شرح المصنف ١٢٠.

(٨) البيت من البسيط، ونسبه سيبويه في الكتاب إلى أمية بن أبي عائذ ٤٩٧/٣، ولغيره في اللسان ملحة (ظين)، وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٣، ولمالك بن خالد الخناعي في شرح أبيات سيبويه ٤٩٩/١، وشرح أشعار الهذليين ٤٣٩/١، ولأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ٣٧٧/١، والمقتضب ٣٣٣/٢، والأصول ٤٣٠/١، وشرح المفصل ٩٧٩ - ٩٩، وشرح الكافية لابن الحاجب ١٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٩٧/١، والمغني ٢٨٣، ووصف المباني ٢٨٤، والجنى الداني ٩٨، وهمع الهوامع ٢٠٧/٤.

وخزانه الأدب ١٧٦/٥.

وزاد الكوفيون^(١) بمعنى (في) نحو: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٢)
و(إلى) نحو: ﴿سُقْنَاهُ إِلَى بَدْمِيَّتْ﴾^(٣) و﴿كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٤)
و(على) نحو: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾^(٥) وقوله:

[٧٣٠] هتكت له بالرمح حيث قميصه

فخر صريعاً لليلين وللغم^(٦)

و(من) نحو:

[٧٣١] ونحن لكم يوم القيمة أفضل^(٧)

أي منكم و(عند) نحو: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(٨) أي عند مجيئه

والحيد جمع حَيْه وهي العقلة في قرن الوعل، المشمخر: الجبل العالي، الظيان: اسمين البر.
والشاهد فيه قوله: (الله) حيث دخلت اللام على لفظ الجلالة في القسم فأفادت التعجب.

(١) ينظر البحر المحيط ٢٩٤/٦، والمغني ٢٨٠.

(٢) الأنبياء ٤٧/٢١، وتعلمها: ﴿... فلا تظلم نفس شيئاً...﴾.

(٣) الأعراف ٥٧/٧، وتعلمها: ﴿... حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقنه لبلد ميت فأنزلنا به الماء...﴾.

(٤) الرعد ٢١/٣، وتعلمها: ﴿وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمى يدبر الأمر...﴾.

(٥) الصافات ١٠٣/٢٧، وتعلمها: ﴿فلما أسلما وتله للجبين﴾.

(٦) البيت من الطويل وهو لجابر بن حني في شرح اختيارات المفضل ٩٥٥، وينظر شرح التسهيل السفر

الثاني ٤٠٨/١، ولربيعه ابن مكرم في الأغاني ١/١٦، والرواية فيه: هتكت بالرمح الطويل إهابه، وينظر

أدب الكاتب ٥١١، ووصف المباني ٢٩٧، والجني الداني ١٠١، ومغني اللبيب ٢٨٠، وشرح شواهد

المغني ٥٦٢/٢، ويروى صدره في المغني: تناوله بالرمح ثم انثنى له.

والشاهد فيه قوله: (لليلين وللغم) يريد على اليلين وعلى الغم فجعلت اللام بمعنى (على).

(٧) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم

وهو لجرير في ديوانه ١٤٣، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٨/١، والجني الداني ١٠٢، ومغني اللبيب

٢٨١، وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١، واللسان ملحة (حتت) ٧٣٧/٢، وخزانة الأدب ٤٨٠/٩.

والشاهد فيه قوله: (لكم) يريد منكم فجعلت اللام بمعنى (من).

(٨) ق ٥/٥٠، وتعلمها: ﴿بل كذبوا بالحق لما جاءهم فهم في أمر مريج﴾.

و(بَعْدَ) نحو: ﴿أَمِ الصَّلَاةِ لِلدَّلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(١).

قوله: (وَرُبَّ) فيها عشر لغات^(٢) (رُبُّ) و(رُبَّتْ) و(رَبٌّ) و(رَبَّتْ) و(رَبْتِ) بضم الراء وفتحها، و(رُبُّ) و(رُبِّ) بضم وإثبات الباء وحذفها مع تشديد الباء وبضمها وفتحها وإثبات الباء وحذفها مع تخفيف الباء، وهذه ثمان، و(رُبُّ) و(رَبُّ) بضم الراء وفتحها وسكون الباء فيهما وقد جمعت في قوله:

[٧٣٢] وَرَبٌّ وَرُبٌّ رُبَّتْ رُبَّتْ تَرَبُّ

مع تخفيف إلامع تعليل به حصلا

قوله: (وهي حرف عند البصريين)^(٣) لامتناع خواص الأسماء منها، واسم عند الكوفيين والأخفش^(٤) معربة (كم) لأنها نظيرتها ونقيضها ودليل سميتها إضافتها نحو: (رب رجل) والإخبار عنها نحو:

[٧٣٣] ورب قتل عل^(٥)

ونداؤها نحو:

(١) الإسراء ٧٧/١٧ وتعلمها: ﴿... إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً﴾.
(٢) ينظر لغات رُبُّ في الجنى الداني ٤٤٥ - ٤٤٦ قل: في لغات رُبُّ وهي سبعة عشر لغة (رُبُّ) بضم الراء وفتحها كلاهما مع تخفيف الباء وتشديدها مفتوحة فهذه أربع، و(رُبَّتْ) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة، و(رَبَّتْ) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث المتحركة. ورب بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء، ورب بضم الراء والباء معا مشددة ومخففة و(رُبَّتَا) وينظر المغني ١٧٩ وما بعدها وذكر ابن هشام أنها ست عشرة لغة، وينظر رصف المياني ٢٦٩.
(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٩/١، وينظر الجنى الداني ٤٣٨.
(٤) ينظر الجنى الداني ٤٣٩، ومغني اللبيب ١٧٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٩/١، والبحر المحيظ ٤٣٦/٥.
(٥) سبق تحريجه.

[٧٢٤] فيا ربُّ مكروب كررت وراءه^(١)

وتأول ذلك البصريون، أما جر رجل فبلجر فيه، لا الإضافة، وأما حجة الإخبار عنها، فالرواية ويعني (قتل عار) وإن صحت وعار خبر مبتدأ محذوف تقديره هو عار، أو يكون عار مبتدأ، ورد قبل خبره عند من لا يوجب وصف مجرور (رب) وأما حجة النداء فهو من باب ﴿الْأَيْسَجُنُوا﴾^(٢).

قوله: (للتقليل) وهو اختيار جمهور البصرية والكوفية، كما إنَّ (كم) للتكثير وقد تكون قليلاً مخففاً نحو: [١٣٣]

[٧٢٥] ألا ربُّ مولودٍ وليس له أب

وذي ولدٍ لم يَلِدْهُ أبوان^(٣)

وذي شلمةٍ غراءٍ في حُرِّ وجهه

مجلجلةٍ لا تنقضى لأوان

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

وطاعت عن الخيل حتى تنفسا

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٦، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٠٢/١.

والشاهد فيه قوله: (فيا رب مكروب) نداء رب وهو دليل على اسميتها عند من قل به لأن الذي ينلَى هو الاسم.

(٢) سبق نحر مجها.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهما لرجل من أزد السراة في الكتاب ٣٦٢/٤، ١١٥/٤، وينظر الخصائص ٣٣٦/٢.

وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٥٤/١، ووصف المباني ٣٦٦، والجنى الداني ٤٤١، ومعني اللبيب ١٨١، وشرح شواهد المغني ٣٩٧/١، وأوضح المسالك ٥١٣/٣ والبحر المحيط ٤٨٤/٢.

والشاهد فيه قوله: (لربِّ مولود) حيث استعمل الشاعر (رب) للتقليل حيث قصد بها عيسى عليه الصلاة والسلام.

أما البيت الثاني فإراد به العمر والشاهد فيه (لم يلد) والأصل لم يَلِدْهُ فسكن اللام للضرورة الشعرية فالتقى ساكنان فحرك الثاني بالفتح لأنه أخف.

أراد عيسى و آدم والقمر و (تقليل) نظير بمعنى إنه وإن كثر منه فهو قليل من غيره كقول المفتخر:

[١٧٣]..... رب غلرة شعواء^(١)

و(رب ناقة كوماء نحزوب) واختار علة من النحة صلاحيتها للتقليل والتكثير، وجعلها ابن درستويه^(٢) للتكثير، واحتج لورودها في الافتخار وبعضهم قال: هذه حروف إثبات لا تفيد تقليلاً ولا تكثيراً، وإنما استفاد من القرينة واختاره أبوحيان^(٣).

قوله: (ولها صدر الكلام) يعني على ما يتعلق به ولا يصح (لقيت رب رجل) لا أنها تكون أول الكلام فإنه تقع خبراً مبتدأ نحو: (زيد ربّه رجلاً) وإنما لزمّت الصدر على متعلقها لأنها للتقليل، وتقليل الشيء يقارب نفسه، والنفي له الصدر، وحملاً على (كم) حمل نقيض، وحمل نظير عند من جعلها للتكثير.

(١) البيت من السريع، وهو لضمرة بن ضمرة في لسان العرب مائة (هيه) ١٧٤٦/٦، وينظر شرح الرضي

٣٣٣/٢، ونوادر أبي زيد ٥٥، والإنصاف ١٠٥/١، وشرح المفصل ٣٦/٨، وشرح ابن عقيل ٣٤٢/٢، وجمع

الموامع ٣٣١/٤، وخزانة الأدب ٣٨٤/٩، والدرر ٢٠٨/٤، والمقصد النحوية ٣٣٠/٣، وتام البيت:

ماوي ياربتما غارة شعواء كاللدعة باليسم

والشاهد فيه قوله: (ربتما غارة) حيث دخلت ما الزائدة التي من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر على رب فلم تكفها عن العمل في لفظ ما بعدها.

(٢) ينظر الجنى الداني ٤٤٠. قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٨/١: (بل هي حروف تكثير

وفقاً لسيبويه والتقليل بها نلراً) وينظر رأي درستويه في جمع المواضع ١٧٥/٤.

(٣) ينظر الجمع ١٧٥/٤.

قوله: (مختصة بنكرة)^(١) نحو (رب رجل) ولا يجوز (رب الرجل) وإذا دخلت على (من) أو (ما) فهما نكرتان نحو:

[٧٧٧] رب من أنضجت غيظاً صدره^(٢)

[٧٣٨] وربما تكره النفوس من الأمر^(٣)

وإنما لزمّت النكرة، لأن التقليل حاصل في التنكير فلا فائدة بالتعريف، ولأن التعريف بالجنسية يدل على الكثرة فيناقض حكمها، وحمل عليه سائر المعارف وأما دخولها على الضمير في (ربه رجلاً) مخالف للقياس، ووجهه أنه شبه النكرة لوقوعه مبهماً.

(١) نصّ سيويه على عدم جواز وقوع النكرة بعدها حيث قل في الكتاب ١٠٧٢: ورب لا يكون ما بعدها إلا نكرة ونص أبو بكر بن السراج على أنه لا بد للنكرة التي تعمل فيها رب من صفة إما اسم وإما فعل، لا يجوز أن تقول: رب رجل وتسكت.

(٢) هذا صدر بيت من الرمل، وعجزة:

قد تمنى لي موتاً لم يطع

وهو للأسود بن أبي كلعل الشكري كما في الأغاني ٩٧١٣، وينظر معاني القرآن للأخفش ٩٠٨، وشرح اختيارات المفصل ٩٠١، وأمالى ابن الشجري ١٦٩٢، والشعر والشعراء ٤٢٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٧٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٥١٨، ومغني اللبيب ٣٦٤، وشرح شواهد المغني ٧٤٠/٢، وهمع الهوامع ١٧٧/٤، وخزانة الأدب ١٣٣٦.

والشاهد فيه قوله: (رب من) ورب لا تدخل إلا على نكرة فدل على أن من موصوفة بجملة أنضجت.

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزة:

... له فرحة كحل العقل

وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٠، ينظر الكتاب ١٠٩٢، وجملة البحري ٣٣٣، وشرح أبيك سيويه ٣٧٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٩١٨، ونسب لخفيف بن عمير أو نهله بن أخت مسيلمة الكذاب وشرح شواهد المغني ٧٠٧/٢ - ٧٠٨، وبلا نسبة في أساس البلاغة ٣٣٧ وجمهرة اللغة ٤٦٣، وشرح المفصل ٣٠/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٥١٨، والمقتضب ١٨٠/٨، والأصول ٣٤٢/٢، والهمع ٨١، والخزانة ١٠٧٦، وشرح الرضي ٣٣٣٢.

والشاهد فيه قوله: (ربما) حيث دخلت (رب) على (ما) مما يدل على أن (ما) قابلة للتنكير، وذلك لأن (رب) لا تدخل إلا على نكرة وجملة تكره النفوس صفة لـ (ما).

قوله: (موصوفة^(١) على الأصح) قد تكون الصفة بمفرد نحو (رب رجل كريم لقيته) وجملة اسمية، نحو: (رب رجل أبوه قائم)، وفعليه نحو: (رب رجل قام أبوه) وإنما وصفت لا إنه نوع من جنس، فإذا وصفته فقد خصصته، وإنما قل على (الأصح)^(٢)، لأن مذهب الفراء والأخفش^(٣)، والظاهر من مذهب سيويه^(٤) أنه لا يجب نظراً إلى عدم وجوبها في غير هذا الموضع، ولأن في ذلك: (رب رجل لقيت) كلام تام فلو كان (لقيت) صفة لكان ناقصاً مفتقراً إلى متعلق كما في: (رب رجل قائم أبوه) واحتجوا بقوله:

[٢٢٩] ألا رب مولود وليس له أب^(٥)

وقوله:

[٢٣٠] ورب قتل عـلـر^(٦)

(١) قل المرادي في الجنى الداني ٤٥٠: ذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر إما بمفرد نحو: (رب رجل صالح) وإما بجملة نحو: (رب رجل لقيته).

(٢) ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العلل حتى أن بعضهم قل: لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر، وإنما حذف الفعل العلل فيها كثيراً لأنها جواب لمن قل لك: ما لقيت رجلاً علماً فتقول في جوابه: رب رجل عالم أي لقد لقيت فساغ حذف العلل إذ قد علم المخوف من السؤال فاستغني عن ذكره. (ينظر ابن يعيش ٢٨٨ - ٢٩).

(٣) ينظر الجنى الداني ٤٥٠ وقل: وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها، وهو ظاهر مذهب سيويه، واختار ابن عصفور ونقله ابن هشام عن المبرد قل ابن

مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٥٧٨: وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح.

(٤) ينظر الكتاب ١٦١/٢.

(٥) سبق تخريجه

(٦) سبق تخريجه

وأجيب بأن الموصوف محذوف أوالصفة، تقديره: شخص موجود،
وقيل: صنَع.

قوله: (وفعلها ماض) يعني الفعل الذي يتعلق به، وإنما اشترط مضيه،
لأن الماضي يحقق التقليل، ويزيله ثبوتاً، وأجاز ابن السراج^(١) أن يكون
حالاً نحو: ﴿رِمَايُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢) وبعض المتأخرين أن يكون
مستقبلاً^(٣) نحو:

[٣٣] فإِنْ أَهْلَكَ فَرَبٌّ فَتَى سِيكِي

عَلِيٍّ مَهْنَبٍ رَخِصَ الْبِنْدُ^(٤)

١- وتأولت الآية على إرادة المضمر، والبيت بأنه صفة مجرور (رب) أوفإنه يراد به
المضي نحو: (لم أهنتَ زيداً وكان سيعطيك).

قوله: (محذوف) يعني فعلها الذي يتعلق به، ودلالة حذفه أنها من
حروف الجر، والجر لا بد له من متعلقٍ ويقدر متأخراً للزوم رب القيد به،
وإنما حذف لنيابة الصفة منابه، واختلف في مجرورها، فجعله الزجاج^(٥) في

(١) ينظر الأصول ٤٢٠/٨، والجنى الداني ٤٥٢.

(٢) الحجر ٢/١٥، وتملها: ﴿رِمَايُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾.

(٣) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٦٣/٨؛ والصحيح جوازهما - أي الحذف والاستقبل -
وجواز المضي إلا أن المضي أكثر، وينظر الجنى الداني ٤٥٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو لجحدل بن مالك في ديوانه ١٨٦، وأمالي القالي ٢٨٢/٨، والجنى الداني ٤٥٢،
وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٥٥/٨، والمغني ١٨٣، وشرح شواهد المغني ٤٠٧/٨، وخزانة
الأدب ٢٠٩/١.

والشاهد فيه قوله: (فرب فتى سيكي) حيث دخلت رب على فعل دال على المستقبل، وهذا جائز عند
بعضهم ممتنع عند بعضهم الآخر، وقد تأوله المانعون على أنه من حكاية المستقبل بالنظر إلى المضي.

(٥) ينظر رأي الزجاج في مغني اللبيب ١٨٢.

موضع نصب أبدأً، بالفعل المتعلق والأخفش^(١) قال: يُعرب على حسب العوامل التي تعدت، وهي زائلة عنده في الإعراب المحلي لا في المعنى فيعمل متعلق (رب) في مجرورها عمله شريطه التفسير كمجرور (كم) قال الرماني:^(٢) لا يتعلق بشيء ولا محل لمجرورها سوى الجر الظاهر لأنها لو تعلقت بفعل لعمل في مجرورها كسائر الحروف، ولزم في تعدي المتعدي بنفسه [ظ ١٣٣] تعديه بواسطة حرف نحو: (رب رجل لقيت).

قوله: (غالباً) إشارة إلى جواز ظهوره قليلاً نحو: (رُبَّ رجل عالم لقيتُ)، والأكثر حذفه، وهو مذهب الفارسي^(٣) والمصنف^(٤) والخليل^(٥) والأكثر أنه لا يحذف، وخلافهم ينسب على صفة مجرور (رب)، فمن أوجبها كان المتعلق محذوفاً في الأكثر، لأنه أكثر كلامهم، و(رب رجل لقيتُ)، وقليلاً ما يقولون: (رب عالم لقيتُ)، ومن لم يوجب الصفة جعل الموجود متعلقاً لرب، والفعل الذي بعد (رب) قد يكون الغالب فيه الوصفية نحو: (رب رجل كريم لقيته)، و(رب رقد هرقته) لأنك لوجعلته متعلقاً عاد الضمير إلى غير مذكور، لأنه في نية التقديم، وقد يكون الغالب فيه التعليق، وذلك حيث يذكر الموصوف يعني بعد رب رجل، وقد يحتمل الأمرين نحو: (رُبَّ رجلٍ بقيت).

(١) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٦٠٢/٢.

(٢) ينظر رأي الرماني في الجنى الداني ٤٥٣، وتذكرة النحلة ٧.

(٣) ينظر الإيضاح العضدي ٢٥٠.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٢٠.

(٥) ينظر الكتاب ١١٥/٣.

قوله: (وقد تدخل على مضمير مبهم) [مميز بنكرة منصوبة] ^(١)
 يعني رُبَّ نحو (ربه رجلاً) وإنما قلنا به لأنه خلاف القياس، لأنها لازمة
 للدخول على النكرة، وإنما كان مبهماً لأنه لا يعود إلى شيء متقدم،
 كضمير (نعم) وقد اختلف في هذا الضمير، فجعله الفارسي ^(٢) معرفة،
 ودخول (رب) عليه خلاف القياس، والزخشي ^(٣) وابن عصفور ^(٤)
 جعلوه نكرة، وأجروا (رب) على قاعدتها المعرفة في لزوم النكرة، وأجازوا
 كلهم العطف على مجرور (رُبَّ) النكرة بالضاف إلى ضميرها نحو: (رُبَّ
 رجل وأخيه) فمن جعل ضمير النكرة نكرة فيبين، ومن لم يجعل فعلية
 البعد عن (رب)، لكنه يلزمهم، جواز عطف كل معرفة نحو: (رب رجلٍ
 وزيدٍ) و(رُبَّ رجلٍ وأخيك).

قوله: (والضمير مفرد مذكر) تقول: (ربه رجلاً)، (ربه رجلين)، (ربه
 رجلاً)، (رُبَّ امرأة)، (ربه امرأتين)، (ربه نساء) ^(٥) هكذا سمع عن العرب
 لأنه عند البصريين لمضمير في الذهن فلا يكون إلا المفرد.

قوله: (خلافاً للكوفيين) ^(٦) في مطابقة التمييز يعني أن الكوفيين
 يطابقون بالضمير التمييز إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً، وحكوه
 عن العرب، وجهه عندهم أنه يعود إلى شيء تقدم ذكره.

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر رأي الفارسي في الإيضاح ٢٥١، وفي الجنى الداني ٤٥٠.

(٣) ينظر المفصل ٢٨٦، وشرحه لابن يعيش ٢٨٨.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١، والجنى الداني ٤٥٠.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٤٦٤/١، والجنى الداني ٤٤٩.

(٦) ينظر الأصول ٤٢٢/١، والجنى الداني ٤٤٩، وتذكرة النحلة ٦.

قوله: (وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل) ^(١) إن كانت (ما) الداخلة على (رب) زائدة نحو: (رب ما رجل لقيت) فحكم (رب) معناها حكمها لو لم تدخل، وإن كانت كافة فالبرد ^(٢) والزخشي ^(٣) والمصنف ^(٤) وجماعة من النحاة أجازوا دخولها على الجملة الاسمية والفعلية ك(إن) إذا كفت، وذلك لأنهم أرادوا تقليل الجملة كما أرادوا تقليل المفرد، فتقول: (ربما زيد قائم)، قال:

[٧٣٣] ربما الجمل المؤنل فيهم ^(٥)

قال أبوحيان: ^(٦) وهو مذهب الجمهور، وتأولوا السوارد: إن (ما) نكرة موصوفة، والعائد محذوف تقديره: (ربما هو الجمل) واختلفوا في الفعلية،

- (١) قل سيبويه في الكتب ١١٥/٣: (ومن تلك الحروف التي لا يليها إلا الفعل (ربما) و (قلما) وأشباههما جعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيؤها ليذكر بعدها الفعل) وينظر الأصول ٤١٩/١.
- (٢) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٥٤٢/٢، ومعني اللبيب ١٨٣، والجنى الداني ٤٥٦.
- (٣) ينظر المفصل ٢٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٨، والجنى الداني ٤٥٦.
- (٤) ينظر شرح المصنف ١٢٠، وينظر الجنى ٤٥٦ - ٤٥٧.
- (٥) صدر بيت من الخفيف، وعجزة:

عنجاج بينهن المهارة

وهو لأبي ذؤاد الإيلي في ديوانه ٣٦٦، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٣٧/٣، وسر صناعة الإعراب ١٣٧/١، والمفصل ٢٨٧، وشرحه لابن يعيش ٢٩٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٦/١، وشرر الكافية الشافية ١١٧٧/٣، ومعني اللبيب ١٨٣، وشرح شواهد المعني ٤٠٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١، والجنى الداني ٤٥٥، وشرح الرضي ٣٣٢/٢، وجمع الهوامع ١٧٧/٤، وخزانة الأدب ٥٨٦/٩ - ٥٨٨.

وعنجاج: مفردها عنجوج وهو من الخيل طويل العنق والمهلا جمع مهر وهو ولد الفرس. والشاهد فيه قوله: (ربما الجمل) حيث اتصلت (ما) الزائدة الكافة بـ (رب) فكفتها عن العمل وهو الجر.

- (٦) ينظر رأي أبي حيان في البحر المحيط ٤٣٢/٥، والجنى الداني ٤٥٦.

النجد الثاقب حروف الجر

فنسب إلى سيبويه^(١) دخولها عليها مطلقاً واحتج ب(ما يود) ومنهم من قصرها على الماضي ك(ما) كانت لو لم تدخلها، والفارسي^(٢) منع دخولها على الجملة الاسمية كقوله:

[٧٣٣] ربما تكره النفوس من الأمر^(٣)

وتؤول الآية بأن (ما) نكرة موصوفة، أو وقع الحال موقع الماضي.

قوله: (وواها) يعني (وواورب) وهي التي يُتبدأ بها في أول الكلام، الجر قد جاء بتقدير (رب) مضمرة بعد الواو والفاعل ومجرداً عنها، قالوا:

[٧٣٤] وبللةٍ ليس بها أنيس^(٤)

أي و(رُبَّ) وهي عاملة بواسطة (رُبَّ) عند الجمهور، وقال المبرد^(٥) والكسائي^(٦) والفراء^(٧) هي العاملة بنفسها لأن حرف الجر لا يعمل مضمراً و(الفاء) نحو:

[٧٣٥] فحورٍ قدهوتُ بهنَّ عين^(٨)

(١) ينظر الكتاب ٢٢٤/٤.

(٢) ينظر رأي الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٥١، والإنصاف ٥٨٥/٢، والمغني ٣٣٥، وشرح الجمل ٥٠٥/١.

(٣) سبق تخريجه في صفحة ٨٩٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر المقتضب ٣٤٦/٢ وما بعدها، والإنصاف ٣٧٧/١ مسألة رقم ٥٥، وشرح الرضي ٣٣٢/٢ وما بعدها.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٣٢/٢.

(٧) ينظر رأي الفراء في الهمع ٢٢٥/٤.

(٨) صدر بيت من الوافر، وعجزه نواعم في المروط وفي الرباط

وهو للمتخل الهلبي في شرح أشعار الهذليين ١٣١٧/٣، وينظر أمالي ابن الشجري

١٤٣/٨ - ٣٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٤٧٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٨،

والإنصاف ٣٨٠/١، والجنى الداني ٧٥، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢.

وقبله:

وقوله:

[٧٣٦] فممثلك جبلي قد طرقتُ ومرضع^(١)

[و١٣٤] و(بل) نحو:

[٧٣٧] بل جَوَزَ تيهله كظهر الجَحْفَت^(٢)

والمبرد^(٣) نحو:

[٧٣٨] رَسِمَ دارَ وَقَفْتُ فِي طَلَلَة

كَلْتُ أَقْضَى الحِيَة من جَلَلَه^(٤)

فإما تعرضين أميم عني وتَنزَعك الوشاة أولو النيظ

وغالباً ما يذكر البيتان معاً.

والمروط: مفردهما مرط وهو إزار له عَلَمٌ والربيط جمع ربطة وهي الملحفة.

والشاهد فيه قوله: (فحور) حيث جر (حور) بـ (رب) المضمرة بعد الفاء.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزة.

فألهيته عن ذي تمام مُغِيل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٢، وهو في الكتاب ١٦٣٢، وشرح أبيك سيبويه ٤٥٠/٨، ومغني اللبيب ٢١٣،

وشرح شواهد المغني ٤٠٢/٨ - ٤٢٣، وشرح ابن عقيل ٣٦٢، والجنى الداني ٧٥، ووصف المباني ٤٥٠، وهمع

الهوامع ٢٢٢/٤، وخزانة الأدب ٣٢٤/٨.

والشاهد فيه قوله: (فممثلك جبلي) حيث جر مثل بـ (رب) المقدره بعد الفاء.

(٢) الرجز لسؤر الذئب في اللسان ملة (بلل) ٣٥٢/٨، والبيت في معاني القرآن للأخفش

٣٧٧/٢ والخصائص ٣٠٤/٨، وسر صناعة الإعراب ١٥٩/٨، ٥٦٣/٢ - ٥٦٧، والمفصل ٣٤١، وشرح المفصل

١٠٥/٨، والإنصاف ٢٧٩/٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٤٧٣/٨، وشرح شواهد الشافية

٣٧٧/٢، ووصف المباني ٣٣٢، والبحر المحيط ١٢٨/٢. وتلمه:

داراً لسلمي بعد حول عفت

والشاهد فيه قوله: (بل جوز) حيث جر (جوز) بـ (رب) المقدره بعد (بل).

(٣) ورأي المبرد أن الجر بعد الواو بالواو نفسها ينظر رأيه في المقتضب ٣٦٨/٢ - ٣٤٦، وينظر شرح

التسهيل السفر الثاني ٤٧٤/٨، وشرح الرضي ٣٣٣/٢.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٢٨٩، وأمالي القالي ٢٤٦/٨، وسمط اللالي ٥٥٧.

والعائد في هذه الثلاثة رب مقدره.

قوله: (وواوالقسم) له قسمان، الأولى: صريح وغير صريح، فالصريح مالا يحتمل غيره نحو: (بالله) و(تالله) و(والله)، وغير الصريح ما يحتمل غيره نحو: (أقسم بالله) و(أحلف) و(أشهد) فإن هذه تحتمل الإخبار، وتحتمل الإنشاء، الثانية: قد تكون بأداة وهي الحروف الأربعة (الواو) و(التاء) و(الباء) و(اللام) وبغير أداة نحو: (علي عهد الله) و(لعمرك الله) و(يمين الله) و(أيمين الله) و(أيم الله) و(أم الله) و(مين الله) بالحركات و(م الله) بالحركات أيضاً، أما أيمين فهو اسم مفرد عند البصريين^(١) بمعنى (بركة الله) وهم بها للوصل، وجمع يمين عند الكوفيين^(٢)، وهمزتها قطع وهي مرفوعة على الابتداء، بدليل دخول لام الابتداء عليها، ولا تضاف إلا إلى لفظ اسم الله، وحكى الفارسي^(٣) إضافتها إلى الكعبة، وقد شذَّ إضافتها إلى المضمرة نحو: (أيمينك) ولا تدخل عليها وواوالقسم للزومها الابتداء، وأما (أيم الله)، و(أم الله) فمحذوفتان من (أيمين) وهمزتها وصل^(٤)، ولا

والأغاني ٩٤/٨، والخصائص ٢٨٥/٨، ١٥٠/٣، وسر صناعة الإعراب ١٣٣/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٧٤/١، وشرح المفصل ٥٢/٨، وشرح الرضي ٣٣٢/٢، ومغني اللبيب ١٦٤، وشرح شواهد المغني ٣٩٥/١، والإنصاف ٣٧٨/١، وخزانة الأدب ٢٠/١٠.

والشاهد فيه قوله: (رسم دار) حيث جر (رسم) بـ (رب) المحذوفة وهذا شذ في الشعر.

(١) ينظر شرح الرضي ٣٣٥/٢.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد ٨٣٧/٢ وشرح الرضي ٣٣٥/٢، وشرح المفصل ٣٥/٨ - ٣٦.

(٤) قل سيويه في الكتاب ٥٠٣/٣: (وزعم سيويه أن ألف أيم موصولة).

قل السيرافي في هلمش الصفحة نفسها: (ومن النحويين من يقول: إنه جمع يميني، وألفه قطع في الأصل وإنما حذف تخفيفاً لكثرة الاستعمل، وقد كان الزجاج يذهب إلى هذا وهو منذهب الكوفيين).

تدخل عليهما لام الابتداء، ولا تضاف إلا إلى لفظ اسم الله، ويدخل عليهما واو القسم فتجران وبعضهم يميز الرفع، لأنهما مقطوعتان من أيمن فتغيب ضمة الميم، وأما (من ربي) فإن أضيف إلى الله كسرت نونها وكان فوق ميمها الحركات الثلاث، وإن أضيف إلى ربي سكنت نونها، وأجاز في ميمها الضم والكسر^(١)، وإضافتها إلى لفظ (الله) أقل من (ربي)، واختلف فيها، فقال سيبويه^(٢) والميرد^(٣) والزخشي^(٤) إنها الحرفية وضمت ميمها إيداناً أنها قد خرجت، وقال غيرهم: هي اسم محذوفة من (أيمن) وكسرت ميمها إتباعاً، كحركة نونها من الله، وقيل إن كسرت فهي من (يمين)، وإن ضمت فمن (أيمن) وقيل إن كسرت فجارّة، وإن ضمت فمن (أيمن)، وحجة مَنْ قال بحرفيتها دخولها على ربي و(أيمن) لا تدخل عليه، وبنائها ولو كانت من (أيمن) كانت معربة لأن ما حذف من المعرب معرب، وقد حكى ابن مالك^(٥) في (إم) بتثليث الحرفين، وأما (م الله) فهي مثلثة الميم ولا تدخل إلا على الله، وشذ دخولها على

(١) ينظر شرح المفصل ٣٥/٨ - ٣٦.

(٢) ينظر الكتب ٥٠٣٣ - ٥٠٤.

(٣) ينظر المقتضب ٢٢٨٨.

(٤) ينظر المفصل ٢٨٧ - ٣٤٦.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٧/٨ وقل فيها: (وفيه حين يليه (الله) اثنتا عشرة لغة، ثلاث مع ثبوت همزة والنون، وثلاث مع حذف النون دون همزة وثلاث مع حذف همزة والياء وثبوت النون، وثلاث مع الاقتصار على الميم، فيقول: (أيمنُ الله)، و (أيمنُ الله)، و (أيمنُ الله) و (أيمنُ الله) و (أيمنُ الله) و (أم الله) و (من الله) و (من الله) و (م الله) و (م الله) و (م الله)، وينظر المساعد ٣٦١/٢.

ربي وهي عند سيبويه^(١) محذوفة من (مُنُّ الله) فإن ضمت ف(مُنُّ) المضمومة وإن كسرت ف(مِنْ) المكسورة وعند ابن مالك^(٢) من (أَيْمَنُ)، وعند الزمخشري^(٣) من (مِنْ) الجارة، وهذه الجملة الاسمية المقسم بها، إن تعينت للابتداء، وذلك حيث تكون (أَيْمَنُ) أو تدخل عليها لام الابتداء نحو: (أَيْمَنُ اللهُ ولعمرك لأفعلن) وجب رفعها بالابتداء وحذف خبرها لسدّ الجواب مسدّه، وإن لم تعين نحو: (يَمِينُ اللهُ) و(عهد اللهُ) جاز إثبات الخبر ولزومها الرفع على الابتداء، أو حذفه، ويجوز فيها الرفع بالابتداء والنصب بفعل القسم المقدر، وهو أقواها والجر بتقدير الحرف.

قوله: (وواو القسم) شرع في تبين القسم الذي بأداة، أما (اللام) فلم يذكرها هنا نحو:

[٧٣٩] اللهُ يبقَى على الأيام فوحيد^(٤)

استغناء بذكرها في لام الجر.

قوله: (إنما تكون عند حذف الفعل) نحو: (والله لأفعلن) ولا يجوز أقسم والله، كأنهم جعلوها عوضاً عن الباء والفعل معاً، وبهذا أجيب من قال في ﴿والليل إذا يغشى، والنهار﴾^(٥) إنه عطف على عاملين مختلفين.

قوله: (مختصة بالظاهر لغير السؤال) [يعني أنها لا تدخل في

(١) ينظر الكتاب ٥٠٣/٣ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٧١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٨٧ - ٣٤٦.

(٤) سبق تخريجه

(٥) الليل ٧٩٢.

السؤال، لا تقول: والله أخبرني يا زيد] من الهامش. نحو والله لأفعلن، ولا يصح أن تقول وك لأفعلن، وهذه الواو غير العاطفة بدليل دخول العاطفة عليها، وقال السهيلي: وهي العاطفة والعطف بها على منوي مقدر كواو رب بدليل عدم دخولها على المضمر لأن واو العطف، تدخل على مضمر مجرور.

قوله: (والتاء مثلها) يعني في أنها لا تكون إلا مع حذف الفعل وبغير السؤال وهي مع [ظ١٣٤] ذلك (مختصة باسم الله تعالى) تقول: (تالله)، ولا يجوز: (تربي) ولا الرحمن كما تقول: في الواو، وروى الأخفش (ترب الكعبة)^(١).

قوله: (والباء أعم منهما)^(٢) يعني من الواو والتاء في أنها تستعمل مع الفعل نحو: (أقسم بالله) ومع السؤال نحو: (بالله أخبرني) ومع الظاهر والمضمر نحو: (بالله وبك لانتقمن ممن عصاك)، وذلك لأنها أصل، وهما فرعان عليها^(٣)، وليس يلزم في الفرع ما في الأصل، إلا أن استعمال الواو وهي الفرع أكبر من استعمال الباء التي هي الأصل، ولا مانع من ذلك، وقد يجوز حذف حروف القسم، وإذا حذفت كان الأولى تعويضها، لأنه ليس لحروف الجر من القوة ما يتعين بعد حذفها، والعوض أحد ثلاثة أشياء بهمزة الاستفهام نحو: (آله لأفعلن) وبهمزة القطع نحو: (أالله

(١) ينظر شرح المصنف ١٢١، وشرح الرضي ٣٣٤/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢١.

(٣) العبارة منقولة عن شرح المصنف ١٢١ بتصرف دون إسناد.

لأفعلن) وبهاء التنبيه نحو: (ها الله لأفعلن) ^(١) ويجوز حذف ألفها، وإثباتها نحو: (لا ها الله ذا) وفي معنى (لا ها الله ذا)، قولان أحدهما للخليل: ^(٢) أن ذا مقسم عليه وتقديره للأمر ذا فحذفت للأمر لكثرة استعماله، والثاني للأخفش أن ذا من جملة القسم توكيد له كأنه قال: ذا قسمي، بدليل إتيانهم بالمقسم عليه، نحو: (لا ها الله ذا) لقد كان كذا، وبأن المقسم به قد يكون منفيًا فتجب مطابقة المقسم عليه له، وقد تحذف حروف المقسم ولا يعوض عنها بشيء، فيجوز في المقسم به ثلاثة أوجه: ^(٣) النصب وهو أقواها، إما بتقدير الفعل المقسم به أو على نزع الجار، والرفع على الابتداء، أو هو بعله قال:

[٧٤٠] فقلت يمين الله أبرح قاعداً ^(٤)

وقال:

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢١.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٣، وهو في الكتاب ٥٠٤/٣، وشرح أبيات سيويه ٢٢٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٥٤/٢، والمقتضب ٣١٢/٢، والخصائص ٢٨٤/٢، وشرح المفصل ٣٧/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٢/٨، ومغني اللبيب ٨٣٤، وأمالي ابن الشجري ٣٦٩١، والجمل للزجاجي ٧٣، والبحر المحيط ٤٢/٢، وشرح شواهد المغني ٣٤١/٨، وجمع الهوامع ٣٣٣/٤، وخزانة الأدب ٣٣٨ - ٣٣٩....

والشاهد فيه قوله: (يمين الله) حيث رفعه على الابتداء مع إضممار الخبر أي لازمني والنصب في كلام أكثر النحاة على إضممار فعلٍ.

[١٧٤١] فذاك أمانة الله الشريد^(١)

وروي فيهما بالرفع والنصب ويجوز الجر وهو أضعفها على تقدير المحذوف. قوله: (ويتلقى القسم)^(٢)، يعني القسم الذي لغير السؤال، وأما قسم السؤال فلا يتلقى إلا بما فيه معنى الطلب^(٣) نحو: (بالله أخبرني)، (بالله هل قام زيد).

قوله: (باللام وإن وحروف^(٤) النفي)، حاصله أن الجواب إن كان جملة اسمية مثبتة وتلقي ب(اللام) وب(إن) وبهما للتأكيد وب(إن) المخففة نحو: (والله لزيد قائم)، و(إن زيد قائم)، و(إن زيداً لقائم)، وإن كانت منفية تلقيت ب(ما) كثيراً نحو: (والله ما زيد قائم)، وب(إن) النافية قياساً، نحو: (والله إن زيد قائم) وفي (إلا) خلاف، وإن كانت فعلية، فإن كانت مثبتة ماضية متصرفة تُلقيت باللام و(قد) نحو: (والله لقد قام زيد) وقد قلّ الاكتفاء بأحدهما، كقوله تعالى: ﴿فَذَا فُلْحٌ مِّنْ زَكَاةٍ﴾^(٥) في

(١) عجز بيت من الوافر، وصلته:

إذا ما الخبز تأدمه بلحم

وهو بلا نسبة في الكتاب ٦٧٣، وينظر شرح المفصل ٩٢/٩ - ١٠٢ - ١٠٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٢/٨، واللسان ملة (أدم) ٤٤/٨.

والشاهد فيه قوله: (أمانة) حيث حذف حرف الجر فنصب على نزع الخفض. قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٢/٨: ومنهج البصريين أن المقسم به إذا حذف جاره بلا عوض ولم ينو المحذوف جاز نصبه كائناً ما كان ثم أورد الشاهد.

(٢) قل الرضي في شرحه ٣٣٨٢، يتلقى أي يستقبل، والمعنى يُجاب القسم ثم قل: اعلم أن جواب القسم إما اسمية أو فعلية. والاسمية إما مثبتة أو منفية، فللثبته تصدّر بإن مشددة أو مخففة أو باللام، وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد لا فرق بينها وبين إن إلا من حيث العمل.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٢١، والعبارة منقولة عنه دون إسناد.

(٤) في الكافية المحققة (حرف) بدل حروف.

(٥) الشمس ٩/٩١.

الجواب ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾^(١). وقوله في الاكتفاء باللام كقوله:

[٧٤٢] حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ^(٢) لَنَامُوا.....

وإن كانت غير متصرفية تُلقيت (باللام) فقط نحو:

[٧٤٣] يَمِينَا لَنَعْمِ السَّيْلَانِ وَجَدَلْنَا^(٣).....

وفيه إشكال، من حيث إن جواب القسم لا يكون إنشاءً وإن كانت منفيةً باللام ونون التوكيد نحو: (والله ليقومَنَّ زيدٌ)، وشذ الاكتفاء بأحدهما عند البصريين، وأجازه الكوفيون في السعة^(٤)، وإن كان منفيًا قبلاً نحو: (والله لا يقومَنَّ زيدٌ) فإثبات نون التأكيد وحذفها، وقد يجوز حذف حرف النفي في المضارع للدلالة الحال عليه، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَعْنًا

(١) الشمس ١/٩١ .

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لنعموا فما إن من حديثٍ ولا صالي

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٢، وينظر الأصول ٢٤٢/١، وسر صناعة الإعراب ٣٧٤/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥١٦/١، وشرح المفصل ٢٠/٩، وشرح الرضي ٣٤٠/٢، والمغني ١١٨ - ٧٠٨، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ - ٤٩٤، ورفض المباني ١١٠، والجنى الناني ١٣٥، وهمع الهوامع ١٢٤/١، ٤٦/٢، وخزانة الأدب ٧٧٠ - ٧٤ - ٧٣ .

والشاهد فيه قوله (لنعموا) حيث وقعت اللام جواب قسم حيث سبقها فعل ماضٍ منصرف وهو حلفت. (٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على كل حل من سحيل مبرم

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٤ وينظر جمهرة اللغة ٥٣٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٨٧/١ - ٤٨٩، وشرح الرضي ٣٣٩/٢، وشرح القصائد السبع ٣٦٠، وهمع الهوامع ٤٢/٢، والخزانة ٣٨٧/٩ .

والشاهد فيه أن جواب القسم لا يقترن بـ (قد) إذا كان جليداً واستشهد به الرضي على أن (نعم) إذا وقعت جواب القسم لا يربطها بالقسم إلا اللام وحلها (...).

(٤) ينظر رأي الكوفيين والبصريين في شرح الرضي ٣٣٩/٢ .

تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴿١﴾ وإن كان منفيًا، وإن كانت مستقبلة بالسین وسوف اكتفي باللام نحو: (والله ليقوم زيد) و(لسوف يقوم زيد)، خلافاً للكوفيين ^(٢) فإنهم منعوا من دخول اللام عليهما، لأنها عندهم للحال.

قوله: (وقد ^(٣) يحذف جوابه إذا اعترض)، يعني جواب القسم إذا اعترض القسم أي توسط بين المبتدأ والخبر، نحو: (زيد والله قائم) وبين الشرط والجزاء، نحو: (إن تعطني والله أشكرك) أو بين الصلة [و١٣٥] الموصول، نحو: (الذي والله يقوم) أو بين الفعل والفاعل، نحو: (قام والله زيد)، أو (يقوم والله زيد).

قوله: (أو تقدمه ما يدل عليه) ^(٤)، نحو: (زيد قائم والله)، وإنما حذفت جوابه في هذه الجملة في المعنى هي المقسم عليها، لكن منع من كونها جواباً مانعاً لفظي، وهو عدم تلقيها بما يتلقى به جواب القسم لما تأخر، وقد جاء جواب القسم محذوفاً، ومن غير ما يقوم مقامه نحو: ﴿وَالْفَجْرِ، وَلَيْالٍ عَشْرٍ﴾ ^(٥) ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾. وتقديره: ليعاقبنَّ وليتملنَّ عليهم ربهم، وقيل: جوابه مذكور وهو ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَاتِ﴾ ^(٦) و﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ^(٧).

(١) يوسف ٨٥/١٢ تملها: ﴿قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين﴾.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٥٠٩١، وشرح الرضي ٣٣٨٢.

(٣) في الكافية المحققة لا يوجد (قد).

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٤٠٢ وما بعدها.

(٥) الفجر ١/٨٩ - ٢.

(٦) الفجر ١٤/٨٩.

(٧) الشمس ٩/٩١.

قوله: (وعن) هذا أول الحروف المشتركة.

قوله: (للمجاوزة)^(١)، يعني إذا كانت حرفاً حقيقة، نحو: (رमित عن القوس)، ومجازاً (أطعمته عن الجوع وكسوته عن العري) وزاد الكوفيون^(٢) التعليل، نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾^(٣). ومعنى (بَعْدَ) ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^(٤). أي بعد طبق ومعنى (على) نحو:

[٧٤٤] لاه ابن عمك لا أفضلت في حسبٍ

عنى ولا أنت ديانى فتخزونى^(٥)

قوله: (و (على) للاستعلاء) حقيقة، نحو: (ركبت على الفرس) ومجازاً، نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾^(٦). وزاد الكوفيون^(٧) معنى (مع)، نحو: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(٨). وهو كثير، ومعنى (عن)^(٩) المجاوزة كالواقعة بعد (خَفِيَ) و(تعذر) و(بَعْدَ) و(استحال)، ومعنى التعليل نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا

(١) قل الرضي في شرحه ٣٤١/٢: أي لبعث شيء عن المرور بها لسبب إيجاد مصدر المَعْلَى بها نحو: (رमित عن القوس) أي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي.

(٢) ينظر المغني ١٩٧، ووصف المباني ٤٣٦، والجنى ٢٤٧.

(٣) هود ٥٣/١ وتعلمها: ﴿قَالُوا يَا هود ما جئتنا ببينة وما نحن بتاركي آلِهتنا عن قولك وما نحن لك بمؤمنين﴾.

(٤) الانشاق ١٩/٨.

(٥) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في الفضليات ١٦٠، وأمالى القالي ٩٣/١، والسمط ٢٨٩/١، وجمهرة اللغة ٥٩٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٢٥/١، وشرح الرضي ٣٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٦/٢، ومغني اللبيب ١٩٦، وشرح شواهد المغني ٤٣٠/١، والجنى الداني ٢٤٦، ووصف المباني ٤٣٦، وجمع الموامع ٢٩٢، وخرزانه الأدب ٥٣/٨.

والشاهد فيه قوله: (عنى) حيث وردت (عن) بمعنى (على) دل على ذلك قوله أفضلت الذي يتعلّى بـ (على).

(٦) الغاشية ٢٦/٨.

(٧) ينظر الجنى الداني ٤٧٦.

(٨) البقرة ١٧٧/٢.

(٩) ينظر المغني ١٩١، والجنى الداني ٤٧٧.

هَذَاكُمْ^(١) ومعنى (في) نحو: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ
سَلِيمٍ﴾^(٢) ومعنى الاستعانة نحو: (اركب على اسم الله). ومعنى (مِنْ) نحو:
﴿إِذَا كَتَلُوا عَلَيْكَ النَّاسَ يَسْتَوْفُونَ﴾^(٣).

قوله: (وقد يكونان اسمين بدخول (من)، يعني (عن) و(على) وذلك
لأن (من) حرف جر، وهي تختص بالأسماء، فإذا دخلت على شيء حكم
باسميتها، فإذا دخلت على (عن) بالجانب نحو:

[٧٤٥]..... من عن يميني مرة وأملي^(٤)

وإذا دخلت على (على) تووَّلت بمعنى (فوق) نحو:

[٧٤٦] غلت من عليه من بعدما تمَّ ظمؤها^(٥).....

(١) البقرة ١٨٥/٢ .

(٢) البقرة ١٠٢/٢ .

(٣) المطففين ٢/٨٣، وينظر الجني الداني ٤٧٨.

(٤) عجز بيت من الكلل، وصدرة.

ولقد أراني للرماح دريئة

وهو لقطري بن الفجعة في ديوانه ١٧١، وينظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦، وشرح التسهيل السفر
الأول ٦٧٧/٢، وشرح المفصل ٤٠/٨، وشرح الرضي ٣٤٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٢، ومغني اللبيب ١٦٠،
وشرح شواهد المغني ٤٢٧/١، وهمع الهوامع ١٥٦/١، وخزانة الأدب ١٥٨/١ - ١٦٠ .

والشاهد فيه قوله: (من عن يميني) حيث وردت (عن) اسماً مجروراً على المحل بمعنى صاحب.
(٥) عجز بيت من الطويل، وعجزة:

تَصَلُّ وعن قِضٍ ببيداء مجهل

ويرى بزيه بلك بيداء. وخمسها بلك ظمؤها. وهو لمزاحم العقيلي، وهو في الكتاب ٣٣٧/٤، والمقتضب
٥٣٣، ومجالس ثعلب ٣٠٤، وجمهرة اللغة ١٣٤، وشرح المفصل ٣٧/٨، وشرح الرضي ٣٤٣، وشرح ابن عقيل
٢٨٢، ومغني اللبيب ١٩٤، وشرح شواهد المغني ٤٢٥/١، ووصف البياني ٤٣٣، والجني الداني ٤٧٠، وهمع
الهوامع ٣٧٢، وخزانة الأدب ١٤٧/١ - ١٥٠ .

والشاهد فيه قوله: (من عليه) حيث ورد (عن) اسماً بمعنى فوق بدليل دخول حرف الجر عليه.

وقال الفراء: ^(١) هما باقيتان على الحرفية بعد دخول (مِن) عليهما،
وادعى أنه يجوز دخولها على سائر حروف الجر خلا (من) و(الباء)
و(اللام) في.

قوله: (والكاف للتشبيه)، نحو: (زيدٌ كالأسد) أي مثله.

قوله: (وزائدة)، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ^(٢) لأنها لولم تزد لزم نفي
مثل المثل، وقوله:

[٧٤٧] وصاليتِ ككما يؤثفين ^(٣)

وقال القزويني ^(٤) في الآية: ليست الكاف زائدة بل من باب الكناية،
لأنه إذا انتقى مثل المثل كان نفيًا للمثل نفسه، وقال أبوحيان: ^(٥) المثل يراد
به الصفة، والمعنى: ليس كصفته شيء، وقال الرازي: (مثل) هي الزائفة
(مثل مثلك لا يبخل) أي أنت. قال الوالد: وليس بشيء لأنه فرّ من زيادة

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٦/٣، والجنى الداني ٤٧٣.

(٢) الشوري ١٧/٤٢ وتملها: ﴿فأطر السماوات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام
أزواجاً يدرؤكم فيه ليس كمثل شيء وهو السميع البصير﴾.

(٣) صدر بيت من مشطور السريع وهو لخطام المجاشعي في الكتاب ٣٢٨ - ٤٠٨، ٢٧٩/٤، وشرح أبيات
سيويه ١٣٧٨، وينظر المقتضب ٩٥/٢، وجمهرة اللغة ١٠٣٦، والخصائص ٣٧٢، ومجالس ثعلب ٤٧٨،
وشرح الرضي ٢٤٢/٢، ومعني اللبيب ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ٥٠٤/٨، ووصف المباني ٣٧٨، والجنى
الداني ٨٠ - ٨١، وخزانة الأدب ٣٦٢ - ٣٦٥.

والشاهد فيه قوله: (ككما) حيث استعمل الكاف الثانية اسماً بمعنى مثل فلأخل عليها الكاف لأنها
في معناها.

(٤) القزويني هو محمد بن عبد الرحمن أبو المعالي قاضي القضاة ولد سنة ٦٦٦هـ وتوفي سنة ٧٣٩هـ. من
تصانيفه تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وله إيضاح التلخيص. ينظر ترجمته في بغية الوعدة
١٥٦٨ - ١٥٧، والدرر الكلمنة في أعيان المئة الثالثة لابن حجر ٤٩٩/٣ - ٥٠٠.

(٥) ينظر البحر المحيط ٤٨٧٧ - ٤٨٩.

الحرف إلى زيادة الاسم، ولا يميز البصري زيادة الاسم، وأما (مثلك لا ييخل) فمن الكناية وليست زائدة.

قوله: (وقد تكون اسماً) وذلك بدلالة دخول حرف الجر عليها، نحو:

[٧٤٨] يضحكن عن كالبرد المنهم^(١)

وتأول بعضهم على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وبعضهم على أن كاف التشبيه اسم وليس بحرف، وزاد بعضهم من معانيها، التعليل نحو: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ﴾^(٢).

قوله: (منذ ومد)^(٣)، ذهب الجمهور إلى حرفيتهما، لأن الحرفية أكثر، وبعضهم إلى اسميتهما، لأنهما قد ثبت لهما فلا يخرجان عنها إلا بدليل، وكونهما بمعنى (في) أو (من) لا يضر.

قوله: (للزمان)، يعني أن استعمالهما في الابتداء للزمان، كاستعمال (من) في الابتداء في المكان.

قوله: (للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر) [نحو: ما رأيتَه

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٨٢، وينظر شرح الفصل ٤٢/٨، وشرح المصنف ١٢٢، وشرح الرضي ٣٤٢٢، ومغني اللبيب ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ٥٠٣٢، والجنى اللداني ٧٩، وأوضح المسالك ٥٤/٣، ومع الهوامع ٣٦٢، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٣، وخزانة الأدب ١٦٦٨ - ١٦٨. وتعلمه:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُم

والشاهد فيه قوله: (عن كالبرد) حيث جاءت الكاف اسماً بمعنى مثل بدليل دخول حرف الجر عليها.
(٢) البقرة ١٩٧٢ وتعلمها: ﴿... فإذا أفضتم من عرفات فلاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين﴾.

(٣) ينظر الجنى اللداني ٣٠٤ و٥٠٠ وما بعدها. ومغني اللبيب ٤٤١ وما بعدها ...

منذ شهرنا ومنذ يومنا^(١) [ظ١٣٥] يعني أن لهما معنيين أحدهما: الابتداء في الزمن الذي مضى نحو: (ما رأيتَه مذ يوم الجمعة) فهما هنا لابتداء الغاية بمعنى (من) ولا يكونان بمعناها حتى يكون الزمن مفرداً معرفة ماضية. الثاني: بمعنى (في) وذلك في الزمن الحاضر المعرفة كالיום والشهر والليلة والحين والساعة والآن، أو ما أضفته إلى نفسك، وأشارت إليه بالقرب، نحو: (ما رأيتَه مذ اليوم)، أو (مذ الشهر)، أو (مذ يومنا)، أو (مذ هذا اليوم)، هذا إذا كان بمعنى أول المدة، فإن كانا بمعنى جميعها، نحو: (ما رأيتَه منذ أربعة أيام)، (ومنذ الحرم)، والجر أيضاً ولم يذكره الشيخ، وقال عبد القاهر:^(٢) لا يجزان^(٣) إلا إذا كانا بمعنى أول المدة، وبعضهم يجوز الجر والرفع في هذه المواضع كلها، فالجر على أنهما حرفان، والجر على الإضافة، قالوا: والخفض ب(منذ) أكثر من الرفع بها وعكسها (مذ).

قوله: (وحاشا وعدا وخلا للاستثناء^(٤))، أما حاشا فقل سيبويه:^(٥) (لا يكون إلا حرفاً جارياً)، وقال الفراء:^(٦) (لا يكون إلا فعلاً ماضياً فإن جر بلام محذوفة، وقال المبرد:^(٧) (تكون فعلاً ماضياً وحرفاً جارياً)، وأما (عدا) و(خلا) فعلان عند سيبويه^(٨)، ولم يعرف الجر بهما، وقد رواه الأخفش^(٩)،

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٥٤/١.

(٣) في الأصل لا يجز ولا تستقيم.

(٤) ينظر الكتاب ٣٤٨/٢ وبعدها، واللمع ١٥٣، والمفصل ٢٩٠، وشرحه لابن يعيش ٤٧/٨، والرصف ٢٥٥.

٤٢٨، ٣٦٢، والمغني ١٦٤ - ١٨٩ - ١٧٨، والجنى ٤٣٦ - ٤٦١ - ٥٥٨.

(٥) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢.

(٦) ينظر الجنى الداني ٥٦٠.

(٧) ينظر المقتضب ٣٩١/٤.

(٨) ينظر الكتاب ٣٤٨/٢، وينظر الجنى الداني ٥٦٢.

وأما (كي) الداخلة على الاسم، نحو: (كيمه) بمعنى (لمه)؟ فلم يذكرها المصنف^(١)، وهي حرف جر عند البصريين^(٢)، وحجتهم على حرفيتها، حذف ألف (ما) وتعويض هاء السكت، وهي لا تحذف إلا مع حروف الجر، وأصل الكلام عندهم، كيماذا تفعل؟ فحذفت الجملة وألف (ما) وعوضت عنها هاء السكت، والكوفيون^(٣) يقولون: هي الناصبة للفعل، وأصل الكلام كي تفعل ماذا، وحروف الجر يجوز حذفها وتتعدى إلى الفعل بنفسه نحو: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾^(٤) و

[٧٤٩] أمرتك الخير^(٥)

و(دخلت الدار)، وهي مع (أن) و(أنّ) المصدريتين أكثر، وأما حذفه وإبقاء عمله فهو قليل، وقد جاء إضمار (رب) والباء في القسم وفي قوله:

(٩) ينظر الجنى الداني ٥٦٢ .

(١) لم يذكرها المصنف بعد أن انتهى من ذكر حروف الجر. وإنما ذكرها في النواصب وقد مضت في بابها.

(٢) ينظر الجنى الداني ٣٦٢ .

(٣) ينظر الجنى ٣٦٤ .

(٤) الأعراف ١٥٥/٧ وتمهاتها: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا مِمَّنْ ارْتَضَى﴾.

(٥) قطعة من صدر بيت من البسيط، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ٦٣ وله وغيره، وينظر الكتاب ٣٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٠/١، والمتنضب ٣٦٢ - ٨٦، وشرح المفصل ٥٠/٨، ومغني اللبيب ٤١٥، وشرح شواهد المغني ٣٧٧/٢، وشرح شذور الذهب ٣٨٠، والأشبه والنظائر ٣٥١/٨١٦٤، وخرزاة الأدب ٣٣٩/١ - ٣٤٢ . وتملمة:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مسألٍ وذا تشب

والشاهد فيه قوله: (أمرتك الخير) و (ما أمرت به) فالجملة الأولى قد تعدى الفعل (أمر) إلى مفعولين بنفسه، والجملة الثانية تعدى إلى المفعول الأول بنفسه وهو نائب الفاعل وإلى المفعول الثاني بحرف الجر فالخير منصوب بتزاع الخافض وهذا ما ذهب إليه سيبويه والأعلم ينظر حاشية ٣٨٠ - ٣٨١ من شرح شذور الذهب.

(رؤيةٌ خير)، إذا قيل: كيف أصبحت؟ وقوله: (كيف أنت؟) فقلت خيراً، أي بخير، واللام في (لاه أبوك)، أي (الله أبوك)، وأما بيان ما تتعلق به الحروف، فهي تتعلق بوجود، أو ما في حكم الموجود، أو بمحذوف في الموجود، نحو: (مررت بزید)، والذي في حكم الموجود فنحو: التهاني والتعازي والأقسام والبسملة، وفي (رب) إذا استغني بصفاتهما عن التعليق، كقولهم: (بالرفاه والبنين)^(١)، و(بأبي وأمي)، و(بالله ووالله وتالله).

[١٧٥] الله يلقى على الأيام فوحيد^(٢)

ولله، (ورب رجل لقيته)، والمحذوف حيث يكون خبر المبتدأ نحو: (زيدٌ من الكرام)، أو صفة لموصوف، نحو: (هذا رجل من الكرام)، أو صلة لموصول نحو: (هذا الذي من الكرام)، أو حالاً لذي حال نحو: (هذا زيد من الكرام)، أي استقر أو مستقر، حذِفَ المتعلِّقُ وأقيمَ الجار والمجرور مقامه، ونقل الضمير الذي في المتعلق إليه أو حذِفَ على الخلاف.

قوله: (الحروف المشبهة)^(٣) لوقال (الأحرف) كان أولى، لأنها جمع قلة، وأجيب بأنه نظر إلى لغات (لعل) وإليها إذا خفضت، كفت ب(ما) وإنما سميت مشبهة، لأنها عملت عمل الفعل، ووجوه الشبه أنها على أحرف فصاعداً، وإن آخرها مفتوح، ودخول نون الوقاية، واتصال ضمائر

(١) ينظر اللسان ملحة (رفا) ١٦٩٧٣ - ١٦٩٩٩ .

(٢) سبق تخريجه برقم ٧٩.

(٣) قل المصنف في شرحه ١٢٢: ووجه شبهها بالفعل المتعدي أنها تقتضي أمرين كما أن الفعل المتعدي يقتضي فاعلاً ومفعولاً، فأعلمت في متعلقها كإعمال الفعل المتعدي في متعلقه وينظر الرصف ١٩٩.

النصب بها، وإن معانيها أفعال نحو: (أَكَّدْتُ وَشَبَّهْتُ وَتَرْجَيْتُ وَتَمَنَيْتُ وَاسْتَدْرَكْتُ)^(١)، وأنها تقتضي اسمين، فَأَشَبَّهْتُ (كان) وأخواتها، وعملت عملها معكوساً للفرق، أولاً لأنه لما كان عملها فرعاً على الفعل جعلت كعمل الفعل الفرعي من تقديم المنصوب على المرفوع، نحو: (ضَرَبَ عمراً زيداً).

قوله: (وهي إنَّ وأنَّ [وكان لكن ليت لعل]^(٢))، ذكر ستة، ولم يذكر سيويوه^(٣) والمبرد^(٤) وابن السراج^(٥) (أنَّ) المفتوحة، بل اكتفوا عنها بالمكسورة، وفيها ثلاثة مذاهب: أنها أصل بكل حال، وأنها فرع المكسورة بكل حال، والتفصيل، وهو أنها تعد باب علمت المكسورة وفي غيره أصل، واختاره المصنف^(٦).

وهذه الحروف الستة تنصب الاسم [و١٣٦] وترفع الخبر عند البصريين، وعند الكوفيين^(٧) تنصب الاسم، والخبر مرتفع بما يرفع به خبر المبتدأ.

(١) ينظر شرح المصنف فالعبارة منقولة عنه بتصريف ١٢٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر الكتاب ١٤٢/٣ وما بعدها. قل في الكتاب ١٢٠/٣: وأما إنَّ فإنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيهما ما يعمل في أنَّ ... وتقول: بلغني أنك منطلق، فأنت في موضع اسم مرفوع كأنك قلت: بلغني ذلك.

(٤) ينظر المقتضب ١٠٧/٤، وينظر الجنى ٤٠٣.

(٥) ينظر الأصول ١٦٢/٨ وما بعدها.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٢٢.

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٥٥/٢، ومغني اللبيب ٥٥، وشرح الرضي ٣٤٦/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤٨/١.

قوله: (ولها صدر الكلام)^(١) يعني على جملتها نحو: (إن زيدا قائم) ولا يصح (قائم إن زيدا)، وأما على غير جملتها فجائز، نحو: (متى تقول إن زيدا قائم)، وإنما لزم الصدر على جملتها ليتحقق المخاطب المعنى من أول الأمر، هل أريد به التأكيد، أو التشبيه، أو التمني، أو الاستدراك، أو الترجي، لأن القائل إذا قال: (زيد قائم) ولم يأت بشيء منها بقي السامع يتردد، أي هذه المعاني أراد المتكلم.

قوله: (سوى (أن))^(٢) فلا صدرية لها، بل يجب تقديم جملتها عليها، نحو: (أعجبني أنك قائم)، وبعضهم، نحو: (عندي أنك قائم).

قوله: (وهي^(٣) بعكسها)، يعني في (أنه) يجب تقديم جملتها عليها، وسائر الحروف لا يجوز تقديم جملتها ولا بعضها عليها، وإنما يجب في المفتوحة تقديم جملتها، لأنها لم تأت إلا معمولة.

قوله: (وتلحقها (ما) فتلغى)، يعني تلحق هذه الحروف الستة (ما) الكافة فتمنعها من العمل، وحاصله (أن) (ما)، إن كانت مصدرية أو موصولة لم يغير العمل نحو: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾^(٤) ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ

(١) قل الرضي في شرحه ٣٤٧٢: (كل ما يغير معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبته الصدر كحرف النفي والتبني والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك).

(٢) قل المصنف في شرحه ١٢٢: (يعني سوى أن المفتوحة فهي بعكسها أي لا يكون لها صدر الكلام، وإنما كان لما عداها صدر الكلام لأن كلا منها يدل على قسم من أقسام الكلام...).

(٣) في الكافية المحققة فهي.

(٤) طه ٦٩٢٠ وتلمها: ﴿أَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يَفْلَحُ السَّاحِرُ﴾ حيث أتى.

وقرأ مجاهد وحيد وزيد بن علي (كَيْدُ سَاحِرٍ) بالنصب مفعولاً لـ (صنعوا) و (ما) مهيشة، وقرأ الجمهور (كَيْدُ) بالرفع على أن (ما) موصولة بمعنى النبي والعائد محنوف، ينظر البحر المحيط ٢٤٧٦، وتفسير

عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ ﴿^(١)﴾ فيمن رفع (كيدٌ) و(الميتة) على جعل (ما) وصلتها اسم (إن)، وكيد ساحر خبيرين، وإما نصبهما فهو على جعل (ما) كافةً، وكيدٌ ساحر معمولان (لصنعوا وحرّم)، وإن كانت (ما) غيرهما ألغيت (إنّ) عن العمل لزوال الاختصاص، ووجب رفع ما بعدها على الابتداء والخبر، و(ما) كافة نحو: (إنما زيد قائم)، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ ^(٢) وقال ابن درستويه: ^(٣) (ما) اسمها بمنزلة ضمير الشأن والجملة بعدها هي الخبر، ولا تفتقر إلى عائد كما في ضمير الشأن.

قوله: (على الأصح ^(٤)) إشارة إلى جواز الإعمال مع (ما)، وهو مذهب الزمخشري ^(٥) والمصنف ^(٦) وجماعة قياساً على وروده في (ليتما)، نحو:

[٧٥] قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ^(٧)

وروي برفع الحمام ونصبه. وسيبويه ^(٨) والفراء ^(٩) قصره على (ليتما)

القرطبي ٤٣٦٤/٥، وحجة القراءات بن زنجلة ٤٥٨.

(١) البقرة ١٧٣/٢ وتعلمها: ﴿إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله﴾. وقرأ ابن أبي عبلة برفع (الميتة) و (ما) بعدها فتكون ما موصولة اسم العائد عليها محذوف. ينظر البحر المحيط ٦٦٠/١.

(٢) فصلت ٦/٤١، وتعلمها: ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد فاستقيموا إليه واستغفروه وويل للمشركين﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٤٨٢.

(٤) في الكافية المحققة (الأفصح).

(٥) ينظر الفصل ٢٩٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٢٢.

(٧) سبق تخريجه ص ٤٧٩.

(٨) ينظر الكتاب ١٣٧/٢ - ١٣٨.

(٩) ينظر شرح الرضي ٣٤٨٢.

وبعضهم أجازته في (كأنما) و(لعلما) مع (ليتما) لاتفاقها في الإنشاء.

قوله: (وتدخل حينئذ على الأفعال)، أما (إنّ) و(أنّ) و(كأنّ) و(لكنّ) فاتفاق نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا﴾، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ﴾^(١) ﴿كَأَنَّمَا يَشْقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٢) وقوله:

[٧٥٢] ولكنما أسعى لجد مؤثّل^(٣)

وقوله:

[٧٥٣] ولكنّ ما يقضى فسوف يكون^(٤)

وأما (لعلما) فأجازته الجمهور نحو:

[٧٥٤] لعلما أضلعت لك النرّ الحمر المقيدا^(٥)

(١) المؤمنون ١١٥/٣، وتعلمها: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْكُمْ إِلَيْنَا لَا تَرْجِعُونَ﴾.

(٢) الأنفال ٦/٨، وتعلمها: ﴿يَجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ لَهُمْ كَأَنَّمَا يُشْقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾.

(٣) سبق تخريجه ص ١١٧.

(٤) البيت من الطويل، وصلته:

فوا الله ما فارقتكم قالياً لكم

وهو للأفوه الأوي وهو في الدرر ٤٠/٢ وينظر أمالي القلي ٩٩٨، وأوضح المسالك ٣٤٨١، وشرح قطر الندى

١٤٩، والمقصد النحوية ٣٦٥/٢، وهمع الهوامع ١١٠/٨.

والشاهد فيه قوله: (ولكنّ ما) حيث دخلت لكنّ على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل بل عملت

(لكنّ) في ما وهي اسمها وخبر (لكن) جملة فسوف يكون.

(٥) عجز البيت من الطويل، وصلته:

أعدّ نظراً يا عبد قيس لعلما

وهو للفرزدق في ديوانه ١٨٠/٨، وينظر شرح المفصل ٥٤/٨، وروصف المباني ٣٦٩، ومعني اللبيب ٣٧٨، وشرح

شواهد المغني ٦٩٤/٢، وهمع الهوامع ١٤٣/١.

والشاهد فيه قوله: (لعلما أضلعت لك النرّ) حيث دخلت ما على (لعل) فكفتها عن العمل....

ومنع الفراء^(١)، وتأول البيت بأن (ما) موصولة، وخبر (لعل) محذوف، وأعلى لغة من ينصب الجزأين، وأما (ليتما) فلجمهور قالوا: لم يسمع، وأجازه بعضهم، واختاره المصنف^(٢)، ووجه (أن ما) الكافة يسوغ ذلك كما سوغته (ربما).

قوله: (فإن لا تغير معنى الجملة)، شرع في تبين الفرق بين المفتوحة والمكسورة، ويعني بالجملة التي لا يضاد معناها، ليعلم بذلك أنها لا تدخل على جملة إنشائية من استفهام ولا نفي، لأن لكل منها صدر الكلام، وإذا قلت: (أن زيدا قائماً)، فإن للتأكيد والجملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها.

قوله: (وأن) مع جملتها في حكم المفرد، وذلك لأنها مصدرية، فإذا قلت: (أعجبني أنك قائم) فالعنى (أعجبني قيامك)، ومنع السهيلي^(٣) ذلك المفرد، لأنه قد يكون خبرها جامداً نحو: (أعجبني أنك أسد)، وضعف بأنه يتأول ب(الكون والتشبه) فتقول: (علمت كونك أو أسديتك).

قوله: (ومن ثم^(٤) وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد)، أي من أجل (إن) المكسورة لا يغير معنى الجملة، بل يزيدا تأكيداً، وجب الكسر لفظاً وحكماً، ومن أجل (أن) المفتوحة تغير

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٥٢٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٢.

(٣) ينظر أمالي السهيلي ١٢٦.

(٤) في الكافية المحققة ثمة بدل من ثم، وينظر شرح المصنف ١٣٣.

معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح، وقد اختلف في الفرق بين المكسورة والمفتوحة، فقال الفارسي^(١): كل موضع صلح [ظ ١٣٦] للجملة الفعلية والاسمية، ف(إن) فيه مكسورة كالتي في ابتداء الكلام، لأن المتكلم بالخيار، وإن شاء جاء بفعلية أو اسمية، وكل موضع لم يصلح إلا لأحدهما ف(إن) فيه مفتوحة نحو: (بلغني أنك ذاهب) لا يكون هنا إلا اسم، ولو أنك ذاهب لا يكون هنا إلا الفعل، ونقض بنحو: (من يكرمني فإني أكرمه).

[٧٥٥]..... إذا أنه عبد القفا واللهمزم^(٢)

فهي مكسورة صلحة للفعلية، فإن قال: (هو صلح لهما معاً)، نقول: (من يكرمني فأنا أكرمه)، وإن شئت قيل: يلزمك الكسر، وهو جائز فيه الأمران، وقال سيويوه: (٣) كل موضع صلح للجملة ف(إن) مكسورة، وكل موضع صلح للمفرد ف(إن) مفتوحة، وكل ما صلح لهما جاز الأمران، واختاره المصنف^(٤).

(١) ينظر الإيضاح العضلي ١٣٠.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٧٣/١، والخصائص ٣٩٩/٢، وشرح المفصل ٦١/٨، وشرح الرضي ٣٤٨/٢، والجنى الداني ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٣٥٦/١، والمقصد النحوية ٢٢٤/٢، وهمع الموامع ١٢٧/١، وخزانة الأدب ٣٦٥/١٠. والشاهد فيه جواز فتح همزة (إن) وكسرها بعد إذا الفجائية.

(٣) ينظر الكتاب ١٢٢/٣.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٣٣.

قوله: (وكسرت^(١) ابتداءً^(٢))، يعني في أول كل جملة سواء كانت من أول الكلام نحو: (إن زيداً قائم)، أو من وسطه نحو: (أكرم زيداً إنه أهل لذلك).

قوله: (وبعد القول): وذلك لأنه تحكى به الجمل، نحو: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْضِفُ بِالْحَقِّ﴾^(٣) سواء كان القول اسم فاعل، أم مفعول، أم فعلاً ماضياً، أم مستقبلاً، أم أمراً، أم نهياً، فهي مكسورة غالباً، لأنها داخلة في صلة القول، ومنهم من احترز عن القول المجرى ومن المحكي الذي فيه لفظ المفتوحة فإنها تفتح في هذه المواضع^(٤).

قوله: (وبعد الموصول)، وذلك أن الصلة لا تكون إلا جملة، كقوله: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاحَهُ﴾^(٥) وهذه الأمثلة التي ذكر أراد بها التمثيل لا الحصر، اكتفاء بما تقدم من الضابط، وتكون مكسورة في جواب القسم نحو: (والله إن زيداً قائم)، لأنه جملة، وبعد النداء، (يا زيداً إن عمراً قائم)، وبعد حرف التنبيه، نحو: ﴿إِلَّا إِنْ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾^(٦) لأنه ذكر معها الجملة غالباً ومع لام التأكيد، نحو: (علمت أن زيداً لقائم)، لأن لام الابتداء موضوعة

(١) في الكافية المحققة فكسرت.

(٢) قل المصنف في شرحه ١٢٣: (لأنه لا يقع هذه المواقع إلا الجملة، ولأن المفتوحة لا يبتدأ بها). ينظر الهمع ١٦٥/٢ - ١٦٧ وما بعدها.

(٣) سبأ ٤٨/٢٤ وتعلمها: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْضِفُ بِالْحَقِّ عِلَامَ الْغُيُوبِ﴾.

(٤) ينظر مواضع فتح همزة إن وكسرها في الجنى الداني ٤٠٤ وما بعده ووصف المباني ٢٠٥ وما بعدها والأصول ٣٦٢/١ وما بعدها.

(٥) القصص ٧٧/٢٨ وتعلمها: ﴿إِنْ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَأَتَيْنَهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنْ مَفَاحَهُ لَتَنْتَوَى بِالعَصَبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ.....﴾.

(٦) يونس ٦٢/١٠ وتعلمها: ﴿إِلَّا إِنْ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

لتأكيد لام الجملة، والتي تقع خبراً عن الجثة، نحو: (زيد إنه قائم) والتي في موضع الحال نحو: (لقيتك وإنك راكب)، وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ نَبِيِّكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا﴾^(١).

قوله: [وافتحت فاعلةً ومفعولةً]^(٢) ومبتدأة^(٣)، نحو: (عندي أنك قائم).

قوله: (ومضافاً إليها)، نحو: (فعلت هذا كراهة أنك قائم) بعد حرف ظاهر، ويجرف نحو: (عجبت من أنك قائم)، ومع (مذ) و(منذ) نحو: (ما رأيته مذ أن الله خلقه)، وإنما فتحت في هذه المواضع، لأنها من مواضع المفرد، وذكرُ الشيخ^(٤) لها على جهة التمثيل لا الحصر.

قوله: (وقالوا: لولا أنك لأنه مبتدأ)^(٥)، هذا جواب على سؤال من يقول: إن ما بعد لولا واجب فيه المبتدأ، وهي تكسر في موضع المبتدأ، وأما على الكسائي^(٦) فلا سؤال، لأنه يجعل ما بعد لولا فاعل فعل محذوف وفتح (أن) حجة له.

(١) الأنفل ٥/٨ وتعلمها: ﴿... وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) قل الرضي في شرحه ٣٤٩٢، وتكسر إذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فإنها لا تجتمع إلا المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة.....).

(٤) ينظر شرح المصنف ١٣٣.

(٥) قل المصنف في شرحه ١٣٣: (يريد أن ما بعد لولا من (أن) واسمها وخبرها، إنما هو في موضع المبتدأ ولا يقدر جملة مستقلة فتكسر لأن لو كان كذلك لكان يجب عند حذفها أن تقع: (لولا زيد قائم لأكرمك) وهو غير جائز، وإذا ثبت أن خبر المبتدأ لا بد من حذفه، فإذا وقعت فإنما تقع في موضع المبتدأ خاصة، فلذلك وجب الفتح.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٥٠/٢.

قوله: (ولو أنك لأنه فاعل)^(١)، وهذا أيضاً جواب عن سؤال وهو أن الواقع بعد (لو) جملة، فوجب الكسر وأجاب بأنه فاعل فعل محذوف، تقديره: (لو ثبت أنك قمت)، وبه قال المبرد^(٢) والزجاج^(٣) والزمخشري^(٤)، وقال بعضهم: العلة، أنه مبتدأ محذوف الخبر ك(لولا)، وبعضهم قال: مبتدأ مطول الكلام سد مسد خبره.

قوله: (فإن جاز التقديران)، يعني تقدير الجملة والمفرد.

قوله: (جاز الأمران)، يعني فتح إن وكسرها وذلك في مواضع:

الأول: نحو: قوله: (مثل من يكرمني فإني أكرمه). إن قدرت فأنا أكرمه كسرت لأنه جملة، وإن قدرته خبراً لمبتدأ محذوف فتحت لأنه مفرد، وتقديره: (فجزاؤه الإكرام)، أو (فجزاؤه أني أكرمه)، وحذف المبتدأ بعد فاء الجزاء كثيراً لكن الكسر أولى لعدم احتياجه إلى تقديره.

الثاني: بعد إذا الفجائية نحو قوله:

(١) قل الرضي في شرحه ٣٥٠/٢: (يعني أن (لو) حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل، فلو كسرنا لكانت داخلة على الاسم ولا يجوز فتحها لتكون مع ما في خبرها فاعل فعل مقدر وهو (ثبت).

(٢) ينظر المقتضب ٧٣/٣.

(٣) قل المرادي في الجنى ٤١٠: (وزاد بعضهم في مواضع وجوب فتحها أن تقع بعد (لولا) و (لو) و (ما) التوقيفية، نحو: (فلولا أنه كان من المسبحين)، (ولو أنهم صبروا) وحكى ابن السكيت: (لا أكلمك ما أن في السمله نجماً).

وهذه المواضع الثلاثة راجعة إلى ما تقدم لأنها بعد (لولا) في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف على الصحيح، وبعد (لو) في موضع رفع على الفاعلية بفعل مقدر، أي ولو ثبت أنه وهو مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج والزمخشري، أو على الابتداء والخبر محذوف وهو من ذهب سيبويه.

(٤) ينظر المفصل ٢٩٣ وشرحه لابن يعيش ٦٠/٨ - ٦١.

[٧٥٦] وكنت أرى زيدا كما قيل سيدياً

إذا أنه عبد القفا واللهمزم^(١)

فإن كسرت [١٣٧] فلجملة في موضع ابتداء، وكان المراد وهو عبد القفا كأنه شاهده على غير صفة العمل، فقال: هو عبد بئس العبد، وإن نصبت فهو مبتدأ وخبره إذا قيل: محذوف وتقديره، فإذا عبودية قفاه حاصلة، أو المعنى إثارته وفعله فعل العبد وليس بعبد.

والثالث: حيث يبتدأ باسم الإشارة، ويحذف خبره ثم يعطف ب(أن) نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾^(٢). فإن كسرت فتعطف إن مع جزئها على الجملة المتقدمة المحذوف أحد جزئها، وكان من عطف الجملة على الجملة، وإن فتحت فعلى ثلاثة أوجه، إما عطف على الخبر المقدر أو على المبتدأ المذكور ويكون الخبر المقدر خبراً عنهما، أو على أنها مبتدأة وخبرها محذوف.

والرابع: إذا وليت أول نحو: (أول ما أقول أني أحمد الله) فالفتح على أن (ما) مصدرية، وقول مصدر لا بمعنى مقول تقديره: (أول قولي حمد الله)، والمراد أقوالي، لكن المصدر لا يجمع إلا بقصد الاختلاف، والكسر على أن قولي بمعنى مقولي، وما يحتمل الصلة والمصدرية والموصوفة، وتقديره: أول الذي أقول أو مقولتي أني أحمد الله، ولا تحتاج إلى عائد لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، وكسرت إن لوقوعها صدر الجملة.

الخامس: بعد (أما) نحو: (أما أنك قائم)، فالفتح على أنها فاعله و(أما)

(١) سبق تخريجه

(٢) الأنفل ١/٨ .

بمعنى (حقاً)، والكسر على أن (أما) حرف استفتاح. كما لا نقول: (أما أنك) كما نقول: (ألا إنك قائم) قال تعالى: ﴿الْأَيْنَ عَادَا كَفَرُوا﴾^(١) وإن في موضع الجملة.

السادس: بعد (حتى) فالفتح حيث [تكون]^(٢) جاره أو عاطفة على مفرد، نحو: (عجبت من أمورك حتى أنك بها حزين)، (وعرفت أحوالك حتى أنك عالم)،

والكسر حيث تكون ابتداءً أو عاطفةً على جملة، نحو: (ما قام القوم حتى إن زيدا قائم)، و(زيد مريض حتى إن الأطباء حوله).

السابع: بعد (لا جرم) نحو قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾^(٣) فمن كسر وهو الأقل، فلما في معنى (جرم) من القسم لأنه يجاب بما يجاب به، والذين فتحوا اختلفوا في معنى (جَرَمَ)، فذهب سيويوه^(٤) والخليل: أن (لا) إماردٌ للكلام السابق أو زائد، فكما في (لا أقسم)، و(جرم) حقاً، وأن فاعله، وقال الفراء^(٥)، لا جرم في الأصل بمعنى (لا بُدَّ) (لا محالة)، والفعل والفعل يشتركان في المصادر ال(بَخَلَ) والبُخَلَ وال(رَشَدَ) والرُّشْدَ ومعناها القطع كمعنى (لا بد) فلما كثرت صارت بمعنى القسم وفتحت

(١) هود ٦٠/١١ وتعلمها: ﴿وَأَتَّبَعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بَعْدَ لَعْدِ قَوْمِ هُودٍ﴾.

(٢) زيلةٌ يقتضيهما السيق.

(٣) النحل ٦٢/١٦ وتعلمها: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنْ لَهُمُ الْحَسَنَى لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ وَأَنَّهُمْ مَفْرُطُونَ﴾.

(٤) ينظر الكتاب ١١٧/٣ - ١٢٨، والجنى ٤١٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٧٧/٢.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٨٢، وشرح الرضي ٣٥١/٢، وعبرة الفراء منقولاً عن الرضي.

أن معها كما فتحت في لا بد إما على الفاعلية نحو: (لا بد أنك كذا)،
أو المفعولية نحو: (لا بد من أنك تفعل)، وهذه الوجوه من التي أشار إليها
الشيخ بقوله: (شبهه).

قوله: (ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً
بالرفع دون المفتوحة) [مثل إن زيدا قائم وعمرو] ^(١) أي ولأن
المكسورة لا تغير معنى الجملة بل زادت تأكيداً، جاز العطف على اسمها
بالرفع، حيث تكون مكسورة لفظاً ^(٢)، نحو: (إن زيدا قائم وعمرو) حيث
تكون مكسورة حكماً في باب العلم، لأنها سدت مسد مفعولي علمت
نحو: (علمت أن زيدا قائم وعمرو)، وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ ^(٣).

فعطف ورسوله على محل اسم إن، والأذان بمعنى الإعلام وقوله:

[٧٥٧] وإلا فاعلموا أننا وأنتم

بُغلة ما بقينا في شقق ^(٤)

ولك أن يكون قوله (لفظاً أو حكماً) راجعاً إلى العطف، فاللفظ

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٤.

(٣) التوبة ٣/٩.

(٤) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي حازم في ديوانه ١٦٥، وهو في الكتاب ١٥٦٢، وشرح أبيات سيبويه
١٤٢، ومعاني القرأ، للقرأ، ٣٦١/٢، والمفصل ٢٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٨، وشرح الرضي
٣٥٣/٢، والإنصاف ١٩٠/٨، وخزانة الأدب ٢٩٣/١٠.

والشاهد فيه قوله: (أنا وأنتم) حيث وقع الضمير المنفصل الذي محله الرفع وهو أنتم بين اسم (إن)
وخبرها مسبوqاً بواو العطف فهو في تقدير جملة أي وأنتم بغلة عطفاً على جملة أنا بغلة.

العطف بالنصب، والحكم العطف بالرفع، لكن المصنف فسر بالأول والمبتدأ في التوابع كالنعت والتأكيد والبلد وعطف البيان، فاتباعها على اللفظ جائز، وأما المحل فمنعه أكثر البصرية^(١)، وأجازه الكوفيون، وبعض البصرية بشرط مضي الخبر كالعطف، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمَ الْغُيُوبِ﴾^(٢) فعلام صفة لربي على المحل، وقول العرب: (إنهم أجمعون ذاهبون)^(٣)، ومثال البلد (إن الزيدین أعجباني أخواك)، أو شمائلها أو وجههما، والمانعون يجعلون ما ورد جملة مستقلة محذوفة الخبر والمبتدأ لدلالة معمول أن عليه.

قوله: (دون المفتوحة) يعني فإنه يجوز العطف على لفظها دون محلها، لأنها [ظ١٣٧] مقدرة بالمفرد، معمولة لما قبلها وليست في موضع الجملة، وأجاز ابن جني^(٤) العطف على محلها، ولا حجة له إلا في الواقع موقع الجملة التي هي فرع المكسورة كالأية والبيت.

قوله: (ويشترط مضي الخبر لفظاً أو تقديراً)، أي يشترط في العطف على المحل مضي الخبر أي تقدمه لفظاً، نحو: (إن زيدا قائمٌ وعمرو) وتقديراً نحو: (إن زيدا وعمرو قائم) قال:

[٧٥٨]..... فإني وقيلُ بها لغريب^(٥)

(١) ينظر شرح الرضي ٣٥٤/٢، وشرح المفصل ٦٩/٨.

(٢) سبأ ٤٨٣٤.

(٣) ينظر المفصل ٢٩٦، وشرحه لابن يعيش ٦٩/٨، وشرح الرضي ٣٥٥/٢.

(٤) ينظر رأي ابن جني في المحتسب ٤٣٦.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصلته

وإنما كان تقدمه هنا مقدر، لأنه لا يصح أن يكون (قائم) خبر للمعطوف والمعطوف عليه، لأنه لا يخبر بالمفرد عن المثني وإن كان خبراً لأحدهما، فإن كان للمعطوف عليه فرتبته التقديم، والمعطوف يقدر له خبر بعله، وإن كان للمعطوف قُدِّر للمعطوف عليه خبر قبل المعطوف، لأن خبر المبتدأ بعله، وهذه مسألة خلاف في الخبر الموجود لأيهما هو، فقليل للأول، وخبر الثاني محذوف، بدليل دخول اللام نحو:

[٧٥٩]..... فإني وقيل بها لغريب

وهي لا تدخل إلا في خبر إن، وقيل: للثاني وخبر الأول محذوف واحتجوا بقوله:

[٧٦٠] نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راضٍ والسريُّ مختلفٌ^(١)

فلو كان (راضٍ) خبر للأول لقليل راضون، لأنه خبر (نحن).

فمن يك أمسى بالمدينة رحله

وهو لضابيء بن الحارث البرجمي كما في الكتاب ٧٥٨، وشرح أبيك سيبويه ٣٦٩٨، ومعاني القرآن للقرآء ٣٦٧٢، وسر صناعة الإعراب ٣، ونوادير أبي زيد ٢٠، ومجالس ثعلب ٣٦٦، ٥٩٨، والإنصاف ٩٤٨، وشرح المفصل ٦٧٨، وشرح الرضي ٣٥٥/٢، وجمع الهوامع ٢٩٠/٥، وخزانة الأدب ٣٣٧/٩.

والشاهد فيه قوله: (وقيل) حيث عطف بالرفع على اسم إن المنصوب قبل استكمال الخبر.

(١) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٣٣٩، وينظر الكتاب ٧٥٨، ومعاني القرآن للقرآء ٤٣٤٨، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في شرح أبيك سيبويه ٣٧٩٨، وينظر المقتضب ١١٢/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٦١٢/٢، وأملالي بن الحجاب ٧٣٧/٢، والإنصاف ٩٥٨، وجمع الهوامع ١٣٩/٥، وخزانة الأدب ٢٩٥/١٠ - ٤٧٦.

والشاهد فيه قوله: (نحن بما عندنا) حيث حذف الخبر جوازاً لدلالة ما بعده عليه.

قوله: (خلاقاً للكوفيين)^(١)، يعني فإنهم أجازوا العطف على المحل مع تأخر الخبر لفظاً وتقديراً، نحو: (إن زيدا وعمرو ذاهبان)، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٢). ورووا بالرفع في ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٣). وقال البصريون:^(٤)

(الصائبون والنصارى) مبتدأ محذوف الخبر لسد خبر (إن) مسله، والواو اعتراضية لا عاطفة، وأما رفع الملائكة فهي قراءة محمد بن سليمان الهاشمي^(٥)، وقد روي أن الأخفش^(٦) سار إليه، وقال: هذا لحن فأعطاه وحباه، وهذا محتمل أن يكون رجوعاً واعترافاً، وأما ما رووه عن العرب فشاذ^(٧)، ووجه المنع عند البصريين أنه يؤدي إلى معمول بين عاملين، لأن ذاهبان خبر عن زيد، وهو معمول ل(أن) وعن عمرو وهو معمول للابتداء، فيلزم عملان والابتداء في ذاهبان، ومعمول بين عاملين لا يصح وهذا لا

(١) ينظر الإنصاف مسألة رقم ١٨٥/١، ٢٣، وشرح المصنف ١٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩٨، وشرح

الرضي ٣٥٤/٢ - ٣٥٥.

(٢) المائة ٦٩٥.

(٣) الأحزاب ٥٦/٣٣ قرأ الجمهور (ملائكته) نصيباً، وابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو رفعاً فعند الكوفيين - غير الفراء - هو عطف على موضع اسم إن، والفراء يشترط خفاه اعراب اسم إن ينظر البحر المحيط ٥٤١/٣، وفتح القدير ٣٠٠/٤.

(٤) ينظر البحر المحيط ٥٤١/٣.

(٥) لم أجد ترجمة له فيما اطلعت عليه من كتب التراجم.

(٦) ينظر شرح المفصل ٦٩٨.

(٧) وهو قولهم: (إنهم أجمعون ذاهبون). قل ابن يعيش في ٦٩٨ (كأنه أخذ في الجواب عن شبهة تعلق بها الخصم، فلما قولهم أنهم أجمعون ذاهبون، فشاهد للزجاج في جواز حمل النعت على موضع إن، لأن التأكيد والنعت مجراهما واحد وقولهم: إنك وزيد ذاهبان، فشاهد للمذهب الكوفيين في جواز حمل العطف على موضع إن قبل الخبر وكذلك الآية فحمل سيبويه قولهم أنهم أجمعون ذاهبون على أنه غلط من العرب...) وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦١٣/٢ - ٦١٤.

يلزم الكوفيين^(١) لأنهم يجعلون (أنّ) عاملة في الخبر.

قوله: (ولا أثر لكونه مبنياً خلافاً للمبرد والكسائي)^(٢)، أشار إلى بطلان قولهما، لأنهما ذهباً إلى جواز العطف على محل اسم إن، إذا كان مبنياً قبل تقدم الخبر لفظاً أو حكماً، نحو: (إنك وزيد ذاهبان) حملاً على باب الاسم لأن اسمها مبني، وقد جاز العطف عليه لفظاً ومحلاً، نحو: (لا أبَ وابناً وأبي)، واحتجا بالآية وبقولهم: (إنهم أجمعون ذاهبون)، و(إنك وزيدٌ ذاهبان)، وحكى ابن مالك^(٣) إنهما نظراً لظهور الإعراب وعدم ظهوره، فيدخل مع المبني في الجواز ما لا يظهر فيه إعراب، نحو: (إن الجبلى وهند ذاهبان)، ونسب هذا المذهب إلى الفراء^(٤)، والجواز مطلقاً إلى الكسائي^(٥).

قوله: (ولكن كذلك)^(٦)، أي مثل المكسورة لا تغير معنى الجملة، لأن الاستدراك لا ينافي التأكيد والابتداء، فلذلك جاز العطف على محلها كالمكسورة والشرط كالشرط والخلاف واحد، نقول: (ما خرج زيد لكن بكرةً وعمرو خارج)، قال:

(١) ينظر شرح المفصل ٦٧٨ وما بعدها.

(٢) قل الرضي في شرحه ٣٥٥/٢: (الظاهر أن هذا مذهب الفراء، والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو). ينظر معاني القرآن للفراء ٣١٧/١، والإنصاف ١٨٦/١، وشرح المصنف ١٢٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦١٣/٢ وما بعدهما، وشرح المفصل ٦٩/٨، وشرح الكافية الشافية ٥١٧/١، والمساعد ٣٣٥/١، والأشعري ٢٨٥/١ - ٢٨٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٦٠٩/٢.

(٤) ينظر الكتاب ١٤٥/٢ والمصادر في الهلجش (٢).

[٧١١] وما قَصُرَتْ بي في التسلمي

ولكن عَمِّي الطَّيْبُ الأَصْلُ والخَالُ^(١)

[و١٣٨] وأما (ليت) و(لعل) و(كأن)، فلا يجوز العطف على محلها

لأنها قد غيرت معنى الجملة، وأخرجتها عن الابتداء.

وقوله: (ولذلك دخلت اللام مع المكسورة)، أي ول(إنّ) المكسورة

لم تغير معنى الابتداء، دخلت اللام عليها كما دخلت على الابتداء.

قوله: (دونها)^(٢)، يحتمل أنه يريد المفتوحة، لأن الكلام فيها خصوصاً

أويحتمل أن يريد كلّ منهما.

قوله: (على الخبر)، فواقع اللام مع (أف) ثلاثة:

الأول: على الخبر نحو: (إن زيداً لقائم)، فإن كان جملة اسمية دخلت على

مبتدئه، نحو: (إن زيداً لأبوه قائم)، وبعضهم جوزه على الخبر، فتقول: (إن

زيداً أبوه لقائم)، وأصل هذه اللام الدخول على المبتدأ، ولا تدخل على

الخبر إلا مع (إنّ)، وإنما لم تدخل على المبتدأ مع (أنّ) لأنهما للتأكيد معاً،

فكره جمعهما لمعنى واحد، وكانت اللام أحق بالدخول لقوة (إنّ) بالعمل،

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٦١٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١١.

وأوضح المالك ٣٥٥/٨، وشرح الأشموني ١٤٤/٨، وهمع الهوامع ٢٩١/٥، والمقصد النحوية ٣٦٢.

والشاهد فيه قوله: (والخال) حيث عطف بالرفع على محل اسم لكن بعد استكمال الخبر.

(٢) جزم الرضي بأنها المفتوحة بقوله في ٣٥٥/٢: أي دون المفتوحة ثم قل في الصفحة نفسها اعلم أن هذه

اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام، ولكن لما كان معناها

هو معنى أنّ سواء عنى التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخروا اللام

وصدروا أن لكونها عملة والعلل حرّبي بالتقديم على معموله وخاصة إذا كان حرفاً.

ودخول اللام على الخبر أطلقه الشيخ بغير شروط^(١)، وله تأخر الخبر على (أن)، وأن لا تتفرق، ولا تكون شرطاً ولا جواب شرطٍ، ولا جملة قسمية، ولا جواب قسم فيه لام، فإن أريد دخولها فُصِلَ بينهما ب(ما) الزائدة، نحو: ﴿وَإِنَّ كَلَامَ لِيَوْمَ قِيَامِهِمْ﴾^(٢) ولا يكون فعلاً ماضياً بغير (قد)، ولا محذوفاً سدت مسدّ الحال (إنّ) أو (مع) وزاد الكوفيون^(٣) أن لا تكون السين ولا سوف.

قوله: (أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها)، يعني بين المبتدأ و(أن)، والفصل يكون في الخبر نحو: (إن في الدار لزيداً)، وبمعموله نحو: (إنّ فيك لزيداً راغباً)، وبمعمول الاسم نحو: (إن في الدار لساكنيه) ومنهم من منع المسألتين الأخيرتين، لأن اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

الثالث. قوله: (أو على ما بينهما)، يعني بين الخبر والاسم، وذلك في معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مفعولاً به نحو: (إن زيدا لفي الدار قائمٌ)، و(إن زيدا لطعامك آكلٌ)، لوقوعه موقع الخبر، وأما إذا تقدم الخبر عليه لم يدخله اللام، لا يصح (إن زيدا آكل لطعامك)، وأما سائر المفعولات كالحال والمفعول لأجله، إذا تقدمت على عاملها لم تدخل عليها اللام، لا تقول: (إنّ زيدا لضاحكاً في الدار)، ثم اللام أيضاً إذا دخلت على الفضلة لم يجوز دخولها بعد ذلك على الخبر، لا يصح، (إن زيدا لفي الدار قائم) وهذه اللام لام الابتداء عند الأكثر بدليل أنها تتعلق، نحو: (علمت

(١) بنظر شرح المصنف ١٢٤.

(٢) هود ١١٧/١ وتحتها: ﴿وَإِنَّ كَلَامَ لِيَوْمَ قِيَامِهِمْ رَبِّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٥٧٢.

إن زيدا لقائم)، بكسر (إن)، ولام القسم لا تعلق على الصحيح، وقال هشام والفراء: ^(١) هي لام القسم وهو مضمر قبل (إن).

قوله: (وفي لكن ضعيف)، يعني دخول اللام لأنها للاستدراك ولا تأكيد فيهاك (إن)، وأجاز الكوفيون ^(٢) لأنها لم تُخرج الجملة عن الخبرية واحتجوا بقوله:

[٧٢] ولكنني من جها لعميد ^(٣)

وضعه البصريون بأنه شاذ لم يعرف صدره ولا قائله، ثم تأولوه بأن أصله لكن إنني فحذفت مع (أن) بعد أن نقلت حركتها إلى ما قبلها، وحذفت النون الأولى كراهة اجتماع النونات ثم أدغمت النون الباقتان فصار (لكنني).

(١) ينظر رأي الفراء وهشام في همع الهوامع ١٧٧٢ - ١٧٧.

(٢) ينظر الإنصاف ٢٠٨١ مسألة رقم ٢٥، وشرح المفصل ٦٣٨ - ٦٤، وشرح الكافية الشافية ٤٩٢٨،

وشرح الرضوي ٣٥٩٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٣١، وهمع الهوامع

١٧٥٨ - ١٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٨٢٢ - ٥٨٣.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصلته:

يلوموني في حب ليلي عواذلي

وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٨٠٨، والإنصاف ٢٠٩٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٨٣٢،

وشرح ابن عقيل ٣٦٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٣٨ - ٦٤، والجنى الداني ١٣٢ - ٦١٨، ومغني

الليب ٢٥٧، وشرح شواهد المغني ٦٠٥٨، ورفض المباني ٣٤٩، وهمع الهوامع ١٧٧٢، وخزانة الأدب ١٦٨،

٣٦١٠.

والشاهد فيه قوله (لعميد) حيث دخلت اللام على خبر لكن وذلك على رأي الكوفيين. قال ابن مالك

في شرح التسهيل السفر الأول ٥٨٣٢ فلا حجة فيه لشذونه إذ لا يُعلم له تنمة ولا قائل ولا راوي عدلٌ

يقول سمعته ممن يوثق بعربيته والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعيف ولو صحَّ إسنته إلى من

يوثق بعربيته لوجّه. ينظر كذلك هلمش شرح ابن عقيل ٣٣٣١ - ٣١٤ ورفض المباني ٣٤٩.

قوله: (وتخفف المكسورة) زعم الكوفيون^(١) أنها لا تخفف، و(إن) المخففة حرف يتأتى للنفي، حجة للبصريين^(٢) عملها مع التخفيف نحو: ﴿وَإِنَّ كَأَلْمَالِئِوَقَيْنَهُمْ﴾.

قوله: (فيلزمها اللام) [ويجوز إلغائها، ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ خلافاً للكوفيين في التعميم]^(٣) يعني إذا خففت سواء دخلت على اسم أو فعل للفرق بينها وبين النافية، وهي لام الابتداء الداخلة على المشددة عند سيبويه^(٤) والأخفش^(٥) وقال الفارسي: ^(٦) إنها لام أخرى مختلفة الفرق وبالغ في ذلك حتى قال: (كنت أظن أن فلاناً يُحسِنُ النحو حتى سمعته يقول اللام التي تصحب (إن) الخفيفة لام الابتداء، ودليله على أنها لام أخرى دخولها على ما ليس بمبتدأ ولا خبر في الأصل، نحو: (إِنَّ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ [ظ ١٣٨] يَشِينُكَ لِهِيه) ^(٧)، وقوله: [٧٣٣] بالله ربك إن قتلت مسلماً

وجبت عليك عقوبة المتعمد^(٨)

(١) ينظر الإنصاف مسألة ٢٤/١٩٥ وما بعدها، وشرح ابن يعيش ٧٢/٨، وشرح الرضي ٣٥٨٢.

(٢) ينظر المصدر السابقة في هامش (٢).

(٣) ما بين الحصريين زيادة من الكافية المحققة ٢٣٣.

(٤) ينظر الكتاب ١٣٩٢ - ١٤٠، وشرح المفصل ٧٢/٨، وشرح الرضي ٣٥٨٢، والهمع

١٨٢/٢ وما بعدها.

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ١١٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٩١/٢.

(٦) ينظر البغداديات ١٧٨، وشرح الرضي ٣٥٩٢.

(٧) ينظر الهمع ١٨٣/٢.

(٨) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١٨/١١ وينظر المحتسب ٢٥٥/٢، وسر صناعة

الإعراب ٥٤٨/٢، ومجالس ثعلب ٣٦٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٩٢/٢، وشرح المفصل ٧١/٨،

والجني الداني ٢٠٨، والمغني ٢١، وشرح شواهد المغني ٧٧/١، والإنصاف ٦٤١/٢، وشرح الرضي ٣٥٩٢،

ورصف المباني ١٩١، وجمع الهوامع ١٨٣/٢، وخزانة الأدب ٣٧٣/١٠، ويروى بعلة روايت هبَلَتِكَ

قوله: (وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر)، وهذا مذهب البصريين^(١)، وأراد سيبويه^(٢) إلغائها، وإنما التزم عملها في ضمير شأن مقدر لوجهين:

أحدهما: إعمالهم المكسورة المخففة في الظاهر من غير شذوذ دون المفتوحة، وهو أقوى منها شبيهاً من حيث أولها مفتوح وسببها الجملة مصدراً.

الثاني: إدخالها على الأفعال التي لا تقتضي اسمين بخلاف المكسورة، فلولا التزام إعمالها في الضمير الشأن المقدر، وإلا لكان للأضعف مزيةً على الأقوى.

قوله: (وتدخل على الجمل مطلقاً)، يعني الاسمية والفعلية سواء كانت من أفعال المبتدأ أم لا، لأن فائدة معناها حاصل في الجمل كلها.

قوله: (وشذ إعمالها في غيره)، أي إعمال المفتوحة في غير ضمير الشأن شذوذ استعمال لا قياس، وذلك نحو قوله:

[٧٦٤] فلولا أنك في يوم الرحله سألتني

فراقك لم أبخل وأنت صديق^(٣)

وشلّت وتكَلَّتْ وحَلّت. ويروى شلت يمينك ويروى حلت بلك وجبت. والشاهد فيه قوله: (إن قتلتم مسلماً) حيث ولي (إن) المخففة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ، وهو (قتلت) وهذا شذو لا يقلس عليه إلا عند الاخفش.

(١) ينظر الشرح الكافية الشافية ٤٩٦٨، والجنى الداني ٢١٨.

(٢) ينظر الكتاب ١٦٣٣، وينظر الجنى ٢١٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١٠٥٨، وشرح المفصل ٧٨/٨، وشرح الرضي ٣٥٩٢.

والمعنى ٤٧، وشرح شواهد المعنى ١٠٥٨، ورفض الباني ١٩٦، والجنى الداني ٢١٨، وشرح ابن عقيل

قيل: لم يسمع إعمالها ظاهراً إلا في الضمير.

قوله: (ويلزمها مع الفعل السين أو سوف أو (قد) أو حرف النفي)، أي ويلزم المفتوحة المخففة مع الفعل أحد هذه الحروف، للفرق بينها وبين المصدرية، وحاصله أن المخففة إذا دخلت على جملة اسمية لم يشترط لزوم شئ من هذه الحروف نحو:

[٧١٥] أن هالك كل من يحفى ويتعل^(١)

وإن دخلت على فعلية، فإن كانت شرطية أو دعاء نحو: ﴿وَأَلُو اسْتَقَامُوا﴾^(٢) . و﴿أَنْ إِذَا سَعَيْتُمْ﴾^(٣) . ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٤) . ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(٥) فهي المخففة لأن المصدرية لا تقع في الإنشاء، وإن

٣٨٤/١، مع الهوامع ١٤٣/١، وخزانة الأدب ٤٣٧/٥ - ٤٢٧.

والشاهد فيه قوله: (فلو أنك) حيث أبرز اسم (إن) المخففة من الثقيلة وهو لا يبرز إلا في الضرورة

(١) عجز بيت من البسيط، صدره:

في فتية كسيوف الهند قد علموا

وهو للأعشى في ديوانه ١٠٥، وينظر الكتاب ١٢٧/٢، وشرح أبيات سيويه ٧٧٢، والمغضب ٩٣، والمصنف ١٢٩٣، وشرح المفصل ٧٧/٨، وشرح الرضي ٣٥٩٢، ومغني اللبيب، ومع الهوامع ١٤٢/١، والقصد النحوية ٢٨٧/٢، وخزانة الأدب ٤٢٧/٥.

والشاهد فيه قوله: (أن هالك كل من يحفى) حيث أضمر اسم (أن) المخففة والتقدير أنه هالك وخبر أن المخففة جملة (كل من يحفى يتعل هالك) وهي في محل رفع فهالك خبر مقدم لـ (كل).

(٢) الجن ١٦٧/٢ وتعلمها: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَلُّوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾.

(٣) النسخة ١٤٠/٤ وتعلمها: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ...﴾.

(٤) النور ٧/٢٤ وتعلمها: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾.

(٥) النور ٩٢٤ وتعلمها: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.

وقرأ نفع (أن لعنة) بتخفيف أن ورفع لعنة، و (أن غضب) بتخفيف أن وغضب فعل ماض وبالجملة بعله مرفوعه، وهي (أن) المخففة من الثقيلة لما خففت حذف اسمها وهو ضمير الشأن، وقرأ أبو رجله وقتله وعيسى وسلام وعمرو بن ميمون والاعرج ويعقوب بخلاف عنهم والحسن كقراءة نفع...، وقرأ

كانت غيرها، فإن كانت غير متصرفة نحو: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾^(١)، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ﴾^(٢)، فهي المخففة لأنه لا مصدر لها. وإن كانت متصرفة فلا بد من الحروف التي ذكر الشيخ، للفرق بينها وبين المصدرية، لأن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من هذه الحروف إلا (لا)، وأنت تقول: إِنْ دَخَلْتُ (إِنَّ) عَلَى الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، فَهِيَ الْمُخَفَّفَةُ بِكُلِّ حَالٍ، وَلِزِمَ أَحَدَ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ، نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مُرْضِيٌّ﴾^(٣)، وَإِنْ دَخَلْتَ عَلَى الطَّمَعِ وَالإِشْفَاقِ أَوْ مَا مَعْنَاهُ، أَوْ عَلَى مَا لَيْسَ بِعِلْمٍ وَيَقِينٍ وَلَا ظَنٍّ وَحِسْبَانٍ فَهِيَ الْمَصْدَرِيَّةُ، وَلَا يَجُوزُ مَعَهَا شَيْءٌ مِنَ الْحُرُوفِ، نَحْوُ: ﴿أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي رَبِّي خَطِيئَتِي﴾^(٤)، وَإِنْ دَخَلْتَ عَلَى الظَّنِّ وَالْحِسْبَانِ، فَإِنْ أُرِدْتَ الْمُخَفَّفَةَ جِئْتَ بِأَحَدِ الْحُرُوفِ، وَ(أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةُ لَمْ تَدْخُلْ شَيْئاً مِنْهَا، وَإِلَّا فَهِيَ تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا مَعاً، وَلِهَذَا احْتَمَلْتَ (أَنْ) مَعَهَا الْمَصْدَرِيَّةَ وَالْمُخَفَّفَةَ نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾^(٥) قَرَأَ بِالرَّفْعِ. وَتَفْصِيلُ

بقي السبعة بتشديد أنه ينظر البحر المحيط ٣٩٩/٦، وحجة القراءات لابن زنجلة ٤٩٥، والكشف عن وجوه القراءات ١٢٤/٢، والسبعة ٤٥٣، والنشر ٣٣٠/٢.

(١) النمل ٧٢/٢٧ وتعلمها: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَيْفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٢) النجم ٣٩/٥٣ وتعلمها: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾.

(٣) المزمل ٢٠/٨٣.

(٤) الشعراء ٨٢/٢٦ وتعلمها: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾.

(٥) المائدة ٧/٥ وتعلمها: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً فَعَمُوا وَصَمُوا...﴾.

قرأ الحرميان وعصم وابن عمر بنصب نون (تكون) (بأن) الناصبة للمضارع، وهو على الأصل إذ (حسب) من الأفعال التي في أصل الوضع لغير المتيقن، وقرأ النحويان وحمة برفع النون، وأن المخففة في موضع الخبر، نزل الحسبان في صدرهم منزلة العلم (وتكون) هنا تلمة.

ينظر البحر المحيط ٥٤٢/٣، والكشف ٤١٦١، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٤٧، والحجة في

القراءات السبع لابن خالويه ١٣٣ - ١٣٤، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٣٣.

الحروف الداخلة على المخففة، أَنَّ الفعلَ إِنَّ كان ماضياً مبنياً فلا يبد من (قد) لتقريب زمن الماضي من الحال، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾^(١)، وإن كان منفيّاً في نحو: (علمت أن ما خرج زيدٌ)، وإن كان مستقبلاً مثبتاً بالسين وسوف نحو: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ﴾. و(علمت أن سوف تقوم)، وإن كان منفيّاً فبحروف النفي نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ الْأَيْرُونَ﴾^(٢)، و﴿أَيَحْسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾^(٣) و(علمت أن لم يخرج)، ولم يرد من حروف النفي إلا هذه، وأما (ما) و(إن) فقليل، ومثال (لو): ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتَ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا﴾^(٤) فهذه الحروف إنما جئ بها للفرق وللعوض [١٣٩] من تخفيف (أن).

قوله: (و كأن)، اختلف فيها، فجعلها بعضهم بسيطة، لأن التركيب لا دليل عليه، وجعلها الخليل وسيبويه^(٥) مركبة من كاف التشبيه، وإنّ المشددة المكسورة، وأصله (إنّ زيدا كالأسد)، وأرادوا الاهتمام فقدموا الكاف فانفتحت (أن) للدخول حرف الجر عليها.

قوله: (للتشبيه)، هذا مذهب البصريين^(٦) ولا يجوز غيره، وقال الكوفيون قد^(٧) تكون للتحقيق نحو: (كأنك بالشتاء مقبلٌ).

قوله: (وتخفف فتلغى على الأفصح)، يعني لا تعمل في ظاهر، ولا

(١) المائة ١١٣/٥ وتعلمها: ﴿قالوا نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم أن قد صدقتنا ونكون عليها من الشاهدين...﴾.

(٢) طه ٨٩٢، وتعلمها: ﴿أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا ولا يملك لهم ضرراً ولا نفعاً﴾.

(٣) البلد ٧٩٠.

(٤) سبأ ١٤٣٤، وتعلمها: ﴿... لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين﴾.

(٥) ينظر الكتاب ١٥١/٣، وشرح الرضي ٣١٠/٢، والجنى الداني ٥٦٨، ...

(٦) ينظر الجنى الداني ٥٧٠، ومغني اللبيب ٢٥٣.

(٧) ينظر الجنى الداني ٥٧١، ومغني اللبيب ٢٥٣.

حروف الجر _____ التجد الثاقب

ضمير شأن، وأجاز بعضهم عملها في ضمير الشأن إذا خففت، كما في (أنّ) لأنها أقوى من المكسورة والمخففة، وقد جاء عملها في الظاهر^(١) نحو:

[٧٦] وكُنْ وَرَيْدِيهِ رَشْلَهُ خَلْبٌ^(٢)

وقوله:

[٧٧] كُنْ ثَلِيهِ حَقْلٌ^(٣)

وقوله:

[٧٨] كُنْ ظِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ^(٤)

(١) ينظر جمع الهوامع ١٨٧/٢ وما بعدها.
(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٦٩، وينظر الكتاب ١٦٤/٣ - ١٦٥، وشرح أبيات سيويه ٧٥/٢، والمفصل ٣٠١، وابن يعيش ٨٣/٨ والإنصاف ١٩٧/١، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، ورفض المباني ٣٦٨، والجني الداني ٥٧٦، والمقاصد النحوية ٢٩٩٢، وخزانة الأدب ٣٩٧/١٠. ويروى برفع رشله كما في الكتاب والرفض ويروى في غيرهما بالألف للثنية رشلاء.
والوريدان: عرقان يكتفان جانبي العنق، والرشه الحبل، وخبب: الليف.
والشاهد فيه قوله: (كنْ وريدية) حيث إعمل (أنّ) مخففة كإعمالها مشددة تشبيها لها بالفعل الذي يخفف ولا يتغير عمله.
(٣) عجز بيت من الهزج، وصدرة:

ووجه مشرق النحر

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٥/٢ - ١٤٠، والمنصف ١٢٨/٣، والمفصل ٣٠١، وشرحه لابن يعيش ٨٣/٨ والإنصاف ١٩٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٠٥/٢، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، والجني الداني ٥٧٥، وأوضح المسالك ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٣٩٧/١، واللسان ملة (أنن) ١٥٦/١، وهمع الهوامع ١٨٧/٢، وخزانة الأدب ٣٩٢/١٠ - ٣٩٤ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠، ويروى وصدرة مشرق اللون ويروى ثليه بلك ثليه، والحقان مشى (حق) والحق والحقة وهي المنحوتة من الخشب والعلاج.
والشاهد فيه قوله: (كنْ ثليه حقان) حيث خففت كنْ وبطل عملها ويروى (كنْ ثليه حقان) على الإعمل.

(٤) عجز البيت من الطويل، وصدرة:

ويوماً توافينا بوجه مقسّم

روي هذا البيت بالحركات الثلاث، فالرفع على الإلغاء، والنصب على الأعمال، والجر على أنها كاف التشبيه (وَأَنْ) زائفة.

قوله: (لكن)، ذهب الجمهور^(١) إلى أنها بسيطة وقال بعضهم: مركبة، لكثرة حروفها ثم اختلفوا، مم ركبت؟ فقيل: من (لكن) و(إن)، حذفت نون (لكن) وهمزة (إن)، ونسب إلى الفراء^(٢)، وقيل: من (لا) و(إن) والكاف زائفة، وقيل: من (لا) و(كأن) وحذفت همزة وكسرت الكاف.

قوله: (للاستدراك)، معنى الاستدراك إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، وإن لم يكن، يجب دخوله وهوشبيه بالاستثناء المنقطع، ولذلك قدروه به.

قوله: (تتوسط بين كلامين متغايرين معنى)^(٣) يحترز من تغاير اللفظ، فإنه لا يكفي، وحاصله أن الكلامين إما أن يكونا متماثلين لفظاً ومعنى، أو لفظاً أو معنى، أو متنافيين أو مختلفين، إن كانا متماثلين لفظاً

وهو لـ باعث أو باغت بن صريم الشكري كما في الكتاب ١٢٤/٢، ١٦٥/٣، والمصنف ١٢٨٣، والمفصل ٣٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٨، والإنصاف ٢٠٢/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٠٦/٢، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، والجنى الداني ٥٧٦، ووصف المباني ٢٨٦، ومعني اللبيب ٥١، واللسان مائة (أنن) ١٥٧/٨، وجمع الهوامع ١٨٧/٢، ويروى ظبية بالرفع والنصب والجر. والشاهد فيه على الجر (كأن ظبية) الكاف حرف جر وأن زائفة أما الرفع كما في رواية الكتاب فتكون ظبية خبر لكن المخففة واسمها ضمير الشأن المنوي والتقدير كأنها ظبية أما النصب فقد خففت وأعملت ورويت هذه الرواية في اللسان.

(١) ينظر شرح المفصل ٧٩/٨، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، ومعني اللبيب ٣٨٤.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢، ومعني اللبيب ٣٨٤.

(٣) قل المصنف في شرحه ١٣٦: يعني أن المتغير التغيرات المعنوية لا اللفظية، وافق التغيرات اللفظية أو لم يوافق تقول: (ما جاء زيد لكن عمراً قد جله، فالتغيرات هنا لحصل لفظاً ومعنى).

ومعنى، أو معنى ولم يكن أحدهما منفياً لم يدخل، مثال ذلك: (قام زيد لكنّ عمراً قام)، و(علم زيد لكنّ عمراً عَرَفَ)، وإن كان أحدهما منفياً لم يدخل، مثال ذلك: (قام زيدٌ لكنّ عمراً قام)، لو كانا متماثلين لفظاً لا معنى جاز إذا فصل المعنى نحو: (ما قام زيدٌ لكنّ عمراً قام)، و(ما عَلِمَ زيدٌ لكنّ عمراً عَرَفَ)، و(القاضي حجرٌ لكنّ قلبه حجر)، وإن كانا متنافيين دخلت باتفاق ولحصول الفائلة سواء كان التنافي بالتضاد (أو) ^(١) بالنفي نحو: (قام زيدٌ لكنّ عمراً فعل)، و(قام زيدٌ لكن عمراً لم يَقم)، وأما المختلفان نحو: (قام زيدٌ لكنّ عمراً كلّ)، فقيل: لا تدخل لأن الاستدراك كالاستثناء، فإذا لم تدخل لم يصح الاستدراك، وقيل: يجوز لأن فيه فائلة زائدة، ولوروده قال تعالى: ﴿لَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا فَفُشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ ^(٢) وأجيب بأن المعنى ولكنّ الله لم يُركهم فتفشلوا وتنازعوا، فحذف وأقيم فسلم مقامه.

قوله: (وتخفف فتلغى) ^(٣)، وذلك لزوال الاختصاص، ولم يسمع عملها مخففة، وأجاز يونس ^(٤) والأخفش ^(٥) قياساً على (أَنَّ) و(إِنَّ) و(كأنَّ).

(١) الأولى (أم) من (أو) وإن كان يصح ذلك على الرأي الضعيف وهذا كثير في هذه الرسالة. والأقوى

استعمل (أم) ينظر جمع الهوامع ٣٣٧/٥ وما بعدها.

(٢) الأنفل ٤٣/٨ وتلغها: ﴿إذ يريكمهم الله في منمك قليلاً ولو أراكمهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكن الله سلم﴾.

(٣) ينظر المفصل ٣٠٠، وشرح الرضي ٣٦٠/٢ - ٣٦١، ووصف المباني ٣٤٧، والجنى الداني ٥٨٦.

(٤) ينظر شرح المفصل ٨١/٨، والجنى الداني ٥٨٩.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٦٠/٢.

قوله: (ويجوز معها الواو)^(١)، يعني سواء خففت أو شددت وهي العاطفة، ودخلت لتعطف جملة (لكن) على ما قبلها.

قوله: (وليت للتمني)، التمني يصح في الجائز، نحو: (ليت لي مالاً أنفق منه)، وفي المستحيل نحو: ﴿يَالَيْتَنَّا نُرَدُّ﴾^(٢).

[٧٩] ليت الشبب يعود^(٣)

ولا يصح في الواجب، لا تقول: (ليت غداً يجرى) إلا أن تريد سرعة مجيئه في غير وقته كان من المستحيل وصح.

قوله: (وأجاز الفراء)^(٤) ليت زيداً قائماً، يعني أجاز النصب بـ(ليت) للجزأين جميعاً، لأنها بمعنى (أتمنى) وهو متعدٍ إلى اثنين، واحتج بقوله:

(١) قل الرضي في شرحه ٣١٧/٢: ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى، وجهه في الشعر حذف النون المخففة للساكنين قل:

فلست بآتيه ولا استطيعه ولكن اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

(٢) الأنعام ٢٧/٦ وتمهلاً: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾.

(٣) قطعة بيت من الوافر، وهو لأبي العتاهية في ديوانه ٣٢ وبلا نسبة في شرح قطر الندى ١٤٨، ومغني اللبيب ٢٧٦. والبيت هو:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

ويروي فيا ليت.

والتمثيل به (يا ليت الشباب يعود) حيث جلت (ليت) حرفاً مشبهاً بالفعل يفيد التمني وهو طلب ما لا طمع فيه إما لأنه مستحيل، وإما لأنه متعسر.

(٤) ينظر المفصل ٣٠٢، وشرح المفصل ٨٤/٨، والجنى الداني ٤٩٢، وشرح الرضي ٣٤٦٢، ومغني اللبيب ٢٧٦، وهمع الهوامع ١٥٦٢.

[٧٠] يا ليت أيام الصبار واجعا^(١)
وروى الكسائي: ^(٢) ليت اللجاج مديحاً. وأوله بجماهما، وعلى أن
رواجعاً حال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف، تقديره: يا ليت أيام
الصبار لنا رواجعاً، أي حاصلةً لنا في حال رجوعها، وقال الكسائي: ^(٣)
بتقدير كان، وبعضهم أجاز نصب الجزأين معاً في الحروف المشبهة
واحتج في (إن) بقوله:

[٧١] إذا أسود جنح الليل فلتت وتكن

خطك خفلاً وإن حراسنا أسدا^(٣)

ظه [١٣٩] وقوله:

[٧٢] إن العجوز خيبة جروزا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَقِيْرًا^(٤)

وفي (كأن) بقوله:

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٦٢، وهو في الكتاب ١٤٢٢، وشرح المفصل ٨٤/٨، وشرح المفصل ٣٤٧٢، ومغني اللبيب ٣٧٦، وشرح شواهد المغني ٦٩٠/٢، ورفض الباني ٣٦٦، والجنى الداني ٤٩٢، وهمع الهوامع ١٥٧/٢، وخزانة الأدب ١٠/٣٣٤ - ٣٣٥.

والشاهد فيه نصب ليت للمبتدأ أو الخبر على لغة بعض العرب كما ذكرها الفراء والكوفيون....

(٢) ينظر شرح المفصل ٨٤، وشرح الرضي ٣٤٧٢.

(٣) البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٤/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٥٥/٢، ومغني اللبيب ٥٥، وشرح شواهد الغني ١٢٢/١، وشرح الأشئوني ١٣٥/١، وهمع ١٥٧/٢، وخزانة الأدب ٤/١٦٧، ١٠/٢٤٢.

والشاهد فيه قوله: (إن حراسنا أسدا) حيث نصبت (إن) المبتدأ والخبر، وهذا جائز عند الفراء وبعض النحاة وخروج على حذف الخبر، ونصب أسداً على الحالية.

(٤) الرجز ورد بدون نسبة في التواريخ ١٧٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٥٥/٢، والمساعد ٣٠٨١، وهمع ١٥٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (إن العجوز خيبة) حيث نصبت إن المبتدأ والخبر على لغة بعض العرب.

[٧٣] كَأَنَّ أَذْنِيَهُ إِذَا تَشَوَّفَا قَلَمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفًا^(١)

قوله: (لعل) فيها عشر لغات^(٢) (لعل) وهي الفصحى المشهورة، وقد حكاها سيبويه^(٣)، و(لعن)، حكاها الفراء، و(رعن) حكاها الكسائي^(٤) ول(أن) قال امرؤ القيس:

[٧٤] عوجا على الطلل الخيل لأننا

نبكى الليل كما بكى ابن خنم^(٥)

و(أن) حكاها الخليل^(٦) وهشام، وعليه: ﴿وَمَا يَشْعُرُكُمْ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٧).

و(لعن) بعين معجمة وروي (رعن) و(رعن) و(لعاء) بالمد، وقد تلحقها تاء التانيث تقول: (لَعَلَّتْ) كر(رَبَّتْ)^(٨).

(١) الرجز للعماني محمد بن ذؤيب كما في سبط اللآليء ٨٧٧/٢ وينظر الكامل ١٤١/٣، والخصائص ٤٣٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٥٥/٢، وشرح الرضي ٣٤٧/٢، ومغني اللبيب ٢٥٥، وشرح شواهد المغني ٥١٥/٢ وهمع الموامع ١٥٦/٢، وخزانة الأدب ٣٣٧م١٠-٢٤٠.

والشاهد فيه قوله: (كأن أذنيه قلمة) حيث نصب بـ (كأن) الاسم والخبر على لغة بعض العرب. (٢) وقد ذكرها الرضي وقل: (فيها إحدى عشرة لغة أشهرها لعل وعلّ وجاء لعن). ينظر شرح الرضي ٣٦٧/٢، وينظر شرح المفصل ٧٨/٨، وعدّها المرادي في الجنى اثنتي عشرة لغة ٥٨٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٢/٣.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٨ وما بعدها.

(٥) البيت من الكامل، وهو لامريء القيس في ديوانه ١١٤، وجمهرة اللغة ٥٨٠، والحيوان ١٤٠/٢، وشرح المفصل ٧٩/٨، وتذكرة النحلة ١٩، ووصف المباني ٢٠٧، وهمع الموامع ١٥٤/٢، وخزانة الأدب ٣٧٧/٤، والبحر المحيظ ٢٠٤/٤. ويروي في الحيوان جمام مكان خنم كما هو في المؤلف والمختلف ١١ ويروي القديم ببلد الخيل.

والشاهد فيه قوله: (لأننا) يريد (لعلنا) فجاءت (أن) بمعنى (لعل).

(٦) ينظر الكتاب ٣٣٢/٣، ومعاني الأخصف ٢٨٥/٨، والأصول لابن السراج ٣٧١/١.

(٧) الأنعام ١٠٩/٦.

(٨) ينظر همع الموامع ١٥٣/٢-١٥٤.

قوله: (للترجي)، تقول: (لعل الله يغفر لي)، والفرق بينه وبين التمني، أنه لا يكون إلا في الممكن، والتمني في الممكن والمستحيل، وقد تكون لتوقع المخوف نحو: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾^(١). ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٢)، وزاد بعضهم التعليل نحو: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٣) وزاد الكوفيون^(٤) الاستفهام نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾^(٥) وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه وقد خرج مستعجلاً: «لعلنا أعجلناك»^(٦)، والبصرية^(٧) ترد ذلك إلى الترجي.

قوله: (وشذ الجر بهما)، يعني بـ(لعل) وروى الأخفش^(٨) الجر بـ(لعل) مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها، وهي لغة بني عقيل وأنشد:

[W5] لعل أبي المغوار منك قريب^(٩)

- (١) الكهف ٦٨ وتعلمها: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾.
- (٢) الشورى ١٧/٤٢ وتعلمها: (الله الذي أنزل الكتاب بلحق والميزان وما يدريك لعل الساعة قريب).
- (٣) طه ٤٤/٢٠ وتعلمها: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾.
- (٤) ينظر الجنى الداني ٥٨٠، والهمع ١٥٣/٢.
- (٥) عيس ٣/٨٠.
- (٦) أخرجه مسلم في صحيحه في باب: إنما الله من الله من كتب الخيض ٣٧٠/١.
- (٧) ينظر الجنى الداني ٥٨٠، وهمع الهوامع ١٥٣/٢.
- (٨) ينظر شرح الرضي ٣٦١/٢، والجنى الداني ٥٨٢-٥٨٣، والهمع ٢٠٧/٤.
- (٩) عجز بيت من الطويل، وصدرة.

فقلت ادع أجزى وارفع الصوت داعياً

وهو لكعب بن سعد الغنوي كما في الأصمعي ٩٦، وشرح أبيك سيويه ٣٦٩/٢، وسر صناعة الأعراب ٤٠٧، وشرح الرضي ٣٦١/٢، ومغني اللبيب ٣٧، ووصف المباني ٤٣٦، وشرح شواهد المغني ٦٩٧/٢، وخزانة الأدب ٤٣٧١٠-٤٢٨. وهمع الهوامع ٢٠٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (لعل أبي المغوار) حيث جر بـ (لعل) على لغة عقيل، ويروي (لعل أبا المغوار) ولا

فقال المصنف: ^(١) هو وهم أوقصدوا والحكاية، وقال بعضهم: نبه به على أن قياس عمل هذه الأحر الجر، وقال الفارسي: ^(٢) إن لعل خففت أو اتصل بها لام الجر، و(لعل) عاملة في ضمير الشأن مقدر، وضعف بأن اللام قد جاءت مفتوحة ولام الجر مكسورة، وحذف ضمير الشأن المنسوب ضعيف، وأيضاً يلزم أن يخبر عنه بجملة، وقال بعضهم: هو على حذف مضاف تقديره: (لعل جوابَ أبي المغوار) ^(٣)، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على إعرابه وعلى القول: بأن (لعل) جارة لا تتعلق بشيء لأنها لم تستدع شيئاً.



شاهد على هذه الرواية.

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٦.

(٢) ينظر المسائل البصريات لأبي علي ٥٥٢/١-٥٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك الفر الأول ٦٠٨، والجنى

الداني ٥٨٥، وجمع الهوامع ٢٠٧/٤.

(٣) ينظر جمع الهوامع ٢٠٧/٤-٢٠٨.

الحروف العاطفة

قوله: (الحروف العاطفة) [وهي الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأما، وأم، ولا، وبل، ولكن] ^(١) ذكر عشرًا ومنهم من نقص ومنهم من زاد ^(٢)، فزاد الأخفش ^(٣) والفراء ^(٤) (إلا) وزعما أنها بمعنى الواو، وجعلا من ذلك قوله تعالى: ﴿لَنَلَايَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ^(٥). ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ ^(٦). وقوله:

[W] وكل أخ مفارقُه أخوه لعمر أيبك إلا الفرقدان ^(٧)

- (١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.
 (٢) للتفصيل ينظر الكتاب ٤٣٥/٨ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٢ وما بعدها.
 (٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٦٨-٣٢٤٤، وينظر تهذيب اللغة ٤٢٤/١٥-٤٢٥ ملعة (ألا) وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٢.
 (٤) ينظر معاني القرآن للقرآن ٢٨٧/٢، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٢، وقل في الجنى ٥١٨. و (إلا) التي بمعنى الواو، وهذا قسم نفع الجمهور، وأثبتته الفراء والأخفش وأبو عبيد معمر بن المثنى، وفي الإنصاف هو منذهب الكوفيين ٣٦٦٨.
 (٥) البقرة ١٥٠/٢.
 (٦) هود ١٠٨/١١.
 (٧) البيت من البحر الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ١٧٨، وينظر الكتاب ٣٣٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش، وحماسة البحرى ١٥١، وشرح أبيات سيويه ٤٦٢، والمقتضب ٤٠٩/٤، والحماسة البصرية ٤١٧٢، وشرح المفصل ٨٩٢، والانصاف ١٦٧١، ووصف المباني ١٧، والجنى الداني ٥١٩، وتذكرة النحلة ٩٠، والمغني ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ٢١٦١، وهمع الهوامع ٢٢٩/١، وخرانبة

وزاد الكوفيون والكسائي^(١) (أي) نحو: (هذا غضنفر أي أسدٌ)،
 (ورأيت غضنفرًا أي أسدًا)، وضعف بأن شرط العطف المغايرة، والذين
 نقصوا لم يعدوا (حتى)، و(أما) و(لكن)، وهذه الحروف التي ذكر اشتركت
 في أن ما بعدها بإعراب ما قبلها، واختلف. (فالأربعة الأول للجمع)،
 مطلقاً^(٢) و(أو) و(أما) و(أم) لأحد الأمرين لا بعينه، و(بل) و(لا) و(لكن)
 لأحدهما بعينه.

قوله: (فالواو لجمع مطلق^(٣) لا ترتيب فيها)^(٤) يعني إذا قلت: (جاء
 زيد وعمرو)، احتمال مجيئهما في وقت، وتقدم أحدهما على الآخر، ولا
 دليل في الواو على أحد هذه الاحتمالات الثلاثة، هذا مذهب المحققين من
 النحويين والأصوليين^(٥) واحتجوا بوجوده، أحدهما: قولهم: (المال بين زيد
 وعمرو)، (ونجا زيد وعمرو)، و(اقتتل زيد وعمرو)، فهذه لا يصح فيها

الأدب ٤٢١/٣.

والشاهد فيه (إلا الفرقدان) أي الفرقدان على رأي الأخفش والفراء.

(١) ينظر مفتاح العلوم للكسائي ١١٨، وشرح الرضي ٣١٢/٢، والجنى الداني ٣٣٤، ومغني اللبيب ١٠٦.

(٢) أي (الواو والفاء ثم وحتى).

(٣) معنى المطلق أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد وأن يكون حصل من زيد أولاً،
 وأن يكون حصل من عمرو أولاً من قولنا: (جاءني زيد وعمرو) أي حصل الفعل من كليهما لا
 من واحد منهما) من شرح الرضي ٣١٢/٢.

(٤) هذا مذهب البصريين ونقل عن الكوفيين والفراء والكسائي وثعلب والرعي وابن درستويه
 وغيرهم أنها للترتيب وبه قل الفقهاء أنها للترتيب (من شرح الرضي ٣١٤/٢، وقل المراهي في
 الجنى نقلاً عن الإمام الجويني إمام الحرمين في البرهان: من مذهب أصحاب الشافعي أنها للترتيب،
 وعند بعض الحنفية للمعية، وقد زل الفرقان).

وقد نص سيويه على إفلاتها للجمع ينظر الجنى الداني ١٥٨ وما بعدها.

(٥) ينظر التفصيل في الكتاب ٢١٦/٤، والمقتضب ١٤٨/١، والمفصل ٣٠٤، وشرحه لابن يعيش
 ٩٠/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧١٦/٢ وما بعدها وشرح الرضي ٣٦٤/٢، والرصف ٤٧٣ وما بعدها،
 والجنى الداني ١٥٨ وما بعدها، والمغني ٤٦٣-٤٦٤.

(ثم)، الثاني: أن التثنية فرغ العطف بالواو وهي تحتمل الاجتماع وتقدم أحدهما على الآخر، والدليل عليه أن أصل التثنية العطف، أن الشاعر إذا اضطر رجع إليه كقوله:

[ww] كَأَنَّ بَيْنَ فِكَيْهَا وَالْفِكِّ^(١)

الثالث: قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾^(٢) وفي آية أخرى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾^(٣) والقصة واحدة، وقوله تعالى: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾^(٤). وقرأ عقيل بن علقمة وكان فصيحاً بمحضر عمر بن عبد العزيز، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^(٥). فقال له عمر: [١٤٠] قلمت وأخرت، فأنشد:

[ww] خَذَا بَطْنِ هَرَشَى أَوْقَفَلَهَا فَإِنَّهُ

كَلَا جَانِبِي هَرَشَى لَهْنِ طَرِيقٍ^(٦)

(١) الرجز المنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٤٦٢/٧-٤٦٨، وبلا نسبة في جمرة اللغة ١٣٥، وأسرار العربية ٤٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٥/٨، وأمالى ابن السجري ١٠/٨، وشرح المفصل ٩١/٨، واللسان ملة (فكك) ٣٤٥٢/٥، والأشباه والنظائر ٢١٠/٢.
وعمجزة

فَارَةٌ مَسَكٍ ذَبَحَتْ فِي سَكِّ

والشاهد قوله: (بين فكها والفك) يريد بين فكيهه لكنه أفرد المتعاطفين ضرورةً

(٢) البقرة ٥٨٢.

(٣) الأعراف ١٦١/٧.

(٤) آل عمران ٤٣٣، وتتمها: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾.

(٥) الزلزلة ٧/٩٩ - ٨، والقصة مثبتة في معجم البلدان ٤٥٦/٥.

(٦) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في اللسان ملة (هرش) ٤٦٥٢/٦، ويروى فيه خذا جنب هرشى أو قفلاها فانه ومعجم البلدان ملة (هرش) ٤٥٧/٥، وينظر الخزانة ٤٨٣/٤.

ويروى فيه خذا أنف هرشى.

وهرشى: موضع، وفي الصحاح: خذي أنف هرشى أوقفلاها وهي ثنية في طريق مكة قريبة من الجحفه يرى

وقال كثير من الفقهاء، وقطرب وثعلب وابن درستويه وحكي عن الكسائي والفرّاء إنها تفيّد الترتيب^(١) واحتجوا بأية الوضوء، وردّ بأن الترتيب أُخِذَ من السُّنة، ويقول ابن عباس لما سئل في قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ تَعَابِرِ اللَّهِ﴾^(٢) أيهما نقدم؟ فقال قدموا ما قدم الله^(٣)، ورد بأن الواو أفادت لما سألوا أيهما نقدم، وهم عرب. والواو لها معان ثمانية:^(٤) عاطفة وهي هذه، وجامعة واو المفعول معه، وللتقسيم، نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف، وواو قَسَمَ، وواو (رُبَّ)، وواو الحال، وهي واو الابتداء، وناصبة للفعل، وزائلة وهي واو الثمانية نحو: ﴿وَتَأْمِينُهُمْ كَلِمَتُهُمْ﴾^(٥).

قوله: (والفاء للترتيب)، يعني بغير مهملة، وهو مذهب الجمهور^(٦)، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾^(٧). إلا أن المهملة تختلف بحسب الإضافات، فقد يَقْرُبُ الشيء وإن كان بعيداً بالنسبة إلى عظم الأمر، وقدرته على إيجاله بغير مهملة، أو بالنسبة إلى ما هو أبعد منه، ويبعد

منها البحر ولها طريقان فكل من سلكها كان مصيباً للوصول الى هرشى. والشاهد فيه قوله: (كلا جاني هرشى لمن طريق) وهو الشاهد على صحة التقسيم والتأخير وكلاهما صواب لأن من يسلك أي الطريقين يصل الى هرشى.

(١) وقد ذكر هؤلاء المرادي صاحب الجنى الداني ١٥٨ - ١٥٩، وهمع الهوامع ٢٢٤/٥.

(٢) البقرة ١٥٨/٢.

(٣) ينظر شرح المفصل ٩٣/٨.

(٤) ينظر معاني الواو في المصدر التالية: المفصل ٣٠٤، وشرح الرضي ٣٦٤/٢ وما بعده، والرصف ٤٧٣ وما بعده، والجنى الداني ١٥٨ وما بعده، والمغني ٤٦٣ وما بعده. ومعاني الحروف للرماني ٥٩.

(٥) الكهف ٢٢/١٨ وتلمها: ﴿ويقولون سبعة وثمانهم كلبهم...﴾.

(٦) للتفصيل ينظر الكتاب ٢١٧/٤ والمقتضب ١٤٨/١، والمفصل ٣٠٤، وشرحه لابن يعيش ٩٥/٨، وشرح الرضي ٣٦٥/٢، ورصف المباني ٤٤٠، والجنى الداني ٦١، والمغني ٢١٤، وحروف المعاني ٤٨.

(٧) عبس ٢١/٨٠.

بالنسبة إلى ما هو أقرب منه، نحو قوله تعالى: ﴿الْم تَرَى أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾^(١). فجئى بالفاء إما لقدرة الله جل سلطانه على إيجاده دفعه واحده، أو بالنظر إلى ابتداء الاخضرار بعد نزول المطر، فإنه واقع بغير مهملة بالنظر إلى انتهائه، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾^(٢) وقد قيل: بين الخليقتين أربعون يوماً، فجئى بالفاء لما ذكرناه، إما لقدرة الله على إيجاده دفعة واحدة، فهذا لا مهلة فيه، أو بالنظر إلى ابتداء الخلق، ولأن يتم في آخره بالنظر إلى انتهاء تمام الخلق، وقال بعضهم: إنها تفيد الترتيب بجملة، واحتج بظاهر ما ورد وقال الفراء: ^(٣) قد يكون ما بعدها أسبق إذا ذكرت قرينه نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾^(٤). ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾^(٥)، ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾^(٦) وهو متأول، وقال الجرمي: ^(٧) هي للترتيب إلا في الأمكنة نحو:

[١٧٩] بين الدخول فحومل ^(٨)

(١) الحج ٦٣/٢٢.

(٢) المؤمنون ١٤/٣٣، وتلمها: ﴿... فتبارك الله أحسن الخالقين...﴾.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٩٥/٣، والجنى الداني ٦٢.

(٤) النجم ٨/٥٣.

(٥) النحل ٩٨/١٦ وتلمها: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

(٦) الأعراف ٤/٧ وتلمها: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ قَائِلُونَ﴾.

(٧) ينظر المغني ٢١٤، والجنى الداني ٦٣.

(٨) قطعة من عجز بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٨، وينظر الكتاب ٢٠٥/٤، وسر صناعة

الإعراب ٥٠٧٢، وجمهرة اللغة ٥٨٠، ومجالس ثعلب ١٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٦٧٢، والإنصاف

٦٥٧٢، وشرح الرضي ٣٦٧٢، ووصف المباني ٤١٦، والجنى الداني ٦٣، ومغني اللبيب ٢١٥، وشرح

شواهد المغني ٤٦٣/٨، وخزانة الأدب ٣٣٢/٨، والبيت هو:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وأجيب بأنها هنا بمعنى (إلى) نحو قولهم: ^(١) (مُطرنا ما بين زبالة الثعلبية)، وللفاء ثلاثة معان. عاطفة كهذه، وسببية وذلك في الشرط والخبر أو ما في معناهما، وزائلة في خبر المبتدأ عند الأخص ^(٢) نحو: (زيد فمنطلق) وقوله:

[٧٨٠] وقائلةٌ خولان فانكح فتاتهم ^(٣)

قوله: (و^{ثُمَّ} مثلها بمهله)، يعني مثل الفاء، إلا أنها تفيد المهلة، وفيها أربع لغات فتح الميم وسكونها، وثمت وإبدال الشاء فاء ^(٤)، وإفادتها الترتيب بمهلة، خلاف مذهب الجمهور أنها تفيد بمهلة، والمهلة تكون في الخبر نحو: (جاء زيد ثم عمرو)، وفي الرتبة والحسن معاً، نحو: ﴿عَمِلَ

والشاهد فيه قوله: (فحومل) حيث جعلت الفاء بمعنى الواو غير مفيدة للترتيب. ومثل هي على أصلها والمعنى: بين أماكن الدخول فمكان حومل فالبيت يؤول على حذف المضاف.

(١) ينظر شرح الرضي ٣٦٥/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخص ٢٥١/٨، شرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/٨، وشرح الرضي ٣٧٧٢.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وأكرومة الحيين خلوا كما هيا

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٩/٨ - ١٤٣، وينظر معاني القرآن للأخص ٢٥١/٨، شرح أبيات سيويه ٤١٣/٨، وشرح المفصل ٩٥/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/٨، وشرح الرضي ٣٧٧٢، ووصف المباني ٤٤٩، والجنى اللداني ٨، ومغني اللبيب ١٧٩، وشرح شواهد المغني ٤٦٨/٨، وهمع الهوامع ٥٩٢، وخزانة الأدب ٣١٥/٨.

والشاهد فيه قوله: (خولانُ فانكح فتاتهم) حيث رفع خولان على تقدير مبتدأ محذوف والتقديره هذه خولان وذلك لأنه لا يصح أن يكون خولان مبتدأ دخلت الفاء على خبره على منزه سيويه وأجزه الأخص.

(٤) ويقال في ^{ثُمَّ} (فم) و ^{ثُمَّتَ} و ^{ثُمَّتَ} ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧٢٨/٢، واللسان ملحة (ثم) ٥٠٧/٨.

صَالِحَاتُمْ اهْتَدَى ﴿١﴾ ﴿قَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ ﴿٢﴾ وقد تكون للتراخي لاستبعاد الشيء عقلاً نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿٣﴾ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا﴾ ﴿٤﴾. وقد يكون الترتيب في درجات المدح من غير نظر إلى زمان، نحو:

[٧٨١] إِنَّ مِنْ سَلَاةٍ سَلَاةٍ ثُمَّ سَلَاةٍ سَلَاةٍ ثُمَّ قَدْ سَلَاةٍ قَبْلَ ذَلِكَ جَلَّةٌ ﴿٥﴾

وترتيب هذه الزيادة في الزمان على العكس، لكنه بدأ بأفضلها، وهي سيادة نفسه، ثم سلاة أسه لأنه أخص به، وقال الفاء ﴿١﴾: أفادتنا للترتيب جوازاً لا وجوباً، واستدل بقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ﴿٢﴾ ومعلوم أنه جعل حواء قبل خلقنا وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ ﴿٣﴾ أمر الملائكة بالسجود قبل خلقنا، وأجيب عن الأول بأن المراد ثم جعل من جنس بني آدم أزواجاً لهم من جنسهم لا من جنس آخر لأن الجنس إلى جنسه أميل، وليس المراد بزوجه حواء، وقوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا مِنْهَا﴾ أي من جنسها،

(١) طه ٨٢/٢٠، وتعلمها: ﴿وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى﴾.

(٢) فصلت ٣٠/٤١، وتعلمها: ﴿إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقلوا تتنزل عليهم الملائكة...﴾.

(٣) الأنعام ١/٦، وتعلمها: ﴿الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون﴾.

(٤) النور ٤/٢٤، وتعلمها: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة...﴾.

(٥) البيت من الخفيف، وهو لأبي نواس في ديوانه ٣٥٥/٨، وينظر شرح الرضي ٣٦٧/٢، وورصف المباني ٢٥٠، والجنى الداني ٤٢٨، ومغني اللبيب ١٥٩، وخزانة الأدب ٣٧/١١-٤٠-٤١، والدرر ٩٣/٦.

والتمثيل به في محيي (ثم) لا تفيد الترتيب.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٦٨.

(٧) الأعراف ١٨٩٦.

(٨) الأعراف ١١٧، وتعلمها: ﴿اسجلوا لآدم فسجلوا إلا إبليس لم يكن من الساجدين﴾.

فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وعن الأخرى أنها حذف مضاف أي خلقنا أباكم غير مصور ثم صورنا أباكم بعد اتخاذه غير مصور ثم قلنا للملائكة، والمراد ثم إنا نخبركم بعد ذلك و(ثم) تفيد ترتيب [ظ ١٤٠] الإخبار لا ترتيب القول للملائكة على خلق أولاد آدم وتصويرهم.

قوله: (وحتى مثلها) يعني مثل (ثم) في إفادة الترتيب بمهلة، وقال ركن الدين: هويين (الفاء وثم) في المهلة، ومنهم من جعلها كالواو في غاية الترتيب، نحو: (قدم الحاج حتى المشاة)، و(مات الناس حتى الأنبياء)، وقال نجم الدين^(١): معنى الترتيب فيها، أن الذي بعدها يجب أن يكون آخر الذي قبلها في القوة أو آخرها في الضعف، فإذا ابتدأت من الجانب الأضعف كان الآخر وهو الذي بعدها أقواها نحو: (مات الناس حتى الأنبياء)، وإذا ابتدأت من الجانب الأقوى كان الذي بعدها أضعفها، نحو: (قدم الحاج حتى المشاة)، وأما الزمان فلا ترتيب فيه، بل يجوز قدوم المشاة قبل الركبان أو معهم.

قوله: (ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة أو ضعفاً)، ل(حتى) العاطفة شروط:

أحدها: أن يكون معطوفها كجزء من متبوعه نحو: (ضربت القوم حتى زيدا) فإن لم تلفظ به لم تكن عاطفة نحو: (نمت البارحة حتى الصباح).

الثاني قوله: أن يكون معطوفها جزءاً من متبوعه، نحو: (أكلت السمكة

(١) ينظر شرح الرضي ٣٦٩٢، والعبارة منقولة بتصرف.

حتى رأسها) أوفي معنى الجزء نحو: (قُتِلَ الجندُ حتى دوابهم).

الثالث قوله: (ليفيد قوة أضعفاً^(١))، ويدخل في القوة الأعظم والأكثر، وفي الضعف الأحرر والأقل عدداً أوقدرة، فالأعظم (مات الناس حتى الأنبياء)، والأكثر (قدم الحاج حتى المشاة)، والأقل قدرة (استنتت الفصال حتى القرعى)^(٢)، وإنما شرط هذا لأن ما بعد (حتى) العاطفة داخل، فلا معنى لذكره إلا أن يفيد بخلاف الواو، فإن ما بعدها لا ينطبق على ما قبلها إلا في مواضع التعظيم نحو: ﴿وَمَا لَنُكِنِّهِ وَرَسُولِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾^(٣).

الرابع: أن لا يكون المعطوف بها إلا مفرداً لأنها بمعنى (إلى) في الأصل فلا تدخل إلا ما تدخل عليه (إلى).

الخامس: أن يكون مختصاً لأنه في الأصل غاية، والغاية لا تكون إلا مخصصة، فتقول: (ضربت القوم حتى زيدا القوي أو الضعيف) ولا تقول: (حتى زيد) وتسكت، إلا أن يكون مفيداً.

السادس: إنه إذا عطف بها على مجرور أعيد الجار لكي لا يتوهم أنها

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٢/٢: (لا يعطف بـ (حتى) إلا بعض أو كـ بعض، وغاية للمعطوف عليه في زيلة أو نقص فيدخل في الزيلة الأقوى والأعظم والأكثر، ويدخل في النقص الأضعف والأحرر والأقل نحو: (فلق علي - رضي الله تعالى عنه - الأبطال حتى عنتره وعجز في العلم الأذكياء حتى الحكماء، وقصر عن جوده الغيوث حتى اللدائم).

(٢) ينظر المثل في المستقصى ١٥٨/١، ومجمع الأمثل ٣٣٦/١، واللسان ملحة - (قرع) ٣٥٩٤/٥، و (سنن) ٢١٢٧/٣، يضرب مثلا للرجل يدخل نفسه في قوم ليس منهم، والقرعى من الفصل التي أصابها قرع - وهو بشر، فإذا استنتت الفصل الصالح مرحا نزت القرعى نزوها، تشبه بها وقد أضعفها القرع عن النزوان، والاستنان النشاط (ينظر اللسان ملحة (سنن) واستنتت: أي سمتت ونشطت).

(٣) البقرة ٩٧/٢ وتعلمها: ﴿من كان عدو الله وملائكته ورسوله وجبريل وميكل فإن الله عدو للكافرين﴾.

الجارة نحو: (مررت بالقوم حتى يزيد)، وحتى الجارة تشارك العاطفة في الرابع والخامس، وكل موضع جاء فيه العطف فلجر جائز ولا عكس، وقد تصح جارة وعاطفة وابتدائية نحو:

[٧٨٢] ألقى الصحيفة كي يخفف رحله

والزاد حتى نعله ألقاها^(١)

فالحركات في (نعله)، وأقسام (حتى) ثلاثة، (عاطفة) و(جارة) وهي الناصبة للفعل و(ابتدائية).

قوله: (و(أو) و(إمّا)^(٢) و(أم))، [وهي لأحد الأمرين مبهماً]^(٣)، هذا القسم الثاني الذي يفيد أحد الأمرين لا بعينه، أمّا (أو) فهي في الخبر للشك أو الإبهام والتفصيل، وفي الأمر للإباحة والتخير، فالشك في الإخبار نحو: (جاء زيدٌ أو عمرو)، والإبهام لمل فيه ضرب من المصلحة أو غيرها نحو: ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾^(٤) و﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٥). و(جاءني زيدٌ أو عمرو) إذا كنت علماً بمن جاء قال ليبد :

(١) البيت من الكامل، وهو للمتلّمس في ملحّ ديوانه ٣٣٧، وينظر الكتب ٩٧/١، وشرح أبيك سيويه ٤١١/٨، وشرح المفصل ١٩٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٧٢، والجنى اللداني ٥٤٧-٥٥٣، ومغني اللبيب ١٢٧، وشرح شواهد المغني ٣٧٠/٨، وهمع الهوامع ١٧/٤، وخزانة الأدب ٢٧٣-٢٤.

والشاهد فيه قوله: (حتى نعله ألقاها) حيث يجوز في (حتى) ثلاثة أوجه الرفع على الابتداء، وألقاها خبر من والجر على أن (حتى) حرف جر بمعنى إلى، والنصب على العطف بـ (حتى).
(٢) قل ابن هشام في المغني ٤٤ و (إمّا) عاطفة عند أكثرهم أعني إمّا الثانية في نحو قولك: (جاءني إمّا زيدٌ أو عمرو) وزعم يونس والفراسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم في ابن مالك لملازمتها غالباً الواو العاطفة). وينظر الجنى ٥٢٩.

(٣) ما بين الحصريّتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) يونس ٢٤/١٠: وتلمها: ﴿... حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قلرون عليها أتاهم...﴾.

(٥) الصافات ١٤٧/٢٧.

[٧٨٣] وهل أنا إلا من ربيعة أومضر^(١)

والتفصيل حيث لا شك ولا قصد إبهام نحو: (الاسم: معرفة أونكرة)،
والمحدثُ جسم أوعَرَضٌ، وأما الأمر فالإباحة فيما أصله الحصر، نحو:
خذ ديناراً أودرهماً) و(اضرب زيداً أوعمرأً) ومنهم من عكس وظاهر
كلام المبرد^(٢) أنه المختار، وقال نجم الدين:^(٣) إن حصل للمأمور بالجمع
بين الأمرين فضيلة فهي الإباحة، وفي الجمع بينهما وفي التخيير يتحتم
أحدهما، وفي التخيير قال: والفرق بينهما: أن الإباحة يجوز الاقتصار بها
على أحد الفعلين، والجمع بينهما، وفي التخيير يتحتم أحدهما ولا
يجوز الجمع.

وأقسام (أو) أربعة: عاطفة كهذه، وبمعنى (بل) عند بعضهم، نحو: ﴿فهي
كالججارة أو أشد قسوة﴾^(٤) وبمعنى (الواو) عند الأخفش^(٥)، والجرمي^(٦)
والفراء^(٧)، نحو قول النابغة:

(١) عجز بيت من الطويل، وصنوه:

تمنى ابتائي أن يعيش أبوهما

وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ٢١٣، وينظر الأغاني ٣٠٥/٨٥، وأمالي المرتضى ١٧٨،
٥٥/٢، وشرح الرضي ٣٧٠/٢، وشرح شذور الذهب ١٩٨، وشرح شواهد المغني ٩٠٢/٢، وشرح القصائد
الشعر ٥١٣، ونخزاة الأدب ٣٤٠/٤، ٦٧١-٦٩.

والشاهد فيه قوله: (من ربيعة أو مضر). حيث استعمل (أو) وإنما استعمل للإبهام مع علمه من أيهما
هو وهو من مضر وليس من ربيعة.

(٢) ينظر المقتضب ١٤٨١-١٤٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٠٧/٢، والنقل بتصرف وليس بالنص.

(٤) البقرة ٧٤/٢ وتعلمها: (ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة.....).

(٥) ينظر الجنى ٣٣٠، ومعنى اللبيب ٩١.

(٦) ينظر المصدر السابق.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢.

[٧٨٤] قالت ألا ليت هذا الحملُ لنا

إلى حملتنا أو نصفه فقد^(١)

أي ونصفه، لأنه حال لكلامها ب (إلى) وقالت:

[٧٨٥] ليت الحمل ليهِ إلى حملتيهِ

ونصفه قديهِ تمَّ الحملُ ميه^(٢)

ويعنى (إلا) أو (إلى) نحو: (هو قاتلي أو أفتدي منه)، (ولأرمنيك أو تعطيني حقي [و١٤١]) وأما (إمّا) فمعناها بمعنى (أو) في الخبر للشك، والإبهام، أو التفصيل وفي الأمر للإباحة، أو التخيير، فالشك: (جاء إما زيد وإما عمرو) إذا كنت غير عالم، والإبهام ﴿وآخرون مرجون لأمر الله إمّا ينعذبهم وإمّا يتوب عليهم﴾^(٣). والتفصيل: ﴿إنّا هدّينا السبيل إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا﴾^(٤). والإباحة: (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين) والتخيير (اضرب إمّا زيداً وإما عمراً)، إلا أنها أضعف في المعنى من (أو)، لأن الكلام معها مبني من أول وهلة على الشك، أو الإبهام أو التفصيل أو الإباحة، والتخيير بخلاف

(١) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٢٤، وينظر الكتاب ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والأغاني ٣٦/١١، وشرح المفصل ٥٨٨/٨، ووصف المباني ٣٦٧-٣٣٨، وتذكرة النحلة ٣٥٣، ومغني اللبيب ٨٩، وشرح شواهد المغني ٧٥٨/١-٢٠٠، وشرح شذور الذهب ٢٩٩، والإنصاف ٤٧٩/٢، وهمع الهوامع ٦٥/١، وخزانة الأدب ٢٥٧/١٠-٢٥٣.

والشاهد فيه قوله: (إلى حملتنا أو نصفه فقد) حيث جعلت (أو) بمعنى الواو كما ذكر الشارح وهو عند الأخصس والجزمي والفراء وروي البيت كما ذكر ابن هشام بالواو (ونصفه) مما يقوي ذلك

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٧٨/١.

والشاهد فيه قوله: (إلى حملتيه) حيث استعمل (إلى) بمعنى (أو).

(٣) التوبة ١٠٦٩.

(٤) الإنسان ٣٧٦.

(أو) فَلَكْ أن تبني على الشك من أول الكلام، أو التحقيق نحو: (جاء إما زيد أو عمرو) و(جاء زيد أو عمرو) ولأنه لا يعطف بها إلا مكروه، لأن الواو لازمة للأخيرة غالباً، ولهذا زعم بعض المحققين أنها غير عاطفة، وأن العطف بالواو التي معها، لأنها لو كانت عاطفة لم يجمع بين حرفي عطف في حالة واحدة، ولأن الأولى غير عاطفة، فما خص هذه بالعطف دونها والمعنى واحد، وضَعَّف كلامه بأنه قد تحذف الواو نحو قوله:

[٧٨٦] ياليتما أمناشالت نعلتها إما إلى جنّةٍ إما إلى نلر^(١)

فليس العطف في هذه الحالة إلا ب (إما) وإذا بنيت ل (إما) على (إما) وإما العاطفة للاسم على الاسم.

قوله: (وأم)^(٢)، هي حرف عطف بسيط، قال ابن كيسان: ^(٣) أصلها (أو) فأبدلت الواو ميماً، ورد بأن من شرط البدل والمبدل منه عدم الاختلاف: نحو (عنان) و(أنان)، وأمّا (أو) و(أم) المتصلة بمعنى (أي) والمنقطعة مقدره بعد الهمزة، ولكل منهما معان تختص به، أما ما تختص به

(١) البيت من البسيط، وهو للأحوص في ملحق ديوانه ٢٢١ وسعد بن قُرط العبدلي الحنّب، الملقب بالحنيف في المحتسب ٢٨٤/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٨٧، وشرح الرضي ٢٧٢/٢، وتذكرة النحلة ١٢٠، ووصف المباني ١٨٥، والجنى الداني ٥٣٣، ومغني اللبيب ٨٥ وشرح شواهد المغني ٨٧١، وجمع الهوامع ٢٥٤/٥، وخزانة الأدب ٨٦١/١، ويروى في بعض المصائر: إيما إلى جنّة وإيما إلى نلر، مثل تذكرة النحلة ووصف المباني، ومغني اللبيب، وجمع الهوامع.

والشاهد فيه قوله: (إيما) حيث حذفت الواو لكي لا يجمع بين حرفي عطف.

(٢) في الكافية المحققة ف أم بلك و أم

(٣) ينظر الجنى الداني ٢٠٥.

(أم) تعين فيه المنقطعة نحو: ﴿الم﴾ تنزِيلُ الْكِتَابِ لِأَرْبَبٍ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أم يَقُولُونَ افْتَرَاهُ^(١). وحيث يكون العطف بين جملتين في باب التسوية في لفظ (سواء)، و(ما أبالي) فقط نحو: (سواء عليّ أقمت أم قعدت)، و(لا أبالي أقمت أم قعدت) فإن كان بين مفردين تعينت الواو نحو: (سواء عليّ الخير والشر)، وجوز الخليل^(٢) في غير (سواء) و(ما أبالي) أن تجري مجراهما فتذكر بعده نحو: (لأضربنه قام أم قعد) ومنه.

[٧٨٧] أطال فعلمي أم تنهائي فأقصرا^(٣)

روي (أم) و(أو)، فإن جئت ب(أو) فأطال رباعي وإن جئت ب(أم) فأطال من الطول دخلت عليه الهمزة لأنها لا تكون قبل (أو)، وأما الذي تختص به فحيث تكون موضع حال، نحو: (لا أبالي أنك قمت أو قعدت) إذا قصدت الحال، وكان قبل المتعاطفين كلام تام ومنه:

[٧٨٨] إذا ما انتهى علمي تناهيت عنه

أطال فعلمي أو تنهائي فأقصرا

وأما الذي تختص به (أو) وسائر المواضع تحتمل (أو) و(أم) هذا مذهب

(١) السجدة ١٣٢-٢.

(٢) ينظر الكتاب ١٧٤/٣، وشرح الرضي ٣٧٧/٢.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصلته:

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنه

وهو لزيلة بن زيد العنبري في الكتاب ١٨٥/٣، وينظر شرح أبيك سيويه ١٤٧/٢، والمقتضب ٣٠٢/٣، وأما ابن الحاجب ٧٤٧/٢، وشرح الرضي ٣٧٧/٢، واللسان ملحة (نهى) ٤٥٦٤/٦، والأشبه والنظائر ١٠٢/٤، وخزانة الأدب ١٧٠/١-١٧٣.

والشاهد فيه دخول (أو) لأحد الأمرين، ورواية (أم) لا شاهد فيها لوقوع (أم) بعد همزة التسوية، والشاهد فيه جواز الإتيان بـ (أو) بمجردة عن الهمزة بعد لا أبالي، ولا يجوز الإتيان بـ (أم).

الفارسي^(١) والمصنف^(٢)، قال نجم الدين: ^(٣) وقوع (أم) في التسوية^(٤) غالب لا واجب، والفرق بين (أو) و(أم) أنّ (أو) للسؤال عن أحدهما، فجوابه بـ(نعم) أو(لا) و(أم) المتصلة لطلب التعيين، فجوابه: زيد أو عمرو، فالسؤال عما قد عَلِمَ.

قوله: (المتصلة)، هي على ضربين، متصلة ومنقطعة، ومعنى الاتصال افتقار ما بعدها إلى ما قبلها، ومعنى الانقطاع أن الذي بعدها مستقل بنفسه ومنقطع مما قبله ك(بل) وهي عاطفة جملة على جملة، وقد تعطف على مفرد عند ابن مالك^(٥) نحو: إنها لأبل أم شاء^(٦)، وقال أبوحيان: ^(٧) إنها غير عاطفة، لأن ما بعدها مستقل مستأنف، لذلك سميت منقطعة ومنفصلة، والفرق بينهما: أن المنقطعة تلزم بعدها الجملة لفظاً أو[ظ١٤١] تقديراً، وقال الزمخشري: ^(٨) إن كان بعد الهمزة لم يجز حذف إحدى جزئي الجملة خشية اللبس بالمتصلة، وإن كانت في الخبر أو بعد

(١) ينظر شرح الرضي ٣٧٢، والجنى الداني ٢٠٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٧.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٧٢.

(٤) قل الرضي في شرحه ٣٧٥: (وأما همزة التسوية، وأم التسوية فهما اللتان تليان قولهم: سواء، وقولهم: لا أبالي ومتصرفاته، نحو قولك: سواء عليّ أقيمت أم قعدت، ولا أبالي أقام زيد أم قعد؟ فعند النحلة قولك: أقيمت أم قعدت؟ جملتان في تقدير مفردين، معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف. أي سواء عليّ قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك معطوف عليه وسواء خبر مقدم.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٧٤٣/٢، والهمع ٢٤٦٥.

(٦) القول في سيبويه ١٧٣/٣، والأصول ٢١٣٢، والجنى الداني ٢٠٦، والمغني ٦٦، والهمع ٢٤٦٥.

(٧) ينظر رأي أبي حيان في الهمع ٢٤٦٥.

(٨) والعبارة في المفصل ٣٠٥ هي التالية: و(أم) لا تقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة، والمنقطعة تقع في الخبر أيضاً، تقول في للاستفهام أزيد عندك أم عمرو؟ وفي الخبر إنها لإبل أم شاء.

(هل) جاز الحذف، نحو: (إنها لإبل أم شاء)، وهل ضربت زيدا أم عمراً؟

قوله: (لازمة لهمزة الاستفهام)، يعني أن المتصلة لها شروط:

الأول: لزوم الاستفهام لفظاً نحو: (أزيد عندك أم عمرو)، أو تقديراً

نحو قوله:

[٧٨٩] لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً

بسبع رمين الجمر أم بثمانياً^(١)

تقديره: أسبع.

قوله: (على الأفصح)، إشارة إلى البيت وقيل: إنه قد جاءت (أم)

متصلة بعد هل شاذاً، نحو: (هل زيد عندك أم عمرو؟)

الثاني قوله: (يليهما أحد المستويين والآخر بعد الهمزة)، يعني إنه

يقع بعد (أم) مثل ما يقع بعد الهمزة من اسم وفعل وظرف وجملة، نحو:

(أزيد عندك أم عمرو) و(أزيد قام أم عمرو قاعد) فيجوز عند المصنف^(٢)،

وإشارة إلى خلاف سيويه^(٣) وجماعته، فإنهم قالوا: لا يلزم الاستواء في

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٦٦ وينظر الكتاب ١٧٥/٣، وشرح أبيات

سيويه ١٥١/٢، والمقتضب ٢٩٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٦٦/١، وشرح ابن يعيش ١٥٤/٨، وشرح

التسهيل السفر الثاني ٧٤٢/٢، وشرح الرضي ٢٧٢/٢، ووصف المباني ٤٥، والجنى الداني ٣٥، ومغني

الليبي ٢٠، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/٢، وهمع الهوامع ٢٤٠/٥، والخزانة ١٢٢/١-١٢٤، والرواية في ما

اطلعت عليه من مصلح بثمان و ليس بثمانيا.

والشاهد فيه قوله: (بسبع رمين الجمر أم بثمان) يريد أسبع فحذف همزة الاستفهام قل المرادي في الجنى

٣٥. والمختلر أن حذفها مطرد إذا كان بعدها (أم) المتصلة لكثرتة نظماً ونثراً.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٧.

(٣) ينظر الكتاب ١٧٠/٣-١٧١، ينظر شرح الرضي ٣٧٥/٢.

الاسميتين والفعليتين، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ وَإِنَّمَا ادْعَاؤُهُمْ لِيُذَكَّرُوا﴾ (١). والممانع يجعل (أم) هنا منقطعة.

الثالث: قوله: (بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين ومن ثمت)، يريد أنك في المتصلة قد علمت أن أحدهما عنده، ولكن طلبت تعيينه، فهي مقدره، أي في جوابها (زيد وعمرو) بخلاف المنقطعة، فإن ما بعدها جملة مستقلة مقدره بـ (بل).

قوله: (ضعف) (أرأيت زيدا أم عمراً) أي من حيث اشتراط أن يليها أحد المستويين، ضعف هذه المسألة وذلك إشارة إلى قول سيويه (٢)، وزاد السيد شرف الدين وقد ذكره الشيخ (٣) في شرح المفصل أنه إذا عوّل بين اسمين خبرهما واحد ولم يذكر بعد أم المتصلة نحو: أزيد عندك أم عمرو، فإن اختلف الخبران احتملت الاتصال والانقطاع نحو: أزيد عندك أم عمرو في الدار.

قوله: (ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون (نعم) أو (لا)). يعني من حيث إنهما لطلب التعيين كان جوابها بالتعيين، لأن الجواب يطابق السؤال، لأنه لو أجيب بـ (نعم) لم يردّ على ما قد عرفه السائل، أما (لا) فلا يجاب بها المتصلة.

(١) الأعراف ٩٣/٧ وتعلمها: ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى الْهَلَىٰ لَا يَتَّبِعُكُمْ سَوَاءٌ عَلِيكُمْ أَدْعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَلْتُونَ﴾.

قل الرضي بعد هذه الآية فلتقدم الفعلية والإلا لم يجز (ينظر شرح الرضي ٣٧٥٢).

(٢) سبق تخريج قول سيويه.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٠٩٢ وأماله ٧٤٩٢.

قوله: **والمقطعة ك (بل)** و (الهمزة) يعني أن معناهما يخالف المتصلة لأنها في تقدير استفهام آخر، وإضراب عن الأول، ولهذا أوجب ب (نعم) أو (لا) فإن أوجب بالتحسين فزيادة بيان، وهي تدخل حيث الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾^(١)، وقولك لشبح رأيتَه: (إنها لأبل) ثم حصل بعد ذلك شكٌ فقلت: (أم شاء)^(٢)، مستأنفاً مُضرباً عن الأول، وفي الاستفهام ب (هل) سواء وليها أحد المستويين على كلام المصنف^(٣) نحو: (ضربت أزيداً أم عمراً) وحيث يقع بعدها مبتدأ أو خبر، أم مذكور مثل خبره، نحو: (أزيد عندك أم عمرو عندك)، وبغير كان ثلاثة مواضع، حيث يقع بعدها جملتان فعليتان نحو: (أقام زيد أم قعد عمرو) واسميتان والخبر متقدم فيهما، نحو: (أعندك زيد أم عندك عمرو)، أو اسميتان والخبر مختلف، نحو: (أزيد عندك أم عمرو في الدار) فلا تتميز المتصلة من المقطعة في هذه المواضع إلا بالمعنى والقرينة.

قوله: (مثل: إنها لأبل أم شاء) هذا مثال للخبر تقديره: بل أهي شاء بـ(بل) والهمزة، وهو مذهب البصريين^(٤) أعني تقديره (بل) والهمزة في الاستفهام والخبر، والكسائي^(٥) لا يقدر إلا (بل) فقط، وبعض الكوفيين^(٦). قال: يُقَدَّرُ في الاستفهام (بل) فقط. وفي الخبر (بل) وقد تجوز

(١) السجدة ٣٢٢.

(٢) ينظر الكتاب ١٧٢/٣، والمفصل ٣٠٥، وشرحه لابن يعيش ٩٧٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٤٢/٢.

والجنى الداني ٢٠٦، والمغني ٦٦.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٢٧.

(٤) ينظر الجنى الداني ٢٠٥، ومغني اللبيب ٦٦.

(٥) ينظر المغني ٦٧.

(٦) ينظر الجنى ٣٧، والمغني ٦٦.

الهمزة. وأقسام (أم) متصلة ومنقطعة واستفهامية عند أبي عبيد^(١) نحو:

[١٧٩٠] أم هل كبير بكى لم يقض حاجته^(٢)

وزائلة عند أبي زيد^(٣)، وجعل منه ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا﴾^(٤).

قوله: (وإما) قبل المعطوف عليه، مكسورة الهمزة وروى قطرب^(٥)

فتحها، وروى (إيما) بإبدال أحد الميمين ياء وهي مركبة عند سيبويه من (إن) الشرطية و(ما)^(٦).

(وَأَمَّا قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَازِمَةٌ مَعَ (إِمَّا)) يَعْنِي إِذَا أَرَدْتَ الْإِيتْيَانَ

بِ (إِمَّا) الْعَاطِفَةِ، وَجِبَ الْإِيتْيَانُ بِ (إِمَّا) أُخْرَى قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ نَحْوُ:

(١) ينظر الجنى ٢٠٥، والغني ٧٠، والمعم ٣٣٤/٥.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه

إثر الأجرة يوم البين مشكوم

وهو لعلمة الفحل في ديوانه ٥٠، ينظر الكتب ١٧٨٣، والفضليات ٣٩٧، والمقتضب ٢٩٠/٣، واللمع ١٨٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٧/٢، وشرح المفصل ١٥٣٨، وشرح الرضي ٣٨٩٢، والبحر المحيط ٣٧٧/٥، ووصف المباني ٤٧٠، واللسان ملة أمم ١٤٠/٨، وجمع الهوامع ٢٤٤/٥، وخزانة الأدب ٢٨٦/٤، والمشكوم المجزي، والشكم العطلة وقيل الجزء ينظر اللسان ملة (شكم) ٣٣٢/٤، ويروى عبرته بلك حاجته وقبله حيث يوردهما أكثر النحة معاً.

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم قبلها إذ نأتك اليوم مصروم

والشاهد فيه قوله: (أم هل) حيث دخلت (أم) منقطعة بعد هل.

(٣) ينظر الجنى الداني ٢٠٦-١٠٧.

(٤) الزخرف ٥١/٤٣-٥٢ وتملها: ﴿..... الذي هو مهين ولا يكلايين﴾.

(٥) ينظر رأيه في شرح الرضي ٣٧٢/٢.

قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٥٠/٢. وينو تميم يقولون: قام أما زيد وأما عمرو وتبلى الميم التي تليها - أي التي تلي الهمزة - بك ثم قل في الصفحة ٧٥٢/٢. وأصل إما (إن) فزبدت عليها (ما).

(٦) ينظر الكتب ٣٣٢/٣، وينظر شرح الرضي ٣٧٢/٢.

(جاء إما زيد وإما عمرو)، لأن (إمّا) [١٤٢] العاطفة موضوعة للشك من أول الأمر، وأجاز الكوفيون^(١) عدم الإتيان بها نحو قوله:

[٧٩١] أُمٌ بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات أَلَمَّ خيلها^(٢)

أي إما بدار وإما بأموات، وهو شاذ عند البصريين.

قوله: (جائزة مع (أو) إشارة منه إلى الفرق بين (أو) و(إما) يعني إذا جئت ب(أو) العاطفة جاز الإتيان ب(إمّا) قبلها، ولكن إذا أردت به الشك من أول الأمر، وحذفها إن لم تُردِّ نحو: (إمّا زيد أو عمرو)، (وجاء زيداً أو عمرو).

وقوله: (و(لا) و(بل))، وإلى هذا القسم الذي لأحد الأمرين بعينه أما (لا) فهي لإثبات الحكم للأول دون الثاني، وشرطها أن يكون ما قبلها موجباً صالحاً لتناول المعطوف، نحو: (جاء زيد لا عمرو)، أو أمر نحو: (اضرب زيداً لا عمراً)، وقد يأتي في النداء نحو: (يا زيد لا عمرو) ولا يجيء بعد النفي والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض، ولا تعطف بها الجملة الاسمية، ولا جملة الفعل الماضي ولا يصح: (جاء زيد لا

(١) ينظر رأي الكوفيين والبصريين في الجمع ٢٥٤/٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو الذي الرمه في ملحق ديوانه ١٩٠/٣، وينسب للفرزدق في ديوانه ١٧٢ وينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، والمنصف ١١٥/٣، وأملئ ابن الشجري ٣٤٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٨/٣، وشرح الرضي ٣٧٢/٢، ووصف المباني ١٨٥، والجنى الداني ٥٣٣، والمغني ٨٧، وشرح شواهد المغني ١٩٣/١، وجمع الهوامع ٢٥٤/٥، وخزانة الأدب ٧٦١ - ٧٨. وتروى: وتهاض بدار كما في معاني الفراء، ويروى تلم بلك أُم وتهاض من هاض العظم كسره بعد الجبر. والشاهد فيه قوله: (وإما بأموات) يريد تلم إما بدار وإما بأموات فحذف إمّا الأولى مستغنياً عنها بالثانية والبصريون يعلنون هذا شلوذاً ولا يجيزون إلا التكرير.

عمرو قام)، ولا (جاء زيد لا قعد)، وقد يعطف بها المضارع نحو: (أقوم لا أقعد)، وإذا كررت لزمت الواو وكانت العاطفة ^(١)، ولا زائفة نحو: (جاء زيد لا بكر ولا عمرو)، وأما (بل) فهي عكس (لا) للإضراب عن الأول، موجباً كان أو منفيّاً نحو: (جاء زيد بل عمرو)، (وما جاء زيد بل عمرو)، والإضراب عن الأول إما لغلظ نحو: (جاء زيد بل حمار) أو لعرض نحو: (الدار لزيد بل لعمرو)، أو لإبطال نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَ بِلِّ عِبَادَةِ مَكْرُمُونَ﴾ ^(٢). ﴿أَتَوْا صَوَابَهُ بِلِّ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ ^(٣). أو لكون الثاني مغنياً نحو: ﴿بِلِّ هُمْ فِي شَكِّ مِنْهَا بِلِّ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ ^(٤). أو أهمّ نحو: (زيد قادم بل الأمير قادم)، ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ بِلِّ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُمْ﴾ ^(٥) وقد يراد لا قبل (بل) في الإثبات والنفي، ومعناها راجع إلى ما قبلها نحو: (قام زيد لا بل عمرو)، فلا نفي لقولك: (قام زيد لا لما يعد بل)، ولولم تجيء كانت الجملة الأولى مسكوتاً عنها تحتمل الصلح والكذب، وإذا دخلت على النفي كانت مؤكدة نحو: (ما جاء زيد لا بل عمرو).

قوله: (و) [لكن لأحدهما معيناً] ^(٦) (ولكن) لازمة للنفي، يعني لا

(١) هذه العبارة من بداية شرح قوله (لا بل) إلى قوله العاطفة منقولة عن شرح الرضي دون عزوم مع

تصرف يسير ٢٧٢/٢.

(٢) الأنبياء ٢٦٢/١.

(٣) الذاريات ٥٣/٥١.

(٤) النمل ٦٦٧/٧ وتمهلهما: ﴿بِلِّ انْتَرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بِلِّ هُمْ مِنْهَا فِي شَكِّ بِلِّ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾.

(٥) القمر ٤٥/٥٤-٤٦ وتمهلهما: ﴿..... وَالسَّاعَةَ أَدْنَى وَأَمْرٌ﴾.

(٦) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

تفارقه، لأنها للاستدراك وأجازها الكوفيون^(١) في الموجب ولا حجة لهم، والعطف بها إن كان في المفردات لم تعطف بها إلا بعد نفي ما قبلها لفظاً، سواء كان ب (ما) أوب (لا) أوب (ليس) وإنما لزم ما قبلها، لأنها موضوعة للمغايرة، و(شرط) مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيًا وإثباتًا من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ^(٢) فقط فهي واقعة في جميع أنواع الكلام، حتى حصلت المغايرة خلا الاستفهام والترجي والنهي والعرض والتخصيص^(٣)، والمغايرة لا تكون إلا بنفي الجملة الأولى، لأن النفي للأحداث لا للجثث، نحو: (ما جاءني زيد لكن عمرو)، وتقديره: جاء، وإن كان في الجملة فلا بد من اللفظ المنفي لفظاً أو معنى، لكن يجوز أن يكون المنفي لفظاً قبلها نحو: (لم يقم زيد لكن قام عمرو)، وبعدها نحو: (قام زيد لكن لم يقم عمرو)، ومثال نفي المعنى: (قام زيد لكن عمراً قعد)، وقال الجزولي: (٤) هي في الجمل مخففة من الثقيلة وليست عاطفة، وقال يونس: (٥) هي المخففة مطلقاً وعامل ما بعدها فعل مقدر حذف لدلالة الأول عليه لجواز دخول الواو عليها، وتشكل عليه حيث يليها المجرور نحو: (ما مررت بزيد لكن عمرو) وأما إذا دخلت عليها الواو فالعطف بها لا يذكر ودخول لكن معها للاستدراك فقط.

(١) ينظر شرح الرضي ٣٧٨٢.

(٢) هذه العبارة منقولة عن شرح الرضي ٣٧٩٢ دون عزو.

(٣) ينظر شرح الرضي، والعبارة منقولة عنه في ٣٧٩٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٨٠٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٧٩٢.

حروف التنبيه

قوله: (حروف التنبيه) كان الأولى أحرف التنبيه، لأنها جمع قلة، وإنما سميت حروف تنبيه لأنها وُضِعَتْ لإيقاظ المخاطب، ولهذا قيل في حدها هي الأحرف الداخلة على المفرد، والجملة لإيقاظ المخاطب.

قوله: ((ألاً) و(أماً) و(ها)) يعني أنها بلا حدٍّ وزاد ابن مالك^(١) [يا]^(٢) وأكثر ما يليها عنده منادى أو فعل أمر أو تمن أو تقييل، نحو: (يا زيد) و﴿ألاً يَسْجُدُوا﴾^(٣) و﴿يَالْيَتِي كُنْتَ مَعَهُمْ﴾^(٤).

..... [٧٩٢] يارب مكروب^(٥)

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب، وغيره يجعله للنداء والمنادى محذوف نحو: (هما والله) و(يا والله) و(أم) و(أماً) و(ألاً) لا تدخلان إلا على جملة، ولها الصدرُ لئلا يفوت الغرضُ وهو إيقاظُ المخاطب من أول الأمر، وكثرت (ألاً) مع النداء، و(أماً) مع القسم ﴿الْأَيْسَجُدُوا﴾ وقوله:

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٠٠/٨ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٨١/٢.

(٢) زيلة يقتضيها السياق.

(٣) النمل ٢٥٨/٧، ولتخريج القراءة ينظر السبعة ٤٨٠، والكشف ١٥٦/٢ وما بعدها، وحجة القراءات ٥٣٦، وما بعدها.

(٤) النساء ٧٣/٤، وتامها: ﴿... فَأَفُوزُ فَوْزاً عَظِيماً﴾.

(٥) جزء من بيت سبق تخريجُه

[٧٩٣] أما والذي أبكى وأضحك والذي

أمت وأحيا والذي أمره الأمر^(١)

[ظ٢٢] وقد جاءت (أما) بمعنى (حقاً) ففتتح (أن) بعدها نحو: (أما أن زيداً قائم)، وأما (ها) فلازمة للإشارة، فإن دخلت على جملة فلها الصدر، نحو: (هذا زيد قائم)، وكذا يقع فضلاً نحو:

[٧٩٤] ها إنَّ عذرةً إن لم تكن نفعت

فإن صاحبها قد تله في البلد^(٢)

وإن دخلت على اسم الإشارة مفردة صارت كجزء منها، نحو: (هاتا) و(هذا) ولا يجب لها الصدر، وقد يفصل بينها وبين الإشارة بالمضمر، نحو: ﴿هَاتِنْتُمْ هُوَ لَا﴾^(٣) وبالقسم نحو: (ها الله ذا) وب (إنّ) نحو: (ها إنَّ عذرة)، و(بالواو) نحو:

[٧٩٥]..... فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٢٨١/٣، وينظر الفصل ٣٠٩، وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، وشرح المصنف ١٢٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٣٠، وشرح الفصل ١١٤/٨، ووصف المباني ١٨١، ومغني اللبيب ٧٨، وشرح شواهد المغني ٢١٠/٨، وجمع الهوامع ٣٧٤.

والشاهد فيه قوله: (أما) حيث جلعت (أما) للاستفتح والتنبيه قبل القسم.

(٢) البيت من السبيط، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٢٨، وينظر الفصل ٣٠٧، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٠/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٣٧/٨، وشرح الفصل ١١٣/٨، وشرح الرضي ٣٨٠/٢، والجنى الداني ٣٤٩، واللسان ملة (عذر) ٢٨٥٤/٥، وخزانة الأدب ٤٥٩/٥.

ويروى: (ها إن) حيث جلعت (ها) للتنبيه مع غير ضمير الرفع المنفصل، وهذا قليل.

(٣) آل عمران ١١٩٣، وتعلمها: ﴿تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله...﴾.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا

وهو للبيد بن ربيعة في ملحقات ديوانه ٣٦٠، وينظر الكتاب ٣٤٥/٢، والمقتضب ٣٣٣٢، وسر صناعة الإعراب

ولا يجوز دخولها في جملة ليس فيها اسم الإشارة عند الخليل^(١) وجوز
الزخشي^(٢) وغيره دخولها على غير اسم الاستفهام، نحو: (ها أنتم هؤلاء)
ولو كان أنتم فصلاً لم تُعد بعد (أنتم)، وهذه الأحرف دخولها عام في
الأسماء والأفعال والحروف، وأقسام (ألا) ثلاثة: للتثنية كهنه، ومركبة من
(لا) النافية بعد همزة الاستفهام، وقد تقدمت في باب (لا) وللتحضيض.

[٧٩٦] ألا رجلاً جزاه الله خيراً^(٣)

- ٣٤٤٨، والمفصل ٣٠٨، وشرح المفصل ١١٤/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٣٦٨، وشرح الرضي ٣٨٠/٢،
والهمع ٣٦٤/٨، وخزانة الأدب ٤٦٧/٥.
والشاهد فيه قوله: (ها وذا ليا) يريد وهذا لي فصل بين (ها) و (ذا) بالواو.
(١) ينظر الكتب ٣٥٤/٢، وشرح الرضي ٣٨٠/٢.
(٢) ينظر المفصل ٣٠٩، وقل فيها: (وأكثر ما تدخل (ها) على أسماء الإشارة والضمائر...) وينظر شرح
المفصل ١١٤/٨ وما بعده وشرح الرضي ٣٨١/٢.
(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

يدل على محصلة تبيت

وهو لعمرو بن قعلس أو قنعلس المرادي، ينظر الكتب ٣٠٨/٢، ونوادير أبي زيد ٥٦، وشرح المفصل ١٠٧/٢،
وأمللي ابن الحاجب ١٦٧/٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٤٢/٢، وتذكرة النحلة ٤٣، وشرح
الرضي ٣٦٢/٨، ورفض المباني ١٦٦، والجنى الداني ٣٢٨، ومعني اللبيب ٣٣٦، وشرح شواهد المغني ٢١٤/٨ -
٢١٥، واللسان ملحة (حاصل) ٩٠٧/٢، والخزانة ٨٩/٤ - ١٨٣.
والشاهد فيه قوله: (ألا رجلاً) حيث وقعت (ألا) للعرض والتحضيض، ومعناها طلب الشيء، لكن
العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحث، ويروى (ألا رجل).

حروف النداء

قوله: (حروف النداء)، كان الأولى أحرف النداء، وزعم بعضهم أنها أسماء أفعال لتمام الكلام بها مع المنادى، وضعف بأن التمام لنيابتها مناب الفعل.

قوله: ((يا) و(أيا) و(هيا) و(أي) و(الهمزة)) هذا [وذكر] ^(١) الشيخ خمسة ^(٢) وهو مذهب الأكثر، وزاد الزمخشري ^(٣) و(وا)، وبهمزة للندبة، والكسائي والفراء ^(٤) بهمزة وألف.

قوله: ((يا أعمها) يعني يستعمل في القريب والبعيد والندبة، لأنها أم حروف النداء، وقال الزمخشري: ^(٥) هي للبعيد ونودي بها للقريب نحو: يا الله ويا رب) لاستقصار الداعي لنفسه، واستبعاده ^(٦) لمطان القبول.

قوله: ((أيا) و(هيا) للبعيد) يعني لا يناهى بهما القريب قال:

(١) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٨.

(٣) ينظر المفصل ٣٠٩.

(٤) ينظر رأي الفراء معاني القرآن للفراء ٢٩٧/٢، والكسائي في الجنى الداني ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٥) ينظر المفصل ٣٠٩.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٨١/٢، والجملتان منقولتان عنه بدون إسناد والمغني نفسه في المفصل ٣٠٩.

[٧٩٧] أي ظيية الوَعَسْله بين جُلاجل^(١)

وقال:

[٧٩٨] هيا أم عمرو هل لي اليوم عندكم

بغية أبصر الوشلة سليل^(٢)

قوله: (وأي والهمزة للقريب) عكس (أيا) و(هيا) لا يناهى بهما

البعيد قل:

[٧٩٩] ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحي

بكله حمامات لهن هليل^(٣)

وقوله:

[٨٠٠] أعبداً حل في شعبي غريباً ألؤملاً أبالك واغتراباً^(٤)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَيَبِينَ النقا أنت أم أم سالم

وهو لذى الرمة في ديوانه ٧٥٠، وينظر الكتاب ٥٥١/٣، وشرح أبيك سيويه ٢٥٧/٢، والمقتضب ١٦٣/١، والخصائص ٤٥٧/٢، والأغاني ٣٠٩/٧، والإنصاف ٤٨٢/٢، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٧/١، وشرح المفصل ١١٩/٩، ووصف المباني ١١٩ - ٢١٥، والجنى الداني ١٧٨، واللسان ملحة (أ) ٣٧١، وهمع الهوامع ٣٥٣، وخزانة الأدب ٢٤٧/٥.

والشاهد فيه قوله: (أأنت) حيث أدخل الألف بين الهمزتين كراهية لاجتماعهما.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحلة ٦٨٤، وينظر الجنى الداني ٥٠٧، وهمع الهوامع ٣٧٣.

والشاهد فيه قوله: (هيا أم عمرو) حيث جاء (هيا) حرف نداء للبعيد.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثيرة عزة في ديوانه ٤٧٤، وينظر وصف المباني ٢١٤، ومغني اللبيب ٨٠، وشرح شواهد المغني ٣٣٤/١، واللسان ملحة (رتق) ١٧٤٥/٣، وهمع الهوامع ٣٧٣، والدرر ١٦٦/٣. ويروى: هدير بلل هليل.

والشاهد فيه قوله: (أي عبد) حيث جعلت (أي) حرف نداء للقريب.

(٤) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٦٥٠، وينظر الكتاب ٣٣٩/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٧/٢، =

وأما (وا) فهي مختصة بالندبة، نحو: (وا زيدا) وألحقها الزمخشري^(١) بحرف النداء لاختصاصها ببعض أحكامه، وأجاز بعضهم دخولها في النداء نحو:

[٨٠١] واققعساً وأين منى فقعسُ أإبلى يأخنها كروس^(٢)

وهذا التقسيم للمبرد^(٣) اختاره الشيخ^(٤)، وأما سيبويه^(٥) فجعل الهمزة للقريب وحدها، و(أي) و(أيا) و(هيا) كلهن للبعيد، وابن برهان جعلها ثلاث مراتب: الهمزة للقريب، وأي للمتوسط، وأيا وهيا للبعيد، واتفق النحاة على جواز نداء القريب بما هو للبعيد على جهة التأكيد، ومنعوا العكس، لأنه خلاف وضعه.



وشرح أبيات سيبويه ٩٧١، والأغاني ٢١/٨، وجمهرة اللغة ١١٨١، ووصف المباني ٦٤، وأوضح المسالك ٢٢١/٢، وشرح التصريح ٣٣٦/١. والشاهد فيه قوله: (أعبدا) حيث جعلت الهمزة حرف نداء للقريب.

(١) ينظر المفصل ٣٠٩.

(٢) الرجز لرجل من بني أسد في المقصد النحوية ٢٧٣/٤، ومجالس ثعلب ٥٤٢/٢، وجمع الهوامع ٣٦٣.

والشاهد فيه قوله: (واققعسا) حيث جعلت (وا) التي للنداء للندبة.

(٣) ينظر المقتضب ٣٦٧/٤ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٢٨.

(٥) ينظر الكتاب ٣٣٠/٢.

حروف الإيجاب

قوله: (حروف الإيجاب) إنما سميت حروف إيجاب نظراً إلى (بلى) و(إي)، لأنهما يوجبان النفي، وتسمى حروف التصديق نظراً إلى (نعم) و(أجل) و(إن).

قوله: (نعم)^(١) فيها لغات أفصحها (نعم) كوزن (فَرس) وبعدها كوزن (كَتِف) وبعدها (نعم) كوزن إِبِل، وبعدها (نحم) بقلب العين حاءً مفتوحة.

قوله: (مقررة لما سبقها) أي تثبته كما هو، نفيًا كان أو إثباتًا، استفهامًا كان أو خبرًا، جملة فعلية أو اسمية، يقول القائل: (أجاء زيد) فتقول: (نعم ما جاء زيد) فتقول: (نعم، أقام زيد) فتقول: (نعم، ألم يقم زيد) فتقول: (نعم) لكنها لا تكون إلا في جواب الاستفهام بالأسماء، لا تصح نعم في جواب من قام؟^(٢) وإنما تختص في جواب الاستفهام بالحروف [و١٤٣] وهي (الهمزة) و(هل) و(أم).

(١) ينظر لغات نعم في اللسان ملحة نعم ٤٤٨٣/١، وشرح الرضي ٣٨٢/٢.

(٢) قل الرضي في شرحه ٣٨١/٢ - ٣٨٢: فد (نعم) بعد الاستفهام ليست للتصديق، لأن التصديق إنما يكون للخبر، والأولى أن يقل: هي بعد الاستفهام لإثبات ما بعده أداة الاستفهام نفيًا كان أو إثباتًا ومن ثم قل ابن عباس رضي الله عنهما: لو قالوا في جواب (ألست بربكم) نعم لكان كفرًا فيصح بهذا الاعتبار أن يقل لها حرف الإيجاب أي إثبات ما بعد حرف الاستفهام).

قوله: (بلى) فيها لغتان التفخيم والإمالة^(١).

قوله: (مختصة بإيجاب النفي) يعني أنها تنقض النفي الذي قبلها إلى الإيجاب، وهي تدخل في الخبر والاستفهام المنفيين فقط نحو: (ما قام زيد) فتقول: (بلى قد قام) أو (لم يقم) فتقول: (بلى أي قد قام) ومنه ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾^(٢) أنت ربنا، قال ابن عباس: فلو قالوا: (نعم) لكان كفراً هذا في اللغة، وأما العرف يقتضي بخلاف ذلك، ألا ترى إذا قال قائل: أليس لي عندك درهم؟^(٣) فقلت: (نعم) لزمك الإقرار عرفاً، لا لغة، وجوز بعضهم إيقاع (نعم) موقع (بلى) فيجوز أن تقول: نعم في جواب ألسنت بربكم؟ تقديره: نعم أنت ربنا و﴿أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٤) نقول: نعم أنت شرحت صدري، وعليه قوله: **نعم**

[٨٠٢] أليس الليل يجمع أم عمرو

وإيانا فذاك بنا تداني

نعم وترى الهلال كما أراه

ويعلوها النهار كما علاني^(٥)

(١) ينظر اللسان ملحة (بلا) ٣٥٨/١.

(٢) الأعراف ١٧٢/٧.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٢٨، وشرح الرضي ٣٨٢/٢، ووصف المباني ٤٢٦، والمغني ١٥٤.

(٤) الشرح ١/٩٤.

(٥) البيتان من الوافر، وهما لجحدرد بن مالك في أمالي القتالي ٢٨٢/٨، وينظر سمط اللاليء ٦١٧ - ٩٦١.

ومعجم البلدان ٢٣٢/٢، ملحة (حجر)، وشرح الرضي ٣٨٢/٢، ووصف المباني ٤٢٧، والجنى الداني ٤٢٢ -

٤٢٣، ومغني اللبيب ٤٥٣، وشرح شواهد المغني ٤٠٨/١.

والشاهد فيهما أن: (نعم) هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي فكأنه قل: إن الليل

يجمع أم عمرو وإيانا نعم.

ووجهه أن الهمزة للإنكار، وقد دخلت على النفي، فصار معنى الإيجاب مبني على تقرير مدلول الهمزة مع حرف النفي، وابن عباس بنى على كون (نعم) تقرر لفظ ما بعد الهمزة، فلا تناقض بين القولين، وبعضهم أجاز استعمال (بلى) بعد الإيجاب ك(نعم) واحتجوا بقوله:

[٨٠٣] وقد بَعُدَتْ بالوصل بيني وبينها

بلى إن من زار القبور ليعدا^(١)

وقال الفراء: ^(٢) أصلها (بل) زيد عليها قبل الوقف، ولهذا كانت للرجوع عن النفي ك(بلى).

قوله: (و(إي) إثباتٌ بعد الاستفهام) يعني لا تستعمل على المختار إلا بعد الاستفهام في مثبت، نحو: (هل زيد قائم) فتقول: (إي والله) قال ابن مالك: ^(٣) هي بمعنى (نعم)، فتدخل على ما تدخل عليه نعم.

قوله: (وفي ^(٤) القسم) يعني لا تكون إلا في القسم الموجب نحو: (أزيد قائم)، فتقول: (إي والله)، قال تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلُّ إِي وَرَبِّي﴾ ^(٥) ولا يصح دخولها على فعل القسم، لا تقول: (إي أقسمت بربي)، ولا يكون المقسم بعدها إلا لفظ الجلالة أو الرب ولعمري، وإذا دخلت على

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي المرتضي ١٩٤/٢، وينظر شرح الرضي ٣٨٢/٢، وخزانة الأدب ٢١٠/١١.

والشاهد فيه قوله: (بلى) حيث استعمل بلى لتصديق الإيجاب وذلك شدة والقياس استخدام (نعم).

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٨٢/٢، والعبارة نفسها عند الرضي.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٨٣/٢.

(٤) في الكافية المحققة (ويلزمها) بدل (في).

(٥) يونس ٥٣/١٠، وتلهمها: ﴿... إنه لحق وما أأنتم بمعجزين﴾.

لفظ الله فلها ثلاثة أحوال، مع واو القسم، ومع ها التنبيه، ومتصلة بلفظ الله، فإذا دخلت على واو القسم فإنها ساكنة، ولفظ الله مجروراً بالواو، وإن دخلت على ها التنبيه فهي ساكنة، وفي ياء (أي) للتنبيه أربعة أوجه، الأول: إثبات ألف ها وحذف همزة الله، [والثاني] ^(١) الجمع بين ساكنين، وفتحها للمبالغة في حذف الهاء للساكنين، كما في ﴿وَمَا لِلَّهِ بِغَافِلٍ﴾ ^(٢)، الثالث: إثبات ألفها وقطع همزة الله ^(٣)، الرابع: حكاها أبو علي، قلبت ألفها همزة مفتوحة، وهي مرتبة في القوة على ترتيب الأوجه ^(٤)، ولفظ الله مجرورة لنيابة حرف التنبيه مناب حرف القسم، وإن دخلت على لفظ الله مجرداً عنهما فهو منصوب بفعل القسم المقدر في (يا) أي ثلاثة أوجه: حذفها للساكنين وفتحها تبيناً لحرف الإيجاب، وإثباتها مع الملة والجمع بين ساكنين أجرى لهما مجرى كلمة واحدة.

قوله: (و (أجل) و (جبر) و (إن) تصديق للمخبر)، يعني أنها تستعمل في الإخبار خاصة منفيها ومثبتها، استعمال (نعم) ولا يصح استعمالها في الطلب، كالاستفهام والأمر والنهي ^(٥) وقال الأخفش: ^(٦) (نعم) أحسن من (أجل) في الاستفهام، و(أجل) أحسن من (نعم) في

(١) ما بين الحصريتين زيادة يقتضيها السيق.

(٢) البقرة ٧٤/٢، وتعلمها: (... وإن منها لما يهبط من خشية الله وما الله بغافل عما تعملون).

(٣) هذه الأوجه الأربع ذكرها الرضي في شرحه ٣٨٣/٢، ولم يعزها الشارح إليه.

(٤) قل المرادي في الجنى الداني ٣٥٠: (وإذا وليها واو القسم تعين إثبات يائها، وإذا حذف الخافض فقيل

إي الله جاز فيها ثلاثة أوجه، الأول: حذف الياء، الثاني: فتحها، الثالث: إثباتها ساكنة ويفتقر الجمع بين الساكنين)، وعبارة الشارح مأخوذة عن الجنى بتصرف دون عزو، والنص ما أثبتته.

(٥) ينظر شرح الرضي فالعبارة منقولة عنه دون إسناد ٣٨٣/٢.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٨، وشرح الرضي ٣٨٣/٢.

الخبر، فجوز مجيئها في الاستفهام، وفي جَيْر كسر الرّاء وفتحها، فالكسر على الأصل والفتح للتخفيف، وعليه:

[٨٠٤] أجل جَيْر إن كانت أُبيحتُ دعائره^(١)

روي يفتح الراء وقد ينوب مناب القسم نحو: (جَيْرَ لأفعلن) وهي حرف عند المصنف^(٢) وجماعة، وعند سيويه^(٣) اسم يعني حقاً، وقال عبد القاهر: اسم فعل بمعنى أترف، وبنيت على الكسر ك(هيهات) وقيل: ظرف وبني لعله تمكّنه، والمعنى: لا أفعله أبداً، و(إنّ) بمعنى (نعم) هو قول سيويه^(٤) والأخفش^(٥) واستدلوا بقول ابن الزبير (إنّ [ظ١٤٣] وراكبها)^(٦) وقول الشاعر:

(١) عجز بيت من الطويل، وعجزة:

فقلن على الفردوس أولُ مشربٍ

وهو لمضرس بن ربيعي في ديوانه ٧٦، وينظر معاني القرآن للفراء ١٢٢/٢، وينظر المفصل ٣٦٠، وشرحه لابن يعيش ١٢٢/٨ - ١٢٤، وشرح الرضي ٣٨٣/٣، والجنى الداني ٣٦٠، ومغني اللبيب ١٦٢، وشرحه شواهله للسيوطي ٣١٢/٨، ولسان العرب ملّة جير ٧٣٧/٨، وخزانة الأدب ١٠٣٧٠ - ١٠٦. ودعائره مفرداً دعثور ودعثرة وهو الحوض المثلم، والفردوس: موضع. والشاهد فيه قوله: (أجل جير) حيث استعملها حرف تصديق بمعنى نعم في غير القسم وكذلك أجل توكيداً لفظياً.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٨، وروصف المباني ٢٥٢.

(٣) ينظر الكتاب ٢٨٦٣. قل ابن مالك فيما نقله عنه المرادي في الجنى الداني ٤٣٣: (جير) حرف بمعنى

(نعم) لا اسم بمعنى حقاً لأن كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن تقع فيه نعم، وليس كل موضع

وقعت فيه نعم يصلح أن تقع فيه حقاً، فلحاقها بـ (نعم) أولى...

(٤) ينظر الكتاب ١٥١/٣.

(٥) ينظر الهمع ١٧٧٢.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٥٨٧/٢، وشرح المصنف ١٢٨، وشرح الرضي ٣٨٣/٢، والمغني ٥٧.

[١٥٥] ويقلن شيبٌ قد علاك وقد كبرت فقلت إنه^(١)
 وجعل بعضهم منه ﴿إِنْ هَذَا لِسَاحِرَانِ﴾^(٢) وأنكر أبو عبيدة^(٣) وجماعة من
 النحلة كونها بمعنى (نعم) لأنه قد ثبت لها نصب الاسم ورفع الخبر فلا
 تخرج عنه إلا بدليل قاطع، وتأولوا ما ورد، أما (إِنَّ وراكبها) فهي للتأكيد،
 وحذف اسمها وخبرها، وهوجائز كما حذف الفعل والفاعل مع (قد) في
 قوله: (وكان قد) أي (وكان قد زالت) وكما حذف الشرط والجواب
 في قوله:

[١٥٦] قالت بنت العم: يا سلمى وإن

كن فقيراً معلماً قالت: وإن^(٤)

وأما فقلت إنه: فالهاء اسم (إِنَّ) لا هاء السكت والخبر محذوف.

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ٦٦، وينظر الكتاب ١٥١/٣ -
 ١٦٢/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٥/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٩٢/٢ - ٥١٦، وجمهرة اللغة ٦١، وشرح
 التسهيل السفر الأول ٥٨٧/٢، وأمالي ابن الجلبج ٣٥٤/١، ووصف الببائي
 ٢٠٠ - ٢٠٤، والجنى الداني ١١٩ - ١٢٤، ومغني اللبيب ٥٧، وشرح شواهد المغني ١٣٧/١، والخزانة
 ٢١٣/١ - ٢١٦.

والشاهد فيه قوله: (فقلت إنه) حيث جاءت (إنه) بمعنى أجل.

(٢) طه ٦٣٢٠، وتملأها: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لِسَاحِرَانِ يَرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكُمْ...﴾ وعن جعل (إِنَّ) بمعنى (نعم) في الآية المبرد ينظر البحر المحيط ٣٣٨/١، ومغني اللبيب ٥٧.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٥٦.

(٤) الرجز، لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٦، وينظر وصف الببائي ١٨٩، ومغني اللبيب ٨٥٢، وشرح شواهد المغني
 ٩٣٧/٢، وهمع الهوامع ٦٢/٢ - ٨٠، وخزانة الأدب ١٤/٩ - ١٦، والمقصد النحوية ١٠٤/١.
 والشاهد فيه قوله: (قالت: وإن) حيث حذف الشرط والجواب بعد إِنَّ والتقدير: وإن كان كذلك رضيته
 أو تزوجته.

حروف الزيادة

قوله: (حروف الزيادة) سميت بذلك لأنها قد تأتي زائفة^(١) أبداً، والكوفيون^(٢) يسمونها حروف الحشو والصلة^(٣)، واختلف ما معنى كونها زائفة؟ فقيل: ليس تحتها معنى مستجد سوى التأكيد، وهي لا تخرج عنه، وإلا لزم الحشو أو اللغوفي كلام الله والكلام الفصيح، وقيل: ليس تحتها معنى أصلاً، وإنما أتى بها لتحسين الكلام كتتوين الترم، أو لإقامة النظم، أو لإزالة لبس نحو: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ﴾^(٤) لولم تزد (لا) لاجتماع لامان.

قوله: (فإن) لها أربعة معان: مخففة وشرطية ونافية وزائفة، فالزائفة في مواضع ثلاثة:

الأول قوله: (مع ما النافية) لتأكيد النفي نحو: (ما إن زيد قائم) قال:

(١) قل الرضي في شرحه ٣٨٤/٢: (قيل إنما سميت زائفة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئاً، لما لم تعابر فائدتها العارضة الفائدة الحصلة قبلها)، وينظر شرح المصنف ١٢٨ - ١٢٩.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٢٨/٨.

(٣) قل ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٨/٨: (يريد بالصلة أنها زائفة ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى).

(٤) الحديد ٢٩/٥٧، وتعلمها: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ...﴾.

[٨٠٧] فما إن طبناجين ولكن منيانا ودولة آخرينا^(١)
 وقال الفراء: ^(٢) هي النافية دخلت على ما النافية توكيداً لها لا للنفي.
 قوله: (وقلت مع المصدرية) أي وقلت زيادة (إن) المكسورة مع (ما) المصدرية، نحو: (انتظرنى ما إن جلس القاضي)^(٣) أي مدة جلوسه.
 الثالث قوله: (ولما) أي وقلت زيادتها مع لما، نحو: (لما إن جلستُ جلست). قوله: (وأن) لها معان أربعة، مخففة ومصدرية ومفسرة وزائفة، وزاد الكوفيون^(٤) شرطية، فالزائفة في مواضع:
 الأول قوله: (مع لما) نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(٥) وهو كثير.

الثاني قوله: (وبين لو والقسم)^(٦) نحو: (والله أن لو قمتَ لقتُ)، هذا مذهب سيبويه^(٧) وجمهور النحاة، وجعلها السيراني موطئة للقسم كاللام في: (والله لو قمت لأقومن) لا زائفة، وقال أبوحيان: ^(٨) هي مخففة من

(١) البيت من الوافر، وهو لفروة بن مسيك في شرح أبيات سيبويه ١٠٢٢، وينظر الكتاب ١٥٣٣، والمقتضب ٥١٨، والخصائص ١٠٨٣، وشرح المفصل ١٢٩٨، وشرح الرضي ٣٨٤٢، وورصف المياني ١٩٢، والجنى الداني ٣٦٧، والمغني ٣٨، وشرح شواهد المغني ٨١٨، وهمع الهوامع ١١٧٢، وخزانة الأدب ١١٢/٤ - ١١٥.

والشاهد فيه قوله: (ما إن طبناجين) حيث زيدت (إن) بعد (ما) توكيداً فكفتها عن العمل.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٧٤/١، والمفصل ٣٦٢، وشرحه لابن يعيش ١٢٨/٨.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) ينظر الجنى ٢٣٣.

(٥) يوسف ٩٦/١٢ وتملها: ﴿..... ألقه على وجهه فارتد بصيراً.....﴾.

(٦) ينظر المغني ٥٠.

(٧) ينظر الكتاب ٢٢٢/٤.

(٨) ينظر البحر المحيط ٣٤٤/٨.

الثقيلة مثلها في ﴿وَالْوَاوُ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾^(١) والتقدير: (والله أن لو قمت لقمتم).

الثالث قوله: (وقلت مع الكاف) أي وقلت زيادة (أن) مع كاف التشبيه، نحو:

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم^(٢) [١٠٨]

في رواية جر ظبية.

قوله: (و(ما) مع (إذا) و(متى) و(أي) و(أين) و(إن شرطاً) تزداد (ما) في هذه المواضع نحو: (إذا ما قمت قمت) و(متى ما سيرن سيرت) و﴿أَيَّأ مَاتَدْعُوا﴾^(٣) و﴿أَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ﴾ و﴿إِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٤) واحترز بقوله: (شرطاً) من أن تكون (متى) و(أي) و(أين) استفهاماً، وإن غير شرطية فإنها لا تزداد (ما) معهن، وتزداد أيضاً مع (كيف) و(حيث) و(إذ) و(غدوة) في تركيبهن أنهن يفقدن الشرط مع زيادتها، ولم تفده قبل مكانها، وقد تركب معهن إذ أفادت الشرطية فهي غير زائدة، ولم تعد (ما) الكافة من الزوائد، لأن لها تأثيراً لفظياً، وهو منع العمل وتهيئة الحرف للدخول على الجمل.

قوله: (وبعض حروف الجر) [١٤٤] أي وتزداد^(٥) (ما) مع بعض

(١) الجن ١٦٣ وتعلمها: ﴿... لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾.

(٢) سبق تخريجه

(٣) الإسراء ١٧/١١٠ وتعلمها: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى...﴾.

(٤) مريم ٢٦/٢٦٩ وتعلمها: ﴿فَكَلِمَتَا أَوْسَىٰ وَإِسْرَافِيلَ يُوقِوْنَهُ عَيْنًا فَجَمَعَ طِينًا مِنْ بَشَرٍ أَحَدًا فَقَوِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا﴾.

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٣٧٢.

حروف الجر وهي (من) و(عن) و(الياء) نحو: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾^(١) و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٢) ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٣).

قوله: (وقلت مع المضاف) أي وقلت زيادة (ما) مع المضاف نحو: (غضبت من غير ما جرم)^(٤) قال:

[٨٠٩] إن كنت أزمعت على هجرنا من غير ما جزم فصبر جميل^(٥)

وقال:

[٨١٠] من بعد ما فوه أشربها^(٦)

ومنه (لا سيما زيد) في من جر (زيد) و﴿مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(٧) و﴿أَيَّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ﴾^(٨).

قوله: (و(لا) مع الواو بعد النفي) أي ولا تزداد (لا) في مواضع أربعة، أحدها مع الواو بعد النفي نحو: (ما قام زيد ولا عمرو) لأن النفي قد يحصل بالعطف، و(لا) زائدة مؤكدة للنفي فقط، وقال اليميني: ليست زائدة لأنها أفادت معنى جديداً وهو نفي الاجتماع والانفراد وإذا قلدت زائدة احتمل الكلام نفي الاجتماع، وأجاب صاحب البرود بأن (لا) تفد النفي

(١) نوح ٢٥/٨١ وتعلمها: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ اغْرَقُوا فَأَنْخَلُوا نَاراً فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَاراً﴾.

(٢) المؤمنون ٤٠/٣٣ وتعلمها: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَلَمِينَ﴾.

(٣) النساء ١٥٥/٤ وتعلمها: (فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق...).

(٤) ينظر الفصل ٣٢٢.

(٥) لم أقف له على قائل أو مصدر.

(٦) لم أقف له على قائل أو مصدر.

(٧) الذاريات ٣٣/٥١ وتعلمها: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَمَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾.

(٨) القصص ٢٨/٢٨ وتعلمها: ﴿قُلْ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا

نقول وكيل﴾.

عن كل أحد بل المفيد له النفي الأول لا قرينة على عدم الاجتماع فقط.
الثاني قوله: (وبعد أن المصدرية) أي وتزاد (لا) بعد (أن) المصدرية
نحو: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ ﴿مَا مَنَعَكَ الْأَتْسُجُدَ﴾.

الثالث قوله: (وقلت قبل القسم) أي وقلت زيادة (لا) قبل القسم
لفظاً أو تقديرًا، فاللفظ نحو: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(١) في أحد الوجوه والتقدير
نحو قوله:

[٨١١] فلا والله لا يلفي أنلس^(٢)

الرابع قوله: (وشذت مع المضاف) أي وشذت زيادة (لا) مع المضاف
نحو قوله:

[٨١٢] في بئر لا حور سرى وما شعر^(٣)

(١) البلد ٧/٩٠.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزة:

فتى حتاك يا ابن أبي يزيد

وهو بلا نسبة في رصف المباني ٣٦١، والجنى الداني ٥٤٤، وشرح ابن عقيل ١٧٢ والمقاصد النحوية
٣٦٥٣، وشرح الأشموني ٢٨٦٢، وهممع الهوامع ٣٣٢، وخزانة الأدب
٤٧٤/٩ - ٤٧٥. ويروى زيلا بلل يزيد ويلقى بلل يلغى.

والشاهد فيه قوله: (فلا والله) حيث جله بـ (لا) قبل القسم زائفة.

(٣) الرجز للعلاج في ديوانه ٢٠/١، وينظر الخصائص ٤٧٧/٢، وجمهرة اللغة ٥٢٥، والمفصل ٣٦٣، وابن
يعيش ١٣٧/٨، وشرح المصنف ١٢٩، وشرح الرضي ٣٨٥/٢، واللسان ملحة (حور) ١٠٤٥/٢، وخزانة
الأدب ٥١/٤ - ٥٢ - ٥٣.

وعجزة كما أورده المصنف في شرحه وكذلك أورده الشريف الجرجاني في هلمش الرضي ٣٨٥/٢
بأنفه حتى إذا الصبح جشر

ويروى حتى ترى الصبح.

والشاهد فيه قوله: (لا حور) حيث جعلت لا زائفة حكاه أبو عبيد في اللسان ملحة (حور).

أي في بئرٍ حورٍ والخور الهلاك، والفرق بين القليل والشاذ، أن القليل يقاس عليه، والشاذ لا يقاس عليه.

قوله: (و(من) و(الباء) و(اللام) تقدم ذكرها) يعني أنها قد تزداد من نحو: (ما جاءني من أحد) نحو: (ليس زيد بقائم) واللام نحو: ﴿وَفَلَكُمْ﴾^(١) وقد تقدم ذكرها في حروف الجر، وكان القياس أن يذكر الكاف، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ لأنه قد تقدم ذكرها، وقد زاد بعضهم من الحروف الزوائد (الواو) حكاها الزجاج^(٢) عن المازني ﴿وَقَامِنُهُمْ كَلِيمُهُمْ﴾^(٣) ﴿فَتِيحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٤) «سبحانك الله وبحمدك»^(٥) والفاء حكاها الأخفش نحو:

[١١٣] وقائلة خولان فانكح فقاتهم^(٦)

وثم نحو: ﴿وَوَضَعُوا أَلْمِجَاتِ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾^(٧) وأجيب بأنها

(١) النمل ٧٢/٢٧ وتعلمها: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٢) ينظر الإنصاف مسألة ٦٤، ٤٥٧٢ وما بعدها.

(٣) الكهف ٢٢/٨٨ وتعلمها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سُلْهُمُ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَلْعَتُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ...﴾.

(٤) الزمر ٧٢/٣٩ وتعلمها: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ...﴾.

(٥) جزء من حديث متفق عليه، وهو عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة بعد أن نزلت عليه إذا جله نصر الله والفتح إلا يقول فيها (سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي) ينظر صحيح البخاري ومسلم.

(٦) سبق تخريجه

(٧) التوبة ١١٧/٩ وتعلمها: ﴿... لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

ليست بزوائد، أما (ثم) فعاطفة جاءت لعناها، وهو تراخي الرتبة لموقع التوبة بعد ما تقدمها من تلك الأوصاف، وأما (الفاء) فقد تؤول بمعنى هذه خولان، وقوله (فانكح) مستأنف، وأما الواو فجملة حالية أو على تقدير معطوف عليه محذوف تقديره حتى إذا جاؤها وفتحت، وسبحانك بفضلك وبحمدك.



حرفا التفسير

قوله: (حرفا التفسير) إنما سُمِّيَتْ بذلك لوقوعها تفسيراً لما تقلمهما من جملة، أو مفرد، ومعنى التفسير أن ما بعد (أن) مفعول مقدر للفظ دال على معنى القول موجود^(١) معناه، نحو: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾^(٢) فقوله (يا إبراهيم) تفسير لمفعول (ناديناه) المقدر أي ناديناه بشيء هو قولنا يا إبراهيم.

قوله: (أي) و (أن) وبعضهم جعل (أي) اسم فعل بمعنى (عوا) و (افهموا)^(٣) و (أي) عامة يفسر بها المفرد نحو: (هذا غضنفر أي أسد) [ظ ١٤٤] والجملة نحو: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٤) أي أدوها، قال:

[١٤] وترميني بالطرف أي أنت مذنب^(٥)

(١) ينظر شرح الرضي والعبارة منقولة عنه بتصريف ودون إسناد ٣٨٥/٢.

(٢) الصافات ١٠٤/٣٧.

(٣) ينظر الجنى الداني ٣٣٣.

(٤) البقرة ٤٣٢ وتلمها: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

وتقليني لكن إياك لا أقلي

وهو بلا نسبة في شرح الفصل ١٤١/٨، وشرح الرضي ٣٨٥/٢، وتذكرة النحلة ٣٣، والجنى الداني ٣٣٣، ومغني اللبيب ٥٣٩، وشرح شواهد المغني ٣٣٤/٨، وهمع المواعع ٥٦/٤، وخزانة الأدب ٢٢٩/١. والشاهد فيه قوله: (أي) جلست لتفسر الجملة كما تفسر المفرد.

سواء أتت في صريح القول أو معناه أولم تكن.

قوله: (فإن مختصة بما في معنى القول) يعني جملة فعلية نحو: (ناديته أن قم) أو اسمية نحو: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ وبعضهم خص المفسر بالفعلية الأمرية أو النهية.

الثاني: أن تكون الجملة المفسر في معنى القول نحو (أمرته أن قم) لأن الأمر في معنى القول، وإن كانت في صريح القول نحو: (قلت له أن قم) أو كان القول منوياً أو تقدم فعل تؤول به نحو: (كتبت إليه أن قم) أولم يكن في معنى القول نحو: (كرهت أن خرجت) فهي مصدرية، والذي في معنى القول (أمر) و(أوحى) و(نادى) و(نزل) وأجاز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا﴾^(١) قال: تقديره قائلاً بعضهم لبعض: أن امشوا^(٢).

الثالث: أن تكون الجملة المفسرة تامة غير مفتقرة إلى المفسرة إلا في تفسير الإبهام، ولا متعلق بها، بأن يكون معمول لها، نحو: (أعجبني أن قمت)، فإن كانت كذلك فهي مصدرية، وأن المفسرة قد تفسر مذكوراً، نحو: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ، أَنْ اقْذِيبِي﴾^(٣) و﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٤) فللأمور به مذکور لكنه مبهم، وقد يفسر غير مذکور

(١) ص ٦٣٨ وتعلمها: ﴿وانطلق الملاء منهم أن امشوا واصبروا على آهتكم إن هذا لشيء يراد﴾.

(٢) العبارة منقولة عن الرضي ٣٨٧٢ دون إسناد.

(٣) طه ٣٧٢٠ - ٣٩ وتعلمها: ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه في التابوت فلقنيه في اليم فليلقه اليم بالساحل يأخذه علو لي وعلو له....﴾.

(٤) المائة ١١٧/٥.

نحو: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ أي بشيء هويا إبراهيم، أوفعل غير متصرف احتملت المخففة المفسرة، وإن وليها متصرف بغير حرف عوض احتملت المصدرية المفسرة، وإن وليها متصرف مصدر ب (لا) احتملت المخففة والمفسرة والمصدرية، نحو: (أمرته ألا تفعل) فحصل من هذا أن المفسر لا يميز إلا حيث تكون الجملة المتقدمة عليها مفتقرة إلى تفسير إبهام فيها، وأما الكوفيون^(١) فمنعوا من المفسرة، قالوا: وحيث يحتمل ذلك فهي مصدرية أو مخففة.



(١) ينظر الجنى ٢٢١، والمغني ٤٧ إلى ذلك ذهب ابن هشام في المغني ٤٧.

حروف المصدر

قوله: (حروف المصدر) إنما سميت بذلك لأن المصدر منسبك منها.

قوله: (ما) و(أن) و(أن) ذكر الشيخ ثلاثة وزاد الكوفيون^(١) (كي) نحو: (جئت كي تكرمني)، أي لإكرامك، وفيها ثلاثة مذاهب جعلها الكوفيون مصدرية مطلقاً^(٢)، وبعضهم أجازها مطلقاً ونسب إلى الخليل وسيبويه^(٣) وفصل بعضهم بأنها إن دخلها حرف جر فمصدرية، لعدم دخول الحرف، وإن لم، فإن دخلت على اسم فجارة نحو: كيمه^(٤)، وإن دخلت على فعل احتملت الجارة والمصدرية، وحرف الجر مقدر مع المصدرية ونسب إلى سيبويه^(٥) والجمهور^(٦)، وزاد الفراء^(٧) والفارسي^(٨) (لو) التي للتمي

(١) ينظر شرح شذور الذهب ٣٠٧.

(٢) ينظر الجنى الداني ٣٦٢ - ٣٦٣، والمغني ٤٢.

(٣) ينظر الكتاب ٥/٣ - ٧.

(٤) ينظر الرصف ٢٩٠، والجنى ٣٦٢، والمغني ٤٢.

(٥) ينظر الكتاب ٥/٣.

(٦) ينظر البحر المحيط ٣٠٣/٨.

(٧) ينظر الجنى الداني ٢٨، والمغني ٣٥٠.

(٨) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٣٦٤/١. وأكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية، ومن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وقل أبو علي في التذكرة (وقد حكى قراءة بعض القراء: (ودوا لو تدهن فيدهنوا) بنصب (فيدهنوا) وينظر البحر المحيط ٤٨٢/٨ - ٣٠٤/٨.

نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تَوَدَّوْنَهُمْ فَيَدَّبُّهُمْ﴾^(١) وفي غير التمني قليل، نحو قوله:

[١٨٥] ما كان ضرك لو منتت وربما^(٢)

وبعض الكوفيين^(٣) (الذي) في نحو: ﴿وَحَضْنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٤).

قوله: (فالأولان للفعلية) يعني (ما) و(أن) المخففة تختصان بالجملة الفعلية المتصرفة في سبكها مصدرًا، فإن دخلت على الجملة الاسمية أو الفعلية التي لا تتصرف فهي مخففة من الثقيلة لا المصدرية، ودخول (أن) على المضارع أكثر من الماضي، نحو: (أعجبني أن تضرب) و(أن ضربت) وأما الأمر والنهي، نحو: (قلت له أنقم) و(قلت له: ألا يقم) وأجاز سيبويه^(٥) والفارسي^(٦) دخولها عليهما، ومنعه غيرهما، وأما المصدرية فلا تدخل على فعل غير متصرف، ولا على أمر ولا نهى ولا جملة اسمية، ودخولها على الماضي أفصح من المضارع^(٧)، عكس (أن) وأجاز

(١) القلم ٩٦٨.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

من الفتى وهو المغيظ المحنق

وهو لقتيلة بنت النضر في حماسة البحرى ٣٦١، وينظر الأغاني ٣٠٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٣٦٣١، وشرح الرضي ٣٨٧٢، والجنى الداني ٢٨٨، ومغني اللبيب ٣٥٠، وشرح شواهد المغني ٦٤٨٢، وهمع الموامع ٨٧٨، وخزانة الأدب ٣٣٩١١. والشاهد فيه قوله: (لو منتت) فإنه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل بـ (ضن) أي ما كان ضرك منك.

(٣) ينظر البحر المحيط ٧٠/٥.

(٤) التوبة ٦٩/٩.

(٥) ينظر الكتاب ١٥٥/٣، وشرح الرضي ٣٨٧٢.

(٦) ينظر رأي الفارسي في الهمع ٢٨٠/٨، وشرح الرضي ٣٨٧٢.

(٧) ينظر شرح الرضي والعبارة منه في ٣٨٧٢ - ٣٨٧ بتصرف.

الأعلم^(١) [و١٤٥] صلتها بالجملة الاسمية نحو قوله:

[٨١٦] أحلامكم لسقام الجهل شافية

كما هأؤكم تشفي من الكلب^(٢)

والصحيح أنها كافة لكاف التشبيه.

قوله: (وأنّ) للاسمية يعني أن المشددة تختص بالجملة الاسمية لأنها من

خواص المبتدأ والخبر، فإن كان خبرها مشتقاً سبكتها مصدراً نحو:

(أعجبني أنك قائم)، وإن كان جامداً قدر بالكون أو النسبة نحو: (أعجبني

أنك أسدي) (أي كونك أسداً) أو (أسديتُك)، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي

الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴿٣﴾ أَي لَوُثِبَتْ كَوْنَهُ أَقْلَامًا أَوْ مَلَوْهُ أَشْجَارُ الْأَرْضِ.



(١) ينظر رأي الأعلام في همع الهوامع ٢٨٧/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو للكُميت بن زيد في ديوانه ٨٧/١، وينظر شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١، وشرح

التسهيل السفر الأول ٣٦٢/١، ولسان العرب ملحة (كلب) ٣٩١/٥، وهمع الهوامع ٢٨٧/١. ويروى في اللسان:

والشاهد فيه قوله: (كما هأؤكم تشفي) حيث دخلت (ما) المصدرية على الجملة الاسمية وهي وصلتها في محل جر بالكاف وهذا أولى من جعلها كلفة (هذا ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل).

(٣) لقمان ٣٧/٣ وتعلمها: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمليه من بعه سبعة أبحر ما نفلت كلمات الله إن الله عزيز حكيم﴾.

حروف التحضيض

قوله: (حروف التحضيض) إنما سميت بذلك لدلالاتها على طلب حصول الفعل والحث عليه، ووقوعه للتحضيض عند سيبويه^(١) مطلقاً، وهو مذهب الزمخشري^(٢)، وعند الفراء^(٣) والمصنف^(٤) أنها إذا وليها المستقبل فهي للتخصيص، وإن وليها الماضي فهي للتوبيخ والتنديم^(٥) على ما فات، وسميت حروف تحضيض تغليياً، لكثرة دخولها على المضارع.

قوله: ((هلا) و(ألا) و(لولا) و(لوما))^(٦) الصحيح أنها بسائط وجعلها الكسائي مركبة من (هل) و(لو) المفيدتين للتمني^(٧) نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شِفَاءٍ﴾، ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ لتجاوز معنى التمني، والتحضيض زيد عليها (لا)، ثم إنهم في (ألا) و(لوما) قلبوا الهاء من هل همزة، وألزموا ما

(١) ينظر الكتاب ١١٥/٣، ٩٧١.

(٢) ينظر المفصل ٣٦٥.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٨٤/٢ - ٨٥ والجنى الداني ٦٠٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٣٠.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٨٧/٢.

(٦) ينظر حروف المعاني والصفات ٢٠، والمفصل ٣٦٥، وشرح الفصل لابن يعيش ١٤٤/٨، ورسف المباني

٤٧١ - ١٦٥ - ٣٦١ - ٣٦٥، والجنى الداني ٥٠٩ - ٥٩٧ - ٦٠٨ - ٦١٣، والمغني ٩٥ - ٣٥٩ - ٣٦٤.

(٧) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٨٢/٢.

ولا المزيدتين بينها على أنهما قد لزما معنى آخر وهو التحضيض.

قوله: (لها صدر الكلام)، وذلك لأن معناها التحضيض ومن شأنه الاهتمام به من أول الأمر.

قوله: (ويلزمها^(١) الفعل) وإنما لزمت الفعل لأن التحضيض والتوبيخ لا يكون إلا في الأحداث، ولأن التحضيض يخص المستقبل والتوبيخ يخص الماضي وهما فعلان.

قوله: (لفظاً أو تقديراً) اللفظ ظاهر نحو: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ﴾^(٢) ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾^(٣) والتقدير يكون منصوباً نحو قولك: (لن نضرب القوم هلاً زيداً) أي هلا ضربت زيداً، قال:

[٨١٧] تعدون عقر النيب أفضل مجدكم

بني ضو طرى لولا الكمي المقنعاً^(٤)

أي لولا تعدون، ومرفوعاً نحو قولك لمن قدم من سفره (ألا زيد لما قدم زيد) قال:

[٨١٨] ونبتت ليلي أرسلت بشفاعة

إلي فهلا نفس ليلي شفيها^(٥)

(١) في الكافية المحققة: ويلزم بدل ويلزمها.

(٢) النور ١٣٢٤، وتملها: ﴿... فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكلابون﴾.

(٣) الحجر ٧/١٥، وتماها: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّالِقِينَ﴾.

(٤) سبق تخريجه ص ٨١٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥، ولا بن اللعينه في =

أي فهلا حصل نفسٌ ليلى شفيعُها، وبعضهم أجاز دخولها على
الاسمية ضرورة كهذا البيت، وإذا دخلت على الظروف فهو منتصب
بالفعل الذي بعدها نحو: (هلا يومَ الجمعة سرت)، لا تساعهم، بخلاف
(هلا زيدا ضربتَ) فعامل زيدٍ المقدر كقولك: (إن زيدا ضربتُ).



ملحق ديوانه ٢٠٦، وينظر الأغاني ٣٦٤/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٨٤/٢، وشرح الرضي ٣٨٧/٢،
ورصف المباني ٤٧٢، والجنى الداني ٥٠٩ - ٦١٣، ومغني اللبيب ١٠٣ - ٣٥٤، وشرح شواهد المغني ٢٢٨،
وأوضح المسالك ١٢٩٣، وهمع الهوامع ٣٥١/٤، وخزانة الأدب ٦٠/٣.
والشاهد فيه قوله: (فهلا نفس ليلى شفيعُها) حيث أدخل هلا على الجملة الفعلية حيث أنه حذف كان
بعدها واسم كان ضمير الشئ وخبرها الجملة الاسمية (نفس ليلى شفيعُها).

حرف التوقيع

قوله: (حرف التوقيع)^(١) إنما سمي (توقع) لأنه لا بد يخبر به عمّن يتوقع الإخبار، فإذا دخل على الماضي قرّبه من الحال نحو: (جاء زيدٌ وقد ضحك) لأن الماضي ينافي الحال، فأتوا بـ (قد) ليؤذن بأن المراد من الماضي ما قرّب من زمن الحال، وقد يكون في الماضي التوقيع نحو: (قد قامت الصلاة لمن يتوقعها)، وقد يسمى حرف تقريب لهذا الاعتبار^(٢).

قوله: (وهو في المضارع للتقليل) نحو قولهم: (إن الكذوب قد يصلق) وقد تكون للتحقيق مخبراً عن معنى التقليل، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾^(٣) و﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنُكَ﴾^(٤) وقد تكون للتكثير مع التحقيق نحو:

[٨١٩] قد أترك القرن مصفراً أنلمه

كأن أثوابه مجت بفرصه^(٥)

(١) في الحقيقة التوقع بـ (قد) التوقيع وهو الصواب من حيث الاشتقاق والمعنى.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٧٢.

(٣) الأحزاب ١٧٣، وتعلمها: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلْمْ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٤) الأنعام ٣٧، وتعلمها: ﴿... لِيَحْزُنَكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَحْجِدُونَ...﴾.

(٥) البيت من البسيط، وهو لعبيد بن أبي الأبرص في ديوانه ٤٩، ونسبه سيوييه في الكتاب للهنلي

قال نجم الدين: ^(١) لا بد فيها من معنى التحقيق في الماضي والمضارع كقول القائل: (قد قامت [١٤٥] الصلاة) لمن ينتظرها، فيه التحقيق والتوقيع والتقريب، ومن حُكْم (قد) ألا تدخل على غير المتصرف ك(نعم) و(بئس) ولا على المضارع الذي معه (السين وسوف) أو النواصب والجوازم، ولا يفصل بينه وبين الفعل إلا بالقسم، نحو: (قد لعمرى فعلت)، وقد يجوز حذف الفعل نحو:

[٨٢٠]..... وكأن قد ^(٢)



٢٢٤/٤، وشرح أبيات سيويه ٣٦٧٢، والمقتضب ٤٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٠/١، وشرح الرضي ٨/١ ووصف المباني ٤٥٦، وتذكرة النحلة ٧٦، ومغني اللبيب ٣٣١، وشرح شواهد المغني ٤٩٤/١ - ٤٩٥، والهمع ٣٧٩/٤ والخزانة ٢٥٣/١١ - ٢٥٧، والفرصلة: صمء التوت وقيل التوت نفسه.

والشاهد فيه مجيء قد للكثير والدليل عليها كُنْ أثوابه مجت بفرصلا.

(١) ينظر شرح الرضي ٣٨٧/٢

(٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩ وينظر المقتضب ٤٢/١، وسر صناعة الإعراب

٣٣٤، والأغاني ٨١١، وأمالى ابن الحاجب ٤٥٥/١، وشرح المفصل ١٤٨/٨، وشرح الرضي ٣٨٧/٢، ووصف المباني ١٥٩ - ٢٠٤، والجنى الداني ١٤٦ - ٣٦٠، ومغني اللبيب ٢٢٧، وهمع الهوامع ٣٦٥/٤، وخزانة الأدب ١٩٧/٧ - ١٩٨. وتمام البيت:

أزف الترحل غير أن ركبنا لَمَّا نزل برحالتنا وكأنْ قد

والشاهد فيه قوله: (وكنْ قد) حيث حذف الفعل بعد قد لأنها تدخل على الأفعال، والتقدير: (وكنْ قد زالت).

حرفا الاستفهام

قوله: (حرفا الاستفهام (الهمزة) و(هل)) لم يذكر سيوييه^(١) إلا الهمزة وحدها قوله وأما (هل) عنده فهي بمعنى (قد)^(٢)، وزاد طاهر^(٣) والأنباري وأبو عبيدة^(٤) (أم) نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾^(٥) ورد بأنها لو كانت للاستفهام لم يجمعوا بين حرفي استفهام في نحو قوله:

[٨٢١] أم هل كبير بكى لم يقض عبرته^(٦)

قوله: (ولهما صدر الكلام) وذلك لأن الاستفهام طريق إلى الإفهام والإعلام والطريق قبل المتطرق إليه.

قوله: (تقول: (أزيد قائم؟) و(أقام زيد؟)) يعني أن الهمزة تدخل على الجملة الاسمية والفعلية كهذين المثالين.

(١) ينظر الكتاب ٩٩٨ وما بعده، ٢١٧/٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٣٠، وشرح الرضي ٣٨٧٢.

(٣) سبق ترجمته وينظر رأيه في شرح المقلمة الحسبة ٣٦٩٨.

(٤) ينظر الجنى ٢٠٥.

(٥) السجدة ٣/٣٣، وتعلمها: ﴿... بل هو الحق من ربك لتتذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يهتلون﴾.

(٦) سبق تخريجه

قوله: (وكذلك هل) يعني تدخل على الجملتين معاً، تقول: (هل قام زيد؟) و(هل زيد قائم)، ما خلا (هل زيد قام؟).

قوله: (والهمزة أعم) إنما عمت لأنها أخف، ولأنها الأصل في أدوات الاستفهام بخلاف (هل)، فإنها بمعنى (قد) لكنها لا تستعمل إلا في موضع الاستفهام، فأغنت عن الهمزة، وقد جاء دخول الهمزة عليها منبهاً على الأصل، في قوله:

[٨٣٢] أَهْلٌ رَأَوْنا بسفح القاع ني الأكم^(١)

وقد جاءت في الإخبار نحو: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾^(٢) لأن الاستفهام لا يصح على الله تعالى، وقال الزمخشري^(٣) هي على بابها والاستفهام للتوبيخ والمراد بالإنسان (بني آدم) لا آدم.

(١) عجز بيت من البسيط، وصلته:

سائل فوارس يربوع بشدتنا

وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٥٥، وينظر المقتضب ٢٩١/٣، والخصائص ٤٦٦/٢، وأمالى ابن الشجري ١٠٨٨، والمفصل ٣٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٨٢/٢، ووصف المباني ٤٧٠، والجنى الداني ٣٤٤، وتذكرة النحلة ٧٨، والبحر المحيط ٣٧٠/٥، ٣٨٥/٨، والمغني ٤٦٠، وشرح شواهد المغني ٧٧٢/٤، وهمع الهوامع ٣٩٤/٤، وخزانة الأدب ٣٦١/١ - ٣٦٣، ويروى: بقاع القف بلك سفح القاع.

والشاهد فيه قوله: (أهل) حيث جاء الهمزة مقرونة بهمزة الاستفهام، مما يعني أنها ليست للاستفهام لأنه لا يجوز اجتماع حرفي استفهام، قل ابن الناظم في تكملة شرح التسهيل ١٠٨٢: (وقد تدخل الهمزة على (هل) فيتعين أن تكون المرافعة لـ (قد)...) .

(٢) الإنسان ١٧٦، وتلمها: ﴿... ولم يكن شيئاً مذكوراً﴾.

(٣) ينظر المفصل ٣٦٩.

قوله: (تقول: أزيداً ضربت) يعني لما كانت الهمزة أعم من (هل) اختصت بمواضع:

الأول: دخولها على ما قديم مفعوله نحو: (أزيداً ضربت) أو أضرمر عامله نحو: (أزيداً ضربته) دون (هل) لأنها بمعنى (قد) ولا يجوز الفصل بين (قد) والفعل بمفعوله، كذلك ما كان بمعناه، وقيل الوجه: إن هل لا يستفهم بها إلا عن جملة، فإذا قدم المفعول صار الاستفهام عن مفرد بخلاف الهمزة فإنه يستفهم بها عنها.

والثاني: أنها تدخل على اسمية الصدر فعلية العجز نحو: (أزيد قام) دون (هل)، فلا يصح (هل زيد قام؟) لأنك إن جعلت زيدا فاعلاً لقام، والفاعل لا يتقدم على فعله، وإن جعلته فاعلاً لفعل محذوف وقام مفسر، فمن أصولهم [أي البصريين] ^(١) أن ما لا يعمل لا يفسر، خلافاً للكوفيين ^(٢)، فإنهم يجيزون (هل زيد قام؟) لأنهم يجيزون تقدم الفاعل على فعله، وقيل وجه المنع من دخولها على الاسمية (هل زيد خارج) كالمنع من (قد زيد خارج) أجيب بأنها المحصورة الاسمية دخلت عليها حملاً لها على الهمزة نحو: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ ^(٣) وتناسب ألفه الجملة الفعلية، فإذا وجد الفعل، قال نجم الدين: ^(٤) ثم تطلفت على الهمزة، فإن رأيت

(١) زيلة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر الإنصاف ١٧٤/١ وما بعدها.

(٣) الأنبياء ٨٠/٢١، وتعلمها: (وعلمته صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون).

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٨٧٢.

فعالاً في حيزها تذكرت عهداً بالحمى، وحننت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة، ويعترض بنحو: ﴿وإن أخذ من المشركين استجارك﴾^(١) فإن (إن) من خواص الأفعال وقد دخلت على الاسم مع إمكان الفعل.

الثالث قوله: (أتضرب زيدا وهو أخوك) يعني أنها تختص باستفهام الإنكار والتقرير، فالإنكار حيث يدخل على الإثبات نحو: (أتضرب زيدا وهو أخوك) قال:

[٨٣٣] أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِي^(٢)

والتقرير حيث تدخل على المنفي نحو: (ألم يقم زيد؟) قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٣) هذا مذهب المصنف^(٤) والجمهور، وقال القزويني:^(٥)
إن دخلت على الإثبات فهي للتقرير وإن دخلت على النفي فالإنكار، وبالعكس، وإنما اختصت بهما الهمزة على (هل)، لأن (هل) مختصة

(١) التوبة ٦٩، وتعلمها: ﴿... فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾.
(٢) الرجز، للعجاج في ديوانه ٤٨٠/٨، وينظر الكتب ٣٣٦/١، وشرح أبيات سيويه ١٥٢/٨، والمقتضب ٢٢٨٣ - ٣٦٤، والمنصف ١٧٩/٢، والخصائص ١٠٤/٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧، وشرح الرضي ٣٧٧/٢، والمغني ٣٦، وشرح شواهد المغني ٤١/٨، و٧٢/٢، وهمع الموامع ١٢٢/٣، وخزانة الأدب ٥٤٠/٦، وتعلمه:
والدهر بالإنسان دوازي

والشاهد فيه قوله: (أطرباً وأنت قنسري) حيث جاء بالاستفهام التوبيخي للمخاطب.

(٣) الشرح ١/٩٤.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٣٠.

(٥) ينظر رأي القزويني في الممع ٣٣٠/٥.

بالأفعال، والإنكار والتقرير جمل حالية، والهمزة صلحة للحال والاستقبال [١٤٦].

الرابع قوله: (أزيد عندك أم عمرو؟) يعني أن استفهام التعيين مما يختص الهمزة لأن (هل) وضعت للمرتبة الأولى من السؤال، وهي التي تجاب ب(نعم) أو(لا) وكذلك باب التسوية يختص بالهمزة نحو: (سواء لأقمت أم قعدت) و(لا أبالي أقمت أم قعدت).

الخامس قوله: (و﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَع﴾^(١) و﴿أَقَمَنْ كَانَ﴾^(٢) و﴿أَوْ مَنْ كَانَ﴾^(٣)) يعني أن الهمزة تختص ب(الواو) و(الفاء) و(ثم) كما ذكر، قياس هذه الحروف التقدم على الهمزة كما تقدمت على هل، نحو: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٤)، ﴿مَنْتَهُونَ﴾^(٥) وغيرها مما له الصدر، ووجه أن الهمزة أصل في الاستفهام، فكان أصلاً في الصدر من (هل)، فقدمت على حروف العطف، وقال الزمخشري: ^(٦) المستفهم عنه المحذوف وليس هو المذكور بعد حرف العطف، وتقديره: أتكفرون به ثم إذا ما وقع أمتتم

(١) يونس ٥١/١٠، وتعلمها: ﴿... أمتتم به الآن وقد كنتم به تستعجلون﴾.

(٢) هود ١٧/١١، وتعلمها: ﴿أقمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى إملأ ورحمة...﴾.

(٣) الأنعام ١٢٢/٦، وتعلمها: ﴿أومن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس...﴾.

(٤) هود ١٤/١١، وتعلمها: ﴿فإلم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون﴾.

(٥) المائدة ٩١/٥، وتعلمها: ﴿... ويصدقكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون﴾.

(٦) ينظر الكشف ٣٥١/٢.

أيها الجاهلون، فتجعلون من كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله، أجابوا عهدك ﴿أَوْ كَلِمًا عَلِمْتُمْ أَنَّهَا نَبِيَّةٌ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾^(١) وما يختص بالهمزة دون (هل) جواز حذف المفرد بعدها اعتماداً على ما سبق في كلام متكلم آخر، نحوقولك: منكرراً أو مستفهماً، (أزيد) في جواب من قال: (أجاءني زيد) و(رأيت زيداً) و(مررت بزيد).



(١) البقرة ١٠٢، وتعلمها ﴿... بل أكثرهم لا يؤمنون﴾.

حروف الشرط

قوله: (حروف الشرط، (إن) و (لو) و (أما)) ولم يعد الزخشي^(١)
(أماً) من حروف الشرط.

قوله: (ولها صدر الكلام) يعني أنه يجب أن تقدم أداة الشرط على الشرط والجزاء، أو على معمولها على الأصح، لأنها تدل على قسم من أقسام الكلام، وهو الإنشاء كالاستفهام، وأجاز الكوفيون^(٢) تقدم الجزء على أداة الشرط، نحو: (أَقْمُ إِنْ تَقُمْ) وقولهم: (أنتِ طالق إِنْ دخلتِ الدار) لأنه لو لم يكن، إنما يتقدم جزاء الطلب في الحال، كقوله: (أنتِ طالق أَنْ دخلتِ)، بفتح أَنْ، قالوا: وتقدمه هو الأصل فإذا تأخر جزم جوازاً، والدليل أن أصله التقدم، قوله:

[٨٢٤] إِنْك إِنْ يُصْرَعُ أَخوكُ تُصْرَعُ^(٣)

(١) ينظر المفصل ٣٢٠.

(٢) ينظر همع الهوامع ٣٣٢/٤ وما بعدها حيث ذكر الآراء الواردة فيها.

(٣) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي يخاطب ابن الأقرع المجاشعي، أو لعمر بن خثارم العجلي، والبيت في الكتاب ٦٧/٢، وشرح أبيات سيويه ١٢١/٢، والمقتضب ٧٢/٢، والإنصاف ٦٣٣/٢، وشرح المفصل ١٥٨/٨، وشرح ابن عقيل ٣٧٤/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٤١/٨، وشرح الرضي ٣٩٢/٢، وورصف المباني ١٨٧، ومغني اللبيب ٧١٧، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢، وهمع الهوامع ٣٣٦/٤. وصدرة:

يا أقرعُ بن حابسِ يا أقرعُ

والشاهد فيه قوله: (إنك إن يصرع أخوك تصرع) حيث ألغى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة

فرفع الجواب مراعاة لأصله وهو التقديم، وأجاب البصريون بأن هذا المتقدم جملة مستقلة دلت على الجزاء وليس بجزء، إذا لزم جزمه حيث يكون مضارعاً نحو: (أكرمك إن تكرمني)، جوازاً دخول الفاء في (أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ)، وجواز تقدم معموله نحو: (زيد إن تضربُ أضربُ)، وأجاب الكوفيون^(١) بأن الجزم لا يكون إلا في الجزاء المتأخر، فأما إذا تقدم بطل العمل، لأن عامله إن كان الحرف بطل عمله مع التقدم، وإن كان المجاورة فشرطها التبعية، وأما الفاء عوض عن الجزم وإن كان غير مقدر، ولأنها عاطفة في المعنى، وإذا تقدم الجزاء لم يمكن العطف، وأما جواز تقدم معموله فنحن نلتزمه.

قوله: (فـإن) للاستقبال [وإن دخل على الماضي]^(٢) يعني أن يجعل الفعل الذي تدخل عليه مستقبلاً سواء كان الفعل ماضياً نحو: (إن قمتَ قمتُ) أو مضارعاً مثبتاً نحو: (إن تقم أقم) أو منفياً نحو: (إن لم تقم لم أقم)، وأجاز المبرد بقاءها على المعنى إذا دخلت على (كان) في بعض المواضع، نحو: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾^(٣). وبعضهم أجازها في غير (كان) نحو:

[٨٢٥] أجزع إن أدنا قتيبة حزتا^(٤)

فإن جملة (تصرع) الثانية خبر (إن) والجملة دليل جزاء الشرط وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر

(١) ينظر الجنى الداني ٢٣٣.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة في الكافية المحققة.

(٣) المائة ١١٦/٥.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

وهو للفرزدق في ديوانه ٣٦٧٣، وينظر الكتاب ١٦٧٣، وأمثالي ابن الحاجب ٢١٧١، وشرح المصنف ٣١٤

وأجاز اختلاف الجزاء والشرط في الماضي والاستقبال نحو: (إن تكرمني اليوم فقد أكرمتك أمس) وعليه: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾^(١) و(إن آمنت فستدخل الجنة) وتأوله الجمهور على أن المعنى: (إن تعبد بإكرام اليوم أعد بإكرامك أمس) أو أن يكون إكرامك اليوم سبباً بالإخبار بإكرامي لك أمس، وإن يسرق فلا تستبعدوا ذلك منه، فقد سرق أخ له من قبل، وإن آمنت فأنت مستحق للدخول الجنة أو قيل: وَعَدَّكَ اللَّهُ دَخُولَ الجنة، وأما البيت فقال مبرمان^(٢) الرواية فتح (أن) وهي مخففة من الثقيلة، والجمهور تأولوه بحرف الشرط تقديره: إن افتخر مفتخراً بحز أذنا قتيبة الواقع فيما مضى غضبت، وإن علمت بذلك غضبت.

قوله: (ولو [عكسه]^(٣)) أصلها الشرطية، وقد تأتي للتمني، وذلك حيث لا يكون معناها [ظ١٤٦] الماضي ولا جزاء لها، أو مجاب بالفاء

والجنى اللداني ٢٢٥، ومغني اللبيب ٢٨، وشرح شواهد المغني ٨٦٨، وهمع الهوامع ١٤٧٤، وخزانة الأدب ٢٠/٤، ويروى ابن مالك بـ (لو) ابن خلزم.

والشاهد فيه قوله: (أغضب أن إذنا قتيبة) حيث جعلت (أن) بمعنى (إذ) وقيل: هي مصدرية. وقل المبرد هي مخففة من (أن) لأن الكسر يوجب أن أذني قتيبة لم تجزأ بعد، والشاعر الفرزدق لم يقل هذا إلا بعد قتله وحز أذنيه.

(١) يوسف ٧/١٢ وتعلمها: ﴿... فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يَبْلُغْهَا لَمْ يَلْهُمُ شَرَّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾.

(٢) مبرمان هو: محمد بن علي ابن إسماعيل أبو بكر العسكري مات سنة ٣٤٥هـ وله من التصانيف شرح كتاب سيويه، وشرح كتاب الأخفش والنحو المجموع على العلل وغيرها.

ينظر ترجمته في بغية الوعده ١٧٥/٨ - ١٧٧، ومعجم الأديبه ٢٥٤/٨ - ٢٥٧، وإنبه الرواة ١٥٤/٣.

(٣) زيلة في الكافية المحققة.

الناصبية، نحو: ﴿لَوْ أَنْ لَنَا كَرَّةً فَتَنْبِرًا مِنْهُمْ﴾^(١) وقد تأتي بمعنى (إن) الشرطية نحو: ﴿وَلَا مَآءَ مُؤْمِنَةٍ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾^(٢) أي: وإن أعجبتكم، وبمعنى الناصب نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدْنَهُنَّ فَيَنْهِنُونَ﴾^(٣) و﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾^(٤) وإن دخلت عليها (لا) كانت حرف ابتداء نحو: (لولا زيد قائم) وقد تكون للتحضيض فتختص بالجملة الفعلية، وأما إذا كانت على أصلها للشرط فهي تفيد النفي، فإن دخلت على منفي صار مثبتاً، لأن نفي النفي إثبات، ولا بد لها من جزاء لفظاً أو تقديراً، فالتقدير في مواضع التفضيم والتعظيم نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَوْفُوا عَلَى النَّارِ﴾^(٥) تقديره: لرأيت أمراً هائلاً، واللفظ نحو: (لوقمت قمت)، ومعناها امتناع الشيء الذي هو الجزاء لامتناع غيره الذي هو الشرط إن كانا مثبتين نحو: (لوقمت قمت)، ولوجود الجزاء لوجود الشرط إن كانا منفيين نحو: (للم قمت لم أقم)، ولا امتناع الجزاء لوجود الشرط ولوجود الجزاء لامتناع الشرط حيث يختلفان نفيًا وإثباتًا، فجوابها تابع لشرطها على كلام الجمهور، والمصنف^(٦) عكس، وجعل شرطها تابعاً لجوابها، وقال: الشرط والجزاء سبب، والجواب مسبب، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب، خلاف انتفاء السبب فلا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون مسبباً

(١) البقرة ١٦٧/٢ وتعلمها: ﴿قُلِ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنْ لَنَا كَرَّةً فَتَنْبِرًا مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّؤُوا مِنَّا...﴾.

(٢) البقرة ٢٢١/٢ وتعلمها: ﴿وَلَا تَتَّكِبُوا الشَّرْكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا...﴾.

(٣) القلم ٩/٦٨.

(٤) الممتحنة ٢/١٠ وتعلمها: ﴿إِنْ يَشْفِقُوا كَيْفَ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءٌ وَيَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتُهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾.

(٥) الأنعام ٣٧/٦ وتعلمها: ﴿... فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بَآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٣٦.

ناب منابه، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١) فانتفاء الفساد دليل على انتفاء الآلهة لا العكس. لأن المراد بالفساد اختلال نظامها، وجائز أن يفعله الله وإن كان واحداً واعترضه صاحب البرود بوجهين:

أحدهما: أن السبب قد يكون له حكمان متعاقبان، فإذا انتفى أحدهما لم يلزم انتفاء السبب، كالزنا فإنه يكون سبباً في الرجم والجلد على قول من لا يجمع بينهما، فإذا انتفى الرجم لعدم شرطه لم يلزم انتفاء الزنا، فإن قال: أردت انتفاء كل ذا مسبب لهذا السبب انتفاء السبب، قلنا وهم أرادوا إذا انتفى كل سبب لهذا المسبب انتفى المسبب.

الثاني: أن المسبب تابع للسبب في الثبوت فينبغي أن انتفاء الأصل على لانتفاء الفرع أولى من أن يكون انتفاء الفرع علة في انتفاء الأصل هذا في الثبوت، وأما العلم فإنه يستدل لكل واحد منهما على الآخر انتهى. وما ذكره المصنف^(٢) والنحاة من أن (لو) موضوعة لانتفاء جوابها لأجل امتناع شرطها أو العكس على كلام المصنف غير مطرد في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعْتَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾^(٣) فالتولي حاصل منهم مع الإسماع ومع علمه، وشرط (لو) مثبت، وقوله: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾^(٤) فالاستجابة منتفية وشرطها مثبت وقولك في صهيب: «نعم العبد صهيب، لو لم يحب الله لم

(١) الأنبياء ٢٢/٢١ وتعلمها: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فِسْحَانُ اللَّهِ رَبُّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٣.

(٣) الأنفل ٣٣/٨ وتعلمها: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مَعْرُضُونَ﴾.

(٤) فاطر ١٤/٣٥ وتعلمها: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعْوَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَلَا يَنْبِئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾.

يعصه»^(١)، العصيان مثبت وشرطها مركب، والجواب أن ل(لو) دلالتين، مفهومية ومنطوقية، فالمفهومية أن يفهم منها ومن سائر الشرطيات أنه إذا انتفى الشرط انتفى المشروط بكل حال، لأن ما علّق على شيء فالأصل أن لا يعلق على غيره، والمنطوقية أنها تدل على انتفاء شرطها، وأما التلازم بين الشرط والجزاء، فهي في ذلك لغيرها من الشرطيات، متى حصل الشرط حصل المشروط، ومتى انتفى الشرط جاز أن ينتفي المشروط، وأن يحصل إن كان له شرط آخر، وقد حصلت لأن الشرط ملزوم ولا ينفك عن الجزاء والجزاء لازم يحصل لحصول الشرط، ولا يجب أن ينتفي بانتفائه ولا يجب من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم إلا إذا ساواه نحو: (إذا طلعت الشمس فالنهار موجودٌ) وإذا لم تطلع لم يوجد النهار، فحصل من الجواب أنه إن أُريدَ بامتناع جوابها لامتناع الشرط والعكس المفهومُ فالسؤال وارد على (لو) وعلى جميع الشرطيات، وإن أُريدَ المنطوق لم يلزم ما ذكره.

قوله: (للمضي) يعني أن لو عكس أن يجعل الفعل بمعنى الماضي سواء دخلت على ماضي أو مضارع مثبت أو منفي وأجاز الفراء^(٢) استعمالها في المستقبل كـ(إن) نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَوْفُوا﴾ ﴿لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً

(١) وهو قول لعمر رضي الله عنه في صهيب رضي الله عنه، والقول في شرح التسهيل السفر الثاني التكملة لابن الناظم ١٠٥٧، وشرح المصنف ١٣٦، وشرح الرضي ٣٩٠/٢، والجنى الداني ٢٣٣، ومغني اللبيب ٣٩٣. قل المصنف في شرحه ١٣٦: (ومقصود المتكلم بمثل ذلك أن يخبره أن هذا المشروط حاصل على كل تقدير لأنه إذا لزم الشيء ونقيضه كان ثابتاً على كل حل لحصول الحصر).

(٢) ينظر المفصل ٣٢٠، وشرح المصنف ١٣٦، وشرح الرضي ٣٩٠/٢.

ضعافاً خافوا^(١) والخوف مستقبل، قوله:

[٨٣٦] قوم إذا حاربوا شلوا مآزرهم

عن النسائه ولوباتت بظهل^(٢)

وبعضهم جزم بها في الشعر:

[٨٣٧] لو يشأ طر به نوميعة^(٣)

[١٤٧] قوله: (ويلزمان الفعل) يعني (إن) و(لو) لأنهما للشرط

والشرط لا يكون إلا في الأحداث.

قوله: (لفظاً أو تقديرًا) اللفظ (إن قمتَ قمتُ)، و(لو قمتَ قمتُ)

والتقدير نحو: ﴿وإن أخذ من المشركين استجارك﴾^(٤) و﴿لو أنتم تملكون﴾^(٥)

(١) النسائه ٩/٤ وتعلمها: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خفوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً﴾.

(٢) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ٨٤ وينظر حماسة البحري ٣٤، ونوادير أبي زيد ١٥٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٩٩٢، ووصف المباني ٣٦٠، والجنى الداني ٢٨٥، ومغني اللبيب ٣٤٨، وشرح شواهد المغني ٦٤٦٢.

والشاهد فيه قوله: (لو بابت بظهل) حيث جعلت لو شرطية بمعنى إن صرفة المضي إلى الاستقبال.

(٣) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

لاحق الأطل نهد ذو حُصل

وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ١٣٤، ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ٢٤٢٧، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٠٨٢، وأمالى ابن الشجري ١٨٧١، وشرح التسهيل السفر الثاني تكملة ١٠٣٩٢، وشرح الرضي ٣٩٠٢، وتذكرة النحاة ٣٩، والجنى الداني ٢٨٧، ومغني اللبيب ٣٥٦، وشرح شواهد المغني ٦٦٤٢، والهمع ٣٤٢٤، والخزانة ٢٩٨١١ - ٣٠٠.

والشاهد فيه قوله: (لو يشأ) حيث جزم بـ (لو) ضرورة لأن لو موضوعة للشرط في المضي....

(٤) التوبة ٦١٠ وتعلمها: ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾.

(٥) الإسراء ١٠٠/١٧ وتعلمها: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنم خشية الإنفلق وكان الإنسان قتوراً﴾.

و(لو ذاتُ سوارٍ لطمتني)^(١)، وإنما لزم الحذف للدلالة مفسره عليه لأنهم لا يجمعون بين المفسر والمفسر.

قوله: (ومن ثم قيل: (لو أنك) بالفتح لأنه فاعل) أي من أجل أن يلزم الفعل لفظاً أو تقديراً فتحت (أن) بعدها، لأنه يصير بتقدير الفعل لفاعله عند المبرد^(٢) والزخشي^(٣) والمصنف^(٤)، وعند سيبويه^(٥) أنها في موضع الابتداء ولا تفتقر إلى خبر لسد طول الكلام مسد الخبر، كما في (ظننت أنك منطلق)، وقال السيرافي: ^(١) لا حاجة إلى تقدير فعل بعد (لو) لأن (أن) قد نابت منابه، وخبر (أن) الذي هو فعل لفظه نائب مناب الفعل الذي يقع بعد (لو)، فإذا قلت: (لو أن زيداً انطلق)، فكأنك قلت: (لو انطلق زيد).

قوله: (وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض) يعني أن (إن) الواقعة بعد (لو) المقدر فعله إذا كان خبرها مشتقاً أو مضارعاً، وجب أن يأتي في موضعه بفعل ماضٍ مُفسَّرٌ للفعل المقدر بعد (لو) فتقول: (لو أنك انطلقت) ولا تقول: (لو أنك منطلق) و(لا ينطلق) لأن الاسم لا

(١) ينظر لهذا المثل كتاب الأمثل ٣٦٨، ومجمع الأمثل ١٧٤/٢، والمقتضب ٧٧/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني

٩١٧/٢، وشرح الرضي ٣٩٠/٢، والمغني ٣٥٣ - ٨٢٧.

(٢) ينظر المقتضب ٧٧/٣، وينظر شرح الرضي ٣٩٠/٢.

(٣) ينظر المفصل ٢٣/٣، والجنى الثاني ٢٨١.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٣٦.

(٥) ينظر الكتاب ٣٦٤/٤.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٩٠/٢.

حروف الشرط النجم الثاقب
يفسّر الفعل^(١).

قوله: (فإن كان جامداً جاز لتعذره) يعني فإن كان خبر (أن) جامداً غير مشتق جاز الإتيان به لتقدير الإتيان بالفعل، لأنه لا رائحة للفعل فيه مثال الجامد قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾^(٢) وقوله:

[٨٢٨] ما أحسن العيش لو أن الفتى حجر^(٣)
وقد جاء قليلاً خبر (أن) بعد (لو) مشتقاً أو مضارعاً مثال المشتق قول كعب:

[٨٢٩] أكرم بها خلة لو أنها صلقت

موعودها ولو أن النصح مقبول^(٤)

وقوله:



- (١) ينظر شرح الرضي ٣٩١/٢ والعبارة منقولة عنه بتصريف دون عزو.
(٢) لقمان ٣٧/٣٦.
(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

وهو لابن مقبل في ديوانه ٢٧٣، وينظر الخصائص ٣٦٨١، وشرح المفصل ٨٧/١، ومغني اللبيب ٣٥٦، والبحر المحيط ١٨٦٧، وشرح شواهد المغني ٦٦٧/٢، وشرح الأشموني ٦٠٢/٣، واللسان ملحة (لغم) ٤٤٧٩/٦، ويرى ما أطيّب.

والشاهد فيه قوله: (لو أن الفتى حجر) حيث جله خبر (أن) اسماً جلعداً وذلك على سبيل الجواز.
(٤) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦١، وينظر شرح الرضي ٣٩١/٢، واللسان ملحة (حلل) ١٢٥٢/٢، وخزانة الأدب ٣٠٨/١.

والشاهد فيه قوله: (لو أن النصح مقبول) حيث جله خبر (أن) الواقعة بعد (لو) وصفاً مشتقاً فعلاً، في حين جلت في (لو أنها صلقت) الخبر جملة صلقت وبذلك لا تكون (لو) شرطية بل يجوز أن تكون في الموضوعين للتمني فلا جواب لها وإذا كانت شرطية فلجواب مخنوف يدل عليه أول الكلام والتقدير لو صلقت أو قبلت النصح لكرمت....

[٨٣٠] ولو أن ما أبقيت مني بعود ثمّام ما تأوّد عودها^(١)

وقوله مثال المضارع قوله:

[٨٣١] تمّد بالأعنى أو تلوّيهما وتشتكى لو أننا نُشكّيهما^(٢)

قوله: (وإذا تقدم القسم) شرع في تبين حد جواب الشرط، أنه قد يحذف الشرط، وقد يحذف الجواب، وقد يحذفان معاً، أما حذف الشرط فهو قليل ولا يجوز إلا مع (أن) شرط التفسير أو النفي ب(لا) أو يكون (كان) ويبقى معموله نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ وقوله:

[٨٣٢] وإلا يعل مفرقك الحسام^(٣)

(١) البيت من الطويل، ونسب إلى أبي العوام بن كعب بن زهير، وإلى الحسين بن مطير وإلى كثير عزة وإلى ابن اللمية. ينظر أمالي القلي ٤٣١، والحلمسة البصرية ١٩٣٢، وسمط اللالي ١٨١٨، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٧٣، وشرح التسهيل السفر الثاني تكملة ابنه بدر الدين ١٠٦٥٢، وشرح الرضي ٣٩١٢، ووصف المباني ٣٥٩، واللسان ملعة (شم) ٥٠٨١، وخزانة الأدب ٣٦٩١. ويروى صدره في الرصف بغير رواية الشارح وهي:

ولو أنني علقتُ يا أم مالك والشمّام من أضعف النبت وادقه

والشاهد فيه مجي (لو) حرف امتناع لوجوب.

(٢) الرجز بلا نسبة في الخصائص ١٧٧٣، وسر صناعة الإعراب ٣٨١، وشرح الرضي ٣٩١٢، واللسان ملعة (جفا) ٦٤٦٨، وخزانة الأدب ٣٦٦١.

والشاهد فيه مجي خبر (أن) فعل مضارع.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٠، وينظر الأغاني ٣٣٤/١٥، وشرح التسهيل تكملة ١٠٣٥٢، والإنصاف ١٢٨، ووصف المباني ١٨، وشرح ابن عقيل ٣٨٠/٢، وشرح شنور الذهب ٣٥٧، ومغني اللبيب ٨٤٨ وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢ - ٩٣١، وهمع الهوامع ٣٣٦/٤ والخزانة ١٥١/٢.

والشاهد فيه قوله: و (إلا يعل) حيث حذف فعل الشرط للدلالة ما قبله عليه والتقدير: (وإلا تطلقها يعل مفرقك).

وقوله: (إن خيراً فخير)^(١) وأجاز الزمخشري^(٢) حذفه في غير ذلك نحو: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾^(٣) قال تقديره: (إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم)، وقال الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة:^(٤) في الزانية والزاني فاجلدوا تقديره: (إن زنيا) وأما حذفهما معاً فهو أقل من الشرط وأكثر ما يأتي مع (لا) نحو: (اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا) وقد تأتي في غيرها قوله:

[٨٣٣] قالت بنت العم ياسلمى وإن

كن فقيراً معلماً قالت وإن^(٥)

قيل: هو ضرورة، وأما حذف الجواب فهو كثير ولا يختص ب(إن) لكنه يلزم أن يكون الشرط ماضياً أو منفيّاً وقيل: ليس بلازم وعليه:

[٨٣٤] لئن تك قد ضقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربي أن بيتي أوسع^(٦)

ولابد في حذفه من قرينة معنوية أو لفظية فالمعنوية نحو: ﴿فَلِئِنْ اسْتَنْطَفْتِ أَنْ تَبْنَعِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾^(٧) أي فافعل، واللفظية

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر الكشف ٢٠٧٢.

(٣) الأنفل ١٧/٨ وتمهها: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى...﴾

(٤) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية السفر الأول ٣٤٦.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) البيت من الطويل، وهو للكُميت بن معروف، وينظر في معاني القرآن للفراء ٦٧١، وشرح الكافية

الشافعية ٨٣٧/٢ ١١٠٦٣، وشرح الرضي ٣٩٤/٢، وخزانة الأدب ٦٨١٠ - ٧٠، والمقاصد النحوية ٣٣٧/٤،

وشرح الأشموني ٤٩٦٢. ويروى واسع بلد أوسع.

والشاهد فيه قوله: (لئن) حذف جواب الشرط مع أن الشرط ليس ملصقاً ولا منفيّاً.

(٧) الأنعام ٣٥/٦.

مع الشرط والقسم والمبتدأ أو ما في حكمه، وهو الفاعل، أما الشرط فإذا اجتمع شرطان فصاعداً، فإن كان على وجه التبعية كان الجزاء للجميع في العطف نحو: (إن تأتني وإن تكرم ولدي أكرمك) وفي البذل للشاني نحو: (إن تأتني إن [ظ ١٤٧] تلمم بي أكرمك) وفي التأكيد للأول نحو: (إن تأتني إن تأتني أكرمك) وإن لم يكن فإن صلح جعل الثاني جزاءً للأول، وقصد جعل الشرط الثاني جواباً للأول والثاني والثالث، ودخلت الفاء على الجواب نحو: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١) وإن لم يصلح ولم يقصد أن يكون جزاءً له، كان الجزاء للأول وحذف جزاء الثاني، وقُدِّر مثل جزاء الأول، وما حذف جزاءه لزمه المضي لفظاً أو معنى، ولم تدخل الفاء على الشروط بالمتوسطة نحو: (إن أعطيتك إن سألتك إن وعدتك تعيدني حراً وهذه الشروط المتوسطة إن كانت مترتبة على الأول فبودلت واقعة في محل إن، هذه الشروط المتوسطة إن كانت مترتبة على الأول الحال لم يقع العتق إلا بمجموعها وإن لم يترتب عتق بكل واحدة منها.

وأما الشرط مع القسم أو مع المبتدأ أو القسم مع المبتدأ فحاصل الكلام فيها أن الشرط لا يلغي متقدماً ولا متوسطاً، ويجب إلغاؤه متأخراً، والقسم لا يلغي متقدماً ويجوز إلغاؤه متوسطاً ويجب والمبتدأ لا يلغي متقدماً ولا متوسطاً ولا متأخراً، ومعنى الإلغاء لا يكون للقسم والشرط جواباً ملفوظاً، وأما التقدير فلا بد منه فيما أن يجتمع الثلاثة، أو اثنان

(١) البقرة ٣٧٢ وتعلمها: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً فَمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي...﴾.

منها الشرط لتأخره، وإن تقدم الشرط وجوابه نحو: (إن تأتني إنك والله) ألغي فيها القسم لتأخره، وإن توسط القسم بين الشرط وجوابه، فاعتبار الشرط واجب لتقدمه، ولكن في القسم وجهان، إلغاؤه لتوسطه وجعل الجواب للشرط واعتباره بأن يجعله وما بعده جزءاً للشرط، وتدخل الفاعلية وما بعده جواب له نحو: (إن أتيتني فوالله لآتينك) وإن توسط الشرط بين القسم وجوابه، نحو: (والله إن أتيتني لآتينك) وهي التي ذكر المصنف^(١).

قوله: (وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزمه المضي^(٢) لفظاً أو معنى) يعني إذا تقدم القسم على الشرط حذف جواب الشرط، وكان الشرط ماضياً لفظاً نحو: (والله إن أتيتني لآتينك) أو معنى، وهو حيث يُنفي ب(لم)، نحو: (والله إن لم تأتني لآتينك) وإنما التزم فيه المضي لفظاً أو معنى، لأنه لو كان مضارعاً عمِلت فيه (إن) وإذا عملت في الشرط لزم أن تعمل في الجزاء، ولا تحذف لأن عملها في الشرط يقتضي قوتها، ومنهم من لم يوجب مضي الشرط بل جعله مختاراً.

قوله: (وكان الجواب للقسم^(٣) لفظاً أو معنى مثل: (والله إن

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٣.

(٢) في الكافية المحققة المضي بدل المضي.

(٣) قل الرضي في شرحه ٣٩٢/٢: (وتعليل هذه الأحكام مبني على مقدمه: وهي أن أداتي القسم والشرط وأصلهما التصدر كالأستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى، ثم إن كلا منهما لكثرة استعمالهما له - وبعبارة أخرى - وبعبارة أخرى يؤثر أن فيه أي جوابهما قد يسقط عن درجة تصدده على جوابه فيلغى باعتباره أي لا يكون في الجوابين علامتهما... أما الشرط فنحو: (آتيك إن أتيتني)، وأما القسم فنحو: (زيد والله قائم)، و (زيد قائم والله) فيضعف أمرهما - وبصيران بحيث لا جواب

أتيتني)، و(إن لم تأتني لأكرمُتك)، وإن توسط بتقديم الشرط أو غيره جاز أن يعتبر، وأن يلغى كقولك: (أنا والله إن تأتني آتِك) و(إن أتيتني والله لآتِيَنَّك)^(١) وذلك لأن الجواب، يتعذر أن يكون لفظه للقسم والشرط معاً لأن جواب القسم مؤكداً وجواب الشرط مجزوماً، فلما قدم القسم دلّ على العناية به، فجعل الجواب له لفظاً ومعنى والشرط معنى، فقط لتعذر اللفظ، والدليل على اعتبار الشرط معنى، أن اليمين عليه وهو شرط للإتيان في قوله: (والله إن تأتيني لآتِيَنَّك) ولعلمه في قوله: (والله إن لم تأتني فإني لآتِيَنَّك) ومثل بمثالين الأول للماضي لفظاً، والثاني للماضي معنى، والفراء^(٢) أجاز اعتبار الشرط وإلغاء القسم لأن الشرط مؤسس والقسم مؤكد، وحذف جوابه أكثر من حذف جواب الشرط، واحتج بقوله:

[٨٣٥] لئن مُنيتَ بناعنَ غيبَ معركة

لا تُلْفَنَّا عن همة القوم نتفل^(٣)

لها - فلا يكون لهما جواب لفظاً ثم قل... فالذي يتقدم على الشرط جوابه... لكن القسم أكثر إلغاء من الشرط لأنه أكثر دوراناً في الكلام).

(١) زيادة في نسخة الشارح عن الكافية المحققة.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٣٧/٢، والبحر المحيط ٧٥/٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ١١٣، وينظر معاني القرآن للفراء ٦٨١، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٢٨٢ - ٥١٩، وشرح الرضي ٣٩٢/٢، والبحر المحيط ٧٥/٦، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٥٠٨، وشرح ابن عقيل ٣٨٣/٢، وخزانة الأدب ٣٣٧/١، ونتفل أي نتملص ونتملص.

والشاهد فيه قوله: (لئن منيت... لا تُلْفَنَّا) حيث اجتمع الشرط والقسم الشرط في قوله (إن منيت)، والقسم في دلالة اللام عليه فهي موطنه له، وكل منهما يستدعي جواباً فترجح جواب الشرط ولذلك جزم تُلْفَنَّا لأن أصلها تُلْفِينَا.

يجزم (لا تُلفنا) وإن كان المجتمع الشرط والمبتدأ أو ما في حكمه وهو الفاعل، فإن لم يتقدم الشرط وجزاؤه على المبتدأ نحو: (إن يأتي عمرو وأكرمته زيد) وجب فيه اعتبارهما باعتبار الشرط، بأن يُجعل ما بعده جزاؤه، واعتبار المبتدأ بأن يُجعل الشرط وجزاؤه مُخبراً عنه وهو متقدم رتبة، والضمير عائد إليه تقديره: (زيد إن يأتي عمرو وأكرمته)، وإن تقدم المبتدأ وخبره وجب إلغاء الشرط واعتبار المبتدأ، لأن جزاءه لا يتقدم نحو: (زيد يأتيك إن تأته) وإن توسط الشرط بين المبتدأ وخبره وجب إلغاء الشرط واعتبار المبتدأ، فإن كان خبر المبتدأ يصلح جواباً للشرط اعتباراً معه نحو: (زيد إن تأته يأتك)، فالشرط وجوابه خبر للمبتدأ، وجواب الشرط ما بعده، وقد [١٤٨] أجاز إلغاء الشرط وجعل ما بعده خبراً للمبتدأ، ولا يجوز، وإن لم يصلح، وذلك حيث يكون مفرداً نحو: (زيد إن أتته جوادٌ) ألغي الشرط وكان فعله ماضياً كما تقدم، وإن توسط بين المبتدأ والشرط وجوابه، وجب اعتبارهما ولزمت الفاء في المبتدأ، نحو: (إن أتيتني فزيد يكرمك) فالفاء وما دخلت عليه جواب للشرط وما بعد المبتدأ خبر له، وإن كان المبتدأ والقسم، فإن تقدم المبتدأ وخبره، نحو: (زيد قائم والله) وجب إلغاء القسم، لأن جوابه لا يتقدمه، وإن تقدم القسم وجوابه، نحو: (والله لأضربنه زيد) اعتباراً معه، فما بعد القسم جواب له، والقسم وجوابه خبر للمبتدأ متقدماً عليه تقديره: (زيد والله لأضربنه)، وإن توسط القسم بين المبتدأ وخبره، نحو: (زيد والله يقوم) وجب اعتبار المبتدأ.

ولك في القسم وجهان فصيحان، إلغاؤه وجعل ما بعده خبراً للمبتدأ، أو اعتباره بأن يُجعل هو وما بعده خبراً للمبتدأ، وقد يدخل على ما بعده فتلغى به، وتجعل جواباً له بخلاف الشرط، فإلغاؤه ضعيف، ومنهم مَنْ منع من جعل القسم متوسطاً خبراً للمبتدأ لأنه إنشاء، وإن توسط المبتدأ بين القسم وجوابه دخلت اللام على المبتدأ، وكان جواباً للقسم، وما بعده خبراً عنه، نحو: (والله لزيد قائم)، وكذا في الفاعل نحو: (والله لقد قام زيد)، وأما إذا اجتمع المبتدأ والقسم والشرط فإن تقدم المبتدأ فيه ست صور:

الأولى: تقدم المبتدأ أو خبره ثم القسم ثم الشرط، نحو: (زيد يقوم والله إن تطعه) وجب اعتبار المبتدأ وما بعده خبره، وإلغاء الشرط لتأخره، وجاز في القسم الوجهان لتوسطه فإن اعتبر دخلت اللام على الشرط، وإن لم يُعتبر لم تدخل.

الثانية: توسط الخبر بين القسم والشرط، نحو: (زيد يقوم والله إن تطعه) اعتبر المبتدأ وألغى الشرط لتأخره، وجاز في القسم الوجهان، فإن اعتبر دخلت اللام على خبر المبتدأ، وكانت الجملة القسمية خبراً للمبتدأ، وإن ألغى جعل ما بعده القسم خبراً عن المبتدأ.

الثالثة: تأخر الخبر بعد الشرط، نحو: (زيد والله إن تطعه يشكرك) جاء إلغاء القسم والشرط لتوسطهما، ويكون الجواب خبراً للمبتدأ، وجاز اعتبار القسم لتقدمه على الشرط بشرط دخول اللام على الشرط

والجواب، نحو: (زيدٌ والله لئن أعطيته ليشكرنك) وجاز اعتبار الشرط فيجزم الجواب على القسم، وجاز اعتبارهما معاً، وتدخل اللام في الشرط ويجزم الجواب وتكون الجملة خبراً عن المبتدأ.

الرابعة: تقدم الشرط على القسم، نحو: (زيدٌ إن أعطه والله يشكرك) فإن قدمت خبر المبتدأ عليهما ألغي القسم لتأخره، وجاز في الشرط الاعتباران دخلت الفاء على القسم وهو الفصيح، والإلغاء إن لم تدخل، وإن توسط الخبر بين الشرط والقسم ألغي القسم لتأخره، واعتبر الشرط إن دخلت الفاء، وألغي إن لم تدخل، وإن تأخر الخبر جاز إلغاء القسم والشرط لتوسطهما، وكان الجواب خبراً عن المبتدأ، واعتبارهما معاً حيث يجتمع القسم والشرط لتوسطهما وكان الجواب خبراً عن المبتدأ واعتبارهما معاً حيث يجتمع الفاء واللام، واعتبار الشرط وحده، إن دخلت الفاء على القسم واعتبار القسم وحده إن دخلت اللام، ونون التوكيد على الجزاء، وإذا اعتبرا أو أحدهما كانت الجملة خبراً عن المبتدأ، وإن تقدم القسم ثم المبتدأ ثم الشرط، فإن تقدم جوابه عليهما، نحو: (والله ليشكرنك زيدٌ إن أعطه) كان الجواب للقسم، ووجب دخول أداة القسم على الجواب، وألغي الشرط لتأخره، وكان القسم وجوابه خبراً عن المبتدأ، لأنه لا يجوز إلغاؤه، وهو في حكم المتقدم، تقديره: (زيدٌ والله ليشكرنك إن أعطه) كان الجواب للقسم ووجب دخول أداة القسم على الجواب وألغي الشرط لتأخره، وكان القسم وجوابه خبراً عن المبتدأ، لأنه لا يجوز إلغاؤه وهو في حكم المتقدم، تقديره: (زيدٌ والله ليشكرنك إن

تُعْطُهُ) وَإِنْ تَوْسَطَ الْجَوَابُ دَخَلَتْ اللَّامُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، وَكَانَتْ الْجُمْلَةُ جَوَاباً لِلْقِسْمِ وَخَبَرَ الْمَبْتَدَأَ (إِنْ تَعْطُهُ يَشْكُرُكَ) وَأُلْغِيَ الشَّرْطُ، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَلَيْهِمَا اعْتَبِرْتُ كُلُّهُمَا وَكَانَتْ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا جَوَاباً لِلْقِسْمِ وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ خَبَرَ عَنْهُ، وَيَشْكُرُكَ تُجْزَمُ جَوَاباً لِلشَّرْطِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الْقِسْمُ بَعْدَ الشَّرْطِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، فَإِنْ تَقَدَّمَ جَوَابُ [ظ ١٤٨] الْقِسْمِ عَلَيْهِمَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا جَوَاباً لِلْقِسْمِ، وَالْقِسْمُ وَجَوَابُهُ وَالشَّرْطُ خَبِراً عَنِ الْمَبْتَدَأِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ، وَأُلْغِيَ الشَّرْطُ لِتَأَخُّرِهِ فِي التَّقْدِيرِ، وَإِنْ تَوْسَطَ الْجَوَابُ بَيْنَهُمَا لَزِمَتْ اللَّامُ الشَّرْطُ، وَكَانَ الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ جَوَاباً لِلْقِسْمِ، وَيَجُوزُ اعْتِبَارُ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَيَجُوزُ إِلْغَاؤُهُ، وَيَجِبُ اعْتِبَارُ الْمَبْتَدَأِ وَمَا قَبْلَهُ خَبِرَهُ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْجَوَابُ وَجِبَ اعْتِبَارُ الْقِسْمِ وَالْمَبْتَدَأِ، وَجَازَ اعْتِبَارُ الشَّرْطِ وَإِلْغَاؤُهُ، فَمَعَ اعْتِبَارُ الْجَمِيعِ تَدَخَّلَ اللَّامُ عَلَى الشَّرْطِ وَيُجْزَمُ الْجَوَابُ الشَّرْطُ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ خَبِراً عَنِ الْمَبْتَدَأِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الشَّرْطُ ثَمَّ الْمَبْتَدَأُ ثَمَّ الْقِسْمِ، فَإِنْ تَقَدَّمَ الشَّرْطُ عَلَيْهِمَا، نَحْوُ: (إِنْ تُعْطُهُ يَشْكُرُكَ زَيْدٌ وَاللَّهُ) كَانَ الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ، وَالشَّرْطُ وَجَوَابُهُ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ، وَأُلْغِيَ الْقِسْمُ لِتَأَخُّرِهِ، وَإِنْ تَوْسَطَ بَيْنَهُمَا وَجِبَ إِلْغَاؤُهُ فِي الْمَبْتَدَأِ وَكَانَ جَوَابُ الشَّرْطِ وَالْجُزْءُ خَبِراً لِلْمَبْتَدَأِ وَأُلْغِيَ الْقِسْمُ لِتَأَخُّرِهِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمَا جَازَ اعْتِبَارُهُمَا مَعاً وَيَكُونُ الْمَبْتَدَأُ وَخَبِرَهُ جَوَاباً لِلشَّرْطِ، وَتَلْزَمُ الْفَاءُ، وَمَا بَعْدَ الْقِسْمِ وَجَوَابُهُ وَتَلْزَمُ اللَّامُ وَالْقِسْمُ وَجَوَابُهُ خَبِراً لِلْمَبْتَدَأِ، وَيَجُوزُ إِلْغَاؤُ الْقِسْمِ لِتَوْسِطِهِ وَإِنْ وَلِيَ الشَّرْطُ الْقِسْمَ، فَإِنْ تَقَدَّمَ جِزَاؤُهُ عَلَى الْقِسْمِ وَالْمَبْتَدَأِ نَحْوُ: (إِنْ تُعْطُهُ يَشْكُرُكَ وَاللَّهُ زَيْدٌ) كَانَ الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ وَالْجُمْلَةُ خَبِراً عَنِ الْمَبْتَدَأِ، وَيَجُوزُ فِي الْقِسْمِ وَجِهَانِ، فَإِنْ اعْتَبَرْتَهُ أَذْخَلْتَ اللَّامَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، وَإِنْ

توسط الجزاء جاز اعتبار الجميع، ويكون القسم وجوابه جزاء للشرط، ويلزم القسم الفاء واللام في الجواب، والجملة كلها خبراً عن المبتدأ، ويجوز إلغاء لتوسطه، فلا تدخل الفاء ويُجزم الجواب للشرط، وإن تأخر الجواب جاز اعتبار الجميع أيضاً، وتكون الجملة التي بعد الشرط كلها جزاءً له، ويلزم القسم الفاء، وما بعد القسم جوابه، وتلزمه اللام وما بعد المبتدأ خبره...

فصح لك من المسائل مع اجتماع الثلاثة ثماني عشرة مسألة، ومع اجتماع الاثنين اثنتا عشرة مسألة، لأنها ثلاثة أقسام، وفي كل قسم أربع مسائل، وثلاث في أربع اثنتا عشرة.

قوله: (وتقدير القسم كاللفظ) يعني أنه قد يحذف القسم ويقدر ويثبت له ما يثبت للملفوظ به من الاعتبار والإلغاء بشرط أن يمنع مانع من إجراء اللفظ على ظاهره، وأن يكون ثمَّ ما يصلح جواباً للقسم، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ أُخْرِجُوا أَوْ لَا يُخْرِجُونَ﴾^(١) فثم دليلان على تقدير القسم: دخول اللام الموطئة، وسقوط الفاء مع عدم الجزم في (لا يخرجون) وفي قوله: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٢) دليل وهو عدم دخول الفاء على إنكم.

(١) الحشر ١٢/٥٩، وتعلمها: ﴿لَنْ أُخْرِجُوا أَوْ لَا يُخْرِجُونَ مَعَهُمْ وَلَنْ قَتَلُوا أَوْ لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَنْ نَنْصُرَهُمْ لِيَبْذُرُوا فِي الْعَالَمِ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾

(٢) الأنعام ١٢٧/٦، وتعلمها: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ بِمَا لَمْ يَنْكِحُوا عَلَيْهَا﴾ وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون.

قوله: (وأما) إنما عدّها من حروف الشرط، لأنّ فيها معناه بدليل لزوم الفاء في خبرها، ولا يجوز حذفها إلا إذا كان جوابها محكياً بالقول نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(١) أوفي ضرورة شعر، نحو:

[١٣٦] فَأَمَّا الْقِتَالُ فَلَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ^(٢)

قوله: (للتفصيل) يعني تفصيل ما أجمله المخاطب، نحو قولك: (أما زيدٌ فقائمٌ وأما عمرو فقاعدٌ)، وليس التفصيل فيها لازم على الأصح، بل لا مانع من أن نقول: (أما زيدٌ فقائم) وتسكت، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾^(٣) تقديره: (وأما الراسخون في العلم فيقولون: فحذفت الفاء من (يقولون) لأنّ حذفها جائز عندهم في السعة.

قوله: (والتزم حذف فعلها) يعني شرطها لأن الأصل عند سيبويه^(٤) في قولك: (أما زيد فقائم)، (مهما يكن من شيء فزيد قائم)^(٥) فلما كثر استعمالها في الكلام، ودورّها لأنها موضوعة للتفصيل وهو استدعي تكرارها، أرادوا تخفيفها، فالتزموا حذف شرطها وهو: (يكن من شيء) ثم حذفوا (مهما) وعوضوا عنها (أما) لأنها أخف فصار الكلام، (أما فزيد

(١) آل عمران ١٠٦٣، وتعلمها: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَانظُرُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

(٢) سبق تخرجه ص ١٧٥.

(٣) آل عمران ٧٣، وتعلمها: ﴿... فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ...﴾.

(٤) ينظر الكتاب ٢٣٥/٤.

(٥) ينظر الجنى الداني ٥٢٢.

قائم) فعوضوا مكان الشرط جزاءً، مما بعد الفاء وهو (زيدٌ) واتصلت الفاء بقائم، فصار: (أما زيد فقائم) وهذا التفسير الذي ذكر سيبويه^(١) تفسير الإعراب لا تفسير معني، لأن (مهما) اسم للمجازاة و(أما) حرف للتفصيل^(٢) وقال [١٤٩] بعضهم: الأصل (أما إن يكن شيء فزيد قائم) أي إن يقع شيء أي شيء كان فهو يقتضي قيام زيد بكل حال، وقال الكوفيون: أصل (أما) أن ما فادغمت النون في الميم كما في: (أما أنت منطلقاً) لأنهم يجيزون في أن المفتوحة أن تكون شرطية.

قوله: (وعوضٌ بينها وبين فائها جزءٌ مما في حيزها) [مطلقاً وقيل]^(٣) يعني أنهم لما حذفوا شرط (أما) أرادوا أن يأتوا بشيء في موضعه ليسد مسله، ولأنه يلي أداة الشرط وهي (أما) أداة الجزاء وهي (الفاء) فعوضوا مكانه زيداً الذي بعد الفاء ونقلوه إلى ما قبلها واتصلت الفاء بقائم، وهو جزء مما في حيزها، أي مما بعد الفاء، والذي بعدها إن كان اسم فالتقدم وهو الجزء الأول، وإن كان فعلاً فالتقدم هو الجزء الثاني وهو: إما مفعول أو فاعل مقدم، ولا يتقدم على الفاء إلا جزء واحد مما في حيزها ولا يصح تقدم جملة ولا جزئين لأننا نقول: (أما زيد طعامك آكل).

قوله: (وهو معمول لما في حيزها مطلقاً) [أما يوم الجمعة فزيدٌ

(١) ينظر الكتب ٥٩٣، وينظر الفصل ٣٣٣، وشرحه لابن يعيش ١٧٩، وشرح ابن عقيل ٣٩٠/٢.

(٢) ينظر الكتب ٣٦٧/١.

(٣) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

منطلق^(١) اختلف في الواقع بعد (أما) على ثلاثة مذاهب،

الأول: للمبرد^(٢) أنه جزء مما في الفاء معمول به، وإنما قدم للعوض والتنبية على أنه جنسه المراد بالتفصيل واختاره المصنف^(٣)، وقوله: (مطلقاً) يعني سواء كان بعد الفاء ما يمنع التقديم نحو: (أما زيدٌ فإني أُكرمه) أو لم يكن نحو: (أما زيد فقائم).

الثاني قوله: (معموله المحذوف مطلقاً) يعني أنه جملة مستقلة عاملها محذوف، وما بعد الفاء جملة أخرى، تُقدَّر لكل جملة ما يليق بها من العوامل، إن كان المعوض معمولاً قُدِّرَ له فِعْلٌ متعدي، وإن كان مرفوعاً قُدِّرَ له رافع والجملة الأخرى يُقدَّر لها مبتدأ وإن كان بعد الفاء اسماً أو مفعولاً، إن كان بعدها فعلاً.

الثالث للمازني^(٤) التفصيل وهو قوله: (وقيل إن كان جائز التقديم فمن الأول وإلا فمن الثاني) يعني إن كان [ما] بعد الفاء [ما]^(٥) يمنع من العمل فيما قبلها، وذلك حيث لا يتقدم معموله عليه، أو يكون له

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر المقتضب ٦٩٢، وشرح الرضي ٤٠٠/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٣٢.

(٤) قل الرضي في شرحه ٤٠٠/٢: ذهب المازني إلى أنه إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كـ (إن) و (ما) أو مانع آخر من عمل العمل فيما قبله ككون العمل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو: (أما زيداً فأنا رجل ضارب)، أو كون المعمول تمييزاً وعلمه اسم تام نحو: (أما درهما فعنلي عشرون) أو كون العمل مع نون التوكيد نحو: (أما زيداً فلاضربن) أو صلة نحو: (أما القميص فإن تلبس خير لك).
(٥) زيلة يقتضيها السياق.

الصدر نحو: (أما زيدٌ فإنه قائم) لم يجز التقدم لأن (إن) لها الصدر، ولا يتقدم معمولها عليها فيكون ما بعد الفاء جملةً مستقلة كالقول الثاني، وإن كان لا يمنع ما بعد الفاء من العمل فيما قبلها فالكل جملة واحدة كالقول الأول نحو: (أما زيدٌ فقائم).

(وأما يوم الجمعة فزيدٌ منطلق) قال ابن الحاجب: ^(١) ولونظر المفصلون كلَّ النظر لعلموا أنَّ الباب كله من هذا القبيل، لأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ولا بُدَّ منها، ولا فرق بين (أما يوم الجمعة فزيدٌ منطلق) وبين (أما يوم الجمعة فإنَّ زيداَ منطلقاً) فإنَّ زعموا أنه خولف هذا الأصل في الفاء لغرض ذكر ما هو المقصود منهما فلا بُعداً أن يخالف في غيرها [مما ذكروه] ^(٢) لغرض، ويعني بالغرض: الاهتمام بتقديم الاسم.

(١) ينظر شرح المفصل ١٣٣.

(٢) زيلةٌ مذكورة في شرح المصنف ويقتضيها السياق.

حرف الردع

قوله: (حرف الردع (كَلَاً) ^(١) وبمعنى حقّاً) ^(٢) يعني أن لا (كَلَاً) معنيين، أحدهما الردع والزجر، وذلك حيث يكون ما قبلها منكرًا، قال تعالى: ﴿رَبِّي أَهَانَنِي كَلَاً﴾ ^(٣) أي ليس الأمر على ما ذكرت، وكذلك إذا قيل: فلاناً شتمك؛ كلاً أي ارتدع، وقد تكون لنفي الإجابة نحو: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَاً﴾ ^(٤) أي لا تجاب، وهل يوقف عليها إذا كانت للردع أولاً؟ حكى عن ثعلب ^(٥) أنه لا يُوقف عليها في جميع القرآن لأنها جواب، والفائدة فيما بعدها، وحكى عن ابن برهان ^(٦) أنه يُوقف عليها في جميع القرآن لأنها بمعنى انتبه، إلا في قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ ^(٧) فإنه لا يوقف عليها [ظ١٤٩] دون القسم، وحكى عن

-
- (١) ينظر الكتاب ٣٣٥/٤، والمفصل ٣٣٥، وشرح المصنف ١٣٣، وشرح الرضي ٤٠٠/٢، ورفض المباني ٢٨٧، والجنى الداني ٥٧٧ وما بعدها، والمغني ٢٤٩ وما بعدها.
(٢) في الكافية المحققة زيلة وهي (وقد جاء).
(٣) الفجر ١٦٨٩ - ١٧، وتعلمها: ﴿وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربّي أهانني كلاً بل لا تكرمون اليّتم﴾.
(٤) المؤمنون ٩٩/٣ - ١٠٠، وتعلمها: ﴿... كلاً إنها كلمة هو قائلها ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون﴾.
(٥) ينظر شرح المفصل ١٦٩.
(٦) ينظر رأي ابن برهان في شرح المفصل ١٦٩، وهو موافق لرأي ابن برهان دون أن ينسبه إليه.
(٧) المدثر ٣٦/٤.

الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة^(١) أنها إذا انقطعت عما بعدها وُقف عليها، وإن اتصلت لم يُوقف، المعنى الثاني بمعنى (حقاً) وتكون اسماً وبُنيت حملاً على التي للردع، ويجوز أن يجاب بما يجاب به القسم نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَاذِبٌ﴾^(٢) ومنهم من قال بحرفيتها على كلا المعنيين، وأنكر الزخشي^(٣) أن تكون بمعنى (حقاً)، وقال هي للردع أينما وردت.



(١) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية السفر الثاني ورقة ٢٥٢.

(٢) العلق ٦/٩٦.

(٣) ينظر الكشف ٣٧/٤، واستعرضت كل الآيات التي فيها كلا عند الزخشي وكلها تؤكد ما ذهب إليه الشارح من أنها للردع والزجر.

تاء التأنيث الساكنة

قوله: (تاء التأنيث الساكنة)^(١) يحترز من المتصلة بالأسماء جامدها ك(طلحة) و(فاطمة)، ومشتقاً ك(قائمة) فإنها متحركة، وإنما حرّكتُ، لأنها لما اتصلت بالاسم المعرفّ صارت كالجُزء منه، فجعل إعرابه عليها، فإن قيل: نزلت من الفعل منزلة الجزء منه فجعلت فتحته عليها، أوجب بأن دخولها على الاسم أقوى، لأنها تدخل على مؤنث، ودخولها على الفعل لتأنيث فاعلها فقط، وأما الأفعال فهي مذكّرة وكان الأولى ألا يحترز عن متحركة لأنه في تعداد الحروف وهما حرفان معاً، أوجب بأن المتحركة قد صارت كالاسم لتنزّلها منزلة الجزء من الكلمة فلم يذكرها، وقيل: خصّ الساكنة بالذكر لما كان سيردُفها فيها بحكم لها خاص، وهو قوله: (كان ظاهراً غير حقيقي فمميز) وقال الإمام المؤيد بربّ العزة يحيى بن حمزة: لأن كلامه فيما يختص بالأفعال.

(١) قل المرادي في الجنى ٥٧: وأما تاء التأنيث فهي حرف يلحق الفعل، دلالة على تأنيث فاعله لزوماً في مواضع وجواز في مواضع.... وتتصل به متصرفاً وغير متصرف ما لم يلزم تذكير فاعله ك(أفعل) في التعجب، و(خلا) و(عدا) و(حاشا) في الاستنله، وحكم هذه التاء السكون....
للتفصيل: ينظر رصف الباني ٣٣٦، والجنى الداني ٥٧، والمغني ١٥٧، وشرح الرضي ٤٠١، وشرح شنور الذهب ٢٠٤ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٤٧٥/١ وما بعدها.

قوله: (وتلحق الماضي لتأنيث المسند إليه)^(١) إنما ألحقت به للتنبية من أول الأمر على تأنيث الفاعل نحو: (قامت هندٌ) ولأن تأنيث الفاعل غير موثوق به، إذ قد يشارك المذكر المؤنث، نحو (علامة) ويسمى المذكر بمؤنث، وإنما اختصت بالماضي دون المضارع، لأن حروف المضارعة كافية في الدلالة على تأنيث الفاعل.

قوله: (فإن كان ظاهراً) يعني الفاعل يحترز من المضمرة نحو (الشمس طلعت) فإنه يجب مطابقتها لفاعله.

قوله: (غير حقيقي) يحترز من الحقيقي فإنه تجب فيه المطابقة نحو: (قامت هند).

قوله: (فمميز)^(٢) يعني أنه يجوز لك التذكير والتأنيث في الفاعل غير الحقيقي، نحو: (طلعت الشمس) و(طلع الشمس) وقد تقدم تفصيل ذلك.

(١) أي لتأنيث الفاعل أو نائبه.

(٢) قل ابن مالك في ألفيته:

وتاء تأنيث تلي الماضي، إذا كان لأنثى كـ (أبت هندٌ

وإنما تلزم فعلاً مضمراً متصل أو مفهوماً ذات حر

قل ابن عقيل في ٤٧٨: إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثاً ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي... ثم قل: لكن لها حالتان: حالة لزوم، وحالة جواز، وتلزم في موضعين:

١- أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي نقول: هندٌ قلت والشمس طلعت.

٢- أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقياً التأنيث نحو: قلت هند... .

قوله: (وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين **ضعيف**)^(١) يعني إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهرةٍ فإلحاق علامة التثنية وجمع المذكر والمؤنث، قيل الظاهر ضعيف نحو: (قاما الزيدان) و(قاموا الزيدون) و(قمن الهندات) كعود الضمير إلى غير مذكور متقدم من غير فائلة، وللزوم أن يكون للفعل فاعلان، وإنما ألحقت علامة التانيث قبل الفاعل بخلاف علامة التثنية والجمعين، لأنك تعرف التثنية والجمعين من لفظ المثني والمجموع، وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث نحو: (جاءني علامة نسابه) وأجاز بعضهم إلحاق العلامة في التثنية والجمعين ورواها سيبويه^(٢) والبصريون لغة قوم من العرب واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النُّجُوزِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣) وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(٤) وقولهم: (أكلوني البراغيث)^(٥)، وقوله:

(١) ينظر شرح شنور الذهب ٢٠٤ وما بعده، وشرح ابن عقيل ٤٧٨ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب ٤٥٢، وشرح ابن عقيل ٤٨٦.

(٣) الأنبياء ٣٢١ وتلمها: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبِهِمْ وَأَسْرُوا النَّجُوزِ الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾.

(٤) المائة ٧١ وتلمها: (وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا ثم ثاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثير منهم والله بصير بما يعملون).

(٥) ينظر هذا القول في: الكتاب ٢٠٩٣، والأصول ١٣٦٧٨ - ١٧٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٠٤٨، ٧٠١٢. قل ابن مالك في شرح التسهيل ٧٠١٢: (إذا تقدم الفعل على المسند إليه فاللغة المشهورة أن لا تلحقه علامة تنبية ولا جمع بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلها، ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفه، وقبل المذكرين واواً، وقبل الإناث نوناً على أنها حرف مدلول بها على حل الفاعل الآتي قبل أن يأتي ومنها قول بعض العرب: أكلوني البراغيث، وقد تكلم بها النبي صلى الله عليه وسلم فقل: يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار...).

[٨٣٧] رأي الغواني الشيب لاح بمفرقي

فأعرضني بالخلود النواضر^(١)

وتأول الجمهور ما ورد من ذلك، واختلفوا في تأويله، فقال بعضهم: هي ضمائر وما بعدها بدل منها بدل ظاهر من مضمير، وضعف بعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، وقال بعضهم: الظاهر مبتدأ، والضمير وفعله خبر عنه متقدم، وضعف بأن الخبر لا يتقدم على المبتدأ إذا كان فعلاً له، خلافاً للكسائي والكوفيين، وقال بعضهم: هي حروف وليست بضمائر أتت بها للدلالة على أحوال الفاعلين، كما أتت بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث الفاعل، وضعف بأن فيه دعوى الاشتراك.



(١) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن عبد الله العتبي في الأغاني ١٩١٨٤، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٠٤٨، ٧٠٣٢، وشرح شذور الذهب ٢٠٦، وشرح ابن عقيل ٤٧٨، والمقاصد النحوية ٤٧٣٢، وشرح الأشموني ١٧٨.

والشاهد فيه قوله: (رأي الغواني) حيث اتصل بفعل (رأي) ضمير الفاعل وهو نون النسوة مع ذكر الفاعل الظاهر (الغواني) على لغة أكلوني البراغيث....).

التنوين

قوله: (التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر [١٥٠] لا لتأكيد الفعل) فقوله: (نون) ^(١) جنس يعمُّ جميع النونات أصلية كانت أوزائلة، متحركة أوساكنة، أولى أو وسطى أو أخرى، وقوله: (ساكنة) خرجت المتحركة سواء كانت أصلية كـ(حسن) من الحُسن، أوزائلة كـ(ضيغن) و(رعشن) أولى ويعني بقوله: (ساكنة) في الأصل، وإلا فقد تحرك لالتقاء الساكنين، وقوله: (تتبع حركة الآخر) أنها تأتي بعد حركته، خرج ما كان أولى أو وسطى مطلقاً، وما كان آخره لا يتبع حركة الآخر كنون (لذن) و(لم يكن) ومعنى تبعته حركة الآخر، أنها تأتي بعد حركته إذا حرك، ولا تأتي في الوقف، قوله (لا لتأكيد الفعل) يحترز من نوني التأكيد، فإنهما زائدتان تتبعان حركة الآخر نحو: (ضربن يا زيد اضربن يا هند واضربن يا رجال لكنها للتأكيد).

قوله: (وهو للتمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترخم) يعني أن أقسام التنوين خمسة، فتنوينُ التمكين ما دلَّ على أمكنية الاسم،

(١) ينظر ملحة (نون) في اللسان ٤٥٨٦/١.

وهو يكون في الأسماء المنصرفة ك(زيدٍ) و(رجلٍ)، وغير المنصرفة إذا نُكِّرت نحو(رُبَّ إبراهيمٍ لقيت) على الأصح، وزعم بعضهم: أن تنوين رجلٍ للتنكير، وأما تنوين التنكير فهو اللاحق بآخر الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها، كالأصوات وأسماء الأفعال، نحو: (غاق) و(يا) و(صه) و(سيبويه) آخر، وأما تنوين العوض فقد يكون عن حرفك(جوار) و(قاضٍ) على مذهب سيبويه^(١)، وأما المبرد^(٢) فقال: هو عوضٌ عن الإعلال وقد يكون عن كلمة (كل) و(بعض) قال تعالى: ﴿كُلُّ

أَمِّنَ بِاللَّهِ﴾^(٣) أي كل ونحو: (قبلُ) و(بعدُ) إذ لم يبق المضاف، وقد يكون عن جملة نحو: (يومئذ) و(ساعة إذ) و(حينئذٍ)، لأن (إذ) لا تضاف إلا إلى الجمل، وأما تنوين المقابلة فهو الداخل في جمع المؤنث السالم علماً كان أو غير علم، ك(مسلمات) و(عرفات)، لأنهم قابلوا به نون جمع المذكر السالم، وجعل الزمخشري^(٤) والربعي^(٥) تنوين المؤنث السالم علماً كان أو غير علم تنوين تمكين، ك(زيدٍ) و(عمرو)، ورد بأنه غير منصرف إذا سُمِّي به للعلمية والتأنيث، فيلزم زوال التنوين إذا كان للتمكين، وأجيب بأن التأنيث غير مُعتبر، لأن التاء فيه للجمع، وتاء التأنيث قد سقطت، وهي لا تعتبر وقال الزمخشري: و(عرفاتٍ) في قوله تعالى: ﴿فَلِذَا فَضْنُكُمْ

(١) ينظر الكتاب ٢٠٦/٤.

(٢) ينظر مع الهوامع ٤٠٦/٤.

(٣) البقرة ٢٨٥/٢.

(٤) ينظر المفصل ٣٢٨، وشرحه لابن يعيش ٢٩/٩.

(٥) ينظر الهمع ٤٠٦/٤.

من عَرَقات^(١) علم للموقف مُسَمَّى بجمع ك(أذرعَات)، وصُرِفَ لعدم اجتماع علتين، لأن التاء والألف علامة لجمع المؤنث، وهما مانعتان من تقدير التاء، كما أن التاء هي عوض عن الواو في (بنت) و(أخت) مانعة من تقدير تاء التأنيث، واعتُرِضَ بأنها بدل عن تاء التأنيث نائبة منابها، بدليل انفتاح الكلمة لها بخلاف (بنت) و(أخت) فما قبل التاء فيهما ساكن، وأجيب بأن انفتاح الآخر للألف لا للتاء، وقال الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة:^(٢) ما كان علماً من هذا الجمع فتونينه للمقابلة، وما كان نكرة فتونينه للتمكين. وأما تنوين الترم^(٣) فهو اللاحق بالقوافي الشعرية، وهو يخالف التنوينات بأمرين أحدهما: أنه عكسها، لا يكون إلا في الوقف، وهي لا تكون إلا في الوصل، الثاني: أنه يدخل الأسماء معربها ومبنيها ومعرفها ومنكرها، والأفعال والحروف وسائر ما تختص به الأسماء، وهو ضربان أحدهما: يلحق القوافي المطلقة، وهي التي آخرها ألفاً وواواً وياءً فالألف نحو:

[١٣٨] يا صالح إن هاج المموع الذُرْفَنُّ^(٤)

[١٣٩] من طلل كالآحمي أنهجن^(٥)

(١) البقرة ١٩٧٢، وينظر المغني ٤٤٥.

(٢) ينظر الأزهار الصافية شرح المقلمة الكافية ٦٥.

(٣) ينظر المغني ٤٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩ وما بعده، والكتاب ٢٠٧/٤، وشرح الرضي ٤٠٢/٢.

(٤) الرجز للعجاج كما في ديوانه ٧، وينظر الكتاب ٢٠٧/٤، ويروى فيه ما هاج بدل إن هاج. والخصائص ١٧٧/١، والمقاصد النحوية ٣٦١.

والشاهد فيه: وصل القافية بالنون للترنم كما وصلت بحروف المد واللين للترنم أيضاً.

(٥) الرجز للعجاج وينظر المصادر في الشاهد السابق.

[١٨٤٠] يا أبتاعلك أو عساكاً^(١)

ففي (الذرفن) دخل على المعرف، وفي أنهجاً على الفعل، وفي عساكاً على المضمرة المبني، ولم يُسمع دخوله في الحروف إلا في (كأن) و(قد) لكنه يقاس بـ(لا) وكلا في التي آخرها (واو) نحو:

[١٨٤١] متى كان الخيام بني طلوح سقيت الغيث أيتها الخيلمو^(٢)

[ظ ١٥٠]

والتي الياء نحو:

[١٨٤٢] أرف الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالنا وكأذن قدن^(٣)

وقال بعضهم ليس هو تنوين، لكن هذا نون أبذل من حرف الإطلاق.

الضرب الثاني اللاحق للقوافي المقيدة نحو:

[١٨٤٣] وقاتم الأعمق خاوي المخترق مشبه الأعلام لماع الخفق^(٤)

(١) الرجز للعجاج وينظر المصادر السابقة.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٣٧٨. وينظر الكتاب ٢٠٦/٤. وشرح أبيات سيبويه ٣٤٩٢. وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦١٧. وشرح المفصل ٧٨٣/٩. والجنى الداني ١٧٤. ومغني اللبيب ٤٨٢ وشرح شواهد المغني ٣٦١/١. وخزانة الأدب ١٢٧/٩.

والشاهد فيه قوله (الخيلمو) حيث وصل الكافية المقرونة بـ (أل) في حل الرفع بالواو كوصل غير المقرونة بها والواو هذه تسمى واو الإطلاق وهي في الحقيقة واو الإشباع لكنها قياسية.

(٣) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٩. وينظر المقتضب ٤٢/٨. وسر صناعة الإعراب ٣٣٤/١. وشرح المفصل ١٧٩ - ٥٢. وأمالي ابن الحاجب ٤٥٥/٨. والجنى الداني ١٤٦ - ٢٦٠. ومغني اللبيب ٢٢٧. وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢. وهمع الهوامع ١٧٧٢. وخزانة الأدب ١٩٧/٧ - ١٩٨. ويروى بالياء قلبي. والشاهد فيه قوله: (قدن) حيث أدخل تنوين التثنية على الحرف قد.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٠٤. وينظر الكتاب ١١٠/٤. وشرح أبيات سيبويه ٣٥٣/٨. والخصائص ٢٢٨/٢. =

روي بفتح القاف وكسرهما، فالكسر إما بحركته قبل الوقف، لأنه مضاف إليه، أو على أصل التقاء الساكنين، والفتح حملاً له على نون التوكيد نحو: (اضربن) واختاره المصنف^(١) على الكسر، ويجمع هذين الضربين اسم الترم، مأخوذ من ترم الوتر، وهو صوته، وقيل اسم الترم خاص بالضرب الأول وهذا الثاني سمي الغالي^(٢)، مأخوذ من الغلو، وهو تجاوز الحد وقيل من غلاء السعر وهو قوته، وأصل التنوينات السكون وإنما تحرك لالتقاء الساكنين نحو ﴿وَعَذَابٍ اِرْكَضٍ﴾^(٣) و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٤) وقد يحذف لالتقاء الساكنين نحو:

[١٤٤] ولا ذاكر الله إلا قليلاً^(٥)

وشرح المفصل ١١٧٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٣٣، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢، وهمع الهوامع ٢٢٢/٤، وخزانة الأدب ٢٥١٠، ويروى في المفصل بإثبات النون في المخترق = المخترقن. والشاهد فيه قوله: (وقاتم) حيث حذف رب بعد الواو وأعملها قاتم والشاهد الثاني (المخترقن) حيث يروى بإثبات النون وهو التنوين الغالي الذي يلحق القوافي الساكنة.

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٣.

(٢) ينظر اللسان ملة (غلا) ٣٣٩/٥.

(٣) ص ٤١٣٨ - ٤٢ وتمهلاً: ﴿واذكر عبدنا أيوب إذ نلّى ربه أنى مسني الضر بنصب واعذاب اركض برجلك هنا مغتسل بارد وشراب﴾ وقرئ بالضم ينظر المفصل ٣٢٩.

(٤) الإخلاص ١١٢ - ٢، وقرأ أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وغيرهم يحذف التنوين وضم لفظ (أحد) لالتقائه مع لام التعريف. ينظر البحر المحيط ٥٣٠/٨، والسبعة في القراءات ٧٠١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٨/٥ - ٣٠٩.

(٥) صدر بيت من المقارب، وعجزة:

فألفيته غير مستعتب

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٥٤، وينظر الكتاب ١٦٩١، وشرح أيبك سيويه ١٩٠/١، والمقتضب ٣١٣٢، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢، والإنصاف ٦٥٩٢، والمفصل ٣٢٩، وشرحه لابن يعيش ٦٢ =

وتبدل ألفاً في حال النصب نحو: (رأيت زيداً).

وله: (ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم [آخر] ^(١))
يعني أن التنوين إذا لاقى ساكناً في علم مكبر موصوف ب(ابن) مضاف
إلى علم مكبر نحو: (زيد بن عمرو) وجب حذف التنوين، وما ثبت
فضرورة نحو (جارية بن قيس بن ثعلبة) وألحق به الكوفيون الموصوف
بابن مضافاً إلى مثله نحو: (شريف بن شريف) و(سيد بن سيد) و(ضُلُّ
بن ضل) ويعني بالعلم الصريح نحو (زيد بن عمرو) والكنية نحو (فلان
بن فلان) ^(٢) واحترز بالمكبر عن المصغر فإنه ينون بالوصف ب(ابن) عن
أن يكون موصوفاً بغيره، نحو (زيدٌ صاحب عمرو) ويكون (ابن) بدلاً
أوخبراً، فإنه ينون، أحياناً نحو: ﴿عَزَّيْزُ ابْنِ اللَّهِ﴾ ^(٣) وبالمضاف إلى علم من
الإضافة إلى غيره نحو (زيد بن أحدنا)، فإنه ينون، وزاد بعضهم أن يكون
العلم الثاني مذكراً لقللة النسبة إلى الأم فيما كثر نحو: (عمرو بن هند
لملك)، فإن نسبته إلى أمه أكثر، وإنما حذف مع اجتماع هذه الشروط
لكثرته فخففوه بحذف تنوينه لفظاً والثاني خطأً والموصوف ب(ابنه) جار
مجرى الوصف ب(ابن) بخلاف بنت، لأنه لم يلتق فيه ساكنان، وأما ابن

٣٦/٩، وشرح الرضي ٤٠٢/٢، والبحر المحيط ٥٣٠/٨.

والشاهد في حذف النون من (ذاكر) ضرورة.

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٤٠٢/٢.

(٣) التوبة ٣٠/٩ وتلمها: ﴿وقالت اليهود عزيز بن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم

بأفواههم....﴾

مالك^(١) فأجرى بنت في حذف التنوين مجرى ابن وإن لاقى التنوين غير ما اجتمعت فيه هذه الشروط، بقي التنوين في أكثر الكلام، وحرك بالكسرة وبالضم للاتباع إن كان بهد الساكن الملاقي له مضموم، ويجوز حذفه قليلاً تشبيهاً له بحرف العلة نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ في الشاذ^(٢) قوله:

[١٤٥] ولا ذَاكر الله إلا قليلاً^(٣)

وقوله:

[١٤٦] عمرو والنبي هشم الشريد لقومه^(٤)



(١) ينظر رأي ابن مالك في الهمع ٤٠٧/٤.

(٢) ينظر الرضي ٤٠٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٩/٥ وفيه: قرأ نصر بن عاصم وعبد الله بن إسحاق أحد الله بغير تنوين وكذا يروى عن أبان بن عثمان حذفوا التنوين لالتقاء الساكنين. فحذف التنوين قبيح وقراءة الجماعة أولى.

(٣) سبق تخريجه برقم ٨٤٤.

(٤) البيت من الكامل، وهو لمطروود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق ١٣، ولعبد الله بن الزبير في أمل المرتضى ٢٦٩٢، وينظر نواذر أبي زيد ١٦٧، والمقتضب ٣١٢/٢ - ٣٦٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٩، والإنصاف ٦٦٣/٢، وشرح المفصل ٣٧٩، والبحر المحيط ٥٣٠/٨، وخزانة الأدب ٣١٧/١. وعجزة ورجال مكة مستنون عجاف

والشاهد فيه قوله: (حذف التنوين من (عمرو) للضرورة الشعرية.

نون التوكيد

قوله: (نون التوكيد^(١) خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة)^(٢) يعني أن نون التوكيد نوعان، أحدهما: خفيفة ساكنة وكونها على الأصل، لأن أصل البناء السكون. والثاني: مشددة مفتوحة وحركت كراهة للجمع بين ساكنين، وخصت بالفتح للتخفيف، وقال الكوفيون:^(٣) هي نون واحدة مشددة والخفيفة فرعها، والتأكيد بالشديلة أكد الخفيفة، لأن تكرير النون بمنزلة تأكيدين قوله [و١٥١] (مع غير الألف) يعني أنها مفتوحة مع غير الألف وأما مع الألف فإنها تكسر، وذلك في المثني وجمع المؤنث تشبيهاً لها بنون التثنية.

قوله: (تختص بالفعل) يحرز من الاسم، فإنها لا تدخله لأن وضعها لتأكيد الأفعال كوضع أن لتأكيد الأسماء وقد شد قوله:

[٨٤٧] أقائلن أحضروا الشهود^(٤)

(١) في الكافية المحققة نون (التأكيد) بدل التوكيد.

(٢) ينظر شرح المفصل ٣٧/٩، وشرح الرضي ٤٠٣/٢.

(٣) ينظر شرح المفصل ٣٧/٩، وهمع الهوامع ٣٩٧/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٧/١.

(٤) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٣، وله أو لرجل من هذيل ينظر الخصائص ١٣٧/١، وشرح الرضي

٤٠٤/٢، والجنى ١٤١، والمغني ٤٤٣، وشرح شواهد المغني ٧٥٨/٢، وهمع الهوامع ٤٠٢/٤، وخزانة الأدب ٥/٦. وتملأه:

أرأيت إن جئتُ به أملودا مرَجَّلاً ويلبس البُرودا

قوله: (المستقبل) يجتز من الماضي والحال فلا تدخلهما لأن التأكيد لا يكون إلا فيه طلب، ولا طلب فيهما، لأن الماضي قد وقع، والحال على وقوع، وقد جاز دخولها في الماضي نحو:

[١٨٤٨] دامنٌ سعدك إن رحمت مميماً لولاك لم يك للصباة جلماً^(١)

وتوؤل بأنه معنى الدعاء، فإذا دخلت على المستقبل أثرت في لفظه ومعناه، فاللفظ إخراجها من الإعراب إلى البناء، والمعنى خلاصه من الاستقبال بعد صلاحيته للحال معاً، ولهذا لا يدخل على ما فيه السين وسوف، لأنهم لا يجمعون بين علامتي معنى واحد.

قوله: (في الأمر والنهي) دخولها في الأفعال على ثلاثة أقسام، ممتنع وواجب وجائز، فالمتنع في الماضي والحال، والجائز في أقسام عشرة: الأمر والنهي والاستفهام والتمني، والعرض والتخصيص، والترجي والشرط المؤكد والنفي والتعليل، وهي على ثلاثة أضرب، مختار دخولها ومختار حذفها، ومستوى الأمرين، فالمختار دخولها مع أن المؤكدة ب(ما) نحو ﴿فإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٢) وإنما اختير دخولها لأنهم كما أكدوا الحرف ب(ما) أوتأكد الفعل أولى، لأنه المقصود والمستوي الأمران، في مواضع

أَقَائِلُنْ أَحْضِرِ الشَّهَوْدَا فَظَلْتُ فِي شَرِّ مِنَ اللَّذْكِيدَا

كَاللَّذْ تَزْبِي صَائِدًا فَاصْطَدَا

والشاهد فيه وقوله: (أقائلن) حيث أكد اسم الفاعل بنون التوكيد وهذا على سبيل الشنوذ.

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ١٤٣، ومعني اللبيب ٤٤٤، وشرح شواهد المغني ٧١٠/٢، وجمع الهوامع ٤٠١/٤. ويروى في المصائر لو بدل إن.

والشاهد فيه قوله: (دامن) حيث أكد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة.
(٢) مريم ٢٧/١٩ وتمامها: ﴿فَكَلِمِي وَاشْرِبِي وَقْرِي عَيْنَا فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ فقول إن نذرت للرحمن صوما... ﴿﴾.

الطلب وهي:

قوله: (في الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتخصيص والترجي والشرط) بغير إن المؤكدة بـ (ما) فالأمر (أضربن) سواء كان أمراً أودعاءً أو سؤالاً بفعل متصرف أو غير متصرف، والنهي: (لا تقومن) والاستفهام نحو: (هل يقومن) سواء كان متي وهل والهمزة نحو (أتضربن، وأزيداً تضربن) و(هل زيد يقومن؟) على من أجاز أن يكون خبر هل فعلاً، والتمني نحو: (ليتك تقومن) والعرض نحو: (ألا تنزلن) والتحضيض نحو: (ألا تنزلن)، ولم يذكره المصنف^(١)، نحو: (هلا تقومن) والترجي نحو: (لعلك تقومن)، والشرط المؤكد بـ (ما) إذا كان غير (إن) نحو: (أينما تكونن أكن) و(مهما تضربن أضرب) والمختار حذفها في مواضع:

الأول قوله: (وقلت في النفي) سواء كان بـ (لا) أو بـ (ما) أو بـ (لم) أو بـ (قلما) وإنما (قلت فيه) لعروءه عن الطلب، وجاز دخولها فيه تشبيهاً له بالنهي.

الثاني: مع ما الزائفة، نحو (بعين ما رأيتك).

الثالث: الشرط الذي لم يرد فيه (ما) نحو: (من تضربن أضرب) وكذلك جوابه نحو: (من تضرب أضربنه) وأما الواجب دخولها.

فقوله: (ولزمت في مثبت القسم) [وكثر في مثل [إمّا تفعلن]]^(٢) شرط أن لا يتقدمه الفعل، ولا تدخله (قد) ولا (حرف تنفيس) نحو:

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٤.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(والله لأقولن) واحترز من منفي القسم، فإنها لا تلخه نحو: (والله لا يقوم زيد) خلافاً لابن مالك.

قوله: وما قبلها مع ضمير المذكورين مضموم) يعني ما قبل نون التأكيد، وهو آخر الفعل مضموم مع جماعة الرجال سواء كان صحيحاً، نحو: (اضربن يا رجال) أو مضاعفاً نحو (شدنَّ يا رجال) أو معتلاً بالواو ونحو (اغزُنَّ يا رجال) أو بالياء نحو: (ارمن يا رجال) لأن فيه ضمير الجمع، وهو واو مضموم ما قبلها، فلما لاقت نون التأكيد حذفت لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة دليلاً عليها، وكان القياس عدم الحذف لحصول شرطيّ الجمع بين ساكنين مع النون الثقيلة، لكنهم لما حذفوا مع الخفيفة لعدم اجتماع الشرطين، طردوا ذلك في الثقيلة، أولأن النون كلمة ثانية، واعتبار الشرطين في الكلمة الواحدة ك(خويصة) ولم يفعلوا ذلك في المثني وجمع المؤنث خوف اللبس بالمفرد، واجتماع النونات مع فتحة الألف فيهما. وأما إذا كان معتلاً بالألف نحو: (هل تخشون يا رجال) ضمت واو الضمير وفتح ما قبلها لتدل الفتحة على الألف المحذوفة [ظ ١٥١] وإنما وجب الكسر مع المخاطبة المؤنثة دليلاً على المحذوف، واختلف في حركة الضم مع الجماعة، والكسرة مع المخاطبة، فمنهم من يقول: هي حركة بناء، ومنهم من يقول حركة إعراب.

قوله: (وفيما عدا^(١) [ذلك]^(٢) مفتوح) يعني أن ما قبل نون التأكيد، فيما عدا جمع المذكورين والمخاطبة وذلك في فعل الواحد المذكور، والمثني

(١) في الكافية المحققة (عدا بلك عداه).

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

فيهما وجماعة النساء مفتوح من غير حذف صحيحاً كان أو معتلاً نحو:
 (اضربنَّ واغزونَّ واخشينَّ وارمينَّ يا رجل) و(اضربانَّ واغزوانَّ،
 واخشينانَّ وارمينانَّ يا زيدان) و(اضربنَّ واغزونانَّ واخشينانَّ وارميانَّ يا
 نساء)، ووجه الفتحُ أما في المثني وجماعة النساء فلا بد من الألف قبلهما،
 وهي تستدعي فتح ما قبلها أما في المفرد فلأنك لو كسرتَه التيس بالمؤنثة،
 وإن ضممتَه التيس بالجماعة، وقيل فُتِحَ لالتقاء الساكنين، لا يبنى لأجل
 نون التأكيد، ومن حق البناء أن يكون على السكون، ثم على الفتح
 لحفته، وقيل: لأنه مركب مع النون، فتفتح كما يفتح وسط المركب
 نحو (حضر موت)

قوله: (وتقول في التثنية وجمع المؤنث (اضربان) و(اضربنان) يعني
 أنك تأتي بألف التثنية في المثني نحو (اضربانَّ يا زيدان) لأنك لو لم تأت بها
 التيس بالمفرد، وكذلك تأتي بألف الفصل في جمع المؤنث نحو: (اضربنان يا
 نساء) كراهة الجمع بين ثلاث نونات، وجماعة النساء ونوني التأكيد.

قوله: (ولا تدخلهما الخفيفة) يعني أن المثني وجمع المؤنث يلزمان في
 التأكيد النون الشديدة، ولا تدخلهما الخفيفة لأنه يؤدي إلى الجمع بين
 ساكنين على غير شرط، فإن بقيت النون ساكنة، وإن حركت خرجت عن
 وضعها بخلاف الشديدة فقد حصل فيها شرط الجمع بين ساكنين وهو المد
 واللين والإدغام ك﴿الضالين﴾^(١) و(تمود الثوب) و(جئت بك).

(١) الفلحة ٧٨.

قوله: (خلافاً ليونس)^(١) يعني فإنه يجير دخول النون الخفيفة عليهما لأنه يجير التقاء الساكنين على غير حله ويلتقي بحصول المد وهو مذهب الكسائي والفراء^(٢) واحتجوا بقراءة نافع ﴿مَحْيَاي﴾^(٣) بإسكان الياء وقولهم (حلقتا البطان)^(٤) وبعضهم أجاز فيها الكسر على التقاء الساكنين، وبقاؤها ساكنة كمذهب يونس، هذا الخلاف في المثني وجمع المؤنث وما عداهما وهو المفرد من المذكر والمؤنث وجماعة المذكرين، فدخول نون التوكيد الشديدة والخفيفة فيهما على سواء بلا خلاف، إلا أن الشديدة أكد.

قوله: (وهما في غيرهما)^(٥) يعني نوني التأكيد الشديدة والخفيفة في غير فعل الاثني والجمع المؤنث.

قوله: (مع الضمير البارز كالمنفصل فإن أمكن فكالم متصل)^(٦) شرع في تبين آخر الفعل المعتل معهما، وأما الصحيح فقد فرغ منه، ومعنى الكلام أن نوني التأكيد مع غير المثني وجمع المؤنث إما أن تكون مع ضمير بارز أو مستتر، فإن كانا مع ضمير بارز كان حكمها حكم الكلمة المنفصلة

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٤، وشرح المفصل ٣٧/٩، وشرح الرضي ٤٠٥/٢، وجمع الهوامع ٤٠٣/٤.

(٢) ينظر شرح المفصل ٣٩٩، ولم يشر إلى الكسائي والفراء وإنما أشار صراحة إلى الكوفيين، وهما استناداً مدرسة الكوفة.

(٣) الأنعام ١٦٢/٦ وتعلمها: ﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين﴾ وقرأ نافع بسكون ياء المتكلم في ﴿مَحْيَاي﴾ وقرأ عيسى بن عمر ﴿مَحْيَاي﴾ بفتح الياء وروي ذلك عن عاصم من سكون ياء المتكلم. ينظر السبعة في القراءات ٣٧٤، وحجة القراءات بن زنجلة ٣٧٩، والكشف ٤٥٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ١١٧/٢، والبحر المحيط ٣١٢/٤ - ٣١٣.

(٤) يروي هذا القول هكذا (التقت حلقتا البطان) ينظر هذا القول في شرح الرضي ٤٠٥/٢، والبحر المحيط ٣١٢/٤، وجمع الهوامع ١٧٨/٦.

(٥) ينظر شرح الرضي ٤٠٦/٢.

(٦) في الكافية المحققة (لم يكن) بـ (أمكن).

عما قبلها، وذلك في فعل الواحدة وجماعة المذكرين فتقول في (اغزي) و(ارمي) ، و(اغزوا) و(ارموا) و(اغزَن) و(ارمَن) في المفردة بحذف حرف العلة، وكسر ما قبله، و(اغزُنَّ) و(ارمُنَّ) في الجمع بحذف الواو وضم ما قبلها، كما تقول في الكلمة المنفصلة: (اغزي وارمي القوم يا هند) و(اغزوا وارموا القوم يا رجال) بحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وكذلك في نون التأكيد.

قوله: (فإن لم يكن فكا متصل) يعني فإن لم يكن ضمير بارز، بل كان مستتراً كان حكمها مع الفعل حكم الضمير المتصل يعني كالجزء منه، فأثبت له ما ثبت لها وذلك في فعل الواحد المذكر سواء كان صحيحاً أو معتلاً أو مضاعفاً فإنك تفتح ما قبل نون التوكيد.

إلى هنا نهاية المخطوط. وقد نقص منه الفقرة التالية وشرحها وهي:
ومن ثم قيل (هل ترين) وتروون وترين واغزؤون واغزئن واغزئن.
والمخففة تحذف للساكن، وفي الوقف فيرد ما حذف، والمفتوح ما قبلها تقلب ألفاً.

ملحوظة:

ويقدر هذا الشرح في شرح المصنف بنصف صفحة في حين يقدر في شرح الرضي بما يقارب الصفحة ونصف ينظر شرح المصنف آخر ١٣٤ - ١٣٥، وشرح الرضي ٤٠٦/٢ - ٤٠٧.

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أخبار النحويين البصريين، السيرافي.
- ٣- أدب الكاتب، ابن قتيبة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٢م.
- ٤- إرشاد الفحول إلى علم الأصول، الشوكاني، مؤسسة الكتب.
- ٥- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، يحيى بن حمزة، مخطوط.
- ٦- الأزهية في علم الحروف، للهروي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٨١م.
- ٧- أساس البلاغة، للزنجشري، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ١٩٥٧م.
- ٨- الأشباه والنظائر، السيوطي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥م، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم.
- ٩- إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون.
- ١٠- الأصمعيات، الأصمعي، دار المعارف - مصر، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون.

- ١١- أصول التفسير والمفسرون، خالد عبد الرحمن العكّ.
- ١٢- أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، دار النفائس.
- ١٣- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي.
- ١٤- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين.
- ١٥- إعراب القرآن للنحاس، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية.
- ١٦- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، بيروت، ١٩٨٣م، الدار التونسية للنشر ودار الثقافة.
- ١٧- أمالي ابن الحاجب (الأمالي النحوية)، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل - بيروت، دار عمان، ط ١، ١٩٨٩.
- ١٨- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الشجري، دار المعرفة للطباعة.
- ١٩- الأمالي، لأبي علي القالي، دار الحديث للطباعة والنشر ١٩٨٤م.
- ٢٠- أمالي المرتضي غرر الفوائد ودرر القلائد، الشريف المرتضي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي ط ٢، ١٩٦٧م.
- ٢١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ٢٢- إنباه الرواة على أبناء النحلة القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة.

- ٢٣- الأتمودج، الزمخشري، مخطوط، دار بيروت ١٩٧٩م.
- ٢٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٢٥- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى بن علي العليلي، منشورات وزارة الثقافة - العراق.
- ٢٦- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف - القاهرة، ١٣٨٩هـ.
- ٢٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت.
- ٢٨- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت.
- ٢٩- البيان في شرح اللمع، لابن جني، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، رسالة لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حموية. مخطوط.
- ٣٠- تذكرة النحاة، أبوحيان محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة.
- ٣١- تفسير أحكام القرآن، القرطبي، كتاب الشعب.
- ٣٢- تفسير البحر المحيط، أبوحيان، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٣- تفسير فتح القدير، للشوكاني، دار إحياء التراث العربي.

- ٣٤- تفسير الكشاف، الزمخشري، تصوير دار الفكر - بيروت.
- ٣٥- جهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، دار الجيل - بيروت، ١٩٨٨م.
- ٣٦- جهرة اللغة، ابن دريد، حققه وقدم له: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٧م.
- ٣٧- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة.
- ٣٨- حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة.
- ٣٩- الحديث النبوي الشريف، د. محمود فجلال، الناشر: نادي أبها الأدبي.
- ٤٠- حماسة البحري، البحري، ضبطه: لويس شيخو، بيروت.
- ٤١- الحماسة البصرية، علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، ط ٣، بيروت، ١٩٨٣م.
- ٤٢- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي، تحقيق: عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة في سوريا، ١٩٧٠م.
- ٤٣- الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ودار الفكر - بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
- ٤٤- الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.
- ٤٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة.

- ٤٦- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٤٧- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري (القاسم بن علي)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.
- ٤٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، الشنقيطي، دار البحوث العلمية الكويتية، ١٩٨١م.
- ٤٩- ديوان الأحوص الأنصاري.
- ٥٠- ديوان الأخطل، شرح ديوان الأخطل.
- ٥١- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط ١، ١٩٨٢م.
- ٥٢- ديوان الأعشى، شروح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٧، ١٩٨٣م.
- ٥٣- ديوان الأفوه الأودي.
- ٥٤- ديوان الأقيشر الأسدي، جمع وتحقيق: خليل الدويهي، ط ١، بيروت، ١٩٩١م.
- ٥٥- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه: بشير يموت، بيروت، ط ١، ١٩٣٤م.
- ٥٦- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت.
- ٥٧- ديوان البحري، دار صادر - بيروت، ١٩٨٦م.
- ٥٨- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: عزة حسن، منشورات دار الثقافة - دمشق، ١٩٧٢م.

٥٩- ديوان تأبط شرأ، جمع وتحقيق: علي ذوالفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٤م.

٦٠- ديوان أبي تمام، شرح ديوان أبي تمام.

٦١- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: عزة حسن.

٦٢- ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف - مصر، ط ٣.

٦٣- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٩٩٢م.

٦٤- ديوان حاتم الطائي، دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٦٥- ديوان الحارث بن حلزة، جمع وتحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٩٠م.

٦٦- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، ١٩٧٧م.

٦٧- ديوان الخطيئة، دار صادر - بيروت، ١٩٨١م.

٦٨- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنفه: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٠م.

٦٩- ديوان الخرنق بنت بلر بن هفان، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب - بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.

٧٠- ديوان الخنساء، تحقيق: أنور أبوسويلم، دار عمار، ط ١، ١٩٨٨م.

- ٧١- ديوان دريد بن الصمة جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي، قدم له شاعر الفحام، دار قتيبة - دمشق، ١٩٨١م.
- ٧٢- ديوان نزي الأصبغ العدواني، جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي ومحمد نايف الدليمي، الموصل، ١٩٧٣م.
- ٧٣- ديوان نزي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، ط١، ١٩٨٢م.
- ٧٤- ديوان رؤية بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الأفق الجديدة - بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- ٧٥- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: رانیهرت فاييرت - بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- ٧٦- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.
- ٧٧- ديوان زيد الخيل الطائي.
- ٧٨- ديوان الشاقبي.
- ٧٩- ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين الهاشي، دار المعارف - مصر، ط١، ١٩٦٨م.
- ٨٠- ديوان طرفة بين العيكة دار صادر - بيروت ١٩٨٠م.
- ٨١- ديوان الصرماع، تحقيق: عزة حسن - دمشق ١٩٦٨.
- ٨٢- ديوان عباس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والأعلام - العراق بغداد ١٩٦٨م.

- ٨٣- ديوان عبد الله بن الزبيري، شعر عبد الله الزبيري.
- ٨٤- ديوان عبيد اله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة ١٩٨٦م.
- ٨٥- ديوان أبي العتاهية، تحقيق: شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٥م.
- ٨٦- ديوان علي بن زيد الرقاع، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠م.
- ٨٧- ديوان علي بن زيد العباضي، تحقيق: محمد جبار المعيد، وزارة الثقافة والإرشاد في العراق بغداد.
- ٨٨- ديوان عروة بن الورد، تحقيق: عبد المعين الملوحي - سوريا ١٩٦٦م.
- ٨٩- ديوان الإمام علي بن ابي طالب، جمع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٩٠- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- ٩١- ديوان عنزة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.
- ٩٢- ديوان الفرزدق، دار صادر - بيروت.
- ٩٣- ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت ١٩٧١م.
- ٩٤- ديوان كعب بن زهير، تحقيق وشرح: على فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٧م.
- ٩٥- ديوان الكميت بن زيد، شعر الكميت بن زيد الأسدي.

- ٩٦- ديوان الكميت بن معروف الأسدي (ضمن شعراء مقلّون)
- ٩٧- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، وزارة الإعلام - الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- ٩٨- ديوان ليلى الأخيلية، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية.
- ٩٩- ديوان أبو الطيب المتنبي، شرح البرقوقي.
- ١٠٠- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر.
- ١٠١- ديوان ابن مقبل.
- ١٠٢- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٧.
- ١٠٣- ديوان أبي نواس، شرح ديوان أبي نواس.
- ١٠٤- ديوان ابن هرمة، شعر إبراهيم بن هرمة.
- ١٠٥- رصف المباني، الإمام المالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم.
- ١٠٦- السبعة في القراءات لابن مجاهد، دار المعارف.
- ١٠٧- سر صناعة الإعراب أبو الفتح بن جني، دراسة وتحقيق: حسن هندراوي دار القلم - دمشق ط١، ١٩٨٥م.
- ١٠٨- سمط اللالئ في شرح أمالي القاضي وذيل اللالئ، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الحديث - بيروت.

- ١٠٩- سنن الترمذي، تحقيق الأستاذ: عبد الوهاب عبد اللطيف دار الفكر.
- ١١٠- سنن الدار قطني، تصحيح الأستاذ: عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة - القاهرة.
- ١١١- سنن أبي داود، تحقيق الأستاذ: محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى الياباني الحلبي ١٩٥٢.
- ١١٢- شرح أبيات المغني للبيغدادي، مطبة محمد هاشم الكتيبي - دمشق ١٩٧٨م.
- ١١٣- شرح أبيات سيبويه، ابن السراقي، دار المأمون للتراث.
- ١١٤- شرح التسهيل لابن مالك، دراسة وتحقيق: علاء حموية وعدنان جري أبوخلف.
- ١١٥- شرح أشعار المهذلين أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري.
- ١١٦- شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- ١١٧- شرح الأشثوني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة.
- ١١٨- شرح التصريح على التوضيح خالد الأزهرري، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة. وبهامشه حاشية يس بن زين الدين.
- ١١٩- شرح شافية ابن الحاجب رضي الدين الاسترلابي، حققها: محمد توير الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد.

- ١٢٠- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، تحقيق: شعيب أرنؤوط،
مؤسسة الرسالة.
- ١٢١- شرح مختصر المنتهى، لابن الحاجب، مراجعة وتصحيح: شعبان محمد إسماعيل،
الناشر مكتبة الكليات الأزهرية.
- ١٢٢- شرح شذور الذهب ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،
المكتبة العصرية.
- ١٢٣- شرح شواهد الإيضاح لابي علي الفارسي - عبد الله بن بري-، مطبوعات
مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط١٩٨٥.
- ١٢٤- شرح شواهد المغني للسيوطي، منشورات در مكتبة الحياة - بيروت.
- ١٢٥- شرح عملة الحافظ وعده اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك - عبد الرحمن
العبيدي - العراق ١٩٧٧م.
- ١٢٦- شرح القوائد السبع الطوال أبو بكر بن الأنباري، تحقيق: عبد السلام
هارون، دار المعارف بمصر ١٩٨٠م.
- ١٢٧- شرح القوائد العشر الخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق
الجديدة - بيروت ١٩٧٩م.
- ١٢٨- شرح قطر الندى وبل الصدى ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
- ١٢٩- شرح المقلمة المحسبة ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم - الكويت.
- ١٣٠- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب.

- ١٣١- شرح كافية ابن الحاجب رضي الدين الاسترلابي، دار الكتب العلمية.
- ١٣٢- شرح كافية ابن الحاجب ابن الحاجب، دار الطباعة العامرة.
- ١٣٣- صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، دار الفكر.
- ١٣٤- صحيح مسلم بشرح النووي المطبعة المصرية بالقاهرة ١٣٤٩.
- ١٣٥- الكتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب.
- ١٣٦- الكافية في النحو، دراسة وتحقيق: الدكتور: طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء والنشر والتوزيع جلة ١٩٨٦م.
- ١٣٧- كتاب الجمل في النحو ابن إسحاق الزجاجي، مؤسسة الرسالة.
- ١٣٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع مكي بن أبي طالب مؤسسة الرسالة.
- ١٣٩- كشف الخفاء للعجلوني.
- ١٤٠- الكامل للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة بمصر.
- ١٤١- لسان العرب، ابن منظور المصري، دار المعارف بمصر.
- ١٤٢- اللمع في العربية ابن جني، تحقيق: حسين محمد حسن، محمد شرف عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٩م.
- ١٤٣- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي، تحقيق: هلى حمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٩٧١م.
- ١٤٤- مجالس ثعلب شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٨٧م.

١٤٥- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحلیم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شليبي، لجنة إحياء التراث العربي - القاهرة ١٣٨٦.

١٤٦- المساعد على تسهيل الفوائد ابن عقيل، طبع جامعة أم القرى.

١٤٧- المستقصى من أمثال العرب للزخشي ط٢، دار الكتب العلمية ١٣٩٧.

١٤٨- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد عالم الكتب - بيروت ١٩٤٧.

١٤٩- معاني القرآن للأخفش، دراسة وتحقيق: عبد الأمير الورد، عالم الكتب.

١٥٠- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار.

١٥١- معاني القرآن للزجاج، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شليبي، المكتبة العصرية - بيروت صيدا.

١٥٢- معجم الأدباء ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٤٧.

١٥٣- معجم البلدان ياقوت الحموي، دار صادر - بيروت.

١٥٤- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية.

١٥٥- معجم الأمثال الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم.

١٥٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم محمد فؤاد عبد الباقي.

١٥٧- مغني اللبيب ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك وأحمد الحمد لله، دار الفكر - دمشق.

- ١٥٨- المفصل في العربية الزمخشري، دار الجيل - بيروت.
- ١٥٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية محمود بن أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب- دار صادر.
- ١٦٠- المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني.
- ١٦١- المقتضب المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
- ١٦٢- الملل والنحل الشهرستاني، تحقيق: سيد كيلاني، مطبعة الحلبي - قطر.
- ١٦٣- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٥٤م.
- ١٦٤- النشر في القراءات العشر الحافظ ابن الجزري، دار الكتب.
- ١٦٥- النوادر في اللغة لأبي زيد دار الكتاب العربي ط٢، ١٩٦٧م.
- ١٦٦- نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار الشوكاني، دار الفكر.
- ١٦٧- النهاية في غريب الحديث والأثر مجد الدين ابن الأثير، تحقيق: محمود الطناحي، طبع عيسى الحلبي.
- ١٦٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية السيوطي، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت.
- ١٦٩- الوافية شرح الكافية ركن الدين الأسترابادي، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي منشوات سلطنة عمان.

الفهارس

فهرس الآيات

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		الفاتحة
١٠٠٠	١	الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
٦٠٨	١	الْحَمْدُ لِلَّهِ
٥٣٣	٤	مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ
٦٢٦	٤	إِيَّاكَ نَعْبُدُ
٥٣٠	٧	غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
٥٩٢	٦٠٥	أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ
		البقرة
٦٦٤، ٢٥٦	٢	ذَلِكَ الْكِتَابُ
٢٤١	٢٠١	الْمُ، ذَلِكَ الْكِتَابُ
٢٢٩	٦	وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ
٤٨٨	٦	وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
١٢٣٣	٢٨	كُلُّ مَنْ بِاللَّهِ
٧٣٩؛ ٦٠٩	٣٤	وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٧٢ : ٤٣٥	٣٦	اهبطوا بعضكم لبعض عدو
٦٨٨	٣٦	إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا
١٢١٤	٣٨	فِيمَا يَأْتِيكُمْ مِنِّي هُدًى
٨٨٨	٤١	وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ
١١٨٦	٤٣	وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ
١٠٠٣	٤٦	الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاقُوا رَبِّهِمْ
٧٤٣	٥١	وَإِذْ وَاَعَدْنَا
٧٩٩	٥٥	فَأَخَذْتُمُ الصَّاعِقَةَ
١١٤٦	٥٨	ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً
٨٩٥	٦١	أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ
١٠٤٣ ; ١٠٤٢	٧١	وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ
١١٥٤	٧٤	فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً
١١٧٦	٧٤	وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ
١٠٥٨	٩٠	بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ
٤٤٠	٩١	وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا
٩٢٨	٩٥	وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا
١١٥٢	٩٨	وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ
١٢٠٢	١٠٠	أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ
١١٠٦	١٠٢	وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ
٦٠٩	١٠٦	أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ
٦٨٦	١٠٦	مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِيَهَا
٥٩٣	١٥٠	لَعَلَّ يَكُونَ
١١٤٤ : ٩٥٣	١٥٠	لَعَلَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حِجَّةٌ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٢٠٦	١٦٧	لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ
١١١٤	١٧٣	إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ
١٠٤٨	١٧٥	فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ
١١٠٦	١٧٦	وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ
٦١٢	١٧٨	فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ
٢٩٨	١٨٣	صَبِغَةَ اللَّهِ
١٢٨	١٨٤	فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ
٩٢٣	١٨٤	وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ
٩٢٧; ٩٢٥; ٩٢٣	١٨٤	وَأَنْ تَصُومُوا
١١٠٦	١٨٥	وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ
١٠٧٧	١٨٧	ثُمَّ أْتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ
٧٥٨	١٨٩	يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ
١٠٥٢	١٩٥	وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ
١٠٨٢	١٩٥	وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ
٢٤٥	١٩٧	الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ
٥٠٢	١٩٧	لَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ
٨٢٩	١٩٧	أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ
١٢٣٤	١٩٨	فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ
١١٠٨	١٩٨	وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ
٨٤٧	٢٠٠	كَذَكَرْتُمْ آبَاءَكُمْ
٨٢٩	٢٠٢	أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ
٧٩٩	٢٠٩	جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ
٩٣٦	٢١٤	وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ



رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٠٤٠	٢١٦	وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا
٦٩٣	٢١٩	يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ
٢٣٤	٢٢١	وَلَعِبْدُ مُؤْمِنٍ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ
١٢٠٦	٢٢١	وَلَا مَـةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ
٧٤٥	٢٢٣	فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شَتَمْتُمْ
٨٤٨	٢٢٦	تَرَبَّصُوا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
٨٣٧	٢٢٨	ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ
٨٠٣	٢٢٨	وَالْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ
٦٦١	٢٣٢	ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ
٩٢٧	٢٣٣	لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ
٩٨٠ ; ٩٧٩	٢٣٣	وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ
٩١٨	٢٣٧	إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي
٣٠٨	٢٤٥	يَقْبِضُ وَيَبْسِطُ
٩٤٣	٢٤٥	مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ
٩٢٤	٢٤٦	وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ
٨٤٨	٢٥١	وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ
٦٧٥	٢٥٥	مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ
٢٣٩	٢٦٣	قَوْلٍ مَعْرُوفٍ وَمَغْفِرَةٍ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ
١٠٥٨	٢٧١	فَنِعْمًا هِيَ
٧٩٩	٢٧٥	فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ
٤٩٤	٢٨٢	أَنْ تَضِلَّ
٣٧٩	٢٨٢	وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ
٨٧١	٢٨٣	آثِمَ قَلْبِهِ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٩٤٥	٢٨٤	إِنْ تَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ
٦٨٦	٢٨٤	وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
٣٦٢	٢٨٦	رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا
٨٤٥	١٨٤، ١٨٣	كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ
آل عمران		
١٢٢٢	٧	فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ
٥٩٩	١٣	قَدْ كَانَتْ لَكُمْ آيَةٌ فِي فُتُيْنِ الثَّمَرَاتِ
٤٤٠	١٨	شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
٩٩٤	٣٦	سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ
١١٤٦	٤٣	وَاسْجُدِي وَارْكَعِي
١٠٧٧	٥٢	مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ
٢٢٩	٦٢	مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ
٩٤٧	٧١	لَمْ تَلْسُونِ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ
١٠٨٣	٧٥	مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ
٤٤٥	٩١	مِلءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا
٦٠١ : ٥٩٨	٩٧	فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ
٤٥٩	٩٧	وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ
٢٥٩	١٠٦	فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ
٢٤٠	١٠٦	فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ
٩٦٧	١١١	وَإِنْ يِقَاتِلُوكُمْ يُولُوكُمُ الْأَدْبَارَ
٨٩٥	١١٨	وَمَا تُخْفِي صدورهم أكبر
٣٦٣	١١٩	هَآأَنتم أولآء تجبونهم
١١٦٨	١١٩	هَآأَنتم هؤلاء

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٧٣	١٣٥	وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ
٩٤٧	١٤٢	وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ
٥١٨	١٤٤	وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ
٩٦٨	١٤٤	أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ
٧٢١	١٤٦	وَكَأَيِّنَ مِنْ نَبِيِّ
٢٣٩	١٥٤	وَطَائِفَةٍ قَدْ أَهْمَتَهُمْ أَنْفُسَهُمْ
٣٠٨	١٥٦	وَاللَّهُ يَحْيِي وَيُمِيتُ
١٠٨٤	١٥٦	وَقَالُوا لَا خَوَانِهِمْ
٨٣٦	١٦٣	هُمْ دَرَجَاتٌ
٢١٠	١٨٠	وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ
		النساء
٥٧٠	١	وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ
١١٥٠ : ٧٨٦	١	خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
١٠٧٧	٢	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ
٤٥٣	٤	فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ
٤٤٧	٤	فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا
١٢٠٩	٩	لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافًا خَافُوا
٢١٤	١١	وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً
٦١٢	١١	وَوَرِثَهُ آبَاؤُكُمْ
٢٩٨	٢٤	كِتَابَ اللَّهِ
٢٥٣	٢٥	وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ
١٠٢٣	٣٢	وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا
١٠٥٥	٥٨	إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٧٣	٦٦	إِلَّا قَلِيلًا
٤٥٣	٦٩	وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا
٩٤٣	٧٣	يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا
١١٦٧	٧٣	يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ
٤٥٦	٧٩	كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا
١٠٨٢	٧٩	وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا
٤٣٧	٩٠	أَوْجَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورَهُمْ
٢٤٢	٩٥	وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى
٦٨٨	١٢٢	مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُحْزَبْ بِهِ
٩٢٦	١٤٠	أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ
١١٣٤	١٤٠	أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ
١١٨٢ ; ١٠٨٢	١٥٥	فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ
٤٧٠ ; ٤٦٩	١٥٧	مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ
٤٠٣	١٦٠	فَيُظَلِّمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا
١٠٨٢	١٦٠	فَيُظَلِّمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا
٢٦٤	١٦٢	وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ
١٠٥١	١٦٦	وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا
٣٠٦	١٧١	انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ
٦٤	١٧١	وَكَلَّمَتْهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ
١٩٩	١٧٦	يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِي الْكَلَالَةِ
		المائدة
٦١٢	٨	اعْدُلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى
٤٨٨	١٢	سِوَاءَ السَّبِيلِ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٢٦	١٩	هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ
١٠٢٨	٣١	فَأَصْبَحَ مِنَ التَّائِمِينَ
٤٠٣	٣٢	مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا
١٠٧٦	٣٢	مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ
٣٨٦; ٢٦٠	٣٨	وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةَ فَاقْتَعُوا
٨١٢	٣٨	فَاقْتَعُوا أَيْدِيَهُمَا
١٠٤٠	٥٢	عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ
١١٢٦	٦٩	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ
١٢٣٠	٧١	تَمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ
١١٣٥; ٩٢٦	٧١	وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً
٧٩١	٧٣	ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ
٩٧٢	٩٥	وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ
١١٣٥	١١٣	وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا
١٢٠٤	١١٦	إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ
٧٣٨	١١٦	وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ
٦٤٨	١١٧	كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ
١١٨٧	١١٧	مَا قُلْتَ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ
٧٥٦	١١٩	هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ
الأنعام		
١١٥٠	١	وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
٥٩٧	١٢	لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ
٦٩٠	٢١	فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
۱۲۰۶	۲۷	وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ
۹۴۷	۲۷	يَالَيْتِنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا
۱۱۳۹	۲۷	يَالَيْتِنَا نُرَدُّ
۱۱۹۵	۳۳	قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزَنكَ
۱۹۱	۳۴	وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ
۱۲۱۳	۳۵	فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ
۵۷۷; ۵۵۶	۳۸	وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ
۶۰۹	۳۹	مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يَضِلُّهُ
۷۹۴	۷۸	فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً
۹۷۶	۹۱	ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ
۸۵۵	۹۶	وَجَعَلَ اللَّيْلُ سَكَنًا
۱۱۴۲	۱۰۹	وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ
۱۲۲۱	۱۲۱	وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ
۷۳۷	۱۲۱	وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ
۴۲۶	۱۳۹	مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا
۲۸۱	۱۴۵	قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ
۶۷۶	۱۵۴	تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ
الأعراف		
۱۱۴۸; ۷۲۴	۴	وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا
۱۱۵۰	۹۱	وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ
۲۸۰	۱۲	مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ
۹۷۸; ۹۲۴	۱۲	مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٦٩	١٩	اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ
٢٤١	٢٦	وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ
٩٦٤	٣١	وَلَا تَسْرِفُوا
١٠٨٠	٣٨	ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ
٧٨٠	٤١	وَمِنَ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ
٩٤٣	٥٣	فَهَلْ لَنَا مِن شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا
١٠٨٥	٥٧	سُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ
٤٣١	٧٣	هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ
٧٣٩	٨٩	بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ
١١٦٠	٩٣	أَدْعُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ
٩٥٦	١٣٢	مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ
٣٩٤	١٤٢	فَقَمِ مِيقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً
٧٨٤ ; ٧٧٨	١٦٠	أَنْتِي عَشْرَةَ أَسْبَابًا
١١٤٦	١٦١	وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا
١١٧٤	١٧٢	أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ
١٠٦٠	١٧٧	سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ
١٠٨٣	١٧٩	وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ
٩٢٦	١٨٥	وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ
		الأطفال
١١١٩	٥	كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ
١١١٥	٦	كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ
١٢١٣	١٧	فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١١٢١	١٨	ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ
١٢٠٧	٢٣	وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا
٧٣٩	٢٦	وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ
٩٣٩	٣٣	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ
٢٦٢	٤١	وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
١١٣٨	٤٣	وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفَسَلْتُمْ
٤٨٨	٥٨	فَاتَيْدُوا إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ
٧٣١	٦٢	فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ
التوبة		
٨٦٢	٢	غَيْرِ مُعْجِزِي اللَّهِ
١١٢٣	٣	وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ
٤٤٠	٢٥	ثُمَّ وَلِيْتُمْ مَدِيرِينَ
١٤٥	٣٠	عَزِيزِ ابْنِ اللَّهِ
٤٧٦	٣٢	وَيَأْتِي اللَّهُ الْإِنَانَ أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ
٦١٣	٣٤	إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا
٦١٣	٣٤	إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا
٧٧٧	٣٦	أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا
٧٧٧	٣٦	أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا
٩٥٤	٣٧	وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى
٧٩١	٤٠	ثَانِي اثْنَيْنِ
٧٩١	٤٠	ثَانِي اثْنَيْنِ
٢١٤	٤٢	وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ
١٢٠١	٥١	أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ

رقم الصفحة	رقبہ	آیت
۱۱۷۵	۵۳	وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلُّ إِي وَرَبِّي
۹۶۲	۵۸	فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا
۱۱۱۹	۶۳	أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ
۱۱۸۹; ۶۷۲	۶۹	وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا
۱۱۹۰; ۶۷۲	۶۹	وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا
۴۱۵; ۴۱۲	۷۱	أَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَ كُمْ
۹۷۸	۸۸	رَبَّنَا اطْمَسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ
۱۰۷۳	۹۲	تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ
۱۰۷۳	۹۲	تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ
۷۳۵	۹۲	وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّ
۱۱۵۵	۱۰۶	وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ
۱۱۵۵	۱۰۶	وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ
۱۰۷۱	۱۰۸	مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
۱۰۷۱	۱۰۸	مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
۶۵۴	۱۱۷	مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ
۶۵۴	۱۱۷	مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ
۱۱۸۳	۱۸۸	وَضَنُّوا أَنْ لَا مَلْحَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ
۱۱۸۴	۱۸۸	وَضَنُّوا أَنْ لَا مَلْحَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ
		هود
۱۰۳۷; ۱۰۳۴	۸	أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ
۱۲۰۱	۱۴	فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ
۹۶۹	۱۵	مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ
۱۲۰۱	۱۷	أَوْ مَنْ كَانَ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٦٢٣	٢٨	أَنْزَلْنَا مُكْرِمًا
٤٧٠	٤٣	لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ
٨٢٢	٤٥	أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ
١١٠٥	٥٣	وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ
١١٢٢	٦٠	أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا
٧٥٦	٦٦	وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ
٤١٨ ; ٤١٧	٧٢	هَذَا بَعْلِي شَيْخًا
٦٤٦	٧٨	هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ
٤٧٤	٨١	فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ
١٠٣٣	١٠٧	مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ
١١٤٤	١٠٨	خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ
١١٣١ ; ١١٢٩ ; ٦٥٧	١١١	وَإِنْ كَلَّامًا لِيُؤْفِكَنَّهُمْ
		يوسف
٧٧٧	٤	أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا
٨٢٣	٤	رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ
٩٢٦	١٣	أَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّبُّ
١٠٥٧ ; ٧٦٧	١٣	وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّبُّ
٦٦	١٤	لَنْ أَكُلَهُ الذَّبُّ
٩٦٠	٢٢	وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ
٤٩	٢٧	إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ
٩٧١	٢٧	وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ
٣٠٩	٢٩	يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا
٥١٦	٣١	مَا هَذَا بَشَرًا

رقم الصفحة	رقمها	الإسم
٦٦٤	٣٢	فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ
٣٣٨	٣٣	قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ
١٧٩	٣٥	ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَحْنَهُ
١٠١٤; ١٠٠٥	٣٦	إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا
٧٨١	٤٣	سَبَّ بَقَرَاتِ سَمَاوٍ
١٠٨٤; ٩٩٧	٤٣	لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ
٣٠٨	٤٦	لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ
١٢٠٥	٧٧	إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ
٩٢٨	٨٠	لَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي
٣٣٨	٨٤	يَأْسَفِي عَلَى يُوسُفَ
١١٠٤; ١٠٣١	٨٥	تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ
٩٢٠	٩٠	مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ
١٠٢٢	٩٦	فَارْتَدَّ بِصِيرًا
١١٨٠	٩٦	فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ
٩٢	٩٦	لَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ
٣٦٢	١٠١	رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ
		الْأَحَادِيثِ
		الرعد
١٠٨٥	٢	كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى
١٥٥	٩	الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ
٤٠٦	١٢	يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا
٨١٧	١٢	يَنْشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ
١٠٠٧; ٩٩٣	١٩	أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٠٥٥	٢٤	فَنِعَمَ عَقَبَى الدَّارِ إبراهيم
١٠٤٣	١٧	وَلَا يَكَادُ يَسْبِغُهُ
٥٤٦	٢٢	مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيٍّ
		الحجر
١٠٩١	٢	رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا
١١٩٣	٧	لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ
٤٧٠	٣٠	فَسَجِدِ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ مَجْمُوعُونَ
٤٦٤	٤٢	إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ
		النحل
٦٨٩	١٧	أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ
٧٤٥	٢١	أَيَّانَ يَبْعَثُونَ
٦٩٤	٢٤	مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ
٥٧٧ ; ٥٥٦	٢٦	فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ
٦٩٣	٣٠	مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا
١٠٥٦	٣٠	وَلَنِعَمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ
٢٦٠	٥٣	وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ
١٠٢٩	٥٨	ظَلَّ وَجْهَهُ مَسْودًا
٦١٤	٦١	مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ
١١٢٢	٦٢	لَا جُرْمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ
١٠٨٣	٧٢	جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا
١٠١٧	٧٨	لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا
٤٤١	٩٢	كَالتِّي نَقَضْتَ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٦٤٩	٩٢	أَنْ تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ
٦٨٦	٩٦	مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ
١١٤٨	٩٨	فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ
٤٢٧	١٢٣	وَاتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا
٩٢٤	١٢٣	ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ
الإسراء		
٢٢٤	١٣	وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا
٦٨٩	١٤	تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ
١٠٢٢	٢٩	فَتَقَعْدُ مَلُومًا مَحْسُورًا
٤٣٠	٦١	أَأَسْحَدُ لِمَنْ خَلَقْتُ طِينًا
٨٨٤	٧٢	فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا
٩٣٢	٧٦	وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ
١٠٨٦	٧٨	أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ
١٩٠	١٠٠	لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ
١٢٠٩ : ٦٢٨	١٠٠	لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ
٢٢٧	١١٠	أَيَا مَا تَدْعُوا
١١٨١	١١٠	أَيَا مَا تَدْعُوا
الكهف		
١١٤٢	٦	لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ
١٠١٢	١٢	لَنَعْلَمَ أَيَّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ
١٠١١	١٩	فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا
٨٥٥	١٩	وَكَلِّهِمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ
١١٨٤ : ١١٤٧	٢٢	وَتَأْمِنُهُم كَلْبُهُمْ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٨٦ ; ٧٨٢	٢٥	ثَلَاثَ مِائَةٍ
١٠٦١	٢٩	وَسَاءَتْ مَرْتَقًا
٢٤٣	٣٠	إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا
١٠١	٣٣	كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا
٥٨١	٣٣	كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ
٤٥١	٣٤	أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا
٦٥١ ; ٦٥٠	٣٩	إِنْ تُرِنِّي أَنَا أَقَلُّ
١٠٠٣	٥٣	فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا
٥٩٤	٦٣	وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ
٤٤٦	١٠٣	بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا
		مريم
٤٥٠	٤	شَتَعَلَّ الرَّأْسُ شَيْبًا
٤٥٦	٤	وَاشْتَعَلَّ الرَّأْسُ شَيْبًا
٩٧٦	٦٥	فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا
٣٠٠	١٣	وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا
٤٢٩	١٧	فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا
١٠٢٢	١٧	فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا
١١٨١	٢٦	إِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا
١٢٤٠	٢٦	فَإِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا
٤٤٠	٣٣	وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا
٩٠٥	٦٤	لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ
١٠١١ ; ٦٩٠	٦٩	ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ
٦٩١	٦٩	لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٩٥	٧٣	أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا
١٠٧٦	٩٨	هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ
		<u>طه</u>
٣٧٨	٥	الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى
٨٩٥	٧	يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى
١٠٤٢	١٥	إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا
٦٨٦	١٧	وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى
١١٤٢	٤٤	لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى
٤٨٨ : ٤٨٧	٥٨	مَكَانًا سُوًى
١٠٣	٦٣	إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ
١١١٤	٦٩	إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرٍ
١٠٧٩	٧١	وَلَا صَلْبِنُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ
٦٧٧	٧٢	فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ
٩٤٢	٨١	لَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي
٩٦٤	٨١	وَلَا تَطْفُوا فِيهِ
١١٥٠	٨٢	عَمَلٍ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى
١١٣٥	٨٩	أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ
٩٨٢	١٣٢	وَأَمْرُ أَهْلِكَ بِالصَّلَاةِ
		<u>الأنبياء</u>
٥٦٣	٣	وَأَسْرُوا النَّجْوَى
١٢٣٠	٣	وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا
٤٨٥ : ٤٧٣	٢٢	لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٦٠	٢٤	هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ
١١٦٤	٢٦	وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَانُ وَلَدًا
٤٨٧	٣٠	وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ
١٠٨٥	٤٧	وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ
١٠٧٦	٧٧	وَنَصْرَتَاهُ مِنَ الْقَوْمِ
١١٩٩	٨٠	فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ
٩٧٧	٩٠	فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ
٣٣٨	١١٢	قَالَ رَبِّ احْكُم
الحج		
١١٥	٢	وَتَرَى النَّاسَ
١٠٧٣	٨	وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ
١٠٦٥	١١	وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ
١٠٧٢	٣٠	فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ
٢٠٣	٤٦	فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ
١١٤٨	٦٣	ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً
١١٤٨; ٧٤٠	٦٣	فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً
١٠٥٦	٧٨	فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ
المؤمنون		
٥٤٠	٢٠	طُورِ سِينَاءَ
٦٧٨	٣٣	يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ
١١٨٢	٤٠	عَمَّا قَلِيلٍ
٢٥٦	٩٩	رَبِّ ارْجِعُونِ
١١١٥	١١٥	أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ

رقم الصفحة	رقمها	الاسم
------------	-------	-------

١٢٢٦	١٠٠،٩٩	رَبِّ ارْجِعُونِ <u>النور</u>
٣٧١	١	سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا
٣٨٥؛ ٢٦٠	٢	الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ فَاجْلِدُوا
١١٥٠	٤	وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا
١١٣٤	٧	وَالْحَامِسَةَ إِنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ
١١٣٤	٩	وَالْحَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا
١١٩٣	١٣	لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ
١٠٤٣	٤٠	إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا
١٠٧٣	٤٣	يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ
١٠٧٢	٤٥	فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ
٦٨٩	٤٥	وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْهِ
٩٩٣	٦٣	فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ
١٨٨	٣٧، ٣٦	يَسْبِغْ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ <u>الفرقان</u>
٣٥٦	١٤	لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا
٤٥١	٢٤	خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا
٩٩٦	٣٢	لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً
٢٤٤	٤١	أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا
٦٧٧	٤١	أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا
١٠٨٢	٥٩	فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا
٥٩٧	٦٩، ٦٨	وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

الشعراء

٨٢٢	٤	فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ
٩٣٠	٢٠	قَالَ فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ
٩٢٦	٨٢	أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي
٤٧٠	٨٩، ٨٨	يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ
٩٢٧	١٩٧	أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ

النمل

٢٧٦	١١	إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً
٧١٠	١٦	عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ
٧٩٨	١٨	قَالَتْ نَمْلَةٌ
٤٤٠	١٩	فَتَسَمَّ ضَاحِكًا
٤٧٠	١١، ١٠	لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ
٣٧٨	٢٣	وَأَوْتَيْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ
١١٦٧	٢٥	أَلَّا يَسْجُدُوا
٢٤٦	٤٠	فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ
٤١٩	٥٢	فَتَلَّكَ بَيوتُهُمْ خَاوِيَةً
١١٦٤	٦٦	بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمِينَ
١١٨٤	٧٢	رَدَفَ لَكُمْ
١١٣٤	٧٢	عَسَى أَنْ يَكُونَ
٢٩٨	٨٨	صَنَّعَ اللَّهُ

القصص

٩٦٠، ٧٦٠	٢٣	وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ
٧٨٠	٢٧	عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَةَ حِجَجٍ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١١٨٢	٢٨	أَيُّمَ الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ
٩٧٧	٣٤	أَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي
٥٣٨	٤٤	وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ
٩٢٧	٤٧	لَوْلَا أَنْ تَصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ
٩١٦	٤٨	سَحَرَانِ تَظَاهَرَا
٦٨٨	٧١	مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ
٦٧٨	٧٢	وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ
١١١٨	٧٦	وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ
٧٠١	٨٢	وَيَكُنَّ اللَّهُ
العنكبوت		
٢٤٠	٩	وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ
٩٦١	١٢	وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ
٤٦٠	١٤	فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا
٢٤٠	٦٩	وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا
الروم		
١٠٧١ ; ٧٣٠ ; ٧٢٩	٤	لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ
٢٩٨	٦	وَعَدَّ اللَّهُ
١٠٢٨	١٧	فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ
٩٥٢	٢٤	وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ
٨٨٥	٢٧	وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ
٩٧٥	٣٦	وَإِنْ تَصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ
٧٤٤	٤٨	فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		لقمان
١٢١١ ; ١١٩١	٢٧	وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ
		السجدة
١١٥٧	٢٤١	الْمُ، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ
١١٩٧ ; ١١٦١	٣	أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ
		الأحزاب
٦٦٤	١١	هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ
٤٩٠	١٥	وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ
١١٩٥	١٨	قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ
٨٦١	٣٥	وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ
١١٢٦	٥٦	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ
		سبأ
١٠٠٢	٧	هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَيْتُكُمْ إِذَا مُزَقْتُمْ كُلٌّ
٣٢١ ; ٣٢٠	١٠	يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ
١١٣٥	١٤	فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا
٨٠٨	١٥	جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ
٤٧٣	١٧	وَهَلْ نُحَازِي إِلَّا الْكُفُورَ
٤٢٧	٢٨	وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ
٥٢٨	٣٣	مَكْرُ اللَّيْلِ
٨٤٨	٣٣	بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
٨٣٦	٣٧	وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ
٥٦٤	٤٨	قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَافًا الْغُيُوبِ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١١٢٤	٤٨	قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمَ الْغُيُوبِ
١١١٨	٤٨	قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ
		فاطر
١٢٧	١	أُولَىٰ أُجْحِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ
٥٣٣	١	الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ
٦١١	١١	مَا يَعْزَمُ مِنْ مَعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ
١٢٠٧	١٤	وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ
٩٤٢	٣٦	لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا
١٠٧٦	٤٠	أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ
		يس
٦١٢	٨	أَعْلَالَٰ فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ
٩١٠	١٢	إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ
٥١٦	٢٩	إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً
٣٠٧	٣٥	وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ
٦٧٧	٣٥	وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ
٥٥٩	٣٧	وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ
٧٧٢	٣٧	وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ
٣٧١	٣٩	وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مِنْ مَنَازِلَ
٩٤٥	٨٢	إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ

رقم الصفحة	رقمها	الاسم
------------	-------	-------

الصفات

٥٠٠ ; ٤٩٨	٤٧	لَا فِيهَا غَوْلٌ
٤٨٨	٥٥	سِوَاءِ الْجَحِيمِ
١٠٨٥	١٠٣	وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ
١١٨٨; ١١٨٧; ١١٨٦	١٠٤	وَنَادِيَنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ
١١٥٤	١٤٧	وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ
١٠٠١	٧٩, ٧٨	وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ

ص

١١٨٧	٦	وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا
٥٤٢	١٤	فَحَقَّ عِقَابٌ
٦١٤	٣٢	حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ
١٠٦٠	٤٤	نَعَمَ الْعَبْدُ

الزمر

١٠٧٢	٢٢	فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ
١٠٧٥	٥٣	يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا
٣٣٨	٥٦	يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا فَرَّطْتُ
٤٣٥	٦٠	وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ
٩٥٢	٦٤	أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ
٩٥٢	٦٤	تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ
٤٢٦	٦٧	وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ
٧٣٤	٧١	حَتَّى إِذَا جَاءَهَا
١٠٥٦	٧٢	فَبَيْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١١٨٤	٨٣	فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا
		<u>غافر</u>
٥٣٣	٣-١	حَمِّ، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ
٧٩٨	٢٨	وَجَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ
٧٥٦	٥٢	يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ
٧٣٨	٧٠-٧١	فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ
		<u>فصلت</u>
١١١٤	٦	إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ
٨٢٣	١١	أَتَيْنَا طَائِعِينَ
١١٥٠	٣٠	قَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا
٦٧٧	٣١	وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ
		<u>الشورى</u>
١١٠٧	١١	لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ
١١٤٢	١٧	لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ
٩٦٩	٢٠	مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ
٩٧٣	٣٧	وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ
٩٧٣; ٧٣٧	٣٩	وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ
٢٤٣	٤٣	إِنْ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ
١٠٧٦	٤٥	يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ
٩٥١	٥١	إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ
٥٩٢	٥٣، ٥٢	وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

الزخرف

٤٢٩	٣	قُرْآنًا عَرَبِيًّا
٦٣٠	٣١	عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ
٥٥٤	٣٣	لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَانِ لِيُوتِيَهُمُ
٧٣٩	٣٩	وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ
١٠٧٦	٦٠	لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً
٣٠٧	٧١	مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ
٦٥١	٧٦	وَلَكِنَّ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ
١١٦٢	٥٢، ٥١	أَفَلَا تَبْصُرُونَ

الدخان

٩٩٤	٥٤	وَزُوجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ
٤٦٩	٥٦	لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ

الجناتية

٥٧٤	٣	إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ
٥٧٤	٥	وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ
٢٢٣	١٤	لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ
٩٧٣ ; ٧٣٧	٢٥	وَإِذَا تَنَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ
١٠٠٣	٣٢	إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمَسْتَفِئِينَ

الأحقاف

٦٨٩	٥	وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ
١٠٨٤	١١	وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا
٤٢٩	١٢	لِسَانًا عَرَبِيًّا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣٠٧	١٥	وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي
٩٩٣	١٥	وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي
٧٣٩	٢١	وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ
٥٣٣	٢٤	هَذَا عَارِضٌ مُمْتَرِنًا
		محمد
٢٩٤	٤	فَشُدُّوا الوثَّاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَا فِدَاءً
٢٨٨	٤	فَضْرَبَ الرَّقَابَ
٩٦٧	٣٨	وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ
		الفتح
٩٥٠	١٦	تَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ
		الحجرات
١٠٠٣	١٢	إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِتْمٌ
٦٠٩	١٤	قَالَتِ الْأَعْرَابُ
		ق
١٠٨٥	٥	بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ
٥٤٢	١٤	فَحَقَّ وَعِيدٌ
١٠٢٧	٣٧	لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ
		الذاريات
٧٤٥	١٢	أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ
١١٨٢; ٦٠٨	٢٣	مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ
٨٢٢	٤٨	فَنَعَمَ الْمَاهِدُونَ
١٠٦٠	٤٨	نَعَمَ الْمَاهِدُونَ



رقم الصفحة	رقمها	الآية
١١٦٤	٥٣	أَتَوَاصُوا بِهِ بَلِّغْهُمْ قَوْمَ طَاغُوتَ
		الطور
٩٧٩	١٦	اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا
		النجم
١١٤٨	٨	ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى
٨٨٥	٣٢	هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ
٩٢٦	٣٩	وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى
١١٣٤	٣٩	وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ
		القمر
١٤١	١	اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ
٥٦٤	٧	خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ
٤٥٦	١٢	فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا
٨٧٩	٢٦	سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرُ
٨٦٢	٢٧	إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ
٣٧٧	٤٩	إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ
٣٨٥	٥٢	وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّيْرِ
١١٦٤	٤٦، ٤٥	سَيَهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ
		الرحمن
٧٨٠	٢٤	وَلَهُ الْجَوَارِ
٦٨٨	٢٦	كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ
٤٢٥	٢٩	كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ
		الواقعة
٧٣٤	١	إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٠٢٤	٦	فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا
١٠٢٤	٧	وَكَنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً
٨٣	٣٧	عَرَبًا أُتْرَابًا
الحديد		
٩٢٤	١٠	وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا
١٠٨٣	١٢	يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ
٦٦٩	١٨	إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ
١١٧٩	٢٩	لَا لَا يَعْلَمَ
المجادلة		
٥١٦	٢	مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ
٧٨٨	٧	مَا يَكُونُ مِنْ نَحْوَى ثَلَاثَةٍ
الحشر		
١٢٢١	١٢	لَنْ أُنْخِرُوا لَآ يَخْرُجُونَ
المتحنة		
١٢٠٦	٢	وَدُّوا لَوْ تُكْفُرُونَ
١٠٠٤	١٠	فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ
الجمعة		
١٠٦٠	٥	بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا
٧٣٥	١١	وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْرًا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

المنافقون

١٩٩	٥	تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ
٩٤٤	١٠	لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ

التغابن

١٠٠٤	٧	زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا
١٩٩	١٠	وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا

الطلاق

٨٧٢	٣	إِنَّ اللَّهَ بِأَلْعِ أَمْرِهِ
٨٧١	٣	بِأَلْعِ أَمْرِهِ
٩٦١	٧	لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ

التحريم

٨١٢	٤	فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا
٨٢٢	١٢	وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ

القلم

١٠١١	٤٠	سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ
------	----	---------------------------------------

الملك

٣٠١	٤	ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ
٣٠١	٤	ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ
٥٤٢	١٨	فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ
١٠٣٢	١٩	صَافَاتٍ وَيَقْبِضَنَّ

الحاقة

٢٤١	٢٤١	أَلْحَاقَةٌ، مَا أَلْحَاقَةٌ
-----	-----	------------------------------

رقم الصفحة	رقمها	الأية
٥٥٦	١٣	نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ
١٩٩:١٩٢	١٩	هَٰؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيهِ
٨٦٥	٢١	عَيْشَةً رَاضِيَةً
٥٢٠	٤٧	فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ
		القلم
١٢٠٦:١١٩٠	٩	وَدُّوا لَوْ تَدْعُنَ فَيُدْهِنُونَ
٨٧١	٤٣	خَاشِعَةً أَبْصَارَهُمْ
		المعارج
١٠٨٢	١	سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ
٧٥٦	١١	مَنْ عَذَابٍ يُومِتُهُ
١٠٠٤	٧:٦	إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا
		نوح
١٠٧٥	٤	يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ
٢٩٠	١٧	أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا
١١٨٢	٢٥	مِمَّا خَطَبْتُمْ
		الجن
١٤١	١	قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ
٩٧٢	١٣	فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا
١١٨١	١٦	وَأَلَّوْا اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ
١١٣٤	١٦	وَأَلَّوْا اسْتَقَامُوا
٦٥٤	١٩	وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ
		المزمل
٢٩٠	٨	وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّلًا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٧٦	١٢	إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا
٢٥٣	٢٠	عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضِي
١٠٥٧; ٧٦٦	١٦، ١٥	أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا
		<u>المدثر</u>
١٢٢٦	٣٢	كَلَّا وَالْقَمَرَ
		<u>القيامة</u>
٤٣٨	٤	بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ
٧٩٧	٩	وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
		<u>الإنسان</u>
١١٩٨	١	هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ
٨٥٦	١٤	وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا
١٢٤	١٦، ١٥	قَوَارِيرَ، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ
١٢٣	٣	سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا
١١٥٥	٣	إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا
١١٨٧	٣٩، ٣٨	أَوْحَيْنَا إِلَى أُمْلِكٍ مَا يُوحَى
١٠٨٣	٦	عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ
		<u>المرسلات</u>
٨٠٢	١١	وَإِذَا الرُّسُلُ وَقَّتْ
		<u>النبأ</u>
٥٩٢	٣٣، ٣٢	إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٠٧٨	١٨	هَلْ لَكَ إِلَىٰ أَنْ تَزَكَّىٰ
		عيس
١١٤٢; ١٠١٣	٣	وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّىٰ
٩٤٤	٤٠٣	وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّىٰ
١١٤٧	٢١	ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ
		التكوير
٨٠٣	٢	وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ
١٠١٧	٢٤	وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْغَيْبِ بِضَنِينٍ
		الانفطار
٧٣٥	١	إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ
		المطففين
١١٠٦	٢	إِذَا اكْتَالُوا عَلَىٰ النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ
		الانشقاق
٣٧٦; ١٩٠	١	إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ
٤٤٤	١٩	لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ
١١٠٥	١٩	لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ
		البروج
٢٦٢	١١	إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ
٢٥٥	١٥، ١٤	وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ
١٠٨٤	١٦	فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ
		الطارق
٤٥٩	٤	إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٦٥	٦	مَاءٍ دَافِقٍ الْأَعْلَى
٧١٠	١	سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى
٩٢٠	٦	سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى
		الغاشية
١١٠٥	٢٦	إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ
٢٧٦	٢٦، ٢٥	إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ
		الفجر
٢٩٤	٢١	كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا
١١٠٥	١٤	إِنَّ رَبَّكَ لَبَلَمَرَّضَادٍ
١٢٢٦	١٧، ١٦	رَبِّي أَهَانِ
١١٠٤	٢١	وَالْفَجْرِ
		البلد
١١٨٣	١	لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ
٨٤٨	١٥، ١٤	أَوْ إِبْطَاعِمٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ
٢١٩	٢٠، ١٩	وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى
٣٠٨	٥	فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى
١١٣٥	٧	أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ
		الشمس
١١٠٤ ; ١١٠٣	١	وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا
١١٠٥ ; ١١٠٣	٩	قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا
		الليل
١٠٩٩ ; ٩٧٤ ; ٧٣٦	١	وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى

رقم الصفحة	رقمها	الاسم
٣٠٤	٩	الضحى فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرَ
١٢٠٠؛ ١١٧٤	١	الشرح أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ
٨٨٨	٥	التين ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ
٥٩٣	١٦، ١٥	المعلق بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ
٥٩٢	١٦، ١٥	لِنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ
١٢٢٧	٦	كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ
٩٣٤	٥	القدر سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ
١١٤٦	٨٧	الزلزلة فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ
٢٤١	٢٤١	القارعة الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ
٤٥٩؛ ٦٦	٤-١	العصر وَالْعَصْرِ
٤٥٩؛ ٦٦	٢٤١	وَالْعَصْرِ
٤٠٥	١	قريش لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٤٧	٢٠١	لِيَلَّا فِ قُرَيْشٍ الماعون
٦٧٦	٦	الَّذِينَ هُمْ يَرِءُونَ الكافرون
٦٨٦	٣،٢	لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ المسد
٥٦١	٤	وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ الإخلاص
٢٠٣	١	قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
٢٤٨	١	هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ



فهرس الأحاديث

حرف الألف

- ٦٢٦ ----- إن العبد ليصلي الصلاة-----
٦٣١ ----- اجتنبوا السبع الموبقات-----
٤٠٠ ----- اشتدي أزمة تنفر جي-----
٨٣ ----- الثيب تُعرب عن نفسها-----
٦٩٩ ----- أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت-----
٨٧٢ ----- أعور عينه اليمنى-----
٨٠٦ ----- الأيدي ثلاث: يد الله ويد المعطي ويد السائل-----
٦٩٩ ----- إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر-----
١٠٧٥ ----- إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون-----

حرف الباء

- ٧٤٣ ----- بينا رسول الله جالس إذ رأيناه ضحك-----

حرف السين

- ١١٨٤ ----- سبحانه الله وبمحمدك-----

حرف الشين

- ٨٧٢ ----- شئن القدمين والكفين طويل أصابعهما-----

حرف القاف

- ٩٦١ ----- قوموا فلأصل لكم-----

حرف الكاف

- ١٤٧ ----- كصاحبات يوسف-----

- ٦٤ ----- الكلمة الطيبة صدقه-----

حرف اللام

- ٩٧٨----- لا ترجعون بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض
- ٩٧٨----- لا تشرف يصبك سهم
- ٩٦٢----- لتأخذوا مصافكم
- ١١٤٢----- لعلنا أعجلناك
- ٨٣٣----- ليس في الخضراوات صدقة

حرف الميم

- ٥٢٨----- والمراء مقتول بما قتل
- ٨٠٩----- مثل المنافق كالشاة العابرة بين الغنمين

حرف النون

- ٥٢٨----- الناس مجزون بأعمالهم
- ١٢٠٧----- نعم العبد صهيب



فهرس الأبيات الشعرية

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
١٢٢	الوافر	كفاء	وجيريلُ
٤٠٤	الرجز	الأعداء	لا أفعد
١٠٢٥	الوافر	الشتاء	إذا كان
١١٢	الكامل	الصحراء	ما إن
٢٥٥		الفناء	إنما
٧١٦	الوافر	جزاء	ولولا
٦٥٦	الخفيف	ظباء	إنَّ من
٧٨٥	الوافر	والفتاء	إذا عاش
٦٦٨	الطويل	أزورها	وإنِّي لراج
٩٩٩	الطويل	أعودها	وخبَّرتُ
١١٥٣	الكامل	ألقاها	ألقي الصحيفة
٧٩٩	المتقارب	إيقاها	فلا مرَّةُ
٥٣٤	الكامل	اطفانفا	الواهب
٦٤٤	الكامل	بصيرها	وأشرف
١٢٢		بعنها	حُبلى
٤٨٩	الطويل	بليانها	فإن لا
٦٣٤	الطويل	بليانها	فإن لا
١٠٢	الطويل	بهدهما	ألا ربَّ
١٠٢٤	الطويل	بيوضها	بتيهاه قفر
١٠١٨	الكامل	تجمعنا	أما الرحيل
١٠٢٨	الطويل	جليدها	ومن فعَّلاتي

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
١١٦٣	الطويل	حياها	ألم بدار
١٠١٣	الكامل	سهامها	ولقد
١١٩٣	الطويل	شفيعها	ونبتت
٨٧٢	الطويل	طلاهما	أمن دمتين
١٢١٢	الطويل	عودها	ولو أن
١٩٢	الطويل	غريمها	قضى كل
٩٤٤	الرجز	لماتها	علّ صروف
٩٩٧	الطويل	مناها	أحجاج
٦٣٢	الطويل	نابها	وقد جعلت
١٢١٢	الرجز	نشكيها	تمدّ
٩٢	الطويل	وآتابها	فلما جلاها
٩٦٣	الرجز	وجارها	قلت لبواب
١٠٤٤	المنسرح	يوافقها	يوشك من
٧٣٨	الطويل	العلا	جزاه
٦٨٢	الوافر	العنا	أيها العالم
٩٤٣	الطويل	أب	وما حل
٥٠٣	الكامل	أب	هذا
٦٥٠	الطويل	أقربا	فأضحى
٦٥٥	الخفيف	الخطوب	إن من
٨٩٤	البيسط	الذهب	كأن صغرى
٨٢٥	البيسط	الشيبي	منا الذي
١٠٢٦	الوافر	العراي	رجال
١٣٨	المنسرح	العلب	لم تتلفع
٥٢٧	الطويل	القرائب	إذا كوكب
٢٢٤	الوافر	الكلايا	ولو

رقم الصفحة	السحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
١١٩١	البيسط	الكلب	أحلامكم
١٢٣	الطويل	الكواكب	كليني ثم
٦٤٧	الوافر	المصابا	وكائن
٢٥٩	الطويل	المواكب	فأما
٨٩٦	الطويل	المواهب	وما ظفرت
٨١٢	البيسط	تذبيب	كأنه وجه
١١٧١	الوافر	ترايا	أعيداً
٥٧٩،٣٩٢	الطويل	حالب	إياك
١٧٨	الوافر	ذهايا	يسر
٦٣٣	محزوء الرمل	رقيا	ليت هذا
٩٥٧	الطويل	فنزارب	وإذا قصرت
٣٤٦	الطويل	فيحيب	أيا عمرو
١٠٤٠	الوافر	قريب	عسى الكرب
٤٢٨	الطويل	خيب	لئن كان
٤٩٩	البيسط	لنثيب	إن الشباب
٣١٤	البيسط	للمعجب	يبكين
٥٨٦	البيسط	مخضوب	يسمو
٢٠٨	الطويل	مذهب	وكمنا
٥٢٤	الطويل	مشطب	فلما دخلناه
٤٦٧	الطويل	مشعب	ومالي
٥١٩	الطويل	معذبا	وما الدهر
٧٥٦	الطويل	مغرب	ولولا دفاعي
٩٣٠	البيسط	مكروب	اردد حمارك
٩٢٧	الطويل	نخطب	إذا ما
٦٨٢	الطويل	ندوب	وأنت الذي

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
٣١٧	الوافر	واغترابا	أعبداً
٦٦٩	البيسيط	والنسب	ما أنت
٤٧٧		يصيبا	هل
٤٨٠	مجزوء البيسيط	الثبت	ما تابع
٩٢٩	المنسرح	الحلقة	لن يَحِبُّ
٥٩٠	الخفيف	الطلحات	رحم الله
٧٣٠	الوافر	الفرات	فساغ
١٠٢٩	المديد	باتوا	ليت شعري
١٠١	الرجز	بزائدة	في كَلْتُ
٥٠٦	الوافر	تبيت	ألا رجلاً
١٠١	الكامل	فانهت	وكان في
٦١٣	الكامل	فانهلت	وكان
٥٩٩	الطويل	فشلت	و كنت
٤٣٩	البيسيط	لعدلات	أفي الولايم
٨٥٦	الطويل	مرت	خبير
٢٥٥	الرجز	مشتي	من يك
٥٩٩	الطويل	ويافت	حتى كاني
٩٩٦	الوافر	حاج	فقالوا
٣١٩	الخفيف	النفاح	يا لعطافنا
٣١٤	الخفيف	النفاح	يا لعطاف
٢٨١	مجزوء الكامل	براح	من صد
٢٤٣	الوافر	بمستباح	أنجت
١٢٤٠	الكامل	جانحاً	دامن
١١٢	البيسيط	سحاح	قد كاد
٣٩٣	الطويل	سلاح	أحاك
٩٤٥	الوافر	فأستريحا	سأترك

رقم الصفحة	المصدر	الكلمة الأخرى	الكلمة الأولى
٩٤٢	الرجز	ففسترحا	يا ناق
٢٧٨	البيسط	مصوح	إذا اللقاح
١٠٤٤ ; ١٠٤٢	الطويل	بيرح	إذا غير
١١٤٠	الطويل	أسدا	إذا أسود
١١٦٨	البيسط	البلد	ها إن
٣٥١	الوافر	أخديدا	معاوي
١١٩٥	البيسط	بقرصاد	قد أترك
٦٧٢	الطويل	خالد	إن الذي
١٠٥٨	الوافر	زادا	تزود مثل
١١٧٥	الطويل	ليبعدا	وقد بعدت
١٠٧	الطويل	مردا	دعاني
٢٤٩	الطويل	الأبعاد	بنونا
٥٣٩	البيسط	السند	والمؤمن
١١٣٢	الكامل	المتعمد	بالله ربك
١١٦	البيسط	المسد	مقدوفة
٤١٩	البيسط	رشد	ها بينا
٩٢٠	الوافر	زياد	أم يأتيك
٤٢٨	الطويل	شديد	إذا المرء
٣٤٠	الخفيف	شديد	يا ابن
٤٨٠	الكامل	عضد	يا ابني
١١٥٥	البيسط	فقد	قالت ألا
٦١١	البيسط	فقد	قالت
٢٦٨	الوافر	لييد	ولولا
٦٤٤	الطويل	ماجد	فقلت أعيروني
٨٠٦	الطويل	معتد	يداك

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
٦٧٠	الوافر	معد	من القوم
٤١٩	البيسط	مفتأد	كأنه خارجاً
٩٢٠	الوافر	وغاد	ومن يتق
١٤٦	الطويل	يتنشد	ألا إن
٦١٠	الكمال	يغمد	يبدو
٣٨٩	البيسط	القدر	حل
٤٠٦	الطويل	أصيرا	أرى أم عمرو
١١٦٨	الطويل	الأمر	أما والذي
٧٠	الطويل	البوادر	إذا كلمتني
٨٤٥	الخفيف	المصيرا	ليت شعري
٨١٤	الوافر	تستطارا	متى ما
٧٢٧	الكمال	عشاري	كم عمة
٨٠٣	الطويل	عقرا	ولو أن
٢١٠	الكمال	غدور	إني ضمنت
١١٥٨	الطويل	فأقصرا	إذا ما انتهى
٩٩	البيسط	فأنظور	وإني حيشما
٩٤٩	الطويل	فتعذرا	فسر
٧٤٠	الوافر	فغاروا	بينما الناس
٦٧٠	الرجز	مشمخرا	والذ لو
٥٧٥	المتقارب	نارا	أكل
٣٤٢	الطويل	نزر	خا بشر
٥٠٩	الطويل	وتأزرا	فلا أب
٤١٦	الوافر	وتستطارا	متى ما
٦٠١	الرجز	ولا دير	أقسم بالله
٤٧٦	الطويل	ومئزرا	نجا سام

رقم الصفحة	النحو	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
١٩٣	الطويل	وناصر	كسك
٨٢٣	الطويل	أحمر	لها فتية
٦٥٢	الطويل	أقدر	أتبكي
٩٦٤	البيسيط	أكوار	لا أعرفن
٩٩٨	الكامل	الأشعار	نبئت زرعة
٧٣٤	البيسيط	الأعاصير	فبينما المرء
٥٠٥	البيسيط	التنانير	ألا طعام
٣٥٣	البيسيط	الجماهير	حار بن
١٠٢٨	الخفيف	الدبور	ثم أضحوا
٧٠٥	الكامل	الذعر	ولأنت
٦١٣	الطويل	الصدر	أماوي
٤٧١	الوافر	الصغير	أبنا
٣١٣	المديد	والفرار	يا لَبِكر
٤٣٧؛ ٤٠٦	الطويل	القطر	واني
١٠٥٥	الرملي	المبر	ما أقلت
٤٠٥	الرجز	الخبور	يركب
٢٧٦	الطويل	المسافر	فلو كنت
٨٦٠	الكامل	المقدور	حذر
١٢٣١	الطويل	النواضر	رأين الغواني
١٢٠٩	البيسيط	بأطهار	قوم إذا
٩٥٨	البيسيط	بالجار	لولا فوارس
٧٣٩	البيسيط	بشر	فأصبحوا
١٧٩	الطويل	بكرة	وما راعني
٦٧٦	البيسيط	بلا كدر	ما المستفز
٤٩٥	البيسيط	تذر	إما أقمت

رقم الصفحة	الحجر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
٩٧٠	البيسط	توغير	دَسَّتْ
٣٦٦	البيسط	جار	يا
٤٥٧	المتقارب	جهارا	أنفساً
٣٢٧	الرجز	شرا	فيا
١٠٢٧	مجزوء الكامل	صائر	أيقنت
٤٤٠	البيسط	عار	أنا ابن
٢٤٢	الكامل	عار	إن يقتلوك
٧٩٨	الوافر	عارا	لقد
١٤٩	الطويل	عاشر	حضر
١٠٥٤	الرجز	فانخر	صبحك الله
٥٩٣	البيسط	قصر	إنا وجدنا
٨٩٤	السريع	للكائر المنطس	ولست
٣٠١	المتقارب	مسور	دعوت
١١٥٦	البيسط	نار	ياليتما
٢٣٥	المتقارب	نسر الإسلام	فيوم
٢٩٢	البيسط	وإدبار	ترتع
١٠٨٠	الطويل	والأباهر	ويركب يوم
١٠٠٥	الطويل	وامكر	تعلّم شفاء
٧٠٦	مخلع البيسط	وبار	ومر
١٠٧٥	المتقارب	يضر	وينميها
١٦٢	الطويل	ينظر	فأوفضن
١١٤١	الرجز	قفيزا	إن العجوز
٣٢٤	الكامل	اخلس	يا صاح
٨٤٣	البيسط	كالياس	أزمعت
١١٧٢	الرجز	كروس	واقفعا

رقم الصفحة	الحرف	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
٣٠٠	الطويل	لايس	إذا شُقَّ
١٠٨٤	البيسط	والآس	لله يبقى
١٧٤ ; ١٧٣	الطويل	الأحارصا	أتاني وعيد
٨٧٦	الكامل	نحوص	فهل يسلبن
١١٨	الخرج	العرض	ومن
٣٠٠	الطويل	بعض	أبا منذر
٤٧٢	الرجز	بعضا	داينت
٩٨٩	الطويل	وما رضا	أفي كل عام
٤١٣	المتقارب	الضابط	وما أنا
٥٦٠	الرجز	قط	حتى الظلام
٧٣	الطويل	أربعا	عوى
٦٥٥	الطويل	أصنع	إذا مت
٢٣١	الطويل	أقاطع	خليتي
٥٨٧	الطويل	أكتع	ترى الثور
٦٦٩	الدويل	ليجدع	يقول الخنا
١٢١٣	الطويل	أوسع	لئن تك
٩٩٥	الطويل	الأصابع	إذا قيل
٥٠٣	السريع	الرافع	لا نسب
٤٩٣	البيسط	الضبع	أبا حراشة
٨٦٢	الرميل	الطمع	ومساميح
٦٦٥	الكامل	المفزع	إذا الأمور
١١٩٣	الطويل	المقنعا	تعدون
٨٧٧	الطويل	باخع	تباركت
٩٦٧	رجز	تصرع	يا أقرع
٣٤١	الرجز	تطعمي	ياينة

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
٣١٦	الطويل	تواضع	أيا شاعراً
١٠٨	المديد	جمعا	وخا
٨٨٨	الكامل	جيا ع	فإذا هم
٧٤٢	الكامل	سلفع	بيننا تعنقه
٩٤٤	البيسيط	سمعا	ابن الكرام
٧٤٦	البيسيط	فزعا	أيان
١١٧	المتقارب	مجمع	فما كان
٢٦٢	الطويل	نافع	علمت
٧٢٣	الكامل	نفاع	كم في
٧٨١	الكامل	وأربعا	ولقد شربت
٦٠٢	الوافر	وقوعا	أنا ابن
١٢٣	الطويل	يتضوع	أعد
٦٣٢	الوافر	يستطاع	فلا تطمع
٧٣١	الطويل	العواطف	ومن قبل
٢٣٤	الطويل	صوارف	وما برح
١٥١	المتقارب	لمستعطف	عليه
١١٤١	الرجز	محرفا	كأن أذنيه
١١٢٦	المنسرح	مختلف	نحن بما
٧٤١	الطويل	نتنصف	فبيننا نسوس
١٢٣٦	الرجز	الخفق	وقاتم
١١٢٤	الوافر	شقاق	وإلا
١١٣٣، ٦٥٧	الطويل	صديق	فلو أنك
١١٤٦	الطويل	طريق	خذنا بطن
٥٧٨	البيسيط	مرزوقا	كم عام
٦٦٤	الطويل	أولالكا	أولالك

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخرى	الكلمة الأولى
٦٣١	الرجز	إياك	أنتك
٤٣٨	الطويل	العوارك	أبي السلم
٥١١	الرجز	الكا	أهدموا
٢٩٩	البيسط	سعديك	لييك
٤٣٥	المتقارب	مالكا	فلما
٤٣٣	المتقارب	ملوكا	تغيرنا
٦٩١	المتقارب	أفضل	إذا ما
٢١٦	الطويل	أمتالي	ولكنما
٦٩٢	الطويل	أول	لعمرك
٦٧١	الكامل	الأغلال	أبني كليب
٥٥٢	الطويل	الأفاضل	وإنا لرجو
٩٠٩	الطويل	الأنامل	وكل أناس
٤١٩	الطويل	النبالي	كان
٧٧	البيسط	اجدل	ما أنت
١١٢٨	الطويل	الخال	وما قصرت
٦٨٩	الطويل	الخالي	ألا عم
٤٢١	الوافر	الدحال	أرسلها
٦٨٧	الخفيف	العقال	ربما تكره
٢١٥	الطويل	المال	ولو أنما
١٣٦	الطويل	بأخيلا	دعيني
١٨٦	البيسط	بطلا	ما عاب
١١٣	الطويل	تقول	فيوما يجارين
٣٨٣	الرمل	تمل	صعدة
١٠٧٧	الطويل	جهال	وإن امرءاً
٤٢٤	بجزوء الوافر	حلل	لمية

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
٣٤٣	الطويل	خليق	وإنَّ
٧٠	الكامل	دليلاً	إن الكلام
٥٦٩	الخفيف	رملاً	قلت
٦٣	الطويل	زائل	ألا كلُّ
١١٧١	الطويل	سبيل	هيا أمُّ
١٠٠٧	الطويل	سلول	وإنا لقوم
١٣٥	المديد	صد	مطرقاً
٩٢	الطويل	عالي	تنورتها
٤٣٠	الوافر	غزاً	بدت قمراً
٣٣٥	الكامل	فانزل	يا زيد
٤٩١	البيسط	قيلاً	قد قيل
٢٩٨	الكامل	لأميل	إني
٥٥		متفضل	شارو
٣٥٧	الكامل	مثال	واكيدا
٤٢٩	البيسط	محللاً	اشرب هنيئاً
٦٤٤	الطويل	محمل	دعيني
١٢١١	البيسط	مقبول	أكرم بها
٨٦١	الكامل	مهيل	من حملن
٢٧٦	المنسرح	مهلاً	إنَّ
١٢١٦	البيسط	نتنفل	لئن مُنيتَ
١١٧١	الطويل	هديل	ألم تسمعي
٨٩٥	الكامل	وأطون	إن الذي
٦٩٣	الطويل	وباطل	ألا تسألان
١٠٣٤	البيسط	وتأميل	والمرء يسعى
٦٥٦	البيسط	وينتعل	في فتية

رقم الصفحة	المصدر	الكلمة الأخرى	الكلمة الأولى
٦٣٣	الطويل	يتحول	لئن كان
٩٤٨	الوافر	تستقيما	و كنت
٣٤٤	الوافر	أماما	ألا أضحت
١٠١٤	الكامل	أمامي	ولقد
٧٨٣	الطويل	الأهاتم	ثلاث
١٢٣٥	الوافر	الخيام	متى كان
٣١٧	الوافر	السلام	ألا يأنفئة
٣١١	الوافر	السلام	سلام الله
٥٩٦	الوافر	السناما	أنا سيف
١٥٦	المتقارب	القدم	أقام
٧١٨	المتقارب	القدم	أقام
١١٢١ : ٩٧٥	الطويل	اللهازم	و كنت أرى
٣٣٤	الرجز	النهما	وما
٨٤٣	الطويل	المرجم	وما الحرب
٥٩٥	الرجز	المناسم	أوعدني
١٠١٦	البيسط	أهام	قد بت
٦٧٠	الوافر	بالتميم	فقل للت
٤٠٥	الطويل	تكرما	وأغفر
٥١٠	الوافر	تميم	أبي الإسلام
١١٤١	الكامل	خذام	عوجا على
٩١٨	الطويل	دراهم	فعوضني
٨٣٦	الطويل	دما	لنا الجففات
٦٧١	الرجز	صميم	هما اللتا
١٣٤	البيسط	ضيغم	يرى الناس
٩٥٠	الطويل	علقما	فلولا رجال

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
٩٠٥	الطويل	عمي	وأعلم
٣٢٣	الطويل	فخاصم	أزیدُ
٥٩٠	المنسرح	قلما	فأصبحت
٩٦٠	الرجز	كاد ولم	يارب شيخ
٩٧٠	البيسيط	لا حرم	وإن أتاه
٨٦٠	البيسيط	لم ينم	حتى شأها
١٠١	الوافر	نأما	كلا يومئذ
٧١٠	الطويل	مبغوم	تداعين
٥٣٦	الطويل	معظما	هم الأمرون
٥٠٤	الوافر	مقيم	فلا لغو
٧٢١	الطويل	منعم	وكائن
٨٢٦	الطويل	نسا لم ينس	ولسنا
٢٠٠	الطويل	هاشم	ولكن
١٠٨٥	الطويل	وللقم	هتكت له
٢٢١	البيسيط	بيتسم	يُغضبي
٣٦٠ : ١٠٤	الطويل	افضلان	ألا يا
٨١٩	الوافر	آخرين	عرفنا
٥١٧	الوافر	آخرينا	فما إن
١١٨٠	الوافر	آخرينا	فما إن
١٠٨٧	الطويل	أبوان	ألا ربُّ
٨٢٣	الوافر	أحمرينا	فما ولدت
١٠٢٩	الوافر	أهون	أظل أرعى
٩٦٠	الرجز	أو اثنين	قالت له
١٠٧	الوافر	الأربعيني	وماذا

رقم الصفحة	المعجم	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
١٧٩	الكامل	البحران	وما ضر
١٠٩١	الوافر	البنان	فإن أهلك
٣٦٦	الوافر	أجاهلينا	ألا لا
٥٠٦	الطويل	الحدثان	ألا عمر
٦٧٥	المتقارب	الحزينا	ألا إن
٤٨٦	الوافر	الفرقدان	وكل أخ
١١٤٤	الوافر	الفرقدان	وكل أخ
١٠٧	الخفيف	الماضرون	ضال ليلى
٨٥٤	الطويل	المباين	إذا فاقد
٦٢٨	المنسرح	المجانين	إن هو
٥٤٧	المتقارب	بالأبينا	فلما
٥٤٨؛ ١٠٦	الوافر	بنين	وكان لنا
٥١١	الوافر	تحوفيني	أبالموت
٧٨٠	الرجز	ثمان	لها ثنانيا
٤٨٨	الخرج	دانوا	وَمُ يبق
٨٨٧	البيسيط	فادعينا	وإن دعوت
١٢٣٥	الكامل	قدن	أزف الترحل
٦٧٨	الخرج	كانوا	عمسى
٢٣٩	البيسيط	لنظعن	لولا
١٠١٨	الوافر	متجاهلينا	أجهالاً
١٠٥٤	الطويل	معون	بئس الزمي
١٤٥	الوافر	هوان	فإن
١٢١٣؛ ١١٧٨	الرجز	وإن	قالت بنات

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
٢٢٩	المديد	والخزن	غير
٤٨٢	البيسط	والدين	حاشا قريشاً
٤٨٢	البيسط	والدين	حاشا
٥٤٣	الوافر	واخوانا	إلى كم
١٦٠		وسخنانا	أجر
١٢٠		وفعلان	اعدل
٢١٥	الطويل	يصطحبان	تعش
٢٦٣	الطويل	يكون	فوالله
٢٠٠	الكامل	أصابه	ولقد
١١٧٨	مجزوء الكامل	إنه	ويقلن
٩٩٧	الطويل	بخسامه	أسير إلى
٦٣٤	مجزوء الكامل	تكونه	تنفك
١١٥٠	الخفيف	جده	إن من
١٠٩٦	الخفيف	جلله	رسم دار
٢٦٨	الوافر	جوانبه	فوالله
١١٥٥	الرجز	حماميه	ليت
٥٥٢	مجزوء الرمل	ذوود	إنما يصطنع
٤٧٧	الرجز	رمنه	مالك
٩٥٩	الوافر	فلم يجبهه	فجئت قبورهم
١٠٥٥	الطويل	قاتله	أبي جوده
١٤٠	الطويل	نارد	تجاوزت
٣٩٠	الهرج	وإياد	ولا
٧١٤	الرجز	وشقوته	بنت ثماني

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
٩٥٢	الطويل	يعادله	وهم رجال
٤١١	الطويل	بمرعوي	جمعت
٩٦٩	البيسط	دفنوا	إن يسمعوا
٦٣٦	الطويل	منهوي	وكم موطن
٦٧١	الوافر	الذي	وليس المال
٣٨٣	الخفيف	الساقى	فمتى
٧١١	الطويل	الصواديا	وما هند
٧٠	الطويل	الما بيا	فأشقى نفسي
١١٢	الطويل	اهتدى ليا	فلو أن
١٣٦	الطويل	بازيا	كان
٥٤٦	الخفيف	بالمرضى	قال فسا
١١٥٩	الطويل	بثمانيا	لعمرك
٦٧١	الخفيف	بذي	أغض
٣٤٨	الرجز	بعري	جاري
١١٧٤	الوافر	تداني	أليس
١٦٥	الوافر	تعرفوني	أنا ابن
٩٩٨	البيسط	تعوديني	ماذا عليك
٣١٨	الطويل	تلاقيا	فيا راكياً
٤٧٧	الطويل	ثمانيا	بطالبيني
٦٧٣	الوافر	جناحي	هم اللاؤن
٩٠١	الطويل	ساريا	أقل به
١٠٤٠، ٦٣٧	الوافر	عساني	لي نفس
٣٢٨	الوافر	عني	من أحلك
٧٨٧	الوافر	عياي	ثلاثة

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
١٩١	الطويل	فواديا	إذا اكتحنت
١١٠٥	البيسط	فتخزوني	لاد ابن
٦٣٩	الوافر	فليبي	تراه كالتغام
٢٨٢	الضويل	متراحيا	فحلت
٦٢٧	الطويل	مثلي	أنا البطل
٦٤٣	المديد	مني	أيها السائل
٦٩٤	الوافر	نبيثي	دعي
٧٥٥	الهمزج	وأوصالي	ولول
٦١٢	الطويل	وضلوعي	فيسقي
٦١٣	الوافر	يبتغيبي	أأخير
٢٥٣	البيسط	يبربي	دأبي
٦١٣	الوافر	يليني	وما أدري



فهرس الأمثال

٣٦٤	أصبح ليل
٤٩١	ادفع الشر عني ولو أُصِيبَا
٣٠٦	الكلاب على البقر
٢٢٩	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
٣٠٥	كل شيء ولا شئمة حر
٣٦٤	وأطرق كرا
٣٦٤	وافقد مخنوق
٨٨٢	أفلس من ابن المدنق
١١٥٢	استنت الفصال حتى القرعى
٨٤٤	تركته بملاحس البقر أولادها
٩٢٢	عسى الغوير أبوساً
١٢١٠	لو ذات سوارٍ لطمتني
٨٤٤	مواعيد عرقوب

فهرس المحتويات

المقدمة	٥
القسم الأول الدراسة	١١
عصر صلاح بن علي بن محمد بن علي بن أبي القاسم الهادي وسيرته	١٣
الحياة السياسية	خطأ الإشارة المرجعية غير معرفة.
الحياة الاجتماعية	٢٥
الحياة العلمية	٢٩
مدارس تعز:	٣٠
علوم القرآن الكريم	٣٤
علوم الحديث	٣٥
علم الفقه	٣٥
علم التاريخ	٣٦
علوم اللغة والنحو	٣٦
ابن الحاجب	٤٢
حياته	٤٢
المؤلف	٤٥
كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب	٤٦

٤٦	منهجه في الشرح
٥٥	وصف النسخ
٥٦	منهج التحقيق
٦٢	الكلمة والكلام
٨٣	الإعراب
٩٥	الأسماء الستة
١١٦	المنوع من الصرف
١٧٧	المرفوعات
١٩٢	التنازع
٢١٨	نائب الفاعل
٢٢٧	الابتداء والخبر
٢٣٢	مسوغات الابتداء بالنكرة
٢٣٩	الخبر يكون جملة
٢٤٧	وجوب تقديم المبتدأ
٢٥١	وجوب تقديم الخبر
٢٥٤	تعدد الخبر
٢٥٨	دخول الفاء في خبر المبتدأ
٢٦٤	حذف المبتدأ
٢٦٦	حذف الخبر
٢٧٤	خبر إن وأخواتها
٢٧٧	خبر (لا) النافية للجنس
٢٨٠	اسم ما، ولا المشبهتين بـ (ليس)
٢٨٤	المنصوبات

٢٨٦	المفعول المطلق
٣٠٣	المفعول به
٣٠٩	المنادى
٣١٩	توابع المنادى
٣٤٢	ترخيم المنادى
٣٥٥	النذبة
٣٦١	حذف حرف النداء
٣٦٧	الاشتغال
٣٨٨	التحذير
٣٩٤	المفعول فيه
٤٠٢	المفعول له
٤٠٨	المفعول معه
٤١٦	الحال
٤٤٢	التمييز
٤٥٨	المستثنى
٤٨٩	خير كان وأخواتها
٤٩٦	اسم إن وأخواتها
٤٩٧	المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس
٥١٦	خير ما ولا المشبهتين بليس
٥٢٤	المجرورات
٥٥٣	التوابع
٥٥٥	التعت
٥٦٧	المعطف

٥٧٧	التوكيد
٥٨٨	البدل
٦٠٠	عطف البيان
٦٠٧	المبني
٦٣٩	نون الوقاية
٦٤٦	ضمير الفصل
٦٥٣	ضمير الشأن والقصة
٦٥٨	أسماء الإشارة
٦٦٦	الموصول
٦٩٥	أسماء الأفعال
٧٠٩	أسماء الأصوات
٧١٣	المركبات
٧١٩	الكنائيات
٧٢٩	الظروف
٧٦٢	المعرفة والتكرة
٧٧٣	العدد
٧٩٤	المذكر والمؤنث
٨٠٤	المثنى
٨١٥	الجموع
٨١٩	جمع المذكر السالم
٨٢٨	جمع المؤنث السالم
٨٣٥	جمع التكسير
٨٣٨	المصادر

- اسم الفاعل----- ٨٥٢
- اسم المفعول----- ٨٦٤
- الصفة المشبهة----- ٨٦٧
- اسم التفضيل----- ٨٧٩
- الفعل----- ٩٠٣
- الفعل الماضي----- ٩٠٥
- الفعل المضارع----- ٩٠٨
- نواصب الفعل المضارع----- ٩٢٣
- جوازم الفعل المضارع----- ٩٥٥
- فعل الأمر----- ٩٧٩
- فعل ما لم يُسم فاعله----- ٩٨٥
- المتعدي وغير المتعدي----- ٩٩٢
- أفعال القلوب----- ١٠٠٣
- الأفعال الناقصة----- ١٠٢٠
- أفعال المقاربة----- ١٠٣٨
- التعجب----- ١٠٤٦
- أفعال المدح والذم----- ١٠٥٣
- الحروف----- ١٠٦٥
- حروف الجر----- ١٠٦٩
- الحروف العاطفة----- ١١٤٤
- حروف التثبيه----- ١١٦٦
- حروف النداء----- ١١٦٩
- حروف الإيجاب----- ١١٧٢

١١٧٨	حروف الزيادة
١١٨٥	حرفا التفسير
١١٨٨	حروف المصدر
١١٩١	حروف التحضيض
١١٩٤	حرف التوقيع
١١٩٦	حرفا الاستفهام
١٢٠٢	حروف الشرط
١٢٢٥	حرف الردع
١٢٢٧	تاء التانيث الساكنة
١٢٣١	التونين
١٢٣٨	نون التوكيد
١٢٤٥	المصادر والمراجع
١٢٥٩	الفهارس
١٢٥٩	فهرس الآيات
١٢٨٩	فهرس الأحاديث
١٢٩٠	فهرس الأشعار
١٢٩٩	فهرس الأمثال



مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

ملاحظات أخرى

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

هل سمعت عن مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية؟

نعم كيف؟

كلا هل ترغب بمتابعة أخبارها؟

بعد الانتهاء من تمبئة هذه البيانات نرجو منكم التفضل بإرسالها على عنوان المؤسسة، مع العلم أن كل من يرسل هذا الاستبيان سيُدْرَج اسمه ضمن أصدقاء المؤسسة، والله يوفقكم إلى كل خير.

مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ص.ب. ١٥١٣٤ تلفون (٢٠٥٧٧٧-٠٠٩٦٧١)

فاكس (٢٠٥٧٧١-٠٠٩٦٧١) صنعاء - الجمهورية اليمنية

Website: www.izbacf.org ; email: info@izbacf.org

